

المركز القومي للترجمة

مايكل سميث

لعبة التجسس

التاريخ السري للجاسوسية البريطانية

2141

ترجمة: ناصر عفيفي

أدى الافتتان الشائع بعالم الجاسوسية إلى إنتاج ثروة من الروايات التي تتراوح بين روايات إيان فليمنج مع بطله العميل جيمس بوند 007، وحتى النموذج الأكثر واقعية لجون لي كير وبطله جورج سميلي. فأصبح معظم الناس لديهم إدراكاً معقولاً لكيفية عمل الجواسيس، وأصبحوا يفهمون معنى مصطلحات مثل "المنزل الآمن" و"تقنيات التجسس، تلك الصناعة التي تكلف الولايات المتحدة وحدها حوالي 35 مليار دولار كل عام. إن المعلومات تساوي القوة؛ فلقد أدى انهيار حزب وارسو، الذي نظر إليه الكثيرون باعتباره مؤشراً لانتهاء عصر الجاسوسية، إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات مع قيام الجماعات الإرهابية بالتخطيط لأعمال القتل الجماعي، وتداول المواد النووية القادرة على تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وتحول دول العالم الثالث، التي كانت في السابق خاضعة للقوى العظمى، إلى دول مارقة.

تصميم الغلاف: نسرين كشك

لعبة التجسس

التاريخ السري للجاسوسية البريطانية

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2141
- لعبة التجسس: التاريخ السرى للجاسوسية البريطانية
- مايكل سميث
- ناصر عفيفى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

THE SPYING GAME: The Secret History of British Espionage

By: Michael Smith

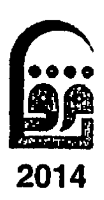
شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

لعبة التجسس

التاريخ السري للجاسوسية البريطانية

تأليـــــــف: مايكل سميـــث

تـــرجمــــــة: ناصر عفيفـــي



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

سميث، مايكل.
لعبة التجسس: التاريخ السرى للجاسوسية البريطانية/ تأليـف: مايكل سميث، ترجمة: ناصر عفيفى؛
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤
٧٧٦ ص، ٢٤ سم
١ - الجاسوسية
(أ) عفيفى، ناصر (مترجم).
(ب) العنوان ٣٦٤,١٣١

رقم الإيداع: ٤١٤٥ /٢٠١٢
الترقيم الدولى 2 - 983 - 704 - 977 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي، وتعريفه بها. والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

كلمة المترجم

تلعب أجهزة الاستخبارات، من خلال عمليات جمع المعلومات بالإضافة إلى أنشطتها الأخرى، دورًا بالغ الأهمية في السلم والحرب على حد سواء؛ ففي وقت السلم تؤدي إلى التعرف على ظروف الدول المجاورة وأحوالها ومواقفها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية بهدف الوقوف على مدى استعدادها للحرب أو شن العدوان، بالإضافة إلى العديد من المكاسب الأخرى والتي يتمثل أهمها في المنافع الاقتصادية. أما في زمن الحرب فهي تقوم بدور بالغ الخطورة؛ حيث تكون عاملاً حاسمًا في تحقيق النصر، إما من خلال الحصول على معلومات دقيقة عن تسليح العدو وخططه العسكرية ومواقع قواته وشبكات اتصالاته، أو منع العدو من الحصول على هذه المعلومات، أو القيام بخداع العدو من خلال دس معلومات وهمية تهدف إلى تضليله من أجل تحقيق أهداف معينة. وتعمل أجهزة الاستخبارات دائمًا على مستويين: هما المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، بمعنى تأمين الجبهة الداخلية وحمايتها من العملاء والمخربين، والعمل على المستوى الدولي ضد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والدول المارقة.

إن الجاسوسية ذات تاريخ طويل يضرب بجذوره في أعماق التاريخ على نحو يصل إلى عهد النبي موسى، عليه السلام، عندما أرسل جواسيسه إلى أرض كنعان من أجل معرفة ما إذا كانت تصلح للإقامة فيها، وعاد الجواسيس بعد إنجاز المهمة التي تم تكليفهم بها وأفادوا بأنها "أرض تفيض

باللبن والعسل". ويقدم الكتاب تاريخًا وافيًا ومفصلاً لأجهزة الاستخبارات البريطانية على مر العصور من حيث نشأتها وتطورها ودورها في المراحل المختلفة سواء في السلم أو الحرب. ومن أبرز هذه المراحل دورها في التعامل مع المشكلة الأيرلندية وعمليات الجيش الجمهوري الأيرلندي ليس من حيث مكافحة العمليات الإرهابيةفقط ولكن دورها في تحقيق السلامأيضًا من خلال إنشاء قناة سرية للمباحثات. هذا بالإضافة إلى دورها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ودورها الحاسم في انتصار الحلفاء على قوات المحور فيما عرف باسم يوم الحسم. وأخيرًا الدور الذي لعبته في حرب الخليج والحرب على العراق، وإساءة استخدام المعلومات الاستخبارية من قبل الساسة من أجل تحقيق طموحاتهم السياسية. كما يتطرق الكتاب إلى دور أجهزة الاستخبارات في جمع المعلومات الاقتصادية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة لما لها من أهمية قصوى في حسم المنافسة المستعرة بين الشركات العالمية لاقتناص الصفقات الكبرى، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعصف بالعالم.

كما يعرض الكتاب المنظور الأخلاقي للتجسس وكيفية تطوره على مدار التاريخ؛ حيث كان ينظر إليه في البداية باعتباره عملاً شائنًا يثير الاشمئزاز ويتناقض مع الأخلاق والمثل العليا ويجب ألا يقوم به الرجال المهذبون مما أعاق في كثير من الأحيان عملية الحصول على متطوعين أو تجنيد عملاء جدد، باعتبار أن التجسس مهنة مقيتة وفي نفس الوقت يكمن بها العديد من المخاطر. ولكن مع تطور الأحداث وزيادة الوعي بأهمية المعلومات التي تحصل عليها أجهزة الاستخبارات ودورها في حماية الوطن من الأخطار الداخلية والخارجية وأثرها الحاسم في تحقيق الانتصار في

الحرب وإنقاذ الأرواح والحد من الخسائر تغيرت الرؤية العامة لهذه المهنة وأصبحت أكثر تفهمًا ووجدت الكثير من تعاطف الجماهير لدرجة أن بعض عملاء الاستخبارات تحولوا إلى أبطال قوميين.

ومع اتساع عمليات الاستخبارات وتنوعها وتشعبها، تطلب الأمر إنشاء العديد من الأجهزة ذات التخصصات المختلفة مثل الاستخبارات الداخلية والاستخبارات الخارجية، أو الأجهزة المدنية والعسكرية، أو تلك التي تخص الشرطة وتلك التي تخص الاستخبارات، أو الاستخبارات الفنية والبشرية، على الرغم من أن العلاقة بين هذه الأجهزة يجب أن تكون علاقة تعاون وثيق من أجل الصالح العام، فقد خاضت فيما بينها معارك طاحنة من أجل التنافس على السلطة ومناطق النفوذ، ولم يحدث ذلك في بريطانيا فقط وإنما في كثير من الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة حيث اشتعلت الكثير من المعارك بين وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن القومي وغيرها.

كانت أجهزة الاستخبارات تعتمد في مراحلها الأولى اعتمادًا كاملاً على العنصر البشري لجمع المعلومات ومراقبة المشتبه بهم وتنفيذ المهام الخاصة. ولكن مع ظهور الكثير من الوسائل التكنولوجية والفنية مثل أجهزة الكمبيوتر والأقمار الصناعية وأجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية وأجهزة تشفير الرسائل، تزايد الاعتماد على الاستخبارات غير البشرية أو الآلية التي تستخدم الأجهزة والمعدات لجمع المعلومات. وعلى الرغم من المزايا العديدة لاستخدام الوسائل التكنولوجية في جمع المعلومات، التي يتمثل بعضها في الحصول على كم هائل من المعلومات الدقيقة على مدار اليوم وتجنب المشاكل المصاحبة للاستخبارات البشرية مثل العمالة المزدوجة أو تقديم معلومات مضللة أو غير دقيقة، فقد ثبت أنها لا يمكن بأي حال من الأحوال

أن تغني عن الاستخبارات البشرية. وتقدم هجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي عُدت فشلاً استخباراتيًا ذريعًا، مثالاً حيًا على ذلك حيث إن الوسائل التكنولوجية المتقدمة لم تفلح في التقاط أي معلومات جوهرية تساهم في التعرف على المخطط الإرهابي قبل تنفيذه وإحباط تلك العملية غير المسبوقة على مدى التاريخ، والتي ضربت عمق الأرض الأمريكية وأدت إلى سقوط آلاف الضحايا. وقد دفعت هذه الأحداث أجهزة الاستخبارات والحكومات إلى إعادة التركيز على العنصر البشري مرة أخرى إلى جانب تأكيد التعاون الوثيق بين الأجهزة من أجل التنسيق بين الاستخبارات البشرية والآلية باعتبار أنهما متكاملان.

وبعد عملية جمع المعلومات تأتي عملية أخرى لا تقل أهمية عنها تتمثل في توصيل هذه المعلومات إلى الجهات المعنية المستهلكة للمعلومة من أجل استخدامها الاستخدام المناسب. ويمثل ذلك مرحلة حرجة تتطلب الكثير من التنظيم لتلافي السلبيات العديدة المحيطة بها؛ حيث يمكن أن يؤدي إغراق المسئولين بالمعلومات الزائدة عن الحاجة إلى عدم الالتفات إلى النقاط المستهدفة المطلوب التركيز عليها على نحو يجهض الغاية المرجوة من جمع المعلومات ويؤدي إلى إضاعة الجهد والمال. كما يجب على الساسة أو الجهات المعنية أخذ المعلومات الاستخباراتية على محمل الجد ودراستها دراسة متأنية ووضعها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المصيرية، على الرغم من أن تاريخ الاستخبارات يكتظ بالأمثلة التي تشير إلى نزوع الساسة أحيانًا إلى عدم الثقة في تقارير الاستخبارات، مما كان له عواقب وخيمة كما حدث على سبيل المثال في تأخر المؤسسة العسكرية البريطانية في قصف مركز إنتاج الصواريخ المجنحة الذي أبلغت عنه أجهزة الاستخبارات من خلال عميل مقرب من دوائر صنع القرار الألمانية.

ويحرص الكتاب على التفرقة بين القصص الشائعة والأفكار المغلوطة والمعلومات الخاطئة والمبالغ فيها في كثير من الأحيان والأنشطة الفعلية لهذه الأجهزة على أرض الواقع، حيث ساهمت الروايات والأفلام السينمائية التي تتناول عمليات أجهزة الاستخبارات حول العالم، مثل جيمس بوند وغيرها، في رسم صورة خيالية مثيرة لهذا العالم ولكنها مختلفة عن الواقع إلى حد بعيد. ومع ذلك فقد نجحت في تقديم هذا العالم المليء بالأحداث والمغامرات إلى الجمهور الواسع والإشارة إلى بعض أهدافه العامة المتمثلة في حماية الدول والشعوب وتحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة وإفشاء السلام. وعلى الرغم من هذه الأهداف النبيلة، تحدث في العديد من الحالات تجاوزات من قبل العاملين في هذه الأجهزة أو دولها، سواء من حيث الغاية أو الوسيلة، تكون لها في بعض الأحيان نتائج كارثية على الشعوب أو الدول كما حدث في حقبة مكافحة الشيوعية في بريطانيا، على سبيل المثال، حيث كان يتم التنكيل بالكثير من الأبرياء لمجرد انضمامهم إلى الحزب الشيوعي أو نقابات العمال أو حملة نزع الأسلحة النووية. وفي هذه الفترة تم وضع الكثير من اتصالات النشطاء السياسيين تحت الرقابة اللصيقة على نحو كان يمثل انتهاكاً صارخاً للحريات وحقوق الإنسان، وتتجسد هنا القضية الأزلية المتمثلة في التنازع الدائم بين المصلحة العليا للوطن والحفاظ على حقوق مواطنيه وكيفية تحقيق التوازن بين الاثنين دون أن يجور أحدهما على الآخر.

ناصر عفيفي

مقدمة

كان من المفترض أن يكون هذا الكتاب نسخة منقحة من كتاب "عباءة جديدة وخنجر قديم"، الذي وضعته منذ ستة أعوام، والذي وصفه البروفيسور كريستوفر أندرو على نحو بالغ السخاء بأنه "أفضل دراسة مسحية حديثة للاستخبارات البريطانية". ولكن منذ ذلك الحين تدفق فيض من المعلومات عن الجواسيس البريطانيين إلى الساحة العامة من خلال مكتب السجلات العامة، ونتيجة للتسريبات الرسمية وغير الرسمية، فإن الأمر تطلب وضع كتاب جديد تمامًا. وبصرف النظر عن كم المعلومات الجديدة الواردة في كتاب "لعبة التجسس"، هناك اختلاف كبير آخر عن سابقه. فمن أجل إقناع الناشر بإنتاج طبعة جديدة محدثة وموسعة، اضطررت إلى الموافقة على التخلص من أية ملاحظات تشير إلى المصادر. وأولئك الذين قدموا لي يد العون من خلال تقديم مواد لم تكن متاحة للعامة، يجب أن يظلوا طي الكتمان. ولكنني على قدر الإمكان، أشعر بالسعادة حينما أقدم تفاصيل أصول أي معلومات جديدة لأي شخص يراسلني على عنواني الإلكتروني.

إنني أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في بحث كتابي هذا "لعبة التجسس"، الذين لا أستطيع ذكر أسمائهم. أما أولئك الذين باستطاعتي ذكر أسمائهم فأخص منهم سيز ويبس، الذي سمح لي بالاطلاع على فصول جوهرية من كتابه الجديد "الاستخبارات والحرب في البوسنة ١٩٩٢-١٩٩٥" قبل نشره، وماثيو إم آيد الذي يكشف كتابه القادم الخاص بتنظيم استخبارات الإشارة الأمريكية، ووكالة الأمن القومي (NSA)، وكذلك كتبه السابقة، عن

المزيد من أسرار الحرب الباردة، وكذلك ديفيد ليست، أكثر الباحثين اجتهادًا. وقد قدم ثلاثتهم لي مساعدة هائلة في وضع كتابي هذا "لعبة التجسس". إنني ممتن للغاية لذلك. كما أود أيضًا توجيه الشكر إلى ريتشارد ألدريتش، ورالف إرسكين وبول لاشمار وفيل توماسيلي وشين ماجي، الذين لولا معاونتهم لي ما ظهر هذا الكتاب، وكذلك جون شفارتز ووكيلي روبرت كيربي وزوجتي وأسرتي.

مايكل سميث

مايو ٢٠٠٣

تمهيد

عودة اللعبة الكبرى

بمجرد هبوط الطائرة الهليوكوبتر الخضراء من طراز "بوما" على المهبط الترابي الواقع في مدينة "خواجة بهاء الدين" شمال شرق أفغانستان، قفز الرجلان خارجين منها. كان كلاهما يرتدي الملابس الغربية، السترات العسكرية التقليدية ذات اللون البني الفاتح والسراويل الميدانية على شاكلة معظم الصحفيين الموجودين في مناطق القتال. وقد انحنيا لتجنب أثر المروحة الدائرة وقاما بالعدو تجاه سيارة سوداء ذات دفع رباعي من طراز تويوتا كانت تقف على حافة المهبط. وقاما بالإبطاء قليلاً لمصافحة رجل ملتحٍ يرتدي بزة خضراء وكابًا وذلك بعد هبوطه من السيارة. تبادلا بضع كلمات معه، وكانا يصرخان من أجل أن يكون صوتهما مسموعًا بسبب محرك الطائرة، وذلك قبل أن يستقلا السيارة التي انطلقت صوب المدينة مسرعة واختفت داخل سحابة من الغبار.

بعد رحلة قصيرة عبر طريق مليء بالحفر والمطبات، توقفت السيارة أمام مجمع مبان ذات حوائط مصنوعة من القرميد. فتحت البوابات ودارت السيارة حول المجمع في دائرة كبيرة. وكانت إطاراتها تثير الغبار وذلك قبل أن تتوقف أمام مبنى بني اللون ذي حوائط خشنة، ألا وهو مقر القيادة المؤقت للتحالف الشمالي لأفغانستان. قام الرجلان بخلع أحذيتهما عند الباب

وذلك احترامًا لمضيفيهم المسلمين، قبل أن يدلفا إلى الداخل للتحدث إلى القائد. كان ذلك في أواخر سبتمبر بعد مرور ما يزيد عن أسبوعين على ضرب إرهابيي القاعدة برجي مركز التجارة العالمي بمدينة نيويورك من خلال اصطدام ثلاث طائرات ركاب بهما وبمبنى البنتاجون وتحطم الطائرة الرابعة، مما أدى إلى مقتل ما يزيد عن ثلاثة آلاف شخص. كان ذلك قبل أيام قليلة من قيام أمريكا وحلفائها بالبدء في قصف أفغانستان، وذلك في انتقام رهيب من نظام طالبان الذي كان يأوي أسامة بن لادن ورفاقه من زعماء تنظيم القاعدة. ولكن في الوقت نفسه كانت تجري محاولات أقل عنفًا من أجل تغيير النظام.

وعلى الرغم من مظهرهما، لم يكن الرجلان صحفيين. كانوا أعضاءً في خدمة الاستخبارات السرية البريطانية، المعروفة باسم جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6)، وكان الهدف من وجودهما هو التحدث إلى القائد الجديد للتحالف الشمالي، الجنرال محمد قاسم فهيم. وقد أمضيا وبقية الفريق الصغير المكون من ثمانية رجال يتحدثون لغتي الداري والباشتو من ضباط الاستخبارات الخارجية إم أي ٦، الأيام القليلة الماضية يشقون طريقهم عبر أفغانستان. وفي أعقاب هجوم القاعدة على أمريكا، وُجّه النقد إلى جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية (إم أي ٦) ووكالة الاستخبارات المركزية (سي أي إيه) بسبب فشلهما الواضح في الحفاظ على شبكات العملاء داخل أفغانستان أثناء الاحتلال السوفييتي. ولكن لم يكن هذا الانتقاد في محله.

فقد احتفظ كلاهما بعدد من الشبكات داخل أفغانستان، على الرغم من أن البريطانيين، بسبب مصالحهم التقليدية في المنطقة التي تعود إلى الحكم البريطاني (عصر الراج)، لم يكن لديهم عملاء أكثر عددًا من نظرائهم الأمريكيين فقط ولكنهم كانوا أكثر فعاليةأيضًا. وكانوا يقدمون المعلومات عن

تحركات أسامة بن لادن قبل وقت طويل من هجومه على البرجين التوءمين وأثبتوا بالفعل عدم جدواهم في الحرب على زعيم القاعدة ومضيفيه من زعمـاء طـالبان. كـان الهـدف من اجتماعات فريق جهاز الاستخبارات الخارجية (إم أي ٦) مع عملائهم عبر أفغانستان هو صنع مجموعة الشبكات المتصلة التي يمكن أن تستخدم لتقويض سيطرة طالبان على شمال أفغانستان.

لم يكن لدى الاستخبارات البريطانية روابط وثيقة مع الجمعية الإسلامية بقيادة فهيم في أفغانستان فقط، ولكنها أيضًا كان لديها عدد كبير من العملاء طويلي الأمد المنتـشرين عبر أفغانستان. وكان لدى جهاز الاستخبارات الخـارجيـة البـريطانية (إم أي ٦) أصدقاء من الطاجيك الإسماعيلية في شمال أفغانستان والهزارة الشيعة، والمغول المنحدرين من قوات جنكيز خان، الذين لم تخضع منطقتهم الجبلية في وسط أفغانستان، هازا راجات، لحكم طالبان. كما كان لديه أيضًا عملاء في جنوب البشتون، والذين كانوا يقدمون على مدى سنوات عديدة معلومات مهمة عن القاعدة ونمو تجارة المخدرات في ظل حكم طالبان. وكل جماعة لا تزال تسيطر على مناطق صغيرة من البلاد لم تقم طالبان بغزوها. وكانت الخطة تقتضي التوسع في هذه المناطق حتى يتم تدريجيًا التخلص من كل قوات طالبان والقاعدة.

كان ضابطا الاستخبارات يبلغان فهيمًا بكل نتائج اتصالاتهما السرية. وكان الأمريكيون يقومون بعمليات مشابهة، ولكن بسبب ضعف شبكاتهم اضطروا إلى إنفاق الكثير من الأموال. أما جهاز الاستخبارات البريطاني MI6 فقد كانت لديه ميزانية صغيرة– حوالي سبعة ملايين دولار – من أجل مساعدة عملائه في إقناع الآخرين، وكان بعضهم داخل طالبان نفسها، بتغيير

ولائهم. ولكنه كان على علم تام بمقولة ضباط الاستخبارات البريطانية الذين مارسوا اللعبة الكبرى خلال القرن التاسع عشر "إنك لا تستطيع شراء ولاء الأفغاني، ولكن يمكنك فقط أن تستأجره".

كان فريق استخبارات إم أي ٦ يستخدم تقنيات مشابهة لتلك التي كانت تستخدم أثناء اللعبة الكبرى(*)، وهي تقديم ما يجعل من تحتاج إليهم يقفون إلى جانبك. كان العنصر الأساسي غالبًا هو تقديم المال فقط، وفي بعض الأحيان كان توفير فرصة الأخذ بثأر قديم، وأحيانًا وعد بريطاني بدعم تقسيم أفغانستان بعد الحرب. وفي الغالب كان الدافع الذي يمكن أن يجعل أحد القادة الرواد يغير من ولائه هو البراجماتية (أو المنفعة الذاتية)، والرغبة في أن يكون في الجانب المنتصر. وأحيانًا، ولكن عند التأكد فقط من أن ذلك سوف يكون فعالاً، كان ضباط جهاز الاستخبارات البريطاني يقدمون المال. كان الهدف من ذلك هو خلق موقف تكفي فيه بعض التحركات الماهرة في اللحظة المناسبة للتسبب في انهيار نظام طالبان.

لقد تم وضع أسس هذه العملية غير الذائعة الصيت لجهاز الاستخبارات الخـــارجيـــة البريطانية MI6 قبل عشرين عامًا. كان ذلك في بداية صيف عام ١٩٨١. كانت الثلوج الذائبة على قمم الجبال والتي تتدفق عبر سلسلة جبال هندوكوش تجعل من النهر الذي يجري عبر مدينة شيترال الصغيرة الواقعة شمال باكستان، بحرًا متلاطم الأمواج. وقامت طائرة خفيفة بالدوران حول كتلة من المنازل البيضاء ذات الأسطح المستوية، والمحيطة بالحصن الاستعماري القديم للمدينة قبل أن تهبط على المهبط الترابي القريب. هبط

(*) اللعبة الكبرى هي مصطلح كان يستخدم لوصف المنافسة الإستراتيجية والصراع بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية للهيمنة على منطقة آسيا الوسطى (المترجم).

منها خمسة رجال واستقلوا سيارة نصف نقل رباعية الدفع كانت تنتظرهم هناك. ولم يكن في مظهرهم العام ما يجذب انتباه المشاهد العابر. كانوا يبدون مثل أي من المجاهدين الذين يجوبون المدينة على نحو مستمر في طريقهم إلى مدينة بيشاور الباكستانية الموجودة في الشمال، والتي كانت تعتبر معقلاً لمعظم حركات المقاومة الباكستانية. كانوا جميعًا ملتحين، ويضعون غطاء الرأس الصوفي المسمى "الباكول" والشالوار كاميز-وهو قميص فضفاض تقليدي وسروال وهو الزي الذي يرتديه المجاهدون في شمال شرق أفغانستان. وكان الخمسة جميعًا من ضباط جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية إم أي ٦.

أخذتهم السيارة عبر الطريق نحو مستوطنة صغيرة توجد في وادي يقع أسفل جبل "هندوكوش"، وتسمى "جارام شازما". وبعد حوالي ميل، أصبح الطريق قذرًا وموحلاً يمر بمحاذاة النهر. كان عليهم أن يقضوا الليل في المستوطنة قبل استئجار مرشدين وجياد لحمل المتاع من أجل شق طريقهم عبر طريق التهريب العتيق الذي يبلغ عمره قروناً عبر جبال "دورا باس" وإلى أفغانستان.

كان الأمر يتطلب ثلاثة أيام من أجل صعود قافلتهم الصغيرة عبر جبل "هندوكوش" وهبوطها إلى وادي "بانشير" وادي "الأسود الخمسة". وهناك كان عليهم لقاء زعيم شاب للمجاهدين يسمى أحمد شاه مسعود، وهو شخص يتمتع بالكاريزما؛ صنع شهرته من خلال سلسلة من الهجمات الباسلة على القوات السوفييتية التي زحفت على أفغانستان قبل ثمانية عشر شهرًا من ذلك التاريخ. ولد مسعود في إحدى قرى وادي بانشير وتدعى "بازاراك"، وكان والده ضابطًافي الجيش الأفغاني. وقد تلقى تعليمه في مدرسة "ليسيه استقبال" ذات الإدارة الفـــرنسيـــة قـــبل أن يدرس الهندسة في جامعة المدينة. وفي

عام ١٩٧٥، بعد أن شارك في ثورة إسلامية مزعومة، طار إلى أفغانستان. وهناك تدرب على حرب العصابات على يد جهاز الاستخبارات الباكستاني (ISI)، وفي أواخر السبعينيات، تسلل عائدًا عبر الحدود، وذلك، على نحو مبدئي، لقتال النظام الشيوعي. وقبل نحو عام، قامت القوات السوفييتية باحتلال أفغانستان وشرع مسعود في تنظيم مقاومة الجمعية الإسلامية في بانشير. وأدى نجاحه الملحوظ في منع الروس من دخول الوادي ونقل المعركة على بعد أميال من العاصمة الأفغانية "كابول" إلى أن أطلق عليه لقب أسد بانشير. كما نجح في جذب اهتمام أولئك الغربيين الذين كانوا ينظرون إلى المجاهدين باعتبارهم قوة مفيدة يمكن أن تستخدم في الحرب الباردة ضد موسكو، ومن بين هؤلاء أعضاء الاستخبارات البريطانية.

تم اصطحاب ضباط الاستخبارات البريطانية الخمسة للقاء مسعود بالقرب من منزل عائلته في أحد جوانب وادي بانشير. وقد جلسوا في الخارج على سجادة متكئين على الوسائد تحت ظلال إحدى أشجار الجوز. وقدم إليهم مسعود الشاي الأخضر وأنصت إليهم وهم يقولون بأنهم يعملون لحساب إحدى المؤسسات الأوروبية اليمينية. وأضافوا قائلين "إننا معجبون بما تفعلون تجاه الروس ونرغب في مساعدتكم. فما الذي تحتاجون إليه؟". من المرجح أن مسعودًا لم ينخدع بما بدا على الأرجح "تمويهًا ساذجًا". فوجود خمسة رجال، جميعهم بريطانيون ويعملون لحساب منظمة أوروبية يمينية، لم يجعل من الصعب تخمين من أرسلهم. أفاد زعيم المجاهدين بأنه في حاجة ماسة إلى نظام اتصالات مؤمن يمنع تصنت الروس على محادثاته مع قواده. وكان لدى الاستخبارات الخارجية (MI6) أجهزة اتصالات لاسلكية مصممة خصيصًا للهروب من التصنت الروسي، وقامت بإرسال فريق صغير من خبراء الاتصالات إلى باكستان من أجل تعليم المجاهدين كيفية تشغيلها. وأدى موقع المراقبة المتقدم التابع لمسعود والمشرف على القاعدة

الجوية السوفييتية الكبرى في "باجرام" الذي كان يستخدم أجهزة اللاسلكي للتحذير عند إقلاع القاذفات السوفييتية لقصف بانشير، إلى السماح له بسحب رجاله إلى مواقع آمنة. وأفاد أحد الأعضاء البارزين بالجمعية الإسلامية أنه حينما حاول الروس قصف المجاهدين لإخراجهم من بانشير خلال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، أنقذت أجهزة الاتصالات البريطانية حياة مسعود مرارًا وتكرارًا.

في ذلك الوقت، كان جهاز الاستخبارات البريطاني **(MI6)** يمده بأكثر من مجرد وسائل اتصالات آمنة. فعلى نحو أساسي، كان المجاهدون يُنقَلُونَ إلى معسكرات بعيدة في شمال إنجلترا وسكوتلندا، حيث كان يقوم عملاء تابعون للاستخبارات بتدريبهم على حرب العصابات واستخدام المتفجرات. ولكن سرعان ما تم إرسال فرق التدريب إلى أفغانستان. وأدرك الروس ما يحدث في يوليو ١٩٨٣، حينما قام فريق من القوات السوفييتية الخاصة (الإسبتسناز) بنصب كمين لمجموعة من رجال مسعود بالقرب من قاعدة "باجرام" واكتشف وجود وثائق تنتمي إلى بريطاني يدعى سيتوارت بودمان. وكان يدعي أنه يعمل لحساب "شركة خدمات الخليج" وهي منظمة صورية كانت توفر تغطية إعلامية مفيدة. وكان "بودمان" أحد أعضاء مجموعة الضباط المنتمين إلى جهاز الاستخبارات البريطانية الذين تسللوا إلى أفغانستان قبل ثلاثة أشهر. وزعم الروس أنهم قتلوه ولكنه كان حيًا يرزق وخرج سالمًا من أفغانستان، وسمح اسمه المستعار للحكومة البريطانية بإنكار أي معلومات تتصل بوجوده.

واكتشف فريق القوات السوفييتية الخاصة (الإسبتسناز) أيضًا وجود جهاز إرسال أمريكي يعمل عن بعد من طراز **AN/URS11**. وكان هذا الجهاز المجهز بالكمبيوتر يقوم باعتراض الإشارات اللاسلكية السوفييتية ويقوم بإعادة إرسالها عبر القمر الصناعي إلى مقر القيادة في "شلتنهام" أو إلى

وكالة الأمن القومي الأمريكية في "فورت ميد" بولاية ميريلاند. كما ألقت التقارير اللاحقة الخاصة بالمساعدات البريطانية والأمريكية للمجاهدين الضوء على إمدادات الصواريخ من طراز "ستينجر" و"بلوبايب" المحمولة على الكتف. وكانت أجهزة اعتراض الرسائل اللاسلكية التي تعمل عن بعد، والتي زرعت لحساب وكالة الاستخبارات الأمريكية، تشكل جزءًا هامًا من عمليات جهاز الإم أي ٦ داخل أفغانستان.

لعبت الاستخبارات البريطانية دورًا جوهريًا آخر، أثناء الاحتلال السوفييتي، تمثل في إجراء مفاوضات بين فصائل المجاهدين المتباينة من أجل تنسيق عملياتهم. وربما لأن علاقتهم مع جهاز الاستخبارات البريطاني لم تكن مجرد علاقة من أجل المال، فقد ظل مسعود وآخرون من المجاهدين أصدقاء حقيقيين للبريطانيين حتى بعد وقت طويل من رحيل الروس. وحينما بدأ جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية (MI6) مكافحة الجريمة العالمية، وعلى وجه الخصوص الاتجار في المخدرات، قدم لهم عملاؤهم الأفغان معلومات تفصيلية عن شحنات الأفيون الخام المنقولة عبر الحدود إلى آسيا الوسطى السوفييتية. وساهمت هذه المعلومات إلى حد كبير في الحد من كمية الهيروين الذي يصل إلى الشوارع البريطانية.

ثم سرعان ما كان هناك هدف أكثر أهمية للاستخبارات البريطانية داخل أفغانستان. فبعد أن طُرد أسامة بن لادن من السودان عام ١٩٩٦ بسبب الضغوط الأمريكية، نقل معسكرات تدريب إرهابيي القاعدة إلى أفغانستان. وبذلك أصبح عملاء الإم أي ٦ داخل أفغانستان لا يقدرون بثمن. ولكن ظل مسعود هو الأكثر قيمة بين هؤلاء. وبعد أن شغل منصب وزير الدفاع، في الحكومة التي تولت مقاليد الأمور بعد انسحاب السوفييت، طردته

طالبان من كابول، فانسحب إلى بانشير حيث قاد تحالفًا فضفاضًا من جماعات عرفت باسم التحالف الشمالي لمقاومة طالبان.

وقبل يومين فقط من هجوم القاعدة على البرجين التوءمين في نيويورك، في التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠١، وافق مسعود على لقاء إعلاميَّيْن عربيين، هما مراسل تليفزيوني ومصور، كـــانا ينتظران مدة أسبوع للقائه. وقد زعما بأنهما مغربيان هاجرت أسرتاهما إلى بلجيكا، وأنهما يحملان خطاب توصية من إحدى المنظمات الإسلامية في لندن. وأصر مسعود على معرفة الأسئلة على نحو مسبق قبل إتمام المقابلة. وكانت كل الأسئلة تتصل بموقفه من ابن لادن. وقد حذره أحد مساعديه من أن هذين "الصحفيين" من المؤكد في غالب الأمر أنهما ينتميان إلى القاعدة ولكنه أصر على المضي قدمًا في هذا اللقاء. قال لهم "يمكنكم البدء في التصوير الآن" وفي تلك اللحظة قام المصور بتفجير المتفجرات المخبأة في حزام البطارية مما أودى بحياة مجموعة من الأشخاص بينهم مسعود. وبذلك فقدت الاستخبارات البريطانية صديقًا جيدًا، ولكن ربما يكون الأمر الأكثر أهمية هو أن التحالف الشمالي فقد زعيمًا كانت قدرته وسمعته تمثل العنصر الرئيسي في الإبقاء على هذا التحالف.

لم يكن هناك وقت أسوأ من ذلك لكي يموت فيه. كان رفض طالبان تسليم أسامة بن لادن في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر بمثابة إعلان حرب. ولكن قوات التحالف غامرت بالانجراف إلى حرب منهكة تشبه تلك التي حطمت على صخرتها الروس والبريطانيين من قبل. ومن خلال وضع ذلك في أذهانهم، فضل المخططون البريطانيون استخدام التحالف الشمالي باعتباره جيشًا يحارب بالوكالة. وكان على الحلفاء أن يقدموا الغطاء الجوي، والقوات الخاصة مثل الخـــدمة الجوية الخاصة (SAS) التي تقوم

تنسق العمليات الأرضية، على أن يتكون القوام الرئيسي للقوات من أفغان. ولكن الإدارة الأمريكية كانت متشككة بشأن ذلك. فقبل بضعة شهور مضت، وصفت التحالف ومسعودًا على وجه الخصوص، بأنه "جزء من المشكلة، وليس جزءًا من الحل". ومن أجل إقناع الأمريكيين بمدى صلاحية هذه الخطة، كان لابد من توحيد جميع الفصائل المتنافرة التي يشملها التحالف الشمالي. ولكن دون وجود مسعود كان ذلك من الصعب تحقيقه وهذا هو سبب إرسال فريق الإم أي ٦ إلى أفغانستان. ومن خلال استغلال معلوماتهم الخاصة بالأرض ومهارات التفاوض التي كان يمارسها ضباط الاستخبارات البريطانية على نحو روتيني في أماكن الاضطراب المختلفة مثل أيرلندا الشمالية وتيمور الشرقية، بدءوا الاتصال بالعملاء القدامى كلهم وأقاموا علاقات جديدة مع آخرين، وخاصة أمير الحرب المنتمي إلى الأوزبك، عبد الرشيد دوستم.

كان المقياس الحقيقي لنجاح الفريق هو الأيام الأربعة المذهلة التي استغرقها لطرد طالبان من شمال أفغانستان. وبدأ ذلك في التاسع من نوفمبر، حينما سقطت المدينة الرئيسية مزار شريف في أيدي القوات الموحدة للحركة القومية التي يقودها دوستم وقوات الجمعية الإسلامية وشيعة الهازارا. تم الإعداد للانتصار مسبقًا بواسطة فريقي الاستخبارات البريطانية والأمريكية. وعلى الرغم من الوحشية غير المبررة للحرب الأفغانية، فإن المحركين لها كانوا منتفعين يغيرون من ولائهم بدلاً من أن يواصلوا القتال في معركة لا يستطيعون الفوز فيها. وانتظر ضباط الاستخبارات البريطانية مجيء اللحظة المناسبة ثم استخدموا عملاءهم للضغط على الأزرار المناسبة. وفي اليوم التالي، في العاشر من نوفمبر، تحركت قوات التحالف الشمالي الموحدة نحو الغرب حيث استولت على منطقتي سربل وشيبرغان، الإقطاعية

الخاصة بدوستم. وبحلول الحادي عشر من نوفمبر، ومن خلال خطط فريقي الاستخبارات البريطاني والأمريكي الحذرة التي شجعت على حدوث سلسلة من الانشقاقات بين القادة الرئيسيين، تحول انسحاب طالبان إلى فرار جماعي شامل. وفي الغرب، استولى التحالف الشمالي على مدينة قلاينو واجتاح رجال فهيم في الشمال الشرقي تالقان وبل خمرى وباميان. وفي الأيام التالية، سقطت مدينة هيرات الغربية الرئيسية وفي الثالث عشر من نوفمبر، بينما كانت طالبان تخوض معركة يائسة، قام رجال فهيم باحتلال العاصمة كابول. وكان المجاهدون يميلون دائمًا إلى المبالغة في تقدير إمكانياتهم ولكن لم يتوقع أكثر قادة التحالف الشمالي تفاؤلاً مدى سرعة تقدمهم، مما أكد عدم الحاجة إلى حلفاء للمغامرة بنشر أعداد كبيرة من قواتهم. كانت أنشطة فريق الاستخبارات الخارجية (MI6) تجذب الخيوط من وراء الستار، الأمر الذي دفع توني بلير إلى الثناء على جواسيس بريطانيا من أجل "الدور المهم للغاية" الذي قاموا به في انهيار طالبان. ووصفهم رئيس الوزراء البريطاني بأنهم "أبطال مغاوير" أدت أعمالهم المحفوفة بالمغامرة والخطر داخل أفغانستان في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر إلى المساهمة في قيام عدد قليل للغاية من جنود التحالف بالموت في سبيل الإطاحة بطالبان من السلطة.

الفصل الأول

فن الجاسوسية

"إن الاستخبارات هي فن أخرق للغاية".

الدبلوماسي البريطاني ديفيد جور- بوث في شهادته أمام لجنة تحقيق سكوت.

أدى الافتتان الشائع بعالم الجاسوسية إلى إنتاج ثروة من الروايات التي تتراوح بين روايات إيان فليمنج شديدة الرومانسية التي تصور عمليات جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية (MI6)، حيث يتمتع العميل جيمس بوند ٠٠٧ بمكانة تمنحه رخصة بالقتل، أو النموذج الأكثر واقعية لجون لي كيـر وبطل رواياته جورج سميلي. ونتيجة لذلك، أصبح لدى معظم النـاس إدراك معقول، على الرغم من أنه محدود، لكيفية عمـل الجواسـيس. وأصـبحوا يفهمون معنى مصطلحات مثل "المنزل الآمن" و"تقنيات التجسس" كما أنهـم يمكنهم حتى الاعتراف بأنهم على دراية بأن هناك المزيد عن الاسـتخبارات أكثر من مجرد صورة الحرب الباردة التي تصور عميلاً سريًا ينتظر بفارغ الصبر في أحد مقاهي أوروبا الشرقية "إسقاطًا" لا يجيء أبدًا. ولكن قليلـين للغاية من يعرفون النطاق الكلي للجاسوسية العالمية، تلك الصناعة التي تكلف الولايات المتحدة وحدها حوالي ٣٥ مليار دولار كل عـام. إن المعلومـات تساوي القوة، والحكومات على أتم الاستعداد لدفع ثمن باهظ للحصول عليها. لقد أدى انهيار حزب وارسو، الذي نظر إليه الكثيـرون باعتبـاره مؤشـرًا

لانتهاء عصر الجاسوسية، إلى زيادة الحاجة إلـــى المعلومـــات مـــع قيـــام الجماعات الإرهابية بالتخطيط لأعمال القتل الجماعي، وتداول المواد النووية القادرة على تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وتحول دول العالم الثالث، التـــي كانت في السابق خاضعة للقوى العظمى، إلى دول مارقة.

وعلى مدار التاريخ، كانت الحروب تجيء بعد السلام كتعاقـــب الليـــل والنهار. ولم تستطع عصبة الأمم، التي تم إنشاؤها بعد انقشاع غبار الحرب العالمية الأولى، بعد التصميم عليّ أن هذا الصراع يجـــب ألا يحـــدث مـــرة أخرى، ولا خليفتها الأمم المتحدة، أن تمنع الدول مـــن اســـتخدام العـــدوان للحصول على مكاسب على حساب جاراتها أو رفع الظلم الناتج عن استخدام السلاح. إن العلاقات الدولية ربما تحكمها التقاليد الدبلوماسية، ولكـــن هنـــاك القليل من القواعد الحقيقية. وتلك القواعد الموجودة تراعيها فقط الدول التـــي تخشى العواقب التي تترتب على تجاهل الآخرين لها، وحينما يحـــدث ذلـــك يصبح العقاب الوحيد الفعال هو الحرب. وفي مثل هذه الظـــروف، تـــصبح الاستخبارات لا غنى عنها، وعلى ذلك وعلى مدى قرون وجد الجواســـيس عملاً يحقق لهم المغانم مع تلك الدول، وذلك بالاعتبار أن التجسس "ثاني أقدم مهنة في العالم".

إن الحكومات والقادة العسكريين يمكنهم أن يصدروا أحكامًا منطقيـــة على أفعالهم المستقبلية فقط إذا كانوا يعلمون المواقـــف والنوايـــا الحقيقيـــة للطرف الآخر. وفي هذا الحالة، تصبح الدبلوماسية مجرد لعبة بوكر، حيـــث يقوم كل طرف بإخفاء ما لديه من أوراق اللعب. ومهمة الجاسوس هي كشف أوراق الطرف الآخر. وبينما تجمع أجهزة الاســـتخبارات المعلومـــات عـــن أسرار العدو، يجب عليها أيضًا أن تحمي أسرارها مـــن محـــاولات العـــدو الكشف عنها.

إن فن الجاسوسية يمكن أن يقسم إلى ثلاث فئات منفصّلة. الأولى- الاستخبارات الإستراتيجية- عبارة عن جمع معلومات تجعل القادة السياسيين ومستشاريهم، سواء كانوا موظفين مدنيين أو دبلوماسيين أو عسكريين، على علم تام بالموقف في الدول المعنية مما يسمح لهم بالحصول على فرصة أكبر لتوقع رد فعل هذه الدول في المستقبل. ويتضمن ذلك تقييمًا للموقف السياسي، ولقادة الدول وحلفائهم المحتملين، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على السياسة، إلى جانب تفاصيل الأنشطة الاقتصادية والعلمية والقدرات التكنولوجية. إن الوكالة البريطانية الرئيسية لجمع المعلومات الإستراتيجية، التي تحصل على ما يزيد عن نصف مليار جنيه إسترليني سنويًا- وتسمى على نحو تقليدي الصوت الفردي للمعلومات- هي مركز اتصالات الحكومة البريطانية ويوجد مقرها في شلتنهام، جلوسسترشاير. وهذا المركز الحكومي للاتصالات (GCHQ) يراقب اتصالات أعداء بريطانيا وأصدقائها في عدد من البقاع النائية حول العالم، مقدمًا للحكومة البريطانية معلومات تساعدها على صياغة سياساتها الأمنية والخارجية والدفاعية والاقتصادية. الوكالة الأخرى الرئيسية التي تجمع المعلومات الإستراتيجية هي خدمة الاستخبارات السرية أو جهاز الاستخبارات الخارجية، المعروف باسم MI6. ووفقًا لتصريحات وزارة الخارجية والكومنولث، التي تخضع لسيطرتها الوكالاتان، فإن جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 يجمع نوعية المعلومات نفسها التي يجمعها مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ)، وذلك من خلال "مجموعة متنوعة من المصادر البشرية والفنية، والاتصال بنطاق واسع من وكالات الاستخبارات والأمن الخارجية".

النوعية الثانية من المعلومات هي معلومات تكتيكية، أي المعلومات التي تكون مفيدة للقادة العسكريين في الميدان. وهي تشتمل على التنظيم

الدقيق للقوات المسلحة للعدو، ومدى انتشار الوحدات الفردية ومراقبة تدريباتها واختبارها في وقت السلم من أجل تحديد نوعية التكتيكات التي سوف تستخدمها في الحرب وكيف يمكن التغلب عليها.

ومن الطبيعي أن يتم جمع هذه المعلومات على نحو رئيسي من خلال وكالات الاستخبارات العسكرية والتي يتم تنسيق أنشطتها في النظام البريطاني بواسطة هيئة استخبارات الدفاع. وهذه المعلومات يتم الحصول عليها عبر نطاق واسع من الوسائل، يتراوح بين وحدات المشاة الصغيرة التي توجد في طليعة جبهة القتال، وتجاذب أطراف الحديث في حفلات الكوكتيل مع الملحقين العسكريين المتواجدين في السفارات الأجنبية ببريطانيا، وحتى أكثر التكنولوجيات تقدمًا في العالم. ويشتمل ذلك على أقمار التجسس الاصطناعية مثل نظام "ثقب المفتاح" الأمريكي، والذي يكون قادرًا على إنتاج صور عالية التفاصيل لما يجري خلف خطوط العدو. وهذه الأقمار الصناعية ليس الهدف منها جمع ما يعرف باسم المعلومات البصرية فقط (IMINT) ولكن يمكنها أيضًا أن تكون فعالة للغاية كمنصات نائية لاعتراض الرسائل اللاسلكية، والتي تعد جزءًا حيويًا من المعلومات التكتيكية، وهذا هو السبب في أن الآلاف من أفراد القوات المسلحة يعملون على نحو مباشر مع مركز اتصالات الحكومة (GCHQ).

النوع الأخير من المعلومات أو الاستخبارات، هو الاستخبارات المضادة، والتي أشير إليها على نحو شهير في توجيه خدمة الأمن البريطانية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية أو جهاز الاستخبارات الداخلية، MI5، باعتبارها "الدفاع عن العالم". والاستخبارات المضادة ليس الهدف منها التأكد من أن أسرار الدولة لا تصل إلى يد جواسيس الدول الأخرى فقط، وذلك في نشاط يعرف باسم مكافحة الجاسوسية أو الأمن، وإنما يمكن لعمليات

الاستخبارات المضادة أيضًا أن تنتج كمًا كبيرًا من المعلومات عن نوايا العدو، ومدى عمق معلوماته وعمليات أجهزة استخباراته.

إن عملية ترحيل أحد الجواسيس الأجانب، وما يتبعها من ردود أفعال من جانب الدولة التي تستخدمه، تجذب جانبًا كبيرًا من اهتمام وسائل الإعلام، ولكن نادرًا ما تظهر القصة الكاملة وراء هذا الترحيل. وقبل الكشف عن الجاسوس، تراقب أنشطته بواسطة أجهزة الأمن المحلية. ويتم تسجيل اتصالاته، والتي من المحتمل أن تشتمل على شبكة من العملاء، وكذلك تُحلل أهداف عملياتهم ومدى نجاحها. وبعض هؤلاء العملاء ربما يتم تلقينهم معلومات خاطئة ليُتحصل منهم على تفاصيل كثيرة تخص عمليات استخبارات العدو، وبذلك يصبحون عملاء مزدوجين. وهذا قد يستمر لبعض الوقت- عادة لمدة أعوام- ويأتي قرار الترحيل غالبًا حينما يصبح وجود الجاسوس عديم الجدوى من حيث جمع المعلومات المضادة. وبمجرد أن يتم طرد الجاسوس. يجب على من يعمل لحسابهم ما لم تكن لديهم معلومات تثبت عكس ذلك افتراض، أن الشبكة التي يديرها تم اختراقها، أو حسب تعبير الجاسوسية، طويت صفحتها.

تم تحديد دور جهاز الاستخبارات الداخلية MI5، في مكافحة الجاسوسية داخل البلاد من خلال التوجيه الصادر عام ١٩٥٢ بواسطة السير ديفيد ماكسويل فايف. الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب وزير الداخلية، وقد تمثل في "الدفاع عن العالم كله، من الأخطار الخارجية والداخلية الناشئة عن محاولات التجسس والتخريب، أو حمايته من أعمال الأفراد والمنظمات، التي يرى بأنها ضارة بالدولة". وأدى قانون أجهزة الأمن الصادر عام ١٩٨٩ إلى تحديث توجيه ماكسويل فايف، حيث عرّف وظيفة جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 بأنها الحماية من أخطار الجاسوسية أو الإرهاب أو التخريب، ومن أنشطة عملاء القوى الأجنبية والأعمال التي

تهدف إلى الإطاحة بالديمقراطية البرلمانية أو تخريبها بوسائل سياسية أو صناعية أو عنيفة".

إن التنافس الدائر بين الأجهزة الداخلية والخارجية بشأن من له حق السيطرة على وسائل الاستخبارات المضادة (أو مكافحة الجاسوسية) لا ينبع من الدور الأمني التقليدي ولكنه نابع من إمكانية جمع معلومات لا تقدر بثمن. فالمعلومات التي يمكن الحصول عليها من عملاء مزدوجين جيدي الإعداد يمكن أن تبرر الميزانيات والحصول على الألقاب الرفيعة. فليست هناك وكالة على وجه الأرض ترغب في أن ترى منافستها تحصل على شرف الحصول على كنز من المعلومات، كان يمكنها الحصول عليه. وعلى الرغم من أن جميع الجواسيس يكافحون من أجل عدم افتضاح أمرهم- حيث إن السرية هي شريان الحياة لمهنتهم- فإن هتافات الاستحسان التي تتبع الحصول على أحد المنشقين والمعلومات التي يقدمها بعد ذلك هي وسيلة قيمة لصد سهام النقد التي تنطلق بسبب: تشكك الرأي العام في أفضل الأحوال، وفي أسوأ الأحوال السلوك المخزي الذي تثيره السرية والتكتم. وعلى نحو جزئي، تنتج الشكوك بسبب الاعتقاد بأن الجواسيس لا يكونون في حاجة إلى السرية إذا كان ما يقومون به لا يخرج عن الطريق القويم. ويفترض- وهذا ليس صحيحًا دائمًا- أن وراء ستائر التكتم يقوم الجواسيس بالعمل على نحو تعسفي وغير ضروري.

وهناك دائمًا نزعة أخلاقية في المجتمع تعتبر التجسس أمرًا غير أخلاقي. وقد تجسد ذلك في السبب الذي قدمه هنري ستيمسون، الذي كان يشغل وزير خارجية أمريكا، حينما قرر عام ١٩٢٩ إغلاق الغرفة السوداء، وهي الجهاز السابق على وكالة الأمن القومي، وهي المكافئ الأمريكي لمركز اتصالات الحكومة البريطانية، حيث قال "إن الرجال المهذبين لا يقرؤون بريد الآخرين". ومع ذلك، فإن القلق الأخلاقي الرئيسي فيما يتصل

بالاستخبارات الخارجية لا ينصب على مراقبة اتصالات الأعداء ولكنه يتعلق بالعمل السري: العمليات الخاصة خلف خطوط العدو وعلى وجه الخصوص ذلك النوع من العمليات الذي اعتادت الاستخبارات الروسية (الكي جي بـي) تسميته باسم "العمليات المبللة" في إشارة إلى سفك الـدماء. وقـانون جهـاز الاستخبارات الخارجية البريطانية الصادر عام ١٩٩٤ يحظر على ضـباط الجهاز وعملائه، أو أي شخص آخر يعمل لصالحه (الخدمة الجوية الخاصة، على سبيل المثال)، المشاركة في أي نشاط إجرامي يمكن أن يحاسبوا عليـه داخل المملكة المتحدة حتى لو حدث في الخارج. وعلى ذلك فهم ممنوعـون من ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية أو القتل أو الاختطاف أو الإيذاء أيًا كان- ما لم تر وزارة الخارجية أن ذلك ضروري من أجل القيام بإحـدى المهـام القانونية للجهاز، حيث يُعفَى العملاء في هذه الحالة من أي مسئولية في ظل القانون الجنائي البريطاني.

ويبدو أن ذلك يقدم حلاً سهلاً للخروج من هذا المأزق، على الرغم من أن السير جيري وارنر، منسق الاستخبارات في منتصف التسعينيات والـذي كان يتحمل مسئولية تحديد المعايير التي يجـب أن تراعيهـا الاسـتخبارات البريطانية، أفاد بأن السماح لضباط الاستخبارات البريطانية **MI6** باسـتخدام العنف في وقت السلم هو أمر "غير وارد" كما أنهم لا يحملون السلاح. ومع ذلك، نظرًا لطبيعة عملهم، التي لا تنطوي على القيام بعمليات التجسس فـي الخارج فقط، ولكنها تشتمل أيضًا على "منع أو اكتشاف الجرائم الخطيـرة"، فليس من المنطقي أن يُترك عملاء جهاز الاستخبارات الخارجية المشتركون في مثل ذلك النوع من العمليات غير مسلحين تحت رحمـة خطـر العنـف المحدق بهم.

ولكن الشكوك العميقة التي تحيط بمعظم أجهزة الخدمة السرية لا تبالي كثيرًا بسلوكهم في الخارج، حينما يصبحون في نظر الجانب الأعظـم مـن

الشعب "رجالنا البواسل"، ولكنها تتصل على نحو أعمق باستخدامهم المحتمل ضد مواطنيهم في الداخل. وكانت الهيمنة الشاملة علـــى أوروبـــا الـــشرقية بواسطة أجهزة الكي جي بي وستاسي وسكيورتيتيت وغيرها أكثر فعالية إلى حد بعيد من الأنشطة شبه القانونية لجهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية والقلم الخاص للشرطة في بريطانيا. ولكن كانت الأخيرة أكثر فظاعة وتدميرًا في عالم الاستخبارات وذلك في نظر الـــرأي العـــام. فقـــد كانـــت أجهـــزة الاستخبارات السوفييتية يتوقع منها أن تتصرف على هذا النحو، بينما كـــان يفترض أن تكون قوات الأمن البريطانية مدافعة عن الحق والعدالـــة. وقـــد تضررت سمعة جهاز الاستخبارات الخارجية البريطاني MI6 إلى حد كبيـــر بسبب ما بدا أنه مراقبة عشوائية وبلا تمييز لمجموعة من "مخربي" اليـــسار غير المؤثرين الذين اشتملوا على أعضاء نقابات عماليـــة وجماعـــات مثـــل جماعة حملة نزع الأسلحة النووية CND. وبينما يؤمن البعض بـــأن بعـــض الادعاءات الأكثر مَدْعاة للغرابة بواســـطة المـــسئول الـــسابق فـــي جهـــاز الاستخبارات الداخلية بيتر رايت في كتابه "صائد الجواسيس" صحيحة، فـــإن التباهي بأنه "لمدة خمسة أعوام قمنا بالسطو والتنصت في جميع أنحاء لنـــدن بناءً على أوامر الدولة، حين كان المسئولون المنتفخون مـــن العظمـــة فـــي هوايتهول يغضون الطرف عما نفعل" هو أمر قابل للتصديق على نحو تام.

بدأ التوسع في عمليات المراقبة للمواطنين البريطانيين في السبعينيات في ظل حكومة هيث، وذلك إلى حد بعيد ردة فعـــل لتزايـــد نفـــوذ نقابـــات العمال، التي كان ينظر إليها من جانب كل من ساسة اليمين واليـــسار علـــى أنها "بالغة القوة"، ثم استمرت خلال حكم حزب العمال فـــي ظـــل ويلـــسون وكالاهان. وقد بلغت ذروتها في ظل حكـــم حكومـــة تاتـــشر فـــي أوائـــل الثمانينيات، حينما قامت إحدى عميلات جهاز الاستخبارات الداخلية، حـــسب رواية كاثي ماسيتر، بترك الخدمة وذلك اعتراضًا على ما كان يحدث، حيث

كانت وزارة الدفاع تطلب بشكل منتظم من جهاز الإم أي ٥ مراقبة أعضاء حملة نزع الأسلحة النووية (CND) على الرغم من أن أنشطتهم لم تكن تشكل تهديدًا خطيرًا على الدولة. إن الضرر الذي يمكن أن يتسبب فيه ذلك النوع من ردود الأفعال غير المبررة يمكن أن يتضح على نحو جلي من خلال ما ظهر في أعقاب هجوم أعضاء تنظيم القاعدة، الذين تدربوا داخل أمريكا، بالطائرات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون، مجسدًا في فشل جهاز الإف بي أي (مكتب التحقيقات الأمريكي). وقد أدى القيام بعمليات سابقة، استهدفت ضمن آخرين زعيم الحقوق المدنية مارتن لوثر كينج، إلى فرض قيود صارمة على أنشطة المراقبة التي يقوم بها الإف بي أي. ومنعُه ذلك من استخدام الإنترنت أو حتى المكتبات العامة للبحث عن أنشطة إرهابية محتملة والتأكد من أنهم لا يستطيعون زيارة المساجد حيث يقوم أعضاء القاعدة بتجنيد عملائهم.

ولكن كان الانتقاد الرئيسي الموجه لهم هو أنهم أهملوا العنصر البشري في التجسس وذلك من خلال الاعتماد على أقمار التجسس الباهظة التكلفة كوسيلة رئيسية لجمع المعلومات. وحتى اختراع الأجهزة اللاسلكية وإدراك مدى قدرتها في مجال الاتصالات العسكرية، كانت المعلومات تجمع بواسطة جواسيس بشريين، وتعرف في عالم الاستخبارات باسم المعلومات البشرية (HUMINT)، حيث كانت هي الأكثر أهمية للوكالة التي يعمل لحسابها الجاسوس، سواء تم الحصول عليها باستخدام عميل سري كما جاء في روايات الجاسوسية أو عن طريق خونة داخل معسكر الأعداء، أو عن طريق الدبلوماسيين والسياح. فقد كان السياح ورجال الأعمال مصدرًا شائعًا للمعلومات قبل أن تؤدي ثورة المعلومات إلى زيادة كم البيانات المتاحة التي يمكن الوصول إليها بالفعل من خلال مصادر مفتوحة مثل الإنترنت والكتب والدوريات والصحف والإذاعة والتليفزيون. وهم لا يزالون مفيدين في

المجتمعات المغلقة أو الأماكن النائية حيث إن الأسباب الحقيقية لوجودهم في تلك البلاد توافر تغطية جيدة للعمل الاستخباراتي والبريطانيون الموجـــودون بالخارج لا يزال ينظر إليهم من قبل جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** على أنهم المصدر الأكثر وثوقية للمعلومات.

ولكن المعلومات البشرية تم تعريفها على نحو محدد بالفعل من خلال نموذج العميل السري جيمس بوند، الذي تميـــز بالإســـهاب فـــي اســـتخدام التكنولوجيا من أجل الحصول على المعلومات. ومع نهاية الحرب العالميـــة الأولى تم تجريد الإنسان من الوسائل الفنية باعتبار أنه المـــصدر الرئيـــسي للمعلومات المتصلة بنوايا العدو وأنشطته وقدراته، تبعًا لبعض التقارير، حيث إن ٩٠٪ من المعلومات المستخدمة تكون متاحة للقادة العسكريين.

إن الدور الذي لعبته "المعلومات الاستخباراتية الخاصة" بعد الحـــرب العالمية الثانية، والتي تم جمعها بواسطة مدرسة الرموز والشفرة الحكوميـــة **(GC&CS)** في بلتشلي بارك، أصبح الآن معروفًا للجميع. هناك أيضًا أشخاص قاموا، على نحو خاطئ، بمحاولة التقليل من الدور الذي لعبته فـــي هزيمـــة هتلر وكذلك التأثير المستمر للمعلومات التي تم جمعها من خلال اعتـــراض الرسائل اللاسلكية. إن المعلومات اللاسلكية أو معلومات الإشـــارة **(SIGINT)** التي تشتمل على معلومات مشتقة من اعتراض أنماط عديدة من الإشـــارات اللاسلكية، وليس الرسائل الصوتية فقط، تظل حتـــى اليـــوم أحـــد أشـــكال المعلومات الأكثر أهمية، إذا لم تكن أكثرها أهمية. والمعلومـــات الإشـــارية تنقسم إلى نـــوعين رئيـــسيين وهمـــا معلومـــات الاتـــصالات أو **COMINT** والمعلومات المشتقة من الرسائل الإلكترونية **ELINT**.

وفي السنوات الأخيرة، اكتسب اعتراض المعلومات البـــصرية ســـواء كانت صورًا ملموسة أو وسائل أخرى مثل التصوير بالأشعة تحت الحمراء، أهمية كبرى مع اختراع أقمار المراقبة. وقد أثبتت طائرات الاستطلاع شاهقة

الارتفاع، مثل الطائرة الأمريكية U-2 وبلاك بيرد SR-71، فعاليتها في جمع المعلومات عن تكنولوجيا تطوير الصواريخ السوفييتية الحربية خلال فترة الحرب الباردة. وقدرات هذه الأقمار لا تقارن بتلك الخاصة بأقمار التجسس الحديثة، التي ثبت أنه لا غنى عنها بالنسبة للتحقق من مدى تنفيذ التزامات الحد من التسلح وباعتبارها نظام إنذار مبكر. ولكن لم تكن لديها القدرة على اعتراض مكالمات التليفونات الخلوية وكذلك التي تتم عبر الأقمار الصناعية ولا القدرة على إنتاج صور للأحداث الجارية على الأرض في المناطق النائية من العالم مثل أفغانستان لتحذير الإدارة الأمريكية بشأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر. والنتيجة النهائية هي أنه كان هناك فشل ذريع في الاستخبارات، وعلى الأخص، الاستخبارات البشرية.

الفصل الثاني

طراز جديد من الجواسيس

"بعد الحصول على المعلومات، فإن إرسالها إلى أولئك القادرين على استخدامها هو الواجب الأكثر أهمية للعاملين في الاستخبارات".

ليفتنانت كولونيل ديفيد هندرسون، في كتابه "الاستخبارات الميدانية، قواعدها، وممارساتها" ١٩٠٤.

كان الجانب الأكثر إثارة للقلق في اعتماد أمريكا على نحو ظاهر ومبالغ فيه على الاستخبارات الفنية من أجل تتبع التهديدات الإرهابية، على حساب الاستخبارات البشرية، يتمثل في أنها لم تكن المرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة التي أدى فيها ذلك إلى ما يطلق عليه "فشل استخباراتي". إن التكاليف الباهظة للاستخبارات الفنية – التي تبلغ ٣٠ مليار دولار من ميزانية الاستخبارات الأمريكية مقارنة بمبلغ خمسة مليارات دولار فقط للاستخبارات البشرية – والعجز الواضح لأنظمتها الباهظة الثمن في الكشف عن الغزو العراقي للكويت، دفع الكثيرين داخل مجتمع الاستخبارات وخارجه إلى المطالبة مع بداية التسعينيات بعودة العالم القديم لجيمس بوند، أي عودة التجسس البشري.

وصف برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي في إدارتي فورد وبوش، التركيز على الوسائل الفنية لجمع المعلومات بأنها "طريقة مبالغ

فيها". وعقب انهيار حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة قال "إننا في حاجة إلى نوع جديد من الاستخبارات، نوع مختلف يعتمد على نحو أقل على الوسائل الفنية لجمع المعلومات، نمط نكون بارعين فيه". وأضاف قائلاً "إننا نحتاج إلى العودة إلى القواعد، العودة إلى الاستخبارات البشرية التي لم نستغلها جيدًا".

ولكن الأدميرال ستانسفيلد تيرنر، أحد قادة الاستخبارات الأمريكية أثناء الحرب الباردة، رفض هذه المقولة باعتبارها "تسمع عادة عندما يكون هناك فشل في الاستخبارات" مثل ذلك الذي حدث من خلال عدم توقع الغزو العراقي للكويت. وأضاف إن "هذا أمر شائع. إننا يجب أن نستخدم المزيد من العملاء البشريين لحل هذه المشاكل، لأنها الطريقة الوحيدة للنفاذ إلى عقول أعدائنا ومعرفة نواياهم. وهذا ليس صحيحًا بشكل عام. ليس فقط لأن البشر لديهم نزعات وأهواء ونقاط ضعف بشرية، ولكن قبل كل شيء يوجد دائمًا خطر العمل لحساب الجانب الآخر".

إن كلا الرأيين صحيح، إلى حد ما. فليس هناك شك أن أمريكا وحلفاءها قد بهتوا حينما حدث غزو الكويت وهجمات القاعدة على الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ لأنه لم يكن لديهم عملاء قريبون بدرجة كافية من صدام حسين أو أسامة بن لادن لتحذيرهم. ولكن بمجرد أن بدأت المعارك، قامت أقمار التجسس والطائرات بإمدادهم بكم هائل من المعلومات عما كان يجري في العراق وأفغانستان، والتي كان الكثير منها حاسمًا في تقرير نتيجة الحربين، وذلك على نحو أفضل إلى حد بعيد مما يمكن أن يقدمه الجواسيس من البشر. وكان الدرس الحقيقي الذي يجب تعلمه من الفشل في التنبؤ بالغزو العراقي للكويت أو هجمات الحادي عشر من سبتمبر هو أن لكل من الاستخبارات الفنية والبشرية أدواره الخاصة التي يلعبها وأنه يجب أن

يكون هناك تنسيق وثيق بينهما إذا أريد أن يكونا فعالين على نحو حقيقي. فمن النادر أن يكفي أحدهما القيام بالعمل.

وعلى الرغم من الفشل المزعوم في التنبؤ بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، قد حذرت وكالة الاستخبارات المركزية الرئيس بوش قبل شهر منها أن تنظيم القاعدة يخطط لعمل إرهابي "مذهل" ضد أمريكا في ذلك الصيف بنية إسقاط "عدد هائل من الضحايا". وجاء ذلك من خلال محادثات تليفونية عبر القمر الصناعي تم التقاطها بواسطة وكالة الأمن القومي الأمريكية أو مركز اتصالات الحكومة البريطانية في ربيع عام ٢٠٠١. ولم تتوافر أي تفاصيل عما يمكن أن يكون عليه شكل هذا الهجوم، ولكن أفاد تقرير السي أي إيه بأن تنظيم القاعدة ناقش إمكانية اختطاف طائرة. وكان ذلك في حقيقة الأمر استخدامًا نموذجيًا للاستخبارات البشرية إلى جانب الاستخبارات الإلكترونية. وعلى الرغم من ادعاء عدد من مسئولي الاستخبارات الأمريكية السابقين في أعقاب الهجمات أن الوكالة لم يكن لديها أي عملاء في أفغانستان قادرين على الإبلاغ عن القاعدة، إن ذلك قد حدث بالفعل. كما أن الاستخبارات الخارجية MI6 كان لديها حتى أكثر من ذلك، حيث أعادت تنشيط عملائها الذين كانت تستخدمهم أثناء الاحتلال السوفييتي في منتصف التسعينيات للمساهمة في تتبع صفقات الهيروين القادم من شمال أفغانستان. وتم تكليف بعض هؤلاء العملاء بمحاولة التقرب من القاعدة وقام بعضهم في عام ١٩٩٨ بالتحذير من اهتمام ابن لادن بخطف طائرة.

ومع ذلك، فإذ حافظ أعضاء تنظيم القاعدة على أمنهم العملياتي بشكل جيد، ما كان يستطيع أي عملاء مهما بلغت مهارتهم داخل المنظمة معرفة كنه العملية الإرهابية الوشيكة. فقد كان بعض أعضاء فرق القاعدة الضاربة الذين نفذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر على غير علم بأنه سوف يتم اختطاف

طائرات أخرى، وربما لم تكن لديهم أدنى فكرة بما سوف يحدث للطائرات التي كانوا على متنها. وقد بذل الكثير من الجهد العملاءُ الغربيون، بمن فيهم عدد من العملاء البريطانيين، للانضمام إلى القاعدة ولكن ذلك تجاهل حقيقة أنه تنظيم كبير متعدد الطبقات. وهذا التنظيم يعمل طبقًا لسياسة صارمة جدًا تسمى "المعرفة على قدر الحاجة" وذلك فيما يتصل بتفاصيل عملياته.

فقد اختير عدد قليل للغاية من أعضاء القاعدة الذين تدربوا في أفغانستان من أجل المشاركة في العمليات الإرهابية. وأولئك الذين يصلون إلى مستويات صنع القرار والعمليات الإرهابية، فضلاً عن الأغلبية الساحقة التي قاتلت إلى جانب طالبان، يجب أن يكونوا حائزين على أعلى مراتب الثقة والرغبة في بيان مدى رغبتهم في أن يُقتلوا أو يقتلوا في سبيل القضية.

وقد اعترف جورج تينت، المدير السابق للاستخبارات المركزية ورئيس السي أي إيه، بأن الحادث أكد "مدى أهمية استمرار العمليات السرية البشرية لاختراق هذه الجماعات" ولكنه أصر على أنه كان هناك عملاء موجودون على الأرض بالفعل. وتساءل "هل كانت لدينا اختراقات للهدف؟" "بالتأكيد". وهل كانت لدينا عمليات فنية؟ بالتأكيد. فأين كان يوجد سر التخطيط؟ غالبًا كان في ذهن ثلاثة أشخاص أو أربعة، وفي نهاية اليوم، كان كل ما يمكنك القيام به هو مواصلة الجهود من أجل سرقة السر والنفاذ إلى ذلك البنيان القيادي، وكان يجب علينا مواصلة القيام بذلك. لن يكون هناك شيء يضمن ذلك النجاح بنسبة مائة بالمائة. لن يحدث ذلك أبدًا".

ليس معنى ذلك القول بأنه لا يمكن تجنب فشل الاستخبارات، ولكن الأمر برمته يتلخص في أن ذلك كان قريبًا جدًا من ديارنا. إن الجانب الأسوأ في القضية يتمثل في الإجراءات الأمنية المروعة الخاصة بالرحلات

الداخلية، حيث يؤكد جهاز الاستخبارات الأمريكية المعقد أنه ليست هناك وحدة منفردة لمكافحة الإرهاب قادرة على الوصول إلى كل المعلومات المتاحة الخاصة بأهدافها، وأن هناك تشريعًا وقائيًا مبالغًا فيه لحماية الحقوق المدنية للمواطنين الأمريكيين.

إن الإرهابيين ذوي التنظيم الجيد يستخدمون عادة أشخاصًا "ناصعي البياض"، أي ليست لديهم أي علاقة سابقة بهذه الجماعة، من أجل تنفيذ عملياتهم، حيث يعزلونهم في خلايا ولا يسمحون لهم بالاتصال بأي من الأعضاء الآخرين. إن التعرف على التسعة عشر إرهابيًا الذين شاركوا في هجمات الحادي عشر من سبتمبر من بين العديد من المسلمين الذين يعملون ويدرسون في أمريكا كان أمرًا أقرب إلى المستحيل. إنهم لم يتصرفوا على شاكلة المتطرفين الإسلاميين أو يرتبطوا بهم. وكان معظمهم يعيش في أمريكا على نحو قانوني. وكانوا يحتسون المشروبات الروحية ويخرجون مع النساء ويتصرفون بشكل علماني.

ولكن بعضهم قد ارتكب أخطاء لفتت إليهم الأنظار وأوحت إلى ضباط الإف بي أي بوجود بعض العرب الذين يحاولون تعلم الطيران، وكان أحدهم على الأقل لا يهتم كثيرًا بتعلم كيفية الهبوط أو الإقلاع. وقد تم القبض على زكريا موسوي، وهو مغربي من أصل فرنسي، قبل ٢٥ يومًا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر حينما أبلغت مدرسة مينسوتا للطيران التي كان يتعلم بها أنه غير مهتم بكيفية الإقلاع أو الهبوط بالطائرة. ولم يقم مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) باتخاذ إجراء ضده ولم يقم بمراقبة تليفونه بزعم وجود شكاوى قضائية بخصوص عدد عمليات التنصت التي كانوا يقومون بها. ولو كانوا فعلوا، لربما كانوا قد توصلوا إلى إنذار مبكر بما حدث. وعلى

الرغم من أنه لم يكن من المرجح أن يتوصلوا إلى حجم ما سوف يحدث، فإن وجود إنذار بأن هناك إرهابيين يخططون لاختطاف طائرة ربما كان كافيًا من أجل التأكد من تحسين الأمن المتراخي الذي كان عاملاً حاسمًا في نجاحهم.

وعلى الرغم من ذلك الكم المنهمر من البلاغات الذي جاء في أواخر الربيع وفي صيف عام ٢٠٠١ بأن القاعدة تخطط للهجوم على أمريكا، واصل الإف بي أي الاعتقاد بأن الهجوم المحتمل سوف يقع خارج البلاد. كما فشلت سلطة الطيران الفيدرالية (FAA)، التي تم تحذيرها أيضًا من الخطر، في تحسين الأمن الخاص بالرحلات الداخلية بسبب مشورة مكتب التحقيقات. إن السخافة المطلقة لعمليات مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) قد وضحت تمامًا من خلال الاهتمامات التي أبداها ضباطه في فونيكس، بأريزونا، قبل شهرين من الهجوم، بشأن بعض العرب الذين تمت مراقبتهم بشأن علاقاتهم الإرهابية المحتملة بسبب اهتمامهم بتعلم الطيران. وقد ورد اسم ابن لادن واقترحوا أن أعضاء من القاعدة ربما يستخدمون المدرسة للتدرب على هجمات إرهابية.

وقد طالبوا أيضًا بالتوسع في إجراء تحقيق يشمل كل مدارس تعليم الطيران الأمريكية لمعرفة ما إذا كان الأمر يتم على نطاق أوسع. ولم يتم سوى عمل القليل للاستجابة إلى هذا التقرير، على الرغم من إصرار ضباط مكتب التحقيقات الفيدرالي على أنه تم إرساله إلى المسئولين المعنيين، ولم يتم إرساله إلى فريق العمل المشترك الخاص بابن لادن، أو إلى السي أي إيه كما اقترح مؤلفه. كان أحد الطيارين العرب الذين تعلموا الطيران في مدرسة فونيكس للطيران هو هاني حنجور، الذي قاد إحدى الطائرات المخطوفة واصطدم بمبنى البنتاجون.

لم تكن السي أي إيه بريئة تمامًا من الجرم. فلم يكن جميع الإرهابيين ذوي "سجل نظيف". فقد كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية على علم بعلاقته

بتنظيم القاعدة مع بداية عام ٢٠٠١. كما كانت تعرف أنه قام بزيارة أمريكا وأنه كان على علاقة بإرهابي آخر مشتبه به قام بزيارة أمريكا أيضًا. ولكنها لم تكن تعرف أنهما كانا يقيمان في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠١ ويتدربان على الطيران، وبالطبع أنهما سوف يشاركان في هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولكنها لم تقم بإرسال التفاصيل إلى إدارة الهجرة والجنسية الأمريكية (NS) حتى أغسطس ٢٠٠١. وحينما تم الكشف عن ذلك، بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي في البحث عنهما ولكن لم يتم العثور عليهما. والحقيقة القائلة بأنه كان يتم البحث عنهما على مستوى البلاد في الوقت الذي كانا يخططان فيه لاختطاف طائرة مدنية ربما توضح أن المشاكل الجوهرية لا تكمن في السي أي إيه وإنما تكمن في مكتب التحقيقات الفيدرالي وأمن المطارات الأمريكية.

وعقب حدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أعيد إصلاح النظام للتأكد من أن عمليات الاستخبارات ضد القاعدة متمركزة في الفريق المشترك من السي أي إيه والإف بي أي، الذي كان مكونًا قبل الهجمات من حوالي عشرة ضباط فقط، ولكنه أصبح الآن أكثر سعة مع إضافة ضباط من وكالة استخبارات الدفاع وإدارة الهجرة والجنسية ووزارة الخزانة وإدارة الطيران الفيدرالية. وفي غضون ذلك، اعترف مكتب التحقيقات الفيدرالي بفشله، على الرغم من أن ذلك تم فقط في مجال الاستجابة للبلاغ وأمام لجنة تحقيق من الكونجرس.

كما قامت بريطانيا بإنشاء مركز تحليل للإرهاب متعددَ الوكالات تحت إشراف جهاز الاستخبارات الداخلية MI5. كانت هناك أيضًا زيادة فورية قدرها ١٠٨ مليون إسترليني في ميزانية الاستخبارات وزاد هذا الرقم إلى ١,٢ مليار إسترليني بحلول عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وكان ذلك انقلابًا كاملاً في

الموقف الذي كان قائمًا بعد الحرب الباردة. وفور انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، كان الساسة الغربيون يبحثون عن نصيبهم في "كعكة السلام". وقد طالبوا بإعادة بناء وكالات الاستخبارات على نحو جذري وتخفيض ميزانياتها إلى حد كبير. إن المعركة التي كانت تدور رحاها من أجل الحفاظ على ميزانيات أجهزة الاستخبارات لم يشفع لها ذلك الكم الهائل من المعلومات الذي جمعته في السابق والذي أصبح متاحًا الآن لوسائل الإعلام أو على شبكة الإنترنت. ومن الصعب الوقوف إلى جانب قمر صناعي للمراقبة يتكلف بناؤه ٧٠٠ مليون دولار وإطلاقه ٢٠٠ مليون دولار، إذا كان يمكن الحصول على المعلومات نفسها مقابل شراء بعض الصحف. إن أحد الانتقادات الرئيسية في "تقرير فرانكس" الخاص بحرب فوكلاند، والذي أدى إلى إعادة بناء الطريقة التي يتم بها السيطرة على جواسيس بريطانيا، تمثل في أنهم تجاهلوا المعلومات التي كانت متوافرة في جميع صحف بيونس أيرس خلال أواخر عام ١٩٨١ وبداية عام ١٩٨٢. وقد كتب اللورد فرانكس، الذي اطلعت لجنته على كل المعلومات التي كانت متاحة خلال حرب فوكلاند، يقول بأن "التغيرات في الموقف الأرجنتيني، كما نعتقد، كانت أكثر وضوحًا على الساحة الدبلوماسية وفي الحملة الإعلامية أكثر مما كانت عليه في تقارير الاستخبارات".

ولكن أقمار التجسس الصناعية تحصل على معلومات أكثر من تلك التي في الصحف، وخاصة حينما يكون ذلك في بلد مثل العراق أو الصين أو كوريا الشمالية حيث تكون هناك رقابة شديدة على الصحف والمعلومات على نحو مخالف لما يحدث في الغرب. إن المعلومات ذات المصادر المفتوحة يمكن أن تقدم غالبًا معلومات سرية، سواء جمعت بواسطة وسائل خفية أو بواسطة عملاء بشريين، ولكنها لا يمكنها أن تغني عن الوسائل

الأخرى، وإدخال مقادير وافرة من هذه المواد المتاحة للخضوع للتقييم يكلف المال ولا يوفره.

وإذا كان الساسة يحدوهم الأمل في إعادة تنظيم وكالات الاستخبارات من أجل أن يؤدي ذلك إلى خفض في ميزانياتها، فإنهم سرعان ما تحرروا من ذلك الوهم. وقد قامت هيئة الاستخبارات المنفردة بعد الحرب الباردة بتخفيض الميزانية إلى ٦٩٣ مليون إسترليني في عام ١٩٩٨ وذلك قبل أن ترتفع مرة أخرى حسبما اقتضى الواقع. فبينما تلاشى تركيز الجواسيس بعد الحرب الباردة من كلا الجانبين، فإن حاجة حكوماتهم إلى المعلومات لم تتلاش، كما أثبتت ذلك بقوة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ووجدت الوكالات الغربية نفسها تواجه مشكلات أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للقياس.

لم يكن الإرهاب هو الخطر الوحيد الذي تواجهه فقد كان مستقبل العديد من دول حلف وارسو في مهب الريح وظل كذلك، وزاد الطين بلّة الاضطراب المستمر في العديد من الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق والتصاعد المستمر لنفوذ الجريمة المنظمة. وأدى الموقف الاقتصادي البالغ السوء على نحو متزايد في الدول الشيوعية السـابقـة، التي كانت تحاول بدرجات متفاوتة من النجاح تبني المنهج الرأسمالي، إلى توفير تربة خصبة للساسة المتطرفين الذين ربما كانت سياساتهم الخارجية أكثر خطرًا من أنظمتهم الشيوعية السابقة التي كانت مواقفها المحافظة إلى حد بعيد من السهل التنبؤ بها من قبل. كما كانت حكومات الجمهوريات الصغرى عرضة أيضًا للجريمة المنظمة على نحو خطير، حيث إن أرباحها، وخاصة الناجمة عن الاتجار في المخدرات، ضخمة للغاية وعدد الأشخاص المطلوب رشوتهم كان ضئيلاً للغاية. ومع ذلك الاضطراب وعدم اليقين بشأن مَنِ المسئول، أو من سيكون المسئول، أصبح الغرب في حاجة إلى معلومات

تفصيلية بشأن القوة العسكرية الروسية وقدراتها النووية، وعلى وجه الخصوص على ضوء السهولة الواضحة التي يمكن بها سرقة مواد نووية وبيعها في السوق المفتوح. وعلى الرغم من الاتفاقيات المتعددة الخاصة بالحد من التسلح والتخلص من الأسلحة النووية، لا تزال هناك آلاف الصواريخ النووية في الاتحاد السوفييتي السابق، جميعها متاحة لأي زعيم قادم.

والموقف في العالم الثالث ليس أقل اضطرابًا. ففي ظل نظام القوى العظمى القديم، كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة قادرين على نحو فعلي على فرض سياساتهما الخارجية على حلفائهما. أما الآن فيتم تطبيق القليل من القيود، وخاصة عبر حلفاء السوفييت السابقين، الذين تمارس عليهم روسيا بعض السيطرة أو لا تمتلك عليهم أي سيطرة على الإطلاق. إن خطر الانزلاق إلى الحرب- سواء بشكل مباشر، كما حدث في حرب الخليج، أو بشكل غير مباشر، كما حدث في يوغوسلافيا السابقة- يظل مرتفعًا. وحتى حينما لا تكون الدول الغربية غير منخرطة بشكل مباشر في تلك الصراعات، فإنها تحتاج إلى الاستخبارات من أجل التأكد من أنها يمكنها أن تحمي أو تنقذ مواطنيها، أو كما حدث في البوسنة، تقوم على مهام فعالة لحفظ السلام. أما الانتشار النووي في العالم الثالث فإنه يخلق أيضًا خطرًا متزايدًا يتمثل في وجود صراع كارثي بين أعداء تقليديين مثل الهند وباكستان، أو إيران والعراق، أو الكوريتين. والاستخبارات الجيدة يمكن أن تصنع فارقًا بين اكتشاف برنامج الأسلحة النووية في مرحلته المبكرة، حيث يمكن احتواؤه من خلال الضغوط الدبلوماسية المتناغمة، أو عند الضرورة، من خلال إجراء علني، والاضطرار إلى الرد على قوة نووية جديدة من خلال إدخال تعديلات باهظة الثمن على أنظمة الردع النووي.

أدت نهاية الحرب الباردة أيضًا إلى المزيد من الانفتاح بالنسبة لأنشطة أجهزة الاستخبارات البريطانية. فقانون الأجهزة الأمنية لعام ١٩٨٩، الذي وضع جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 في قالب دستوري، تبعه قانون أجهزة الاستخبارات لعام ١٩٩٤، وكان الهدف منه القيام على نفس العمل بالنسبة لكل من مقر اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6)، الذي رفضت أن تؤكد وجوده الذائع الصيت كل الحكومات البريطانية السابقة. وبعد الإشارة إلى كل المسئولين الرئيسيين المنخرطين في مجتمع الاستخبارات البريطانية، قامت الحكومة بعد ذلك بنشر رؤية عامة لكيفية عملهما، وذلك في انقلاب مذهل عن السياسة التي كانت متبعة من قبل. وقد بلغ ذلك ذروته من خلال فضيحة كتاب "صائد الجواسيس" التي تثير الضحك، الذي حاولت حكومة تاتشر على نحو محموم منع نشره، حيث إن الأشياء الواردة فيه من الصعب تخيلها.

كما أنشأ قانون أجهزة الاستخبارات أيضًا لجنة مكونة من تسعة من أعضاء البرلمان من أجل تقديم أول رؤية برلمانية لأنشطة مجتمع الاستخبارات البريطانية منذ نشأته في العصور الوسطى. وتقوم اللجنة، التي يتمثل دورها في "مراجعة النفقات والإدارة والسياسة" لجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) ومقر اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ)، بالاجتماع كل أسبوع –تحت ستار من السرية– في مكتب رئاسة الوزراء.

وتقوم اللجنة بتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان من خلال رئيس الوزراء، المخول تبعًا للقانون بمراقبة أي جزء من التقرير إذا كان نشره "يمكن أن يضر بالإنجاز المتواصل لمهام" أي من الأجهزة المتضمنة.

كما أضفت القوانين الجديدة الشرعية على عدد من الأنشطة الممارسة بالفعل بواسطة كل من مركز مراقبة الاتصالات التابع للحكومة البريطانية (GCHQ) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) الذي كان قبل سقوط الاتحاد السوفييتي لا يلقى الكثير من الاهتمام من قبل الجمهور. ويشتمل ذلك الحد من انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الجرائم الخطيرة وجمع المعلومات الاقتصادية. وهذا النشاط الأخير قد نظر إليه على في شمول على أنه مبرر لنشاط أجهزة الاستخبارات، على الرغم من أنه، في الواقع، اتخذ أشكالاً متنوعة على مدى فترة زمنية كبيرة. ومع ذلك، فليس هناك شك، أنه مع استبدال نظام القوى العظمى القديم بنظام جديد قائم على نحو كبير على القوة الاقتصادية، أصبح أكثر اهتمام "زبائن" أجهزة الاستخبارات بالنمط الاقتصادي للمعلومات التي تقدمها.

وكشفت دراسة حديثة لمتطلبات استخبارات الحكومة الأمريكية المنتهجة بواسطة مجلس الأمن القومي الذي يضع السياسة الأمريكية أن حوالي ٤٠٪ من المعلومات المطلوبة بواسطة إدارة صنع السياسة كانت معلومات "اقتصادية من حيث طبيعتها".

وأفاد جيمس وولسي، مدير الاستخبارات المركزية، في الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٥، بأنه إذ "تراقب وكالة الاستخبارات المركزية عن كثب محاولات بعض الشركات والأقطار الأجنبية الحصول على العقود من خلال الرشوة"، فإنها لن "تقوم بالانخراط في عمليات تجسس صناعي من أجل معاونة الشركات الأمريكية على الفوز في المنافسة". وقد سار السيد جيري وارنر، المنسق السابق للاستخبارات البريطانية، على نفس النهج حينما قال "إننا لسنا رجال أعمال، وأضاف بلكنة إنجليزية: إن مثل هذه الأنشطة لا تعبر عن "الوسيلة الصحيحة" لتقدم عالم الأعمال البريطاني.

ولكن تشير أولويات الاستخبارات القومية التي وضعتها لجنة الاستخبارات البريطانية المشتركة (JIC) في وضوح إلى الأهمية المتزايدة للاستخبارات الاقتصادية. وعلى أن المخاوف المستمرة المتعلقة بالتهديد النووي المستفحل تعني أن هناك جانبًا كبيرًا من الاهتمام بالاتحاد السوفييتي السابق- وعلى الأخص جمهوريات وسط آسيا غير المستقرة- فهناك اهتمام مماثل بالمنافسين الاقتصاديين لبريطانيا في أوروبا الغربية، إن لم يكن أكبر، من الاهتمام بالأعداء الذين تحولوا إلى أصدقاء في أوروبا الشرقية. إن المؤشر الحقيقي للاهتمام المتزايد بالأمور المالية يتجه إلى الشرق الأقصى، حيث إن البلدان المطلة على المحيط الهادي- التي تسمى النمور الأسيوية- لها أهميتها الخاصة تمامًا مثل الديناصورات الشيوعية المتمثلة في الصين وكوريا الشمالية وفيتنام.

أدت الإشارة إلى عبارة "اكتشاف الجرائم الخطيرة" في قانون أجهزة الاستخبارات البريطانية إلى جعل كبار ضباط الشرطة يعبرون عن قلقهم من أن أجهزة الاستخبارات، في محاولة منها لتبرير وجودها المستمر، تقوم "بالسير فوق أعناقنا". ومع ذلك، قال وارنر إن دور جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ في هذا الخصوص، على الرغم من أن ذلك لا يتصل بجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)، كان مقتصرًا على الإرهاب والمخدرات وغسيل الأموال- وهذا النشاط الآخر يلعب دورًا كبيرًا في توفير التمويل للنشاط الأول وإخفاء الأرباح القادمة من الاتجار في المخدرات.

إن المنازعات الدائرة في بريطانيا بين أجهزة الاستخبارات والشرطة لا تقارن بالمعارك الطاحنة التي اشتعل أوارها بين مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية في أعقاب الحرب البادرة. فقد أفاد بيل أودوم،

المدير السابق لوكالة الأمن القومي (NSA)، بأنه خلال منتصف التسعينيات انخرطت الوكالتان في "حرب ضروس بشأن مكافحة الجاسوسية أقل ضراوة بالكاد من الحرب التي كانت تدور رحاها في البوسنة". إن وكالات الاستخبارات القومية تتمتع بسمعة سيئة فيما يتصل بالصراعات المريرة الدائرة بينها. والعلاقة بين أجهزة التجسس الأمريكية المتنوعة كانت سيئة للغاية خلال الأعوام الخمسين الماضية، على الرغم من تمتعها بعلاقات طيبة مع نظيراتها في بريطانيا. ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية كانت هناك علاقة وثيقة بين الوكالات البريطانية والأمريكية، قائمة بشكل أساسي على الاستخبارات اللاسلكية (أو استخبارات الإشارة) ولكنها كانت تشمل مجالات أخرى مثل العمليات السرية. فبعد أن نجح البريطانيون في فك شفرات الآلة الألمانية "إنيجما" قدموا للبحرية الأمريكية عرضًا يتضمن تبادل المعلومات بشأن فك الشفرة في يونيو من عام ١٩٤٠ ولكن تم رفض هذا العرض. وبعد مضي شهرين، قام الجيش الأمريكي بتقديم اقتراح لتبادل المعلومات بين الجانبين. وفي ديسمبر من عام ١٩٤٠، تم إبرام صفقة تنص على التبادل الكامل لوسائل فك الشفرات اليابانية والألمانية والإيطالية. وقام وفد أمريكي مكون من أربعة أشخاص بزيارة بليتشلي بارك، حيث كان بصحبتهم آلة "بربل" المصممة لفك الشفرات الدبلوماسية اليابانية رفيعة المستوى واستقبال رسالة كاملة على آلة "إنيجما" مع برنامج كتابي كامل عن كيفية عملها. وقد طمأن سيتورات منزيس، رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) والمدرسة الحكومية للشفرة (GC&CS)، وينستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني بأن المناقشة كانت "مقتصرة على الآلات المميكنة التي نستخدمها

ولا تتصل بعرض النتائج التي توصلنا إليها"، وهي خطوة تعكس مدى السرية التي تحيط بالنجاح والمخاوف البريطانية المتصلة بالأمن القومي. ومع ذلك، كان الأمريكيون بالغي التأثر بذلك. وقد أشارت المدرسة الحكومية للشفرة إلى أن "التعاون الكامل في كل مشكلة أصبح ممكنًا" وطلبت إرسال أحد عملاء الاستخبارات الخارجية (MI6) المحنكين إلى السفارة البريطانية في واشنطن من أجل الاتصال بالأمريكيين.

وقد نما التعاون الاستخباراتي بين الجانبين على نحو محتم، واتسع عام ١٩٤٢ ليصلا إلى مستوى توقيع اتفاق بين جهازي العمليات الخاصة، مكتب الخدمات الإستراتيجية (OSS) وإدارة العمليات الخاصة (SOE)، مما قسم العالم إلى دوائر تقليدية للنفوذ وبذلك لا يقف أحد الجانبين في طريق الآخر. وكان الهدف من الصفقتين تكوين قاعدة لعلاقة عمل وثيقة بين الاستخبارات البريطانية والأمريكية مستمرة حتى اليوم. ولكن هذه الترتيبات لم تكن تخلو من صعوبات. وكان كبار أعضاء جهاز فك الشفرة في البحرية الأمريكية يعارضون الصفقة من البداية وكانوا في الغالب متشككين، وكان الجانب الآخر يبادلهم هذا التشكك. ولكن بحلول عام ١٩٤٣ أصبح تبادل المعلومات اللاسلكية راسخًا، حتى إنه لم يعد بمقدور أي من الجانبين العمل بفاعلية بدونها. وفي مايو من عام ١٩٤٣، وافق الجانبان على توقيع اتفاقية رسمية لتبادل المعلومات -اتفاقية BRUSA- تتعلق بالاستخبارات.

وتعبر البنود الثلاثة الأولى من الاتفاقية عن مقصدها:

١. تتفق الولايات المتحدة وبريطانيا على التبادل الكامل لكل المعلومات المتصلة باكتشاف الرسائل اللاسلكية الواردة من جيش المحور وقواته، والتعرف عليها

واعتراضها، وكذلك فك الشفرات والأكواد المستخدمة بواسطتهم، بما في ذلك جهاز الاستخبارات السرية الألمانية (أبوير Abwehr).

٢. تتحمل الولايات المتحدة المسئولية الرئيسية الخاصة بقراءة الشفرات والرسائل الخاصة بالجيش الياباني وقواته الجوية.

٣. يتحمل البريطانيون المسئولية الرئيسية الخاصة بقراءة الشفرات والرسائل الخاصة بالجيشين الألماني والإيطالي وقواتهما الجوية.

وتبين مدى استقلال الجانبين بعد ذلك حينما شرعا في وضع متطلبات استخبارات ما بعد الحرب في الاعتبار. ومنحتهما الاتفاقية إمكانية الوصول إلى كم من المعلومات كان من المستحيل على أي منهما الوصول إليه بمفرده، وخاصة بريطانيا، مما جعل تحليل نوايا العدو أشبه بلعب الأطفال. لم يكن هناك شك في وجوب استمرار هذا التعاون. وعقد مؤتمر مشترك في لندن في سبتمبر عام ١٩٤٤ من أجل مناقشة شكل التعاون المستقبلي الخاص بالرسائل اللاسلكية المشفرة. وبحلول منتصف عام ١٩٤٥ قام مكتب الحرب (أو وزارة الحربية البريطانية) ووزارة الحربية الأمريكية- بتبادل المعلومات بشأن الاتحاد السوفيتي وبدأت منظمات الاستطلاع الجوي في تبادل الصور الخاصة بأجزاء متنوعة من العالم. ولكن بحلول شهر أكتوبر من ذلك العام أفادت لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) أن أمريكا قد حظرت أي تبادل للمعلومات. وبدأت المشاكل في الزحف على موضوع تبادل المعلومات، مع وجود إشارات واضحة تشير إلى لجوء أمريكا إلى الانعزال -"على الرغم من وجود دلالات على أن السلطات العسكرية في واشنطن لم تكن تتعاطف مع هذه السياسة التي أرست دعائمها وزارة الخارجية". وقد حظر قانون ماكماهون، الذي صدر رد فعل لاكتشاف العميل السوفييتي آلان نان ماي، وهو عالم بريطاني كان يعمل في البرنامج النووي للحلفاء، فحظر أي تبادل

للمعلومات النووية، وهو ما كان يمثل الأولوية العليا للاستخبارات البريطانية في ذلك الوقت. ولكن، على الرغم من السياسة الرسمية، استمر التعاون الوثيق خلف الستار، وذلك، في جزء منه، نتيجة للعلاقات الشخصية الوثيقة التي قامت خلال الحرب، ولكنه كان في جانبه الأعظم بسبب أن أجهزة استخبارات الدولتين كانت متداخلة إلى حد كبير. وكانت أي محاولة من الجانبين للانسحاب من العلاقة القائمة بواسطة الاتفاقية (BRUSA) يمكن أن تدمر إلى حد بعيد قدرات جمع المعلومات الخاصة بكليهما. لم تكن تلك التغطية الشاملة للعالم هي فقط المهددة بالتضرر الشديد، ولكن لأن كلا الجانبين كان يعلم أدق أسرار الآخر، قد كان على كليهما الحفاظ على الرباط الدائم بينهما على نحو دائم لأسباب أمنية.

بعد اجتماع ضم رؤساء الأركان البريطانيين في أواخر عام ١٩٤٥ لاختبار تلك العلاقة الوثيقة، كتب أندرو كانينجهام، رئيس أركان البحرية، في يومياته يقول كان هناك "جانب كبير من الجدل بشأن التعاون، بنسبة مائة بالمائة، مع الولايات المتحدة بشأن الرسائل اللاسلكية المشفرة (SIGINT). وتقرر أن أي تعاون يقل عن ذلك لا يستحق أن يوجد". كان ذلك الإحساس متبادلاً على أعلى مستوى في الجانب الآخر من الأطلنطي. وتعززت رغبة الجيش الأمريكي في استمرار هذه العلاقة، على الرغم من المناوئين لها، ليس من خلال العلاقات الشخصية فقط ولكن بواسطة مرسوم رئاسي بالغ السرية أيضًا. ومنح ذلك لهيئة الأركان الأمريكية المشتركة "ضوءًا أخضر" من أجل التوسع فى هذا التعاون أو تعديله أو عدم المضي فيه، حسبما تقتضي المصالح العليا للولايات المتحدة".

وعلى ذلك نمت العلاقة وفي عام ١٩٤٨ أدى التهديد السوفييتي الجديد إلى توقيع اتفاقية UKUSA، وهي تشكل علامة بارزة على الطريق، حيث قسّم

الجانبان، اللذان انضم إليهما بعد ذلك شركاء صغار كحلفاء لبريطانيا الإمبريالية، وهم كندا وأستراليا ونيوزيلندا، العالم بينهما. وتولت الولايات المتحدة مسئولية الأمريكتين وجانبًا كبيرًا من الشرق الأقصى، بينما قامت بريطانيا بتغطية دوائر نفوذها التقليدية في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. أما المناطق الأكثر في الأهمية- شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي- فقد اعتبرت مناطق مشتركة بين بريطانيا وأمريكا. وكان مدى اعتماد الجانبين أحدهما على الآخر باديًا للعيان في التقرير الذي أعده مكتب وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بالمعلومات والبحوث وذلك قبل زيارة رئيس الوزراء البريطاني المنتمي إلى حزب العمال، هارولد ويلسون، لأمريكا عام ١٩٦٨. وأفاد التقرير الذي أعد لدين راسك، وزير الخارجية الأمريكي، أنه "في مجال الاستخبارات، منحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كل منهما للأخرى كمًا هائلاً ومتنوعًا من المعلومات على نحو لم يحدث لأي حليف آخر. وتنص الترتيبات على تبادل المعلومات المجمعة من المصادر السرية والعلنية، ومناقشة الاستنتاجات، وإعداد التقديرات المشتركة. وهناك انقسام في صفوف حزب العمال بشأن مجالات جغرافية ووظيفية معينة وبخصوص بعض المجالات والقضايا، حيث إن كل دولة معتمدة على الأخرى بشكل أساسي بشأن الاستخبارات".

ولكن القدرة على الحصول على هذا الكم الهائل من المعلومات لا تتطلب بالضرورة وجود مستهلكين مساعدين. ففي الواقع: إنه إذا تم تمرير كم زائد من المعلومات فإنه سوف يؤدي فقط إلى إعاقة جهودهم لفهم ما الذي يحدث. وعلى ذلك يتم تحليل المعلومات الاستخباراتية الخام وكتابة التقارير. وبعد ذلك تُرسل، حيث تُحلل في المقابل مع مقارنتها بالمصادر الأخرى. والتقارير الطازجة يتم تصنيعها، وجمع كل المعلومات

المتاحة وتقديمها إلى المستهلكين بطريقة توفر لهم المعلومات التي يحتاجون إليها فقط لاتخاذ القرارات الخاصة بوضع السياسة من أجل عدم إهدار وقتهم في أشياء لا تتصل بالقرارات التي يتخذونها. إن "المعرفة على قدر الحاجة" القصوى تتصل بشكل رئيسي بالأمن، فهناك عدد أقل من الأشخاص الذين يعلمون بشأن أي مصدر فردي أو المعلومات التي يقدمها، وهذا يعتبر أكثر أمانًا. ولكن من المهم أيضًا أن لا يتم إثقال المستهلكين والمحللين بمعلومات "لا يحتاجون إلى معرفتها".

فإذا كان أحد القائمين على إرسال المعلومات عليه أن يقوم بتقييم أهمية جزء معين من المعلومات على المستوى الأولى لجمعها من خلال تحديد مصدر منفصل لها، من ثَم فإن تقريره قد يصبح مجروحًا، مما يجعل من الصعب على المحلل تقديم تقرير نهائي للمستهلك من أجل تقييم القيمة النسبية للمعلومات التي بحوزته. إن المصدر المنفرد يمكن أن يكتسب المزيد من المصداقية من خلال إظهاره بمظهر المدعوم بمعلومات مجلوبة من مصدر آخر. إن تأثير ذلك سوف يشبه الهمهمات الصينية، من حيث عدم الدقة التي تشوب المعلومات التي يقوم عليها التقييم النهائي.

ولهذا السبب، فإن شبكة إرسال المعلومات يجب أن تكون متكاملة على نحو دقيق. وقد تم تغيير النظام البريطاني مرات عديدة بسبب حالات الفشل الاستخباراتي وبدأ في التطور إلى شكله المتكامل الحالي بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير. وحتى منتصف الثلاثينيات، لم يكن لدى بريطانيا أي نظام لتنسيق العمل مع أجهزة استخباراتها المختلفة أو من أجل توفير تقييمات تضع المعلومات الواردة من كافة المصادر المتاحة بعضها إلى جانب بعض. ولكن في يناير من عام ١٩٣٦ أصدرت وزارة الحرب تقريرًا بعنوان "الآلة المركزية لتنسيق الاستخبارات"، أوصى بإقامة هيئة

خاصة لأداء هذه المهمة بدقة. وأطلق على هذه الهيئة في أول الأمر اسم "لجنة تنسيق خدمات الاستخبارات (ISIC)، حيث تشكلت من كبار أعضاء فروع أجهزة الاستخبارات الثلاثة. ولكن هذه المنظمات كانت في حد ذاتها مشتتة إلى حد بعيد وكان النظام عشوائيًا، في أفضل الأحوال. وفي خلال ستة أشهر حدثت أولى محاولات تحسينه، حيث تم إخضاع اللجنة على نحو مباشر لرئيس الأركان وسميت بلجنة الاستخبارات المشتركة (JIC).

عمل النظام الجديد على نحو أفضل قليلاً من سابقه وحدثت إعادة تنظيم أخرى في يوليو من عام ١٩٣٩، وذلك قبل شهرين من اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت اللجنة خاضعة لرئاسة مكتب الخارجية. وكان دورها يتمثل في "تقييم المعلومات وتنسيقها" من أجل تحسين "تنظيم المعلومات الخاصة بالدولة جميعها". ولكنها ظلت مَعوقة لأنها لم يكن لديها محللون للمعلومات داخلها. وبدلاً من أن تقوم اللجنة بتنسيق المعلومات الواردة وتحريرها لإعداد منتج من السهل الوصول إليه، أصبحت مثقلة بالكثير من طلبات العديد من المستهلكين وانتهى بها المطاف إلى وضع تقييمات غير دقيقة وغير مفيدة، مما أضاف المزيد إلى القائمة عديمة الجدوى من التحذيرات الخاصة بالتحركات الألمانية والتي لم تقدم أي مساعدة. "حيث إن المسار الذي سيسلكه العدو سوف يعتمد على نحو أقل على الاستنباط المنطقي ويعتمد أكثر على القرار الشخصي وغير المتوقع للفوهرر". وكانت اللجنة أيضًا تعمل بطريقة الهواة. وتم تكليف إحدى اللجان الفرعية المنبثقة من اللجنة المشتركة للاستخبارات، بتقمص شخصية العدو، وإعداد تقارير تنتهي بعبارة "هايل هتلر".

ولكن في مايو ١٩٤١، تم استبدال اللجنة الفرعية بواسطة طاقم الاستخبارات المشتركة، الذي قدم للجنة الاستخبارات المشتركة أول طاقم

تقييم معلومات محترف. كما كان هناك تحسن فوري في معايير وضع التقارير، مما ساهم بشكل كبير في مد يد العون من خلال توافر عدد كبير من التقارير الخاصة بفك الشفرات وتقديم المزيد من المحللين المدنيين من أصحاب الفكر الحر. ومنذ ذلك الوقت، كانت معظم التقارير التي تعد بواسطة طاقم لجنة لاستخبارات المشتركة (JIS) ترسل مباشرة إلى وزارة الحرب باعتبارها "تقارير نهائية" وذلك دون أي تعديلات. ومن خلال تقييم الأسباب التي أدت إلى خسارة ألمانيا للحرب، أشار طاقم لجنة الاستخبارات المشتركة إلى فشل الاستخبارات، وذلك ضمن أسباب أخرى. "إن ضعف الحرب وفشلها كان راجعًا إلى ضعف جهاز الاستخبارات الألمانية وفساده وسوء تنظيمه (أو الهيئة العليا الألمانية للتجسس ومكافحة الجاسوسية والتخريب خلال الحرب العالمية الثانية) (Abwehr) وعدم وجود أي نظام للتنسيق بين الأجهزة وتقييم المعلومات".

وبعد أن انقشع غبار الحرب، واصلت لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) أداء دورها باعتبارها مركزًا لتنقية المعلومات، حيث شهدت عدة تغييرات قبل أن تصل إلى شكلها الحالي. كان أهم هذه التغييرات القرار الذي صدر عام ١٩٥٧ بضمها إلى مجلس الوزراء وبذلك تصبح أقرب إلى عملية صناعة القرار، وفي عام ١٩٦٨، استحدث منصب منسق الاستخبارات وطاقم التقييم لكتابة تقارير متماسكة، وإزاحة رئاسة مكتب الخارجية، بعد نزاع فوكلاند، من أجل منح لجنة تنسيق الاستخبارات دورًا "أكثر استقلالاً وحيوية".

وتضع لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) متطلبات الاستخبارات القومية البريطانية، وتراجعها سنويًا وتراقب كل مجتمع الاستخبارات البريطاني من أجل التأكد من أن المناطق المستهدفة تتم تغطيتها بأكبر قدر

ممكن من الفعالية. وهي تقوم بتنسيق الاستخبارات القادمة من كل المصادر المتاحة، بما في ذلك وسائل الإعلام، وذلك كجزء من إيمانها "بالمراقبة وإصدار تحذير مبكر بتطور التهديدات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة للمصالح البريطانية، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، وتقييم الأحداث والمواقف المتصلة بالشئون الخارجية والدفاع والإرهاب والنشاط الجنائي الدولي، والأمور العلمية والفنية والاقتصادية العالمية".

ووفقًا لما قاله السيد بيرسي كرادوك، الرئيس السابق للجنة الاستخبارات المشتركة JIC، "تقوم اللجنة بجمع كل المعلومات، السرية وغير السرية، وتقيم المواقف في الخارج وأحيانًا الداخل مما من المرجح أن تهدد المصالح البريطانية -على سبيل المثال العراق، والاتحاد السوفييتي السابق، والتهديدات الإرهابية من مختلف الأنواع".

يتم توزيع المعلومات الواردة من كل المصادر على مختلف الجهات المستهلكة لها، والتي يكون للكثير منها طلبات خاصة من أجل نوعية معينة من المعلومات وتتلقى تقارير تفصيلية عن تلك الموضوعات من الوكالات. ولكن إذا كان يجب إرسال تلك التفاصيل إلى كل جهة معنية فسوف يؤدي ذلك إلى إرهاق النظام، وعلى ذلك تذهب معظم التقارير إلى لجنة تنسيق الاستخبارات من أجل تحويلها إلى تقارير أكثر عمومية وقد أخبر جون ميجور لجنة تحقيق سكوت عام ١٩٩٥ أن "العدد الكلي لتقارير الاستخبارات هائل". وأضاف أن "عدد تقارير الاستخبارات الذي يصل إلى وزارة الخارجية والكومنولث، على سبيل المثال، قد يصل إلى حوالي أربعين ألف تقرير في العام، وأن هذه التقارير تأتي غالبًا من مصدرين وهما مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) وجهاز (أو خدمة) الاستخبارات السرية (SIS) وذلك بنسبة الثلثين والثلث".

إن التقارير القادمة من مختلف الوكالات والمحطات الخارجية يتم فحصها بواسطة طاقم تقييم لجنة تنسيق الاستخبارات. وقد أفاد ميجور بأن "بعض هذه الاستخبارات قد يكون ذا أهمية فائقة، وبعضها ليس كذلك. والمطلوب إجراء عملية فرز وغربلة دقيقة للمعلومات. فمن العبث أن يضطر الوزراء إلى قراءة أربعين ألف تقرير من المعلومات، ولكنها يمكن أن تنقى من خلال آلية مناسبة، وحينما تكون تلك المعلومات وثيقة الصلة وصالحة ويمكن الوثوق بها -أي تمس نقاطًا جوهرية- يمكن للمسئولين أن يعرضوها على الوزراء". ومن الواضح أنه إذا كانت المعلومات ذات أهمية ملحة فإنها توضع أمام الوزير المختص بأقصى سرعة ممكنة. ولكن فيما يتصل بالمعلومات الإستراتيجية العامة، فإن طاقم التقييم يقوم بجمعها وتحليلها حيث توضـــع وضـــعًا مناسبًا في تقارير أولية للجنة الاستخبارات المشتركة. وهذه تشتمل على تقييمات خاصة لموقف أو موضوع معين ومسح أسبوعي للاستخبارات يعرف لدى الوزراء باسم "الكتاب الأحمر". ولكن هناك أيضًا تقارير يومية أو على أسس زمنية أقل تختص بالمواقف التي تهتم بها بريطانيا على نحو خاص، مثل البوسنة أو سيراليون، والمواقف الطارئة كما في صراع كوسوفو والحرب في أفغانستان والعراق، حيث يكون هناك عدد غير محدد من التقارير يتوقف على الأهمية النسبية للمعلومات الجديدة.

ويتم فحص مسودات التقارير الأسبوعية وطويلة الأمد، حينما يكون ذلك ملائمًا، وتعدل بواسطة مجموعات الاستخبارات الحالية واللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة الاستخبارات المشتركة والمكونة من متخصصين وخبراء في شتى المجالات أو نواحي الاهتمام، حيث يأتي الكثير منهم من إدارات حكومية مختلفة. وقد أعلن السير بيرسي كرادوك أن "هذه المجموعات تميل إلى التصنيف الجغرافي، على سبيل المثال: واحدة تختص بالشرق الأوسط،

وواحدة تتصل بالشرق الأقصى، وواحدة تتعلق بالاتحاد السوفييتي السابق. ولكن هناك أيضًا مجموعات وظيفية تتعامل مع الإرهاب، كما تتعامل مع الأمور الاقتصادية. كما أن هناك طاقمًا من الأشخاص ذوي الإمكانيات العالية مجهزين بسكرتارية ماهرة للحصول على التقارير في فترة زمنية قصيرة". أما التقارير طويلة الأمد والأسبوعية فإنها ترسل إلى لجنة الاستخبارات المشتركة، التي تقرر كيفية وجهة توزيعها.

تجتمـــع لجنة الاستخبارات المشتركة JIC عـــادة بكـــامل أعضـــائها مرة كل أسبوع في مكتب رئاسة الوزراء وتتكون من كبار مسئولي وزارة الخارجية ووزارة الخزانة، ورؤساء جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) ورئيس الاستخبارات العسكرية ونائبه، ومنسق الاستخبارات ورئيس طاقم التقييم. كما يحضر ضباط الاتصال من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا بعض الاجتماعات. يقول السير بيرسي إن اللجنة "تحاول الإجابة عن السؤال الأهم في كل أزمة ألا وهو: مـــا طبيعـــة المشكلة؟ ما طبيعـــة التهديد؟" وتترك للـــوزراء مسألة الإجابة عن السؤال الثاني، ألا وهـــو: مـــا السياسة الواجب اتباعها لحل المشكلة؟" إنها آلية في غاية المرونة والفعالية تخدم المصالح البريطانية على نحو جيد ويعجب بها حلفاؤنا كثيرًا.

إن الإشـــــراف الـــوزاري على آلـــة الاستخبارات تمارسه لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء ولجنة وزارية خاصة بأجهزة الاستخبارات تضم رئيس الوزراء، ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والخزانة. ولكن الإدارة اليومية للاستخبارات البريطانية تتم بواسطة سكرتارية لجنة الاستخبارات المشتركة، بقيادة رئيسها، ومنسق الاستخبارات. وترسل اللجنة

تقاريرها إلى سكرتارية مجلس الوزراء، وحينما يتصل الأمر بالأمور العسكرية، ترسل التقارير مباشرة إلى قادة أركان القوات المسلحة. ولكن منسق الاستخبارات يتمتع بالاتصال المباشر برئيس الوزراء، وكذلك يحظى بنفس الحق رؤساء أجهزة الاستخبارات الداخلية والخارجية ومقر اتصالات الحكومة البريطانية.

إن الاستخبارات تصل بالفعل إلى مكتب صانعي السياسة، ولكن مدى التأثير الذي تمارسه على قراراتهم يعتمد على عدد من العوامل. فالتقرير يتطلب أن يصـــل بسهولة فقط من أجل التأكد من أنه سوف تتم قراءته. وسواء كانوا مشغولين دائمًا أم لا، فإن الساسة يعتبرون أنفسهم كذلك، وأي تحليل لا يصيب الهدف على الفور من المرجح أن يتم تجاهله. وبعض الأشخاص يصلون إلى منزلة رفيعة في صنع السياسة القومية دون أن يكون ثمة تقدير دقيق لقدراتهم الشخصية. فالتقارير ذات الصياغة الرديئة سوف تدفع مستهلكيها إلى تقرير أن تقييماتهم الشخصية هي الأفضل اطلاعًا. إن المثال الأشهر في ذلك يتمثل في وينستون تشرشل، الذي أصبح عند إحدى مراحل الحرب العالمية الثانية بالغ الإحباط بسبب مستوى التقارير التي كان يتلقاها لدرجة أنه اقترح أن يقوم بتحليل المعلومات الخام بنفسه.

وكشف تحقيق سكوت بشأن فضيحة ماتريكس-تشرشل عن وجود اهتمام قليل بتقارير الاستخبارات لدى الوزراء البريطانيين. وأعلن ديفيد ميللر، الذي كان يتعامل مع جهازي الاستخبارات الداخلية والخارجية وزيرًا سابقًا للداخلية والخارجية، "أنها كانت أقل أهمية من الروايات الخيالية". ويرى اللورد هاو، وزير الخارجية الأسبق في حكومة مارجريت تاتشر أن هذه التقارير تشبه صناديق حديدية مكتوبًا عليها "يجب أن تأكل بعد القراءة". ويضيف قائلاً "في أيامي الأولى، كنت ساذجًا بما يكفي للولع بتقارير

الاستخبارات. ففي النظرة الأولى، يبدو الكثير منها شائقًا ومهمًا. ولكننا حينما نقوم بفحصها نكتشف أنها لا تساوي شروى نقير. إنها مجرد رماد تذروه الرياح".

وكثيرًا ما يشير صناع السياسة بإصبع الاتهام إلى المحلل من حيث خطأ التقارير، وكما جاء في فضيحة ماتريكس-تشرشل، عادة ما يفتتون بفعل ذلك. ولكن الفشل الشائع للاستخبارات يحدث بسبب تجاهلها من قبل مستخدمها أو بسبب أن السياسة التي تهدف إلى مساعدتها خاطئة في حد ذاتها. ومهما كانت المعلومات دقيقة، فإنها سوف يكون لها تأثير ضئيل أو لن يكون لها أي تأثير مفيد إذا كانت سياسة الخارجية أو الدفاع خاطئة. إن مقدم تقارير الاستخبارات في موضع لا يحسد عليه. فإذا كان على حق وتم قبول تحليله، تتغير السياسة وتبدو تقييماته "السلبية" بالتلوّ غير صحيحة. وإذا كان مخطئًا، أو كان تقريره لا يتفق مع الرأي السائد، فإنه يصبح مـــارقًا عند ولئك الذين يحتلون سدة الحكم. والنتيجة المحكمة لذلك هي أن المعلومات غالبًا ما يتم تكييفها في المراحل المختلفة لعملية التحليل لكي تتواءم مع إدراك المستهلك فقط وليس متطلباته.

كان الأمر دائمًا كذلك. فأثناء خروج الإسرائيليين من مصر، أمر الرب موسى بأن يرسل جواسيسه إلى أرض كنعان لمعرفة ما إذا كانت تصلح للإقامة فيها. وعادوا بتقارير تقول بأن "الأرض تفيض باللبن العسل" ولكنهم لم يشيروا إلى الخطر الذي يمثله الكنعانيون. وقال كالب، قائد الجواسيس، إنه لا يوجد أي خطر ذي بال، ولكن غالبية الإسرائيليين كانوا خائفين وتجاهل موسى نصيحة قائد جواسيسه نزولاً على رأي شعبه. وأدى عدم ثقته في تقييم الاستخبارات إلى جعل الإسرائيليين يمضون الأربعين عامًا التالية تائهين في البراري. ومن المرجح أنها لم تكن المرة الأولى التي لم تحظ فيها كلمة الجاسوس بالثقة. وبالتأكيد لم تكن الأخيرة.

الفصل الثالث

سادة الجاسوسية الثلاثة الكبار في بريطانيا

أيها الجواسيس

أنتم قناديل هذه الدولة

ولكنكم ذوو أصول وضيعة

لقد أحرقتم أنفسكم حتى النهاية

وفاحت رائحتكم الكريهة

فتخلصنا منكم

وهذه نهاية عادلة لكم

بن جونسون

أصبح بنو إسرائيل أكثر نجاحًا في الجاسوسية بمجرد وفاة موسى. فقد قاموا بتحطيم أسوار مدينة أريحا من خلال مساعدة جاسوسين أرسلوهما إلى المدينة حيث عاونتهما عاهرة تدعى راحاب. لقد آوتهما في منزلها وحينما جاء الجنود في أثرهما، خبأتهما على سطح المنزل تحت أكوام الكتان. وقد نجت راحاب وعائلتها من القتل الذي اجتاح المدينة بعد سقوطها. كان

الصينيون القدماء أيضًا يدركون قيمة الاستخبارات الجيدة. وقد زعم صان تسو، المخطط العسكري في القرن السادس قبل الميلاد الذي وضع الكتاب الكلاسيكي "بينج فا" أو فن الحرب، "إن من يعرف عدوه كما يعرف نفسه لن يهزم أبدًا". إن مراجعة الرواية الحربية القديمة المسماة "تقليد تسو" التي تعود إلى الفترة بين ٧٧٠ و٤٠٣ قبل الميلاد، تبين أن الصينيين قد وضعوا بالفعل منظومة من متطلبات الاستخبارات العسكرية والدبلوماسية. ولم تشتمل هذه المنظومة على مواقع العدو ونقاط قوته وأسلحته فقط، ولكنها اشتملت أيضًا على معنويات الجنود والشعب معًا وتفاصيل السيرة الذاتية لقادته. يقول صان تسو إنه يجب تقدير الجاسوس حق قدره "فلا يعامل أحد في القوات المسلحة المعاملة الطيبة التي يحصل عليها الجاسوس ولا يكافأ أحد بالسخاء الذي يكافأ به الجاسوس".

وقد اعتاد الإغريق القدامى استخدام السفراء في جمع المعلومات عن الدول الأجنبية بينما كان دور الشرطة السرية داخل أثينا يقوم به وشاة التين، الذين اكتسبوا هذا الاسم من خلال دورهم الأساسي الذي تمثل في منع التصدير غير المشروع للتين. وكان الرومان لا يدركون تمامًا مدى الحاجة إلى الاستخبارات، ولكنهم مع ذلك كانوا يراقبون المنشقين مراقبة لصيقة داخل البلاد.

وكان على أعضاء فرقة الإطفاء أن تراقب وجود أي علاقات تدل على الانشقاق. وهذا الدور الأمني الداخلي قد اضطلع به بعد ذلك تجار الحبوب، الذين كانوا ينظر إليهم باعتبارهم يسمعون دبة النملة في الأسواق. ولكن لا يثير الاندهاش أن استخدام الوشاة لم يكن أمرًا مثيرًا للإعجاب. وقد اشتكى المؤرخ الروماني تاكيتوس من أن "روما القديمة كانت ترزح في أغلال العبودية ومحرومة حتى من تبادل الأفكار بسبب الشرطة السرية".

وقد تم الاستغناء عن تجار الحبوب الوشاة في القرن الثالث بعد الميلاد من خلال قرار الإمبراطور ديوكليتن، الذي استبدلهم بجهاز أمنى أكثر تنظيمًا - أطلق عليه اسم "ريبوس" وبعد ذلك اسم "كيريوس".

وعلى شاكلة الرومان، قامت الإمبراطوريات الإسلامية العظمى في العصور الوسطى باستخدام الجواسيس للتأكد من أن الشعوب تخضع للمراقبة اللصيقة. وفي القرن التاسع، قام الخليفة في بغداد بدفع رواتب ١٧٠٠ امرأة عجوز من أجل الوشاية بالمواطنين، بينما كتب الحاكم الفارسي نظام الملك في القرن الحادي عشر، يقول "إن إرسال عملاء الشرط والجواسيس يبين أن الحاكم عادل ويقظ وفطّن". وفي الهند في القرن السادس عشر، قام جهاز الأمن الخاص بالقائد مغول أكبر العظيم بتجميع جيش يضم أربعة آلاف جامع قمامة وبائع متجول وتاجر. وكانت تقاريرهم ترسل إلى مغول عبر مجلس مركزي من المستشارين والمحللين، كان يمده بملخص يومي للاستخبارات.

وعلى الرغم من أن الملك ألفريد تسلل داخل المعسكر الدانماركي متخفيًا كشاعر في حادثة شهيرة في التاريخ، لجأ البريطانيون إلى التجسس في وقت متأخر فقط. ولكن مع بداية القرن الرابع عشر، كان الملك إدوارد الثاني يأمر بمصادرة "كل الخطابات القادمة من بقاع تقع فيما وراء البحار أو المتجهة إليها". وقد صدر مرسوم ملكي في الثامن عشر من ديسمبر عام ١٣٢٤ نبه على مسئولي الموانى أنه من واجبهم "التفتيش الدقيق لكل الأشخاص القادمين من خارج البلاد إلى إنجلترا من أجل ضبط كل الخطابات التي يمكن أن تثير الشكوك".

وأدى قيام الكاردينال وولس بالمصادرة العلنية للمراسلات الدبلوماسية إلى تفجر احتجاجات قوية على ذلك. واشتكى السنيور جيوستينياني، سفير فينسيا في لندن، إلى رئيس قضاة فينسيا قائلاً: "إن الخطابات القادمة إليَّ من

عند سموك يتم انتزاعها من ساعي البريد في كانتربري بواسطة المسئولين الملكيين وتفتح وتقرأ، كما يحدث تمامًا مع الخطابات الخاصة القادمة إلى سمو النبيل سفير فرنسا وآخرين".

وقد أشار شكسبير إلى الممارسات نفسها في روايته "هنري الخامس" حيث كتب يقول "إن الملك كان على علم بكل ما ينتوون عمله من اعتراض المراسلات وهذا ما لم يعرفوه". كانت هناك اقتراحات تقول بأن معرفة شكسبير بأساليب الاستخبارات قد استقاها من دور الجاسوس في عدد من المسرحيات الخاصة بحكم الملكة إليزابيث والتي جسدت شخصية اللورد وولسينجهام، كبير جواسيس الملكة ومنظم أول جهاز استخبارات فعال. وتبعًا لإحدى السير الذاتية، استخدم شكسبير الاسم المستعار ويليام هول من أجل القيام بمهام سرية في أوروبا. ويقول أرشيف كانتربري إن ويليام هول، أحد عملاء وولسينجهام، قد أرسل إلى الدانمارك وهولندا وبوهيميا بواسطة أنطوني مونداي للقيام بمهام، وكان هو شخصيًا كاتبًا مسرحيًا ورئيس أساقفة كانتربري، أو رئيس الأمن. وعلى الرغم من وجود القليل من الأدلة التي تعزز الادعاءات التي تقول بأن هول وشكسبير هما شخص واحد، ربما يفسر ذلك اللغز الخاص بإهداء شكسبير قصائده إلى "السيد ويليام هول مع تمنياتي بالسعادة".

وفي ظل حكم الملك هنري الثامن، أدار وولسلي وكروموبل شبكات أمنية مقرها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ولكن كان هناك القليل من الاهتمام بجمع المعلومات من خارج البلاد. وتم تكليف كبار جواسيس الملكة إليزابيث بإنشاء أول جهاز تجسس أجنبي في بريطانيا، اعتمد على السفراء الإنجليز المنتشرين في أوروبا. وحينما تم تعيين السير نيكولاس ثروجمورتون سفيرًا لإنجلترا في فرنسا عام ١٥٥٩، بدأ في جمع المعلومات لحساب ويليام

سيسيل، الوزير الأول لدى الملكة إليزابيث، عن الدعم الفرنسي لأختها غير الشقيقة ماري كوين حاكمة إسكوتلندا والمتمردين الإسكوتلنديين. ولكن ثروجمورتون ارتكب خطأ الارتباط الوثيق بمناوئي سيسيل في البلاط وتم فاستبدلوا به وولسينجهام، الذي ذاعت شهرته باعتباره الأب الروحي للأجهزة السرية البريطانية. وقد أنشأ شبكة واسعة من العملاء السريين، الذين استخدمهم ضد الكنيسة الكاثوليكية الرومانية المحظورة، ولإحباط عدد من المؤامرات للإطاحة بالملكة إليزابيث، وفي الاستعداد للحرب ضد أسبانيا. وباعتباره الوزير الأول في البلاط، كانت مهمته الأساسية "الإشراف على عمليات الاستخبارات في الخارج" وكان يؤدي عمله بفعالية عالية لدرجة أنه كان يقال إنه "لا يستطيع أي فأر التسلل من غرفة أي سفير دون أن يقوم الوزير الأول بالإمساك به من شواربه".

كما أنشأ وولسينجهام إدارة للشفرة في منزله بلندن تحت إشراف جون دي، منجم الملكة. وكان اعتراض دي للرسائل ناجحًا حتى إن الحاكم الأسباني لهولندا كان يشكو من أن التقارير المشفرة التي كان يرسلها إلى منزله تتم قراءتها في لندن قبل أن تصل حتى إلى مدريد. ولكن ربما كان نجاح وولسينجهام في إحباط مؤامرة بابينجتون وتقديم الأدلة على ذلك هو الذي أدى إلى إعدام ماري. وكان أحد القائمين على حل الشفرات وهو "صائد أرانب" كاثوليكي أو محتال يدعى جيلبرت جيفورد، استخدمه وولسينجهام جزءًا من عملية تهدف إلى تجريم ماري. وعلم بخبر انتقالها إلى شارتلي مانور، قريبًا من تيتبوري في ديربيشاير، وأرسل جيفورد لعرض خدماته حاملاً للرسائل. وكان يتم إخفاء الرسائل المتبادلة بين ماري ومؤيديها في براميل الجعة المرسلة إلى المنزل بواسطة صانع الجعة.

وقد نجحت الخطة وسرعان ما قام جيفورد باعتراض مراسلات ماري وقراءتها كلها، ليس هذا فحسب، ولكنه حصل أيضًا على مفاتيح الشفرات البابوية الرئيسية كلها. وكتب أنطوني بابينجتون، أحد معاوني ماري السابقين، إليها يسألها الموافقة على مجموعة من الخطط المتفائلة التي وضعها إلى جانبه خمسة من المتآمرين. وكانت المؤامرة تتضمن الإطاحة بالملكة إليزابيث وإعدامها بعد القيام بغزو عن طريق قوات مرسلة من فرنسا بحيث يتزامن ذلك مع تمرد يقوم به الكاثوليك الإنجليز. وفي رسالة مطولة وافقت فيها على الخطة، كتبت ماري إلى بابينجتون بالتفاصيل التي يجب أن يوليها عناية خاصة وسألته "كيف يمضي الرجال الستة في تدبيرهم". ولم يستطع وولسينجتون معرفة كل أسماء المتآمرين. ولكن عندما تسربت الأنباء واختفى بابينجتون إلى جانب خمسة من المشتبه بهم تم القبض عليهم وإعدامهم.

كانت شبكة استخبارات وولسينجهام فعالة أيضًا في هزيمة أرمادا (الأسطول الإسباني). فقبل عام من استعداد الأسطول الأسباني للإبحار، قام وولسينجهام بإعداد "خطة للاستخبارات خارج أسبانيا". وكانت هذه الخطة تقضي باعتراض أي مراسلات تأتي من السفير الفرنسي إلى أسبانيا، وإنشاء مكتب استخبارات في بقاع مختلفة في أوروبا، وإرسال عملاء إلى الموانى الأسبانية الرئيسية من أجل الإبلاغ عن أي غزو محتمل. وقد نجح أحد عملاء وولسينجهام في الحصـــول على اعتراف من السفير الفرنسي في لندن. وقام جيوردياتو برونو، الفيلسوف والشاعر الإيطالي، الذي كان يعمل كاهنًا في معقل السفير تحت اسم مستعار وهو هنري فاجوت، بإمداد وولسينجهام بمعلومات تفصيلية تشتمل على تفاصيل إحدى الخطط الأسبانية المثيرة للسخرية لاغتيال الملكة من خلال نقع ثيابها الداخلية في السم. لم يكن برونو أحد العملاء التقليديين لوولسينجهام. فمعظم عملائه كانوا من

المجرمين، الذين تم تجنيدهم بسبب براعتهم في القتل أو رغبتهم في القيام بأي عمل، مهما بلغت خطورته، من أجل الإفلات من الإعدام أو السجن. قال ولسينجهام ذات مرة "لو لم يكن هناك أوغاد، لكان من الصعب الحصول على الأوفياء بسبب عدم وجود ما يشينهم". ومع ذلك كان هناك البعض الذين تخرجوا في جامعة كمبريدج، تلك الجامعة التي يبدو أنها قدمت عددًا لا بأس به من الجواسيس.

كان كريستوفر مارلو، الكاتب المسرحي، أحد هؤلاء حيث لم يستكمل دراسته في كلية "كوربوس كريست" من أجل السفر إلى معهد اللاهوت الإنجليزي في "رايمس"، حيث تسلل عبر صفوف القساوسة الكاثوليك الذين كانوا يتدربون على العمل السري في إنجلترا. وعاد مارلو إلى إنجلترا مع القساوسة، الذين كانوا متخفين في هيئة لاجئين فرنسيين بروتستانت (هوجونوت)، وسرعان ما سلمهم إلى السلطان. وبعد ذلك، استأنف دراسته ولكنه سرعان ما اتهم بالخيانة. وفي مذكرة قدمت إلى الجامعة برأت السلطات مارلو من أي ذنب، حيث كتب المجلس الخاص للملكة يقول بأنه على الرغم من أنه بالفعل "سافر إلى ما وراء البحار إلى "ريمس" فقد قدم "خدمة جليلة إلى جلالة الملكة" ولذلك فإنه يستحق أن يكافأ لا أن تشوه سمعته "جزاءً له على خدماته الجليلة".

ولكنه لم يكن محظوظًا بالقدر نفسه بعد مرور بضع سنوات حينما تم التشهير به من خلال ما عرف باسم الحملة ضد السير وولتر رالي، أبرز رعاة مؤلفي المسرحيات، التي شنها عليه أنصار غريمه إيرل إيسكس، وذلك في محاولة منه لكي يحظى بالعطف الملكي.

وقد زعم أحد خدم إيسكس أن مارلو قد دفعه إلى الخروج من الدين. كما ادعى أيضًا أن الكاتب المسرحي هو مؤلف عدد من الأعمال المضادة

للمذهب البروتستانتي والتي ظهرت على الملصقات في لندن، والتي فاقت خلاعتها كل ما سبقها، كما أنه صاحب "الرسالة ذات الصفحات الثلاث" التي تنكر ألوهية المسيح، والتي نسبها كذبًا إلى رالي. وفي يوم ٢٠ مايو عام ١٥٩٢، مثل مارلو أمام المجلس الخاص للملكة للرد على التهم الموجهة إليه. وأمر المجلس عميل الخدمة السرية (جهاز الاستخبارات) ريتشارد بينز لكي يقدم تقريرًا عن أنشطة الكاتب المسرحي. وزعم بينز أن مارلو وصف جميع البروتستانت بأنهم منافقون وبأنهم ينتوون "الارتماء في أحضان العدو"، ألا وهو المتمردون الإسكتلنديون. وقال بينز "إن هذا الشخص الذي يدعى مارلو أقنع الرجال بالخروج على الدين وشجعهم على ألا يخافوا كائنًا من كان وأن يحتقروا الله وكنائسه". وانتهى تقريره بتوصية تقول "يجب وضع حد لهذا الشخص الخطير". وتم تسليم التقرير في ٢٧ مايو. وفي غضون ثلاثة أيام، لقي مارلو مصرعه، حيث يقال بأنه تم طعنه في شجار حول دفع فاتورة إحدى الحانات. ولكن حسب السجلات الرسمية، توجد أدلة على حدوث شيء مختلف. فقد كان مارلو في أحد البيوت السرية في منطقة "دبتفولد" بصحبة ثلاثة رجال آخرين، وهم نيكولاس سكيرز وروبرت بولي وإنجرام فريزر، قاتله. أمضى الرجال الأربعة اليوم بطوله معًا، حيث تناولوا طعام الغداء وتنزهوا في الحديقة. وقال الرجال الثلاثة بأنهم أمضوا ليلتهم يلعبون النرد بينما كان مارلو مستلقيًا في الفراش. ونشب شجار حول دفع الفاتورة أو "الحساب". فهب مارلو من الفراش، وانتزع خنجرًا من فريزر وضربه على رأسه بمقبضه. فـــاستعاده فـــريـــزر منه وطعنه في رأسه، فقتله على الفور. وقبل المحقق حجة الدفاع الشرعي عن النفس ومنح فريزر عفوًا ملكيًا. ومع ذلك، هناك أدلة قوية تشير إلى أن مصرع مارلو كان على نحو ما مرتبطًا بعمله السري وتوجيه المجلس الخاص للملكة بوجوب "إغلاق فمه". وكان اثنان من رفاقه على الأقل، وهما بولي وسكيرز، أعضاءً في شبكة عملاء

وولسينجهام. وكان بولي طرفًا أساسيًا في العملية التي كشفت النقاب عن مؤامرة بابينجتون وأدت في النهاية إلى إعدام ماري كوين ملكة سكوتلندا. كما قام أيضًا على مهام سرية في الدانمارك وفرنسا وسكوتلندا وهولندا. كان سكيرز لصًا ومحتالاً وكان متورطًا في عملية بابينجتون. وكان إنجرام فريزر، قاتل مارلو، مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بسكيرز، وكان مثله عضوًا في العائلة الإجرامية بلندن. كانت المحادثات المطولة والنزهات الهادئة في الحديقة بالمنزل السري تحمل كل علامات استجواب عميل، الذي كان من المفترض أن يقوم به بولي، حيث كان مارلو يعلم الكثير الذي لا يسمح بمحاكمته محاكمة علنية. وكانت القصة المختلقة الخاصة بالنزاع على "الحساب" مجرد حيلة لإخفاء جريمة الاغتيال.

وقد توفى وولسينجهام نفسه، قبل ثلاثة أعوام من مصرع مارلو، مفلسًا تمامًا. وكانت الملكة إليزابيث نادرًا ما تقدم تمويلاً كافيًا من أجل جمع المعلومات، حيث قام برهن أملاكه الخاصة من أجل تمويل عمليات جهاز الاستخبارات. وفي وصيته التي كتبها قبل عام من وفاته، طلب أن تكون جنازته متواضعة وذات نفقات ضئيلة بسبب "تعاظم ديوني والحالة المزرية التي سوف أترك عليها زوجتي وورثتي". ولكن على الرغم من نقص التمويل، كان وولسينجهام على الأرجح أعظم سادة الجاسوسية البريطانية. وقد أبلـــغ خبر وفاته إلى مدريد السفيـــر الأسباني في لندن بكلمات تقول "مات الوزير وولسينجهام، حيث تعـــم حـــالة من الحزن والأسى". أما الملك فيليب فقد كتب على هامش التقرير يقول "هناك، نعم. ولكنها أنباء طيبة هنا". وبعد وفاته، عادت الاستخبارات البريطانية إلى حالتها السابقة من الركود والفشل، والاعتماد اعتمادًا جوهريًا على جهود سفرائها في الخارج. ولكن استمر اعتراض الخطابات وفي نوفمبر عام ١٩٤١، تكررت مرة أخرى

شكوى سفير فينسيا، هذه المرة بسبب "فتح الخطابات القادمة من فرنسا ومدينة أنتويرب البلجيكية واحتجازها".

وفي ظل أوليفر كرومويل، تم منح الاستخبارات تمويلاً أكبر من ذي قبل. وكانت شبكة تجسس الكومنولث تعتمد على نظام البريد الذي يديره جون ثيرول، قائد استخبارات كرومويل أو العميل رقم واحد، الذي كان يقوم بدور المدير العام للبريد ويقوم بزرع "عميل سري" في مكتب البريد من أجل فتح الخطابات المشبوهة وقراءتها. وقد أضفيت الشـرعية على هـذه العملية مـن خـلال قانون أصدره البرلمان أعلن صراحة أن جهاز البريد هو أفضل وسيلة "لاكتشاف الكثير من المؤامرات الخطرة والشريرة ومنعها... حيث إن المعلومات لا يمكن إيصـالها إلا من خلال الخطابات التي تحتوي على الرموز المشفرة". كمـا دعم ثيرول ذلك النظام لجمع المعلومات بواسطة شبكة موسعة من "التابعين الأشرار والمجرمين". كانت رغبة كرومويل في تقديم تمويل لدعم نظام تجسس ثيرول - حيث ذكر د.صمويل بيبس في مذكراته أن ميزانية استخبارات الكومنولث بلغت سبعين ألف إسترليني في العام- تتناقض على نحو حاد مع معارضة الملكة إليزابيث الأولى دفع أي أموال وفي الوقت نفسه التأكيد على فعاليتها. وكتب بيبس يقول "وعلى ذلك حمل كرومويل أسرار كل أمراء أوروبا في جعبته". وبينما كان تقديره للمبلغ المخصص لميزانية استخبارات الكومنولث مبالغًا فيه على نحو التقريب- حيث إن السجلات الرسمية ترى أن أكبر مبلغ تم تخصيصه للتجسس خلال عهد كرومويل بلغ ٢٠٠٠ جنيه إسترليني- فإن شبكة تجسس ثيرول كانت فعالة تمامًا. واشتكى الكاردينال مازارين، رئيس وزراء فرنسا، من أن كل ما يحدث داخل مجلس وزرائه كان يصل إلى ثيرول في غضون

أيام قلائل، وقال السنيور جيوفاني ساجريدو، سفير فينسيا في لندن، "ليست هناك حكومة على وجه الأرض تكشف عن فضائحها بدرجة أقل من إنجلترا، أو أكثر علمًا منها بفضائح الآخرين". وكان ثيرول، الذي يأتي في المرتبة الثانية في قائمة أعظم جواسيس بريطانيا، ناجحًا على وجه الخصوص في جعل عملائه يخترقون المجتمع المغلق والمجلس الملكي السري، وعلى الأرجح نجا من حركة الإصلاح بسبب زعمه فقط بأن "لديه قائمة سوداء يمكن أن تشنق الكثيرين الذين كانوا يؤيدون سلاح الفرسان". وفي ظل حكم تشارلز الثاني زادت ميزانية الاستخبارات على النحو الذي تواصلت فيه حتى اليوم. ويبدو أن ميزانية الخدمة السرية (جهاز الاستخبارات) كانت تستخدم بشكل أساسي من أجل دفع ثمن خدمة العاهرات، على الرغم من أن بعضهن كن يتصرفن على شاكلة الجواسيس.

وعلى الرغم من أن كلاً من رجال البرلمان والقوات الملكية قد استخدموا "رؤساء فرق الكشافة" من أجل جمع المعلومات خلال الحرب الأهلية، قد كان مارلبورو هو من شهد ميلاد الاستخبارات البريطانية العسكرية. وساهم في انتصاره على القوات الفرنسية— البافارية في "بلنهايم" عام ١٧٠٤، جاسوس ألماني أعطاه معلومات كاملة عن القوات الفرنسية بقيادة مارشال تالارد وخططه العسكرية. ولكن بعد توقيع معاهدة أوترخت، مثل أمام البرلمان متهمًا بنهب المال العام. وتمثل دفاع مارلبورو في أن الحوافز المالية التي كان يقدمها للخدمة السرية كانت ضئيلة جدًا حتى إنه كان يضطر لأن يدفع للجواسيس من خلال حسابات أخرى. وقال مارلبورو "إنني لا أستطيع افتراض أنني أحتاج إلى التعبير عن مدى أهمية الخدمة السرية، حيث إنه لا يمكن الانتصار في أي معركة بدون توافر معلومات مبكرة وجيدة، وهذه الأدوات لا بد أن تكون باهظة الثمن. إنني أؤكد أنه

مهما كانت المبالغ المخصصة لذلك فقد كانت تستخدم بشكل مستمر في توفير المعلومات. وأنا أعتقد أنني يمكنني أن أؤكد إنني من خلال الخدمة السرية قد منحت الحكومة حوالي أربعة أضعاف المبلغ الذي كانت تخصصه للاستخبارات".

وخلال الحقبة نفسها، انخرط الكاتب دانييل ديفو في عالم الاستخبارات، جزئيًا بسبب حاجته الماسة إلى المال. وقد عمل عميلاً سريًا لدى روبرت هارلي، إيرل أكسفورد ووزير الملكة آن المسئول عن منطقة الشمال. ووضع ديفو "نظامًا للاستخبارات العامة" في عام ١٧٠٤، مما أكد الحاجة إلى منظومة من العملاء في جميع أنحاء البلاد، ليس من أجل المعلومات فقط ولكن من أجل مكافحة الجاسوسية المضادة أيضًا. وكتب يقول "كما أن الاستخبارات مفيدة لنا، كذلك فإن منع أعدائنا من الحصول على معلومات عنا هو على الدرجة نفسها من الأهمية". كما كتب إلى إيدنبرج من أجل إدارة شبكة من العملاء لمكافحة مناوئي اتحاد أسكوتلندا وإنجلترا. وقال ديفو لهارلي "إنني لدي جواسيس وعيوني في كل مكان وأنا أعترف بأن ذلك هو أسهل شيء في العالم، أن تستأجر أشخاصًا لكي يخيفوا أصدقاءهم". كما استخدم روبرت وولبول، الذي شغل منصب رئيس الوزراء خلال عشرينيات القرن الثامن عشر وثلاثينياته، أموال الخدمة السرية من أجل رشوة أقرانه السياسيين. وأنفق وولبول، الذي اشتهر باختراع مقولة "كل شخص له ثمن"، حوالي تسعة وسبعين ألف جنيه إسترليني سنويًا على ما أطلق عليه الخدمة السرية، أربعون ألف جنيه منها أنفقها على الحملة الانتخابية لعام ١٧٣٤ وحدها.

كما أعاد اللورد كاثام (بيت الكبير) تنظيم جهاز الخدمة السرية البريطاني مرة أخرى، حيث أكد استخدام سفراء بريطانيا في الخارج مع معاونة اعتراض مكتب البريد للمراسلات الدبلوماسية. ولكن في ظل ابنه ويليام بيت الصغير ظهر سيد الجاسوسية العظيم التالي. فقد دخل ويليام

ويكهام عالم الجاسوسية نتيجة لصداقته مع اللورد جرينفيل، وزير الخارجية، الذي التقى به حينما كانا يدرسان في أكسفورد. وقد كانت السلطات سعيدة للغاية بسبب أول مهمة يقوم بها في الخارج وذلك "في بعثة أجنبية سرية إلى جرينفيل عام ١٧٩٣، حيث سرعان ما مُنح دورًا لمكافحة الجاسوسية تمثل في مراقبة الجواسيس الفرنسيين في بريطانيا. وتم تعيين ويكهام مشرفًا على الأجانب، الذين يعملون لصالح مكتب الأجانب الحديث النشأة، الذي كان يعتبر نموذجًا مبكرًا لجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)، الذي كان خاضعًا لوزارة الداخلية. وكان أي شخص يشتبه في أنه يتصل بعملاء فرنسيين يخضع لرقابة ويكهام. وفي معرض دفاعه عن عمليات المكتب، وضعه أنه "جهاز للشرطة الوقائية. فبدون أي صخب أو ضجيج أو أي شيء يمكن أن يجذب انتباه الجمهور، يمكن للحكومة أن تمتلك أقوى وسائل المراقبة والمعلومات... وهذا كان دائمًا في يد الحكومة الحرة".

ومع ذلك، لم يكن دور ويكهام مقتصرًا على مكافحة التجسس فقط، وإنما كان يتمثل في الإشراف على أنشطة الاستخبارات البريطانية في الخارج أيضًا حيث تلقى الكثير من الدعم في عدد من العمليات، التي بدا أن العديد منها لم يكن ناجحًا. لم يكن هذا الفشل نتيجة لنقص التمويل. ففي الفترة بين عامي ١٧٩٣ و١٨٠٢، حصل ويكهام بشكل شخصي على ما مجموعه ١٨٧،٤٩٤ جنيه إسترليني من وكالة الخدمة السرية بهدف "اكتشاف الخيانات أو منعها أو إحباطها وكذا المؤامرات الخطيرة الأخرى ضد الدولة". وما فعله بالمال كان من الصعب معرفته بالضبط، على الرغم من أنه يبدو من المرجح أن بعضه تم استخدامه من أجل جعل النمساويين والروس يقفون ضد فرنسا. وما كان يفعله بالتأكيد هو التخطيط لإزعاج الفرنسيين. ومن خلال التواجد بشكل أساسي في سويسرا، تحت غطاء "الوزير المفوض إلى البلاط

السويسري والألماني" أمضى ويكهام الكثير من وقته يحاول، دون أن يدركه النجاح، إشعال تمرد ملكي في فرنسا. وفي عام ١٧٩٧، طلب السويسريون ترحليه من برن باعتباره "لا يعمل كمبعوث دبلوماسي وإنما يعمل كمثير للفتن".

انتقل ويكهام إلى فرانكفورت ثم عاد إلى إنجلترا مساعدًا لوزير الداخلية، وأمضى وقته بين مراقبة المتمردين في أيرلندا، ومطاردة الجواسيس الفرنسيين في إنجلترا ومواصلة مغامراته الخارجية. وبعد أن أخفق في نقل المركز الرئيسي للاستخبارات الخـــارجيـــة البريطانية من سويسرا إلى فيينا أو برلين- حيث رفــض مسئولو النمسا وبروسيا قبول أوراق اعتماده لكونه "شخصًا معاديًا للحكومة الفرنسية"- انتقل ويكهام إلى دبلن وزيرًا أول في أيرلندا. وهناك تم تكريمه من قبل السلطات الأيرلندية بسبب الطريقة التي قام بها على نحو سريع بتكوين "قائمة مرتبة أبجديًا بالأشخاص الذين وردت معلومات بشأنهم". ولكن مكافحة الثورة في أيرلندا تطلبت جانبًا كبيرًا من الارتباط بالطبقات الدنيا والمجرمين، الأمر الذي رفضه ويكهام دائمًا، مما أضر بعملياته التجسسية داخل البلاد وخارجها. وقد تقاعد بعد أن فشل عملاؤه في التنبؤ بثورة عام ١٨٠٣. وقال بأن ذلك العمل كان "بغيضًا". فلم يكن يعلم بالثورة لأن "المتمردين كان معظمهم من الفنيين أو الطبقة العاملة. ولو كان للطبقة العليا من المجتمع صلة بالأمر، لكان بإمكانهم إحباطه حفاظًا على مكاسبهم". وقد أجبر على التقاعد بواسطة أمر المراقب العام للحسابات، الذي وجد أنه من الصعب قبول أن يتم إنفاق ذلك الكم من المال العام بواسطة رجل واحد دون أن يتم تقديم فاتورة واحدة. وقد اضطر ويكهام إلى تقديم ثلاث إفادات تحت القسم بأن ذلك المال قد تم إنفاقه على "اكتشاف الخيانات أو المؤامرات الخطرة أو منعها أو إحباطها" وذلك أمام المحاسبين المحبطين الذين اضطروا في النهاية إلى التخلي عن صيدهم الثمين.

إن السيطرة المحكمة لويكهام على أنشطة الاستخبارات البريطانية يبدو أنها تؤهله لاحتلال المرتبـــة الثالثة بين سادة التجسس العظام، بعد ولسينجهام وثيرول. ولكن على الرغم من رغبة بيت في تمويل العديد من مهام ويكهام المجهضة، قد كانت الخدمة السرية الفرنسية بقيادة جوزيف فوشيه، دوق أوترانو، أكثر فعالية حتى إن الإنجليز قد استخدموا المصطلح الفرنسي "التجسس" لوصف عملية جمع المعلومات والمراقبة بحسبانها نشاطًا أساسيًا للأمن الداخلي. وأشار الإيرل الثاني "الشيلبورن" إلى "التجسس" باعتباره "كلمة، أحمد الله، أنها حتى الآن لم تخضع للتفسير الإنجليزي". وأدار فوشيه جهازًا للخدمة السرية بالغ الفعالية جمع بين الشرطة وشبكة شاسعة من المخبرين والعملاء السريين. كما أنه ابتكر شعار طرق الباب في وقت متأخر من الليل باعتباره علامة مميزة للبوليس السري في جميع أنحاء العالم. وقال نابليون عنه "إن الخداع بالنسبة لفوشيه كان يعتبر خبزه اليومي. وهو يخادع طوال الوقت، وفي كل مكان وبكل الطرق ومع كل شخص".

وكان كل من نابليون ومناوؤه البريطاني دوق ولينجتون مؤمنين في حماس بدور الاستخبارات الجديدة وكانا يمضيان جانبًا كبيرًا من الوقت بشكل يومي في قراءة تقارير العملاء. وكان الإمبراطور الفرنسي مُهَوَسًا بالاستخبارات، وكان يزعم أن الجاسوس الموضوع في المكان المناسب يوازي فرقة عسكرية كاملة. وقد أنشأ مكتبًا للاستخبارات داخل مقره الخاص أو منزله وكلفه بمهمة الحصول على المعلومات من عدد كبير من المصادر، بمن في ذلك من عملاء متغلغلين داخل كل المدن الهامة للعدو. وكان رئيس الأركان الفرنسي مسئولاً عن جمع المعلومات، التي يتم الحصول عليها في ميدان المعركة بشكل أساسي من فرق الاستكشاف المتقدمة ومن خلال

التحقيق مع المنشقين أو الأسرى. هذا إلى جانب أعمال ضباط الأركان المكلفين بمهام خاصة بواسطة الإمبراطور شخصيًا.

وكان ووليجتون على وعي بمدى أهمية الاستخبارات الجيدة حتى إنه أصر على أن تأتي كل التقارير إليه وحده. وكتب يقول "إن كل شئون الحرب، في الواقع كل شئون الحياة، تتطلب السعي من أجل اكتشاف ما لا تعرفه من خلال ما تفعله. وهذا ما أطلق عليه تخمين ما يوجد على الجانب الآخر من التل". وقبل وقت قصير من حروب نابليون، تم إنشاء مركز للمعلومات العسكرية في الإدارة العامة المركزية للجيش البريطاني في "هورس جاردس" في "هوايتهول". كما أقام ووليجتون إدارة الاستخبارات الميدانية الخاصة به في بروكسل. وكان العملاء الفرنسيون يقدمون فيضًا مستمرًا من المعلومات، تبعًا لإحدى روايات الحكومة. و"في جنت وعلى اتصال مستمر مع ووليجتون كان دوق دي فلتر إلى جانب إم تابور، الرئيس الأخير لوزارة الحرب الفرنسية. وفي باريس، كان المسئول الأساسي عن وزارة الحرب على لائحة الدفع لدينا وكان على اتصال مستمر معنا، بينما كان السيد "B" الغامض يمدنا بمعلومات تفصيلية عن سير الأحداث". وخلال حرب شبه الجزيرة، كان لديه مسئول فك الشفرة الخاص به، جورج سكوفيل، الذي قام بفك الشفرات الفرنسية. ومن خلال هذه المساعدة وتلك المصادر الجيدة. داخل المعسكر الفرنسي، لا يثير الاندهاش زعْم ويلنجتون بأنه "كان يعلم أي شيء يفعله العدو ويخطط لعمله".

لم يكن كل المخططين العسكريين في أوائل القرن التاسع عشر متحمسين للتجسس كما كان نابليون ووولينجتون. أما كارل فون كلاوسفيتز، مؤلف الرسالة الكلاسيكية المسماة "عن الحرب"، فلم يكن رأيه إيجابيًا بشأن التجسس. كتب يقول "إن الكثير من تقارير الاستخبارات متناقضة، وحتى

الكثير منها خاطئة ومعظمها غير مؤكد". وأضاف بسخرية "بإيجاز، معظم المعلومات خاطئة". ولكن زميله الكاتب العسكري البارون أنطوني هنري جوميني لا يوافق على ذلك، ربما نتيجة لعمله مع نابليون. ففي كتابه "فن الحرب"، كتب جوميني يقول "يجب على القائد العسكري ألا يفرط في أي وسيلة ممكنة لجمع المعلومات عن تحركات العدو، وأهدافه، ويجب عليه أن يستخدم فرق الاستطلاع والجواسيس والقوات الخفية التي يقودها ضباط مهرة وكذلك الإشارات وأساليب استجواب الهاربين والأسرى". كما أكد الحاجة إلى تأكيد المعلومات الواردة من مصدر معين مع مصدر آخر، وأضاف بأنه لا يجب "الاعتماد على وسيلة معينة فقط وإهمال الوسائل الأخرى".

وخلال حروب نابليون، توسعت الاستخبارات البريطانية من خلال أنشطة التجسس المستمرة لمكتب البريد. وبحلول القرن الثامن عشر، أصبح "الرجل السري" لدى ثيرول إدارة سرية، مكلفة بمراقبة المراسلات بين السفارات الأجنبية وحكوماتها، وفي عام ١٧٠٣ تم تدعيمها من خلال إنشاء فرع فك شفرة خاص بها، يديره ريف إدوارد ويلز، وهو أستاذ في جامعة أكسفورد أصبح في وقت لاحق أسقف باث وويلز. وقام الأسقف وأولاده بإدارة فرع فك الشفرة كما لو كان شأنًا عائليًا وفي عام ١٨٤٤، حينما تم إنهائه في النهاية، حصل حفيداه فرانسيز ويلز وجون لوفيل، اللذين كانا يفكان الشفرة في منزلهما بمنطقة "هانجرهيل" غرب لندن، على معاش من أموال الخدمة السرية، حيث تعالت أصواتهما احتجاجًا على الخسارة المالية الكبيرة التي منيت بها العائلة.

وقد تجاهلت وزارة الخارجية شكاواهما، مشيرة إلى أنه منذ قيامه على العمل، لم يقم ويلز بفك أي شفرات. وتبعًا لأحد المسئولين، كان العديد من

الشكوك يدور حول كونه مجرد "محتال يعيش في بذخ ورفاهية بمنزله في منطقة "هانجرهيل" بعيدًا عن المكتب".

كانت الإدارة السرية نفسها موجودة في مقر مكتب البريد ولكن كان يعمل بها بالمثل أعضاء عائلة واحدة. وتم إحضار جون أرنست بود، "كبير موظفي الخدمة السرية في هانوفر" إلى إنجلترا عام ١٧٣٢ من أجل تزوير أختام جديدة للخطابات التي يتم اعتراضها "إذ التي تم صنعها على نحو رديء". وانضم اثنان من أشقاء بود واثنان من أولاده إلى الإدارة السرية. ويبدو أنها كانت عملية فعالة تمامًا، حيث شهدت أحد التحقيقات البرلمانية في عام ١٧٤٢. وقام جون باربوت، الذي أصبح بعد ذلك رئيسًا لمكتب البريد، بتقديم تفسير لأعضاء البرلمان يشرح فيه سبب إنشاء الإدارة السرية.

ويقول باربوت إن "واضعي خطط النظام العام للاتصال البريدي يبدو أنهم أدركوا ضرورة إخضاعه لبعض الإشراف من أجل المصلحة العامة". وأضاف بأنهم "يرون أنه ليس من واجب الحكومة أن تسهل وتحمي التقاء الخيانة في أحد أطراف البلاد مع الطرف الآخر. كما أنْ ليس من المرجح أن يعتقد عقلاء هذا الزمان أنه من المفيد للدولة أن يسهل ويحمي رئيس مكتب البريد المراسلات الخاصة بالأشرار والمتآمرين من شتلاند إلى سيلي مقابل ثمن بخس".

كانت الغالبية العظمى من المواد التي تم اعتراضها، وفك شفرتها، روسية أو سويدية أو فرنسية، وتعبر عن الأعداء الرئيسيين لبريطانيا في ذلك الوقت، على الرغم من أن مدى أهميتها لم يكن واضحًا. وقد حمى الرؤساء المتوالون للإدارة السرية مرارًا وتكرارًا ميزانيتها من خلال تأكيد فعاليتها القصوى. وبعد أن أدى اعتراض المراسلات عام ١٧٥٢ إلى القبض على جاسوس فرنسي، كتب رئيس الإدارة يقول "إن اتهامه يبدو أنه

كان له أثر جيد حتى إن العديد من الجواسيس في لندن قد أحجموا عن إعطاء أي معلومات للعدو".

ولكن كانت هناك مطالبات مستمرة بإلغاء هذه الإدارة، وخاصة حينما أدى ظهور الدول الدبلوماسية بعد انتهاء حروب نابليون إلى نقص حاد في المراسلات. وفي أواخر ثلاثينيات القرن التاسع، وفي ظل رئاسة ويليام حفيد بود، تم إقناع الإدارة بواسطة وزارة الداخلية بالتوقف عن اعتراض المراسلات الدبلوماسية وفتح الخطابات الخاصة للأفراد الذين يعدون لسبب ما يشكلون خطرًا على الدولة، بدءًا من عام ١٨٣٨ مع "الجارتين" ومثيري الفتنة في فترة القلاقل الضائعة ما بين ١٨٤٢ و١٨٤٣. حيث كان لا بد من وأد الفتنة.

وحينما تم الكشف في مجلس العموم البريطاني عن أن السيد جيمس جراهام، وزير الداخلية، قد أمر بفتح الخطابات المرسلة إلى المواطن الإيطالي جيوزي مازيني، وهو لاجئ سياسي كان يقيم في بريطانيا، فتح تحقيق برلماني آخر يتعلق بأنشطة دائرة البريد. وكان تحقيقًا حاشدًا. وقدم ويليام بود دفاعًا حماسيًا عن الإدارة السرية. وقد أثنى على العاملين في الإدارة، وقدم وصفًا دقيقًا لسمات الأشخاص الأكثر ملاءمة للعمل في الاستخبارات "فيجب أن يتحلوا بالنزاهة الكاملة والمسئولية والمثابرة. كما يجب أن يكونوا مثقفين ومؤهلين للقيام بالأعمال الدقيقة والصعبة والعمليات اليدوية الخطرة أحيانًا، وعلى معرفة بالكثير من اللغات الأجنبية ويتمتعون بالقدرة الرفيعة على قراءة أسوأ أنواع الخطوط وفهمها".

وقد أعلن بود والألم يعتصره أن إدارته تلزم نفسها بعدم فتح المراسلات الخاصة "باستثناء "بعض الحالات القليلة فقط". وأضاف قائلاً "فإذا فحصت في بعض الأحـــيان خطابًا خـــاصًا فهذا لأن هناك مـــا يدعو إلى

الاعتقاد بأنه قد يحتوي على أمور سياسية". كما كشفت شهادته أيضًا عن وجود إدارة اعتراض أخرى للمراسلات في دائرة البريد تفتح الخطابات الخاصة. وقد فحصت الإدارة السرية خطـــابات مـــازيني فقط بناءً على طلب "المكتب الخاص تحت إشراف وزارة الداخلية" كما قال. وطلب الكولونيل ويليام مابيرلي، مدير دائرة البريد، والمسئول عن المكتب الخاص، طـــلب من بـــود أن يطلع على الخطابات لأنها كانت مكتوبة بالإيطالية وهو لا يستطيع فهمها.

وفي التماس مشوب بالعاطفة بالنيابة عن إدارته، أفاد بود التحقيق بأنه "أيًا كانت الآراء المتداولة في البلاد، فإن الحكومات الأجنبية لن تكف عن ممارسات تتبعها جميعًا، كما أنها تؤمن بأن الحكومة الإنجليزية قد تخلت تمامًا عن فرض الرقابة على دائرة البريد. إن الدافع الخاص بمصلحة الدولة، والذي يمكنه في حد ذاته أن يبرر هذه الممارسة، سوف يظل قائمًا. وحسب رأيي المتواضع فإنه يمثل مطية لخدمة الحكومة".

كان التحقيق بمثابة شهادة براءة تدافع عن فتح الخطابات الخاصة. فقد اختتم التحقيق بالقول "إن المعلومات التي تم الحصول عليها من هذا المصدر قد اعتبرت ثمينة ويمكن أن تقدم معلومات فضلى عن المخاطر الكامنة في مناطق معينة على نحو لا يمكن توافره من خلال المراقبة المحلية، أو تلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الشائعات الغامضة والمبالغ فيها والتي تكون شائعة على نحو موسع في فترات القلاقل والاضطرابات". "إن مسألة ترك سلطة ممارسة ذلك أو عدم ممارسته للتقدير تعتبر أفضل وسيلة لمنع ذوي النفوس المريضة من استخدام البريد في أغراض غير ملائمة". وبذلك تم إنقاذ المكتب الخاص الذي كان مسئولاً عن هذه الضجة المثارة. وكانت الإدارة السرية كان قد أصابها بالفعل سوء الطالع، وأدينت ليس من

خلال التحقيق ولكن من خلال رفض وزارة الخارجية تمويل عملياتها. وعلى الفور تم تجميد نشاطها بناء على أوامر مدير مكتب البريد وإغلاق إدارة فك الشفرة السرية، الأمر الذي أصاب عائلة ويلز بالهم والغم. وبعد مرور عامين، في الأول من يناير عام ١٨٤٧، تم إلغاء الإدارة السرية وأحيل بود أيضًا إلى المعاش.

أدى انهيار المكتب السري إلى تقييد النزوع نحو جمع المعلومات في الفترة الواقعة بين الحروب النابليونية وحروب القرم. وحينما أبحر الجيش البريطاني نحو القرم، لم تكن لديه أي خرائط للمنطقة، ناهيك عن أي معلومات مفيدة تتصل بقوة القوات الروسية. وقد وصف أدوين لورنس جودكين، مراسل صحيفة "لندن ديلي نيوز" في إحدى رسائله التي بعث بها من ميناء "فارنا" البلغاري على ساحل البحر الأسود، كيف تم إرسال أحد الضباط الإنجليز إلى رومانيا وبلغاريا من أجل جلب خيول لسلاح الفرسان. وقد كتب جودكين يقول "إن الجهل الذي أدى إلى مثل هذه الخطوة لهو أمر يستعصي على الفهم". وأضاف قائلاً: "إن الاستجواب الوحيد الذي وجه إلى القنصل هنا في فارنا على سبيل المثال قد أوضح حقيقة أنه لا يوجد خمسمائة حصان في تركيا الأوروبية كلها تلائم الجنود الإنجليز. وإذ ترتكب مثل هذه الأخطاء بشأن أمور يدركها أي شخص عادي قليل الاهتمام، فإن ذلك يقود إلى الخوف من أن هناك الكثير من الأخطاء والخطايا يمكن أن ترتكب في إدارات لا يمكنها بسهولة الوصول إلى المعلومات".

وفي بعض المجالات على الأقل، تم إدراك مدى الحاجة إلى معلومات فضلى. وقد زادت ميزانية وكالة الخدمة السرية إلى ألفين وثلاثين ألف جنيه إسترليني في العام، بينما قام الأسطول الملكي بتوجيه نداءات إلى القناصل الإنجليز في الدانمارك والسويد من أجل بذل أقصى جهد ممكن لجمع

المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة، وخاصة تلك المعلومات التي تعتبر ذخيرة للحرب مع العدو". وبعد وقت قصير من اندلاع الحرب، كتب السفير الإنجليزي في ستوكهولم، السير إدوارد جراي، يقول بأنه طلب من تاجر سويدي يدعى إكستروم أن يذهب إلى جزر ألاند من أجل تشمم الأخبار بشأن الحامية الروسية هناك. وأضاف قائلاً "إن مصالح هذا الشخص توجد لدى الجانب الآخر وهو يعي تمامًا مدى خطورة الخدمة التي يقوم بها". وقد عاد إكستروم وفي حوزته معلومات مفصلة عن الحامية الروسية في الجزر، ولكن على الرغم من حصوله على ألف جنيه إسترليني مقابل المعلومات التي قدمها فقد رفض معاودة الكرة مرة أخرى متذرعًا "بيقظة العملاء الروس" زاعمًا أن "حياته في خطر عظيم". كما حصل جراي على معلومات عن التحركات الروسية في فنلندا وعن الحالة المعنوية هناك من خلال مصدرين مختلفين، "أحدهما شخص له حيثية" والآخر "شخص عادي" حيث يفترض أن الأول يمكن الاعتماد عليه أكثر من الآخر، وقد تم الحصول على هذه المعلومات بواسطة وزير الخارجية السويدي، البارون سيتنفالد، عبر تقييم استخبارات الحكومة السويدية لقوة الجيوش الروسية. ولكن نقص المعلومات المتاحة للجيش البريطاني كان يدعو إلى القلق. وقد قاد قائد الجيش الهندي المتقاعد، توماس بست جيرفيش، حملة مكثفة من أجل حث الحكومة على إنشاء إدارة داخل إدارة الحرب من أجل منح الحملة البريطانية الخرائط والمعلومات. وأعلن أن نقص أي معلومات كان "نتيجة زهونا بأنفسنا وعدم يقظتنا، والجهل التام بالعدو وازدرائه". وفي الثاني من فبراير عام ١٨٥٥، استجابت إدارة الحرب أخيرًا لمطالبه، حيث أنشأت إدارة طبوغرافية وإحصائية تطور من خلالها جهاز الاستخبارات البريطاني الحالي.

تم الفصل بين جمع المعلومات ورسم الخرائط في عام ١٨٧١. وقد تم تكليف إدارة الإحصائيات المستقلة حديثًا بمهمة "جمع المعلومات الممكنة وتصنيفها جميعًا تلك المتصلة بقوة، الجيوش الأجنبية وتنظيمها وإلخ، من أجل الوقوف على مدى تقدم الدول الأجنبية في فن الحرب ومن أجل الاحتفاظ بالمعلومات في شكل يمكن التشاور بشأنه وجعلها متاحة لأي أغراض مطلوبة. وبعد مرور عامين، تحولت الإدارة إلى فرع الاستخبارات، حيث وصل عدد العاملين فيها إلى ٢٧ شخصًا واتسعت مهامها لتشمل التخطيط العسكري القائم على المعلومات التي تقوم بجمعها. وكانت تمول من قبل وكالة الخدمة السرية تحت إشراف وزارة الخارجية، التي كانت لها سيطرة شاملة على أنشطة الاستخبارات كلها.

الفصل الرابع

نبذ الأخلاقيات

ليس هناك شيء أكثر مدعاة لاشمئزاز الرجل الإنجليزي من التجسس الذي يشكل جزءًا من النظام الإداري للأنظمة الاستبدادية الأوروبية.

إرسكين ماي، التاريخ الدستوري لإنجلترا، الجزء الثاني، ١٨٦٣.

خلال وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وصلت الاستخبارات البريطانية إلى درجة الاضمحلال. ولكن عودة الحركة القومية الأيرلندية إلى الظهور مجددًا في منتصف ستينيات القرن التاسع عشر دفع وزارة الداخلية إلى القيام بعدد من عمليات "الخدمة السرية"، والنجاح في دس العديد من العملاء داخل الحركة الجمهورية والتأكد من إخماد محاولة التمرد التي نشبت في مارس من عام ١٨٦٧. وقد نقل المتمردون الأيرلنديون بعد ذلك نشاطهم إلى الأراضي البريطانية الرئيسية، حيث قتلوا ثلاثة عشر شخصًا، بينهم سيرجنت في الشرطة.

وقد أنشأت وزارة الداخلية "إدارة خدمة سرية" شاملة برئاسة محامي أنجلو- أيرلندي يدعى روبرت أندرسون؛ وذلك لخشيتها من شن حملة تفجير واسعة وبالصدفة البحتة نجح أندرسون في تجنيد مواطن بريطاني كانت له علاقات وثيقة بأعضاء في الحركة القومية الأيرلندية في أمريكا حيث نجح

في التسلل بين صفوفهم. وانتحل توماس بيلز بيتش اسم هنري لي كارون وأقام معسكرًا للمتمردين الأيرلنديين في لوكهارت، بولاية إلينوي، ونصب نفسه قائدًا للمعسكر. وسرعان ما حظي بالدعم والتشجيع، أولاً تمت ترقيته إلى منصب منظم عسكري للجيش الجمهوري الأيرلندي، ثم بعد ذلك تمت ترقيته إلى مفتش عام، حيث كان يمد أندرسون بتفاصيل عمليات الجيش الجمهوري الأيرلندي كلها.

وفي بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر، بدأ المتمردون الأيرلنديون حملة تفجيرات جديدة، حيث قتل طفل في السابعة من عمره مما دفع إدارة التحقيقات الجنائية لشرطة العاصمة إلى إنشاء مكتب المتمردين الأيرلنديين (أو مكتب منظمة المحاربين الأيرلنديين القدماء). وقد تصاعدت حملة التمرد الأيرلندي في عام ١٨٨٢ مع اغتيال اللورد فريدريك كافندش، وزير شئون أيرلندا، وتوماس بورك، مساعده، أثناء تنزههما في فونيكس بارك في دبلن. وقد بلغت ذروتها في حرب الديناميت عام ١٨٨٣، حينما انفجرت عشرات القنابل في لندن وحدها. وطالب السير ويليام فيرنون هاركورت، وزير الداخلية، بإنشاء ما أصبح يعرف باسم الشعبة الخاصة (أو الفرع الخاص). وقد كتب يقول "هذه ليست طوارئ مؤقتة تتطلب مجرد إصلاح لحظي. إن حركة التمرد الأيرلندية هي مؤامرة دائمة ضد الحكم البريطاني، سوف تستمر حتى بعد وفاتي ويجب أن تعالج بواسطة تنظيم دائم لاكتشافها والسيطرة عليها".

وفي مارس من عام ١٨٨٣، أنشأ بوليس العاصمة "المكتب الأيرلندي" الذي ضم شبكة من العملاء والوشاة يديرها الميجور نيكولاس جوسين، الذي تجسدت مؤهلاته الأساسية للقيام بهذا العمل في أنه "كان يفهم الأوغاد الأيرلنديين ويمكن أن يتحدث معهم". لم تكن بداية المكتب مبشرة بالخير.

فبعد عام واحد من إنشائه، وعلى إثر سلسلة من التفجيرات داخل بريطانيا بواسطة أعضاء منظمة المحاربين القدماء الأيرلنديين، دمرت قنبلة في دورة مياه عامة جانبًا كبيرًا من المبنى وأدت إلى إصابات عديدة. ولكن المكتب نجا وبعد مرور أربعة أعوام أصبح يسمى الفرع الخاص، وأصبح مسئولاً عن الجرائم السياسية كلها.

ظلت المحاولات البريطانية لجمع المعلومات في الخارج أقرب إلى عمل الهواة. كانت تلك هي حقبة اللعبة الكبرى، حيث أدت المخاوف البريطانية من التوسع الروسي جنوبًا في شبه القارة الهندية إلى نشوء نسخة مبكرة من الحرب الباردة، حيث كان يحاول كل جانب تقويض نفوذ الجانب الآخر في وسط آسيا. وقد بدأت في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مقدمةً للحرب الأفغانية الأولى (١٨٣٩-١٨٤٢)، حينما قام ضابط بريطاني ينتمي لسلاح مدفعية بومباي من الجيش الهندي بالدخول إلى أفغانستان متخفيًا كتاجر خيول. وقد عاد بأنباء تقول بأن الجيش الإيراني بمساعدة مستشارين روس كان يعد العدة للهجوم على مدينة حيرات الواقعة غرب أفغانستان. تواصلت اللعبة الكبرى خلال القرن التاسع عشر مع إصرار بريطانيا على أنه من المسموح به إقامة "مراكز تنصت" في حيرات وقندهار وكاشجار لجمع المعلومات عن التوسع الروسي في وسط آسيا مما أدى إلى اندلاع الحرب الأفغانية الثانية (٧٨- ١٨٨٠).

كانت العمليات البريطانية متمركزة حول قنصلها العام في المدينة الإيرانية مشهد. وكان الكولونيل س إس ماكلين يسيطر على شبكة واسعة من العملاء و"الكتاب الجدد" الذين يقدمون المعلومات عما تفعله القوات الروسية. وكان ماكلين أيضًا يدفع جانبًا كبيرًا من أموال الخدمة السرية إلى الملالي والتجـــار وأمـــراء الحـــرب المحليين وذلك في محاولة منه لتأكيد أن

بريطانيا مفضلة على روسيا. وكان ينظر إلى الملالي باعتبارهم يتمتعون بالنفوذ على نحو خاص في مشهد، موقع المزار المقدس والمزدحم دومًا بالحجاج القادمين من أنحاء المنطقة. وقال ماكلين مبررًا رشوة أحد رجال الدين، وذلك في مذكرات الخدمة السرية إن "الملا باشي بالغ الإخلاص لنا وهو دائم الدفاع عن الصداقة الإنجليزية لبلاد فارس وتقويض النفوذ الروسي في عشيرته. ولكن هؤلاء العملاء كانوا لا يعتمد عليهم، ونادرًا ما يرسلون التقارير "إما بسبب التكاسل أو الخيانة أو الخوف من افتضاح أمرهم. وقد كتب ماكلين يقول "يبدو أن التركمان خائفون الآن من افتضاح أمرهم. والروس يبذلون قصارى جهدهم للكشف عن عملائنا وقد قُبض بالفعل على العديد من الرجال للاشتباه بهم في سمرقند". وكانوا كثيرًا ما ينحازون للجانب الآخر، ويبيعون خدماتهم لمن يدفع أكثر. وكان ماكلين يدفع لاثنين من كبار الموظفين في القنصلية الروسية من أجل "إمداده بالمعلومات عن نشاط القنصلية ... ولكن لم يكن كلاهما يدري بما يفعل الآخر". كما حاول تجنيد رجل روسي أوفده الروس إلى مدينة مشهد من أجل تعزيز النفوذ الروسي هناك" عميلاً مزدوجًا. وأضاف ماكلين قائلاً "لم يأخذ نقودًا كافية وهو الآن في طريقه إلى مسقط رأسه في القوقاز. إنه يضمر العداوة للروس وأنا آمل أن نستطيع الاتصال به وأن يرسل إلينا بخطابات تتعلق بالأحوال في القوقاز". وقد نجح ماكلين في عمله حتى إنه رُقّي إلى رتبة الميجور جنرال.

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٨٧٦ و١٨٩٧، ظلت وكالة الخدمة السرية محافظة على حدود الميزانية عند مبلغ خمسة عشر ألف جنيه إسترليني على نحو يبلغ نصف الميزانية التي خصصتها في السنوات اللاحقة على حرب القرم. وفي عام ١٨٩٣، كتب مدير الاستخبارات العسكرية، الجنرال

إي. إن. شابمان، في تقرير يتصل بالتهديد الفرنسي يقول "ليس لدى إدارتي استخبارات الأسطول والاستخبارات العسكرية أي جهاز أو آلية لتوفير أي معلومات سرية من الخارج مثل تلك التي في حوزة إدارات المراسلات في الدول الكبرى بأوروبا".

ومع ذلك، توصل التقرير في النهاية إلى أن مثل ذلك الجهاز لن يكون عمليًا. وأضاف يقول "لقد درسنا إمكانية الاحتفاظ بخدمات أحد الفرنسيين للقيام على هذه المهمة، ولكن لو قبل مواطنو هذا البلد القيام بتقديم هذه المعلومات في ظل هذه الظروف، فإن ذلك سوف يكون بالغ الخطورة عند نقل هذه المعلومات إلى الخارج".

هذا الاعتقاد بأن الاستخبارات تحتاج إلى أن تكون أكثر تنظيمًا قد تردد بعد عامين في كتاب "الاستخبارات في حالة الحرب" بقلم الكولونيل جي. إيه. فيرس، الضابط في الجيش البريطاني حيث كتب يقول: "إن الاستخبارات في الحرب لا تلقى منا الاهتمام الكافي الذي تستحقه". وأضاف "إن كلمة 'جاسوس' حينما تتردد فإنها تستحضر إلى الذهن معنى عدم الأمانة وعدم الولاء. فالجاسوس، حسبما هو شائع، عبارة عن شخص حقير لديه دوافع دنيئة يقول بالتجسس على رفاقه من أجل الحصول على معلومات يجني منها منفعة شخصية. وتعاملاته المشوبة بالمكر والخداع تذكرنا بذلك الرعب الذي يجعلنا نشعر بالخجل من كل فكرة تراودنا عن تلك المعلومات التي نحصل عليها من خلال تلك العمالة". إن هذا النفور من أعمال الجاسوسية كلها يجب أن ينحى جانبًا. "ففي الحرب، لا غنى عن الجواسيس وعلينا أن نتغلب على شعورنا بالاشمئزاز من هذا العمل غير النبيل لأن الضرورة فرضته علينا".

وقد أدت حرب البوير إلى إلقاء مسئوليات جديدة على عاتق الجواسيس، على الأقل في المجال العسكري. فعلى الرغم من بعض الانتقادات الموجهة لفرع الاستخبارات داخل وزارة الحربية بسبب افتقاره إلى الإعداد للحرب- وهو الادعاء الذي ثبت أنه لا أساس له من الصحة- قد أدى إلى استنفار قسم الاستخبارات. وتم تأسيس إدارة جديدة تم تكليفها بمسئولية خاصة ألا وهي مكافحة الجاسوسية و"الخدمة السرية". وتمت زيادة ميزانيتها إلى ثلاثمائة وعشرين ألف جنيه إسترليني، كما تم إنشاء إدارة للاستخبارات الميدانية في جنوب أفريقيا ضمت في أوجها ١٣٢ ضابطًا و٢٣٢١ مدنيًا. وكان أحد أشهر عملاء هذه الإدارة هو اللورد باون باول، مؤسس حركة الكشافة، الذي كان يتعامل مع الجاسوسية باعتبارها لعبة كريكيت، يلعبها أحد الهواة. وكان يتصرف تمامًا تصرف أحد ضباط الاستخبارات في ذلك الوقت. وقد كتب في كتابه المعنون "مغامراتي جاسوسًا": "إن أفضل الجواسيس هم أولئك الذين يعملون بلا مقابل ويدفعهم عشقهم لهذه المهنة. إن تلك اللمسة من الرومانسية والإثارة هي تلك التي تجعل من التجسس تلك الرياضة المثيرة للافتتان".

وحينما وضعت حرب البوير أوزارها، انخفض نشاط إدارة الاستخبارات، التي كان مقرها ونشستر هاوس من ميدان سانت جيمس سكوير، مرة أخرى. ولكن أدى نجاح قسم الاستخبارات في جنوب أفريقيا في النهاية إلى إنشاء فيلق الاستخبارات العسكرية. وعاد اللفتنانت كولونيل ديفيد هندرسون، مدير الاستخبارات العسكرية في جنوب أفريقيا إلى إنجلترا ليكتب "دليل الاستخبارات" الذي أطلق عليه اسم "الاستخبارات الميدانية، قواعدها وممارساتها". وقد استخدم كقاعدة لكتاب "لوائح واجبات الاستخبارات في الميدان" الذي نشرته وزارة الحربية في أغسطس عام ١٩٠٤. كان أهم

أجزاء دليل هندرسون هو توصيته بأنه "يجب ضم الأشخاص كلهم، باستثناء ضباط الأركان والعملاء السريين، المنخرطين في أداء مهام استخباراتية، إلى فيلق الاستخبارات العسكرية".

قام هندرسون برسم صورة مثالية لضابط الاستخبارات. قائلاً: "إنه يجب أن يكون رابط الجأش وشجاعًا وبارعًا وصبورًا وهادئًا وكتومًا وجديرًا بالثقة. ويجب عليه أن يمضي في طريقه بلا كلل بحثًا عن المعلومات، حتى في أحلك الظروف، برغم فشله المتكرر. كما يجب عليه أن يستقبل النقد بصدر رحب، وقد يكون أغلبه قائمًا على الجهل أو الغيرة. كما يجب عليه أن يكون قادرًا على التعامل مع أنواع البشر كافة، من أجل الوصول إلى مصدر المعلومة في مهارة وبراعة، سواء كان مصدر هذه المعلومة وطنيًا شريفًا أو خائنًا منبوذًا.

اشتملت الاستخبارات الميدانية أيضًا إسهامًا كبيرًا من جانب العميلات الإناث. وزعم هندرسون أنه "إذ تستخدم الإناث عملاء للخدمة السرية، فإن احتمال النجاح وصعوبة الإدارة يزيدان على حد سواء". إنهن لا يحتجن إلى تمويه. إنهن جذابات، وموضع ترحيب في كل مكان ويمكنهن إغواء أولئك القابلين للإغواء والذين يمكنهم تقديم المساعدة. من ناحية أخرى، فهن متقلبات ومن السهل استثارتهن ونادرًا ما يكتمن الأسرار ومتهورات. ويحتاج التعامل معهن إلى أقصى درجات الحذر. وعادة ما يضحين بالغالي والنفيس من أجل شخص وليس في سبيل المبدأ".

وخلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وحتى وقت مبكر من القرن العشرين، كان الخطران الأساسيان اللذان يهددان بريطانيا هما فرنسا (العدو التقليدي) وروسيا. وبحلول فبراير عام ١٩٠٣، كانت وزارة الخارجية تقاوم محاولات وزارة الخزانة لخفض ميزانية الخدمة السرية، التي ارتفعت بعد حرب البوير إلى تسعمائة وخمسة وستين ألف جنيه إسترليني، وذلك

بحجة أن "معظم متاعبنا تأتي في الوقت الحاضر من الدول الشرقية؛ حيث يكون المال مصدر قوة، وعدونا الأساسي هو روسيا، حيث إن هناك مبالغ ضخمة مخصصة لذلك". إن روسيا وفرنسا وأعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي (منظمة المحاربين القدماء) كان ينظر إليهم أنهم أكثر خطورة على بريطانيا من ألمانيا. والتهديد القادم من الجيش الجمهوري الأيرلندي هو جوهر التعاون الوثيق بين إدارة استخبارات وزارة الحربية (مكتب الحرب) التي يديرها الجنرال سير جون أرداج والفرع الخاص لإسكوتلنديارد.

وكان الجنرال أرداج يؤمن بأن الخطر الرئيسي يكمن في خطر فرنسي محتمل مقدر له أن يحدث تزامنًا مع الثورة في أيرلندا. وقد كتب يقول في بداية عام ١٩٠١ "إن الحزب الثوري الأيرلندي، الذي تزايد نشاطه مؤخرًا في باريس، يرغب في الحصول على مساعدة فرنسية للمتمردين في أيرلندا استجابة للحرب مع إنجلترا". وأضاف إن "هناك سببًا للاعتقاد بأن هذا المشروع سوف يلقى المزيد من الدعم في فرنسا أكثر من أي وقت مضى". وإن "المسار المرجح للغزو الفرنسي هو عبر المياه التي لا يمكن مراقبتها بفعالية. وهذا يؤدي على نحو طبيعي إلى تصور قدوم حملة تنطلق من الموانى الواقعة جنوب برست حيث تتجه إلى غرب سيلي، على الشاطئ الغربي لأيرلندا.

ولانشغال أرداج الكبير بالتحالف بين الفرنسيين والجيش الجمهوري الأيرلندي، ابتكـر خطة غريبة لإنشـاء مكتب استخبارات في ريوجامبو بقلب باريس. وكان يدير المكتب إتس إس ألكسندر، الذي كان يشار إليه فقط باسم "A" حيث كان مكلفًا بجمع المعلومات عن كل من القوات الفرنسية المسلحة والموطنين الأيرلنديين الموجودين في باريس. وتم إنشاء شركة وهمية في نيوجيرسي من أجل توفير غطاء للمكتب كوكالة أمريكية تعمل في تجارة

الفحم. وكانت النية تتجه نحو إقامة سلسلة من هذه الوكالات في كل موانى فرنسا الكبرى وسلسلة أخرى في سان بطرسبرج للتجسس على الروس. ولكن الخطة لم تتجاوز مكتب باريس، ذلك يرجع بشكل أساسي إلى أنه قد تخصص مبلغ عشرين ألف جنيه إسترليني على مدى خمسة أعوام، وهي تمثل ميزانية الاستخبارات العسكرية كلها في تلك الحقبة، ولكن دون طائل من حيث الحصول على معلومات مفيدة.

قال أحد الضباط البريطانيين ذات مرة "إن الفكرة الرئيسية كانت تكمن في أن يقوم مدير المكتب (A) بتأسيس وكالات لرجال أعمال أمريكيين يعملون في تجارة الفحم، مما يجعله على صلة مباشرة بالبحرية الفرنسية ويؤدي إلى إقامة وكالات فرعية في المواقع العسكرية". وفي النهاية قامت الاستخبارات العسكرية بالحد من خسائرها وتخلصت من ألكسندر.

ومع فشل مخطط أرداج، لا يثير الدهشة تدهور حال الاستخبارات العسكرية في ظل إعادة التنظيم الجذرية لوزارة الحربية (أو مكتب الحرب). وأدى ذلك إلى إلغاء منصب مدير الاستخبارات العسكرية وإخضاعها إلى إدارة جديدة للعمليات العسكرية تم تقسيمها إلى أربعة أقسام. وكان قسمان فيها مخصصين لجمع المعلومات وهما **MO2** للاستخبارات الخارجية و**MO3** المخصص للمهام الخاصة (كناية عن أنشطة الاستخبارات السرية).

كان يرأس عملاء مكتب الحرب (أو وزارة الحربية) الميجور نيقولاس جوسلين، وهو الرجل نفسه الذي كان يسيطر على شبكة عملاء الفرع الخاص وسط المتمردين الأيرلنديين. ومن خلال الطلب الذي تقدم به لتولي منصب الإشراف على العملاء في مكتب الحرب، قدم جوسلين نبذة مختصرة عن دوره في الفرع الخاص حيث قال: "إن عملي حتى اليوم يرتبط كليًا أو في جانبه الأعظم بالمجتمعات الأيرلندية السرية في أوروبا وأمريكا. وخلال

المراحل المبكرة من الفزع من الديناميت، تم استخدام العديد من الشرطة الأيرلندية والعملاء السريين (المخبرين)". وحينما قرر جوسيلن ترك منصبه من أجل التفرغ للتركيز على الشبكة الأيرلندية عام ١٩٠٣، حل محله المفتش ويليام ملفيل، رئيس الفرع الخاص. وعلى الرغم من دور ملفيل الأساسي "مشرفًا" على عملاء مكتب الحرب وأنه كان في بداية الخمسينيات من العمر، يبدو أنه كان العميل السري البريطاني الرئيسي في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. ولد ملفيل في مدينة سنيم التابعة لمنطقة كاونتي كيري، حيث كان أحد أولئك الأيرلنديين المجندين لمراقبة أيرلندا. وكان حماسه للعمل منقطع النظير، وكان بارعًا في التمويه والخداع، ولكن الوسائل التي كان يستخدمها كانت في بعض الأحيان تثير الريبة.



المفتش ويليام ملفيل

(مجموعة متحف بوليس العاصمة)

ذاعت شهرة ملفيل في عام ١٨٩٢ حينما قبض على مفجري وولسال. وقد بدأت الفضيحة مع القبض على جوزيف ديكون في لندن، وهو فوضوي من وولسال في ستافوردشاير، كان يخضع لمراقبة الشرطة بعض الوقت. وقد أرسل ملفيل، الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب المفتش، إلى وولسال من أجل التحقيق في قضية شبكة الفوضويين المزعومة التي يديرها ديكون. وعثر على تعليمات صنع القنابل وفتائل التفجير ومنشورات تدعو للفوضوية وقبض على خمسة أشخاص آخرين. وتمت إدانة أربعة منهم بعد ذلك بتهمة الفوضوية وسجنوا لمدة عشرة أعوام. وأدت هذه التهم إلى وضع حد لمعركة خفض ميزانية الفرع الخاص، مما أدى إلى إثارة شكوك واسعة بأن تلك الاتهامات تم تلفيقها بواسطة أحد عملاء الشرطة. وأثناء وقائع المحاكمة، زعم الفوضويون أن أمر إعداد القنابل قد صدر عن أحد الأعضاء الذي اتضح فيما بعد أنه أحد عملاء ملفيل. ولم تؤد تلك الواقعة إلى الإضرار بسمعة ملفيل المهنية، ولكن حدث العكس، فخلال عام أصبح رئيسًا للفرع الخاص. ولكنها بالتأكيد كان لها تأثير على رد إدوارد هنري، مفتش شرطة العاصمة، حينما طلب منه مكتب الحرب التعليق على مدى ملاءمة ملفيل لمنصب وسيط "استخدام عملاء الخدمة السرية". أجاب هنري قائلاً: "إنه داهية واسع الحيلة وعلى الرغم من نزوعه للمغامرة، هو يقوم بها طالما كان ذلك يخدم مصلحته الخاصة. وبالنسبة للعمل المطلوب منه أداؤه، ألا وهو وسيط لتجنيد العملاء، فلا يوجد من هو أكثر ملاءمة منه للقيام بهذا العمل، على الأرجح مقابل المال. ويجب على إدارة الاستخبارات أن توضح له أنه يجب أن يحجم عن التصرف بمفرده. ويجب عليه أن يقطع أي صلة له مع سكوتلانديارد. إن الانتفاع به من قبل مكتب الحرب سوف ينخفض إلى أقصى حد ممكن إذا أصبح معروفًا بأنه يعمل معهم".

كانت الحاجة إلى السرية ماسة منذ أن أصبح ملفيل بطلاً شعبيًا لدى الصحافة الإنجليزية، والتي وجدت ضالتها ومصدر سعادتها في تتبع أخبار "المفتش الأعلى ذائع الصيت" في معركته التي يخوضها ضد الفوضويين وأعضاء منظمة المحاربين القدماء الأيرلندية. وقد أشارت جريدة "البنس الذهبي" في يوليو ١٨٩٨ إلى أن "الصحفي الذي يسعى إلى الحصول على معلومات للنشر، سوف يجد في مستر ملفيل كتابًا مغلقًا". وربما جعل ذلك من الضروري ملأ هذه الفجوة. كان أشهر إنجازاته، على سبيل المثال، في إبريل ١٨٩٤ القبض على الفوضوي الفرنسي يثودور مينير في محطة فيكتوريا الذي، تبعًا لما ذكرته جريدة "بلن كاونتي تليجراف"، صرخ أثناء الإمساك به "ها أنا أسقط بين يديك، ملفيل، إنك الرجل الوحيد الذي أخشاه، وانطبعت أوصافه في ذاكرتي".



القبض على مينير، كما صوَرته أنباء لندن المصورة.

(مجموعة متحف بوليس العاصمة)

كان ملفيل، الذي يتلقى بالفعل معاشًا من الشرطة قدره ٢٨٠ جنيهًا إسترلينيًا، يحصل على راتب سنوي قدره ٤٠٠ جنيه إسترليني من وزارة الحربية إضافة إلى حوافز قدرها ٣٠ شلنًا في الأسبوع نفقات شخصية. كما كان يحصل على تمويل كاف لإقامة مكتب صغير يمارس نشاطًا تجاريًا زائفًا لإحدى الوكالات ويقوم بالتحقيق نيابة عن شركات تجارية وذلك تمويهًا لأنشطته.

يقول ملفيل متذكرًا تداعي الأحداث "لقد بدأت العمل في غرفتين في ٢٥ شارع فيكتوريا، لندن، باسم دبليو مورجان، وكيل عام". وأضاف قائلاً "لقد اخترت المكاتب خصيصًا في هذا المكان لأنه مع دخول الجماهير إلى شارع فيكتوريا سوف يشاهد عدد كبير منهم المبنى، وعند الركن كان هناك مدخل آخر، وهذه ميزة كبيرة. كنت معروفًا في لندن بدرجة لم تتح لعدد كبير من الأشخاص في ذلك الوقت ومع ذلك طوال خمسة أعوام قضيتها هناك وعلى الرغم من أنني كنت أبعد فقط ٤٠٠ ياردة عن سكوتلانديارد لم ألتق بشخص يعرفني".

إضافة إلى عمله مراقبًا عامًا لعملاء مكتب الحرب (وزارة الحربية) في أفريقيا وألمانيا وروسيا، كان ملفيل الذي يخفي شخصيته تحت اسم (M) رجل إطفاء يعمل في لندن، يقوم بنفسه بعدد من المهام السرية حول العالم. وحينما أرسل إلى هامبورج للتحقيق في شبكة أسلحة تدعمها ألمانيا، زعم أنها تقوم بتهريب السلاح إلى جنوب أفريقيا، أثبت ملفيل مدى سعة حيلته من خلال ابتزازه رئيس شرطة المدينة لمساعدته في العثور على الرجل الغامض المسمى "هرفيرز" الذي كان يقف، بالاشتراك مع مهرب سلاح يدعى أوتو بوش، وراء المؤامرة المزعومة. قام ملفيل بالتحقيق مع عدد من أعضاء شبكة فيرز، حيث حصل على عينات من أوراق مكتوبة

بخط يدهم، وقارنها بخطابات تم الحصول عليها من خلال مراقبة خطابات "هرفيرز". وتبين أن المتهم الرئيسي "ليس هو الشخص المطلوب، ولكنها امرأة يقيم معها بوش علاقة غير أخلاقية". ولكن كشفت تحقيقات ملفيل في النهـــاية أن شبكـــة الأسلحـــة من صنع عميل غير متفرغ من أجل توفير عمل له.

وبعد مضي عام على توليه المنصب، تمت زيادة راتب ملفيل بمقدار خمسين جنيهًا إسترلينيًا وذلك بعد أن قدم شكوى مفادها أن عميله في أفريقيا هنري لونج، يحصل على راتب أفضل من راتبه. وقد علق الكولونيل ديفيز على ذلك قائلاً: "ذلك الأمر لم يكن سارًا وكنت آمل ألا يتم اكتشافه. إنه أمر يوغر الصدور، فكيف يمكن لشخص لا يمتلك إلا القليل من الخـــبرة أنا يحصل على راتب أعلى من رئيسه. كما أنه كان يخشى أيضًا أن تغيير الحكومة يمكن أن يؤدي إلى الاستغناء عنه كما راودته فكرة أن مجيء وزير ليبرالي يمكن أن يؤدي إلى رفض أي شخص كان يمارس هذا العمل. وأن أرى أن ملفيل قد أدى عمله بأكبر كفاءة ممكنة وأنا أشك في إمكانية الاستعانة بأي شخص آخر يحل محله ويبلي البلاء نفسه. إنه شخص واسع الحيلة عظيم الدهاء لديه قدرة كبيرة على التقاط الأشخاص الملائمين للعمل عملاء. علاوة على ذلك، فإن لديه معرفة جيدة بالفرنسية، وهذا أمر غير شائع في أعضاء طبقته وهذا أمر مفيد للغاية، أو الأحرى لا غنى عنه. إن لكنته مروعة بالتأكيد ولكنه يجيد اللغة تمامًا وقادر على تسيير أموره بالفرنسية".

هناك القليل من التفاصيل الخاصة "بمهام ملفيل السرية" باقية حتى اليوم، ولكنه ترك قائمة مطولة مثيرة للإعجاب من الأوسمة الأجنبية نتيجة عمله في "الخدمة السرية" تشتمل على وسام الشرف الفرنسي ووسام التاج الإيطالي ووسام إيزابيلا لاكاتوليكا الأسباني ووسام المسيح البرتغالي ووسام

دابنـــورج الـــدانمـــاركي. وقـــال أحد معاصريه إن ملفيل أمضى الفترة بين عام ١٩٠٣ وعام ١٩١٤ في "أداء واجبات كبرى ومسئوليات جسام تطلبت منه سفريات طويلة في أنحاء القارة جميعها، لعب خلالها دورًا فعالاً في قمع الفوضوية".

في ذلك الوقت لم يكن الخطر الرئيسي على بريطانيا يتجسد في فرنسا أو روسيا وإنما في ألمانيا، وفي عام ١٩٠٥ كان مكتب الحرب يضع خطط الخدمة السرية في حالة "الحرب في أوروبا". وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى ألمانيا، قد كانت تفاصيل المخطط متداولة بين الطاقم الدبلوماسي والقنصلي في إسكنديناڤيا وسويسرا، مما أدى إلى عدم ترك أي مجال للشك في هوية العدو. وكان "المراقبون الموجودون هناك يجمعون المعلومات التي يسلمونها إلى "الناقلين، وهم أولئك الأشخاص الذين يدخلون إلى البلاد ويخرجون منها دون أن يثيروا الشكوك، مثل "التجار والغجر والنساء". وهؤلاء "الناقلون" يمكن أن يأخذوا المعلومات إلى "جامعي المعلومات"، وهم ضباط الاستخبارات الموجودين في دول محايدة ويقومون بتمريرها إلى لندن من خلال القناصل والسفارات البريطانية.

وقد أثارت الخطة امتعاض بعض المرتبطين بها. واعترض أحد الدبلوماسيين البريطانيين في الدانمارك على مسألة اشتراكه على أي نحو في ذلك المخطط وكتب يقول "رأيت دائمًا أنه ليس من اللائق أن يقوم أعضاء السفارات والمفوضيات البريطانية بالارتباط بأي عمل خاص بالجاسوسية. ومع وجود رغبة عارمة للقيام بذلك من جانب إنجلترا، أرى أن السفارات والمفوضيات يجب ألا تفعل إلا القليل جدًا في هذا المجال وأن يترك ذلك للمتخصصين".

ظل هذا التوجه متغلغلاً في الأنشطة الدبلوماسية البريطانية. وفي يوليو من عام ١٩٠١، كتب السير إرنست ساتو، السفير البريطاني في الصين، الرسالة الآتية إلى توماس ساندرسون، نائب وزير الخارجية المسئول عن وكالة الخدمة السرية.

"عزيزي ساندرسون

إنك تعلم ما يقال غالبًا بأن هذه المفوضية لا تعلم بما يجري وأنه ليس لديها خدمة سرية. ويبدو لي أنه من الطبيعي تمامًا أن يحدث ذلك. إن السكرتير الصيني مشغول تمامًا بترجمة المراسلات ومقابلة الأشخاص. ولا يستطيع الذهاب لجمع المعلومات".

كما نظر ضباط الجيش الذين يعملون ملحقين عسكريين في السفارات البريطانية في الخارج إلى التجسس باعتباره أمرًا لا يرقى إلى منزلتهم الاجتماعية. كتب تشارلز ربينجتون الذي عمل ملحقًا عسكريًا في بروكسل ولاهاي في أوائل القرن العشرين يقول: "إنني لن أقوم أبدًا بأداء أي عمل يتصل بالخدمة السرية (جهاز الاستخبارات). وأنا أرى أن الملحق العسكري هو ضيف على الدولة التي اعتمدت أوراقه بها، ويجب أن يرى ويتعلم ما هو مسموح به فقط لمثل هذا الضيف. ومن المؤكد أنه يجب أن يجعل عينيه وأذنيه مفتوحتين طوال الوقت وألا يفوته أي شيء. ولكن الخدمة السرية ليست من شأنه ويجب عليه دائمًا أن يرفض التعامل معها".

بعد أن أصبحت الحرب محتمة، طلب من السير ويليام إيفريت الملحق العسكري البريطاني في برلين من خلال فرع الاستخبارات أن يواصل العمل في الاستخبارات بعد مغادرة ألمانيا. وقد امتنع عن ذلك قائلاً: "من المؤكد أنك تتذكر حينما تحدثنا عن ذلك الأمر منذ عدة أشهر مضت، حيث ذكرت

لك مدى اشمئزازي من ذلك العمل وكيف يزيد نفوري منه حينما يصبح لا يشكل جانبًا ضروريًا من واجباتي. إنني أشعر بالفزع من مجرد التفكير في أنني مجبر على الاتصال والتواصل مع أولئك الرجال الذين يعملون في ذلك النوع من العمل، بينما المعايير التي نكون ملزمين باتباعها تثير اشمئزازي".

شاركت البحرية إيفريت هذا الرأي الذي يحط من شأن التجسس. فقد كان الأسطول الملكي معارضًا لإنشاء لجنة الاستخبارات الخارجية عام ١٨٨٣، كما اعترض بدرجة أكبر على أوامر اللورد سالسبيري، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، بعد مرور أربعة أعوام، مدها إلى قسم الاستخبارات البحرية. وقد كُلِفَت بمهمة متواضعة تتمثل في "جمع المعلومات التي تحمل الصفة البحرية وتصنيفها وتسجيلها كلها، أو التي يمكن أن تكون لها قيمة خلال المهام البحرية، والحفاظ على المعلومات في شكل يمكن الرجوع إليه".

وبحلول عام ١٩٠٨، كان قسم الاستخبارات البحرية يطلب من العاملين في النشاط الدبلوماسي والقنصلي في الخارج جميعًا البحث عن معلومات تتعلق بـــ "المطبوعات والمنشورات مثل التقارير السنوية لوزيري الحربية والبحرية وقوائم الضباط وسفن الأسطول، وأعداد الجيش والأسطول، وقوائم شفرات السفن التجارية وتقارير مدى تقدم الأعمال البحرية أو العسكرية، وأية أشياء محلية أو عامة لها صلة بالقوات البحرية والعسكرية أو السفن المقاتلة أو الدفاعات الدائمة، وأي تغيير يطرأ على عدد المعدات أو تنظيمها".

كما تم إرسال ضباط إلى المواني الألمانية الرئيسية لجمع المعلومات عن "السياسة البحرية والحشد وأماكن سفن الأسطول وما شابه" وفقًا لسلسلة من المقـــالات كتبهـــا أحـــد أعضاء الخدمة السرية السابقة في جريدة "الديلي تليجراف" في سبتمبر عام ١٩٣٠. كتب في أحد مقالاته يقول: "على الرغم من أن الكاتب يواجه بعض الصعوبة في الثناء على عمله القديم، فإنه يشعر

بالرضا لأن الاستخبارات البحرية البريطانية كان لديها جهاز تجسس أكثر تطورًا واتساعًا وتفوقًا من ذلك الذي أنشأته ألمانيا في هذا البلد. ففي أي لحظة كان يمكن للبحرية البريطانية أن تعلن عدد الغواصات الموجودة في المخـــازن أو التـــي اكتمـــل بناؤها في دانسيح إضافة إلى السمات المميزة لأي منها".

ولكن اهتمام الأسطول المحدود بالاستخبارات كان لافتًا للنظر. لقد اشتكى الكاتب من ذلك قائلاً: "إن أعمال مراسلي الاستخبارات في سنوات ما قبل الحرب كانت مَعوقة بشدة بسبب الميزانية الهزيلة. ومقارنة بميزانيات الاستخبارات في بقية الدول الأوروبية، فإن ما ننفقه على هذا الفرع كان ضئيلاً للغاية. ولأسباب لا يستطيع الكاتب تفسيرها، فإن عمل الاستخبارات، على الرغم من خطورته وما يصل إليه من نتائج عالية القيمة، لم تقدره أبدًا حق قدره السلطات. وربما يرجع ذلك الإهمال المتعمد إلى الحكم المسبق على عمل الجاسوسية كلّه باعتباره غير مرغوب فيه".

ومع بداية عام ١٩٠٩، كان قسم المهام الخاصة التابع لإدارة العمليات العسكرية الـــذي كان يعرف باسم **MOS**– منهمكًا في بناء شبكة من العملاء في ألمانيا. وقد عاد ملفيل إلى ألمانيا، قادمًا من نيويورك حتى لا ينكشف أمره وقد جنّد "ضابطًا متقاعدًا لدولة صديقة" يقيم هناك جاسوسًا براتب قدره ستمائة جنيه إسترليني. كما جلب أيضًا أحد صغار العملاء من روسيا لكي ينضم إلى مستر بيزيفسكي، مراقب الشبكة الروسية في برلين.

ويبدو أن ملفيل كان ضابط الاستخبارات البريطاني الوحيد الذي يقوم بتجنيد الجواسيس. ففي البداية، كان يستعين برفاقه القدامى ولكن دون جدوى. كتب ذات مرة يقول: "كان عليّ السفر إلى أنحاء البلاد كلها من أجل التحقيق مع المشتبه بهم. وأثناء قيامي بهذه المهام وجدت أن الشرطة، سواء في لندن

أو في الضواحي، عقيمة تمامًا. كانت تقوم بتقييم المشتبه به فقط من خلال مركزه والاحترام البادي عليه. حيث كانت تعتقد أن الجواسيس يختارون من بين السفلة والحقيرين فقط".

كان عدوه الرئيسي "جوستاف شتينهاور سيء السمعة"، قائد شبكة الاستخبارات الألمانية، الذي التقى به حينما كان الاثنان يقومان بحماية القيصر أثناء زيارة رسمية إلى بريطانيا. يتذكر ملفيل تلك الواقعة قائلاً: "سألني القيصر شخصيًا يومًا ما في ويندسور عما إذا كنت أعرف شتينهاور. وقد أمضى الأخير سنوات عديدة في أمريكا جعلته يتحدث الإنجليزية في طلاقة. كما أنه كان على اتصال بالعديد من الجواسيس الألمان في هذا البلد. كما سافر أيضًا إلى إنجلترا باعتباره تاجرًا يزور عملاءه. وفي إحدى المناسبات استطاع أن يفلت بالكاد من القبض عليه في لندن. ولم يغامر بالمجيء مرة أخرى".

كان ملفيل فعالاً للغاية في مكافحة التجسس الألماني. ولكن ذلك لم يضع حدًا للرعب الذي أثاره المؤلف ويليام لي كيوكس، الذي كتب سلسلة من الكتب بعنوان "غزو عام ١٩١٠ وجواسيس القيصر: التخطيط لإسقاط إنجلترا".

كما كان يعارض في قوة أي شخص ينصت إلى مقولة أن السلطات كانت تتجاهل التهديد الألماني؛ حيث فعل ذلك الكثير من ذوي النفوذ. وقد نشر اللورد هارمورث مالك صحيفة "الديلي ميل" سلسلة غزو ١٩١٠ على حلقات في جريدته، حيث غير من خط سير قوات هان المغيرة المفترضة حيث جعلها تمر بالمدن والقرى التي تشهد أعلى توزيع للصحيفة.

كتب لي كويكس في أحد أعماله الذي يخلط على نحو متعمد بين الحقيقة والخيال يقول إنه "بين الآلاف من الألمان الذين يعملون في لندن،

هناك نحو مائة من الجواسيس، الذين هم جنود محل ثقة، يمرون دون أن يلحظهم أحد. ولكنهم يعملون في تناغم تام، في مجموعات تتكون كل منها من شخصين أو ثلاثة وتقوم بمهمة مهنية وقامت في السابق بعمليات استطلاع دقيقة ودراسة أسرع الوسائل وأكثرها فعالية".

ومع زيادة لهفة الجماهير وإثارتها، زاد عدد الجواسيس الألمان المتخيلين. وعند مناقشة الموضوع في البرلمان، قال اللورد روبرتس "يا إلهي، لقد وصل عدد الجواسيس الألمان المفترضين في المملكة المتحدة إلى ثمانين ألف جاسوس، وجميعهم جنود مدربون. إنهم يعملون في العديد من الفنادق في بعض محطات السكك الحديدية الرئيسية، وإذا حدث أن دخلت قوة ألمانية إلى هذا البلد فسوف يقومون بتدعيمها ومساعدتها على نحو لم يستمتع به أي جيش أجنبي في بلد خارجي من قبل".

وجهت جريدة "الديلي ميل" تعليمات إلى قرائها بأنهم يجب عليهم "أن يرفضوا أن يقوم على خدمتهم نادل ألماني. فإذا أخبرك النادل بأنه سويسري" اطلب منه الاطلاع على جواز سفره". وحتى الاستخبارات العسكرية لم تسلم من اتهامات لي كويكس، على الرغم من أن الليفتانت كولونيل جيمس أدموندز، رئيس الوحدة MO5، كان أقرب أصدقائه. وقد استشار أدموندز الشرطة بشأن ما يمكن عمله بشأن "الزيارات المستمرة لوطنه بواسطة الألمان الذين ارتبطوا برجال الدين والمزارعين والعوام" بحجة تعلم الإنجليزية.

إن الفزع من الجواسيس كان له أثر معاكس للأثر الذي رغب فيه من قام بتجنيدهم. وحينما وصل أحد سادة الجاسوسية الألمان، وربما كان شتينهاور نفسه، إلى دوفر من أجل تجنيد بعض العملاء الجدد، رفضت الشرطة القبض عليه. كان من الواضح وجود عدد كبير من الضباط الألمان الذين يقضون "إجازتهم" في بريطانيا. وكان من بينهم مجموعة من الألمان "ذوي مظهر

عسكري" استأجروا منزلاً في منطقة "هيث" حيث استخدموه "مـــركزًا للمراقبة" وأمضوا وقتًا طويلاً في مراقبة منطقة "ليد" المجاورة. وكان اثنان أو ثلاثة منهم يمضيان شهرًا أو نحو ذلك قبل أن يُستبدال بهم. ولكن الفرع الخاص أشار على نحو دقيق تمامًا إلى أن الألمان كانوا يتصرفون على نحو لا يخالف القانون. وأوضح عدم صحة زعم أدموندز بأن الزوار الألمان القادمين إلى بريطانيا "كانوا موطنين على جمع معلومات أخرى تتصل بطبوغرافية البلاد والطرق وأحواض بناء السفن ومستودعات الذخائر، التي لها قيمتها من الناحية العسكرية". كما أعلن الفرع بأنه يشك بأنهم يشكلون أي مصدر للخطر. وأضاف "إن الشخص الخطير بالفعل هو ذلك الأجنبي الذي يقيم ويستقر في بريطانيا بشكل طبيعي ويمارس بعض النشاط التجاري الذي يقيه من الشكوك، وتكون لديه فرصة جمع المعلومات وإرسالها، في وقت معين تكون فيه مفيدة لبلد آخر. فإذا كنا نستطيع ممارسة بعض الضغوط على ذلك الأخير، فربما يكون مفيدًا لنا، ولكننا لا نستطيع".

ولكن واصل أدموندز ورئيسه المباشر، الجنرال جون إيوارت، مدير العمليات العسكرية الضغط من أجل القيام بعمل ما، وفي مارس من عام ١٩٠٩، أصدر هربرت أسكويت، رئيس الوزراء البريطاني، أوامره إلى لجنة الدفاع الملكية بأن "تدرس مدى الأخطار التي شكلتها الجاسوسية الألمانية على الموانى البريطانية".

تم تشكيل لجنة فرعية، برئاسة وزير الحربية وتضم وزير الداخلية، ومفتش شرطة العاصمة ومدير مكتب البريد وقائد الأسطول ومدير الاستخبارات البحرية ومدير العمليات العسكرية ونائب وزير الخزانة ونائب وزير الخارجية، والذين قاموا فيما بينهم بإدارة وكالة الخدمة السرية. وفي أول الأمر، كان الكثير من أعضاء اللجنة الفرعية ينتابهم الشك بأن التهديد

الألماني المزعوم. وقـــد استُبعـــد أدموندز، الذي وصف نفسه بأنه "يعمل تحت أمره مدير العمليات العسكرية في الخدمة السرية"، بواسطة اللورد إيشر، مدير مكتب البريد باعتباره "شاهدًا أحمق من وزارة الحربية". وقد أعلن أدموندز ذات مرة أن شعار الخدمة السرية يجب أن يكون "لا تثق في أي شخص" واستشهد بالقول المأثور لكيبلينج "ثق بحية ولكن لا تثق بعاهرة وثق بعاهرة ولا تثق بأفغاني". وفي ملاحظة تسببت في غضب إيشر أضاف قائلاً: "على الرغم من أنني شخص ماسوني، فإن تجربتي تقول بأنه حتى الماسوني لا يمكن الثقة فيه".

وسأل إيشر أدموندز في سخرية "لماذا لا يقلق من كل هذا الكم من النادلين الألمان في هذا البلد" وأشار في مذكراته إلى أن "صائدي الجواسيس يقومون علي ذلك في خيالهم فقط".

ولكن على الرغم من هذا المستوى العالي من إثارة الفزع، فإن الدليل على وجود التجسس الألماني لم يكن يقبل الجدل. وفي الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٠٩ ذكرت اللجنة الفرعية أن "الدليل الذي تم العثور عليه لا يدع أي مجال للشك في أن هناك نظامًا موسعًا من الجاسوسية الألمانية في هذا البلد وأننا ليس لدينا تنظيم لمراقبة هذا النشاط عن كثب وتحديد مداه أو أهدافه. وقد ناقشنا مدى إمكانية إنشاء مكـــتب خدمة سرية للتعامل مع التجسس في هذا البلد ومع عملائنا الأجانب بالخارج معًا، والعمل كحلقة وصل بين الأسطول ومكتب الحرب من ناحية وأولئك الذين يعملون في الخدمة السرية، أو أولئك الذين لديهم معلومات يرغبون في بيعها للحكومة البريطانية من ناحية أخرى".

كما طالبت اللجنة الفرعية أيضًا بإصدار قانون جديد للأسرار الرسمية من أجل تمكين الشرطة من محاكمة الجواسيس ومعالجة موضوع رفض

الحكومات المتعاقبة الاعتراف بأن بريطانيا لديها أي نوع من أنواع الخدمة السرية. كما نشرت نسخة واحدة فقط من توصياتها المفصلة، التي قالت إذ إن التقرير ذو طبيعة سرية فيفضل ألا ينشر أو يُتداول". أنشأ مكتب الخدمة السرية على نحو مشترك مكتب الحرب والبحرية في الأول من أكتوبر عام ١٩٠٩ وأصبح خاضعًا لإدارة العمليات العسكرية والاستخبارات. ووفقًا للأساطير الشائعة، فإن المكتب كان يتكون من الكابتن فيرنون كيل، الذي كان يعمل ضابطًا في الفوج المتمركز في ساوث ستافوردشاير فقط وأصبح بعد ذلك أول رئيس للخدمة السرية. والواقع أنه كان أكبر من ذلك، ولكن ليس كثيرًا.

فقد أنشأ في مكاتب ملفيل تحت ستار تحقيقاته "تحريًا خاص". وكان يراقب عمله كيل والكابتن مانسفيلد كامنج الأسطول الملكي. وحيث إن الطلب الرئيسي للبحرية كان يتمثل في الحصول على معلومات خاصة بأسطول القيصر السريع النمو، فقد ركز القسم البحري بقيادة كامينج- أو (C) كما أصبح يعرف لأسباب أمنية- على جمع المعلومات عبر البحار، في حين تولى القسم العسكري- تحت قيادة كيل أو (K)- مسئولية مكافحة الجاسوسية داخل الجزر البريطانية. وفي يناير من عام ١٩١٦، أنشئت إدارة جديدة للاستخبارات العسكرية داخل مكتب الحرب للإشراف على قسمي مكتب الخدمة السرية كليهما. وقد كان يُشار إلى الإدارة الخارجية لكامينج باسم M11C ولم تكتسب اسمها الجديد MI6 إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن الإدارة الداخلية أعطيت الاسم الذي مازالت تعرف به حتى الآن ألا وهو MI5.

جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)

تمهيد

لو كان لدى من "كانوا يقومون بالمراقبة" من المنتمين لجهاز الخدمة السرية الداخلي البولندي، والمكافئ لجهاز الاستخبارات الخارجية MI5، أي شك بشأن الرجل الغامض الذي كان يسعى لشراء شحنة ضخمة من الأسلحة، لكانوا قد اختفوا بعد تغيير سيارة الأجرة الثالثة. فقد كان من الواضح أنه عـاقد العـزم على التخلـص مـن أي شخص يتبعه عبر وارسو إلى حي فوكوتوف التجاري الجنوبي ومكاتب شركة "إلكوس" للتصدير والاستيراد المنشأة حديثًا.

وقد أعلن رئيس جهاز الخدمة السرية الداخلية البولندية (UOP) جروميوسلاف شيمينسكى في وقت لاحق "لقد علمنا حينئذ أن الأمر لا يمكن أن يكون مشروعًا".

لم يكن هناك أي شك في ذلك. فقد كانت "إلكوس" شركة وهمية أقامها بولنديون في منتصف عام ١٩٩٣، جزءًا من عملية مشتركة مع البريطانيين تهدف إلى منع تسريب كميات هائلة من أسلحة حلف وارسو السابق إلى أيرلندا الشمالية. وقد أفاد أحد عملاء جهاز الخدمة السرية الداخلية البريطانية MI5 الذي تم زرعه داخل "قوة متطوعي أولستر" ، وهي جماعة إرهـابية "وطنية" صغيرة مكونة من ٢٠٠ رجل مدرب، أن هناك رجلين من أعضائها أُعطيا مائتين وخمسين ألف جنيه إسترليني نقدًا من أجل شراء أسلحة ومتفجرات بولندية. وكانت الميلشيات البروتستانتية تبحث عن قوة

نيران تمكنها من زعزعة استقرار حركات السلام الهشة التي كانت في طريقها للتبلور.

ومن خلال استخدام الأنشطة المضادة للإرهاب التي سادت أجهزة الأمن الأوروبية أثناء حرب الخليج، قام فرع T، وهو الإدارة المعنية بمكافحة الإرهاب الأيرلندي في جهاز الاستخبارات الداخلية، بطلب مساعدة جهاز الاستخبارات الداخلية البولندي.

كانت ضابطة الاستخبارات البولندية المسئولة عن الجانب الخاص بوارسو من العملية على وشك الالتقاء بوسيط الإرهابيين- وهو الرجل الشغوف بتغيير سيارات الأجرة- والذي كان سوف يسلمها قائمة التسوق مقابل مبلغ قدره مائتان وخمسون ألف جنيه إسترليني، كان من المقرر أن يحصل أعضاء قوة متطوعي أولستر (UVF) على طنين من المتفجرات البلاستيكية، وعدد كبير من فتائل التفجير، و٣٢٠ بندقية كلاشينكوف هجومية إضافة إلى ستين ألف خزنة رصاص و٥٠٠ قنبلة يدوية و٥٣ مسدسًا روسيًا من طراز ماكاروف عيار ٩ ملم وأربع عشرة ألف خزنة ذخيرة.

وقد تم شحن الأسلحة- التي جاءت مباشرة من مخازن سلاح السلطات البولندية- داخل حاوية من الصلب تحمل قسيمة جمارك رقم ٢٠٣٠٢٥٥، بوصفها شحنة من بلاطات السيراميك مرسلة إلى شركة فراكلتون وأولاده، وهي شركة مقرها بلفاست وكانت تستورد بلاطات السيراميك في السابق من أوروبا ولكنها لم تكن تعلم شيئا عن هذه الصفقة كما تمت الاستعانة بشركة شهيرة أخرى، وهي شركة "فاست بالتيك" للشاحنات حيث تقاضت مبلغًا ماليًا قدره أربعون مليون زلوتي، بما يوازي ١٤٠٠ جنيه إسترليني لنقل الحاوية إلى ميناء "جيدنيا" الذي يقع على بحر البلطيق حيث شحنت على متن الباخرة التجارية "أزوكلاو".

أبحرت سفينة الشحن البولندية التي تبلغ حمولتها ٦٣٠٠ طن إلى بريطانيا في التاسع عشر من نوفمبر من عام ١٩٩٣، حيث توقفت في "تلبري" لتفريغ ٢٣٠ حاوية ، قبل أن تواصل طريقها شمالا إلى "تيسبورت" حيث كان ينتظر ضباط الجمارك. وقرر الفرع T ضبط الأسلحة ومصادرتها هناك قبل أن تفرغ حمولتها وتهرب عبر البحر الأيرلندي إلى بلفاست.

وفي وقت مبكر من يوم الرابع والعشرين نوفمبر، انطلق ضباط الجمارك وأمروا بإنزال الحاوية رقم ٢٠٣٠٢٥٥ من على متن السفينة.

وعقد الطرفان مؤتمرين صحفيين من أجل الإعلان عـن "غنيمة السلاح وكانت الأدلة التي تشير إلى أن جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) يعمل ضد الميليشيات البروتستانتية، تمامًا كما يعمل ضد نظرائها من الجمهوريين مفيدة دون شك في إقناع الجيش الجمهوري الأيرلندي "IRA" ودبلن بأن لندن جادة في السعي نحو تحقيق السلام في أيرلندا الشمالية. وأدت رغبة البولنديين الملحة في إثبات أنهم أشخاص على مستوى المسئولية في أوروبا الجديدة، إلى جعلهم أكثر انفتاحًا بشأن ما حدث. ولكنهم كانوا حذرين بشأن تقديم تفاصيل دقيقة للعملية. وقد أعلن زيمبينكس أن هذه المعلومات لو تم الكشف عنها فإنها كان يمكن أن تتسبب في مقتل ثمانية رجال من الجانب البريطاني وحده. ولم تفسد قوة متطوعي أولستر الأمر برمته.

الفصل الخامس

التعلم من المحتالين

"الأمن هو منبع الخطر وهو مصدر الدمار"

توماس فولر، الدولة المقدسة والدولة الوثنية.

ضمن خليط من الأدلة التي تتراوح بين الواقع والخيال على الخيانة الألمانية والتي استخدمها أدموندز لتبرير إنشاء مكتب الخدمة السرية، كانت هناك خريطة وضع عليها أماكن تواجد جواسيس القيصر. كتب ذات مرة يقول "لقد رسمت خريطة لإنجلترا تبين المواضع المختلفة للجواسيس والتي كان لها بالغ الأثر على لجنة الدفاع الإمبريالية. لقد كنت أعارض القبض وإن على الجواسيس الذين ثبتت عليهم التهمة: فقد كان من الأفضل أن ندع ألمانيا تعيش في نعيمها المكذوب الذي يصور لها عدم وجود جهاز لمكافحة الجاسوسية. لقد سمحنا بذلك وتم التعرف على العملاء كلهم وتم القبض عليهم جميعا فيما عدا أحدهم (كان في الخارج) وذلك عند إعلان الحرب".

وقد أفاد الكابتن إريك هولت ويلسون، الذي كان يشغل منصب نائب كيل في ديسمبر من عام ١٩١٢، بأن شبكة جوستاف شتينهاور تم الكشف عنها بعد ملاحظة عبارة في قطار من جانب موظف في البحرية الألمانية ذلق اللسان، فقد اكتشف ملفيل أن جوستاف إرنست، الألماني الأصل الذي يحمل

الجنسية البريطانية كان يستخدم صالون الحلاقة الخاص به والكائن في ٤٠٢ أ كالدونيان رود، أسلنجتون، الواقعة شمال لندن، بوصفه "مكتب بريد" مركزي للشبكة الألمانية، وكان عملاء شتينهاور في بريطانيا كلهم يرسلون بتقاريرهم إلى إرنست من خــلال البــريد. ويرسلهم بعد ذلك إلى أحد العناوين في "بوستدام". وأدى اعتراض رسائل إرنست إلى جعل ملفيل يتمكن من إعداد قائمة تضم جاسوسين وعشرين جاسوسًا ألمانيا نشطا في بريطانيا. وبناءً على نصيحة ملفيل، الذي أشار إلى أن "عصفورًا في اليد خير من عشرة على الشجرة"، قرر كيل ترك أعضاء شبكة شتينهاور في أماكنهم، مع مراقبة تحركاتهم واعتراض رسائلهم. كما قام رجاله باستخدام الخداع والتضليل من أجل عرقلة عمليات الاستخبارات الألمانية. وأفاد أحد مسئولي الاستخبارات البريطانية في وقت لاحق بأن "كل عميل ألماني في هذه البلاد حصل على عربون صغير، وتم الدفع له مقابل القيمة المفترضة للمعلومات التي قدمها". ومن الممكن القول بأن ٩٩٪ من تقاريرهم كانت عديمة القيمة. ولكن سلطاتنا القادرة على الوصول إلى معظم مراسلات هؤلاء العملاء، ربما وجدت أنه من الملائم في بعض الأحيان دس معلومات عارضة ومقنعة على نحو محسوب من أجل خداع أبرع العقول في طاقم البحرية الألمانية".

وحينما تم إعلان الحرب في الرابع من أغسطس عام ١٩١٤، تم القبض على أفراد شبكة شتينهاور جميعًا، باستثناء أحد العملاء المحظوظين الذي كان يقضي إجازته في ألمانيا في ذلك الوقت. ولا تزال تعــد هذه العملية من أكبر ضربات جهاز الخدمة السرية (أو جهاز الاستخبارات). وكتب هولت ويلسون يقول "إن هذا الفعل المفاجئ أدى إلى تدمير السلم". وعلى نحو يؤكد صحة هذه العبارة، تناهى إلى سمعنا صدور أمر ألماني في وقت مبكر من الحرب، أعلن أنه حتى تاريخ الواحد والعشرين من أغسطس،

كان القادة العسكريون الألمان لا يزالون يجهلون إرسال قواتنا الرئيسية أو تحركاتها، على الرغم من أن ذلك كان معروفا على نحو أو آخر للآلاف في هذا البلد.

كما كشف عن المزيد من الجواسيس الألمان خلال الحرب. وكانت الرسائل تمرر عبر إعلانات صغيرة في الصحف أو تكتب بالحبر السري في الخطابات وحتى في النوت الموسيقية. وبشكل بدائي كانوا يستخدمون عصير الليمون والكولونيا والنعناع. ولكن قام الألمان على نحو تدريجي بصناعة عدد من الأحبار التي كان من الصعب اكتشافها. وتم تقديم ٣٥ جاسوسًا إلى المحاكمة. وتمت إدانة ثلاثة عشر منهم وحكـــم عليهم بالإعدام، على الرغم من تأجيل تنفيذ العقوبة على بعضهم. كان كيل ينتابه الغضب إلى حد ما بسبب اكتشافه أنه على قائمة هذه الحالات كان المتهم امرأة. وقد احتج على ذلك بشدة قائلاً بأنه بمجرد إدراك الألمان بأن البريطانيين لن يعدموا النساء فإنهم سوف يغرقون البلاد بالجواسيس الإناث. واستخدم الألمان عددًا من الجواسيس الإناث، ولكن كيل لم يبال بذلك. وأفاد بأن "النساء لا تصنع عملاء استخبارات جيدين. فالمشكلة في المرأة العميلة هي أنها تفتقر إلى المعرفة الفنية بالأمور البحرية والعسكرية. فالغانية الحسناء التي تنشل المعاهدات السرية من جيوب السفراء بعد تجرعهم كأسين من الخمر، أخشى أنها لا توجد في الواقع".

تحسن استخدام الخداع والتمويه قبل الحرب حيث قام أحد ضباط الاستخبارات البريطانية MI5 الداخلية بانتحال شخصـــية أحد العملاء الألمان الذين تم إطلاق النار عليهم من أجل تضليل الألمان بمعلومات خاطئة وحصل على مبالغ مالية ضخمة مقابل ذلك. كما كانت هناك محاولات مبكرة لاستخدام عملاء مزدوجين من خلال القبض على عملاء ألمان ووضعهم تحت السيطرة البريطانية

على الرغم من أن ذلك كان يستهدف على نحو موسع أولئك العملاء الذين أرسلوا إلى بريطانيا للقيام بأعمال تخريبية. وتم اختلاق أعمال تخريب ضئيلة غير حقيقية بحيث يتم الإبلاغ عنها بوصفها أعمالا مؤثرة من أجل منع الألمان من إرسال المزيد من المخربين.

وعلى الرغم من إصرار كيل على وجوب إظهار جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 "في صورة البطل" ولكن في حدود القانون، كان ملفيل يلقن المتطوعين الجدد كيفية فتح الأقفال واقتحام المنازل. وكانت المحاضرات التي يلقيها تشتمل على تدريبات عملية على استخدام خزانة السفارة "الخاصة" وخدمات "مساعد محنك كان يقضي إجازة استجمام قادمًا من "باركهورست" من أجل تسخير خدماته للمجهود الحربي لمدة أيام قلائل".

كانت أهداف هذه العملية لا تقارن بعمليات اللصوصية المعتادة، كما وصفها أحد المتدربين في يومياته، حيث قال: "ركز ملفيل كثيرًا على أنشطة الاحتيال. ولكن إذا كانت هذه العمليات قد خضعت لمعايير جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 ، لكان النظام بأكمله قد تغير. لم يكن محـــور التركيز اقتناص الغنيمة، وإنما كان يدور حول التعرف على الوثائق. فكان يتم تصويرها هناك وبعد ذلك تتم إعادتها إلى مكانها وكأن شيئًا لم يكن. وفي النهاية عند مغادرة المكان كان على المقتحمين إزالة كل أثر يدل على وجودهم. لم تكن القاعدة السائدة، التي كان يتم العمل في هذا البلد على أساسها، تجنب الصراع مع الشرطة ولكن تجنب الصدام مع الاحتياطات الأمنية المشددة التي يقيمها "الجانب الآخر" والتي قد تتفاعل في نقاط كثيرة وتؤدي إلى إفساد المهمة. كان ذلك يؤدي في أحسن الأحوال إلى استعراض للقوة وفي أسوئها إلى إحراج مجلس الوزراء. ومع ذلك، كان الاقتحام هو الاقتحام وكان لا يزال هناك الكثير الذي يمكن أن يتعلمه جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 من المحتالين.

حذر ملفيل من يحاضرهم من استخدام الحيل التي تعلموها من أجل جني المزيد من المكاسب الشخصية حيث قال "إذا استسلم أحدكم للغواية بعد انتهاء الحرب وقرر العمل "لصًا مثقفًا"، أعتقد أن هذا هو المصطلح المناسب، فأعتقد أنـــني يجـــب أن أشـــير إلى أن هـــناك بعـــض سمات ذلك لديكم. إن ما تفعلونه من أجل جهاز الاستخبارات MI5 في وقت الحرب يتمتع بالكثير من أوجه الحصانة. فأنتم قد تواجهون الأخطار لأنكم تتعاملون مع أشخاص يائسين. ولكنكم لا تتعرضون لأي عقوبات قانونية حتى لو أطلقتم النار من أجل القتل. وعلى النقيض في وقت السلم فإن أي "منحرف" لا يجب أن ينتظر أي رعاية من الحكومة ولا أي حماية من الشرطة، وعاجلاً أم آجلاً سوف يوجه إليه الاتهام".

ومن خلال معاينة الشرطة، قضى كيل سنوات ما قبل الحرب يعد قائمة أسماء وأماكن لثلاثين ألف شخص أجنبي يقيمون في البلاد. كان هذا السجل المركزي عبارة عن بطاقات مفهرسة يضيف الموجودين فيها على نحو غريب من الأقل خطورة ويأخذ رمز AA إلى الأعلى خطورة ويأخذ رمز BB. كان الرمز AA يشير إلى شخص مناصر تمامًا ومتعاطف مع القضية البريطانية. أما A فيشير إلى شخص له ولاؤه أو مؤيد. أما الرمز AB فيشير إلى شخص ولاؤه غير واضح ولكنه يميل للبريطانيين. والرمز BA يشير إلى شخص ولاؤه غير واضح ولكنه مؤيد للألمان. أما الرمز B فإنه يشير إلى شخص معاد. بينما الشخص السافر العداء للقضية البريطانية على نحو لا يحتمل الشك فإنه يحمل الرمز BB. ومع اندلاع الحرب، قفز عدد الأجانب المنتمين للعدو إلى مائة ألف شخص، أعتقل ألفان وثلاثون ألفًا منهم، ورحل خمسة وعشرون ألفًا. ولم يكن الجواسيس الألمان هم وحدهم من يشكلون العمود الفقري لإمبراطورية كيل. فمنذ عام ١٩١٦، أصبح القسم الداخلي-

الذي يعرف الآن باسم جهاز الاستخبارات الداخلية MI5- منخرطا على نحو متزايد في مكافحة "التخريب"، سواء من قبل الرافضين للحرب أو اليساريين. حيث كان كيل وباسل طومسون، رئيس الفرع الخاص، يتصارعان في ضراوة من أجل السيطرة على ما يتوقع أن يكون التهديد الجديد لما بعد الحرب- المعركة ضد البلشفية.

وقد أصبح ضباط جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 أكثر استياءً، على نحو علني، من الفرع الخاص، حيث تذمروا من أنه، بصرف النظر عما يبذلون من جهد للكشف عن الجواسيس الألمان، فإن طومسون كان ينسب دائمًا الفضـــل إلى رجاله. وقد كتب الكابتن ريجينالر دراك، رئيس قسم مكافحة الجاسوسية في جهاز المخابرات الداخلية في فترة ما بعد الحرب، يقول بأن "طومسون لم يكن يعرف بوجود أي من الجواسيس المدانين أو أسمائهم أو نشاطهم حتى أخبرته أنا بذلك، ولكن لأنه شخص وضيع فقد قلب الحقائق ليزعم بأنه قام وحده على ذلك". وكانت تلك بداية العداوة التي استمرت حتى اليوم.

وأدى الخـــوف مـــن أن يسبب الاضطراب الصناعي زعزعة المجهود الحربي إلى إنشاء إدارة "استخبارات العمل" داخل وزارة الذخائر. فبعد أن أنشئت بمساعـــدة كيل عام ١٩١٦، أعطيت اسمًا للتمويه وهـــو إدارة السكرتارية العسكرية البرلمانية رقم ٢ (PMS-2) من أجل إخفاء دورها الحقيقي. ولكن محاولاتها غير الاحترافية للقبض على مخربي نقابة العمال عن طريق استخدام محـــرضين عمـــلاء أدت إلى بيان مدى وجود أي تخريب حقيقي وجعل أجهزة الاستخبارات عرضة لفقدان سمعتها بين الجماهير فقط. ولكن سرعان ما استُوعبت الإدارة PMS-2 مرة أخرى داخل جهاز الاستخبارات الداخلية MI5، بعدما فقد سمعته وسمعة كيل أيضًا، الذي

فقد السيطرة على مكافحة التخريب وانتقلت هذه المهمة إلى الفرع الخاص في وقت حرج - وذلك قبل شهور قليلة من أكتوبر ١٩١٧ واندلاع الثورة البلشفية.

شهدت الحرب العالمية الأولى زيادة هائلة في الموارد المخصصة لعمليات كيل. ومع بداية الحرب كان يتمتع بمساعدة تسعة ضباط عسكريين وثلاثة مدنيين وثلاثة متحرين سريين وأربعة موظفين. ومع حلول الهدنة، كان لدى جهاز الاستخبارات الداخلية حوالي ٨٥٠ موظفاً. وكان يحتوي على ستة فروع: الفرع A ويغطي مراقبة الأجانب والفرع D الخاص بالاستخبارات الإمبريالية عبر البحار، والذي يغطي الشئون الأيرلندية والفرع E الخاص بمراقبة الحدود والموانى والفرع F الخاص بالأمن الوقائي والفرع G الخاص بالتحقيقات والفرع H الخاص بالسكرتارية والإدارة. وقد وصلت أنشطته إلى ذروتها من خلال السيطرة على مصطلحات قانون الدفاع عن العالم الصادر عام ١٩١٤ كلها، الذي حول بريطانيا بالفعل إلى دولة يسيطر عليها العسكر وسمح بمراقبة غير مسبوقة على الشعب، بما في ذلك الاعتراض الموسع للاتصالات البريدية. ولكن بسبب التهديد الجديد المتمثل في البلشفية وليس في ألمانيا، أصبح طومسون والفرع الخاص القوة المهيمنة في عمليات الاستخبارات البريطانية المحلية. وحينما أنشأت الحكومة، بسبب خوفها من أن تكون البلشفية أكثر انتشاراً في بريطانيا مما يعتقد، إدارة للاستخبارات في مارس ١٩١٩، تم تعيين طومسون وليس كيل لرئاستها. وفي الوقت نفسه فقد جهاز الاستخبارات الداخلية السيطرة على شبكة السيطرة العسكرية ونظام مراقبة الأجانب. وتم تعديل ذلك من أجل "استبعاد العملاء البلاشفة من المملكة المتحدة" وأعيدت تسمية إدارة مراقبة جوازات السفر وسلمت ورجال الاستخبارات الداخلية الذين يقومون على إدارتها إلى جهاز

الاستخبارات السرية التابع لكامينج (SIS). وشعر كيل بالاستياء بسبب أن دور جهاز الاستخبارات الداخلية قد اقتصر على مكافحة التجسس العسكري ومنع انتشار البلشفية داخل القوات المسلحة وخفضت ميزانيته من مائة ألف جنيه إسترليني إلى ثلاثين ألف جنيه إسترليني.

وعلى الرغم من تقليص طاقم العاملين من أكثر من ٨٠٠ فرد إلى مجرد ٣٠ فردًا، واصل كيل كفاحه من أجل الحفاظ على جهاز الاستخبارات الداخلية في حالة نشاط. وقام بتركيز أنشطته على سجل الأجانب غير المرغوب فيهم وأطلق على هذا السجل اسم الفهرس الوقائي، وكان يستخدم في مراقبة أنشطة الروس والمتعاطفين معهم في بريطانيا. وأوسع الجهاز القائمة لكي تشتمل على أي شخص يعتنق أو يشتبه في اعتناقه وجهات نظر يسارية ويمكن أن ينقلها إلى الجنود والبحارة والطيارين. وفي منتصف العشرينيات، نجح كيل في إحباط محاولة من قبل خدمة الاستخبارات السرية لاحتواء جهاز الاستخبارات الداخلية. ولكن استمرت هذه المعركة الرئيسية الطاحنة في مكافحة التجسس المدني. وقد أبلغ الميجور آر. إف. هيات، مساعد الملحق العسكري الأمريكي في بريطانيا، واشنطن في عام ١٩٢٠ بأن "عمل جهاز الاستخبارات الداخلية البريطانية يحدث الآن بحجة أن العملاء الثوريين يحاولون إثارة المتاعب داخل الجيش البريطاني. ومن الناحية الرسمية فإن هذا الجهاز مختص بالأنشطة المدنية التي تؤثر على الجيش فقط، ولكن في الواقع وخاصًا مؤخرًا، فهم مهتمون بشكل عام بالعملاء الثوريين والبلاشفة واستخدام قائمة المشتبه بهم، واستخدام ذلك خلال الحرب قاعدة لعملياتهم".

وفي معرض كفاحه لإعادة بناء إمبراطوريته، شارك كيل منظمات الاستخبارات الخاصة التي تأسست بواسطة الجماعات اليمينية في العشرينيات

نشاطها لمكافحة " التهديد البلشفي" وحتى تعيين أحد مديري العملاء الناجحين وهـو ماكسويل نايت، من الفاشيست البريطانيين، وكان مديرًا للاستخبارات. ولكن أهم الصلات بين جهاز الاستخبارات الداخلية ووكالات الاستخبارات الخاصة كان يتمثل في المكتب المركزي المحافظ، الذي أدى إلى الكشف عما أطلق عليه خطاب زينوفيف. وكان يفترض أن الخطاب كتب إلى الحزب الشيوعي في بريطانيا العظمى (CPGB) بواسطة جريجوري زينوفيف، رئيس الكومينترن، وهو ذلك الكيان العالمي الذي أنشأه الاتحاد السوفييتي عام ١٩١٩ من أجل تشجيع الشيوعية والثورة في العالم. وقد نادى إلى حشد جميع القوى الصديقة في حزب العمال وتكثيف "العمل الدعائي المحرض في القوات المسلحة". وسُرب الخطاب، الذي تم إظهاره من أجل تأكيد الاعتقاد السائد على مستوى موسع بأن حزب العمال كان متعاطفًا مع البلاشفة، إلى صحيفة الديلي ميل، التي نشرته قبل وقت قصير من الانتخابات العامة التى دعـا إليها رئيس الوزراء المنتمي إلى حزب العمال رامسي ماكدونالد في التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٢٤. ونشرت الصحفية تفاصيل الخطاب في صفحتها الأولى بعناوين عريضة تقول "مؤامرة الحرب الأهلية لسادة الاشتراكيين، أوامر موسكو للشيوعيين البريطانيين، الكشف عن المؤامرة الكبرى".

كان هناك الكثير الذي لا يزال يثير الشكوك بشأن خطاب زينوفيف، على الأقل بشأن ما إذا كان حقيقيًا أو ملفقًا وما إذا كان له أي تأثير ملحوظ على الانتخابات التي بدا أكيدًا أن حزب العمال سوف يخسرهـا. ولكن تقترح الوثائق الموجودة في جهاز الاستخبارات الروسية بأنه تم تزويده بواسطة أحد المهاجرين الروس الذين كانوا على صلة بالاستخبارات البريطانية. وتجمع كل التقارير الواردة من مسئولي الاستخبارات البلشفية إلى

لوبيانكا في نوفمبر ١٩٢٤ بأن الخطاب قد صنعه ديمتريفيتش بوكروفسكي في نوفمبر من عام ١٩٢٤، عضو منظمة الاستخبارات الروسية البيضاء في ريجا. وكان في حوزة بوكروفسكي "الأدوات المكتبية الخاصة بالاتحاد الشيوعي (الكومينترن) وصنع الخطاب من خلال مقتطفات من خطب زينوفيف مع إضافة بعض العبارات".

وقد جاء التفسير الأكثر شمولاً ضمن ثلاث روايات تفسر ما حدث من خلال ألكسندر جومانسكي، العميل البلشفي الذي تسلل داخل الحركة الروسية البيضاء في برلين. وقد زعم جومانسكي أن "الخطاب تم تزويره في ريجا بواسطة بوكروفسكي بالتحديد، وهو شخص ذو موهبة حقيقية، عمل لحساب البريطانيين منذ العشرينيات". وأفاد بوكروفسكي بأنه طلب منه بواسطة أحد المهاجرين الروس الرواد المقيمين في إنجلترا أن يقدم شيئًا ملموسًا يمكن أن يستخدم ضد حزب العمال البريطاني في الانتخابات الوشيكة.

واشتمل تقرير جومانسكي على رواية حرفية للفضيحة من خلال كلمات بوكروفسكي الشخصية. قال بوكروفسكي "اقترح رئيسي، الكابتن بلاك، أنني يجب عليّ القيام على تأليف خطاب موجه إلى الشيوعيين البريطانيين. وقد كتبته على الورق الملائم ودون توقيع، ولم أكن أعرف كيف سوف يتم استخدامه. حدث هذا قبل الانتخابات العامة". وقد دُفع مبلغ مالي قدره ١٣٦٠جنيه إسترليني مقابل الخطاب، الذي أرسل بعد ذلك إلى ممثل البلاشفة في لندن، كما يقول جومانسكي. وتم إخطار الشرطة بأن هناك وثيقة مهمة سوف تصل وتم اعتراضها وتصويرها واستبدالها بورقة بيضاء سلمت إلى السفارة السوفييتية أمام ناظرين اثنين من رجال الشرطة وذلك للقيام بدور الشهود بينما حصل ساعي البريد على توقيع بالاستلام، وبعد ذلك سلّم الخطاب إلى وزارة الخارجية.

وهناك المزيد من الأدلة التي تثبت تزوير الخطاب في ريجا تتمثل في مذكرات ليزلي ينكلسون، رئيس مكتب الاستخبارات الخارجية في العاصمة اللاتيفية. ويصف نيكلسون كيف كان أركور شهيمدكوف، رئيس شرطة لاتفيا السياسية، مغرمًا بالتباهي عن كيفية قيامه بالكشف عن الرجل الذي زور خطاب زينوفيف. يقول نيكلسون إنه " بصحبته فرقة من الرجال قداقتحم شقة عميل بريطاني سابق واكتشف وجود نسخ كربونية مما وصفه بأنه "خطاب زينوفيف الأصلي". وهذه النسخ الكربونية قد أنتجت بواسطة الآلة الكاتبة الخاصة بالعميل، الذي كان موجودًا في الشقة. وعلى الرغم من أنني حاولت الحصـــول على مـــزيد من المعلـــومات مـــن شميدكوف، قد رفض الانزلاق إلى ذلك. وكل ما أراد أن يخبرني به هو أنه مقتنع شخصيًا بأن الرجل هو واضع الخطاب وأنه قام بتزويره وتمريره إلى "إحدى المنظمات البريطانية" للحصول على منفعة مادية".

ولكن على الرغم من أن ذلك يوضح مصدر الخطاب، فإنه لا يشرح كيف وصلت نسخة منه إلى صحيفة الديلي ميل. وهذا التسريب يوضح التوجه اليميني لأجهـــزة الاستخبارات في ذلك الوقت، ويضعها في خندق واحد للتآمر على المكتب المركزي لحفظ المحافظين. وكان اللاعبون الأساسيون في هذه الفضيحة هم توماس مارلو، محرر صحيفة الديلي ميل، والكولونيل فريدريك براونيننج، النائب السابق لخدمة الاستخبارات السرية (SIS)، ودونالد إم ثورن، العضو السابق في جهاز الاستخبارات الداخلية. ولكن كان هناك أيضًا ثلاثة مسئولين سابقين أو حاليين في الاستخبارات متورطين في الفضيحة. وهؤلاء هم كيل شخصيًا، والأدميرال هيو سنيكلير، رئيس خدمة الاستخبارات السرية (SIS)، والأدميرال ريجينالد وبلينكرا هول، المدير السابق للاستخبارات البحرية، الذي كان في ذلك الوقت عضو برلمان اتحادي عن منطقة إيستبورن.

والدور المحدد لكل من هؤلاء الرجال غير واضح تمامًا، ولكن المكتب المركزي لحزب المحافظين اقترح أن يدفع إلى إم ثورن خمسة آلاف جنيه إسترليني مقابل تمرير الخطاب إلى الصحافة. وربما كان هول أو براوننج هو الرجل الذي وصفه محرر الديلي ميل باعتبـــاره الصديق المتقدم في السن والموثوق فيه "الذي أخبره لأول مرة بأمر الخطاب، بينما كان "الصديق" الثاني الذى أكد مصداقيته. وتبعًا لمذكــرات إم ثورن، فقــد كان كيل وسنكلير كلاهما مشتركين في القرار الخاص بتوقيت تسريب الخطاب، حيث أكد كيل وجوب التسريب المبكر له للحفاظ على مدى علاقة الاستخبارات الوثيقة بالمكتب المركزي ظهر في فبراير ١٩٢٧، حينما استقال جوزيف بول، أحد الأعضاء البارزين في الاستخبارات الداخلية والذي كان متورطًا في الدعاية السوداء ويعتقد البعض بأنه المهندس الرئيسي لفضيحة زينوفيف، لكي يشغل منصب مدير دعاية حزب المحافظين.

أما عن مدى النفوذ الذي حصل عليه كيل من خلال الإدارة الجديدة لحزب المحافظين فمن الصعب تبيانه، ولكن في عام ١٩٣١ حقق انتصارًا مدويًا في معركته الطويلة مع الفرع الخاص. ومما يثير الدهشة أن ذلك لم يكن نتيجة خطأ من قبل الفرع الخاص. فقد نتج بسبب تحقيق حول وجود أنشطة لخدمة الاستخبارات السرية ضد الشيوعيين في بريطانيا. فقد اعترضت وزارة الداخلية على خدمة الاستخبارات السرية (SIS)، التي يفترض أنها تعمل في الخارج، بسبب وجود عملاء لها يعملون داخل بريطانيا ونتيجة لذلك فإن جهاز الاستخبارات الداخلية MI5، الذي كان مقره في كروموبل رود، فولهام، غرب لندن، في ذلك الوقت، تم منحه السيطرة الكاملة على مكافحة التجسس المدني والعسكري في جميع أنحاء المملكة المتحدة والإمبراطورية البريطانية وقد تم احتواء عملاء خدمة الاستخبارات

السرية (SIS) والاستخبارات المدنية التابعة لسكوتلانديارد كلتيهمـــا، في منظمة كيل ووضع اسم جديد لها وهو الخدمة الأمنية، على الرغم من أنها كانت تعرف علميًا باسم الاستخبارات الداخلية MI5. وأصبح الفرع الخاص مكلفًا بالقيام على عمليات القبض والمراقبة فقط حسب توجيهات جهاز الاستخبارات الداخلية MI5. وكانت منظمة MI5 الجديدة تتكون من أربعة فروع وهي A– الإدارة، و B – مكافحة التجسس، و C – الأمن و d الاتصالات مع الجيش.

وتلا ذلك تنسيق غير مسبوق بين خدمة الاستخبارات السرية ومدرسة الحكومة للرموز والشفرة (GC&CS) وشرطة العاصمة. وكانت العملية التي أطلق عليها "القناع" ضد الحزب الشيوعي البريطاني (CPGB) والاتحاد الشيوعي، الذي أنشئ عام ١٩١٩ لتشجيع الشيوعية والثورة في العالم. وكان هذا الاتحاد (الكومينترن) يسيطر على الأحزاب الشيوعية حول العالم كلها حيث يكون كل منها ما يطلق عليه "قسم" في الاتحاد ويلتزم بالسير في ركابه. كما أن هذه الأحزاب ملزمة بأن تنشئ تنظيمًا موازيًا "غير شرعي" أو على نحو أكثر دقة سريًا يسيطر عليه الاتحاد من أجل الإعداد لإضراب عام وعصيان مسلح يسبق الثورة. وهناك دور آخر لهذه التنظيمات "غير الشرعية" ألا وهو القيام على التجسس.

إن أولى علامات الاتصالات غير المشروعة التي تربط الحزب الشيوعي البريطاني (CPGB) بموسكو قد ظهرت في أوائل عام ١٩٣٠ حينما بدأت وحدات اعتراض الرسائل اللاسلكية البريطانية في التقاط عدد كبير من الرسائل اللاسلكية غير المشروعة بين لندن وموسكو. وقد فك شفرة هذه الرسائل بواسطة جون تلتمان، أحد رواد فك الشفرة في مقر اتصالات الحكومة البريطانية GC&CS وأرسلت إلى كل من الفرع B، المسئول عن

التخريب والتجسس السوفييتي، وإحدى إدارات مكافحة التجسس الصغيرة التابعة لخدمة الاستخبارات السرية (SIS) معروفة باسم القسم ٧، وكان يرأسها الميجور فالنتين فيفيان، ضابط الشرطة الهندي السابق.

ويتذكر جاك كوري، الذي كان مسئولاً عن عمليات الاستخبارات الداخلية لمكافحة التخريب في الثلاثينيات أن الرسائل كانت تتعامل في موضوعات متنوعة من شئون الاتحاد وأقسامه في الدول المختلفة. واشتملت الرسائل القادمة من موسكو على التوجيهات والتعليمات الخاصة بالخط الواجب اتباعه في الدعاية لسياسة الحزب بشكل عام. وكانت تتضمن، ضمن أشياء أخرى، تفاصيل تتصل بالمساعدات التي تقدمها موسكو، والتي يخصص الجانب الأعظم منها لجريدة الديلي ووركر. كانت تتصل أيضًا بالتفاصيل الخاصة بإرسال الطلاب من هذا البلد إلى مدرسة لينين في روسيا وتحركات المبعوثين".

كان الكثير من هذه الرسائل غامضًا ومن الصعب فهمه بدون معرفة سياقها والأسماء الحركية لأولئك الذين تشير إليهم. يقول كوراي "ومع ذلك كان فيفيان قادرًا على استخلاص معلومات مفيدة من خلال عدد من الرسائل، وعلى وجه الخصوص، الحصول على صورة معينة لبعض تفاصيل تمويل الاتحاد ونطاق تمويله لأقسامه في دول أخرى. كما تم الحصول على معلومات خاصة بأسماء هذه الدول والشيوعيين النشيطين فيها، بمن في ذلك من الشيوعيين البريطانيين ذوي الأسماء الحركية، من خلال هذا المصدر.

وقام هارولد كينوورش، رئيس إحدى فرق اعتراض الرسائل التابع لشرطة العاصمة، بالتنسيق مع ليزلي لامبرت، الخبير الفني بمدرسة الحكومة للرمـــوز والشفـــرة (GC&CS)، مـــن أجل تتبع مصدر رسائل لندن. وإذ إن الرسائل اللاسلكية كانت ترسل دائمًا ليلاً، فإن محاولاتهما المبكرة لمعرفة

مصدر هذه الرسائل قوبلت بالشك من جانب ضباط الشرطة العاديين، وتمت عـــرقلتهـــا بســـبب إبقـــائهـــا في طي الكتمان. ويتذكر كينوورش أنها كان يجب أن تحصل على إذن خاص بعد أن تحول تحقيق الشرطة إلى عمل من أعمال السطو.

"واجهنا بعض اللحظات المثيرة – وخاصة في إحدى المناسبات، فبعد أن قمنا بجولة في الجوار استوقفتنا سيارة شرطة. وحينما سألتنا "ما الذي لديكم في هذه اللفافة؟" – وكانت عبارة عن جهاز استقبال قصير الموجة، أجاب لامبرت "لا أرغب في أن أخبرك". وبعد ذلك كان لا يسعنا سوى الحصول على تصريح للمرور. وفي مناسبة أخرى، شاهدنا سيارة شرطة تتربص بنا في منتصف أحد التقاطعات. قمنا بالاستدارة وسرنا في الاتجاه الآخر".

وقد اعتادوا استخدام جهاز استقبال واسع المجال موضوعًا في شاحنة من أجل العثور على الاتجاه العام وبعد ذلك يتم استخدام جهاز نقال من أجل تتبع جهاز الإرسال الجاري البحث عنه. ويقول كينوورش إن "البحث عن محطة الإرسال غير الشرعية قد استمر لبضعة أشهر. وكانت المحطة ربما تعمل لمدة دقيقتين وبعد ذلك يتم إغلاقها. وجعل ذلك الأمرَ بالغ المشقة في ظل هذه الظروف ولكن في النهاية جنينا ثمرة هذا الجهد من خلال العثور على محطة الإرسال في ويمبلدون".

قامت الاستخبارات الداخلية MI5 على عملية مراقبة. وكان المنزل الذي عُثر عليه ينتمي إلي ستيفن جيمس هويتون، وهو عضو في الحزب الشيوعي. وقد تبعه ضباط الاستخبارات الداخلية وهو يعقد اجتماعات منتظمة مع آليس هولاند، العضـــوة الدائمة في الحزب الشيوعي، حـــيث كـــانت الرسائل تسلم وتجمع وبعد ذلك نقل جهاز الإرسال إلى شمال لندن، ولكن لم يمض الكثير

من الوقت حتى نجح كينوورش ولامبرت في العثور عليه في منزل عضو آخر للحزب يدعى ويليام موريسون.

ولكن أفضل مصدر كان لدى البريطانيين داخل الاتحاد الشيوعي كان جاسوسًا "جوالاً" عرض خدماته على رئيس مكتب جهاز الاستخبارات السرية في برلين. وكان جوهان هزيتش ديجراف، واسمه الحركي جوني X، شيوعي ألماني تم تجنيده بواسطة الاستخبارات العسكرية السوفييتية (GRU). وقد عرض خدماته، وكان يدار بواسطة فرانك فولي، الذي اشتهر بعد ذلك بمساعدة اليهود على الهرب من ألمانيا النازية. وكان جوني X متورطًا في تنظيم شبكة "غير شرعية" تابعة للاتحاد الشيوعي في بريطانيا وكان قادرًا على تقديم معلومات قيمة بشأن كيفية إدارتها.

وقام فولي بتجنيده في إحدى حانات برلين في بداية الثلاثينيات. وكان جوني متصلاً بالاتحاد الشيوعي "الكومينترن" ولكنه أفاق من الوهم وشعر بالانزعاج بعد أن علم بأن زوجته تم قتلها. وقد أقنعه فولى بالبقاء في الاستخبارات العسكرية السوفييتية (GRU) عميلاً في مكـــانه. وقد أصبح بعد ذلك أحد أفضل عملاء بريطانيا العاملين ضد الاتحاد السوفييتي. وقام فولي على العمل ضد القواعد من أجل اقتناص الفرصة، لما أفاد أحد ضباط جهاز الاستخبارات السرية (SIS). وكان يجب عليه الاتصال بمقر الجهاز في لندن قبل تجنيد جوني. "كان ذلك قبل وقت قصير من إرسال فرانك رسالة إلى مكتب الرئاسة تقول "إنني على اتصال بجوهان المنتمي إلى الاتحاد الشيوعي ويمكن أن يقوم باختراق الحزب البريطاني والأحـــزاب الشيوعية الأخرى كاملة". كانت تلك مبادرة مستقلة. وكان مكتب الرئاسة يرغب في معرفة ذلك قبل أن يحدث. وقد تم إرسال فيفيان إلي برلين مـــن أجـــل معـــرفـــة ما

يجري. وكان فيفيان شخصًا سريع الاهتياج. ولكنه كان ذا عين فاحصة تلتقط التفاصيل وقوي الملاحظة، الأمر الذي كان مفيدًا إلى حد بعيد".

وبعـــد وقت قصير، أُعيد جوني مرة أخـــرى إلي لندن بواسطة الاتحاد الشيوعي من أجل ترتيب صفوف الحزب الشيوعي البريطاني الذي فشل في استغلال ارتفاع معدل البطالة ومظاهرات الجياع". وأفاد الضابط السابق بجهاز الاستخبارات السرية (SIS) أن "جوني قد زار المملكة المتحدة في عام ١٩٣١ و ١٩٣٢. وكان هناك الكثير من الإثارة بشأن ذلك. وقد أبلغ ذلك إلى جهاز الاستخبارات الداخلية الذي تصرف بناءً على المعلومات المقدمة بواسطة فولي. ولم يكن هناك أي ود مفتقد بين جهاز الاستخبارات السرية (SIS) وجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) خلال هذه الفترة، ولكن كوري كان ممتنًا بشأن "التعاون الوثيق والمثمر" فيما يخص الاتحاد الشيوعي. وقد زادت المعلومات الواردة من قبل عملاء جهاز الاستخبارات السرية وخاصة جوني X الذي أرسلها بوصفها "بالغة القيمة"، وتضخمت من خلال رسائل الاتحاد الشيوعي التي تم اعتراضها.

أما عمليات القسم B ضد الحزب الشيوعي، التي كانت تدار بواسطة القسم M فقد كان يتم التخطيط لها عبر شقة فاخرة في ميدان دولفين، بميلكو، بواسطة ماكسويل نايت. كان نايت رجلاً غريب الأطوار لديه شغف بالتاريخ الطبيعي، وقدّم في وقت لاحق برنامجًا إذاعيًا للأطفال في هيئة الإذاعة البريطانية أطلق عليه اسم "العم ماكس". ولكن شهرته في عالم الاستخبارات كانت تعتمد على رغبته في الانتظار سنوات حتى يقوم العملاء "النائمون" المزروعون داخل الحزب الشيوعي باكتساب النفوذ، كما أفاد أحد الضباط السابقين في جهاز الاستخبارات الداخلية. وأضاف قائلاً "عندما التحقت بجهاز الاستخبارات الداخلية، كان ماكسويل نايت أحد أساطير الجهاز وأعظم مدير

عملاء شهده الجهاز، وكان يتمتع بشهرة مدوية، كان فائق النجاح خلال الثلاثينيات. وكان سر نجاحه يكمن في قدرته الهائلة على التواصل مع الناس. كان يستطيع أن يقنعهم بأشياء لا يرغبون في القيام عليها وهذا هو سر النجاح في كونه مديرًا ناجحًا للعملاء".

وقد اشتملت أكثر عملياته نجاحًا ضد الحزب الشيوعي على استخدام أولجا جراي. وبناءً على مكيدة نايت، بدأت الفتاة البالغة من العمر ثمانية عشر عامًا في حضور اجتماعات أصدقاء الاتحاد السوفييتي وفي عام ١٩٣٢ بدأت العمل لحساب الحركة المناهضة للحرب، وهي منظمة سوفييتية طليعية، كاتبةً على الآلة الكاتبة. وفي النهاية، بعد أربع سنوات داخل العملية، اكتسبت ثقة هاري بوليت، زعيم الحزب الشيوعي البريطاني، الذي أرسلها في مهمة سرية إلى الهند.

وكان نايت مصرًا على أنه لم يحن الوقت بعد لكي تغوص جراي غوصًا أعمق داخل المنظمة الشيوعية وأن ذلك يجب أن يحدث بناءً على مبادرة من الحزب. وقد آتى هذا المنهج الدؤوب أكله وفي عام ١٩٣٨، فبعد سبعة سنوات من تجنيدها، كشفت جراي عن شبكة تجسس وولويتش، التي كانت تهرب تفاصيل الأسلحة السرية للجيش إلى الاتحاد السوفييتي. وتم سجن بيرس جلادنج، العميل الشيوعي الذي كان يدير شبكة التجسس واثنين من المتآمرين الذين أدينوا من خلال الأدلة التي قدمتها جراي التي عرفت خلال المحاكمة باسم "الآنسة x".

وعلى الرغم من عضويته السابقة في الحزب الفاشستي البريطاني، الذي استقال منه عام ١٩٣٠ فقط، كان نايت ناجحًا بالقدر نفسه في اختراق الجماعات اليمينية المتطرفة. وبعد قرار وزارة الداخلية عام ١٩٣٣ بوجوب بدء أجهزة الاستخبارات في جمع بيانات عن الحركات الفاشستية، زرعت

الاستخبارات الداخلية عددًا من العملاء داخل الاتحاد البريطاني للفاشستية بقيادة السيد أوزوالد موسلي. وكانت تضم جميس ماكجوريك هاجز، الذي أصبح تحت اسم مستعار هو بي. حي. تايلور رئيسًا للمعلومات الخاصة بالاتحاد البريطاني للفاشيست وفي عملية فرعية مثيرة استخدم عددًا من نشطاء الاتحاد من أجل الاستيلاء على عدد من الوثائق السرية من منزل أحد الشيوعيين المشتبه بهم لصالح جهاز الاستخبارات الداخلية **MI5**. ولكن على الرغم من الأدلة الغزيرة التي كانت تشير إلى دعم موسلي من قبل موسوليني وبالتأكيد بواسطة هيتلر، فقد رفضت وزارة الداخلية السماح لجهاز الاستخبارات الداخلية باعتراض بريده أو مكالماته الهاتفية.

انتقل جهاز الاستخبارات الداخلية إلى طريق هورسنيري، بمنطقة وستمنستر في عام ١٩٣٧، وفي عام ١٩٣٨ أعيد تنظيمه حيث انقسم إلى أربعة فروع، وهي الفرع **A** الخاص بالإدارة والسجل، والفرع **B** الخاص بمكافحة الجاسوسية والتخريب، والفرع **C** الخاص بالفحص، والفرع **D** الخاص بأمن منشآت صناعة الدفاع. وقبل وقت قصير من اندلاع الحرب العالمية الثانية، تم نقل مقره الرئيسي إلى سجن ورمورد سكربس في شمال غرب لندن. ولكن هذا السجن الفيكتوري لم يكن المكان المثالي، وفي مايو من عام ١٩٤٠، تم نقل كل الأقسام غير الأساسية إلى قصر بلنهايم في أكسفور شاير، في حين أولئك الذين كان يتوجب عليهم البقاء في لندن انتقلوا إلى ٥٨ سان جيمس ستريت.

وفي الشهر نفسه، حقق نايت النجاح في عمليات أخرى. وقد صدرت الأوامر إلى جون ميللر لكي يخترق "رايت كلوب" وهي منظمة معادية للسامية أنشأها الكابتن أرشيبالد مول رامساي، عضو البرلمان عن حزب المحافظين عن منطقة بيبلز، الذي ألقى باللائمة على اليهود في اندلاع

الحرب ورغب في التوصل إلى اتفاق مع هتلر. ونجح نايت في زرع ثلاث عميلات إناث داخل منظمة "الرايت كلوب" ميللر نفسها، ومارجوري ماكس، التي وصفتها ميللر بأنها "سيدة دافئة في منتصف العمر تذكرك بالآنسة ماربل" وفتاة بلجيكية شابة تدعى هيلين لويس دي مونك. وقد اكتشفت ميللر أن آنا وولكوف، وهي مهاجرة روسية كانت عضوة في الريت كلوب وحائكة ملابس لدوق ويندسور، كانت تمد الإيطاليين بتفاصيل الاتصالات السرية بين وينستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، وفرانلكين روزفلت، الرئيس الأمريكي. وقد حصلت على هذه المعلومات من خلال تيلر كندت، موظف الشفرة في السفارة الأمريكية. وقد أثارت هذه الفضيحة المخاوف من محاولات الاستبدال بالملك جورج السادس دوق ونيدسور والمجيء بحكومة ترغب في عقد سلام مع هتلر وعدد من المتعاطفين مع النازي بمن فيهم موسلي ورامساي.

وعلى الرغم من نجاح العملية التي تم القيام بها ضد الرايت كلوب، كان تشرشل غير مسرور بسبب فشل جهاز الاستخبارات الداخلية في الكشف عن الطابور الألماني الخامس الذي كتبتْ عنه مطولاً جريدة الديلي ميل. والواقع أنه تم الكشف عن معظم عمليات استخبارات المحور ذات النطاق المحدود في بريطانيا إن لم يكن عنها جميعها قبل الحرب. ولكن قام تشرشل بإنشاء إدارة أمنية من أجل التأكد أن الاستخبارات البريطانية تعمل في كفاءة. وتولى رئاسة هذه الإدارة اللورد سوينتون، وزير الطيران السابق، وشغل منصب نائب الرئيس عضو جهاز الاستخبارات الداخلية السابق السيد جوزيف بول، الذي كان يشغل منصب مدير المعلومات في المكتب المركزي لحزب المحافظين.

اكتشفت الإدارة الأمنية أن جهاز الاستخبارات الداخلية لم يكن مستعدًا بشكل جيد لكم العمل الذي سوف تتسبب فيه الحرب. وبسبب نقص التمويل كان يعمل فيه ثلاثون ضابطًا فقط في بداية عام ١٩٣٩ وكان قسم المراقبة منه يشتمل فقط ستة رجال. وقد تفاقمت مشاكله من خلال الانقلاب الكامل في منهج وزارة الداخلية، الذي تراوح بين الرفض الكامل للسماح بالتحقيق مع موسلي إلى الأمر بالقبض على ستة وعشرين ألف شخص من الألمان والنمساويين ومؤخرا الإيطاليين. كان هناك غضب واحتجاج عام بسبب الكثير من هؤلاء المحتجزين فقد تركوا ديارهم بحثًا عن "الحرية" في بريطانيا. الآن تنتهج وزارة الداخلية منهجًا آخر ووجد جهاز الاستخبارات الداخلية نفسه واقعًا عليه اللوم في هذه الفضيحة بأكملها. وبدأ رئيس الوزراء الجديد وينستون تشرشل، الذى كان يحث على لم الشمل، في إثارة الشكوك بشأن مدى الحكمة السياسية وراء ما وصفه "بأنشطة الرجل الخاص بالاستخبارات الداخلية". وقررت وزارة الداخلية في ذلك الوقت وجوب استجواب كافة المتعلقين بواسطة الاستخبارات وذلك من أجل إطلاق سراح أكبر عدد منهم. وبسبب حمل العمل الرهيب، انهار جهاز الاستخبارات الداخلية انهيارًا كاملاً.

زاد سوينتورن الطين بلة فقط. وكان رد فعله الأول هو إلقاء اللوم على كيل البائس الذي أُقيل بناءً على أوامر تشرشل. كان الرجل الذي أنشأ جهاز الاستخبارات الداخلية **MI5** وأداره لمدة إحدى وثلاثين سنة قد بلغ السابعة والستين من العمر. وتوفي بعد عامين في كـوخـه الصغير في إمبرتون، في كنبها مشاير، محطمَ الفؤاد. ولمدة ستة أشهر، كان جهاز الاستخبارات الداخلية في حالة فوضى عارمة وهو يسعى للوقوف في وجه محاولات سوينتورن لفرض أفكاره عليه، وأدى تقديمه لويليام كروكر، المحامي، بوصفه ممثلاً له يتمتع بسلطات واسعة إلى جعل الكثير من الضباط المحنكين

يتذمرون. وبعد أن تناهى إلى سمع تشرشل كم المشاكل المثارة، طلب من السيد ديفيد بتري، ضابط الشرطة الهندي المتقاعد الذي كان مسئولاً عن مكتب الاستخبارات الهندية السياسية، تولي المسئولية. كان بتري ضجرًا بسبب محاولات تابع سونيتورن الأمين إعادة تنظيم جهاز الاستخبارات الداخلية. لقد ذهب المحتال ولكن "الشر الذي خلفه عاش من بعده". ورفض أن يتولى منصب المدير العام ما لم يُسمح له بأن يكون "سيد منزله". وافق تشرشل وقام بتري، الذي كان وفق شهادة الجميع مديرًا على درجة عالية من الكفاءة، بإعادة بناء جهاز الاستخبارات الداخلية.

الفصل السادس

نظام العمالة المزدوجة

طوال الجانب الأعظم من الحرب، كنا ندير ونسيطر على نظام التجسس الألماني في كفاءة في هذا البلد.

جي. سي. ماسترمان، نظام العمالة المزدوجة ١٩٣٩ – ١٩٤٥.

على الرغم من مشاكله الأولية، كان جهاز الاستخبارات الداخلية **MI5** يتحتم عليه أن يخوض حربًا طاحنة ضد العملاء الألمان كلهـــم، وبدرجة أقل، العملاء الروس. ومع اندلاع الحرب بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي في يونيو من عام ١٩٤١، أصدر تشرشل أوامره بوجوب إنهاء العمليات الاستخبارانية كلها ضد موسكوا. ولكن واصل جهاز الاستخبارات الداخلية مـــراقبة الأنشطة السوفييتية وأنشأ قسمًا خاصًا، إلى جانب عدد من الأقسام الأخرى، في قصر بلنهايم، قريبًا من أكسفورد للتعامل مع أنشطة التخريب الشيوعي والتجسس الروسي. وقام بتري بتقسيم المهام التي يقوم عليها الفرع **B** إلى ستة أقسام منفصلة. حيث كان يختص القسم **A** بالإدارة والقسم **B** بمكافحة التجسس والقسم **C** بالفحص والقسم **D** بالأمن ومراقبة السياحة والقسم **E** بمراقبة الأجانب والقسم **F** بالأنشطة الهدامة. وعلى الرغم من دوره الخاص بمكافحة الجاسوسية، كان قسم مكافحة الشيوعية جزءًا من القسم **F** تحت

رئاسة روجر هوليس. وقد أطلق على هذا القسم اسم F2، وقُسم إلى ثلاثة أقسام. وكان هذا القسم يتعامل مع الحزب الشيوعي البريطاني. وبفضل تقارير جوني إكس واعتراض الرسائل البريدية والتنصت على تليفونات أعضاء الحزب والنظام المعروف باسم المنشأة الخاصة (SF)، استطاع الحصول على معلومات تفصيلية عن تنظيم الحزب وأفراده ووسائل إدارته.

أدى نظام المنشأة الخاصة إلى تحويل الهواتف في مقر اتصالات الحكومة البريطانية، في كينج ستريت من لندن، إلى هراء. وقد بدأ العمل به في عام ١٩٤٢، كما أفاد أحد ضباط الاستخبارات الداخلية. وأضاف أنه "حينما يضع سماعة الهاتف إلى مكانها فإنها تغلق الصوت عن الطرف الآخر. أما نظام المنشأة الخاصة فإنه كان عبارة عن أداة بسيطة تمنع إغلاق الخط، وبذلك يظل الميكروفون في حالة عمل طوال الوقت. وعلى ذلك كان يقوم بنقل أي محادثة في الجوار إلى من يتنصت على الطرف الآخر من الخط". وقد سمع كيم فيلبي، العميل السوفييتي في جهاز الاستخبارات الخارجية MI6، من خلال قسم مكافحة الشيوعية تحت إشراف هوليس، وهو يخاطب موسكو قائلاً بأن "ضابط الاستخبارات الداخلية" قال في نبرة الانتصار لقد أحاطوا بكنج ستريت تمامًا.

كان فيلبي معجبًا بهوليس، الذي اتهم بعد ذلك بأنه جاسوس سوفييتي. وأفاد فيلبي بأن "هوليس أدهشني بوصفه رجلاً يمتلك معرفة واسعة عن الموضوع الذي يتعامل معه وقدرته على التنظيم البيروقراطي والتقنية الجيدة. كان على "دراية عظيمة" عن موضوع السياسة السوفييتية ووضع هو نفسه الرؤية القائلة بأن السياسة السوفييتية قد تكون مصممة من أجل محاولة جعل التحالف الأنجلو – سوفييتي حقيقة واقعة، ومن ثم الحد من الروح الثورية للحزب الشيوعي. (كان ذلك يتناقض على نحو حاد مع الرؤية التقليدية

لفيفيان القائلة بأن أي شيء شرير يحدث فلا بد أن يكون من صنع الاتحاد السوفييتي)".

القسمان الآخران لمكافحة الشيوعية كانا F2B وF2C. وكان يضم القسم F2B ميليسنت باجوت وثلاث سيدات أخريات يتعاملن مع نشاط الاتحاد الشيوعي في الأراضي البريطانية. ويصف هوليس باجورت، التي كانت تتعامل مع المشكلة لمدة تزيد على ٢٠ عامًا بأنها "شخصية عظيمة" ذات معرفة موسوعية عن الموضوع". أما القسم F2C الخاص بمكافحة التجسس الروسي، فكان يقوده هيو شيليتو، الذي حقق نجاحًا عظيمًا في تحطيم شبكة تجسس كبرى كان يشرف عليها قسم الاستخبارات العسكرية من الجيش السوفييتي. كانت الشبكة الخضراء هي المكافئ الخاص لشبكة تجسس كامبريدج التابعة لوحدة الاستخبارات العسكرية GRU من الجيش السوفييتي، وعلى الرغم من أنها لم تحقق النجاح نفسه، قد وصفت بواسطة جهاز الاستخبارات الداخلية بأنها جيدة التدريب والتخصص". وقد أنشأها أوليفر جرين، وهو عامل طباعة جنّدته الاستخبارات العسكرية السوفييتية أثناء العمل مع الفرقة العالمية خلال الحرب الأهلية الأسبانية. وقد بدأ يقيم الشبكة بعد العودة إلى بريطانيا عام ١٩٣٨.

ومن خلال اتخاذ مقر لها في شقة جرين بالعنوان ٢٩٣ أ إدجوير رود، شمال لندن، كانت تدار بواسطة رئيس مكتب الوحدة GRU المقيم في لندن وكان يساعده اثنان من الضباط تحت غطاء أنهما ممثلان تجاريان. وكان العملاء الذين جندهم جرين كلهم رعايا بريطانيين. واشتملوا على مسئول حكومي، وعدد من الجنود، وعامل في مصنع طيران، ومصدر آخر في المصنع وبحار تجاري وطيار.

كان الدور الأساسي للشبكة هو جمع المعلومات السياسية. وكان أحد الجنود على صلة بالتقارير الأسبوعية الخاصة بوزارة الحربية والمتعلقة بالاستخبارات العسكرية وقد سربها. أما الهدف الثاني فكان يتمثل في الحصول على تفاصيل الأسلحة والمعدات البريطانية. وكانت الشبكة تهدف أيضاً إلى القيام على عمليات التخريب، في حالة حدوث غزو بريطاني لروسيا أو غزو ألماني لبريطانيا.

وإذا كان على المسئول عن وحدة الاستخبارت السوفييتية GRU المقيم في لندن أن يغادر، كان يجب على جرين تولي المسئولية كاملة والتمتع بسلطة إصدار الأوامر إلى أعضاء الحزب الشيوعي البريطاني للقيام على أعمال التخريب. ومع بداية عام ١٩٤١، حينما بدأت موسكو تشك في أن ألمانيا تخطط للهجوم على الاتحاد السوفييتي، طلب جرين أيضًا أن يجمع المعلومات من مصادر المعلومات البريطانية عن الاستعدادات الألمانية ونظام المعركة.

قام جرين بجولة في أنحاء البلد لجمع تقارير العملاء. ثم كان يقوم بعد ذلك إما على نقلها باليد إلى رئيس وحدة GRU في لندن، أو إرسالها من خلال رسائل المورس السريعة من خلال عدد من أجهزة الإرسال اللاسلكية في أنحاء البلاد. ولكن نجاح جرين في تجنيد الكثير من العملاء، والرحلات الكثيرة التي اضطر للقيام عليها ولقاء خمسة عشر عميلاً في غضون شهر، كان إيذانًا بسقوطه. لقد تلقى تحذيرًا من قبل وحدة الاستخبارات السوفييتية GRU بعدم استخدام سيارته الخاصة ولكنه تجاهله وكان يقطع الكثير من الأميال في الأسبوع واضطر إلى استخدام بطاقات وقود مزورة. وفي طريق عودته إلى المنزل قادمًا من اجتماع مع أحد عملائه، تم إيقاف جرين بواسطة ضباط الشرطة وعثروا على البطاقات المزورة. وأسفر تفتيش شقته عن العثور على غرفة مظلمة تحتوي على لفافتين من الأفلام التي تتضمن صورًا فوتوغرافية

للتقارير الأسبوعية للمعلومات العسكرية. قبض على جرين واعترف أمام شيليتو وقدم له تفاصيل كاملة عن شبكته وكيف يديرها.

كشف عن قضية التجسس الكبرى السوفييتية الأخرى بواسطة جهاز الاستخبارات الداخلية خلال الحرب العالمية الثانية وكان يديرها ديفيد كلارك، رئيس **F2A**، حيث كان العميل الرئيسي هو دوجلاس سبرنجهول، أحد كبار أعضاء الحزب الشيوعي البريطاني، وكان على اتصال برئيس مكتب **GRU** المقـيم. ويعتـقد بأنه مارس التجسس لبعض الوقت قبل أن يُلقى القبض عليه عام ١٩٤٣، حينما شكَّ في صديقة إحدى عميلاته. قامت المرأة، التي كانت تعمل في وزارة الطيران، بإعطاء سبرينجهول تفاصيل "آلة جديدة بالغة السرية". وكشفت ملاحظات مدونة في يوميات سبرينجهول عن عدد من العملاء، كانوا جميعًا أعضاءً في الحزب الشيوعي. وكان من بينهم سكرتيرة في جهاز الاستخبارات السرية، كانت مشهورة في ذلك الوقت من خلال المنصب الذي تحتله في جهاز الاستخبارات الخارجية، والكابتن ديزموند أوين، ضابط إدارة العمليات الخاصة **(SOE)** الذي قبض عليه وأدلى باعترافات كاملة. أخبر فيلبي سادته في موسكو أنه تبعًا لكلارك فإن "أوين يمكنه أن ينجو إذا استطاع أن يمسك لسانه أمام السلطات البريطانية. فإذا أصر، على الرغم من مواجهته لسبرينجهول، على أنه رفض إمداده بالمعلومات فإن السلطات لم تكن لتستطيع أن تكسره أبدًا. ومع ذلك لم يستطع الصمود في وجه ضغوط التحقيق وانتهى به المطاف إلى الاعتراف بكل شيء".

ونتيجة لقضية سبرينجهول، أعدت الاستخبارات الداخلية قائمة مكونة من ٥٧ عضوًا من أعضاء الحزب الشيوعي "كانوا في موضع يمكنهم من تقديم أسرار مهمة متصلة بالاختراعات الجديدة والعمليات العسكرية إلى الحزب أو إلى السلطات السوفييتية" وكانت لديهم الرغبة. ومن أطيح بهم من

مناصبهم نتيجة لذلك اشتملوا على أحد أعضاء الاستخبارات الداخلية وأحد أعضاء الاستخبارات الخارجية وأحد أعضاء إدارة العمليات الخاصة SOE. ولكن في عدد من القضايا، تجاهلت الإدارة وثيقة الصلة نصيحة جهاز الاستخبارات الداخلية. واشتملت هذه القضايا على قضية جيمس كلوجمان، عضو إدارة العمليات الخاصة الذي كان يلعب دورًا جوهريًا في الاتصال بالمقاومة في يوغوسلافيا. وقامت الاستخبارات الداخلية بالاحتجاج مرارًا وتكرارًا ولكن لم يحدث إلا في وقت لاحق، من خلال محادثة التقطت بواسطة مركز الاتصالات الحكومية البريطانية، أن تم الحصول على دليل دامغ على أنشطة كلوجمان بوصفه عميلاً شيوعيًا كلاسيكيًا "له نفوذ". وقد ساهم كلوجمان بالفعل في تحويل أنطوني بلايت، أحد أعضاء شبكة تجسس كامبريدج، إلى الشيوعية ولعب دورًا محوريًا في تجنيد السوفييت لجون كيرنكروس، وهو عضو آخر من أعضاء شبكة كامبريدج الخماسية. وفي إحدى المحادثات التي كانت تراقبها الاستخبارات الداخلية مراقبة تامة، أخبر كلوجمان أحد كبار أعضاء الحزب الشيوعي البريطاني بأنه مصمم على استخدام مقر إدارة العمليات الخاصة لتحويل الدعم البريطاني من حركة شتينيكس الملكية التابعة لميلوفيتش إلى أعضاء تيتو الشيوعيين.

وقد أفاد قائلاً "وضعت في قسمهم اليوغوسلافي للقيام على وظيفةٍ ما أطلقوا عليه ضابط تجهيزات، وهو الرجل الذي يتولى إعداد الأشخاص، سواء بريطانيين أو يوغوسلاف، للذهاب إلى البلاد". وأضاف أن "القسم اليوغوسلافي كان يشتمل على أربعة ضباط أو خمسة، على سبيل الحصر، وكان يدعم حركة تشيتيكس وقام على عمل سياسي استغرق عامين من أجلي. وكان الهدف السياسي الأول هو الحصول على تصريح لقسمنا اليوغوسلافي للوصول إلى مصادر المعلومات بشأن أنصار تيتو من الشيوعيين، لإثبات

أنهم كانوا ينتمون أيضًا إلى حركة شينيكس. واستغرق ذلك حوالي ثلاثة أشهر، عبر معركة مع وزارة الخارجية والحربية والمقار الرئيسية في الشرق الأوسط. أما الخطوة التالية فتمثلت في الحصول على تصريح من أجل إرسال عملاء محددين ليس إلى حركة تشيتنيكس فقط ولكن إلى أنصار تيتو أيضًا. واستغرق ذلك معركة أخرى استمرت ثلاثة أشهر من الشجار والإقناع والوثائق والتنظيم وأنواع العمل كافة. أما الشهور الثلاثة الأخـــرى فقد قضيت في الحصول على تصريح لإرسال السلاح إلى أنصار تيتو الذين هم أيضًا أعضاء حركة تشيتنيكس. أما الأشهر الثلاثة أو الأربعة التالية فقد قضيت في الحصول على تصريح من أجل أفراد لدعم أنصار تيتو في صربيا، وهي المنطقة التي كان يتمتع فيها ميلوفيتش بأقوى نفوذ ممكن. وقد سمح لنا في السابق بإرسالهم إلى مناطق أخرى. المرحلة التالية، التي استغرقت أربعة أشهر أو خمسة، وكان الهدف منها كتابة التقارير التي كنا نحصل عليها من أعضاء حركة شيتينكس والتقارير التي نحصل عليها من أنصار تيتو – حيث لم يكن هناك نشاط ضد العدو على جانب شتينيكس وكان هناك نشاط على أشده على جانب أنصار تيتو– وذلك من أجل سحب الدعم من جانب تشيتنيكس وإعطاء الدعم لأنصار تيتو. أما المرحلة الأخيرة من معركته فقد تمثلت في الكفاح في المنظمة من أجل التنظيم السياسي لأنصار تيتو. وعلى ذلك في النهاية كان لدينا في هذا البلد سلة مهملات مليئة بالأشياء السيئة– أشخاص يدعمون فرانكو يرسلون تقارير سخيفة وسيئة الإعداد انطـــلاقًا مـــن حـــركة تشيتنيكس وكـــانت لدينا شبكة، عبارة عن دسته من الأشخاص، يرسلون تقارير مميزة انطلاقًا من أنصار تيتو. وعلى هذا الأساس يمكنك أن ترى أننا كنا قادرين على المضي قدمًا إلى المرحلة التالية لكي نثبت أنه في هذه المنطقة نقوم على عمل مضاد للألمان فقط".

وخلال المحادثة، زعم كلوجمان أيضًا أنه كان يجب تكوين مجموعة من الأشخاص المتعاطفين مع الشيوعية ومع أنصار تيتو لدى التنظيمات الخمسة للاستخبارات في القاهرة التي كانت تتعامل مع يوغوسلافيا. وأضاف قائلاً "كنا قـــادرين على التصرف على شكل منخلي. فالمعلومات التي كانت ترد من البلاد كان يجب أن تمر كلها على أحد أقسامنا، ومردود ذلك كان مرضيًا. كما كنا قادرين من خلال مصادرنا البريطانية على إثبات ما كانت الصحافة الروسية، أو الصحافة الشيوعية، ترديده لوقت طويل". كذلك اتضحت أنشطة كلوجمان من خلال محادثة تليفونية تم التنصت عليها من عضوين من أعضاء الحزب، حيث قال أحدهما بأن ضابط إدارة العمليات الخاصة (SOE) كان "مسئولاً إلى حد كبير عن العلاقات المحسنة. بمضي مقدار أن يكون أي عامل على علاقة محسنة مع تيتو". وقد قرر تشرشل في نوفمبر عام ١٩٤٣ التخلي عن حركة تشيتنيكس ودعم أنصار تيتو. إن مدى تأثير أعمال كلوجمان من الصعب تحديده. ففي الوقت الذى قام فيه تشرشل باتخاذ قراره، كان أنصار تيتو بالتأكيد أكثر تأثيرًا من أعضاء حركة تشيتنيكس، وهذه الحقيقة قد اتضحت تمامًا من خلال الرسائل الألمانية التي تم اعتراضها. ولكن من الصعب تصديق أن جهودنا لم تكن تشكل عاملاً مهمًا في نجاح أنصار تيتو وبناء يوغوسلافيا الشيوعية بعد الحرب.

ولكن الاستخبارات الداخلية MI5 لم تكن لديها أي مشاكل في التعامل مع عملاء النازي. ولكن عملياتها ضد آبويهو، جهاز الاستخبارات العسكرية الألمانية، كان يجب أن تتصاعد إلى أحد أكبرِ نجاحات الاستخبارات طوال الوقت، نظام الغدر أو (الخيانة). كان ذلك قائمًا على عملية حدثت بواسطة مكتب ديوكسيم الفرنسي. وقد اقترح ديلو هوايت، رئيس الاستخبارات الداخلية المميز، أن عملاء الاستخبارات الألمانية المكتشفين يجب أن يُتركوا

في أماكنهم وأن "يحالوا" للعمل عملاء مزدوجين للاستخبارات البريطانية. وعلى ذلك كان يمكن للاستخبارات الداخلية أن تكون قادرة على السيطرة على أنشطة التجسس كلها في بريطانيا، وبحسبانه أثرًا جانبيًا مرحبًا به، كانت المعلومات التي يطلبها العملاء يمكن أن تخبر بريطانيا بما تعرفه الاستخبارات الألمانية وما لا تعرفه. وفي تلك المرحلة المبكرة، كانت هذه أقصى طموحات الاستخبارات الداخلية البريطانية.

جاءت أولى فرص تحويل عميل ألماني مع القبض على أرثر أوينز، وهو رجل أعمال من ويلز كان دائم التردد على ألمانيا وتطوع عام ١٩٣٦ بجمع المعلومات لصالح الاستخبارات الخارجية البريطانية. ولكن المعلومات التي قدمها كانت ضئيلة القيمة وسرعــان ما استُغني عن خدماته. ثم عاد مرة أخرى للاتصال بالاستخبارات الخاصة الخارجية لإخطارها بأنه يخطط للتجنيد لدى الاستخبارات العسكرية الألمانية (أبوير)، زاعمًا أنه يفعل ذلك من أجل اختراق الاستخبارات الألمانية لصالح البريطانيين. ولكن أوضح اعتراض خطاباته إلى ضابطه الألماني أنه كان يلعب على الجانبين. وفي سبتمبر من عام ١٩٣٨، أعلنت الاستخبارات الداخلية أنه تم تعيينه عميلاً رئيسيًا للاستخبارات العسكرية الألمانية في بريطانيا وأنه قد مُنح "كود" خدمة سرية ألمانيًا من أجل تشفير رسائله.

ومع اندلاع الحــرب، قُبض عليه في محطة ووترلو ووافــق على القيام على دور العميل المزدوج تحت اسم مستعار وهو سنو. وكان ضابطه الليفتنانت كولونيل تومي تار روبرتسون التابع للاستخبارات الداخلية، وهو رجل مميز أصبح بعد ذلك رمزًا بريطانيًا لنظام العمالة المزدوجة، ينشئ قسمًا خاصًا (B1a) لأداء هذه المهام. ومع نهاية عام ١٩٤٠، كان لدى روبرتسون اثنا عشر عميلاً مزدوجًا تحت سيطرته. وفي ذلك الوقت، كانت الاستخبارات

الخارجية تدير عددًا من الجواسيس الألمان في الخارج. يقول هيو آستور، وهو أحد العاملين في هذا القسم لإدارة العملاء المزدوجين، "كانت الاستخبارات الداخلية مسئولة بشكل أساسي عن الأمن داخل المملكة المتحدة والاستخبارات الخارجية تعمل في الخارج. وكان من الواضح وجود منطقة رمادية فيما يتصل بالعملاء المزدوجين؛ لأنهم كانوا يدربون ويجندون في الخارج وفي هذه المرحلة يكونون تابعين للاستخبارات الخارجية وحينما يصلون يصبحون مسئولية الاستخبارات الداخلية".

كان اللاعبون الأساسيون الآخرون في نظام العمالة المزدوجة هم جهاز الأمن اللاسلكي، وهو جهاز كان يدار بواسطة وزارة الحربية ثم أصبح تابعًا للاستخبارات الخارجية التي كانت تراقب رسائل العملاء، والقائمون على فك الشفرة في مركز اتصالات الحكومة البريطانية في بلتشسي بارك. وقد أنشئ قسم خاص في بلتشسي تحت إشراف أوليفر ستراشي من أجل فك شفرة الرسائل المتبادلة بين الاستخبارات العسكرية الألمانية وعملائها في بريطانيا. وهذا القسم عرف باسم ISOS من أجل الخدمات المحظورة أو الاستخبارات الداخلية من اقتفاء أثر رسائل العملاء المزدوجين ورصد أي جواسيس ألمان يصلون إلى البلاد. وكان هذا يعني أيضًا أن تقارير العملاء يمكن أن تصمم بحيث تسمح للقائمين على فك الشفرة بتتبعها عبر الشبكات اللاسلكية للاستخبارات الألمانية. وكانوا يأملون من ذلك أن يساعدهم على فك الشفرات الأساسية لشفرة جهاز "إنيجما" الذي كان يستخدمه ضباط الاستخبارات الألمان لتمرير تقاريرهم إلى هامبورج.

وقد أنشئت لجنة سرية من أجل تحديد ما المعلومات التي يجب تغذية الألمان بها. وقد اشتملت عضويتها المنتقاة على مندوبين من الاستخبارات الداخلية والخارجية والبحرية والعسكرية والجوية ووزارة الداخلية وإدارة

الدفاع الداخلية، التي أنشئت من أجل الدفاع المدني. وقد أطلق على هذه اللجنة اسم لجنة **XX**، على الرغم من أنها سرعان ما أصبحت تعرف باسم لجنة العشرين أو على نحو أكثر بساطة نادي العشرين، وذلك تشبيها بالرقم الروماني الذي يرمز لعلاقة العمالة المزدوجة. وكانت تجتمع كل أربعاء في مقر الاستخبارات الداخلية، في أول الأمر في سجن ورموود سكرابس، ولكن بعد ذلك في ٥٨ جيمس ستريت.

يقول آستور "كان يرأس لجنة **XX** رجل الاستخبارات المشتركة تار روبرتسون، الذي كان يدير قسم **B1a**، والذي اخترع الموضوع برمته. كان رجلاً عظيمًا ومدهشًا لكل من يعمل معه. وكان هو وديك هوايت شخصين رائعين وقد جمع تار من حوله بعض الأشخاص اللامعين الذين كانوا يديرون العملاء من أجله". كانت مهمة نادي العشرين تتمثل في تحديد المعلومات التي تلقنها للاستخبارات الألمانية بدون أن تضر بالقضية البريطانية. في أول الأمر، مع وجود تهديد الغزو الألماني الذي يخيم على الأجواء في لندن، تقرر أن "المعلومات" التي تقدم إلى العملاء المزدوجين يجب أن تستخدم لإعطاء انطباع عن مدى قوة الدفاعات البريطانية. ولكن مع بداية عام ١٩٤١، كان واضحًا أنه يمكن عمل المزيد مع العملاء المزدوجين.

يقول كنيث نبتون أحد ضباط الاستخبارات الخارجية العاملين في المشروع، يقول: كان الهدف الأساس هو عرقلة المحاولات الألمانية لاختراق الجواسيس للمملكة المتحدة. ولكن أصبح واضحًا أنه إضافة إلى استخدام المحتوى الذي يتم توصيله إلى ضباط الاستخبارات الألمانية للتغطية على الأحداث في وقت الحرب، نستطيع أن نستخدم عملاءنا لدى الاستخبارات الألمانية في عملية خداع إستراتيجي. لم يكن الهدف من ذلك مجرد منع

عملاء العدو من العمل، ولكن أيضًا "تحويلهم" إلى عملاء مزدوجين. كان يمكن تخيير العميل بين أن يحاكم ويعدم أو أن يوافق على العمل تبعًا لأوامر ضابط الاستخبارات الداخلية المنوطين به. وحينما كان يتم النجاح في تحويل الجاسوس كانت الفائدة تأتي مضاعفة. فمن ناحية، كان يعتقد ضابط الاستخبارات الألمانية المسئول عن الجاسوس أنه لديه عَميل ناجح وأنه لا يحتاج كثيرًا إلى تجنيد عملاء آخرين. ومن ناحية أخرى، فإن المعلومات المضللة التي يرسلها ضابط الاستخبارات البريطانية المنوطين بالعميل إلى ألمانيا من خلال اتصالات عميله- مثل الرسائل اللاسلكية أو خطابات الحبر السري- يمكن أن تستخدم في الخداع الإستراتيجي".

كان ضباط الاستخبارات الداخلية الذين يتعاملون مع العملاء المزدوجين يحتاجون إلى معرفة المعلومات التي يمكن تقديمها إلى العملاء من أجل بناء شهرتهم لدى الألمان. كان معظم هذه المعلومات مجرد "هراء"، عبارة عن معلومات غير مهمة تعطي الاستخبارات الألمانية إحساسًا بأن عملاءها يفعلون شيئًا ما وأنهم قادرون على الوصول إلى معلومات حقيقية دون المساس بالمجهود الحربي. ولكن كان ذلك مختلطًا ببعض المعلومات المضللة التي كان الهدف منها تكوين صورة زائفة لما يقوم البريطانيون على عمله. كانت مهمة اللجنة تنسيق هذا العمل. وكانوا يشرفون على النظام. يقول آستور "إنهم لم يكونوا يديرون عملاء أفراد. كانوا يتفقون على خطة شاملة. كنت على اتصال بالألمان مرتين أو ثلاثًا في اليوم بواسطة أجهزة اللاسلكي وعلى ذلك كان يجب عليّ التصرف في سرعة خاطفة. وعلى ذلك لم تكن لجنة العشرين هي مصدر القرار؛ لأنها كانت تجتمع مرة في الأسبوع. كنت أحصل على الموافقة من أشخاص كانوا في اللجنة وفي كل أسبوع كنت وآخرون نقوم بإعداد تقرير موجز للجنة يحدد ما كنا نقوم عليه وما فعلناه".

ولكـــن بينما كان النظام يبدو كأنه يعمل جيدًا، فإن لجنة العشرين ومديري العملاء كانوا يواجهون مشكلة. لم يكونوا يستطيعون التأكد من أن الألمان قد خُدعوا. وكانت عمليات الاستخبارات الألمانية في الخارج تبدو غير فعالة على نحو لا يصدق وكان العملاء "غير محترفين" على نحو يجعلهم بعيدين عن الأصالة. وكان الإمساك بهم وتحويلهم سهلاً على نحو لا يصدق حتى إن البريطانيين قد انتابهم الشك في أن ذلك جزء من عملية خداع محكمة تقوم عليها الاستخبارات العسكرية الألمانية.

كتب إوِن مونتجو مندوب الاستخبارات البحرية في لجنة العشرين يقول: "كان الموقف من البداية تجريبيًا إلى حد كبير حيث لم يكن يعرف أحد الكثير عن عمل العملاء المزدوجين أو عمل الاستخبارات العسكرية الألمانية وعدم كفاءتها. بعد ذلك، بعد أن أصبحت لدينا خبرة بشأن أجهزة الاستخبارات الألمانية، لم يعد يدهشنا ظهور أي نقص في الكفاءة في جانبهم".

حيث أدت استجابة ضباط الاستخبارات الألمانية المسئولين عن العملاء المزدوجين إلى مساعدتنا في لجنة العشرين إلى العثور على مكان فجوات المعلومات لدى الألمان، فإنها لم تخبرنا ما إذا كانت الصورة من المعلومات التي كنا نحاول تكوينها قد تم تصديقها في برلين أم لا. كانت الطريقة الوحيدة لاكتشاف ذلك هي فك شفرة الرسائل المتبادلة بين المحطات الخارجية في باريس ومدريد ولشبونة والمقرات الرئيسية. ولكن كل هذه الجهات كانت تستخدم آلة "إنيجما" الخاصة بالاستخبارات العسكرية الألمانية، والتي كانت تختلف عن تلك المستخدمة بواسطة أجهزة الاستخبارات الألمانية الأخرى.

وعلى ذلك، فإن ثقة نادي العشرين في عملائه المزدوجين قد تعززت إلى حد كبير في ديسمبر من عام ١٩٤١ حينما قام ديلي نوكس كبير خبراء فك الشفرة في بلتشلي بارك، الذي كان يحتضر بسبب مـــرض السرطان

وكان يعمل من المنزل، على فك شفرة "إنيجما". كانت أولى الرسائل، المعروفة باسم ISK بمعنى نوكس لخدمات (الاستخبارات) أو الخدمات غير المشروعة، قد أرسلت في يوم الكريسماس عام ١٩٤١. كانت لا تقدر بثمن بالنسبة للجنة العشرين، وكانت تكشف عن أن الألمان يصدقون المعلومات المضللة التي كانت تغذيهم بها لجنة العشرين كما كانت تبين مدى الثقة أو الشك في العملاء المزدوجين، من أجل إصلاح الوضع إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. ومع حلول ربيع عام ١٩٤٢، أدت المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال فك الشفرة في بلتشلي بارك إلى بقاء صورة جيدة عن عمليات الاستخبارات العسكرية الألمانية في بريطانيا حتى إيمان روبرتسون بأن جهاز الاستخبارات الداخلية الآن أصبح يتحكم في كل العملاء الألمان العاملين في بريطانيا. كانت لجنة العشرين قادرة على مراقبة الألمان وهم يعقدون الاتفاقات لإرسال العملاء إلى بريطانيا ومناقشة مدى قيمة تقاريرهم. كتب روبرتسون يقول "في حالتين أو ثلاث كنا قادرين على مشاهدة الإجراء (الذي كان سريعًا وموسعًا) المتخذ بواسطة الألمان بناءً على تقارير هؤلاء العملاء".

ولكن فك شفرة إنيجما أدى إلى ظهور مشكلة جديدة أمام اللجنة. فقد كان الكشف عن أي مواد من بلتشلي بارك يتم التحكم فيه على نحو صارم من قبل جهاز الاستخبارات الخارجية من أجل حماية أسرار أولترا (Ultra). ولم يكن هناك أحد يتعامل مع الأمر بمثل هذه الجدية كما كان يفعل فيلكس كوجيل، رئيس القسم ٧، الذي كان يمثل جهاز الاستخبارات الخارجية في لجنة العشرين. كان كوجيل شخصا خجولاً، ضئيل القامة، في منتصف الثلاثينيات من عمره. كما يقول كيم فيلبي في أحد تقاريره إلى موسكو. ويضيف إنه "على الرغم من هدوئه المعتاد، بسبب خجله، فقد كان مثابرًا في عمله ومولعًا بالقتال، وعلى استعداد دائم لتحدي القواعد الإدارية". كان

توجيل يحمي فك الشفرات بكل ما أوتي مــن قوة حتى إنه كان يرفض السماح لمندوبي قوات الداخلية وإدارة الدفاع الداخلي في لجنة العشرين بالاطلاع عليها، بينما كان كل ما يحال إلى عملاء الاستخبارات الخارجية كان يحجب عن الاستخبارات الداخلية نفسها. يقول مونتجو "كان كوجيل مُهَوَّسًا بالهاجس الأمني عندما يكون مسئولاً عن القسم C، فإنه كان يرغب في حظر استخدامه بحسبانه قائمة معلومات وكان من المحتمل أن تؤدي آراؤه هذه إلى إثارة المشاحنات".

أدى سلوك كوجيل إلى جعل عمليات لجنة العشرين أقرب إلى المستحيل. ولم يكن بعض أعضائها مطلعين على المعلومات الحيوية التي يقوم الآخرون باتخاذ قراراتهم على أساسها. وكان أثر ذلك أكثر ضررًا إلى حد كبير من نشر المعلومات على نطاق واسع ذاك الذي كان كوجيل يحاول منعه. وعلى ذلك سرعان ما تم تجاهل ضوابطه بشكل كامل. يقول مونتيجو "كان يجب القيام على عملية كبرى لتهريب المعلومات. وذلك من خلال إجراءات "غير مسجلة رسميًا" وتسريبات "تحت المائدة" وإلا توقف العمل تمامًا".

بلغ الموقف ذروته مع قضية الرجل الذي أصبح بعد ذلك الأكثر قيمة بين العملاء المزدوجين– وهو جوان بوجول جارسيا، الــذي كان يحمل الاسم الحركي: جابرو. فقد كشفت الشفــرات التي حُلت في بلتشلي عن عميل للاستخبارات العسكرية الألمانية حيث زعم أنه كان يدير شبكة من العملاء في بريطانيا. وكانت تقاريره غير دقيقة على نحو يثير السخرية. كان تقريرًا خادعًا يشير إلى "التهتك والعربدة والسكر والأخلاق الوضيعة في مراتع المتعة" في ليفربول، وعمال الميناء في جلاسجو الذين هم "على استعداد لفعل أي شيء مقابل القليل من النبيذ". كان من الواضح للألمان ليس أنه لم يلتق في حياته بعامل ميناء في جلاسجو فقط، ولكنه أيضًا لم ير

بريطانيا أبدًا. ومع ذلك فإنهم صدقوه من أعماق قلوبهم. وأصبحت الاستخبارات الخارجية على قناعة بأن تقاريره المزيفة يمكن أن تدمر خطط نادي العشرين.

وبعد ذلك في أوائل فبراير، كان رئيس محطة الاستخبارات الخارجية في لشبونة على اتصال بشخص أسباني يحاول التقرب إليه زاعمًا أنه عميل سري للاستخبارات الألمانية. قال إنه أضير من الحرب الأهلية الأسبانية وإنه يتوق لمساعدة بريطانيا على قتال الألمان. وعندما لم يجد أذنًا صاغية لدى الاستخبارات البريطانية في مدريد، توجه إلى الجانب الآخر ألا وهو الاستخبارات الألمانية، حيث كان يحاول إقناع الضباط بأنه ضابط استخبارات أسباني تم إرساله إلى بريطانيا واقترح العمل جاسوسًا ألمانيًا. والواقع أن بوجول توجه إلى لشبونة، وكان مسلحًا بدليل أزرق إلى بريطانيا، وهو كتاب برتغالي يتحدث عن الأسطول الملكي ومعجم إنجليزي – فرنسي للمصطلحات العسكرية، حيث أعد سلسلة من التقارير الخيالية بناءً على شبكته الوهمية للعملاء. كان بوجول معاديًا للنازية على نحو لدود وكانت تقاريره تهدف إلى تحطيم جهاز الاستخبارات الألماني، وكان في الواقع يقوم على دور العميل المزدوج غير المتفرغ.

حجب توصيل سر هذا الرجل عن الاستخبارات الداخلية، وذلك على أساس أنه كان يرسل التقارير من داخل الأراضي البريطانية تحت سلطة الاستخبارات الداخلية.

إن مسألة وجود عميل ألماني هام يرسل تقارير ليست تحت السيطرة، مهما كانت غير دقيقة، كان يمكن أن تؤدي إلى أضرار هائلة إذا لم تؤخذ في الحسبان في خطة الخداع الشاملة. وعلى ذلك، في نهاية فبراير، حينما اكتشف كبار المسئولين في الاستخبارات الداخلية أنه قد حجب وجوده عنهم،

استشاطوا غضبًا. وبعد بضعه أسابيع، اكتشفوا أن كوجيل كان يحتفظ برسائل ISOS على الرغم من أنها تشير إلى عملاء للاستخبارات الخارجية. كان ذلك بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. وقد اعتاد السير ديفيد بتري الضغط على الاستخبارات الداخلية من أجل تولي زمام القسم V. وأضاف كل الحجج الخاصة بتوزيع معلومات الرسائل المعترضة ونقص الاستخبارات الداخلية للنقص الواضح في المعلومات المتصلة بألمانيا لدى عدد من ضباط القسمV وحقيقة وجودها في منطقة سان ألبانز بعيدًا عن لندن مما شكل صعوبة في الاتصال مع الاستخبارات الداخلية. ووافق منزيس على إنشاء إدارة جديدة داخل القسم V تدعى VX من أجل التعامل مع نظام العمالة المزدوجة وحده. وكان من المقرر أن يكون مقرها في لندن من أجل تسهيل الاتصال مع الاستخبارات الداخلية بشأن العملاء المزدوجين وأن يرأسها فرانك فولي، الذي كان رئيسًا للمحطة في برلين خلال العشرينيات والثلاثينيات، وكان لديه معلوماتٌ غزيرة عن ألمانيا. يقول ويزموند بريستو أحد رفاقه في الاستخبارات الخارجية إنه "لم يكن أحد أعضاء زمرة المؤسسة. ولكنه كان رجلاً قوي الشكيمة ذا قدم راسخة فوق الأرض ورجل دولة حكيمًا، يقدم النصيحة المفيدة حين تطلب منه. وقد اكتسب معرفة استثنائية بأعمال الاستخبارات الألمانية العسكرية وشخصياتها خلال سنوات عمله في برلين، مما جعله شامخاً".

حل فولي محل كوجيل مندوبًا للاستخبارات الخارجية في لجنة العشرين. يقول أحد الضباط السابقين في الاستخبارات الداخلية: "كان هناك فارق نوعي في الطريقة التي تعمل بها اللجنة منذ ذلك الوقت. فللمرة الأولى كان مندوب الاستخبارات الخارجية يتحدث على نحو موثق بوصفه ضابط عمليات حقيقيًا. كان يعرف ما يتحدث عنه وأثبت ذلك". ويشير ماسترمان،

الذي كان على صلة جيدة بالمعلومات بوصفه سكرتيرًا للجنة العشرين، إلى التغيرات التي حدثت في منتصف عام ١٩٤٢ مع الانطلاق الحقيقي لنظام العمالة المزدوجة. يقول ماسترمان "بشكل عام فإن الرجال السيئين يجعلون المؤسسات الجيدة سيئة والرجال الأكفاء يجعلون المؤسسات السيئة جيدة. ولا يمكن إنكار أنه كان هناك بعض المشاحنات بين الاستخبارات الداخلية والاستخبارات الخارجية في الأيام الأولى، ولكن ذلك قد تلاشى حينما غير مندوب الاستخبارات الخارجية".

دفعت إدارة عمليات العمالة المزدوجة دفعة هائلة في يوليو من عام ١٩٤٣ حينما نُقل القسم ٧ من سان ألبانز إلى رايدر ستريت، على بعد خطوات قليلة من مقر الاستخبارات الداخلية في شارع سان جيمس. وكان ذلك يعني أنه، إذا كانت هناك أي مشاكل، يمكن لضباط الاستخبارات الداخلية أن يعبرا الطريق من أجل تجاذب أطراف الحديث مع نظرائهم في الاستخبارات الخارجية. يقول آستور "إن المرأ يتكون لديه دائما انطباع بوجود منافسة رهيبة بينهما. وأنا أفترض أن هذه المنافسة يمكن أن تتم على مستوى القمة. ولكن على المستوى الأدنى، كان كل شخص يؤدي عمله ودائمًا ما تجد تعاونًا من الجميع. وحتى على مستوى القمة، ربما كانت هناك مبالغة في تقدير مدى هذه المنافسة. كان الوقت قصيرًا جدًا حتى إنك لا تستطيع الدخول في معركة طويلة مع أي شخص. وأنا أعتقد أنه لم يكن هناك وقت كاف لتعكير الأجواء. لقد عرفت كل ما أردت معرفته عن هذه التنظيمات ونوع العملاء الذين كنت أشرف عليهم وخصائصهم، والتقنيات التي كانوا يستخدمونها وبالفعل حصلت على الكثير من المساعدة بواسطة ألترا. إن المرأ عادة يحصل على معلومات مقدمًا بشأن وصول عملاء من خلال أولترا، وعلى ذلك يعرف نطاق التدريب الذي يمرون به".

نجحت الاستخبارات البريطانية الداخلية في تحويل ما يزيد عن أربعين عميلاً تابعين للاستخبارات العسكرية الألمانية. وكان من بين هؤلاء "تيت" أو وولف شميدت، وقد هبط بالمظلة في منطقة إيست أنجليا في سبتمبر من عام ١٩٣٩ ومُنح اسمَه الحركي بسبب التشابه الكبير بينه وبين الموسيقي الشهير هاري تيت. على الرغم من أنه كان عضوًا في الحزب النازي، فإنه واصل العمل حتى سقوط هامبورج في مايو ١٩٤٥. وكان بالغ النجاح حتى إن الاستخبارات الألمانية كانت تسميه جوهرة التاج في الشبكة البريطانية وأرسلت إليه مبالغ ضخمة ومنحته وسام الصليب الحديدي مرتين. كان هناك أيضًا دوسكو بوبوف المعروف باسم (تريسيكل) وهو زير نساء يوغوسلافي يعتقد أنه كان مصدر إلهام مؤلف شخصية جيمس بوند. وكان قد تم تجنيده قبل الحرب بواسطة الاستخبارات الخارجية وأعلن بعد ذلك أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) تجاهل المعلومات التي قدمها إليه والتي أشارت إلى التخطيط للهجوم على بيرل هاربور.

في ذلك الوقت، كانت معظم عمليات نادي العشرين موجهة نحو الإعداد لساعة الصفر. وكان تشرشل مولعًا بالخداع كما كان مولعًا بالتجسس. وفي مؤتمر طهران في نوفمبر عام ١٩٤٣، حينما تم اتخاذ القرار النهائي لشن هجوم أوروبا في منتصف عام ١٩٤٤، أخبر رئيس الوزراء البريطاني ستالين أنه "في وقت الحرب تكون الحقيقة باهظة الثمن حتى إنها يجب أن يحميها حراس من الأكاذيب". وانطلاقًا من هذه النقطة، كانت خطة الخداع الشاملة الخاصة بيوم الحسم أو النصر تعرف باسم عملية البودي جارد. وكان على المشرفين على العملاء المزدوجين الآن أن يفكروا بشكل متواصل في العناصر المتنوعة لخطة الخداع وكيفية استخدام العملاء من أجل إقناع الألمان بأنهم عملاء حقيقيون. وأصبح نظام العمالة المزدوجة يشبه

لعبة الشطرنج والعملاء يشبهون قطع الشطرنج، حيث يُحرك كل منهم بحرص في موضع يمكن أن يساهم في القضاء على الخصم.

كان العملاء المحوريون في خطة الخداع لاكتشاف أماكن الهبوط في يوم الحسم، التي كانت تدعى فورتيتيود ساوث، هم أولئك الذين يتم التحكم فيهم من خلال الرسائل اللاسلكية. وعلى الرغم من أنه كان يمكن أيضًا استخدام تقارير العملاء الذين يكتبون الخطابات من أجل إبعاد الألمان عن الخطط الحقيقية للحلفاء، إن أولئك الذين كانوا يستخدمون الأجهزة اللاسلكية هم من يستطيعون إرسال الرسائل في "الوقت الفعلي". وقد تطورت فورتيتيود ساوث سريعًا خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٤٤، ولكن ظل العمود الفقري لها كما هو. وكان يجب توجيه الألمان لكي يصدقوا بأن إنزال نورماندي مجرد هجوم وهمي لجذب انتباه القوات الألمانية بعيدًا عن المكان الرئيسي لغزو الحلفاء، الذي تقرر أن يكون قبالة بادوكاليه. وكان الهدف من هذا هو التحقق من أن الجانب الأعظم من القوات الألمانية سوف يبقى بعيدًا عن شواطئ نورماندي، مما يترك للحلفاء فسحة من الوقت للتمركز في شمال فرنسا حيث يمكن الانطلاق من هناك نحو باريس وبعد ذلك إلى الحدود الألمانية.

تم عمل تشكيل وهمي كامل ألا وهو مجموعة جيش الولايات المتحدة الأولى (FUSAG) التي أشيع بأنه يقودها الجنرال جورج باتون، بطل غزو صقلية وهو الرجل الذي كان يمكن للألمان أن يصدقوا بأنه هو من يقود غزو أوروبا. وكان من المفترض أن تحتشد هذه المجموعة في إيست أنجليا وجنوب شرق إنجلترا وكان لا بد من التنسيق بين تقارير العملاء لبيان أن الأمر كذلك وإفساح المجال للقوات المحتشدة جهة الجنوب والجنوب الغربي لمهاجمة الدفاعات الألمانية في نورماندي.

كان أهم العملاء الذين يستخدمون الأجهزة اللاسلكية وأبرزهم، والذين استخدموا في خطة خداع فورتيتيود ساوث هو جابرو. وعلى الرغم من أنه كان يوجد في بريطانيا في ذلك الوقت، إن شبكته كانت واسعة وحيوية بالنسبة للصورة الكلية للخداع حتى إنه كان يتم التنسيق بشكل وثيق يومًا بيوم. وكان أهم العملاء الآخرين الذي ساهموا في "قدوم يوم الحسم"، حسب تعبير لجنة العشرين، العميل الثلاثي بروتاس. أما رومان جابرسيزفنكس، الذي كان يسمى بول، فقد كان يقود شبكة للمقاومة داخل فرنسا، وبمجرد أن تم كشفها، تطوع للعمل لحساب الاستخبارات العسكرية الألمانية **Abweher** في لندن من أجل إنقاذ الأعضاء الآخرين في مجموعته من الإعدام. ومع وصوله إلى بريطانيا، أخطر على الفور السلطات بطبيعة مهمته وأحيل ليعمل ضد الألمان. كان هناك عميلان آخران مهمان في موضوع فورتيتيود ساوث وهما تريسيكل وناتالي "ليلي" سيرجيف (الكنز)، وهي مواطنة فرنسية ولدت في روسيا حيث فرت عائلتها في أعقاب الثورة البلشفية.

وقد ساهم الأربعة في بناء فورتيتيود ساوث، تلك الصورة المزيفة للهدف المنشود ألا وهو يوم الحسم. وقدم تريسيكل وبروتاس، الذي كان يشرف عليه آستور ومن المفترض أنه كان عضوًا في وحدة بولندية ملحقة بالمجموعة الأولى لجيش الولايات المتحدة **FUSAG**، قاما بتقديم نظام المعركة على هيئة معلومات مضللة للألمان وكانت مفصلة إلى حد كبير حتى إنهما لم يتحدثا فقط عن الوحدات الفردية، والتحصينات والمواقع، ولكنهما تحدثا أيضًا عن الشارات الموجودة على جوانب المركبات. وكان تريجر أو الكنز هو الإبلاغ من غرب البلاد أن هناك القليل من القوات هناك، من أجل دفع الألمان إلى تصديق أن هدف الهجوم هو بادوكاليه. ولكن يبقى الدور الأكثر أهمية والأكثر تعقيدًا من نصيب جاربو. فقد كانت لديه شبكة مكونة من ٢٧

عميلاً، تضم رجل أعمال سويسريًا مقيمًا في "بوتل" وهو من كتب تقريرًا يصف فيه "التهتك والعربدة والأخلاق الوضيعة في أماكن اللهو" في ليفربول وشخصًا فنزويليًا متحمسًا كان يعيش في جلاسجو وأشار إلى عمال الميناء في "كلايد سايد" الذين "يرغبون في القيام على أي شيء مقابل القليل من النبيذ". وقد توفي الرجل السويسري متأثرًا بمرض السرطان في خريف عام ١٩٤٢. ولكن واصلت أرملته العمل مع جاربو وأصبحت مساعدته الشخصية. أما الشخص الفنزويلي فإنه أصبح نائبًا رسميًا لجابور وكون شبكة خاصة به من العملاء في أسكتلندا، وكان أحد أعضائها شيوعيًا حتى النخاع وكان يؤمن بالفعل أنه يعمل لصالح الاتحاد السوفييتي. وقد أطلقت الاستخبارات العسكرية الألمانية على هذه الجماعة اسم شبكة بندكت. وقدمت خليلة جابور، وهي سكرتيرة كانت تعمل في مكاتب وزارة الحربية، فرصًا مفيدة من أجل أن يبدو الأمر كأنه حديث وسادة له قيمته. وكانت تؤمن، بوصفها عاملة جهاز لاسلكي، أن صديقها كان جمهوريًا أسبانيًا. وقد نجح جابور أيضًا في إقامة شبكة واسعة من العملاء في ويلز، كانت يتكون معظمها من مواطنين فيها ولكن كان يقودها بحار سابق وكان "شخصية غير مرغوب فيها تمامًا" حيث كان يعمل فقط من أجل المنفعة الشخصية. وكانوا جميعًا من اختلاق خياله أو من اختلاق ضابط الاستخبارات الداخلية MI5 المسئول عنه توماس هاريس. ومع ذلك، فقد ساهموا جميعًا في الاعتماد الألماني عليه باعتباره المصدر الأهم للمعلومات المتصلة بخطط الحلفاء مما مهد الطريق لتحقيق أعظم انتصار نسب لجابور ولجهاز الاستخبارات الداخلية.

وفي الساعات الأولى من يوم الحسم، في السادس من يونيو عام ١٩٤٤، قام جابور بمحاولات متكررة لتجنيد ضابط الاستخبارات الألمانية المسئول عنه انطلاقًا من أن قوات الحلفاء في الطريق. كان الأوان قد فات

ليفعل الألمان أي شيء في هذا الشأن ولكنهم كانوا لا يزالون يؤمنون بأن جابور أفضل عميل سري لديهم وحتى بعد الغزو مما مهد الطريق لتنفيذ المرحلة التالية من الخداع. وبعد وقت قصير من منتصف ليل التاسع من يونيو، وبينما كان الحلفاء يتقدمون ببطء وكانت كتيبة الصفوة الأولى "إس إس بانزر" في طريقها، إلى جانب كتيبة أخرى مدرعة، من أجل تعزيز الدفاعات الألمانية في نورماندي، حيث قام جابور بإرسال أهم رسائله. كان ثلاثة من عملائه يبلغون عن قوات تحتشد عبر إيست أنجليا وكنت وأعداد كبيرة من القوات وناقلات الدبابات تنتظره في الموانئ الشرقية، كما قال. "وبعد التشاور الشخصي في الثامن من يوليو في لندن مع عملائي دوني وديك وديريك، الذين أرسلت تقاريرهم اليوم، أرى على ضوء تجمعات القوات الكثيفة في الجنوب الشرقي وشرق إنجلترا، أن هذه العمليات هي مناورة تكتيكية من أجل جذب احتياطي العدو للقيام على هجوم في مكان آخر. وعلى ضوء الهجمات الجوية المستمرة على منطقة التجمعات المذكورة، التي تعد هدفًا إستراتيجيًا مفضلاً، إن ذلك من المرجح أن يحدث في منطقة بادوكاليه".

وقد وصل تحذير جابور مباشرة إلى هتلر الذي أمر كتيبتين بالرجوع إلى بادوكاليه للدفاع ضد الغزو الرئيسي المتوقع هناك. وأكد ذلك نجاح غزو الحلفاء. ولو كانت هاتان الكتيبتان قد واصلت طريقهما نحو نورماندي، لردتهم على أعقابهم.

لم تحـظ الاستخبارات البريطانية الداخلية بالنجاح ضد العملاء السوفييت والألمان فقط، ولكنها خططت أيضًا لتشغيل عدد من عملائها داخل سفارات الدول المحايدة والحليفة الموجودة في لندن. وكان يشرف عليهم عميل سوفييتي داخل الاستخبارات الداخلية وهو أنطوني بلانت، الذي تم تكليفه بتولي مسئولية القسم B16 بواسطة ديك هوايت. وقد أعد بلانت للتوسع

في كم المعلومات المتاحة للبريطانيين، ولكن كان الهدف الحقيقي لذلك هو مساعدة سادته السوفييت. وقد حصل على المعلومات من خلال اعتراض الرسائل الدبلوماسية التي تم فك شفراتها بواسطة المدرسة الحكومية للرموز والشفرة GC&CS والتنصت على تليفونات السفارات والعملاء وفتح الحقائب الدبلوماسية، ونظام يدعى "تربل إكس" كان يدار بواسطة وحدة صغيرة في الاستخبارات الداخلية تدعى القسم "N".

أرسل إلى مركز موسكو يقول "طلب مني هوايت التحقيق في موضوع الاتصالات الدبلوماسية التي لم تتم دراستها حتى الآن بشكل منهجي بواسطة الاستخبارات الداخلية. وكان يجب عليّ أولاً اكتشاف الميكانيزمات الموجودة بالفعل وبعد ذلك معرفة ما يمكن العثور عليه أو اختراعه. كانت الآليات الموجودة كلها تقريبًا موجودة في يد جهاز الاستخبارات الخارجية. على سبيل المثال، كان فك الشفرات بواسطة مدرسة الحكومة للرموز والشفرة GC&CS يتم في الواقع تحت إشراف الاستخبارات الخارجية وكذلك فتح الحقائب الدبلوماسية. وكان التنصت على تليفونات السفارات يتم أيضًا بواسطتها. وسبب ذلك هو أن الاستخبارات الداخلية تقع من الناحية الفنية تحت إشراف وزارة الخارجية، والدبلوماسيون يفترض أن يتبعوا وزارة الخارجية. وكانت مهمتي الأولى، وهي الأسهل، أن أقوم بإقناع الاستخبارات الخارجية بأن تجعل الاستخبارات الداخلية تسمح لنا بالحصول على المواد التي نرغب فيها. ومن خلال التخطيط للاطلاع على ملفاتهم القديمة اكتشفت أن هناك كمًا كبيرًا من المواد ذات الأهمية الفائقة لمكافحة الجاسوسية لم نرها من قبل".

قامت الاستخبارات الداخلية بتوسيع شبكة عملائها من خلال إقناع وكالة "هانتس" وهي وكالة محلية كانت متخصصة في توفير الخدم للبعثات

الأجنبية بالتعاون معها. وحينما كانت الوكالة تتلقى طلبًا بالحاجة إلى خادم محلي من قبل إحدى السفارات التي تحتاج منها الاستخبارات الداخلية معلومات، كانت تقوم بوضع عميل من عملاء القسم M الذي يديره ماكسويل نايت في تلك الوظيفة. وكانت هذه العملية تدار بواسطة جي جي ديكنسون وهي متخصصة في التوظيف كانت معارة إلى الاستخبارات الداخلية من قبل وزارة العمل ومسز جلادستون، وهي متخصصة في شئون الأفراد وكانت تتولى الاتصال بوكالة هانتس. أرسل بلانت إلى موسكو يقول "قامت بتكوين مجموعة من الحزم وهم أشخاص كانت تعرف معظمهم من قبل، وكانت تحصل عليهم من خلال الأصدقاء. وكانوا يتم زرعهم حينما تسنح الفرصة. وما كان يحدث عادة هو أنها كانت تتصل بي وتقول، على سبيل المثال، السفارة الأرجنتينية تبحث عن خادمة وتسألني إذا كنت مهتمًا للأمر. وأقول نعم أو لا بحسب الاهتمام بهذه السفارة ومدى ملاءمة الوظيفة المعروضة. وكانت هناك بعض الوظائف عديمة الفائدة. على سبيل المثال، خادمة في منزل السفير المواجه لمكتب المحفوظات. وهناك وظائف أخرى تكون مثالية مثل وظيفة الرجل الذي يقوم بحرق الأوراق المطلوب التخلص منها. وبطريقة أو بأخرى، كانت لدينا سلسلة متغيرة بشكل مستمر من الأشخاص في سفارات معينة. وفي بعض الحالات، كنا نتركهم لفترة قصيرة ثم نقوم بإبعادهم إذا رأينا أنهم لا يستطيعون الحصول على أي شيء مهم. وفي حالات أخرى، كان لدينا أشخاص يقومون بإمدادنا بمواد جيدة، على سبيل المثال كما حدث في السفارة الإسبانية. والمواد المفيدة التي كانوا يحصلون عليها كانت ذات أنواع مختلفة. وكان أفضل عملائنا، سكرتيرة وليست خادمة، كانت تعمل في السفارة الإسبانية وحصلت لنا على شريط الشفرة وعلى نسخ واضحة من البرقيات المشفرة، ومسودات تقارير السفارة والخطابات الخاصة ومذكرات عن حفلات العشاء والزائرين وما يقال عن أعضاء السفارة. وكان هناك

عملاء يجلبون لنا قصاصات الورق من سلات المهملات، فحتى هذه لها أهميتها".

كانت إسبانيا تمثل إحدى الأولويات الكبرى بسبب وقوف فرانكو المعلن على الحياد وتأييده لهتلر من وراء ستار وكان لدى الاستخبارات الداخلية ثلاثة عملاء على الأقل في السفارة الأسبانية. وقد كان لديها أيضًا عملاء في سفارات البرتغال وفرنسا وهولندا وإيران والبرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو والأرجنتين.

وبعض هؤلاء العملاء، مثل أولئك المزروعين في سفارات البرازيل وشيلي وكولومبيا والبرتغال وإسبانيا وسويسرا، تم الاحتفاظ بهم حتي نهاية الحرب ولكن بلايت حذر رؤساءه من أن القدرة على استخدام الخدم المحليين على وجه الخصوص من المرجح أن تتناقض على نحو حاد وقت السلم. "هناك عدد كبير من العملاء كان يرغب في القيام على هذا النوع من الأعمال خلال الحرب انطلاقًا من الوازع الوطني ولكن بعد الحرب أصبح من يقوم على ذلك يقوم عليه على مضض لأسباب أخلاقية أو يرغبون في راتب أفضل ووظيفة أكثر ديمومة. وبشكل عام، فإن الطاقم المحلي للسفارة لا يكون قادرًا على الحصول على معلومات عالية القيمة. وفي بعض الحالات كانوا يقدمون خدمات عظيمة من خلال الحصول على محتويات سلة المهملات الورقية التي قد تحتوي وثائق ثمينة أو مواد تستخدم في حل الشفرة. ومع ذلك فإن معظم السفارات تحرص إلى أقصى حد على حرق هذه المواد ولا يمكن الاعتماد على الإهمال الذي اتسم به بعضها كما كان يحدث في السفارة الأسبانية خلال الحرب".

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته كله في الكشف عن العملاء الشيوعيين وعملاء النازي، وتشغيل العملاء في السفارات المحايدة الصديقة،

إن الاستخبارات الداخلية لم تكتشف تلك الشبكة المتغلغلة داخل المؤسسة البريطانية خلال سنوات الحرب والمكونة من خمسة عملاء ينتمون للاستخبارات الروسية ومن بينهم بلانت". فقد أعلن ماكسويل نايت، المقاتل الشرس ضد الشيوعية في عام ١٩٤١ في تقرير بعنوان "الاتحاد الشيوعي لم يمت" أن هناك عميلاً سوفييتيًا داخل الاستخبارات الداخلية تم تجاهله. كان نظام العمالة المزدوجة يمثل نجاحًا منقطع النظير، ولكنه لم يقدم شيئًا يرفع من أسهم جهاز الاستخبارات الداخلية. وفي الوقت الذي تم فيه الكشف عن تفاصيل ما حدث، صبت اللعنات فوق رأسه بسبب فشله في الكشف عن شبكة تجسس كمبريدج.

الفصل السابع

التخريب والإرهاب والجريمة

يشتمل الدور السياسي الرقابي للاستخبارات البريطانية الداخلية، قبل كل شيء، على التفرقة الدقيقة بين التخريب والمعارضة المشروعة، الأمر الذي أرى أنه لا يرجح وجوده لدى أولئك الذين يعيشون في عالم أليس الزجاجي المشوه الذي تصبح فيه الأكاذيب حقائق ويتحول فيه الواقع إلى خيال، والخيال إلى واقع.

روي جنكينس، وزير الداخلية الأسبق، عبر انطباعاته عن الاستخبارات الداخلية.

لم تكن الاستخبارات الداخلية إلى حد بعيد، تحظى بثقة حزب العمال، الذي كان لا يزال يتجرع مرارة ذكريات خطاب زينوفيف، ولا ثقة حزب المحافظين. وخلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٤٥، لعب تشرشل على أوتار الخوف من البوليس السري البريطاني، محذرا من أن حكومة العمال "قد تضطر إلى الوقوع في براثن نوع من الجستابو". وحينما صعد كليمنت آتلي سدة الحكم، تجاهل معشوق الجماهير، جي ليديل، وقام بتعيين السيد برس سيليتو، رئيس مفتشي كنت، لقيادة الجهاز. وليس هناك شك أن هذا الخيار كان الغرض منه طمأنة زعيم حزب العمال. وفي مقدمته للسيرة الذاتية

الخاصة بسيليتو، كتب آتلي يقول إن أحد المؤهلات الأساسية للمدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلية البريطاني هو "التقدير العظيم لحقوق المواطن في بلد حر". ويتذكر آر في جونز، الذي كان يجلس بوصفه مديرًا للاستخبارات العلمية في لجنة الاستخبارات المشتركة في أوائل الخمسينيات، حينما سأله إذا ما كان يرغب في الحصول على المزيد من السلطات الوحشية. فأجاب قائلاً "لا". إنني إذا كان لدي المزيد من السلطات، فقد يحول ذلك بريطانيا إلى دولة بوليسية. وهذا أسوأ ما يمكن أن يحدث لإنجلترا".

كان الأمر المثير للقلق هو ذلك التقرير السري للتحقيق الذي أجراه البريجيرير السيد فيندلي ستيوارت، رئيس إدارة السرية، بشأن مستقبل أجهزة الاستخبارات. وجاء في التقرير أن "هدف جهاز الاستخبارات هو الدفاع عن العالم ولا شيء آخر. وتبعًا لجوهر هذا العمل فإن الحاجة إلى الإشراف باستثناء الخطوط العريضة لا يمكن أن تزيد عن مستوى المدير العام. وليس هناك بديل عن إعطائه مسئولية واسعة من حيث الطرق التي يستخدمها والاتجاه الذي يسير فيه، على شرط ألا يخرج عن حدود القانون".

في ذلك الوقت نُقل مقر الاستخبارات الداخلية الخاص بلندن إلى ليكونفيلد هاوس في كيرزون ستريت، ماي فير، وانتقل إلى هناك طاقم العمل الذي انتقل إلى بلنهايم خلال الحرب. وكان هذا هو المقر الرئيسي للجهاز حتى عام ١٩٧٢. وتمثلت إحدى أكبر مشاكل جهاز الاستخبارات الداخلية بعد الحرب في عدد اللاجئين القادمين من أوروبا، الذي عُدَّ الكثير منهم عملاء سوفييت. وفيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢، قام الجهاز بإجراء عدد كبير من التحقيقات بشأن خلفياتهم واستجوب ما يزيد عن مائتي ألف مهاجر، كانت الغالبية العظمى منهم قادمة من المنطقة التي أصبحت تعرف باسم الكتلة السوفييتية. ضمن أولئك الذين استجوبوا، كان هناك

٣٠٢٣ شخصًا تم تصنيفهم على أنهم يمكن استخدامهم عملاء في حالة الحرب مع روسيا. وكـــانت العملية التي أطلق عليها "تقرير ما بعد الحرب" لا تهدف إلى البحث عن جواسيس سوفييت فقط، فقد كانت الاستخبارات الخارجية تتلهف على إعادة بعض اللاجئين إلى الاتحاد السوفييتي بوصفهم عملاء بريطانيين. ومع ذلك، كان الهدف الرئيسي هو العثور على مجرمي الحرب. ومن أجل تشجيع المهاجرين على الإفصاح عن الحقيقة، كانت تتم طمأنتهم بأنهم "ليس لديهم ما يخشونه إذا قاموا بالإفصاح عن ماضيهم وشخصياتهم الحقيقية".

جلبت نهاية الحرب معها أول تفاصيل خاصة بالمدى الذي وصلت إليه المؤسسة البريطانية في الاختراق من قبل أجهزة الاستخبارات السوفييتية من خلال انشقاق إيجور جوزينكو، عامل الشفرة في السفارة السوفييتية في أوتاوا، ومحاولة الانشقاق الفاشلة بواسطة قسطنطين فولكوف، ممثل الاستخبارات الروسية في أنقرة. زعم فولكوف أن لديه أسماء سبعة عملاء سوفييت في الاستخبارات البريطانية وقت الحرب وكشف جوزينكو عن آلان نون ماي، وهو عالم ذرة بريطاني، كان يعمل لحساب الاستخبارات العسكرية السوفييتية (GRU). إن الواقع الذي يقول بأن نون ماي، بصفته شيوعيًا، سمح له بالعمل في هذا المجال السري والمخاوف الأمريكية نتيجة لذلك، المتصلة بالأمن البريطاني السيئ قد دفعت الكونجرس الأمريكي إلى تمرير قانون ماكماهون عام ١٩٤٦ الذي فرض قيودًا على تبادل المعلومات الذرية.

وفي عام ١٩٤٧، قام آتلي بتكوين لجنة وزارية خاصة بالأنشطة التخريبية، أطلق عليها اسم GEN183، وبدأت عملية استئصال شأفة الشيوعيين والفاشست من المراكز الحكومية الحساسة. ولكن كان ذلك عملاً بطيئًا، وحتى بعد اكتشاف عميل ذري آخر عام ١٩٥٠، وهو كلاوس

فوكشس، رفض آتلي تطبيق معايير أكثر صرامة. ولم تحدث، حتى عام ١٩٥١ عندما أدى انشقاق دونالد ماكلين وجي بيرجيز، عمليةٌ أكثر شمولاً "للفحص الإيجابي" لكل من يتقدمون لشغل المناصب الحساسة. وفي الوقت نفسه، أوصت عملية إعادة اختبار دور الاستخبارات الداخلية بواسطة السيد نورمان بروك، سكرتير مجلس الوزراء، بأن يكون الجهاز مسئولاً أمام وزارة الداخلية، عن وضع نهاية للوضع الشاذ المتمثل في عدم مسئولية الاستخبارات أمام جهة معينة ووقوعها تحت رحمة مشاحنات الوزارات المختلفة، وحسب وصف موريس هانكي، الذي سبق بروك في المنصب، "عملية البحث عن طفل تائه".

ومن خلال إخطار السيد بيرس سيليتو بالتغيير الذي حدث، في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٥٢، قام السيد ديفيد ماكسويل فايف، وزير الداخلية الجديد المنتمي إلى حزب المحافظين، بوضع القواعد الأساسية التي يجب تطبيقها على جهاز الاستخبارات الداخلية حتى تم تمرير قانون الاستخبارات السرية في عام ١٩٨٩. وقد أفاد بأن "جهاز الاستخبارات هو جزء من قوات الدفاع عن البلاد. ومهمته هي الدفاع عن العالم كله من الأخطار الخارجية والداخلية الناجمة عن محاولات التجسس والتخريب، أو من الأشخاص والمنظمات، سواء كانت موجهة من داخل البلادى أو خارجها، الأمر الذي يعتبر ضارًا بالبلاد".

وعلى الرغم من تركيز توجيه ماكسويل فايف على أن المدير العام يجب أن يتأكد من أن عمليات الاستخبارات الداخلية سياسية ومقتصرة على ما يدخل في نطاق الضرورة القصوى، قد ترك القرار في الأمور التي تعد تخريبًا أو تهديدًا للدفاع عن العالم بشكل كلي في يد الاستخبارات الداخلية نفسها. وأفاد قائلاً "أنت وطاقمك يجب أن تقبلوا التقليد الراسخ القائل بأن

الوزراء يجب ألا يشغلوا أنفسهم بالمعلومات التفصيلية التي تحصل عليها الاستخبارات في حالات معينة، ولكن يجب تزويدهم بهذه المعلومات حسبما تقتضي الضرورة".

وإن لا يمكن تصـديق الكثير من الادعاءات التي وردت في رواية بيتر رايت "صائد الجواسيس"، فإن وصفه للاستخبارات الداخلية في أعقاب توجيه ماكسويل فايف عام ١٩٥٢ كان صادقًا. فالتدريب الذي اشتمل على "محاضرات منتظمة لدى الاستخبارات الداخلية والخارجية على فتح الأقفال"، بدا شبيها بذلك الذي كان يقدم للمتطوعين الأول بواسطة المفتش ويليام ميلفيل. وعلى الرغم من أن الخطوط العريضة لتوجيه ماكسويل فايف ربما تكون قد تم اتباعها لدى الاستخبارات الداخلية تحت قيادة رايت، إن نصيحة السيد فيندلي ستيوارت بأن المدير العام يجب ألا "يتعدى حدود القانون" لم تتبع. وزعم رايت أن السيد جون كوكز، الذي أصبح رئيسًا لعدد من الشركات البريطانية الرائدة، مثل بروك بوند وتوماس كوك ورويال إنشورنس، بدأ التدريب بمحاضرة عن الوضع القانوني للاستخبارات الداخلية. لقد أخبرنا بأن "الأمر لا يمضي على هذا النحو. فجهاز الاستخبارات لا يمكن أن يكون وضعه عاديًا مثل إدارة هوايتهول لأن عمله يشتمل غالبًا على الخروج على اللياقة أو القانون". وأوضح أن جهاز الاستخبارات الداخلية يعمل بناءً على الوصية الحادية عشرة التي تقول "يجب ألا يمسكوا بك" وأنه في حالة القبض عليك لن يستطيع الجهاز فعل الكثير لحمايتك.

إن وصف رايت لكيفية قيام زملائه، في العملية "بارتي بيس"، بالسطو على ملفات عضوية الحزب الشيوعي من خلال شقته في ماي فير من أجل نسخها قد يبدو بمثابة فضيحة اليوم. ولكن، إذ كان صدى خـطبة تشرشل

بشأن الستار الحديدي لا يزال يتردد في آذان الناس، فقد بدت العملية، دون شك، معقولة تمامًا بالنسبة "للموظفين الكارهين للأربعة" في أوائل الخمسينيات. كان ينظر إلى الشيوعية بحسبانها تهديدًا للدفاع عن العالم. وفي العقدين التاليين أصبح يسود الاختراق السوفييتي للمؤسسة البريطانية وحتى لأجهزة الاستخبارات نفسها. كان ذلك يحظى باهتمام كبير في ذلك الوقت من جانب الجماهير، وكان سوف يتم طرح العديد من الأسئلة إذا لم تقم الاستخبارات الداخلية "بشق طريقها عبر لندن من خلال التنصت والسطو" من أجل منع ذلك.

تضررت سمعة الجهاز على نحو سيئ من خلال سلسلة من فضائح التجسس حيث نظر إليه أنه لا يفعل ما يكفي لوقف التغلغل السوفييتي. وفي الفترة الواقعة بين انشقاق جي بيرجيز ودونالد ماكلين عام ١٩٥١ وتلك الخاصة بكيم فيلبي بعد اثني عشر عامًا، جاءت عملية القبض على أعضاء شبكة تجسس بورتلاند، التي كانت تصل إلى أسرار الغواصات من خلال قاعدة بورتلاند البحرية، واشتملت على جورج بلاك، ضابط الاستخبارات الداخلية الذي "تحول" بواسطة الروس، وويليام فاسال، المسئول في البحرية الذي كان يعاني من الشذوذ الجنسي، والذي تم ابتزازه لتمرير أسرار إلى الاستخبارات الروسية (KGB). كانت هناك أيضًا فضيحة بروفومو، حيث انكشفت عملية الاستخبارات الداخلية لمحاولة تجنيد الملحق البحري السوفييتي في لندن وتحولت إلى فضيحة تحيط العلاقة بين كريستين كيلر، الغانية، وجون بروفومو، وزير الدفاع.

كـــان هناك بعض النجاح، خلال الحملات المضادة للعصيان التي ميزت الانسحاب من الإمبراطورية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات. ولكن هذه العمليات كانت تنظم غالبًا بواسطة ضباط اتصال الاستخبارات

الداخلية في مقار المستعمرات- الاستخبارات الأمنية للشرق الأوسط (SIME) في القاهرة والاستخبارات الأمنية للشـــرق الأقصى (SIFE) في الماليا - وكان ينظر إليها أنها نجاح للجيش البريطاني وليس للاستخبارات الداخلية، التي كانت حتى صدور تقرير دينتج بشأن فضيحة بروفو لم يعترف بها رسميًا.

قام ديك هوايت، المدير العام للاستخبارات الداخلية من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٦، بعملية إعادة تنظيم كبرى للجهاز. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، أصبحت الأقسام تعرف باسمها القديم وهو الفروع. وظل الدعم الفني- بمن في ذلك "المراقبون"، أي الضباط المسئولون عن المراقبة، تحت مسئولية الفرع A، وأصبح الفرع B مسئولاً عن شئون الأفراد والفرع C خاصًا بالأمن، والفرع D تولى مسئولية مكافحة الجاسوسية، أما الفرع E فإنه أصبح مسئولاً عن الأمن والاستخبارات في المستعمرات، الذي كان تبعًا لمذهب آتلي مسئولية الاستخبارات فقط، وتم تكليف الفرع F بمسئولية مكافحة التخريب، مع صدور أوامر من قبل هوايت باختراق المنظمات اليسارية بما فيها حزب العمال والنقابات العمالية.

كان هوايت، بوصفه رئيسًا للاستخبارات الداخلية والخارجية كلتيهما وبعد ذلك أول منسق للاستخبارات البريطانية في فترة ما بعد الحرب، كان يأمل في أن تؤدي عملية إعادة التنظيم إلى محو ذكريات فشل حقبة ما بعد الحرب واستعادة الأخلاقيات في هذه الأجهزة. ولكن لم تسر الأمور على ما يرام. وكانت شبكة تجسس كامبريدج مصدر إزعاج للاستخبارات الداخلية في العديد من السنوات. وبعد انشقاق أناتولي جوليتسين في ديسمبر عام ١٩٦١، وهو ضابط الاستخبارات السوفييتي الذي أخبر ضباط الاستخبارات البريطانية المذعورين أن أعضاء شبكة كامبريدج خمسة أفراد وليسوا ثلاثة،

واكتشاف أن أنطوني بلانت، أحد أعضاء الاستخبارات الداخلية وقت الحرب، كان أحد أعضاء هذه الشبكة، قامت الاستخبارات على سلسلة من التحقيقات الداخلية أشرفت عليها لجنة مشتركة من الاستخبارات الداخلية والخارجية عرفت باسم لجنة السلالة.

وإذا كانت الاستخبارات السوفييتية KGB سعيدة بجعل بلانت يترك الاستخبارات الداخلية مع نهاية الحرب، فقد أدرك أعضاء اللجنة أنه لا بد من وجود عميل سوفييتي آخر مكانه. وقد سيطر على ذهن عدد منهم، ومن بينهم رايت، آراء جيمس أنجلتون، رئيس قسم مكافحة الجاسوسية في وكالة الاستخبارات الأمريكية، القائل بأن أجهزة الاستخبارات البريطانية مليئة بالعملاء السوفييت. وفي النهاية تم استبعاد شكهم في أن روجر هوليس، المدير العام للاستخبارات الداخلية من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٥، كان عميلاً طويل الأمد للاستخبارات الروسية. وأدى رفض رايت قبول تبرئة هوليس في النهاية إلى نشر كتاب صائد الجواسيس. ولكن لم يكن رايت وحده هو من يعتقد أن هوليس كان جاسوسًا. ويتذكر أوليج جورديفسكي، الكولونيل السابق في الاستخبارات السوفييتية والعميل المزدوج للاستخبارات الداخلية ردحًا من الزمن، أنه "حينما رأى القائمون على الكي جي بي الفوضى التي أحدثتها الادعاءات ضد هوليس، زلزلت ضحكاتهم الميدان الأحمر".

ومع ذلك، واصلت الاستخبارات الداخلية القتال وكان لنجاحها في تجنيد أوليج ليالين– ضابط الاستخبارات السوفييتية المتهم بتحديد الأهداف البريطانية من أجل فرق التخريب (القوات السوفييتية الخاصة) صدى طيب. وقد أعلن السيد مارتين فيرنيفال جونز، المدير العام للاستخبارات الداخلية، أثناء اجتماع لكبار المسئولين القادمين من هوايتهول برئاسة السيد دينيس جرينهيل، سكرتير مجلس الوزراء، في مايو ١٩٧١ أنه على مدى الخمسة

عشر عامًا الماضية كانت هناك أدلة على الاختراق السوفييتي الواسع لمنظمات بريطانية مهمة. واشتملت هذه المنظمات على وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والجيش والبحرية الملكية والقوات الجوية الملكية وحزب العمال والنقابات العمالية ومجلس التجارة. وقد أعد قائمة مكونة مما يزيد عن ١٠٠٠ ضابط استخبارات سوفييتي مقيمين في لندن. وأدت الأدلة التي قدمها إلى طرد تسعين دبلوماسيًا سوفييتيًا واستبعاد خمسين آخرين كانوا في فترة الإجازة. وحدثت عمليات الطرد هذه على أساس أن هؤلاء الدبلوماسيين- أشخاص غير مرغوب فيهم، وهذا هو الوصف التقليدي للجواسيس. وعلى ذلك انقضى عهد ذلك العدو الهائل من عملاء الكي جي بي المقيمين في لندن. وزعم جورديفسكي أنه "في عام ١٩٧١، جاءت نهاية العصر الذهبي للاستخبارات السوفييتية. ولم تتوقف عمليات طرد الجواسيس من لندن. وعلى النقيض من الأساطير السائدة بواسطة وسائل الإعلام بشأن الجواسيس السوفييت، خلال الأربعة عشر عامًا التالية، وجدت الاستخبارات السوفييتية صعوبة كبيرة في جمع المعلومات عالية القيمة في لندن أكثر من أي عاصمة غربية أخرى".

وإذا كانت الاستخبارات الداخلية تبحث عن شيء ما لتعويض ندرة الجواسيس الروس، فإنها سرعان ما وجدته. وخلال أشهر من قدوم حكومة المحافظين إلى السلطة في يونيو من عام ١٩٧٠، انخرطت بقيادة إدوارد هيث في معركة طاحنة مع نقابات العمال، حيث أعلنت حالة الطوارئ ردًا على إضرابات عمال الموانى، والكهرباء. ولم يؤد قانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٧١، الذي كان الهدف منه كبح جماح النقابات، إلا إلى المزيد من التوقفات وفقد المزيد من أيام العمل من خلال الإضرابات في عام ١٩٧٢ أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩١٩. وحينما انتشرت "الاعتصامات القصيرة" خلال إضراب عمال المناجم في

عام ١٩٧٢ منحت كوك الوصول للسلطة، كانت محطات الكهرباء والصناعة البريطانية تعمل لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع، مما دفع الحكومة إلى الجنون. ويتذكر برندان سويل، المستشار الخاص لأنطوني باربر، الذي أصبح وزيرًا للخزانة، أنه "في ذلك الوقت، كان الكثير من أصحاب القرار لا حول لهم ولا قوة وتوقعوا أنه لم تتبق إلا أيام قليلة وتهوي البلاد في أحضان حالة من الفوضى تشبه تلك التي يمكن أن تحدث بعد هجوم نووي صغير". وأضاف أنه "إذا كانت تلك الصورة تبدو مبالغًا فيها فإنني أود فقط أن أقول أنه- مع توقع انهيار إمدادات الكهرباء والطعام والمرافق والصرف الصحي والحكومة والقانون والنظام- فإن هذا التشبيه لم يكن غريبًا في ذلك الوقت، كانت هذه هي القوة التي تعصف بالبلاد في ذلك الوقت، وكان لها تأثير رهيب على السياسة اللاحقة".

أحد الإجراءات التي اتخذتها حكومة هيث تمثل في استشارة الاستخبارات الداخلية التي كانت في مرحلة نقل مقرها إلى جوير ستريت، إيستون، شمال لندن، مع الاحتفاظ بمكانتها في كيرزون ستريت، من أجل المزيد من رقابة النقابات العمالية والمنظمات اليسارية. وقام السيد ميشيل هانلي، المدير العام للاستخبارات الداخلية، بالدعوة إلى اجتماع الأعضاء الرئيسيين للفرع F، المنوط بمكافحة الجاسوسية" لمناقشة الشكل المتغير لأولويات الاستخبارات الداخلية" حسبما زعم بيتر رايت. وأفاد بأن "الاجتماع بدأ من خلال شرح تفصيلي قدمه هانلي بخصوص مناخ التخريب المخيم على البلاد وتنامي ما أطلق عليه "اليسار المتغلغل". وقال بأن رئيس الوزراء ووزارة الداخلية لم تترك لديه أدنى شك في أنهم أرادوا مضاعفة الجهود لتحقيق هذا الهدف وبدأ هانلي في الإغداق بالموارد والرجال على الفرع F وانتقص من الفرع K. ومن خلال الحصول على معلومات تتصل بالتخريب الداخلي، على النقيض من اصطياد الجواسيس، أصبح ذلك هو شغلنا الشاغل".

وقد سمح توجيه ماكسويل فايف، الذي لا يزال يحكم عمليات الاستخبارات الداخلية، بالعمل ضد "الأشخاص والمنظمات سواء كانوا موجهين من داخل البلاد أو خارجها، الذين يرى أنهم مخربون للدولة". ولكن بحلول منتصف السبعينيات كان هناك اهتمام متنام بما عُدَّ تخريبًا في نظر الاستخبارات الداخلية. وبخلاف الكثير من ادعاءات بيتر رايت، تم تأكيد اتساع الأنشطة المكافحة للمنظمات "التخريبية" والأفراد من خلال ضباط آخرين سابقين في الاستخبارات الداخلية.

كانت هناك ادعاءات مستمرة، غالبًا في الصحافة اليسارية، بأن الاستخبارات الداخلية منخرطة في تنصت واسع المدى على تليفونات زعماء النقابات والمنظمات مثل المجلس القومي للحريات المدنية، شجبها معظم الناس بحسبانها تندرج تحت بند "نظرية المؤامرة". كان أحد أغرب هذه الادعاءات يتمثل في ادعاء السيد هارولد ويلسون بأنه حينما كان رئيسًا للوزراء تعرض لحملة تشهير ظالمة بواسطة مجموعة من ضباط الاستخبارات الداخلية المنتمين لليمين. وأدى ادعاء لاحق بأن مكتب ويلسون في ١٠ داونبج ستريت قد تعرض للسطو إلى رفض الرواية بأكملها بحسبانها أيضًا نظرية مؤامرة.

ولكن في إبريل من عام ١٩٨٤ كشفت قضية شهيرة حدثت وقائعها في قطار أنه ليست كل الادعاءات التي أثيرت ضد الاستخبارات الداخلية يمكن رفضها في سهولة. فقد وجد أن مايكل بيتاني، الضابط الشاب في الفرع K، الخاص بمكافحة الجاسوسية، مذنب بتهمة محاولة تمرير أسرار إلى الروس. وقد قُبض عليه في سبتمبر السابق، بعد أن قام على ثلاث محاولات غير ناجحة لتقديم نفسه بوصفه عميلاً مزدوجًا محتملاً، من خلال الاتصال بأركادي جوك، مندوب الكي جي بي المقيم في لندن أو رئيس المحطة،

مباشرة. ومن خلال الرسائل التي وضعها في صندوق خطابات جوك في منزله في لندن، استخدم بيتاني الطريقة التقليدية للعملاء في الوصول للنظام المعقد لصندوق الخطابات ووسائل للتوصيل من شأنها أن تدفع جوك إلى قبول عرضه. ففي الخطاب الأول "أخبر جوك بأنه سوف يعثر في دورة المياه التي تقع في الطابق الأول لأكاديمية السينما من شارع أكسفورد، تحت غطاء صهريج المياه، على علبة صغيرة تحتوي على فيلم لمعلومات سرية" وذلك كما أفاد السيد مايكل هافرز، المدعي العام البريطاني، أمام محكمة أولد بيلي التي كانت تتناول قضية بيتاني. وأضاف أنه "إذا قبل ذلك، عليه أن يضع قلم رسم (من أي لون) في الركن اليمين أعلى درابزين السلالم الواصلة بين الطابقين الثالث والرابع في محطة مترو بيكاديلي سيركس. وإذ فحص المنشق درابزين السلالم في محطة مترو بيكاديلي سيركس ولم يعثر على القلم استنتج من ذلك أنه "بعد التشاور مع قيادة الكي جي بي في موسكو صدر قرار بعدم قبول أي عرض".

في الحقيقة قرر جوك أن منهج بيتاني ما هو إلا محاولة إغواء من قبل الاستخبارات الداخلية وتجاهلها والمحاولتين اللاحقتين. ولكنه ذكر ذلك لزملائه في الاستخبارات الروسية، ومن بينهم أوليج جورديفسكي، وهو عميل طويل الأمد كان مزروعًا في الاستخبارات الخارجية. وقام جورديفسكي بالوشاية به لدى رؤسائه البريطانيين ومن ثَم قُبِض على بيتاني. ولحسن الحظ، أنه لم يكن أحد ضباط الفرع k الخمسة الذين كانوا يعلمون بوجود جورديفسكي وعمله مع الاستخبارات الخارجية للتأكد من إن تعاون ضباط الكي جي بي لم يكشف عنه. وبعد الإدانة، قام بيتاني بإصدار بيان، ضمن أشياء أخرى، زعم فيه أن الاستخبارات الداخلية " تسيء تعريف التخريب وبذلك تسيء استخدام ميثاقها من أجل التحقيق والتدخل في

أنشطة الأحـــزاب السياسيـــة الشـــرعية وحركة النقابات العمالية والمنظمات التقدمية الأخرى".

وهذا البيان، الذي كان متخمًا بالبلاغة السوفييتية الكاذبة، قد تم الحط من شأنه على نحو موسع بحسبانه ما هو إلا محاولة من بيتاني من أجل تبرير خيانته وإثارة الشكوك. ولكن كانت هناك مناقشة حامية الوطيس بشأن الطريقة التي قام بها ضباط الاستخبارات الداخلية بتجاهل مشكلة إدمان بيتاني الخطيرة على المشروبات الروحية وتمرده حتى إنه كان يشجب أنشطة الاستخبارات الداخلية أمام زملائه على نحو علني. وأمرت لجنة الأمن، التي أنشئت في أعقاب فضيحة بروفومو للتحقيق في مثل هذه الفضائح، بإجراء إصلاح شامل في نظام العاملين في الجهاز.

ودفعت المناقشة اثنين من زملاء بيتاني السابقين إلى الشكوى من أنه لم يكن وحده. فقد كان هناك الكثير من صغار الضباط العاملين في الجهاز الذين تمردوا أيضًا ليس بسبب المواقف اليمينية لضباطهم الأعلين ولكن بشكل أساسي نتيجة لدور الفرع F. كتبت ميرنيدا إنجرام، الزميلة السابقة لبيتاني في الفرع K، تقول بأنه على الرغم من أن فرع مكافحة الجاسوسية هو «الوجه المقبول للاستخبارات الداخلية... فإن المشاكل يمكن أن تحدث في المجال الخاص بالمراقبة المحلية. وهذا يحدث تحت إشراف الفرع F. فالعمل هنا يعني مراقبة بني الوطن».

كان هناك قلق بين بعض الضباط بشأن ما كان يُعد تخريبيًا، حسب وصفها. ولكن في ظل الاتجاه اليميني المخيم على الأجواء، إن الضابط الذي ينشق على الخط الرسمي لا يجد في نفسه الشجاعة للتعبير عن قلقه. وهو يشعر بأنه سوف يكون عديم النفع أو ضارًا بعمله. وقامت إنجرام بالتوسع في الموضوع في مقال لاحق في إحدى الصحف. «تأتي بعد ذلك الشكوى

بشأن طبيعة عملك. قراءة الخطابات الخاصة والتنصت على المكالمات التليفونية ما يبدو للبعض أمرًا بغيضًا. فجأة في عمر الرابعة والعشرين، يجب عليك أن تقرر ما إذا كنت ستجهز ملفًا لأحد أبناء وطنك. إن تقييمك هذا يمكن أن يهدم المستقبل المهني لشخص ما. وهناك شكوك بشأن مدى مشروعية بعض هذه الأعمال. ويمكن أن يكون الأمر المثير للقلق في هذه المهنة أن تتعمد انتهاك القانون وكذلك أن تكتشف أنه من "الخطـــأ" مناقشة هذا النشاط».

الضابط الثاني، كاثي ماستير، عملت في الفرع F ولكنها تركته بعد أن أصبح «غير متسق مع نفسي بسبب طبيعة العمل ومبرراته». وزعمت ماستير أنها وضباطًا آخرين في الاستخبارات الداخلية كانوا "ينتهكون" القواعد الخاصة بالتحيز السياسي في عملية ضد حملة نزع السلاح النووي. وفي مارس من عام ١٩٨٣ أمر مايكل هيسيليتين، وزير الدفاع، بإنشاء منظمة أطلق عليها اسم سكرتارية الدفاع ١٩ أو DS19 من أجل مكافحة حملة نزع السلاح النووي (CND) من جانب واحد. وقامت الوحدة بالاتصال بالاستخبارات الداخلية من أجل الحصول على معلومات خاصة بنشطاء هذه الحملة (CDN)، وصدرت الأوامر إلى ماستير بالمساهمة في ذلك. وعبّرت عن وجهة نظرها القائلة بأن ذلك يتناقض مع أمر ماكسويل فايف بأن «تتحرر تمامًا من أي تحيز أو نفوذ سياسي»، ولكنها أمرت بأن تواصل المضي في عملها. «بدأ الأمر يبدو لي كأن ما يأمُر جهاز الأمن بفعله هو تقديم معلومات في قضية سياسية حزبية»، كما قالت وأفادت بأن «نزع السلاح النووي من جانب واحد تم تبنيه باعتباره سياسة متبعة بواسطة حزب العمل، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب، وكان من الواضح أن قضية نزع الأسلحة النووية سوف تكون لها أهميتها. وبدا الأمر كأنه يخرج عن

السيطرة وكان ذلك يحدث ليس لأن حملة نزع الأسلحة النووية تبرر هذا النوع من المعالجة للموضوع ولكن ببساطة بسبب الضغط السياسي. كان هناك إلحاح بشأن طلب المعلومات الخاصة بحملة نزع الأسلحة النووية وكان يجب علينا الاستجابة لذلك».

قامت ماستير بوصف كيف أن أي نقابة عمالية تدعو إلى الإضراب تخضع بشكل روتيني لرقابة الاستخبارات الداخلية. «وحينما يحدث نزاع كبير- شيء ما في مصانع فورد أو في المناجم أو مكتب البريد- كان على الفور يصبح مجالاً كبيرًا للتحقيق: ما الذي كان يفعله الشيوعيون تجاه هذا العمل الصناعي؟ وعادة كان يتم تقديم طلب من أجل مراقبة تليفون الزعيم الخاص بهذا الاتحاد». كما كشفت أيضًا عن عضوين بارزين في المجلس القومي للحريات المدنية، وهما هاريت هارمان وباتريشيا هويت، اللذين أصبحا بعد ذلك سياسيين رائدين في حزب العمال، خضعا لرقابة الاستخبارات الداخلية. كانت الملفات تفتح بشكل روتيني لأي شخص ناشط في هذا المجلس.

وأدت هذه المعلومات التي قامت بالكشف عنها إلى جعل المجلس القومي للحريات المدنية NCCL (المعروف باسم الحرية) يقوم بمقاضاة الحكومة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان- وبشكل غير مباشر إذ توقعت الحكومة أن المحكمة يمكن أن تعد أنشطة الاستخبارات الداخلية غير مشروعة- قامت بإصدار قانون الخدمة الأمنية لعام ١٩٨٩. وكان واضحًا من شهادة ماستير وإنجرام أن المشكلة لم تكن تكمن في تنصت الاستخبارات الداخلية على الأشخاص وفتح خطاباتهم فحسب ولكن في أن الكثير منهم ممن وضعوا تحت المراقبة لم يكونوا مذنبين بتهمة التخريب التي كان يستخدمها الجهاز بحسبانها حجة للقيام على ذلك.

أضافت ماستير قائلة «إنك لا تستطيع أن تركز على العناصر الهدامة لحملة نزع السلاح النووي CND فقط. ولكن يجب عليك أن تكون قادرًا على الإجابة عن الأسئلة الخاصة بالعناصر غير الهدامة، والأمر برمته بدأ في الزحف إلى منطقة رمادية كبيرة. إنه يلقي الضوء في وضوح على تلك الازدواجية المفرطة بين ما يجب أن يفعله جهاز الأمن- ما يرى أن من واجبه الوجود هناك للقيام عليه، أي دراسة التخريب- وما الذي يحدث في الواقع، والذي يؤدي في الواقع إلى التوسع في هذه الدراسة إلى ما وراء الخطوط الإرشادية الأساسية».

وقد أدت هذه الادعاءات إلى دفع ليون برتيان، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية، إلى الاعتراف بأن الناس ليس لزامًا عليهم أن يتصرفوا بشكل غير شـــرعي أو يفكرون في فعـــل ذلك لكـــي يجدوا أنفسهم خاضعين لمراقبة الاستخبارات الداخلية. وأفاد برتيان بأن «التكتيكات التي تكون في حد ذاتها غير قانونية يمكن أن تستخدم بهدف تخريب النظام الديموقراطي للحكومة». ومع تدني سمعة الاستخبارات الداخلية في الأوقات كلها، بدا أن المزيد من كشف المعلومات سوف يظهر في كتاب جديد بواسطة ضابط الاستخبارات الداخلية السابق. لم تكن دوافع بيتر رايت الكامنة وراء كتابه "صائد الجواسيس" تتمثل في الكشف عن "الحيل القذرة" المزعومة، ولكنها كانت بعيدة عن ذلك. فعلى الرغم من أنه بدأ العمل في هذه المهنة عام ١٩٥٥ بوصفه ضابطًا تنفيذيًا، يقوم على اختراع الكثير من الأدوات المفيدة على طريقة زميل جيميس بوند "Q" في الرواية الشهيرة، كان رايت عضوًا في لجنة السلامة وظل مقتنعًا بأن هوليس كان عميلا سوفييتيا طول الأمد. ولكن حينما تم في النهاية نشر الكتاب، وبعد معركة طاحنة مطولة مع الحكومة البريطانية في المحاكم الأسترالية والبريطانية، كانت ادعاءات رايت

بخصوص مؤامرة الاستخبارات الداخلية لإضعاف موقف هارولد ويلسون هي التي صنعت عناوين الأخبار وليست المزاعم المكررة ضد هوليس.

قام رايت وآرثر مارتين، صائدي الجواسيس الشهيرين بمنح المصداقية لزعم المنشق عن الاستخبارات الروسية (KGB) أناتولي جوليستين بأن هيو جيتستيل، زعيم حــزب العمال السابق على ويلسون، قد اغتيل من أجل السماح لويلسون بأن يصبح رئيسًا للوزراء. ولكن الادعاءات الخاصة بتلك المؤامرة المحوكة ضد ويلسون بواسطة وصفتها شهادة رايت اللاحقة. وفي مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، اعترف بأن المزاعم الواردة في كتاب "صائد الجواسيس" والخاصة بتلك المؤامرة «لا يمكن التعويل عليها». وحينما سُئل بشأن العدد المشار إليه في الكتاب بخصوص الثلاثين ضابطًا الذين وافقوا على المؤامرة، سلم بأن الأمر «مبالغ فيه». وأضاف أن العدد الأقصى كان ثمانية أو تسعة. وغالبًا ثلاثة. وحينما سُئل رايت، الذي ذكر في كتابه أنه لم يكن منخرطًا في المؤامرة، كم عدد الأشخاص الذين كانون لا يزالون جادين في محاولة طرد ويلسون؟ أجاب قائلاً «يجب أن أقول شخصًا واحدًا».

وإن مع الأخذ في الاعتبار اعتراف رايت بالمبالغة، فإن كتاب صائد الجواسيس قد أضاف انطباعًا فقط للخدمة الأمنية بأنها إذ لم تكن خارجة عن السيطرة تمامًا فإنها تضع قدمها على بداية الطريق الصحيح. إن التركيز المحتم على مؤامرة ويلسون المزعومة وحقيقة أن ماستير قد سببت شعورًا واسعا بالازدراء والاستهجان بسبب أنشطة الفرع F المناهضة للتخريب كان يعني أنه تم إيلاء القليل من الاهتمام لرواية رايت بخصوص أمر هانلي عام ١٩٧٢ باستئصال شأفة "اليسار المتغلغل". ولكن العديد من كبار الساسة الذين كانت لديهم خبرة مباشرة العمل مع الاستخبارات الداخلية حينما كانوا في صفوف الحكومة في السبعينيات ولم يكن لديهم أي سجل للاشتراك في

نظريات المؤامرة عبروا عن شكوكهم الجادة بشأن ما كان يجري. وقد طالب روي جنكينز، الذي شغل منصب وزير الداخلية في الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٦، طالب "الاستخبارات الداخلية بأن تتخلى عن دورها الرقابي السياسي".

وقد أعلن أمام مجلس العموم في مناقشة أثيرت بسبب ادعاءات كتاب "صائد الجواسيس" عام ١٩٨٩ "كنت متشككًا في قيمة ذلك الدور بعض الوقت. إنني مقتنع الآن بأن تنظيم الأشخاص الذين يعيشون في العالم الملتهب للتجسس ومكافحة الجاسوسية غير ملائمين تمامًا للتفرقة بين ما هو تخريب وما هو خلاف شرعي" وحتى إدوارد هيث، الذي أمر بوصفه رئيسًا للوزراء بتشديد الرقابة على "المخربين" قال بأنه كان هناك ضباط في جهاز الاستخبارات الداخلية كانت فلسفتهم الكاملة عبارة عن هراء مثير للسخرية. فإذا شاهد بعضهم شخصًا ما يقرأ صحيفة الديلي ميرور، فإنهم يقولون "اسع في أثره، إنه خطر. يجب علينا أن نكتشف من أين اشتراها". لقد فقد الساسة والجمهور الثقة في جهاز الاستخبارات الداخلية، وفي الجهاز نفسه كان هناك استياء بسبب قلة الاحترام التي كانت تبدو عليه وعجزه على الرد على الادعاءات المختلفة التي نشرت في الصحف. وقد وصف جون داي، الضابط السابق في الفرع K الذي ترك الخدمة عام ١٩٨٢، الكثير من هذه الادعاءات التي قدمت في ذلك الوقت بحسبانها "هراء وغباء" فإن بعض النقد الموجه نحو الاستخبارات الداخلية كان مستحقًا، على الرغم من عدم استناده إلى معلومات موثقة".

أكدت ستيلا ريمينجتون، التي كانت مسئولة عن القسم F2 الخاص بمكافحة التخريب في ذلك الوقت، ادعاءات ماستير بأن نقابات العمال وحملة نزع السلاح النووي كانت خاضعة للمراقبة، واعترفت بأنها أشرفت

على عمليات موجهة ضد الاتحاد القومي لعمال المناجم خلال إضراب ١٩٨٤-١٩٨٥. "إن الشيء الذي يفشل الناس في فهمه هو أن المنظمات التخريبية تستهدف مجالات معينة من المجتمع تتمتع بالتأثير الأعظم - مثل النقابات وما شابه". كما قالت في معرض الدفاع عن عمليات الجهاز. "إن ما كان يفعله الجهاز هو في وضوح تعريف التخريب. إنني أعتقد أنه، في الماضي، ربما بالغ بعض من سبقونا في الحماس ولكن في الوقت الذي وصلت فيه إلى هناك كنا نركز على هذا التعريف وما كنا نقوم عليه. ولكنه دائمًا قرار ليس من السهل الوصول إليه".

قامت الاستخبارات الداخلية باستهداف آرثر سكارجيل، رئيس النقابة القومية لعمال المناجم (NUM)، ومايك ماكجاي، نائب الرئيس، وبيتر هيثفيلد، السكرتير العــام لأنهم "أعلنوا أنهم كانوا يستخدمون الإضراب من أجل محاولة إسقاط حكومة مسز تاتشر" ولأن النقابة كانت "مدعومة بواسطة الحزب الشيوعي". ووصفت ريمنجتون فترة مسئوليتها عن مكافحة التخريب بحسبانها "إحدى فترات الاضطرابات الكبرى- حيث شهدت إضراب عمال المناجم واحتجاجات جرينهام العامة وذروة نشاط حملة نزع السلاح النووي، ونمو النزعة المسلحة ونشاط حزب العمال الاشتراكي في الجامعات". كما زعمت "إننا في الاستخبارات الداخلية قصرنا تحقيقاتنا على أنشطة أولئك الذين كانوا يستخدمون الإضراب لأغراض تخريبية". كان استهداف الاستخبارات الداخلية نشطاء حملة نزع السلاح النووي الرواد CND مبررًا على أساس أن هذه الحركة كانت "هامة بشكل كبير بالنسبة للاتحاد السوفييتي" الأمر الذي شجع أعضاء الحزب الشيوعي البريطاني على الانخراط فيها.

وعقـب قضية بيتاني، عينت مارجريت تاتشر، رئيسة الوزراء السير أنتوني داف، رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة، الجهة الوحيدة التي تنسق بين أنشطة الاستخبارات البريطانية، مديرًا عامًا للاستخبارات الداخلية وذلك للقيام على مهمة محددة وهي التخلص من العفن. وقد أمضى العامين التاليين في الاستبدال بتأكيد مكافحة التخريب هدفًا أكبر وهو مكافحة الإرهاب. كما قام أيضا بالبدء في الضغط من أجل وضع نظام أكثر حسمًا للمساءلة القضائية وبعض أنواع المراقبة. واشتملت الإصلاحات التي قام عليها داف، إلى جانب التركيز على سحب أجهزة الاستخبارات من شبكة العجائز القديمة إلى عالم الواقع، اشتملت على تعيين المزيد من الشباب وتشجيع النساء على تولي المناصب القيادية، ومن بين هؤلاء ستيلا ريمنجتون، التي شغلت منصبًا بارزًا وهو مدير الفرع K المسئول عن مكافحة التجسس.

كانت مسز تاتشر تعارض في صرامة أي اقتراح بأن تخضع أجهزة الاستخبارات لأي رقابة برلمانية. وحتى مسألة دفعها إلى إنشاء لجنة فرانكس التي قامت بالتحقيق في جمع المعلومات الاستخباراتية خلال حرب فوكلاند، كانت تبعًا لما قاله ديفيد أوين، الزعيم السابق للحزب الاشتراكي الديمقراطي (SDP) كانت أشبه بخلع الضرس. لقد وافقت على قانون الخدمة الأمنية (أو أجهزة الاستخبارات) الذي نُظر إليه بحسبانه أمرًا محتمًا، نتيجة لقضية المجلس القومي للحريات المدنية (NCCL) أمام المحكمة الأوروبية، ولكنها أصرت على وجوب عدم وجود تحركات أخرى من أجل مزيد من الانفتاح. وقالت "إنني أعتقد أننا يجب أن نواصل تمكين أجهزة الأمن من العمل في سرية. فقبل كل شيء، إن أولئك الذين يعملون ضدهم يتمتعون بميزة السرية".

أعاد قانون أجهزة الأمن تأكيد أن جهاز الاستخبارات الداخلية مسئول أمام وزارة الداخلية وحدد دوره بأنه "حماية الأمن القومي، وعلى وجه الخصوص، حمايته من الأخطار التي تهدده من قبل التجسس والإرهاب والتخريب، ومن قبل أنشطة عملاء القوى الأجنبية والأعمال الهادفة إلى الإحاطة بالديمقراطية البرلمانية أو تخريبها بالوسائل السياسية أو الصناعية أو الطبيعية". وبينما كان ذلك تكرارًا للدور التقليدي للاستخبارات الداخلية فإن هناك جزءين آخرين من القانون تسببا بعد ذلك في المزيد من الجدل حول الدور المستقبلي للاستخبارات الداخلية. وقد تمثل ذلك في مهمة إضافية وهي "حماية الرفاهة الاقتصادية للمملكة المتحدة" وإبلاغ، الشرطة غالبًا، عن أي معلومات يرى الجهاز أنها قد تكون مفيدة في "منع الجرائم الخطرة أو الكشف عنها".

قد اشتمل القانون أيضا على بند خاص بالحصانة ينص على أنه "لا يعد أي دخول أو تدخل في أي ملكية غير قانوني إذا تم التصريح به من خلال تصريح يصدر من قبل وزير الخارجية" ومن خلال تحرج محدود نحو الإشراف أو الرقابة نص على وجود مفتش ومحكمة من ثلاثة قانونيين للتحقيق في الشكاوى وكان عليهم الاجتماع للتشاور. وعلى الرغم من أن المفتش يتمتع بسلطة الحكم بتعويض ضد وزير الداخلية، إن الحكومة لم تكن ملزمة بالإعلان عما قررته المحكمة. ومع ذلك، يمكن نشر التقرير الخاص بذلك، وإذا كان به ما يسوء، فإنه من المتوقع أن يؤدي إلى إثارة النقد من قبل الساسة ووسائل الإعلام. وقد قام السير باتريك وولكر، الذي خلف داف في منصبه، بالحفاظ على الإصلاحات التي قام عليها. وتمت إعادة تنظيم جهاز الاستخبارات الداخلية، من خلال وضع مسئوليات جديدة على عاتق الفرع F، الذي أصبح قاعدة لمعظم أعمال الجهاز، وتكوين ثلاثة فروع منفصلة وهي

فرع مكافحة التجسس (العالمي) وفرع مكافحة الإرهاب (الأيرلندي والمحلي) وفرع مكافحة التخريب. وقد أُدرج الدور الجديد الخاص بمكافحة الانتشار ضمن مهام فرع مكافحة التجسس والفرع A القديم، الذي كان يقدم الدعم الفني، مثل الخبرة في الاقتحام والدخول والسطو والمراقبة– المراقبين كما كان يحدث من قبل.

سرعان ما بدت سجلات الكمبيوتر الخاصة للاستخبارات الداخلية أفضل قليلاً من فهرس كيل الوقائي. وعبر عملية تذكرنا "بأنشطة اصطياد الأشرار" بعد الحرب العالمية الثانية ضد اللاجئين الألمان والنمساويين والإيطاليين، أدى تهديد الإرهاب العراقي خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ إلى إصدار مذكرات ترحيل في حق ١٦٧ مواطنًا عراقيًا وأردنيًا ولبنانيًا ويمنيًا. وليس هناك شك في أن بعض المواطنين العرب الذين نالوا نصيبهم من هذه المذكرات كانوا يشكلون بعض أشكال الخطر. وكان ضمن هؤلاء ثمانية عراقيين، كان من بينهم بالتأكيد أعضاء في دائرة المخابرات العامة. ولكن، كما حدث عام ١٩٤٠، كانت الغالبية العظمى منهم أبرياء. وغادر ٨١ شخصًا بريطانيا دون ممارسة حق الاستئناف. أما الستة والثمانون شخصًا الباقون فقد تم احتجازهم إما في زنازين الشرطة أو في معسكرات تحيطها الأسلاك الشائكة في ساليزبري بلين حتى تم الإفراج عن ٣٣ منهم من خلال القضاء أو بعد انتهاء الحرب. وأدى اعتقالهم إلى إثارة عاصفة احتجاج سياسة حينما بدأ يتكشف مدى تهافت الأدلة المقدمة ضدهم.

قام السير فيليب ووفيلد، مفتش الخدمة الأمنية، بإجراء تحقيق في الفضيحة. وتم الحفاظ على سرية التقرير الذي أعده، ولكن قامت وزارة الخارجية، التي كانت تعارض هذه الاعتقالات في صرامة، بالإعلان عن أنه قد انتقد الاستخبارات الداخلية على نحو لاذع بسبب رداءة المعلومات الموجودة في ملفاتها الخاصة

بالمحتجزين، على الرغم من أن العملية التي تم القيام عليها ضد الإرهابيين المشكوك فيهم والموالين للعراق حدثت من خلال وحدة مكافحة إرهاب الشرق الأوسط المشتركة بين الاستخبارات الداخلية والخارجية، التي تم حلها بعد ذلك. كان الجدل الدائر بخصوص اعتقالات حرب الخليج يمثل خللاً خطرًا في منظومة التغييرات الداخلية التي كانت تهدف إلى تحديث جهاز الاستخبارات الداخلية والتأكد من عدم تكرار أزمة العلاقات العامة التي حدثت في منتصف الثمانينيات. المرحلة الثانية من عملية الإصلاح لم تحدث إلا بعد تولي ستيلاريمنجتون، خليفة السير باتريك، منصب المدير العام في عام ١٩٩٢.

الفصل الثامن

تحديات جديدة للاستخبارات الداخلية

من المحتم عادة أن يشتمل عمل استخبارات الأمن القومي المعتمد على سرية المصادر وسرية الوسائل المستخدمة على بعض الانتهاكات للحريات المدنية الخاصة بأولئك الخاضعين للتحقيق.

ستيلا ريمنجتون، المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلية، محاضرة جيمس سمارت، ٣ نوفمبر ١٩٩٤.

كان تعيين ستيلا ريمنجتون مديرًا عامًا لجهاز الاستخبارات الداخلية أول تعيين لهذا المنصب يتم الإعلان عنه على الملأ. وقد أصدرت بيانًا قالت فيه إنه، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن الجهاز لا يزال لديه الكثير من المهام الشاقة التي عليه القيام عليها. وقد عبرت عن سعادتها بتولي "مسئولية قيادة الجهاز لمواجهة التحديات التي سوف تحملها معها السنون القادمة". كان التحدي الأول الذي واجه جهاز الاستخبارات الداخلية هو أنه إذا أراد الحفاظ على إمبراطوريته التي شيدها في حقبة ما بعد الحرب الباردة فعليه أن يعثر لنفسه على دور قيادي جديد. وكان الدور المتمثل في مكافحة الجاسوسية، وعلى وجه الخصوص، المعركة مع الجيش الجمهوري الأيرلندي، يحقق مراده. كان جهاز الأمن في وقت من الأوقات قد حزم أمره

على تولي جميع أنشطة الشرطة والجيش وأجهزة الاستخبارات الموجهة ضد الإرهاب الأيرلندي. وفي غمار الشكوى من النقص المزمن في التنسيق بين الطـــوائف المختلفة التي تكافح الجيش الجمهوري الأيرلندي ونظراءه (الموالين له)، كانت وزارة الداخلية تنظر في إمكانية تولي مسئولية العمليات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب على الأراضي البريطانية بمنأى عن الشرطة وتكليف الاستخبارات الداخلية بذلك. وقد رفض ذلك عدة مرات، ولكن مع وجود معركة طاحنة واسعة النطاق على صفحات الصحافة القومية، وبعد التكتل الذي كانت تقوم عليه ريمنجتون نفسها، حظيت الاستخبارات الداخلية بالسيطرة على العمليات الممارسة ضد الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA كلها في الداخل والخارج، ولكن باستثناء أيرلندا الشمالية حيث ظلت المسئولية تقع على عاتق شرطة أولستر الملكية (RUC). وفي مايو من عام ١٩٩٢ أخطر كينيث كلارك، وزير الداخلية، مجلس العموم أن "التغيير السياسي" – مدفوعاً بالنشوة الغامرة بسبب انهيار حلف وارسو والاضمحلال في نشاط التجسس نتيجة لذلك– سمح للاستخبارات الداخلية بأن تكرس المزيد من الموارد لمكافحة الجيش الجمهوري الأيرلندي. كما أنه لن يكون هناك صراع مع الشرطة التي سوف تظل مسئولة عن جمع الأدلة والقبض على المشتبه بهم ومقاضاتهم. وبحسبان ذلك جانبا من المهمة المعروفة في وسط الاستخبارات بالاسم الحركي (إسكريب)، يقوم جهاز الاستخبارات الداخلية بتبادل المعلومات الخاصة بأنشطة الجيش الأيرلندي مع الفرع الخاص وفرقة مكافحة الإرهاب، كما قال كلارك. وكان من المهم وضع خط فاصل من أجل منع "تعكير" صفو العلاقة بين الاستخبارات الداخلية والفرع الخاص.

وفي خضم معركة تأمين الموارد، انتقلت إدارة الاستخبارات الداخلية إلى المـــرحـــلة التالية فـــي عملية الإصلاح. ففي يوم السادس عشر من

يوليو عام ١٩٩٣، عقدت ريمنجتون مؤتمرًا صحفيًا أعلنت فيه منشور برنامج الحكومة الذي يحدد دور الاستخبارات الداخلية وكيفية عملها. وفي المقدمة اعترفت بأن المعلومات التي قدمتها عن الجهاز محدودة. وقالت إن "هناك حقًا حدًا فاصلًا لما يمكن تقديمه للجمهور دون أن يضر بفعالية الجهاز، أو يعرض حياة العاملين فيه للخطر وكذلك الذين يعملون معهم على نحو وثيق". ولكن هذا المنشور كان الغرض منه "لتفنيد بعض الادعاءات المصمتة التي تحيط بعمل الجهاز". وهذا الكتيب، الذي بدا أمام العالم مثل نشرة إعلامية لإحدى الشركات، لم يفعل الكثير لتنفيذ هذه "الادعاءات المثيرة للسخرية"، ناهيك عن إنكار مراقبة الاستخبارات الداخلية لسلوك الناس بسبب شهرتهم أو وجودهم في مواقع المسئولية فقط- انطلاقًا من الافتراض القائل بأنها كانت تراقب الأميرة ديانا- ورفض مزاعم رايت المتمثلة في المؤامرة التي أحيلت ضد هارولد ويلسون.

سرعان ما تبين أنها آمال كاذبة، وخلال زيارتها لموسكو عام ١٩٩١، وكانت تشغل منصب نائب المدير العام (للعمليات)، عقدت رمينجتون مباحثات مفصلة مع نظرائها الروس بشأن ما وصفته وكالة تاس للأنباء "بالمعركة ضد الإرهاب الدولي والاتجار في المخدرات". إن الإشارة إلى "الاتجار في المخدرات" قد دقت أجراس الخطر لدى كبار ضباط الشرطة، الذين لاحظ عدد منهم الفقرة الواردة في قانون الخدمة السرية والخاصة بـــ "منع الجرائم الخطيرة أو الكشف عنها" حيث كانوا يتشككون بالفعل في أن رمينتجتون لديها أجندة سرية لتحويل الاستخبارات الداخلية إلى نسخة بريطانية من مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI. أنكرت وزارة الداخلية، وكذلك رمينجتون أن هناك أي مخططات لأن تكون لها علاقة بالتحقيق في الجريمة المنظمة أو الجريمة المتصلة بالمخدرات. ولكن تورط الجهاز قد تأكد من

خلال البارونة بارك، العضوة السابقة في جهاز الاستخبارات الخارجية، التي أبلغت مجلس اللوردات في ديسمبر من عام ١٩٩٣ أن الاستخبارات الخارجية والداخلية كلتيهما كانتا تكتبان التقارير عن "خطر زعزعة الاستقرار الذي يهدد اقتصادنا وذلك القادم من قبل بعض الإرهابيين من خلال الاتجار في المخدرات وغسيل الأموال القذرة".

ومع استمرار التوجه نحو مساءلة كبرى، من خلال الإعلان عن لجنة حزبية مشتركة جديدة تابعة لمجلس الملكة الخاص والذي سوف يقدم شكلاً من أشكال المراقبة لأنشطة الاستخبارات الداخلية، واصلت ريمنجتون محاولاتها لتحسين سمعة الجهاز، حيث ظهرت في التلفاز من أجل إلقاء محاضرة ريتشارد ديمبلي عام ١٩٩٤. كانت المحاضرة عبارة عن خليط دقيق من الحديث الصريح والمهني، الذي كان ينتقل بين أزمة الماضي والحاضر من أجل إلقاء أقوى ضوء ممكن على صورة الجهاز، واشتمل أيضا على بعض اللمسات الطريفة. وعملت ريمنجتون على نحو جاد في محاضراتها من أجل تبديد "الادعاءات المثيرة للسخرية". قالت إن الجهاز يعمل الآن في إطار القانون. وإنه لا يراقب الناس لمجرد أنه يختلف مع توجههم السياسي، كما أنه لا يقوم على عمليات من الباطن للإفلات من القيود القانونية أو لمراقبة أنشطة الأشخاص ذوي المنزلة الرفيعة في المجتمع "بحجة أنهم معرضون للخطر أو حتى يشكلون خطرًا".

قيـــل ذلك فـــي صيغـــة الحـــاضـــر بالفعـــل، وبالنظر إلى ماضي الاستخبارات الداخلية المثير للشكوك، كان لا يمكن تطبيق الكثير مما قيل على ما سبق. اعترفت بذلك باقتضاب حيث قالت نعم ربما كان هناك في الماضي بعض "التفاهات الفاسدة" ولكن في جهاز الاستخبارات الداخلية لم تكن هناك جماعة من "الخارجية" الذين يتبعون أجندتها. كما أن الجهاز من

خلال استخدام الموارد التي كانت متاحة خلال الحرب الباردة لم يكن يوجه اهتمامه صوب الجمهور "أو نحو أي شخص نشعر نحن، أو تشعر الحكومة بعدم الارتياح تجاهه. إن الفكرة مضحكة تمامًا، مضحكة تمامًا مثل الادعاءات التي تقول بأن الجهاز يقتل".

وفيما يتصل بالتوهم الخاص بأنشطة مكافحة التخريب في السبعينيات وأوائل الثمانينيات ضد منظمات "حملة مناهضة الأسلحة النووية CND" والمجلس القومي للحقوق المدنية، قالت ببساطة "إن الادعاء بأن الجهاز قام بالتحقيق مع منظمات لم تكن في حد ذاتها تخريبية غير صحيح تمامًا. إن اهتمامنا كان ينصب على المخربين وليس على المنظمات التي سعوا إلى اختراقها".

إن هذا البيان الأخير، كان على أحسن الأحوال على درجة عالية من الذاتية. فهو لم يشر إلى شهادة ماستير تحت القسم بخصوص أعمال الفرع القديم F. كما أنه لم يجد الكثير من التعاطف من قبل روي جنكينز، الذي أخطر البرلمان قبل بضعة أشهر بأنه لديه شكوك عميقة بشأن قدرة الجهاز على التمييز بين التخريب والخلاف المشروع. يقول جنكينز "لقد رأيت في الخدمة السرية ما يمكنني وصفه على أفضل الأحوال بأنه نقص أصيل في الشفافية واتساع متزايد في الثقافة الأحادية ونزعة مدمرة للثقة للانخراط في أكثر المعارك الداخلية تدميرًا. لقد اشتمل دور المراقبة السياسية على "الحكم الدقيق على الأمور" وهو ما لم يكن موجودًا، حسبما أرى، لدى أولئك الذين يعيشون في عالم أليس العجيب المليء بالمرايا المشوهة حيث تصبح الأكاذيب حقيقة وتصبح الحقيقة مجرد خيال، ويصبح الخيال واقعًا ملموسًا". ولكن في عالم الواقع المليء بحيل العلاقات العامة، لا يهم ما تقول رمينجتون أو أي شخص آخر. إن الحقيقة التي قامت بإعدادها هي التي

يمكنها أن تصمد أمام كاميرات التليفزيون وتبرر وجودها – على الرغم من عدم قيام أحد بمناقشة بياناتها– وأن تجذب عناوين الصحف وتدفع جهاز الاستخبارات الداخلية خطوة أخرى على طريق الإصلاح، وربما الأمر الأكثر أهمية، رفع اسمها لدى الساسة وكبار المسئولين الذين سوف يحددون مستقبل الجهاز. وكما كانت ريمنجتون تعلم ذلك بالفعل، بالنسبة للمباحثات السرية للتوصل إلى اتفاقية سلام مع الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA التي أُحرز تقدم جيد فيها وحيث كانت نسبة حوالي ٤٠٪ من موارد الجهاز مخصصة للإرهاب المحلي، فإن السلام في أيرلندا الشمالية كان يمثل تهديدًا حقيقيًا لمستقبل الاستخبارات الداخلية. وأدى إعلان وقف إطلاق النار من جانب الجيش الجمهوري الأيرلندي عام ١٩٩٤ إلى التفكير مجددًا في أن الجهاز على وشك الانتقال إلى مجال الجرائم الخطرة ومجال عمل الشرطة.

ومع استعداد جهاز الاستخبارات الداخلية للانتقال من المكاتب المتعددة التي احتلها خلال الثلاثين عامًا الماضية، والتي كان معظمها يتناثر حول مقره في جوير ستريت، إلى مقره الجديد في ثيمس هاوس في ميلبانك، حيث أُعيد بناؤه وتجهيزه بتكلفة وصلت إلى مائتين وخمسة وأربعين مليون إسترليني، وُجد نفسه في مفترق طرق مهم. كانت هناك تطابقات حتمية بين المواقف المتشابهة في أعوام ١٩١٩ و١٩٤٦ و١٩٧٢. ففي المواقف الثلاثة جميعًا فقدت الاستخبارات الداخلية جانبًا عظيمًا من عملها بضربة واحدة. في عامي ١٩١٩ و١٩٤٦ مع نهاية الحربين العالميتين، وفي عام ١٩٧٢ مع طرد الغالبية العظمى من مندوبي الكي جي بي في لندن. وفي عام ١٩٧٢، وفر الخوف من التخريب اليساري نشاطًا بديلًا للاستخبارات الداخلية، وفي عام ١٩٤٦ تمثل ذلك في التهديد السوفييتي والحرب الباردة القادمة. وكان الدرس المفيد الذي يجب تعلمه بأي ثمن في عام ١٩١٩، حينما انتقلت المهمة

الجديدة الخاصة بمكافحة البلشفية إلى الفرع الخاص للشرطة- على الرغم من أن ذلك كان على هيئة إدارة الاستخبارات التي يرأسها باسل طومسون- مما أدى إلى تقليص رهيب لميزانية الاستخبارات الداخلية والعاملين عليها. ووجدت الخدمة السرية نفسها واقعة تحت تهديد مشابه. فقد أدى انخفاض أنشطة مكافحة التجسس بسبب انتهاء الحرب الباردة إلى تعويض ذلك من خلال زيادة أنشطة مكافحة الإرهاب وشن حرب شعواء ضد الجيش الجمهوري الأيرلندي عام ١٩٩٢. ولكن مع توجه الجمهوريين والحكومة على نحو واضح ومحدد نحو عقد اتفاقية سلام، كان لدى الاستخبارات الداخلية خيار يتمثل إما في إجراء تخفيض حاد في عدد العاملين بها وإما أن تعتد لنفسها دورًا جديدًا.

في نوفمبر من عام ١٩٩٤، خرجت ريمنجتون إلى دائرة الضوء مرة أخرى وذلك لإلقاء محاضرة جيمس سمارت وذلك لكي تدشن حملة تؤكد أن جهاز الاستخبارات الداخلية هذه المرة لن تتنازل عن دورها للشرطة. ومن خلال مخاطبتها لجمهور من كبار ضباط الشرطة، اقترحت دورًا موسعًا للاستخبارات الداخلية في مجالات كانت خاضعة عادةً لسيطرة الشرطة. دافع كبار الضباط عن عملهم من خلال تأكيد أن دورهم المتمثل في جمع الأدلة ثم القيام على عمليات القبض يختلف تماما عن دور الخدمة السرية التي تميل إلى الإبقاء على المشتبه بهم في مواقعهم بدلًا من القبض عليهم. فضباط الاستخبارات يعتبرون أن حصولهم على صورة شاملة لما يحدث أكثر أهمية من منع الجريمة، وفي الوقت نفسه ليس لديهم سجل جيد في مجال جمع الأدلة. ولكن ريمنجتون ردت قائلة إنه من الخطأ المضلل وضع خط فاصل بين عمل الجاسوس وعمل التحري. "فالخدمة السرية ملتزمة تمامًا بمساندة الشرطة في الكشف عن الجريمة ومنعها والحفاظ على القانون والنظام.

والتحقيق الجنائي يمكن أن يكون محور ارتكاز للعمل الاستخباراتي وبالقدر نفسه يمكن للمعلومات الاستخباراتية أن تتحول إلى دليل".

كانت تلك الجملتان المصوغتان في حرص هما اللتان أقنعتا كبار ضباط الشرطة بأنها تهدف إلى الانتقال إلى مجالات مثل مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات وغسيل الأموال. كانوا يعلمون بأنهم عرضة للهجوم وأثبتت ريمنجتون أنها أحد مقاتلي هوايتهول الأشداء وأنها قادرة على إثبات أن معلومات الشرطة، مثل الوكالات المختلفة التي كانت تكافح الجيش الجمهوري الأيرلندي قبل التحول الذي حدث عام ١٩٩٢، لم تكن جيدة التنسيق، دون أن تقول صراحة إن جهازها هو الأفضل. ولم تهدئ من مخاوفهم عبارات مايكل هاورد، وزير الداخلية، التي أثنى فيها عليهم، فحيث إن لدى الخدمة السرية والشرطة أدوارًا ومهام مختلفة "فإن هذه الاختلافات يجب ألا نبالغ فيها. فيجب النظر إلى الجهازين أنهما مكملان أحدهما للآخر ويعملان في المجال نفسه". وقد انتقد تقرير سري لوزارة الداخلية الجهاز القومي للمعلومات الجنائية، الذي يفترض أنه يقوم على تنسيق معلومات الشرطة، بوصفه عاجزًا وغير فعال، ويعتمد على جهات أخرى من الشرطة لتنفيذ العمليات الفعلية.

ولكن أعلن ضباط الشرطة أن ضباط الاستخبارات الداخلية الذين عملوا معهم بدا أن ليس لديهم فهم حقيقي لما هو مطلوب بالفعل حينما يتعلق الأمر بالأدلة من أجل تقديم القضية إلى المحكمة. وأكدت ريمنجتون لكبار ضباط الشرطة أن إجراءات جهاز الاستخبارات الداخلية في جمع المعلومات وتسجيلها وتصنيفها صيغت على نحو صارم من أجل التأكد من إمكانية استخدامها على نحو فعال بحسبانها أدلة. ولكن ضباط الفرع الخاص قالوا، على الرغم من إصرار كنيث كلارك عام ١٩٩٢ أن الشرطة يجب أن تظل

مسئولة عن الأدلة، فإن محاولة تقديم النصح إلى أحد ضباط الاستخبارات الداخلية الطموحين الشباب بشأن مدى صعوبة عملية جمع الأدلة غالبًا ما تؤدي إلى "شجار". ومع تصاعد عملية البحث عن أدوار جديدة، اعترف المفوض العام المساعد، جون هاولي، رئيس الفرع الخاص، بأن جهاز الاستخبارات لديه دور يجب أن يقوم عليه في تحقيقات الجرائم الخطيرة. ولكنه أصر على أن "هناك حاجة لأن يكون هناك اختلاف في السلوك من جانب الاستخبارات الداخلية من حيث التواؤم مع المعايير المختلفة للمساءلة". وعلى نحو يختلف عن نظيرتها، خدمة الاستخبارات السرية SIS، التي عليها الحصول على تصريح وزاري قبل القيام على أي عمليات جديدة كبرى، فإن الاستخبارات الداخلية تتصرف من تلقاء نفسها. فبعد أن تحددت مهامها تبعًا لقانون الخدمة الأمنية، كانت الهيئة الإدارية للخدمة هي من قامت بالتصديق على العمليات المقترحة للفروع الفردية، بعد أن اقتنعت بأنها تقع في نطاق القانون، وهذه كانت طريقة فعالة لتحقيق الهدف المتمثل في عدم مجابهة أي أخطار غير ضرورية. ولكن عدم الحاجة إلى أي إشراف وزاري حتى من قبل وزارة الداخلية، تجاه أي قرار يختص القيام على عملية خاصة، أدى إلى ترك الأمر للجهاز لأن يقرر ما الذي يشكل تهديدًا على الأمن.

وفي بداية أكتوبر من عام ١٩٩٥، أدلت ريمنجتون مرة أخرى بدلوها بشأن مشاركة الاستخبارات الداخلية في العمليات ضد الجريمة المنظمة، حيث أكدت خبرة الجهاز في التعامل مع الإرهاب العابر للحدود من خلال التعاون مع الوكالات الأخرى. وقالت إن "المناخ العالمي المتغير يعني أن إدراك الأخطار التي تهدد الأمن القومي يجب أن يعاد تقييمه. فهذا النظام العالمي الجديد قد خلق ظروفًا تشجع أيضًا على نمو ما أصبح يطلق عليها على نحو متزايد الجريمة المنظمة. ويبدو أن هناك

القليل من الشك بأن الجريمة التي من هذا النوع سوف تنمو معتمدة على سرعة الاتصالات وسهولة التنقل وضعف وسائل السيطرة. إن مواجهة هذا التهديد على نحو ناجح سوف يتطلب استخدام الوسائل نفسها التي طُورت للتعامل مع التهديدات الأكثر شيوعًا مثل الإرهاب. وهذا يعني استخدام المنهج الإستراتيجي نفسه وتقنيات التحقيق نفسها. ولكن قبل كل شيء، فهذا يعني التعـاون الـوطني والدولي الوثيق نفسه بين وكالات الاستخبارات الأمنية ووكالات تطبيق القانون". وقد اتضح بعد ذلك أن هذه التعليقات كان الهدف منها أيضًا تعضيد موقف خليفتها المختار ستيفن لاندر، مع طرح مقترحات مغزاها أن كبار ضباط الشرطة يمكنهم أن يتواءموا تواؤمًا أفضل مع التغيرات المطلوبة هذا إذا كان على الاستخبارات الداخلية مكافحة الجريمة المنظمة. وكان لاندر، بوصفه المدير السابق لمكافحة الإرهاب، مسئولًا عن إقامة علاقات وثيقة مع الوكالات الأخرى التي عدتها رمينجتون حيوية لمكافحة الجرائم الخطيرة.

وبعد مرور أسبوع على محاضرة رمينجتون، أعلن جون ميجور أن الحكومة تخطط لتغيير القانون من أجل منح الاستخبارات الدور الذي ترغب فيه لمكافحة الجريمة والعمل مع الجهاز لقومي للاستخبارات الجنائية تحت إشراف إدارة الجريمة المنظمة الدولية المنشأة حديثًا والتابعة لوزارة الخارجية. وقد أعلن أحد ضباط الاستخبارات الداخلية أنه "كانت هناك مشاكلات دائمًا. فحينما يصطاد شخصان في البركة نفسها، فلا بد أن تحدث توترات، ولكننا أحسسنا أن هناك شيئًا ما نستطيع أن نتفق عليه". وحتى قبل أن يتم اقتراح القـانون، تعـاملت الاستخبـارات الداخلية مـع عـدد من العمليات الجنائية وذلك لتدعيم الشرطة. وأصبحت الجريمة الخطيرة الآن مجالاً متناميًا للاستخبارات الداخلية. فهي يمكن أن تحقق في الجريمة إذا

كانت "تشتمل على استخدام العنف، وتؤدي إلى مكسب مادي ضخم أو ترتكب بواسطة عدد كبير من الأشخاص من أجل تحقيق هدف مشرك، أو جريمة يرتكبها شخص بلغ أحد وعشرين عامًا وليست له جرائم سابقة مدة السجن فيها ثلاث سنوات أو أكثر".

وهناك المزيد من الاحتمالات الأخرى إذ يشتمل ذلك على عمليات ضد نطاق واسع من المجرمين بمن فيهم من الأزواج الذين يضربون زوجاتهم والمديرين الذين يتلاعبون بأموال المعاشات، والقليل من هؤلاء يمكن عدهم خطرًا على أمن الدولة. وهناك أيضا جوانب قانونية بشأن الترسانة الضخمة من أجهزة المراقبة الإلكترونية عالية التعقيد التي تتمتع بها الاستخبارات الداخلية، والتي يحظى معظمها بالحماية بوصفها من الأسرار العليا في المحكمة من خلال استخدام شهادات الحصانة وعلى ذلك يطلق عليها أوامر الصمت. فما مدى انتهاك هذه المعدات عالية التكنولوجيا لحرياتنا المدنية؟

إن التنصت على التليفونات واعتراض المراسلات البريدية يصرح به بواسطة وزراء الحكومة تبعًا لقانون اعتراض الاتصالات ويُسجل ذلك في تقرير سنوي بواسطة مفتش خدمة الأمن، وهو أحد كبار القضاة. ولكن هذا التقرير غير متداول وازداد القلق العام تجاه هذه الأمور مع صدور قانون تنظيم سلطات التحقيق لعام ٢٠٠٠ **(RIPA)** والجزء (١٢) من هذا القانون يلزم مقدمي خدمة الإنترنت وشبكات المحمول بتقديم "اعتراض كامل لمحتويات الاتصالات وبيانات الاتصال وثيقة الصلة القادمة من شخص أو منشآت خاضعة للمراقبة والذاهبة إلى أي منهما إلى الحكومة أو وكالات الاعتراض في أقرب وقت ممكن". وهم ملزمون أيضًا بتقديم كل أرقام التليفونات المحمولة وعناوين البريد الإلكتروني وكلمات المرور الخاصة بالدخول على

شبكة الإنترنت. كما يجب عليهم توفير "إجراءات أمنية كافية من أجل الحد الأقصى درجة من فرصة معرفة الشخص المراقب أو الأشخاص غير المصرح لهم بذلك". ويقوم المجلس القومي للمعاونة الفنية، وهو منظمة تابعة لوزارة الداخلية يوجد داخل مقر جهاز الاستخبارات الداخلية، بفك شفرة رسائل البريد الإلكتروني ورسائل الكمبيوتر الأخرى المشفرة التي تم اعتراضها.

إن التنصت على المكالمات التليفونية الأرضية يتم التحكم فيه من خلال أجهزة كمبيوتر موجودة في مركز تحكم في أوزوستري، في شروشاير، حيث يصدر أوامره بالتبادل الرقمي المحلي لإرسالها على نحو متزامن إلى أقرب مركز تنصت على التليفونات. إن مراقبة التليفونات المحمولة، والتي تتم من خلال مركز اتصالات الحكومة البريطانية، بالغة الأهمية للاستخبارات الداخلية لأنها تسمح أيضًا لأولئك الذين يقتفون أثر شخص معين بالعثور عليه داخل منطقة صغيرة محددة. ويتكون نظام التليفونات المحمولة القومي من سلسلة من المحطات القاعدية التي تتحكم في مناطق دائرية قطرها عادة حوالي ١٢ ميلاً. وهذه المناطق تحدد بحيث تتداخل بعض الشيء من أجل توفير تغطية كاملة للبلد بأكمله. ويتم التحكم في المحطات القاعدية بواسطة مكتب تحويل التليفونات المحمولة (MISO). فبمجرد أن يعمل التليفون المحمول، فإن جهاز الإرسال به يبحث بشكل ذاتي عن المحطة القاعدية المحلية ذات الإشارة الأقوى ويرسل إليها البيانات التي تكشف عن هويته والتي تمرر إلى مكتب تحويل التليفونات المحمولة (MISO) للسماح لأي مكالمات قادمة بالوصول إلى التليفون. ومع تحرك صاحب التليفون، فإن التليفون يبحث بشكل مستمر عن أقوى محطة قاعدية ويتحرك من محطة إلى أخرى كما لو كان يتحرك من خلية إلى أخرى. وكل هذه المعلومات يتم

تمريرها إلى مكتب تحويل التليفونات المحمولة للسماح له بتوجيه المكالمات إلى المحطة القاعدية المناسبة مما يسمح بتتبع تحركات صاحب التليفون في نطاق ١٢ ميلًا. ويتم استخدام قنوات التحكم من أجل تمرير كل هذه المعلومات بين التليفون والمحطة القاعدية أيضًا لإنشاء نظام تنصت صغير جدًا بصرف النظر عن قيام صاحب التليفون بإجراء مكالمة أم لا. في بساطة إن تشغيل التليفون يسمح لأي شخص لديه المعلومات الصحيحة من مقدم خدمة الشبكة من الاستماع إلى ما يقال في نطاق التليفون.

في منتصف التسعينيات أدت عملية إعادة تنظيم جهاز الاستخبارات الداخلية إلى توزيع مسئولية العمل بين مديرين عموميين مساعدين أحدهم مسئول عن عمليات الاستخبارات والآخر مسئول عن الإدارة. ولكن في بداية عام ١٩٩٦ تم إلغاء أحد المنصبين، وقام الآخر بالإشراف على أربعة فروع عملية. الفرع A، المسئول عن موارد الاستخبارات وعملياتها، يوفر الدعم الفني مثل خبرة الاقتحام والدخول والتنصت والمراقبة. والفرع D، المختص بمكافحة الجاسوسية يغطي أيضًا تهديدات غير إرهابية مثل الجريمة المنظمة والتخريب والأمن الوقائي، ويوفر الفحص للإدارات الحكومية ومقاولي الدفاع ويقدم النصائح الخاصة بالأمن ويقوم بالتحقيق في الانتهاكات الأمنية. أما الفرع G فإنه يتعامل مع الإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة النووية، بينما يغطي الفرع الرابع T الإرهاب المحلي وعلى وجه الخصوص النشاط الأيرلندي شبه العسكري. وهناك فرعان آخران يخصصان للإشراف المباشر للمدير العام وهما الفرع B المختص بالأفراد والتدريب والخدمات المكتبية والفرع H يختص بالتعامل مع الإستراتيجية والتمويل والتخطيط وإدارة المعلومات.

منظمة الخدمة الأمنية

المدير العام

المدير العام المساعد

المدير والمنسق للاستخبارات (أيرلندا الشمالية)

المستشار القانوني

الفرع D	الفرع G	الفرع T	الفرع A	الفرع B	الفرع B
التهديدات غير الإرهابية والأمن الوقائي	مكافحة الإرهاب (الدولي) وانتشار الأسلحة النووية	مكافحة الإرهاب (الأيرلندي والمحلي)	موارد الاستخبارات وعملياتيا	الأفراد والتدريب والخدمات المكتبية	الإستراتيجية والتمويل والتخطيط وإدارة المعلومات

ويرأس كل فرع مدير وهؤلاء المديرون معًا إلى جانب المدير العام ونائبه يشكلون هيئة إدارة الجهاز. وهناك حوالي ٢٠٠٠ من العاملين، نصفهم تقريبًا من النساء وكان المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٣٠٠٠ شخص بحلول عام ٢٠٠٧. وحوالي ١٥٪ فقط من العاملين هم الاستخبارات العامة (GIO)، وهم ضباط الخدمة الأمنية الفعليون الذين يشكلون هيكل الإدارة المحوري والمسئولون، على سبيل المثال، عن مراقبة تحقيقات الاستخبارات وتشغيل العملاء وتنفيذ العمل الشرطي. ويتكون كل فرع من عدد من ضباط الاستخبارات العامة إضافة إلى عدد كبير من الإداريين والفنيين والمتخصصين. والغالبية العظمى من عمل الجهاز موجهة الآن نحو مكافحة الإرهاب، حيث إن الإرهاب المحلي الأيرلندي في معظمه الذي يشتمل على كل من الأنشطة "الموالية" والجمهورية، يستهلك ٣٠٪ من موارد الجهاز. أما الإرهاب الدولي، الذي تسوده الجماعات الإسلامية وخاصة تنظيم القاعدة، فإنه يستهلك ٣٠٪ أخرى. ولكن من المرجح أن تزيد هذه النسبة. فعلى الرغم من أن احتمال حدوث تفجيرات للجيش الجمهوري الأيرلندي داخل المملكة المتحدة أكبر، إلا أن الأثر التدميري لتنظيم القاعدة من المرجح أن يكون أقوى، من حيث عدد الضحايا وأثره على الوعي العام. وقد أدى التهديد الإرهابي في أعقاب تفجير أوما عام ١٩٩٨ وهجمات القاعدة في سبتمبر ٢٠٠١ إلى تكثيف الأمن الوقائي حيث استحوذ على ١٠٪ من الموارد. وكان لا بد أن تحدث عملية "إعادة تقييم" لنطاق الخطر بعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كما أفاد أحد المسئولين. وإن كان الأمن الوقائي للاستخبارات الداخلية موجهًا في السابق نحو الإدارات الحكومية فقط، فقد أصبحت الآن بعض مجالات القطاع الخاص جزءًا من "البنية التحتية القومية الحرجة" التي تحظى بالمشورة. ويشتمل ذلك على المرافق والغاز والماء وصناعات الكهرباء والبنوك وشركات الاتصالات والطيران والسكك الحديدية.

وتحظى مكافحة الجاسوسية الآن بنسبة من الموارد تبلغ ١٦٪ فقط، على حين تحصل أهداف أخرى مثل مكافحة انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية على نسبة قدرها ٣٠٪ وتحظى مكافحة الجرائم الخطيرة على ٨٪. أما نسبة الثلاثة بالمائة المتبقية فتخصص للاتصالات واختبار الأخطار الجديدة المحتملة.

واصل ستيفن لاندر محاولات رمينجتون رسم صورة جديدة للاستخبارات الداخلية. ولكن هذه العملية قد اضطربت من خلال قرار أحد صغار الضباط نشر شكواه الخاصة بالجهاز في صحيفة الصنداي وقرار رمينجتون العجيب بنشر مذكراتها. كان هذا الضابط الشاب هو ديفيد شايلر، الذي انضم إلى جهاز الاستخبارات الداخلية عام ١٩٩١ وتركه عام ١٩٩٧ بعد أن أصبح ساخطًا عليه بسبب ما اعتبره بيروقراطية مبالغًا فيها في الجهاز. راودت شايلر فكرة نشر كتاب يضع فيه أفكاره ولكن الناشرين تحفظوا على الفكرة، كما أن المشورة القانونية أفادت بما لا يدع مجالاً للشك أنه في ظل الجزء (١) من قانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٨٩ لا يجوز لأي شخص عمل في الجهاز أن يكشف أي معلومات خاصة بالاستخبارات أو الأمن، تم الحصول عليها أثناء الخدمة دون تصريح بذلك. كما أن شايلر لم يكن على النحو الذي توقعه الناشرون، بوصفه ضابطاً متمرداً على جهاز الاستخبارات الداخلية، لم يذكر أنه كانت الحريات المدنية تنتهك، وإنما كان أبعد ما يكون عن ذلك. والواقع أنه كان يتم إعداده للدفاع عن الجهاز ضد هذه التهم. يقول شايلر "لسوء الحظ، ما حدث مع الاستخبارات الداخلية هو أنهم لم يقوموا بقمع عدد من القصص شاعت في الثمانينيات، كان يجب قمعها وإذ تمثل بعضها في أفكار حمقاء واردة من الخارج واكتسبت بعض المصداقية. وعلى ذلك فإن كل شخص لديه هذه الفكرة عن

جهاز الاستخبارات الداخلية كان يظن أنها منظمة خارجة عن السيطرة ولكنها لم تكن في الواقع كذلك. كان بالتأكيد في الماضي لديها تحيز قوي ضد اليسار. ولكن الناس يقولون بأن اليسار كان يحتوي على بعض أعمال التخريب". قال إن المشكلة تكمن في البيروقراطية الزائدة وضياع الأموال. وهذا ما أراد الكشف عنه.

وبعــد أن عقــد العــزم على جعــل مخاوفه شائعة، قرر نشرها في الصحف. وفي أغسطس من عام ١٩٩٧، نشرت صفحة البريد في صحيفة الصنداي سلسلة من الادعاءات التي قدمها شايلر. واشتملت على حقيقة أن الاستخبارات الداخلية لديها ملفات خاصة بوزيرين حكوميين وهما بيتر ماندلسون وجاك سترو الذي كان وزيرًا للداخلية، وفي الوقت نفسه كان يقوم بالإشراف على جهاز الاستخبارات الداخلية. أما الادعاءات الرئيسية الأخرى فكانت تتصل بخبرة شايلر الأحدث المتمثلة في ذلك الجزء من الفرع G الذي كان يتعامل مع عمليات ليبيا لدعم الإرهاب. احتوى أحد هذه الادعاءات على تفاصيل تعتقد الاستخبارات الداخلية أنها عرضت حياة أحد عملائها للخطر. وقد صدر حكم قضائي ضد الصحيفة ولكنه لم يمنعها من نشر المزيد من ادعاءات شايلر، ولكن الحكم قال إن المعلومات التي أُفشيت والتي جعلت أهداف الاستخبارات الداخلية على علم بالمراقبة سمحت لهم بالتعرف على المصادر فقط وبذلك شككت في مدى فائدة هؤلاء المصادر، أو أنها أثرت على مصداقية العملاء الحاليين أو المحتملين وقدرة الاستخبارات الداخلية على حماية هوياتهم.

سافر شايلر إلى فرنسا حيث قدم هناك عددًا آخر من الادعاءات. وكان أهم الادعاءات وأكثرها أهمية ومصداقية أن تفجير "بيشوبسجيت" الذي حدث عام ١٩٩٣ وأدى إلى مصرع شخص وخسائر قدرها ثلاثمائة وخمسون

مليون جنيه إسترليني، كان يمكن تجنبه. فقد اتضح بالفعل أن فريق مراقبة تابعًا للاستخبارات الداخلية كان يراقب وحدة خدمة نشطة (ASU) تابعة للجيش الجمهوري الأيرلندي حيث مر بجانب القنبلة التي كانت موضوعة في شاحنة واقفة على جانب الطريق في منطقة بيشوبسجيت في لندن قبل دقائق فقط من قيام وحدة أخرى على ركنها وتشغيلها. بعد ذلك تم القبض على شايلر وأودع في سجن "لاسان" في باريس لمدة ثلاثة أشهر في انتظار أمر الترحيل ولكن المحكمة لم تأمر بذلك. وفي النهاية عاد إلى بريطانيا بناءً على رغبته وتم اتهامه بناءً على الجزء (١) من قانون الأسرار الرسمية. وقال محاموه إنه بوصفه "موقظًا للوعي" فإنه يحاول الكشف عن البيروقراطية وعدم الفعالية في جهاز الاستخبارات الداخلية، الأمر الذي لم يعرفه الجمهور، وأنه يجب السماح له باستخدام المصلحة العامة وسيلة للدفاع. وتم رفض ذلك من قبل المحاكم البريطانية على أساس أنه توجه إلى الصحف بدلًا من تقديم شكواه إلى المستشار القانوني للعاملين، وهو منصب تم استحداثه في أعقاب ادعاءات ماستير من أجل النظر في الشكاوى التي يعبر عنها الضباط العاملون. كما أنه لم يحاول الشكوى إلى هيئة الخدمة الأمنية، المعين فيها ثلاثة من كبار المحامين من أجل التحقيق في الشكاوى التي يقدمها الجمهور بشأن جهاز الاستخبارات الداخلية، أو حتى إلى اللجنة البرلمانية للاستخبارات والأمن، على الرغم من أنه قام بعد نشر المقالات في الصحيفة بإرسال قائمة بالشكاوى إلى اللجنة. ومع الكشف عن الحجج القانونية، تبين أن ستيلا ريمنجتون كانت تنتوي نشر مذكراتها. وبذلك أصبحت الاستخبارات الداخلية في موقف حرج. كانت قضية ريمنجتون تختلف عن قضية شايلر من حيث أنها قدمت كتابها المسمى "السر المعلن" إلى اللجنة الاستشارية للصحافة والنشر التابعة لوزارة الدفاع، والتي كانت معروفة باسم لجنة الإعلام D وذلك للاطلاع، ومع ذلك فقد أوضحت أنها على الرغم من تسجيلها لأي تغييرات

يطلب منها القيام بها، فقد أصرت على النشر وسواء كان ذلك صحيحًا أم خاطئا، بدا أنه من الممكن للمديرة السابقة فقط أن تخاطب الجمهور ولا يتأتى لضابط صغير أن يقوم على ذلك. وبالنظر إلى أنها كتبت إلى كل ضباط الاستخبارات الداخلية السابقين في أعقاب فضيحة كتاب "صائد الجواسيس" تحذرهم من عدم كتابة مذكراتهم فقد كانت عرضة للاتهام باستخدام معايير مزدوجة (أو الكيل بمكيالين).

ومع ذلك قرر لاندر السماح بنشر كتاب ريمنجتون مع بعض المشاكل الأقل مما كان متوقعًا، وذلك إلى حد كبير بسبب أنها وافقت على حذف الأجزاء المقترح حذفها. وقد اعترفت بأنه "كان هناك تفاهم على مستوى رفيع بين الجانبين". ولكن على الرغم من أن جهاز الاستخبارات الداخلية ومقر اتصالات الحكومة البريطانية قد استبد بهما الغضب بسبب الفضيحة وتصنيف ريمنجتون من قبل أمن مجلس الوزراء، السير ريتشارد ويلسون، فقد تم إخطارها بأن لها نشر الكتاب إذا وافقت على الحذف.

كانت السمة الرئيسية في عهد لاندر تتمثل في النجاح الواضح لعملية سلام أيرلندا الشمالية، والدقة المتزايدة في القدرة العملياتية للاستخبارات الداخلية والتحسن الكبير في قدرة الجهاز على إنتاج أدلة تصمد في المحكمة وهذا عنصر جوهري في التحقيقات الجنائية وتحقيقات مكافحة الإرهاب. كان ذلك يرجع إلى أنه كان يستخدم سبعة محامين يقومون بالمعاونة في عمليات المراقبة للتأكد من أن الأدلة المجمعة سوف تفي بالغرض أمام المحكمة. كانت أول عملية كبرى يشارك فيها المحامون في المحكمة هي عملية القبض على الإرهابيين الثلاثة التابعين للجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي.

فقد اكتشف ديفيد روبرت، وهو سائق لوري أمريكي قام باختراق الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي لصالح الاستخبارات الداخلية أن

زعماءه كانوا متلهفين على إقامة علاقات مع العراق. ومع افتقارهم الحاد إلى المال والسلام، آمن زعماء الجيش الجمهوري الأيرلندي بأن صدام حسين يمكن أن يمنحهم الدعم بحسبانه وسيلة للهجوم على البريطانيين. وفي خريف عام ٢٠٠٠، في العملية "سامينت"، وهي عملية مشتركة مع الاستخبارات الخارجية، اتصل ضباط الاستخبارات البريطانية وعملاؤها المتخفون في شخصية صحفيين من الشرق الأوسط بمسئول الإعلام في لجنة سيادة المقاطعات (٣٢)، التي تمثل الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي. وقد استخدامو بيانًا موجودًا على موقع الإنترنت الخاص باللجنة يدين القصف البريطاني للعراق حجة من أجل الحصول على مزيد من المعلومات عن الجيش الجمهوري الأيرلندي. وفي وقت لاحق زعموا أنهم عملاء استخبارات عراقيون يقدمون السلاح والمتفجرات والمال وذلك محاولة للانتقام من بريطانيا بسبب دور القوات الجوية الملكية في حراسة منطقة حظر الطيران في العراق. وفي التاسع عشر من يناير عام ٢٠٠١، قام أحد ضباط الاستخبارات المتخفين بالاتصال بهم من خلال رقم تليفون "سري" أعطـوه له. رد على المكالمة شخص يدعى "كارل" واسمه الحقيقي هو مايكل ماكفيت، أحد زعماء الجيش الجمهوري الأيرلندي. وأدت المكالمات التليفونية اللاحقة إلى أول اجتماع في العاصمة المجرية بودابست في السابع من فبـراير، حضـره فنيتان أوفـاريل، وديكلان رافرتي، العضوان البارزان في الجيش الجمهوري الأيرلندي، وأحد ضباط الاستخبارات البريطانيين منتحلا صفة عراقي يدعى سمير. وكان ذلك ضمن سلسلة من الاجتماعات التي كانت تهدف إلى بيان حسن النوايا من جانب الطرفين. وفي خطوة تهدف إلى تحسين سمعة الاستخبارات الداخلية السيئة في مجال جمع المعلومات. كان المحامون يشكلون جانبًا من فريق الدعم في كل اجتماع من أجل التأكد من عدم حدوث ما يؤدي إلى إحداث مشكلة في المحكمة. وكان

من المهم على وجه الخصوص، التأكد من أن الإرهابيين هم من قاموا بالخطوة الأولى في مسألة طلب الأسلحة لتجنب أي اقتراح بأن ضباط الاستخبارات البريطانيين هم من قاموا بالتحريض على ذلك. وقال أحد المستشارين "كان يجب أن تكون المبادرة من جانبهم. وكانوا يطلبون السلاح والمال". وفي الاجتماع الأول، أكد أوفايل وديكلان رافرتي للعراقيين رغبتهم وقدرتهم على تدمير المصالح البريطانية واعترفا بالمسئولية عن الهجوم الصاروخي على مقر الاستخبارات الخارجية في فوكسهول. وقالا بأنهم يستطيعون القيام على أفضل من ذلك إذا حصلوا على العتاد. وبدا أنهم قبلوا سمير مندوبًا عراقيًا جادًا ولكن مع ذلك كان ينتابهم الشك. عقد الاجتماع الثاني بعد مرور شهر، في بودابست أيضًا، كان اجتماعا ناجحا وأعلن الجيش الجمهوري الأيرلندي أنه على استعداد لإعطاء "العراقيين" قائمة تفصيلية بالأسلحة والمتفجرات التي يحتاجون إليها.

عقد الاجتماع المحوري في منتجع سلوفاكي صغير يسمى "بيستاني" في التاسع من أبريل، حضره رافرتي ومايكل ماكدونالد، وهو عضو بارز في الجيش الجمهوري الأيرلندي لتدعيم ماكفيث، قبض عليه في الجمهورية الأيرلندية. تنصت على ماكدونالد وهو يتباهى بأن "الكفاح" سوف يستمر حتى تحقيق الانسحاب البريطاني الكامل من أيرلندا الشمالية. "إنهم ما زالوا يحتلون وطننا. إنهم لم يرحلوا وسوف يستمر الكفاح حتى يفعلوا. لن يتوقف الكفاح سواء وافتني المنية أو سجنوني، مهما حدث فهذا لن يغير من الأمر شيئًا". كما قام أيضا بشرح تفاصيل تنظيم قيادة الجيش الأيرلندي حيث قال "هناك مجلس إدارة، وهناك ثمانية أشخاص يصدرون القرارات وليس شخص واحد، هناك ماكفيث وكذلك أنا. ماكفيث مسئول عن الأسلحة، هذا هو عمله". وأضاف إن الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي

تشكل عام ١٩٩٧ ولكن معظم التمويلات الجمهورية لا تزال في يد الجيش الجمهوري المؤقت. "إنهم يسيطرون على كل شيء بما في ذلك المال والسلاح وأصبح علينا أن نبدأ من الصفر. وحينما سمعنا عن المساعدة التي يرغب قومكم في منحها لنا، انتابنا الإحساس بالسعادة الغامرة".

قام ماكدونالد بتدوين طلباتهم على منديل ورقي. فقد أرادوا الحصول على عشرة آلاف رطل متفجرات و٢٠٠٠ جهاز تفجير و٢٠٠ قنبلة يدوية و٥٠٠ بندقية إضافة إلى مليون دولار. لم يقم "العراقيون بأخذ القائمة ولكن قام أحد أعضاء ضباط الاستخبارات الداخلية بالتقاط المنديل ووضعه على أنفه ثم دسه في جيبه. كان أحد الأدلة الدافعة ضد رجال الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي. ولكنه لم يكـن كـافيًا للمستشارين القانونيين في الجهاز. قام سمير بالإعداد لاجتماع آخر مع رافرتي في العاصمة النمساوية فيينا في مايو من أجل وضع اللمسات الأخيرة للاجتماع الذي تتم فيه الموافقة على طلبات الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي. كان على ماكدونالد ورافرت وأوفاريل الاجتماع مع سمير وأحد ضباط الاستخبارات البريطانية الذي يتخفى في شخصية ضابط استخبارات عراقي يمتلك سلطة الموافقة على طلبات الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي، وحينما سأل ماكدونالد ما إذا كانوا قادرين على تقديم الأسلحة والمتفجرات التي يحتاجون إليها، قام ضابطا الاستخبارات البريطانية بمنحهم حق الاختيار بين ثلاثة أنواع من المتفجرات البلاستيكية. قال ماكدونالد "لقد اعتدنا استخدام السيمتكس طوال الوقت ولكن ربما ذلك أفضل". وحينما أعطيت له قائمة بالأسلحة طلب ٢٥٠ بندقية نصف آلية من طراز RAK ٩ ملم و٢٥٠ مسدس براوننج عيار ٩ ملم بوصفها "الأفضل". كما طلب ماكدونالد أيضًا بندقية قناصة ذات قدرة اختراق عالية وذلك لاختراق الدروع "لقتل الجنود البريطانيين" من مسافة تصل إلى ٢٠٠٠

متر وصواريخ روسية الصنع مضادة للدبابات تستطيع اختراق "الدروع السميكة". وتم القيام على ترتيبات من أجل تسليم مليون دولار على أربع دفعات وشحن الأسلحة والمتفجرات في شاحنة إلى بلجيكا أو هولندا. قال ماكدونالد "إننا نستطيع التحكم في تلك المنطقة. لدينا أناس هناك". كان ذلك كافيًا للمستشارين القانونيين. وقامت الشرطة السلوفاكية المدرعة بإقامة حواجز على الطريق لوقف الشاحنة التي تحمل رجال الجيش الجمهوي الأيرلندي الثلاثة وضباط الاستخبارات البريطانية المتخفين. صرح أحد ضباط الشرطة السلوفاكية بأن "عملية القبض كانت تشبه تلك التي نشاهدها في الأفلام السينمائية. حدثت على شكل مفاجأة كاملة. وتمت الإحاطة بالرجال الثلاثة في ثوان معدودات". تم تسليمهم إلى بريطانيا وبعد الاعتراف بجرمهم من أجل منع ظهور المزيد من المعلومات عن الجيش الجمهوري الأيرلندي، عوقبوا بالسجن ثلاثين عامًا.

بعد مرور وقت قصير تم الإعلان عن تعيين مدير عام من السيدات لجهاز الاستخبارات الداخلية. فقد تقرر أن تتولى إليزا مانينجهام بوللر، نائبة لاندر والرئيسة السابقة للفرع T كله، الذي يتعامل مع الإرهاب الأيرلندي، والفرع A المسئول عن عمليات المراقبة، المسئولية في أكتوبر عام ٢٠٠١. وفي بداية تاريخها المهني قامت بالعمل في الفرع K، المسئول عن مكافحة التجسس واشتركت بعد ذلك في التعامل مع أوليج جورديفكس- الذي تحول إلى عميل بريطاني داخل الكي جي بي. ويصفها جورديفكس بأنها ضابطة عمليات "استثنائية".

"إن قدرة إليزا على الاحتفاظ بالأسرار أنقذت حياتي. ففي عام ١٩٨٣، كانت ضابطة استخبارات داخلية تتعامل مع الشئون السوفييتية. كنت نائباً لمدير محطة الكي جي بي في لندن، ولكني كنت أعمل أيضًا لحساب

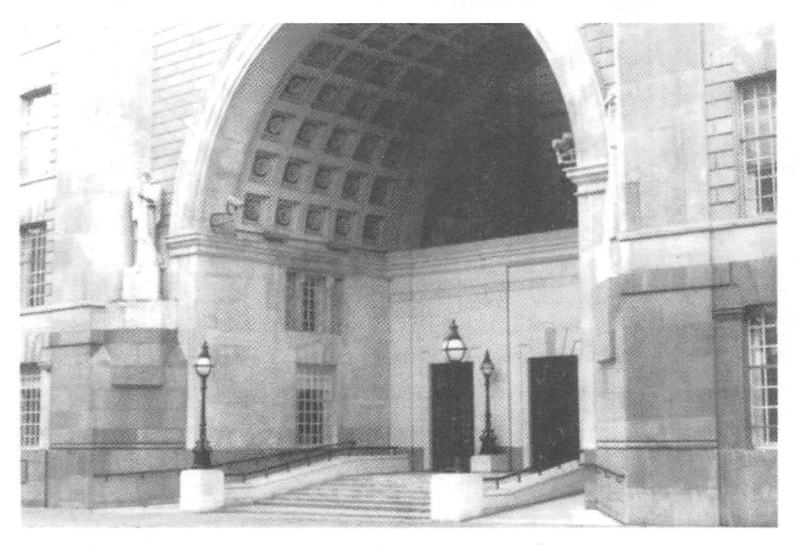
الاستخبارات الخارجية البريطانية. كانت إليزا واثنين من مساعديها ضمن القليلين الذين يعلمون بأمري. كان مساعداها يشاركان مايكل بيتاني كتبه، وهو خائن عرض خدماته على الكي جي بي. وعلى الرغم من أنه كان على اتصال مستمر بإليزا وطاقمها، إن بيتاني لم يكن يعلم عني شيئاً، وهذا ما أعزوه إلى قدرة إليزا على الاحتفاظ بسرية المعلومات. ولو لم تكن تحظى بتلك القدرة، لكان بيتاني قد وشى بي إلى الكي جي بي ولكنت الآن ميتاً. التقينا للمرة الأولى في أوائل عام ١٩٨٦ وذلك في اجتماع موسع لمناقشة أمور الكي جي بي. صعقت بسبب سعة معارفها كانت أشياء عن أنشطة جمع المعلومات الاستخباراتية الروسية لم أكن أعرفها. لقد تغير مصدر الخطر. أعلن أسامة بن لادن أن الحصول على أسلحة نووية وكيميائية "واجب مقدس" وردد مساعدوه في تنظيم القاعدة ذلك "مصرين على أننا لا نقاتل العدو لكي يمنحنا شيئاً ما، إننا نقاتل العدو لكي نستنزفه". إنه تحد جديد مرعب للاستخبارات الداخلية ولكنني ليس لدي شك في أن إليزا مانينجهام بوللر سوف ترتقي إلى مستوى التحدي".



السير فرانسيز وولسينجهام، كبير وزراء الملكة إليزابيث الأولى، سيد الجاسوسية الأول في بريطانيا (مجموعة صور جيتي).



فيرنون كيل، أول مدير عام للاستخبارات الداخلية، والمعروف داخل المؤسسة البريطانية باسم **K**.



ثيمس هاوس، مقر جهاز الاستخبارات الداخلية في لندن.



ستيلا ريمنجتون، أول سيدة تشغل منصب مدير عام جهاز الاستخبارات الداخلية (فايننشيال تايمز).



إليزا مانينجهام بوللر، شـغلت منـصب مـدير عـام جهـاز الاستخبارات الداخلية عام ٢٠٠٢ (وزارة الداخلية).



مانسفيلد كامينج، أول رئيس لجهاز الاستخبارات السرية في بريطانيا **(MI6)**.



السير ستيوارت فزيس، رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية أثناء الحرب.



سيدني رايلي، المشهور باسم سيد الجواسيس وكان يعمل لحساب كامينج في روسيا البلشفية. (مجموعة صور جيتي).



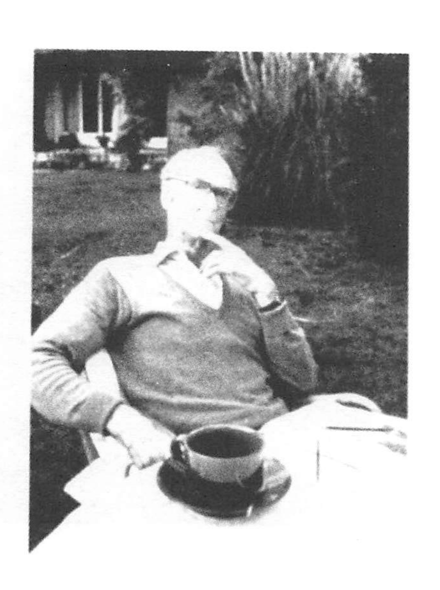
فرانك فولي، قام بإنقاذ عشرات الآلاف من اليهود من الإبادة الجماعية ولا يزال يعتبر من أفضل مديري العملاء الذين عملوا في جهاز الاستخبارات الخارجية **(MI6)**.



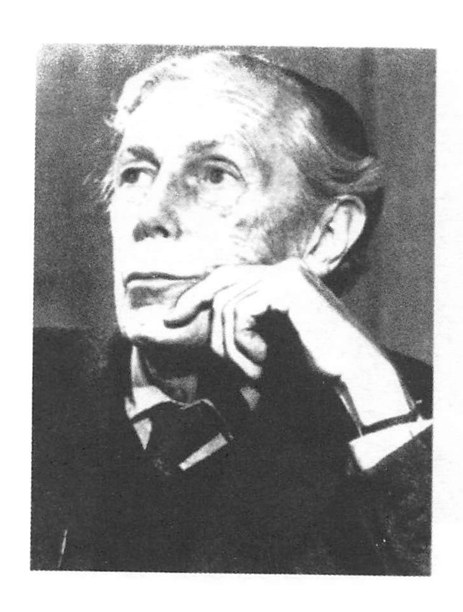
هارولد "بيركز" بيركنز، الضابط السابق في فرع العمليات الخاصة الذي أنشأ الكثير من شبكات الحرب الباردة التابعة لجهاز الاستخبارات الخارجية في أوروبا الشرقية



سيدني كوتون، الطيار الأسترالي البارع الذي أنشأ عملية الاستطلاع الفوتوغرافية البريطانية مع بداية الحرب العالمية الثانية؛ وذلك جزء من جهاز الاستخبارات الخارجية وبعد ذلك جزء من القوات الجوية الملكية. ويرى هنا وهو يقدم تقريره إلى السير آرثر باريت، قائد سلاح الطيران البريطاني في فرنسا في بداية عام ١٩٤٠.



چون كارينكروس (صنداي تليجراف)



أنطوني بلانت (مجموعة صور **PA**)



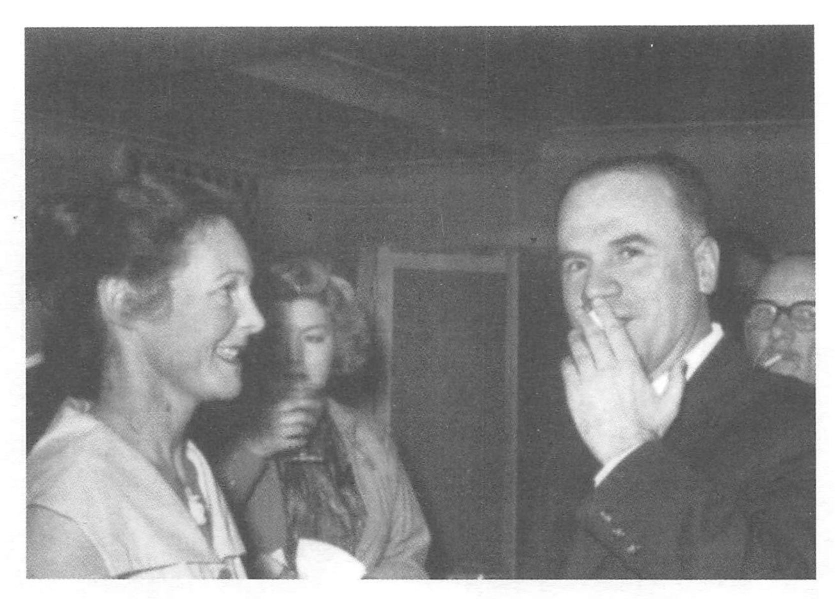
جاي بيرجيس يعزف على البيانو في منزل أحد أصدقائه في موسكو (مجموعة خاصة).



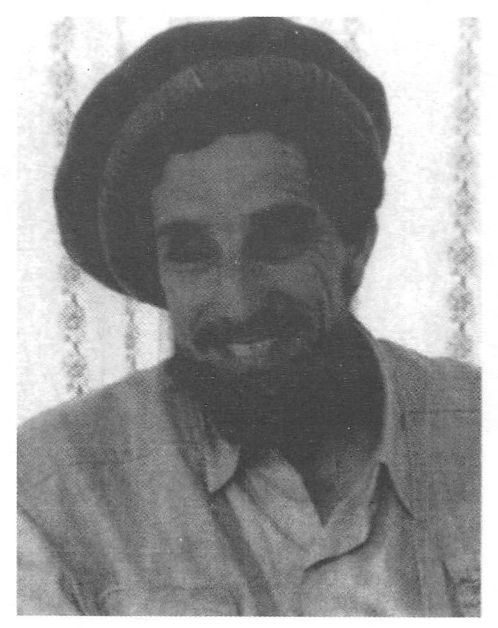
دونالد ماكلين (كاميرابرس).



كيم فيلبي في أحد المؤتمرات الصحفية في نوفمبر عام ١٩٥٥ بعد أن "تمت تبرئته" في البرلمان بواسطة هارولد ماكميلان، الذي أصبح بعد ذلك وزيرًا للخارجية، وقد عُدَّ الرجل الثالث في "شبكة تجسس بيرجيز وماكلين".



أوليج بنكوفكسي، ضابط الاستخبارات الروسية **(GRU)** وعميل الاستخبارات الخارجية التي عُدت مصدى معلومات محورية خلال أزمة الصواريخ الكوبية (صنداي تليجراف)



أحمد شاه مسعود، زعيم المجاهدين الذي أفاد من محاولات جهاز الاستخبارات الخارجية لتقويض الاحتلال السوفييتي لأفغانستان. (وكالة رويترز للأنباء).

جهاز الاستخبارات الخارجية

(MI6)

تمهيد

حينما كان كريم يرقب وصول رجال العصابات المدججين بالسلاح لأحد المنازل في شارع الجمهورية، فقد أدرك على الفور أنه يحتاج إلى عقد اجتماع عاجل مع رجال الاستخبارات الخارجية. وقد تعرف على بعض ميليشيات صدام حسين يرتدون الملابس المموهة عند بوابات المبنى الأسمنتي الرمادي. كانوا يقودون أعضاء منظمة الأمن الخاص وفدائيي صدام، تلك الميليشيات التي تُبقي البصرة في قبضة الرعب. وإذا كان يمكن التخلص منهم، فإن سكان المدينة البالغ عددهم ١,٣ مليون نسمة سوف يدركون أنهم أخيرًا أصبحوا أحرارًا وربما تبدأ الانتفاضة التي يأمل فيها الجميع.

كان كريم أحد الجواسيس البريطانيين المزروعين في المدينة، وكان بعضهم من عملاء الاختراق على المدى الطويل وهناك آخرون تم تجنيدهم في الشهور السابقة على الحرب. وقد تم منحه جهاز اتصالات قصير المدى وجدولا زمنيا لإرسال تقاريره، ولكن لم يكن هناك وقت لذلك. كان يحتاج إلى العثور على الغريبين اللذين يطلقان على أنفسهما اسمي علي وهاشم، على نحو عاجل. فمن خلال شعرهما المجعد ولحيتهما وجلبابيهما المتواضعين يمكن عدهما مثل العراقيين المحليين. أصيب كريم بالدهشة حينما أخبراه أنهما قد أرسلا بواسطة الاستخبارات الخارجية، كما أصابه مزيد من الدهشة حينما اكتشف أنهما من أعضاء الكوماندوز التابعين لخدمة القوارب الخاصة.

في الثامن والعشرين من مارس، كانت القوات البريطانية قد وصلت إلى أطراف البصرة منذ نحو أسبوع. وكان من المتوقع أن يؤدي وصولها

إلى إشعال الانتفاضة ولكن استخدام الميليشيات الموجودة في المدينة للإرهاب أكد فشلها. وقبل يومين من ذلك، انشق حزب البعث إلى قسمين بعد أن أمر القائد الإقليمي العراقي، علي حسن المجيد، بإعدام أحد قادة الحزب المترددين. كانت هناك سلسلة من المناوشات بين الجانبين ولكن قامت الميليشيات بإخماد المقاومة. وقام المجيد، المعروف باسم علي الكيماوي بسبب استخدامه للأسلحة الكيماوية ضد الأكراد في مدينة صليجة، بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع، في ذلك المنزل في شارع الجمهورية، مقر حزب البعث المحلي، من أجل إعادة فرض سلطته.

قام رجال خدمة القوارب الخاصة بإرسال الأنباء إلى الضابط المشرف على كريم في جهاز الاستخبارات الخارجية من خلال جهاز لاسلكي، قبل أن يتوجهوا على وجه السرعة إلى شارع الجمهورية. كانوا يدركون أنهم يجب أن يتصرفوا على نحو خاطف. وعبر خطوة ثورية، كان الهدف منها تأكيد أن الاستخبارات التي يتم جمعها على الأرض بواسطة عملائها في البصرة متاحة للجيش في "الوقت الفعلي". قامت الاستخبارات الخارجية بإرسال "فرق الهجانة" المخصصة للمناطق العربية إلى الخليج، كان هناك عدد من الضباط على الأرض يتعاملون مع العملاء داخل المدينة وكان يوجد أحدهم إلى جانب القائد البريطاني في مقره جنوب البصرة. في ذلك الوقت، أصدر الميجور جنرال روبين بريمز أوامره بشن غارة على الميليشيات. وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه طائرتان أمريكيتان من طراز إف ١٥ بالزئير في المنطقة، كان القادة البريطانيون في أماكنهم يدربون القائم على تحديد المواقع بالليزر في مقر الحزب على توجيه ثلاثة صواريخ متأخرة الفعل نحو هدفها.

كانت ضربة مدمرة ساوت سقف المنزل بالأرض. ومع ذلك، على الرغم من ادعاءات التحالف بأنّ جميع مَن في المنزل قد لقوا حتفهم، فقد نجا بعضهم بمن فيهم علي الكيماوي. ولكن بعد مرور أسبوع، في عملية مشابهة، تم الهجوم على منزل آخر كان متواجدًا فيه ولكن هذه المرة إذ استطاع الإفلات من القتل، فقد اقتنع بأنه حان وقت الرحيل. ومع اختفاء الرجل الذي كان يقوم بتنظيم دفاعات المدينة، تلاشت ميليشيات الفدائيين ووضع بريمر خطط السيطرة على المدينة. فكان من المقرر أن يقوم رجال الفرقة السابقة المدرعة، فئران الصحراء، بالزحف نحو المدينة في الساعات المبكرة من يوم الثلاثاء السابع من إبريل. ولكن حينما قال ضباط الاستخبارات الخارجية بأن عملاءهم في البصرة أرسلوا تقارير تقول بعدم وجود ميليشيات في المدينة، قام بالتبكير في تنفيذ العملية لمدة يوم، قال أحد مصادر وزارة الدفاع إن "عملاء الاستخبارات الخارجية كانوا رجالاً بواسل يرسلون المعلومات وقت حدوثها. لقد أدركوا أن قبضة صدام حسين على السكان قد تراخت وسمحوا لنا بالهجوم قبل يوم من الموعد المحدد. كانت المعلومات التي قدموها لنا هي التي منحتنا مفتاح المدينة وأدت إلى فقدان ثلاثة رجال فقط في العملية كلها".

الفصل التاسع

الممارسة الصارمة والحبر الأخضر

بعد الحربين، لم تتواءم مهنة التجسس مع التغيير الذي حدث. فقد كانت الأحبار السرية واللحى المستعارة لا تزال موضوعًا محوريًا.

روبرت سيسيل، الاستخبارات والأمن القومي، المجلد الأول، رقم (٢) (مايو ١٩٨٦).

حينما انفصلت الإدارتان الداخلية والخارجية لمكتب الخدمة السرية إحداهما عن الأخرى في عام ١٩١٠، قام الكابتن مانسفيلد كامينج، رئيس الإدارة الخارجية، بإنشاء مقر داخل شقته الخاصة في آشلي جاردنز، فاكسهول بريدج رود، تحت اسم رابين فالكون وشركاه للشحن والتصدير. وكانت لديه ميزانية ضئيلة قدرها حوالي ٢٧٠٠ جنيه إسترليني، ومثل وولسينجهام من قبله، اضطر إلى الإنفاق من ماله الخاص لتدعيم نفقات الخدمة السرية الجديدة. وكانت أوامره الأولية تتمثل في "تنظيم جهاز فعال يمكن من خلاله مراقبة التقدم الألماني في مجال التسلح وبناء السفن... والحصول على معلومات عن أي تحركات تشير إلى الهجوم على البلاد... وكـــذلك أي معلومات تفيد البلاد تخص أي عمل عدواني

أو الاستعداد لذلك... وتكوين شبكة من المراسلين الدائمين في الداخل والخارج الذين يقومون بإرسال المعلومات من خلف خطوط العدو في زمن الحرب.

قام كامينج بعد ذلك بالانتقال إلى مكتبه الكائن في ٢ هوايتهول كورت على مرمى حجر من قيادة القوات البحرية (الأدميرالية) ووزارة الحربية. كتب السير بول دوكز، الذي يعد في الغالب أفضل العاملين لدى كامينج ريتول "حملنا المصعد سريعًا إلى الطابق العلوي، حيث بُني المزيد من مكاتب الطوارئ" وذلك في أول اجتماع له مع "الرئيس" الذي كان يعرف بالحرف "C" وهو الحرف الأول من اسم عائلته. وأضاف دوكز يقول "كان لدي دائمًا جحور ولكن في هذا المبنى اكتشفت وجود متاهة من الممرات والدهاليز والمخابئ والتجاويف المكدسة على السقف". وعلى الرغم من سلوكه الغريب، قد كان كامينج محط إعجاب ضباطه كما يقول دوكز.

"منذ البداية، بدت الغرفة غارقة في العتمة، كان كل شيء أمام النافذة يأخذ شكل الظلال. وكان هناك صف مكون من ستة تليفونات موضوعًا على يسار مكتب كبير مكدس بالأوراق، وعلى مائدة جانبية كانت هناك خرائط ورســوم مع نماذج من الطائرات والغواصات والأدوات الميكانيكية إلى جانب صف من الزجاجات التي تشير إلى إجراء بعض التجارب الكيميائية. وهذه الشواهد الخاصة بالتحقيق العلمي تعمــل على تعــزيز ذلك المناخ المخيم على المكان والممتلئ غرابة وغموضًا فقط. ولكن لم يكن أي من هذه الأشياء هو الذي استدعى انطباعي وأنا أقف منتظرًا ينتابني التوتر. كانت عيناي مسمرتين على الشخص الموجود على مائدة الرسم. كان يجلس في مقعد هزاز، محني الكتفين يسند رأسه بيده، إنه الرئيس. كان رجلاً قصير القامة مكتنز الجسم ذا شعر رمادي خفيف يغطي رأسًا مستديرًا. كان له وجه

صارم وعينا صقر مليئتين حيوية تلمعان خلف نظارته ذات الإطار الذهبي. يبدو للوهلة الأولى كأنه بالغ الصرامة. وكان حديثه قاطعًا. ومع ذلك إن هذا المنظر المتجهم يمكن أن يتحول إلى ابتسامة رقيقة ونظرة ناعمة على نحو يكشف عن قلب كبير وحنون. أخذتني الرهبة منذ الوهلة الأولى وسرعان ما أدركت أنني أكن للرئيس" أعمق مشاعر الإعجاب".

في أول الأمر، كانت الأولوية الأولى موجهة نحو الحصول على معلومات استخباراتية عن النشاط البحري الألماني وكانت الإدارة الخارجية تابعة للأسطول. ويتذكر أحد الأعضاء السابقين في فريق كامينج بأن ذلك كان "عائقًا إلى حد بعيد بسبب الميزانية الهزيلة" وعداء وزارة الخارجية التي ظلت تعترض على السماح لطاقم الخارج بالانخراط في أعمال الخدمة السرية. ولكن على الرغم من هذه العوائق، كان جهاز الاستخبارات البريطـــاني كله "فعالاً على نحو يثير الدهشة" وكان ماهرًا على وجه الخصوص في الكشف عن تحركات السفن الألمانية داخل البلطيق وخارجه. كانت مفاجأة يعدها لنا الألمان في البحر يتم الإبلاغ عنها وتكشف تفاصيلها كاملة" كما أفاد الضابط السابق. كان يتم الحصول في الواقع على رسمات كاملة لكل سفينة ألمانية كبرى تبين مدى دروعها وسُمكها، وتصميم الغرف الموجودة تحت الماء والحواجز الفاصلة للغرف وأي سمة أخرى بواسطة جهاز استخباراتنا. كان معروفًا مسبقًا أن السفن الألمانية يتم بناؤها من أجل الصمود أمام أقوى النيران، ولكننا مع كل أسف لم نأخذ هذه المعلومة في الحسبان عند قيامنا بتصميم الصواريخ المخترقة للدروع.

كانت الشبكة الألمانية قائمة على ثلاثة ضباط بريطانيين أو أربعة وشبكة من العملاء، ظل عدد منهم في مكانه بعد اندلاع الحرب "وكان نشاط هذه الشبكة ميلودراميًا كما وصفها بعض الكتاب. وقد جمع جانب كبير من

المعلومات، ليس بالهين، من خلال الطرق المشروعة. فالصحف تحتوي غالبًا، على الرغم من الرقابة الصارمة، على أخبار موحية تنقل حقائق مفيدة إلى القارئ المدرب. وكان القيام على رحلة إلى مرفأ كيل، أو الواجهة المائية لهامبورج أو بريمن، حيث توجد أحواض السفن الكبرى، نادرًا ما يخفق في إلقاء الضوء على التطورات الجديدة العامة. ومع ذلك، كان من الضروري أحيانًا اللجوء إلى إجراءات أقل وضوحًا". وبعض التقارير على الأقل الخاصة بتحركات السفن في بحر البلطيق قدمت بواسطة الكابتن وولتر كريسماس، الضابط في الأسطول الدانمركي. وكان يقوم بإرسال تقارير من جهاز مراقبة الشواطئ في الأسطول الدانمركي بشرط أن تكون هناك "فتاة حسناء" من أجل أن تعمل وسيطًا له. وحينما كشف عنه اضطر البريطانيون إلى "تهريبه" وقد منح شقة في شيفارد ماكرت في لندن مايفر، حيث كانت بعض "الحسناوات" اللاتي يعمل معهن يقمن على عمل أكثر روتينية.

كان لدى كامينج أربعة عملاء في بروكسل، وكان يشرف عليهم هنري ديل لونج أو "L"، الضابط المحنك الذي عمل في السابق تحت إمرة ويليام ميلفيل بوصفه رجل إدارة الاستخبارات العسكرية في أفريقيا. كان هناك أيضًا مكتب روتردام الذي كان يرأسه ريتشارد تنسلي أو "T"، مالك أعمال الشحن الناجحة. وحينما اندلعت الحرب في أغسطس من عام ١٩١٤، انهارت شبكات التجسس في بروكسل وألمانيا وأصبحت قاعدة روتردام مركزًا للعمليات الأوروبية، على الرغم من أنه ظل في بلاد الأعداء بعض الرجال الشجعان، الذي وضعوا أرواحهم على أكفهم من أجل جعل الشئون البحرية الألمانية والنمساوية تحت المراقبة"

كان أشجع "هؤلاء الرجال الأقلاء" هو بالتأكيد هرمان كارل كروجر، المهندس البحري الذي قدم إلى محاكمة عسكرية أثناء خدمته في البحرية الألمانية بسبب إهانته لأحد أقارب القيصر. وبسبب عزمه على الانتقام مما

حدث له، قدم نفسه إلى المفوضية البريطانية في لاهاي ولم يفوت تتسلي الفرصة. وقد مكنته مهنته من الوصول إلى كافة القواعد البحرية وأحواض السفن الألمانية. كان يستطيع التحرك في حرية داخل ألمانيا وهولندا، بحسبانه دانمركيًا محايدًا. قدم كروجر لتتسلي تقارير مفصلة بوصفه عميلاً في الشبكة **TR16**. وقد عُدَّ "مصدرًا يعول عليه تمامًا" وكان تقييم عمله بعد الحرب يوصف دائما بأنه دقيق وحديث "وله قيمة رفيعة المستوى". وكان يتمتع بحماية فائقة حتى إن هنري لانداو، الذي شغل منصب نائب تتسلي في روتردام، لم يدرك أنه ألماني قط. يقول لانداو "كنت أعرف أنه دانمركي ولكن ما اسمه أو من أين أتى، لم أكن أعرف، على الرغم من أنني التقيت به عدة مرات. كان ضئيل القوام، وسيمًا، ذا عينين زرقاوين، ذا مظهر إسكندنافي مهذبًا ومثقفًا. وبالتأكيد لم يكن ينم مظهره عن الجاسوس الداهية الذي كان. ومع ذلك، حينما عرفته عن قرب، أدركت سر نجاحه. كان مهندسا بحريًا من طراز فريد، كان يضع أعصابه في ثلاجة، دائما رابط الجأش وقابضًا على زمام نفسه، لم يكن هناك شيء يمر مرور العابرين أمام عينيه الثاقبتين، وكانت لديه ذاكرة حديدية تسجل أدق تفاصيل المنشآت البحرية".

تفاقمت المشاكل التي حدثت بسبب فقدان الكثير من شبكات كامينج حينما تعرض لحادث سيارة خطير أثناء عودته من زيارة إلى مقر قوة التدخل السريع البريطانية في فرنسا. لقي ابن كامينج مصرعه في الحادث وأصيب هو إصابة بالغة استدعت بتر إحدى ساقيه وظل طريح الفراش لمدة عدة أشهر. وفي غيابه قام الجيش والأسطول بإنشاء "خدمات سرية" مستقلة وحينما تأهب كامينج للعودة كانت هناك ثلاثة كيانات منفصلة وغير متعاونة تتقاتل في شراسة من أجل الحصول على المعلومات" وقد عقد العزم على

إعادة بناء نظام استخباراته الخاص من خلال شبكات في هولندا وبلجيكا وسويسرا لإكمال المعلومات التي كان يحصل عليها بواسطة أولئك العملاء الذين ظلوا مكانهم في ألمانيا، وضمن الشبكات كثيرة الفعالية كانت تلك الوحدات التي تراقب القطارات من أجل رصد حركة القوات الألمانية نحو الجبهة أو قدومًا منها. كتب أحد مــديري العملاء يقول "من خلال محتويات القطار، كان يمكن معرفة ما إذا كان قطار إجازات أو قطار شحن أو قطارًا يحمل ما يطلق عليه "وحدة مقاتلة". فكان يتطلب الأمر حوالي أربعين قطارًا من الوحدات المقاتلة من أجل تكوين فرقة. وعلى ذلك فإن دراسة حركة الجنود العائدين يمكن أن تبين كم عدد الفرق التي يتم نقلها عبر خطوط السكك الحديدية البلجيكية والفرنسية وفي أي اتجاه". وربما كانت أفضل تلك الشبكات تلك التي أطلق عليها "لادام بلانش" أو السيدة البيضاء تيمنًا بسيدة "هونتسلورنس" التي كانت ترمز لسقوط السلالة الحاكمة. وكانت إحدى العميدات التي تعمل لحساب كامينج خلف خطوط العدو تدعى إديث كافيل وهي ممرضة إنجليزية كانت تعمل مشرفة تمريض في إحدى مستشفيات بروكسل وقتلها الألمان عام ١٩١٥ بسبب مساعدتها لجنود التحالف في الحرب خلف خطوط العدو. واشتملت شبكات أخرى على شبكة فيلكس، وكانت تتكون من مجموعة من البغايا البلجيكيات تتم إدارتها من روتردام ويدفع لهن مقابل المعلومات التي يحصلن عليها من زبائنهن الألمان بالاستعانة بالمخدرات التي يتم تهريبها من لندن. كانت هناك شبكة أخرى لمراقبة القطارات مقرها لوكسمبرج كانت ترسل بالمعلومات من خلال أشكال تطريزية مشفرة في إحدى الصحف اليومية، على هيئة عربة تحمل الرجال أو عربة مليئة بالخيول. كان يتم إرسال التقارير باستخدام الرمز CX موضوعًا قبل رقم مسلسل، ويعتقد أن هذا الرمز يشير إلى أن التقرير يجب أن يسلم إلى كامينج (C) على وجه السرعة، وكان أول استخدام لهذا الرمز قد

حدث عام ١٩١٤ حينما تم إخطار أحد العملاء بأنه "إذا كانت لديك مادة عاجلة تريد إرسالها على وجه السرعة ضع الرمز **CX CX CX CX** على التقرير". وبحلول عام ١٩١٧، أصبح يستخدم على نحو روتيني إلى جانب الرقم المسلسل في كل تقارير جهاز الخدمة السرية وظل هذا التقليد ساريًا حتى اليوم.

اخترع الكاتب سومرست موجهام، وهو أحد الجواسيس البريطانيين العاملين في سويسرا، بطلاً خياليًا يدعى أشندن خلال زمن الحرب، وكان أشندن يقيم في لندن وكان عدد من عملائه يقيمون في جنيف، إلى جانب مؤلف الرواية، حيث يرسل بأشخـــاص هواة إلى ألمانيا لجمع المعلومات والتي من خلالها يعد "تقارير طويلة وهو على قناعة بأنه لن يقرأها أحد، حتـــى كتب إحدى الدعابات في أحدها فتلقى تعنيفًا حادًا من رئيسه". وإذا كانت تقارير الاستخبارات تتم قراءتها على الأقل، فإنها نادرًا ما كانت ترسل إلى الإدارات التي تحتاجها. وحتى لو أرسلت فإنها غالبًا ما كانت لا تصدق. فحينما قام أحد العملاء الموجودين في ألمانيا بإرسال تقرير دقيق تمامًا يقول بأن المدفعية البحرية للقيصر قد طورت نظام تنشين جديد متطور، قامت البحرية البريطانية بإهماله زاعمة أن "إطلاق النار بهذه الدقة الواردة في التقرير لهو أمر مستحيل تمامًا وأنه يعيش في الوهم".

احتفظت إدارة كامينج أيضًا بعدد من العملاء في الولايات المتحدة، حيث كان الألمان، على الرغم من حصار الأسطول الملكي، يحاولون الحصول على إمدادات وعتاد حربي، ومن خلال إشراف السير ويليام ويزمان، رئيس محطة نيويورك، ونائبه الميجور نورمان ثويتس، كان الجواسيس البريطانيون يراقبون عن كثب التحركات التجارية الألمانية وشحنات البضائع المحتجزة بسبب الحصار. وقام ويزمان بإقامة علاقات

وثيقة مـــع الاستخبارات الأمريكية والرئيس وردو ويلسون، تطورت واستمرت حتى اليوم. وقد كشف أحد العملاء السابقين عن أنه "قد زرع أشخاصًا تابعين لجهاز الاستخبارات البريطاني في كل موانى الأطلنطي التابعة للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك لم تكن تستطيع أي سفينة من سفن العدو التحرك دون إخطار فوري للمراكز البريطانية التي تنجح في إخفاء أماكنها. كان الكثير من هؤلاء الأشخاص الذين يقومون على مراقبة الموانى أشخاصًا متواضعين يقوم بعمل بالغ الخطورة انطلاقًا من الواجب الوطني. ويتذكر الكاتب أحد الأشخاص كان مسئولاً عن مراقبة سفن العدو في أحد الموانى الذي يبعد عن نيويورك حوالي مائة ميل. وعلى الرغم من انشغاله بعمله فإن رسائله ومذكراته التي كان يبعث بها إلى مراكز الاستخبارات كانت نموذجًا يحتذي للإنجليزية الموجزة التي تعكس أعلى درجات قوة الملاحظة. وطوال عامين ونصف، قام بأداء واجبه على نحو يثير الإعجاب، على الرغم من الخطر الذي يتهدده من مكايد عملاء وسط أوروبا الذين كانت تعج بهم الولايات الشرقية. وفي صباح أحد الأيام وجدت جثته طافية في حوض السفن وقد مزقها الرصاص".

في مارس من عام ١٩١٧ أطلق ويزمان تحذيرًا يقول بأن هناك ثائرًا شابًا يدعى ليون تروتسكي موجودًا في أمريكا وأنه يقوم بجمع الأموال لتمويل الثورة الاشتراكية. وكتب إلى لندن يقول "هناك حركة هامة بدأت هنا بين الاشتراكيين مدعومة بالتبرعات اليهودية وربما يقف وراءها الألمان. الزعيم الرئيسي لهذه الحركة هو تروتسكي، وكان المتحدث الأساسي في الاجتماع الحاشد الذي عقد هنا في العشرين من مارس. إن هدف هذه الحركة هو إعادة "الاشتراكيين الثوريين إلى روسيا من أجل الإطاحة بالحكومة الحالية وإقامة الجمهورية وبدء حركة السلام. كما أنها تهدف أيضًا إلى تشجيع الثورات الاشتراكية في بلدان أخرى من بينها الولايات المتحدة".

وبعد مرور أسبوع، كتب ويزمان يقول بأن تروتسكي قد أبحر إلى روسيا على متن السفينة إس إس كريستيانا فيجورد ومعه "مبلغ عشرة آلاف دولار قدمت له من قبل الاشتراكيين والألمان من أجل البدء في القيام بثورة ضد الحكومة الحالية". وقد حذّر السلطـــات في كندا لوجوب إيقاف السفينة في هاليفاكس، نوفاسكوتيا، وأنه يجب التحفظ عليها حتى يتم البت في مصير تروتسكي، وتم إلقاء القبض على الثائر الروسي بواسطة الشرطة الكندية وتم احتجازه في معسكر للأسرى الألمان حيث أعلن قائد المعسكر أنه بدأ على الفور في تحريض الأسرى على الثورة. وأفاد بأنه "يعتنق أفكارًا شديدة الإقناع ويمتلك غاية القوة حتى إنه لم يمكث سوى أيام قلائل وأصبح أشهر رجل في المعسكر". ولكن الليفتانت كولونيل كلود دانس، المسئول عن إدارة الاستخبارات التابعة لوزارة الحربية الذي كان على اتصال مستمر بالخدمة السرية التي يرأسها كامينج، أهمل هذه المزاعم الخاصة بالثورة الوشيكة، قام دانس بفحص الأدلة الخاصة بالتهم الموجهة ضد تروتسكي وقرر أنها تم اختلاقها بواسطة "عميل روسي مثير للفتن يعمل لحساب الشرطة السرية الروسية الغابرة". وأصدر أوامره بوجوب إطلاق سراحه في الحال، وبصحبته الأموال المطلوبة للقيام على الثورة البلشفية في روسيا.

كان دانس يتمتع بنفوذ يفوق سلطة ويزمان بسبب إعادة تنظيم عمليات الاستخبارات التي حدثت عام ١٩١٦ وأدت إلى ذوبان "الخدمة السرية" التابعة لكامينج داخل إدارة الاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الحربية وأطلق عليها اسم MI1C. ولكن وزارة الحربية على وجه الخصوص كانت غير سعيدة بطريقة تنظيم الخدمة السرية، وبنهاية عام ١٩١٧ مارست ضغوطها من خلال إجراء عدد من التغييرات من أجل أن يكون لها والإدارات التابعة لها المزيد من السلطات فيما يفعل العملاء. وقد تم استبدال إدارات العمليات المصممة على أساس جغرافي بواسطة ستة أقسام للمعلومات. وأطلق على

القسم الأول الخاص بالاتصال بوزارة الخارجية القسم السياسي والقسم الثاني الاستخبارات "الجوية" والقسم الثالث "القسم البحري" والقسم الرابع "العسكري" تحت قيادة الإدارة MI1C أي قيادة دانس. كما كان مسئولا عن القسم الخامس "مكافحة الجاسوسية" والقسم السادس "الاقتصادي".

بعد أن وضعت الحرب أوزارها، لم يكن هناك أي شك في المنافسة المحتدمة مع وزارة الحربية التي تجسدت في تجاهل تروتسكي واندلاع ثورة أكتوبر. بعد ذلك، خاض كامينج معركته المظفرة وأصبح الجهاز خاضعًا لوزارة الخارجية، وأصبح لقبه الرسمي خدمة الاستخبارات السرية (SIS) وظل كذلك حتى اليوم على الرغم من أنه يشار إليه غالبًا باسم MI1C. وأصبح هدفه الرئيسي روسيا، وضم عملاؤه دوكسي والأسطورة سيدني رايلي، الذي كان يتحدث الروسية في طلاقة، وخطط خلال بعثة قصيرة في الاتحاد السوفييتي قدرها عشرة أشهر ليس لكي "ينضم" للحزب الشيوعي فقط ولكن لكي يصبح عضوًا في جهاز "التشيكا" أيضًا وهو الجهاز السابق على الكي جي بي. كان يتمتع بموهبة رفيعة خلال عمله دبلوماسيًا في الاتحاد السوفييتي، وقد وصف كيف أُعيد إلى وطنه ليجنده نائب كامينج، الليفتنانت كولونيل فريدي براوننج.

"أصابتني الدهشة حينما أخبرني الكولونيل أنني قد تم استدعائي إلى لندن لأنني مرشح للعمل في جهاز الاستخبارات السرية". شرح لي الأمر قائلا "لدينا أسباب تدعونا للاعتقاد بأن روسيا ستغلق أبوابها أمام الأجانب. إننا نرغب أن يبقى شخص ما هناك لكي يجعلنا على علم بسير الأحداث". وإلى جانب الظروف العامة، أخبرني بأنني يجب علي الإبلاغ عن أي تغييرات في السياسة وسلوك الناس والأمور العسكرية والتجربة وما احتمالات تغيير النظام والدور الذي تلعبه ألمانيا. وإلى جانب الطريقة التي

أستطيع من خلالها دخول البلاد مرة أخرى والشخص الذي أعيش في ظله وترك لي حرية تقديم الاقتراحات وكيفية إرسال التقارير".

ظل نقص التمويل يمثل مشكلة ولجأ كامينج إلى استخدام سفر رجال الأعمال البريطانيين إلى روسيا من أجل جمع المعلومات. وفي صيف عام ١٩١٩، كتب كامينج إلى شركة هدسون باي لكي يعرب عن موافقته على دفع نفقات إتش إيه آرمتيسد، مندوب الشركة في موسكو كلها، الذي "وضع خدماته تحت تصرفي في رحلته إلى روسيا". واعتبر كامينج أن دوكسي أفضل عملائه في روسيا ما بعد الثورة، وأن أشهر عملائه كان بلا شك سيدني رايلي. وعلى الرغم من اسمه الأيرلندي، قد ولد رايلي في الواقع في أوديسا في ماس من عام ١٨٧٤. وقد جاء إلى بريطانيا في العشرينيات وحصل على جواز سفر بريطاني وهوية جديدة بوصفه ابنا لأب أيرلندي وأم روسية يهودية. ومع حلول أوائل التسعينيات، كان يجمع إلى الأنشطة التجارية المشكوك فيها، أنشطة التجسس الأكثر إثارة للشك لصالح العديد من الحكومات، وهناك اقتراحات تقول بأنه في وقت ما بين عامي ١٩٠٣ و١٩١٧ عمل لصالح الحكومات اليابانية والروسية والألمانية والبريطانية، أحيانا في الوقت نفسه. ويفترض أنه كان يعمل متخفيًا لحساب الاستخبارات البحرية البريطانية رجل أعمال في بورت آرثر في أقصى أطراف شرق روسيا في أوائل القرن. كان الروس والبريطانيون مشتبكون في حرب تجسس شاملة وكان لدى جهاز الاستخبارات الروسي القيصري السابق على جهاز الكي جي بي عميل في السفـــارة البــــريطانية في سان بطرسبورج يمـــده بالـــوثائق السرية. وهناك القليل من الأدلة التي تدعم مزاعم رايلي بأنه كان يتجسس لحساب البريطانيين في المرحلة الأولى من عمله، على الرغم من أنه كان يتجسس لحساب دول أخرى. ويصر ضباط جهاز الاستخبارات السرية (SIS) الذين قاموا بفحص سجلات الجهاز بأنه لم يكن مجندًا لديهم حتى عام ١٩١٧. وهذا الاقتراح تدعمه الأدلة الخاصة بمحاولات

جهاز الاستخبارات الداخلية (MIS) مراقبته أثناء عملية الفحص، وافتقاد أثره في الطريق بين مسكنه في شارع سان جيمس والريتز، ولكن ذلك لا يمنع استخدامه المبكر عميلاً.

إن الوصول إلى حقيقة رايلي أمر بالغ الصعوبة، فقد كانت أنشطته– في مجال الخدمة الحكومية وفي مجال التجارة وفي مجال الحساب– تستعصي على التصديق، سواء من قبله أو من قبل كاتب سيرته الذاتية. ولكن كما أفاد أحد ضباط جهاز الاستخبارات السرية (SIS) السابقين، كانت مع ذلك نابضة بالحياة. "تم تسجيل قصة حياته على نحو موسع ومتعدد، ولكنه لم يعط حق قدره إلى حد بعيد. كان عميلاً بالغ المقدرة وفائق الخطورة أكثر مما تصفه الأسطورة، فلم يكن لدى المؤرخين تلك النزعة لتسجيل تلك الأعمال التي جعلت منه شخصًا عظيمًا. كان شخصًا غير عادي ولكنني لا أعتقد أنه كان شخصًا ساحرًا. تستطيع أن تقول أنه كان محتالاً بعض الشيء، ولكنه كان عميلاً فائق البراعة".

وبعد السنوات التي قضاها قبل الحرب في سان بطرسبورج– حيث من يفترض أنه كـــان يجمع بين العمل عميلاً روسيًا في شركة ألمانية لبناء السفن إلى جانب العمل الاستخباراتي لحساب البريطانيين– قام رايلي بالإبحار إلى أمريكا، حيث يقال بأنه أمضى معظم سنوات الحرب يجمع بين عقد صفقات السلاح لصالح حكومة القيصر وعمليات التخريب ضد المصانع الأمريكية التي يلقى اللوم عليها بشأن العملاء الألمـــان ما أدى إلى تردد أمريكا في دخول الحرب. وحينما سُئل ويزمان بواسطة الاستخبارات الأمريكية في يوليو من عام ١٩١٧ عما يعلمه عن رايلي، أجاب قائلاً "إنه زعم إنه من رعايا بريطانيا ولكن هناك شكوكًا حول ذلك. فطوال العامين الأخيرين كان يخلط بين الفضائح المختلفة الخاصة بالعلاقة بين شراء الذخيرة الروسية وسمعته السيئة. ويقال إن رايلي كان موجودًا في بورث آرثر عام

١٩٣٠ حيث أثار شكوك الروس في عمله جاسوسًا لليابانيين. وحينما كان في هذا البلد، خلال الحرب الحالية، كان يجمع بين شخصيات متنوعة غير مرغوب فيها، ولا يثير الدهشة أنه كان يستخدم بواسطة عملاء العدو في الدعاية أو في أنشطة أخرى".

وإذ إن الأدلة المتاحة تقترح أن رايلي قد أصبح، على الأقل، على صلة وثيقة بجهاز الاستخبارات السرية، فإن تلك يمكن أن تكون معلومات مضللة وتقترح في قوة أن أنشطة التخريب كانت تتم لحساب البريطانيين. كذلك الحقيقة التي تقول بأن رايلي، بعد أن دخلت أمريكا الحرب، قد عاد إلى لندن بمساعدة ثويتس وخلال شهور كان في روسيا يعمل لحساب كامينج. أدت ثورة أكتوبر إلى وضع نهاية لدور روسيا في الحرب، مما سمح للألمان بالتركيز على الجبهة الغربية، وكذلك أصاب البريطانيين القلق بخصوص دعم الحكومة الجديدة، كما يتذكر رايلي، "ففي ربيع عام ١٩١٨، بعد العودة من إحدى المهام، وجدت رؤسائي ينتظرونني بفارغ الصبر. وقد صدرت إليّ الأوامر بالذهاب إلى روسيا دون إبطاء. كانت الأحوال في ذلك الجزء من العالم تصيب الحلفاء بالرعب. وقد تشبث رؤسائي بالرأي القائل بأن روسيا ربما لا تزال تتمسك برأيها الصائب الخاص بالتزامها الوقوف إلى جانب الحلفاء. كان هناك عملاء من فرنسا والولايات المتحدة موجودين بالفعل في موسكو وبتروجراد من أجل تحقيق هذه الغاية". لم يكن لدى رايلي أي من ذلك. وبوصفه معاديًا متطرفًا للشيوعية ومتلهفًا على الارتقاء بمنزلته الخاصة، كتب إلى كامينج يقول بأن إلحاق الهزيمة بألمانيا يُعَد شيئًا قليل الأهمية مقارنةً بمنع انتشار البلشفية.

"هل يدرك شعب إنجلترا ذلك يومًا ما؟ إن الألمان بشر، إننا لا نستطيع أن نطيق أن نضرب بواسطتهم، فهنا في موسكو هناك شعور متنام بلغ ذروته بأنهم العدو الأكبر للجنس البشري. وهذه البذاءة التي ولدت في روسيا

يجب أن تستـــأصل شأفتها بأي ثمن. فهل يكون هذا الثمن هو السلام مع ألمانيا؟ نعم السلام مع ألمانيا، السلام مع أي شخص. فهناك عدو واحد فقط. فيجب على الجنس البشري أن يتوحد في تحالف مقدس ضد هذا الإرهاب المقيت".

وقد أصاب روبرت بروس لوكهارت، رئيس البعثة البريطانية في روسيا، الرعب حينما قام رايلي بالتسبب في أزمة دبلوماسية من خلال التوجه إلى بوابة الكرملين ومطالبته برؤية لينين. كتب لوكهارت يقول "حينما سألوه عن هويته، أعلن أنه أرسل من قبل لويد جورج خصيصى للحصول على أول أنباء تذاع عن أهداف البلاشفة ومبادئهم. وكانت الحكومة البريطانية غير سعيدة بالتقارير التي تتلقاها مني. لقد عهد إليه بمهمة الإفادة من الانشقاقات". ومن خلال وصول أخبار الواقعة إليه بواسطة المفوض البلشفي للشئون الخارجية، المستشيط غضبًا، اعتقد لوكهارت في أول الأمر أن رايلي رجل مجنون متخف في صورة بريطاني، ولكنه وعد بالتحقيق في الأمر. "في الليلة نفسها، أرسلت في طلب الليفتنانت إرنست بويس، رئيس خدمة الاستخبارات وأخبرته بالقصة. أخبرني بأن الرجل عميل جديد قادم لتوه من إنجلترا. فانفجرت في عاصفة من الغضب".

ومع ذلك، فقد كان مقدورًا للوكهارت ورايلي أن يتورطا في أكبر فضائح التجسس في العصور كلها، تلك التي عرفت باسم مؤامرة لوكهات. وقد اعترف رئيس البعثة البريطانية بأنه معجب أيما إعجاب بأسلوب رايلي. "كان رجلاً يمتلك طاقة هائلة وسحرًا شخصيًا، شديد الجاذبية للنساء وبالغ الطموح. لم أكن أؤيد استخباراته بدرجة كبيرة. كانت معلوماته تغطي العديد

من الموضوعات من السياسة إلى الفن، ولكنها كانت سطحية. من ناحية أخرى، كانت شجاعته وعدم مبالاته بالخطر ليس لهما حدود".

بحلول منتصف عام ١٩١٨ تخلى معظم مندوبي الحلفاء في روسيا عن أي أمل في إقناع البلاشفة بالانضمام للحرب ضد ألمانيا، وقد وُضع عدد من الخطط من أجل محاولة تفويض الحكومة الجديدة، وقام جنديان من لاتفيا بالاتصال بالملحق البحري البريطاني في بتروجراد طالبين الدعم البريطاني لتنظيم سري معاد للبلاشفة. تم إرسال "الزبونين" إلى لوكهارت الذي أرسلهم بدوره إلى رايلي. والمدى الذي تورط فيه لوكهارت في الأمر غير واضح تمامًا. وقصته المنشورة في هذا الشأن تسعى إلى النأي به عن الفضيحة بأكملها- وعن أي شيء باستثناء انخراطه الكامل في التجسس والعمليات السرية- ولكنٍ تقاريره إلى وزارة الخارجية تعطي صورة مختلفة، حيث تسجل المحاولات المختلفة لتمويل التنظيمات السرية المناوئة للبلاشفة ودعمها. وإذ كانت حشود لاتفيا كانت تستخدم للسيطرة على موسكو، اعتبر رايلي الضابطين بمثابة فرصة ذهبية وعقد عدة اجتماعات معهما، محاولاً إقناعهما بالمعاونة في الإطاحة بلينين. ويزعم لوكهارت، الذي اعترف في مناقشة مخططاته مع نظيره الفرنسي، أنه "رفض شكلا ومضمونًا" أي اقتراح من هذا القبيل. "تم تحذير رايلي من أنه ليس بيده ما يفعله تجاه تلك الخطوة الخطيرة والمثيرة للشكوك".

ولكن الأمر لا يبدو كذلك في التاريخ الطويل "للعمليات التي يتم إنكارها" والتي نفذتها أجهزة الاستخبارات- ذلك الأسلوب الذي تخصص فيه رايلي على وجه الخصوص. كان لوكهارت موجودًا بالفعل في عدد من الاجتماعات التي عقدت مع الضابطين وكان طلبه لقاء أحد كبار الضباط في

"الحرس البريتوري" لموسكو هو الذي دفع البريطانيين على نحو لا رجعة فيه إلى المصيدة الروسية. كان الضابطان اللاتينيان في حقيقة الأمر، عملاء لجهاز الاستخبارات الروسي (التشيكا). وكانت مهمتهما تتمثل في اختراق التنظيمات السرية، ولكن سنحت لفليكس ديزيرزبنسكي، رئيس الجهاز، الفرصة ليس لتعرية المقاومة فقط، ولكن للكشف عن شبكات تجسس الحلفاء أيضًا؛ من خلال عملية خداع لإغواء عملاء أجانب على التورط في أنشطة غير مشروعة يمكن استخدامها لتجريس رؤسائهم.

من الناحية النظرية، كان ديزيرزبنسكي يحظر هذه الممارسات، وذلك على نحو رئيسي بسبب استخدامها الموسع ضد البلاشفة أنفسهم من خلال الشرطة السرية للقيصر (Okhrana). ولكن مع اقتناع رايلي ولوكهارت بأن الضابطين ليسا محل شك، كان ينبغي عدم تفويت الفرصة. وحينما طلب لوكهارت التحدث إلى أحد كبار الضباط، أحضر عميل آخر للاستخبارات الروسية وهو الكولونيل إي. بي. بيرزيد، التابع لفرقة المدفعية الخفيفة اللاتفية الخاصة وذلك بهدف جر المتآمرين إلى مؤامرة لاغتيال لينين. وهناك بعض الأدلة التي تقترح أن الاستخبارات البريطانية فكرت بالفعل في اغتيال الزعيم الروسي، على الرغم من أن جورج هيل، عميل وزارة الحربية المتورط في المؤامرة، زعم أن رايلي كان مصرًا على وجوب عدم اغتيال أي من زعماء البلاشفة. "فقد اقترح أن يساقوا في شوارع موسكو مجردين من ملابسهم السفلية من أجل تجريسهم". وأيا كانت مخططات رايلي، فقد تصدى ديزيرزبنسكي بالتصدي لمحاولة اغتيال للزعيم الروسي أوشكت على النجاح. وقد بدأت الاستخبارات الروسية في الإحاطة بكل من تورطوا في مخططات الإطاحة بالزعيم البلشفي. ونجح رايلي وهيل في الإفلات وعادا إلى بريطانيا من خلال جوازات سفر مزورة. وكان عملاؤهما الروس وأعضاء التنظيم السري المناهض للثورة أقل حظًا. وقامت التشيكا بإعدام المئات من

مناوئي النظام واستأصلت شأفة عملاء هيل الأربعة عشر ومراسليهم. وقد حكم على رايلي بالإعدام غيابيًا. وأعلنت صحيفة البرافدا عن الكشف عن مؤامرة أنجلو- فرنسية كبرى للإطاحة بالبلاشفة. واغتيال لينين وتروتسكي وإقامة حكومة عسكرية موالية للغرب ومعادية لألمانيا. وأضافت البرافدا أن لوكهارت دفع مليون روبل لتمويل الثورة المضادة. "كان هدف الحلفاء من مجرد إقامة نظامهم الديكتاتوري في موسكو إعلان الحرب على ألمانيا ودفع روسيا إلى العودة إلى القتال".

وفور عودتهما إلى بريطانيا، منح رايلي وسام الصليب العسكري ومنح هيل وسام الخدمة المتميزة. وفي غضون ذلك، كان لوكهارت يعد العدة للنأي بنفسه عن الفضيحة برمتها. "إن خبراتي مع الحرب ومع الثورة الروسية كونت لدي انطباعاً سيئًا بشأن عمل الخدمة السرية. ومما لا شك فيه، أن لديها استخداماتها ومهامها، ولكن العمل السياسي ليس أفضل ما لديها. إن شراء المعلومات يولي عناية خاصة للأنباء المفبركة. ولكن الأخبار المفبركة نفسها أقل خطورة من التقارير الصادقة للرجال، الذين يكونون غير قادرين على تكوين حكم سياسي يعول عليه مهما كانت شجاعتهم ومهاراتهم اللغوية".

اعتقدت خدمة الاستخبارات السرية أن لوكهارت يقع عليه اللوم في انهيار المخطط. "لقد قام على وجه السرعة بإشراك الفرنسيين وتبدو هناك بعض الشكوك في أن الفرنسيين استهانوا بمراسل فرنسي كان على صلة بالاستخبارات الروسية (التشيكا)، كما قال أحد ضباط الاستخبارات السرية (SIS) الذي قام بدراسة الملفات وأفاد قائلاً "أعتقد أن رايلي قد تورط في هذا الأمر بواسطة بروس لوكهارت. وأعتقد أن بروس لوكهارت كان في غاية السعادة حينما نأى بنفسه عن رايلي ولم ينغمس في الأمر. إنني أشتم رائحة كريهة تنبعث من هذه الفترة بأكملها. فعلى الأرجح كان الفرنسيون مهملين

إلى حد بعيد فيما يتصل بالأمن كما أنهم هم من جاءوا بهذا المراسل الذي كان يفترض أنه يعمل لحسابهم ولكنه يعمل أيضا لحساب الروس. وعلى ذلك فشل الأمر برمته".

على الرغم من حصول رايلي على وسام الصليب العسكري ، فإنه رايلي وجد أنه لم يعد يحظى بالمكـــانة الرفيعة نفسها سواء لدى وزارة الخارجية أو حتى لدى كامينج. وأدى عداؤه السافر للبلاشفة وجريه وراء مخططات صبيانية إلى جعله، في أحسن الأحوال، لا يعتمد عليه، وفي أسوئها مصدر خطورة. وقام رايلي بالتقدم بطلب للحصول على وظيفة دائمة في جهاز الاستخبارات السرية (SIS)، قائلاً لكامينج "إنني أعتقد أن الدولة يجب ألا تخسر خدماتي، إنني أرغب في تكريس ما تبقى من حياتي لهذا العمل الشرير". ولكن سُمعته ونزوعه إلى المبالغة في تضخيم قدراته وولعه بالنساء أربك سادة الجاسوسية البريطانيين. أصبحت زوجاته المهجورات "مصدر إزعاج" وبحلول عام ١٩٢٣ حينما احتل زواجه من بيتبيا بوباديلا عناوين الصحف، نبذ تمامًا من قبل جهاز الاستخبارات السرية (SIS). وقد أمضى السنوات الأولى من العشرينيات يجمع بين مشاريعه التجارية ووظائف لبعض الوقت اشتملت بشكل رئيسي على المزيد من المؤامرات اليائسة للإطاحة بالحكومة السوفييتية التي- على الرغم من أنها كانت فاشلة بامتياز- أقنعت جهاز الاستخبارات الروسي، الذي كان يعرف في ذلك الوقت باسم OGPU- بأنه عميل بريطاني رفيع المستوى.

بعد مرور سبعة أعوام على مؤامرة لوكهارت، قامت الاستخبارات السوفييتية بإغواء رايلي، البالغ من العمر ٥١ عامًا، للانزلاق إلى عملية خداع أخرى قاتلة هذه المرة، فقد تم إنشاء جماعة "تراست"- وهي جماعة معارضة سرية في روسيا البيضاء- بواسطة الاستخبارات الروسية من أجل

اختراق جماعات المهاجرين الموالية للملكية والسيطرة على أنشطتها والكشف عن بقية اتصالات المعارضة داخل روسيا. وقد وافق رايلي، الذي كان يعمل مع إرنست بويس، رئيس محطة الاستخبارات في هلنسكي، على الذهاب إلى روسيا للالتقاء بقيادة الجماعة. اختفى رايلي، ويعتقد أنه تم إطلاق النار عليه بواسطة حرس الحدود البلاشفة في أكتوبر من عام ١٩٢٥ بينما كان يحاول عبور الحدود الفنلندية إلى روسيا. ولكن أفاد تقرير جهاز الاستخبارات السرية (SIS)، الذي تم الحصول عليه من مهاجر روسي، كيف أنه تم إطلاق النار عليه من الخلف بعد إصرار ستالين على ذلك بعد التحقيق معه عدة أيام في لوبيانكا، مقر الاستخبارات الروسية في موسكو. يقول التقرير "رغب البلاشفة في إخفاء نبأ القبض عليه ولكن الإنجليز اكتشفوا ذلك، فقام البلاشفة بقتله من أجل الحيلولة دون مطالبة الإنجليز بإطلاق سراحه، حيث قام أربعة ضباط تابعون للاستخبارات الروسية باصطحابه إلى إحدى الغابات شمال شرق موسكو عشية الخامس من نوفمبر عام ١٩٢٥. وتوقفوا أثناء الرحلة، زاعمين أن السيارة قد تعطلت. خرج الضباط الأربعة من السيارة وبصحبتهم رايلي لإراحة سيقانهم. وقام أحدهم ويدعى إبراهيم بالتسلل خلفه وأطلق عليه بضع رصاصات". سقط على الأرض ولكنه كان لا يزال حيًا فقام ضابط آخر بالإجهاز عليه. وقام عدد من زوجاته برفع دعاوى تعويض ضد جهاز الاستخبارات السرية، وكان من بينهم بيبيتا. ولكن الجهاز أصر على أن "كل أنشطة رايلي بعد عام ١٩٢١ كانت على مسئوليته الخاصة" ونظرًا لعلاقات رايلي النسائية المتشابكة" لم يكن لديهم أي نية للدفع.

قام كامينج بنقل مقره إلى مينبوري ورد، وست كينجستون، في عام ١٩١٩، وفي عام ١٩٢١ تم إنشاء لجنة الخدمة السرية من أجل النظر في مستقبل الاستخبارات بعد الحرب حيث أحيلت عمليات التجسس الخارجية كلها إلى إدارة كامينج، مما أدى إلى وضع نهاية للنزاع المستمر بشأن الملكية من خلال وضع خدمة الاستخبارات السرية تحت إشراف وزارة

الخارجية. وقد احتفظت باسم MI1C من أجل التمويه في مراسلاتها داخل هوايتهول وكان لديه ٦٥ فردًا في المراكز الرئيسية و١٣٢ شخصًا في المحطات الخارجية و٤٨٤ عميلاً يقومون بإعداد ٤٠ تقريرًا يوميًا. كانت هناك محاولات ضئيلة لتحليل المعلومات التي جمعها لصالح الإدارات المعنية. كانت المعلومات الخام ترسَل دون تفسير. وكانت تتم حماية مصالح وزارة الحربية ومصالح الإدارة المعنية الأخرى، والبحرية، من خلال التعهد بأخذ دورها في تقديم رئيس الخدمة السرية.

كما قامت لجنة الخدمة السرية أيضًا بتكليف خدمة الاستخبارات السرية بتولي مسئولية إدارة الإشراف على جوازات السفر، مما يمكّن رؤساء المحطات في الخارج من استخدام التمويه المتمثل في ضابط الإشراف على الجوازات، على الرغم من عدم تمتعه بأي منزلة دبلوماسية، ولكن بمجرد ابتعاد بويس عن أنشطة رايلي في روسيا، كان رؤساء المحطات يتصرفون على نحو لا يختلف كثيرًا عن كونهم مجرد صناديق بريد، بينما استمر عمل الخدمة السرية نفسه من خلال أشخاص يتم تكليفهم بذلك ويدفع لهم عبر ميزانية الخدمة السرية" ومن خلال أعضاء الخدمة الذين يعملون تحت غطاء تجاري. كان التحكم في العمليات بواسطة كامينج (C) من لندن بمساعدة مجموعة صغيرة من الضباط وكان أحدهم فرانك ستاج، المسئول عن القسم الثالث الخاص بالاستخبارات البحرية، وتم القيام على عملية لاقتراض الحقائب الدبلوماسية الألمانية واستخلاص المعلومات. "كانت هذه عملية كبرى حيث كانت الحقائب الألمانية المشحونة على متن قطار البريد السيبيري تقتنص وتفتح ويستخلص منها الكثير من المعلومات المهمة التي تتعامل معها هيئة التعليم".

كُتب التاريـــخ الســـري لحقبة كامينج بواسطة ستاج حيث قدمت لمحة عن حس كامينج الفكاهي. كان مدافعًا متعصبًا عن استخدام الحبر السري والذي كان يكشف عنه من خلال أولئك الذين يعترضون الخطابات من خلال استخدام بخار اليود. كتب ستاج يقول "كانت الأحبار السرية هي ذخيرتنا في مهنتنا وكنا جميعًا متلهفين على الحصول عليها من مصادر طبيعية، إنني لا أستطيع أن أنسى مدى ابتهاج كامينج حينما أعلن المراقب العام، ورثينجتون، أن أحد العاملين اكتشف أن السائل المنوي لا يستجيب لبخار اليود وأخبر الرجل العجوز أنه يجب عليه التخلص من كاشف الحبر السري على الفور، حيث إن زملاءه سيجعلون حياته لا تطاق بحجة الاستمناء. وعلى الفور طلب الرجل العجوز من كولني هاتش أن يقوم بإرسال المكافئ الأنثوي للاختبار وأصبح الشعار المتداول هو "كل رجل وله أسلوبه" لقد اعتقدنا أننا قمنا بحل معضلة كبرى، بعد ذلك قام رجلنا في كوبنهاجن، الميجور هولم، بتخزين السائل في زجاجة لاستخدامه في كتابة الخطابات وكان علينا أن نخبره أنه من الضروري القيام على عملية طازجة لكل خطاب".

توفى كامينج عام ١٩٢٣، أثناء جلوسه على الأريكة في مكتبه، حيث منح قلبه للجهاز الذي أنشأه. لم يخلفه أحد ضباط الجيش، كما تقضي اللائحة الداخلية للجهاز، ولكن خلفه الأدميرال هيو "كيوكس" سينكلير، مدير الاستخبارات البحرية، الذي تم تعيينه رئيسًا للخدمة السرية، وفي الوقت نفسه تولى الإشراف على منظمة فك الشفرة البريطانية. اشتهر سينكلير بين زملائه بأنه رجل يهوى حياة الترف. فقام بنقل مدرسة الشفرة إلى منطقة ستراند وسط لندن حتى تكون قريبة من فندق سافوي، الأثير إلى قلبه، وأصبح معروفًا باسم كيوكس على شاكلة الشخصية الرئيسية في مسرحية آرثر بينرو الشهيرة "جي بورد كيوكس" الذي يفترض أنه كان "الرجل الأكثر شرًا في

لندن". ويتذكر أحد الضباط الذين عملوا معه ما حدث خلال لقائه الأول به حيث يقول "وضعوني في غرفة صغيرة وتركوني. بعد قليل من الوقت، جاء أكثر الرجال الذين رأيتهم في حياتي غرابة. كان رجلا قصير القامة له ملامح يهودية وعينان متقدتان. كان يمسك بقبعة حادة الحواف في يده ويرتدي حلة زرقاء ورابطة عنق حمراء، وحذاءً بني اللون. كان انطباعي الأول يقول إن السلطات ماهرة للغاية حتى إنها وضعت رجل عصابات أرمني على رأس الخدمة السرية". حافظ سينكلير على لقب سابقه المتمثل في حرف (C) والتوقيع على كافة المذكرات بالحبر الأخضر، ذلك التقليد الذي استمر حتى اليوم. وقد قاوم كامينج كل محاولات وزارة الخارجية عام ١٩١٨ لدمج خدمة الاستخبارات السرية (SIS) مع جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5). ولكن نظر سينكلير إلى مكافحة التجسس بحسبانها أداة قيمة في معركة الاستخبارات ضد الاتحاد السوفييتي واتخذ موقفًا صلبًا لكي يسمح له باحتواء خدمة الاستخبارات الداخلية MI5 داخل عملياته. وحينما فعل ذلك، قام بتعزيز دور القسم V، وهو قسمه الخاص بمكافحة التجسس، واضعًا إياه تحت إمرة ضابط بوليس هندي وهو فالنتين فيفيان، بهدف الحصول على معلومات، مسبقة عن عمليات التجسس الممارسة ضد بريطانيا من الخارج. واصلت أيضًا خدمة الاستخبارات السرية SIS بقيادة سينكلير عمليات فتح الحقائب الدبلوماسية، حيث أنشأت وحدة تسمى القسم N لتنفيذها.

كان الهدف الرئيسي لعمليات الاستخبارات البريطانية خلال العشرينيات يتمثل في روسيا البلشفية، حيث انخرطت أقسامها الستة في القيام على عمليات ضدها. وقد برز في هذا الخصوص عميلان. الأول كان عميلاً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي (البوليتبيرو) وهو أعلى هيئة لاتخاذ القرار في الحزب، وكان يقوم خلال أوائل العشرينيات بإرسال معلومات غير عادية عن المحاولات البلشفية لتقويض بريطانيا والإمبراطورية. واشتمل أحد تقاريره

على تفاصيل جلسة "عاصفة" للمكتب السياسي، حيث قام ليونيد كراين، مفوض التجارة الخارجية بالتشاجر مع تروتسكي بشأن استخدام الكومنترن لتقويض الهند. وكان كراسين يعتقد أن محاولاته للتوصل إلى اتفاقية تجارية مطلوبة على نحو مُلح مع بريطانيا سوف تتضرر بسبب المحاولات المنظمة للتخريب في كل من بريطانيا وآسيا. وكان رد تروتسكي هو أن "الهند وإيران ومصر تشكل القلب النابض لبريطانيا وأننا سوف نكون غاية في الحماقة إذا لم نطعنها في الصميم". وكشف تقرير العميل عن قرار المكتب السياسي بوجوب استمرار كراسين في مباحثاته التجارية الحيوية والتعهد بألا تحاول موسكو تقويض بريطانيا وفي الوقت نفسه يجب أن يستمر التخريب بلا هوادة.

وهوية العميل الذي واصل إرسال التقارير عن أنشطة المكتب لبسيلسي غير واضحة على الأقل حتى عام ١٩٢٤. وربما تم الكشف عنه بعد ذلك وإعدامه. ولكن هناك احتمالاً آخر بأنه كان بوريس باجانوف الذي انشق ولجأ إلى الغرب عام ١٩٢٨. وكان باجانوف سكرتيرًا شخصيًا لستالين ثم عمل بعد ذلك سكرتيرًا للمكتب السياسي في أوائل العشرينيات. ولكنه خضع للتحقيق من قبل الاستخبارات الروسية OGPU حينما عبر الحدود إلى إيران في ليلة رأس السنة لعام ١٩٢٨ وقد أقنع حارسه بأنه من الأفضل أن يرحل معه بدلاً من أن يواجه تهمة السماح له بالانشقاق. وبعد مطاردتهما من قبل ضابط الاستخبارات الروسية قررا الهرب إلى الهند حيث التقى باجانوف مسئولي الاستخبارات البريطانية. ولكن على الرغم من معرفته التفصيلية بأنشطة القيادة السوفييتية وعمليات استخباراتها واستخدام الكومنتيرن في تنسيق الأنشطة السوفييتية حول العالم، أصرت خدمة الاستخبارات السرية على ألا يأتي إلى بريطانيا. فقد عدت انشقاقه مجرد "خدعة" سوفييتية. ومع ذلك، بدا ذلك في حد ذاته خدعة، الهدف منها إحباط تحقيق الاستخبارات

السوفييتية ومنعها من إدراك أن باجانوف كان عميلاً بريطانيا منذ أمد بعيد. وفي الوقت نفسه، كانت خدمة الاستخبارات السرية SIS تجري "مفاوضات دقيقة" مع الاستخبارات الفرنسية من أجل التوصل إلى اتفاق يسمح له بمقتضاه بالإقامة في باريس، حيث يمكن استجوابه في أمان بواسطة المسئولين البريطانيين الذين يسمحون بدورهم للفرنسيين بتقاسم المعلومات القيمة التي يقدمها.

العميل الآخر بالغ القيمة الذي كان يعمل ضد البلاشفة هو جوني إكس، الذي زرع داخل الكومنتيرن في برلين بواسطة فرانك فولي. وعلى الرغم من أن معلوماته الغزيرة عن العمليات والأنشطة الشيوعية داخل بريطانيا كانت تمثل المعلومات الأكثر قيمة التي قدمها، فقد كان ضابط استخبارات سوفييتيًا مبرزًا أُرسل من أجل تقييم الأحزاب الشيوعية في عدد من البلدان، تضم النمسا وبلجيكا والصين وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا ورومانيا والأرجنتين والبرازيل. كانت المعلومات القادر على تقديمها لا تقدر بثمن، حيث لا تساهم في تكوين صورة شاملة عن التخريب والتجسس السوفييتي فقط ولكنها سمحت أيضا بتبادل مهم للخدمات، كما حدث مع الفرنسيين. جاء أبرز أدواره في عام ١٩٣٥ حينما أفشل محاولة انقلاب في البرازيل كان من المفترض أن يقودها كارلوس برستس، البطل الشعبي البرازيلي الذي تم إعداده سرًا في موسكو. تم إرسال جوني إكس للإشراف على الانقلاب ولكنه قام بتأكيد فشله وفي الوقت نفسه حرص على أن يبدو كأنه بذل أقصى ما في وسعه للعمل على نجاحه. بعد ذلك استُدعي إلى موسكو وحُقق معه لمدة ١٥ شهرًا ولكن بُرئ من أي خطأ وواصل العمل بوصفه عميلاً بريطانيًا في مكانه داخل الاستخبارات السوفييتية حتى اندلاع

الحرب العالمية الثانية. وقد أُخبر العاملون الجدد في خدمة الاستخبارات بأن جوني X كان "نموذجًا للناجح الباهر في اختراق المنظمات السرية الروسية". وحتى اليوم، وعلى الرغم من انشقاق عدد من كبار ضباط الكي جي بي خلال الحرب الباردة، فإنه يعد من قبل خدمة الاستخبارات السرية SIS واحدًا من أفضل عملائها.

انتقلت خدمة الاستخبارات السرية SIS وكذلك مدرسة الشفرة الحكومية GC&CS إلى عمارات برودواي، في ٥٤ شارع برودواي، وستمنستر، في عام ١٩٣٥، ولكن مقر خدمة الاستخبارات كان صغيرًا نسبيًا ويضم سينكلير و٢٥ "ضابطًا G" كانوا يتحكمون في عملية جمع المعلومات ويشرفون على المحطات الموجودة في الخارج على أساس إقليمي. وظلت "الأقسام المهمة" الستة كما أنشئت في أواخر عام ١٩١٧. كانت العناصر الأخرى لمقر القيادة تشتمل على وحدة اعتراض الحقائب الدبلوماسية، والقسم المالي والإداري وإدارة الإشراف على الجوازات الموجودة في كوين آن جيت خلف عمارات بوردواي فقــط. كانت خدمة الاستخبارات السرية تمول على نحو رديء خلال فترة ما بين الحربين. وقد استمر الشعور بالازدراء داخل وزارة الخارجية تجاه كل من ينخرط في "عمل قذر" خاص بالاستخبارات حتى الحرب العالمية الثانية ورفض الكثير من السفراء الموافقة على أي تواجد لخدمة الاستخبارات السرية SIS داخل بعثاتهم الدبلوماسية وقد أحد مسئولي وزارة الخارجية الذي عملوا مع الخدمة السرية فحتى اندلاع الحرب، حدثت حالات متعددة كان فيها رئيس البعثة معاديًا للاستخبارات السرية وأي إجراءات أخرى من الواجب اتخاذها. فقد تصاعدت هذه العداوة من ناحية لأن بعــض رؤساء البعثات الدبلوماسية اعترضوا على إرسال المعلومات

إلى لندن من خلال مصدر مجهول، ومن ناحية أخرى بسبب الخوف من أن أنشطة ضابط الجوازات يمكن أن تتسبب في أزمة للبعثة الدبلوماسية".

عانى أيضًا عمل رؤساء المحطات من الإعاقة بسبب أنه كان عليهم وضع عملية الإشراف على الجوازات على قمة أولوياتهم، غالبًا مع معرفة ضئيلة أو عدم وجود معرفة على الإطلاق بواجباتهم القنصلية الأخرى أو في الواقع التجسس. وحينما تم إرسال ليزلي نيكلسون إلى براغ عام ١٩٣٠ من أجل إدارة عمليات خدمة الاستخبارات السرية هناك، لم يحصل على أي تدريب خاص بالمهنة ولم يعتد فكرة إدارة شبكة من العملاء. "لم يعطني أي شخص إرشادات خاصة بكيفية أن أكون جاسوسًا، ولا كيفية الحصول على المعلومات الحيوية وإرسالها، وتقدم لنا محاولة نيكلسون الاعتماد على خبرة الكابتن توماس كندريك، رئيس محطة فيينا وأحد الرائدين في مجال الخدمة السرية، رؤية ثاقبة لقدرات الكثير من عملاء خدمة الاستخبارات السرية (SIS). وحينما سأل ما إذا كانت هناك قواعد محددة أو إرشادات عملية يمكن تمريرها، أجاب كندريك قائلاً "إنني لا أعتقد أن هناك مثل هذه الأشياء. فيجب عليك أن تخدم نفسك بنفسك". ونتيجة لهذا الخلل، وعلى الرغم من النجاحات المشهودة ضد كل من البلاشفة وألمانيا النازية، بدا أن عددًا من زبائن الخدمة السرية غير راضين عن الخدمة التي حصلوا عليها في فترة ما بين الحربين. ويشير المؤرخ الرسمي إلى ذلك قائلاً "ليس هناك شك أن الجهاز أثار الإحباط في الإدارات المستهلكة للمعلومات. وعلى ذلك تعرض لانتقادات واسعة من جانب الإدارات".

الفصل العاشر

فتح الصنبور

إن أعظم إنجازات الاستخبارات في زمن الحرب، لم تتحق بشكل مباشر أو حصري بسبب كفاءة جهاز الخدمة السرية.

هيو تريفور- روبر، فضيحة فيلبي، ١٩٦٨.

تعكس العبارة السابقة لأحد أعضاء مؤسسة الاستخبارات البريطانية في زمن الحرب الافتراضات الشائعة بشأن خدمة الاستخبارات السرية (SIS) وعملها خلال الحرب العالمية الثانية. وفي فترة ما بعد الحرب، قام عدد من الأعضاء السابقين في منظمات الاستخبارات البريطانية المتنافسة بتقديم مثل هذه الادعاءات. ومن أجل الحفاظ على سرية الاستخبارات السرية ومصادرها، لم ترد خدمة على هذه المزاعم. ولكن مع بدء ظهور المزيد من التفاصيل الخاصة بعملياتها أثناء الحرب، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى إعادة تقييم مدى فعاليتها خلال الحرب العالمية الثانية. حدث ذلك، في جانب منه، بسبب نظام التجنيد غير الفعال بناءً على المفهوم الخاطئ القائل بأنه يمكن الثقة في أولئك الموجودين داخل المؤسسة فقط ، وفي جانب آخر بسبب النقص الحاد في فترة ما بين الحربين. إن فكرة استحالة إدارة خدمة فعالة بناءً على الموارد المخصصة قد ظهرت في عام ١٩٣٥، حينما شكا سينكلير

من أن ميزانية خدمة الاستخبارات السرية "تتقلص حتى إنها أصبحت تعادل تكلفة صيانة إحدى المدمرات في المياه الإقليمية". وأشار أحد التقارير الخاصة بالحالة المتردية التي وصلت إليها أن طلبات خدمة الاستخبارات السرية تتزايد مع تزايد الوعي بالتهديد النازي. فإذا لم تتم زيادة ميزانيتها "إلى حد كبير"، فإن هذا البلد سوف يعاق على نحو خطي". إن المطالبة الملحة بالتمويل أدت إلى مضاعفة حجم ميزانية الخدمة السرية من مائة وثمانين ألف جنيه إسترليني إلى ثلاثمائة وخمسين ألف جنيه إسترليني، مما سمح لسينكلير بزيادة استعداداته للحرب على ألمانيا النازية. واستخدم سينكلير بعض هذا التمويل لإنشاء عدد من الإدارات الخاصة، التي اشتملت على القسم D- "لمكافحة التخريب"- للتحقيق في "أي إمكانية" لشن أي حرب "غير نظامية"، كناية عن الهجمات الإرهابية خلف خطوط العدو. وتم تجنيد ريتشارد جامبير- باري من فيلكو لإنشاء إدارة اتصالات كما قام سينكلير أيضًا بتشجيع القسم الجوي، الذي يديره فريدريك ونتربوتام، للقيام على سلسة من مهام الاستطلاع الجوي الأنجلو- فرنسية عبر ألمانيا والمتوسط تحت غطاء الرحلات المدنية وذلك تحت اسم "مؤسسة البحوث والمبيعات الفضائية" ومع الكشف عن مهمة ما يطلق عليهم ضباط الجوازات، قام سينكلير باستخدام جانب كبير من التمويل لإنشاء سلسلة من شبكات "التراجع المتوازية في ألمانيا وإيطاليا". وجُند أعضاء منظمة (Z) بواسطة الكولونيل كلود دانس، الرئيس السابق لمحطة روما، الذي كان يعتقد من قبل الجميع باستثناء سينكلير بأنه كان يقف وراء إحدى الفضائح المالية الكبيرة، التي حدثت بسبب عدم الكفاءة وليس الاحتيال والتي أفسدت مكاتب الإشراف على الجوازات.

كان دور مكاتب الإشراف على الجوازات هو إصدار تأشيرات لمن يرغب في القدوم إلى بريطانيا أو إلى أي مكان خاضع للإمبراطورية البريطانية، بما في

ذلك فلسطين، التي كانت في ذلك الوقت تحت الانتداب البريطاني تبعًا لقرار عصبة الأمم. وحينما لاحت الحرب في الأفق، تم إغراق مكاتب الإشراف على الجوازات في وسط أوروبا بطوفان من طلبات العبور للحصول على تأشيرات لدخول فلسطين. ومما لا شك فيه أن بعض المسئولين قد استغلوا الموقف ولكن بدا أن معظم الفضائح كانت نتيجة المحاسبة الرديئة وقام الكثير من ضباط الجوازات ببذل ما في وسعهم للمساعدة. ومع ذلك، ذهب أحدهم إلى أبعد من ذلك. فيقدر أن فرانك فولي، رئيس محطة خدمة الاستخبارات السرية (SIS) في برلين، قد أنقذ "عشرات الآلاف" من اليهود من الهولوكست. وقد أراد معظمهم الذهاب إلى فلسطين وأن القيود الصارمة التي فرضها البريطانيون كانت تعني أن القليل منهم مصرح لهم بذلك. أدرك فولي الخطر الذي كانوا يواجهونه وقام بكسر القواعد ومنحهم تأشيرات ليس لهم حق فيها، كما أخفى اليهود في منزله وساعدهم على الحصول على أوراق وجوازات سفر مزورة حتى ذهب إلى معسكرات الاعتقال لإطلاق سراحهم.

يقول أحد ضباط الخدمة السرية SIS السابقين إنه "كان شخصية غير عادية". إن شيندلر ليتضاءل أمام الأعمال التي قام عليها لإخراج اليهود من ألمانيا، كما كان أيضًا ضابطًا متميزًا. كان هناك عدد هائل من الأشخاص ينتظرون من فولي أن يمنحهم التأشيرات حتى إن الجستابو جاء محاولاً إخافتهم وترحيلهم. ولكن فولي جاء وقال "أيها السادة افترض أنكم جئتم للحصول على تأشيرة. هل يمكنكم الوقوف في الطابور؟" وحينما أجابوا قائلين "لا نرغب في ذلك"، قال "حسنًا، هل يمكنكم الخروج لأن الغرفة مزدحمة بعض الشيء". كما ذهب إلى النرويج وقام بالإشراف على إخراج العائلة الملكية النرويجية، ثم قام بالرحيل. ثم قام بعد ذلك بالاشتراك في إدارة

عمليات داخل النرويج واستجواب هيس، الذي كان يعرفه بالفعل. كان رجلاً فائق المقدرة لكن لم يحصل على التقدير الذي يستحقه".

وخلال المحاكمة التي جرت عام ١٩٦١ لأدولف إنجان، قام بينو كوهين، الرئيس السابق للمنظمة الألمانية الصهيونية، بوصف الرعب الذي عاش في ظله يهود ألمانيا حتى الحرب العالمية الثانية وكيف قام البعض بنجدتهم. يقول كوهين "كان هناك رجل يقف وسط الآخرين شامخاً كالطور. إنه الكابتن فولي، ضابط الجوازات في القنصلية البريطانية في تايرجاته في برلين، ذلك الرجل الذي كان، في رأيي، من أعظم رجال العالم. لقد أنقذ آلاف اليهود من الموت" وعلى ذلك لا يجب الاستخفاف به سواء على المستوى الإنساني أو على مستوى الجاسوسية. لقد خاطر فولي بحياته. كان دوره الأساسي في برلين خلال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات هو اقتفاء أثر العملاء السوفييت وعملاء الكومينترن أثناء محاولتهم التسلل إلى بريطانيا والإمبراطورية. وفي ظل ما كان يطلق عليها "قاعدة الطرف الثالث" في عمليات خدمة الاستخبارات السرية، كانت المحطات الموجودة في الخارج يفترض أنها تعمل ضد الدول المجاورة وليس ضد البلد الذي توجد فيه، على الأقل لأن ضباط الاستخبارات السرية لم تكن لديهم حصانة دبلوماسية. ولكن مع استعداد هتلر وجنرالاته للحرب، تم التغاضي عن قاعدة الطرف الثالث وبدأ فولي في جمـــع المعلومات عن آلة الحرب النازية. ونتيجة مساعدته لليهود، قد أصبح هو وعملياته وعائلته، حيث كان يخفي "أربعة أو خمسة منهم في منزله"، عرضة للخطر. ولكن رغبته في المساعدة أدت أيضًا إلى جعل الناشطين اليهود على اتصال بعملائه على الحدود الألمانية، وكان معظمهم من رجال الدين المناوئين لهتلر، مما كان يرفع الروح المعنوية للأشخاص خارج ألمانيا.

تضاءلت إنجازات فولي في مجال الجاسوسية أمام جهوده لمساعدة اليهود ولكنها مع ذلك كانت هائلة، فعلى مدار زمن طويل، كان يعتقد إلى حد اليقين بأن خدمة الاستخبارات السرية لم يكن لها أي عملاء ذوي فائدة كبيرة فى ألمانيا في زمن الحرب. ونحن نعلم الآن، والفضل في ذلك لفولي، أن ذلك لم يكن صحيحًا. كان هناك عدد من كبار المسئولين الألمان غير سعداء باستعدادات هتلر للحرب وخـــلال منتصف الثلاثينيات وأواخرها، جُند بعض هؤلاء بواسطة فولي. وكان من بينهم كولونيل يعمل في وزارة الطيران الألمانية وقد تطوع للعمل لحساب الاستخبارات البريطانية مقابل النقود. وبسبب قدرته على الوصول إلى معلومات رفيعة المستوى في مكتب جورينج والذعر الحادث في لندن بسبب ادعاء هتلر أن سلاح الجو الألماني أصبح على مستوى سلاح الجو الملكي نفسه (RAF)، وافقت خدمة الاستخبارات السرية SIS على أن تدفع له. وزادت الميزانية على الفور في أعقاب قرار هتلر ببناء قوته المسلحة، وعلى ذلك كان هناك تمويل متوافر للحصول على معلومات ثمينة.

في بادئ الأمر، لم يتم تصديق معلوماته في لندن إلى حد بعيد (أنها كانت تتعارض مع التقديرات الأكثر تحفظًا للسلاح الجوي الملكي (RAF). قام اللورد لندنبيري، وزير الدولة البريطاني للطيران بتجاهلها، وهذا نموذج للصعوبات التي واجهتها خدمة الاستخبارات السرية عـــندما تتجاهل المعلومات بسبب عدم الكشف عن مصادرها. "وقد انتابته الشكوك [لندنبيري] ما إذا كان رأي الخدمة السرية في أمور من هذا القبيل، لها بعض الجوانب الفنية، يمكن أن يصل إلى المستوى المطلوب، كما تقول محاضر جلسة مجلس الوزراء. "كان تفسير وزارة الطيران واستنتاجها من المرجح أن يكون أكـــثر صحة: فقد كانت وزارة الطيران على خطأ. وعلى مدى السنوات

الثلاثة اللاحقة، كان فولي يلتقي ضابط سلاح الطيران الألماني كل أسبوعين ويستلم بشكل منتظم نسخًا من وثائق سرية للغاية تحتوي على تفاصيل تتصل ببناء سلاح الجو الألماني وإستراتيجيته. ولكن حينما اكتشف نيفيل هدرسون، السفير البريطاني في برلين المصدر، صدرت الأوامر لفولي بأن يتجاهله. في وقت لاحق أخبر فولي أحد أصدقائه أنه "كان لدي عميل وهو كولونيل ودود يعمل في مقر السلاح الجوي الألماني. وكان يسلمني تقارير على درجة عالية من السرية مرتين كل شهر. ولكن في نهاية عام ١٩٣٨، صدرت لي الأوامر من وزارة الخارجية بتجاهل الرجل. تخيل أنه كان أفضل مصدر لنا في ألمانيا وفي موقع إستراتيجي".

لم يكن كولونيل سلاح الجو المصدر الوحيد الذي لم تصدقه إدارات الاستخبارات في القوات البريطانية كان هيرمان كروجر، عميل إدارة TR16 القادم من هولندا لا يزال يعمل حتى وقت قصير من اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي نوفمبر من عام ١٩٣٤، أرسل بتقرير مفاده أن ألمانيا كانت تبني غواصات. كان ذلك أول دليل على أن ألمانيا تعيد بناء أسطولها ولكن البحرية رفضت تصديق ذلك على أساس أنه "غير محتمل". وفي إبريل من عام ١٩٨٣، تم القبض على كروجر وهو يحاول جمع معلومات عن قاعدة جوية سرية. كان يخطط للإفلات بفعلته ولكنه كان خاضعًا للمراقبة وفي النهاية قبض عليه للمرة الثانية والأخيرة. وبعد وقت قصير من اندلاع الحرب العالمية الثانية، أعلن الألمان أن كروجر تم إعـدامــه بالفأس بعد أن تبين أنه مذنب بتهمة "العمل ضد ألمانيا لصالح قوى أجنبية".

فعلى الرغم من وجود مصادر جيدة للمعلومات داخل ألمانيا كانت المؤسسات العسكرية الثلاث دائمة الشكوى من عدم قدرة خدمة الاستخبارات

السرية SIS على تقديم أي معلومات يعتمد عليها. واعتقدت وزارة الطيران بأن تقارير الخدمة السرية ٨٠٪ منها غير دقيقة"، على الرغم من أن ذلك بدا أكثره ناجما عن المنافسة وأن التقارير لم تتواءم مع تقديرات الاستخبارات الجوية غير الواقعية. ويمكن الحكم على مدى مصداقية بعض هذه الانتقادات من خلال الاعتراض الساذج، إلى حد ما، داخل المؤسسة البريطانية على تصديق أن ألمانيا النازية على هذه الدرجة من السوء وإهمال الكثير من تقارير خدمة الاستخبارات السرية بحسبانها "شائعات روجها يهود العالم".

ومع ذلك، ليس هناك شك في أن خدمة الاستخبارات السرية كان لديها بعض المشاكل المبكرة، حدثت بسبب نقص التمويل وسلسلة من الكوارث التي وقعت بين أغسطس عام ١٩٣٨ وأواخر عام ١٩٣٩. وقد بدأت بالقبض على الكابتن توماس كنرديك، رئيس محطة فيينا حينما كان يراقب القوات الألمانية التي تجري مناورات على الحدود التشيكية. يقول أحد ضباط خدمة الاستخبارات السابقين "تم خداع كندريك بواسطة اثنين من عملائه. لقد بلغوا الجستابو بتقاريره العسكرية عن الجيش الألماني في النمسا". وأدى طرده "بسبب وجود أدلة على أنه متورط في عمليات تجسس" إلى جعل سينكلير يقوم على نحو مؤقت باستدعاء ضباط الإشراف على الجوازات في برلين وبراغ خشية اتخاذ إجراء مماثل ضدهم.

وبسبب ضغوط وزارة الخارجية من أجل جمع معلومات سياسية عن جماعات المعارضة الألمانية الراغبة في تشكيل حكومة بديلة لحكومة هتلر، تم جر خدمة الاستخبارات السرية إلى عملية خداع محكمة أعدتها لها منظمة (سيشرهيتدينت) SD وهي منظمة الاستخبارات الداخلية التابعة للحزب النازي. وقد حاول سيجيموند بن بست، ضابط فيالق الاستخبارات الحرب العالمية الأولى والممثل الهولندي لشبكة Z، تجنيد من عـدهم أعضاء في جماعة مناهضة

للنازية. وكان ذلك خطئًا فادحًا. فقد كان المنشقون المزعومون في الواقع ضباطا لمنظمة SD. ولأسباب تستعصي على الفهم، فور اندلاع الحرب، دمجت الشبكة Z مع محطات خدمة الاستخبارات السرية المنتشرة في أنحاء أوروبا وصدرت الأوامر إلى بست بالعمل مع مكتب ضباط الجوازات في لاهاي، وكان مخترقًا بالفعل بواسطة الألمان. وقد تم استدراجه هو والميجور ريتشارد ستيفنز، رئيس محطة لاهاي، إلى مقهى في منطقة فينلو، الواقعة على الحدود الهولندية-الألمانية للتفاوض مع "مبعوثي" المعارضة وتم تهريبهما عبر الحدود بواسطة فرقة اختطاف تابعة للاستخبارات الداخلية (SD). ولم تحقق الاستخبارات الألمانية انتصارًا دعائيًا هائلاً من خلال الزعم بأن بست وستيفنز كانا جزءا من مؤامرة بريطانية لاغتيال هتلر فقط ، ولكن الأخطر من ذلك ذيوع سر التنظيم Z والكشف عن عدد من الشبكات الأوروبية. وفي خضم كارثة فينلو، توفي سينكلير، وحل محله ستيوارت منزيس، رئيس القسم العسكري الدوار، لمحاولة تحسين السمعة السيئة لخدمة الاستخبارات السرية بين العسكريين. وتم تعيين دانس نائبا للرئيس مسئولا عن العمليات.

وبدا في أول الأمر أن الأمور تسير على ما يرام. وأدى التحقيق الذي أجري داخل خدمة الاستخبارات السرية تحت إشراف اللورد هانكلي، الوزير بدون حقيبة، إلى تبرئة ساحة الخدمة. وكانت وزارة الخارجية ووزارة الشئون الاقتصادية "سعيدتين تمامًا بكم المادة التي تحصلان عليها ونوعيتها". وكانت الشكوى الرئيسية الموجهة لإدارة الاستخبارات تتمثل في نقص المعلومات الفنية. وكان الأسطول غير سعيد بمستوى المعلومات الخاصة بالسفن الألمانية التي تغادر البلطيق، حيث كانت تقارن، على نحو غير ملائم وربما غير منصفة، بتلك المعلومات التي كان يقدمها كريسماس أثناء الحرب العالمية الأولى. فقد كان هناك في الواقع جهاز مراقبة جيد تابع لجهاز

الاستخبارات الخارجية MI6 تأتيه التقارير من عملاء في النرويج والسويد والدانمرك وجمهوريات البلطيق وحتى كيل.

أخطر الجيش هانكس أنه يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات عن أرقام إنتاج مصانع السلاح، وكانت هذه مهمة عسيرة. وفي غضون ذلك، شكا مدير الاستخبارات الجوية من أن آخر تقرير يحتوي على معلومات فنية مفيدة قدمته خدمة الاستخبارات السرية SIS "كان في بداية عام ١٩٣٧، حينما تلقى وثقة ثمينة للغاية تصف خطط التوسع في القوة الجوية الألمانية". والأمر الذي يثير السخرية هو أنه يستند على مصدر فولي في سلاح الطيران الألماني الذي أُمر بالتخلي عنه. وأضاف هانكلي أن سلاح الجو الملكي "بشكل عام على علم بانتشار القوات الجوية الألمانية من مصدر لا يجب الكشف عنه". وهذه إشارة إلى أن الاستخبارات اللاسلكية في بليتشلي بارك، كانت قد بدأت في إصدار تقارير من خلال فك شفرة آلة التشفير إنيجما الخاصة بسلاح الطيران الألماني، أو قسم الاستطلاع الفوتوغرافي الذي كان ينتج نتائج جيدة في السلاح الجوي الملكي، يمكن الاعتماد عليها. وكشف هانلكي عن أن تمويل خدمة الاستخبارات السرية SIS في الفترة من ١٩٣٠-١٩٤٠ كان سبعمائة ألف جنيه إسترليني بما يعادل أربعة أضعاف تمويل الفترة ٣٥-١٩٣٦ وزاد هذا الرقم منذ بداية الحرب إلى مليون ومئة ألف إسترليني. وكانت الميزانية الأولية للفترة ٤٠-١٩٤١ حوالي مليون وستمائة ألف جنيه إسترليني. ووصل إلى نتيجة صحيحة مؤداها أن المشكلة الأكبر تتمثل في العلاقة السيئة بين خدمة الاستخبارات السرية SIS وإدارات الاستخبارات وأوصى بوجوب حدوث تنسيق أوثق، من خلال لجنة الاستخبارات المشتركة. وعلى الرغم من اعتراض كل من مينزيس ومدير الاستخبارات العسكرية في مايو ١٩٩٠، أصبحت خدمة الاستخبارات السرية عضوا في

لجنة الاستخبارات المشتركة، تلك الخطوة التي أدت إلى تحسين الأمور. وفي هذا الوقت أيضًا حصلت خدمة الاستخبارات السرية على لقبها الذي أصبحت معروفة به حتى الآن. وقد تبع ذلك عملية إعادة تنظيم للاستخبارات العسكرية حيث تغير لقب قسم وزارة الحربية المتصل بخدمة الاستخبارات السرية SIS من MI1C إلى ما يعرف الآن باسم جهاز الاستخبارات الخارجية MI6.

إن النقد الموجه لإدارات الخدمة بسبب نقص المعلومات الفنية يبدو أنه في غير محله بالنظر إلى أن جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) في تلك الفترة قد بدأ في إنتاج معلومات جيدة عن التقدم التكنولوجي الألماني. وكان ذلك، مرة أخرى، نتيجة أعمال فولي السابقة في برلين، التي أدت إلى تجنيد رئيس البحث والتطوير في شركة سيمنز الألمانية للإلكترونيات إذ كان مناوئًا للنازية. وقد اعترض هانز فريدريتش ماير على معاملة النازي لليهود وطلب قبل اندلاع الحرب معونة كوبدين تيرنر، مندوب الشركة الإلكترونية العامة البريطانية من أجل مساعدة ابنة جاره اليهودي على الهرب. وتوجه تيرنر إلى فولي، الذي أصدر لها جواز سفر بريطانيًا بوصفهـــا ابنة تيرنز وفي المقابل سأله إن كان يستطيع تقديم أي معلومات عن برامج بحوث شركة سيمنز إلى البريطانيين. امتنع ماير عن ذلك ولكنه لم يمانع في تقديم المساعدة إذا ساءت الأمور. وقبل وقت قصير من اندلاع الحرب، تم استدعاء فولي من ألمانيا وإرساله إلى أوسلو بوصفـــه كبير ضباط الجوازات (في إسكندنيافا). وكان الهدف من ذلك هو تشغيل عملائه الألمان من هناك. وقد أُرسلت رسالة إلى ماير تخبره بأنه إذا رغب في تقديم أي معلومات فعلية أن يرسلها إلى السفارة البريطانية في أوسلو. وفي نوفمبر من عام ١٩٣٩، بينما كان في رحلة عمل إلى أوسلو، قام ماير بإرسال خطابين إلى السفارة البريطانية هناك. وأصبح هذان الخطابان يعرفان باسم تقرير أوسلو.

تم إرسال الخطابين إلى آر. في. جونز، المستشار العلمي الرئيسي لجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6). يقول جونز "كان أغرب بيان رأيته في حياتي. لقد اشتمل على معلومات تقول بأن الألمان يقومون بتطوير نوع من أنواع الرادارات، أحدهما أصبح قيد الاستخدام بالفعل. كما أخبرنا أيضا بمحطات تجريب مهمة، كانت تطور فيها الصواريخ والقنابل المجنحة، وأشياء أخرى أيضًا". واحتوى أحد الخطابين على صمام إلكتروني كان أفضل من أي شيء أنتجته بريطانيا في ذلك الوقت. واشتمل الخطاب أيضا على تفاصيل قاذفة جديدة بعيدة المدى وأول حاملة طائرات ألمانية، ونوعين جديدين من الطوربيدات وطائرة شراعية تعمل بالتحكم عن بعد وتحمل شظايا متفجرة ضخمة، كانت النموذج الأولي للقنبلة الطائرة V1 التي، كما يقول التقرير، تم تطويرها في منطقة بينموند في شمال شرق ألمانيا. ولكن على الرغم من الشكوى من نقص التقارير الفنية من قبل جهاز الاستخبارات الخارجية، تم تجاهل المعلومات الواردة في تقرير أوسلو إلى حد كبير من قبل إدارات الاستخبارات. ولم يحدث إلا بعد أربعة أعوام وفقط بعد أن قام جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 بجمع المزيد من المعلومات فقط أن تم شن غارات جوية كبرى على منطقة بينموند.

اضطربت عمليات فولي في ألمانيا وخدمة مراقبة السفن بعض الشيء بسبب الغزو الألماني للنرويج، الأمر الذي أدى إلى رد جهاز الاستخبارات الخارجية على عقبيه، فقد أصبح الآن لا يمتلك محطات في أوروبا خارج العواصم المحايدة مدريد ولشبونة وبرن وستوكهولم. وتمت إعادة "بناء منظمة العمليات الموجودة في برودواي، التي كانت تعتمد على ضباط G، عبر سلسلة من أقسام G، للتعامل المباشر مع المحطات الموجودة والأقسام A، للتعامل مع العمليات داخل الأقاليم التي يحتلها النازي وكان القسم A1،

تحت إشراف فولي، يغطي ألمانيا والنرويج، والقسم A2 يغطي هولندا والدانمرك، والقسم A3 يدير العمليات داخل بلجيكا، والقسم A4 يغطي فرنسا وبولندا. ومن أقسام G، كانت مسئوليات G1 تغطي السويد وفنلندا وG2 الشرق الأقصى وأمريكا الشمالية والجنوبية، وG4 يغطي عدنًا وإيران والعراق وأفريقيا، وG5 يغطي أيبريا وG6 يغطى البلقان وG7 يغطي مصر ومالطا وفلسطين وتركيا وG8 يغطي الاتحاد السوفييتي. وبقيت الأقسام الدوارة كما هــي منذ عــام ١٩١٧، المعني القسم I السياسي والقسم II الجوي، والقسم III البحري والقسم IV العسكري والقسم V لمكافحة الجاسوسية والقسم VI الاقتصادي. وكانت هذه الأقسام تتصل بالجهات المستهلكة للمعلومات، وتقدم النصيحة للأقسام G وA بخصوص إعداد تقارير CX وتوزيعها. وكانت الاتصالات مع العملاء في الخارج يشرف عليها القسم VIII، تحت إشراف جامبير- باري، الذي طور طبقًا لهانكلي "آلة دقيقــة الحجم من أجل الاحتجاجات الخاصة بالخدمة السرية". وكانت محطته اللاسلكية الرئيسية توجد في وادون هول، قــريبًا من بليتشلي بارك، حيث كان بها قسم تشفير خاص لتشفير الرسائل وفك تشفيرها من العملاء وإليهم. كانت الرسائل يتم تناقلها بين وادون هول وبليتشلي بارك بواسطة حامل رسائل وبمجرد فك شفرتها تؤخذ بواسطة حامل رسائل آخر إلى السجل المركزي، الذي تم نقله إلى سان أليانز لحمايته من القصف الألماني. وكانت العناصر الأساسية الأخرى تتمثل في القسم VII، الذي كان يقدم التمويل للعمليات، والقسم D الذي كان يعرف أيضًا باسم القسم IX، والقسم N، الذي كان متخصصًا في فتح الحقائب الدبلوماسية بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الداخلية MI5، وقسم خاص بالنقل، وقسم خاص بإنتاج وثائق مزورة وقسم خاص بالمساعدة الفنية يدار بواسطة "Q" الحقيقي الذي يعادل ذلك الموجود في روايات جيمس بوند.

عانت الخدمة من ضربة أخرى في منتصف عام ١٩٤٠ حينما انفصل القسم D ليكون إدارة العمليات الخاصة على خلاف رغبة منزيس، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة مع هذه الإدارة (SOE) واستمر ذلك طوال فترة الحرب. يقول فيليب جونز، الذي انضم إلى إدارة العمليات الخاصة قادمًا من جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) خلال سنوات الحرب. "لقد كنت مشبعًا بالاعتقاد بأن إدارة العمليات الخاصة طائشة وليست محل ثقة وتفتقر إلى الأمن. وكنت أتلقى رسائل تقول "في جحيم أوروبا" يتعرض عملاؤنا للمساومات وللخطر لذا فإن الحذر هو شعار التعامل مع هواة بيكر. وتم تأكيد أن معلوماتهم مأخوذة من مصادر غير مدربة ومن ثم لا يصح الاعتماد عليها في إيجاز، كانت إدارة التعليمات الخاصة مثيرة للشكوك وكان عدم الثقة في إدارة العمليات الخاصة غير مقتصر على جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6). فتاريخ الاستخبارات البحرية الخاص بالحرب يقول بأنها كانت "يعميها القناع ويبهرها الخنجر". وأنها كانت تقطف الثمرة قبل نضوجها.

امتد التنافس بين جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 وإدارة العمليات الخاصة إلى معارك خاصة بوسائل النقل المطلوبة لتسلل العملاء إلى الأراضي المحتلة. ونتيجة لعدم إعجابها بجهاز الاستخبارات الخارجية MI6، عَــدَّ السلاح الجوي الملكي والأسطول الملكي أن أي مساعدة تقدم إلى الخدمة السرية هي بمثابة جهد ضائع، وتم إجبار لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) على الإصرار على أنه "يجب إعطاء أي أولوية ممكنة لأي طلب من جهاز الاستخبارات الخارجية خاص بوسائل النقل". وفي إحدى المراحل، كان جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 وإدارة العمليات الخاصة SOE يديران قوات بحرية خاصة منافسة تضم مراكب صيد شراعية وقوارب طوربيد ذات محركات صغيرة، متمــركــزة بعضها على بعد أميال قليلة من بعض على

شاطئ "كورنيش"، من أجل نقل العملاء إلى داخل فرنسا. ولكن هذه الوحدة دمجت بعد ذلك تحت القيادة البحرية المشتركة في هيلفورد، على بعد خمسة أميال جنوب غرب "فالماوث".

وعلى الرغم من الخسارة المحتمة للمحطات والشبكات الخارجية الواقعة عبر البحار، بحلول عام ١٩٤١ أدت العلاقة الناجحة مع منظمات الاستخبارات الخاصة بالحكومات البولندية والتشيكية والنرويجية والفرنسية في المنفى وكذلك مع المكتب الثاني لحكومة فيشر، الذي كان بعض أعضائه مؤهلين للتعاون مع البريطانيين، أدت إلى توسيع قرارات جهاز الاستخبارات الخارجية إلى حد كبير. كما كان لدى البولنديين، الذين كانوا يتبادلون المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالاتحاد السوفييتي مع اليابانيين، ضابط للاستخبارات يجلس في السفارة اليابانية في برلين، ينقل المعلومات إلى ستوكهولم عبر الحقيبة الدبلوماسية اليابانية. وأدت العلاقات الوثيقة مع الاستخبارات التشيكية ورئيسها الجنرال فرانتسيلو مورافيتش، إلى الحصول على عدد من العملاء في ألمانيا، ومن بينهم على وجه الخصوص الصيد الثمين بول ثامل، أحد كبار ضباط الاستخبارات العسكرية الألمانية (أبوير). وقدم ثامل، الذي كان يعرف لدى البريطانيين باسم العميل **A54**، تفاصيل كاملة لنظام المعركة وخططها بما في ذلك تلك الخاصة بغزو بولندا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، قبل أن يقبض عليه بواسطة الجستابو في أكتوبر ١٩٤١ وزعم روفيتش بأن منظمته كانت "أول وكالة استخبارات أوروبية تعمل من داخل لندن والوحيدة التي حافظت على استمرارية طاقمها المحترف وأقامت محطات ميدانية وكان لديها عملاء نشطون في ألمانيا وأماكن أخرى". ومن خلال العمل مع خدمة الاستخبارات النرويجية، أنشأ فولي جهاز مراقبة ساحلي في النرويج المحتلة، لنقل العملاء النرويجيين عبر باص "شيتلاند" وهو أسطول من مراكب الصيد النرويجية، التي كانت تتمركز حسبما يشير اسمها في جزر شتيلاند. كما

أنشأ المركز الديجولي للاستعلامات والحركة عملية مراقبة في الموانى الفرنسية التي تطل على الأطلنطي.

كما شهدت نهاية عام ١٩٤٠ وبداية عام ١٩٤١ تراكمًا كبيرًا للمعلومات القادمة من ألمانيا، يشتمل على المزيد من المعلومات الاستخباراتية تتصل بمركز تجارب الصواريخ في مدينة "بينموند" من خلال اللاجئين الذين وصلوا إلى سويسرا، حسبما ذكر السير هاري هينسلي، المؤرخ الرسمي للاستخبارات في زمن الحرب. وأضاف قائلاً "لم يكن لدينا عملاء هناك ولكن كان لدينا أولئك المحايدون– في لوكسمبرج وسويسرا– الذين كانوا يعملون هناك، بعضهم في بينموند، وكانت المعلومات تأتي من خلالهم إلى برن". ولكن الجائزة الكبرى للمعلومات الآتية لمحطة سويسرا الـــتي كانت تأتي من داخل ألمانيا تمثلت في هالينا زيمانيسيكا، كاتمة الأسرار البولندية لرئيس الاستخبارات العسكرية الألمانية، الأدميرال ويلهلم كاناريس. وقد وصفت لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) المواد المرسلة إلى لندن بواسطة محطة برن بأنها "الأعلى قيمة وضمن أهم التقارير المرسلة من أي مكان آخر". يقول أحد ضباط الاستخبارات الخارجيـــة MI6 إن مدام زيمانيسكا تحولت إلى مصدر اتصال شديد الأهمية. وأضاف أن "كاناريس كان مناوئًا للنازية وأنه تورط في التآمر على هتلر. كان ينظر في اشمئزاز إلى ما يفعله النازي وبوصفه رئيسًا للاستخبارات العسكرية كان يقوم، بقدر المستطاع، بتخفيف عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة للعملاء، بمن في ذلك العملاء البريطانيون. كان لديه ولع بالنساء الفاتنات. ويفترض أنه وضع أربعًا منهن في مواقع مختلفة عبر البحار. وكانت مدام زيمانيسكا زوجة الملحق العسكري البولندي في برلين قبل الحرب. وكان كلاهما صديقًا حميمًا لكاناريس. وقد قام بإنقاذها بعد القبض على زوجها بواسطة الروس خلال الاحتلال السوفييتي لبولندا. كان كاناريس قادرًا على إعداد العدة لسفرها وأطفالها داخل شحنة مغلقة

عبر السكك الحديدية عبر ألمانيا من بولندا إلى سويسرا، حيث ظل على اتصال بها. والواقع أنه قام بنفسه بزيارتها في برن مرات عديدة".

وعند وصولها إلى برن، قامت مدام زيمانسكا بإرسال قصتها إلى السفارة البولندية، والتي مررتها إلى ضباط الاستخبارات البولنديين المتمركزين في لندن مع حكومة المنفى، حسبما أفاد ضابط الاستخبارات الخارجية MI6 الذي كان منخرطًا في القضية. وقام أحد كبار الضباط البولنديين بعرض الأمر على دانس حيث قال له "هذا موضوع حساس للغاية. إنه أفضل ما يمكنني تقديمه إليك كما أنه سري للغاية حتى إنني لا أستطيع ائتمان قومي عليه، وعلى ذلك فأنا أحيله إليك". حينئذ قام أرسل دانس فريدريك فان دين هيفيل إلى سويسرا وقال له "إن مهمتك الأولى في الحياة هي التعامل مع هذه المرأة. وكل شيء آخر في المرتبة الثانية". تحدث كاناريس في كل صراحة إلى مدام زيمانيسكا بشأن النوايا الألمانية وكان بذلك إما أنه يتصرف في صدق تام أو أنه يستغل المرأة من أجل توصيل تلك المعلومة إلى الحلفاء. كان دانس مصرًا على الحفاظ على تلك المعلومات مؤمنة تمامًا، وفي محطة برن تم إخبار ثان دين هيفيل بما يحدث فقط. وقد احتفظ جانس بالخيوط الخاصة بمحطة سويسرا وأنشطتها كلها في قبضة يده في المقر الرئيسي. لم يدع الأمور تفلت من بين يديه. فلم يعرض الملفات للتداول العام كما يقضي النظام. كانت روايته تقول "لقد أنشأت المحطة السويسرية. إنها محطتي وأنا أديرها من هنا". وبدأ إنتاج "الساحرة" وهو الاسم الذي أطلق على مدام زيمانيسكا، على نحو مشهود في نهاية عام ١٩٤٠ من خلال تقديم تفاصيل كاملة للخطط الألمانية لغزو بلغاريا ويوغوسلافيا، التي سوف تحتل "بإذن حكومتها أوبدون إذنها".

"كانت أهم معلومة قدمتها لنا زيمانيسكا في يناير ١٩٤١، متمثلة في قرار هتلر النهائي، على غير رغبة مستشاريه، بالهجوم على روسيا في مايو من ذلك العام في ذلك الوقت، كان المجهود الحربي الألماني الرئيسي يبدو أنه يعد العدة لغزو إنجلترا في الربيع. أدت تلك المعلومة الثمينة إلى التنبؤ بتخفيف الضغط على إنجلترا من خلال اقتسام عبء الحرب مع روسيا. تم تمرير هذه المعلومات- التي تم إخفاؤها على نحو مناسب، إلى جانب عناصر أخرى للموضوع- إلى الروس بواسطة السير ستافورد كريبس، سفيرنا في موسكو. ولسوء الحظ، عدها ستالين معلومات مضللة من قبل خدمة الاستخبارات البريطانية". كان منزيس يؤمن حتى النخاع بأنه يمكن استغلال علاقات زيمانيسكا في برلين على نحو أفضل، حيث أخبر أحد رفاقه بأن كاناريس قد اقترح إجراء مباحثات "ولكن إيدن [وزير الخارجية البريطاني] منعني من ذلك". وقبل وقت قصير من وفاته، أعلن منزيس أنه كان يأمل القيام على مباحثات مع الأدميرال كاناريس بشأن الإطاحة بهتلر بحسبانها وسيلة لتقصير زمن الحرب والبدء في مفاوضات سلام. ولكن هذا الإنجاز الاستخباراتي الأعظم في كل العصور تم إجهاضه في بعض دوائر وزارة الخارجية "خوفًا من إغضاب روسيا".

كان بعض العملاء البريطانيين داخل ألمانيا من العمال الأجانب، بينما كان الآخرون من أعضاء نقابات العمال. ويبدو أن جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** قد تولى أمر العلاقات التي أقامتها الاستخبارات البحرية قبل الحرب مع الاتحاد الدولي للنقل، حيث جمع كمًا كبيرًا من المعلومات يشتمل على تفاصيل إنتاج الأسلحة. وكان لدى أحد العملاء النرويجيين التابعين لمحطة الاستخبارات الخارجية في أستوكهلم اتصالات جيدة في ألمانيا حتى إنه كان يدير مرافقها العسكرية. وضمن المعلومات التي قدمها

كان هناك تقرير خطير يقول بأن السفينة "بسمارك" تغادر البلطيق مما أعطى الفرصة للبحرية الملكية لإغراقها. وأخبر الملحق البحري البريطاني لندن بأنه "كانت لديه القدرة على زيادة المناطق العسكرية الألمانية والمناطق التي تطل على البلطيق والمواني البحرية، إلخ" وهذه المعلومات ذات قيمة عظيمة حيث اشتملت على مرور البارجة بسمارك خلال "كيتجيت" في عام ١٩٤١. ولكن أدت سمعة جهاز الاستخبارات الخارجية السيئة إلى إهمال ذلك التقرير جملة وتفصيلاً. يقول أحد ضباط الاستخبارات الخارجية السابقين "لم تصدق البحرية ذلك. وهذا كان أمرًا شائعًا. فبعض أفضل التقارير التي كنا نرسلها لم يكن يصدقها مستقبلوها".

وفي عام ١٩٤٢، بينما كانت أجهزة الاستخبارات تطالب بالإصلاح ولكنها لم تكن راغبة في تحديد ما التغييرات الواجب القيام عليها أو لم تكن قادرة عليها، وافق منزيس على تعيين ثلاثة مديرين مساعدين واحد لكل جهاز، بحيث يعفي نفسه من بعض المهام الإدارية الشاقة وفي الوقت نفسه يتخلص من منتقديه. كما وافق على وجود مندوب لوزارة الخارجية كان في أول الأمر باتريك رايلي، ثم بعد ذلك روبرت سيسيل، المساعد الشخصي لكامينج "C". وبعد مرور فسحة زمنية قدرها عام أُجبر خلالها المديرون المساعدون– المعروفون داخل جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 بالمفوضين، بسبب دورهم السياسي الصارخ– على اختبار بعض الصعوبات التي واجهها مينزيس، فإن أدوارهم الجديدة "قد أهملت من خلال الاتفاق المشترك" وقام كل منهم بالانتقال عبر الأقسام المختلفة، على الرغم من استمرارهم أعضاء في مجلس الإدارة العام.

وفي ذلك الوقت، استبدل القسمان A وG بواسطة أقسام إنتاج ذات مسئوليات جغرافية محدودة ثم رُقمـــا بواسطة أرقام عربية مسلسلة من P1

إلى P15، P1 خاص بفرنسا وP2 أيبيريا وP3 سويسرا وP4 إيطاليا وP5 بولندا وP6 ألمانيا وP7 بلجيكا وP8 هولندا وP9 سكانديناڤيا وP10 البلقان وP11 شبه الصحراء الأفريقية وP12 محطات الاستخبارات الخارجية في النصف الغربي من الكرة الأرضية، وP13 لجمهوريات البلطيق وP14 للتعليمات الخاصة بالرموز والشفرات. وكان القسم P15 مختصًا بالاتصال بمنظمة الاستخبارات العسكرية (MI9) التي أنشئت لجمع المعلومات من أسرى الحرب البريطانيين والإشراف على طرق هروب أسرى الحرب الأوروبيين. وقد اشتكى نورمان كروكيت، رئيس منظمة الاستخبارات العسكرية MI9، في وقت لاحق من أن اكتشاف الألمان لإديث كافيل، إحدى العميلات في الحرب العالمية الأولى، بدا أنه يصبغ موقف جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 تجاه عملياته. واكتشف أمر كافيل، رئيسة ممرضات مستشفى بروكسل وقتلت رميًا بالرصاص بسبب مساعدتها لجنود الحلفاء على الهرب خلف خطوط العدو. وبسبب تلهف مينزيس على السيطرة على الكثير من الشبكات السرية بقدر الإمكان، ساعد كروكيت على إقامة خطوط الهرب، بمعاونة عملاء يعملون لصالح كلتا المنظمتين على نحو فعال. وقام أسرى الحرب، في حد ذاتهم، بتقديم المعلومات من داخل معسكرات الاعتقال من خلال خطابات مشفرة إلى بريطانيا، على نحو اتضح معه الوضع العام في ألمانيا. أما كم المعلومات المفيدة التي تم جمعها من أسرى الحرب فهو أمر غير واضح على الإطلاق، على الرغم من أنه مع اقتراب الحلفاء من الإحاطة بألمانيا، كانت لجنة الاستخبارات المشتركة JIC تقول بأن هذه المعلومات "في غاية الأهمية" وكانت تمانع في الأمر بعدم هروب هؤلاء الأسرى خوفًا من خسارة إسهاماتهم. وقالت بأنه "إذا توقف الهروب، فسوف تكون هناك خسارة للمعلومات المكتسبة بواسطة هؤلاء الرجال، على سبيل المثال، تلك المتعلقة

بالظروف العامة والأضرار التي تحدثها الغارات والقضايا الاقتصادية التي تؤثر على وزارة الحرب".

كما كان لدى جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 عدد من المواقع الإقليمية في الخارج. فقد ساهم التوسع في أجهزتها في أمريكا عام ١٩٤٠ في إنشاء منظمة التنسيق الأمني البريطاني، وهي منظمة كان مقرها نيويورك يديرها ويليام ستنسون، في تأكيد أن الجهاز لديه صلات قوية بالاستخبارات الأمريكية. وكان ذلك راجعًا في جانبه الأعظم إلى العلاقة الوثيقة لستيفنسون مع الكولونيل ويليام "ويلد بيل" دونوفان الذي قام لاحقًا بإنشاء مكتب الخدمات الإستراتيجية، وهي منظمة أمريكية كانت تجمع بين أمور جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 وإدارة العمليات الخاصة SOE السابقة على وكالة الاستخبارات المركزية CIA. وبحلول ديسمبر من عام ١٩٤١، كان الجانبان يتبادلان المعلومات على نحو موسع وكانت التقارير البريطانية تمرر إما إلى ضابط الاتصال الأمريكي في لندن أو إلى دونوفان نفسه عبر لجنة استخبارات مشتركة مقرها واشنطن، وكانت تضم ستيفنسون ضمن أعضائها.

كان هناك عدد محدود فقط من ضباط خدمة الاستخبارات السرية في منطقة الشرق الأوسط مع بداية الحرب. هذا إلى جانب أنهم كانوا كثيرًا ما يطلب منهم تغطية كل من دوري الأمن والاستخبارات مما جعلهم "منهكين بسبب زحمة العمل وغير قادرين على تخصيص وقت واهتمام كافيين لكلا الدورين ونجد مرة أخرى هنا شكوى من أن التقارير كانت غير كافية. تحسن الموقف من خلال إنشاء منظمة مستقلة للأمن ومكافحة الجاسوسية في القاهرة، ومنظمة الشرق الأوسط للأمن والاستخبارات وكيان مستقل للاستخبارات

الخارجية وهو أداة الاتصال بين الخدمات (ISLD) التي أنشأت محطات جديدة في طهران ودمشق وبغداد وبيروت وعمليات استخباراتية في البلقان.

وكان يتم جمع المعلومات الاستخباراتية في الشرق الأوسط قبل اندلاع الحرب مع اليابان من خلال محطات موجودة في شنغهاي وهونج كونج ومكتب الشرق الأقصى المتحد في سنغافورة، وكانت عبارة عن عملية مشتركة مع الاستخبارات الحربية، والمدرسة الحكومية للرموز والشفرة وجهاز الاستخبارات الداخلية. ولكن تبرز هنا أيضًا السمعة السيئة لجهاز الاستخبارات الخارجية MI6. وبحلول أواخر يناير من عام ١٩٤١، كان السير روبرت بروك- بوبهام، قائد القوات الجوية، يشكو من رداءة أداء الاستخبارات البريطانية في المنطقة حيث قال "مما لا شك فيه أن الحلقة الأضعف تكمن في منظمة خدمة الاستخبارات السرية SIS. وفي الوقت الحالي هناك القليل من الاعتماد أو ليس هناك أي اعتماد على الإطلاق على هذه المنظمة من قبل أي هيئة هنا ويبدو أن القليل من المعلومات المفيدة هو الذي يتم الحصول عليه. إنني أشعر بالرضا بسبب أن هوية الضباط الأساسيين في شنغهاي وهونج كونج وسنغافورة معروفة للكثيرين. إن العاملين الأساسيين تحت إمرتهم هم بشكل عام من الهواة المحليين الذي لم يحصلوا على أي تدريب على تقنيات الاستخبارات، كما أنهم ليست لديهم معرفة كافية بالشئون البحرية أو الجوية أو السياسية". وهذه الرؤية تتوافق مع رأي الأدميرال جون جودفري، مدير الاستخبارات البحرية الذي قال: "من وجهة نظر الاستخبارات، فإن الشرق الأقصى كان يمثل دائمًا مشكلة، وخاصة في اليابان حيث كانت خدمة الاستخبارات السرية SIS تعتمد بشكل كامل تقريبا على مصدر واحد لا يمكن اختباره. أما تقاريرها خارج اليابان فكانت أفضل قليلاً؛ حيث إن هناك ارتباطًا مفيدًا بالفرنسيين في الهند الصينية،

ولكن يجب الاعتراف في النهاية بأن استخبارات الشرق الأقصى، على وجه العموم، وخاصة في سنغافورة تعتمد كثيرًا على [اعتراض الاتصالات] الخاصة واتصالات Y. ولكن مع سقوط سنغافورة، تم إنشاء إدارة اتصال بين الأجهزة (الشرق الأقصى) في دلهي، وانتقلت في وقت لاحق إلى سيلون Ceylon مع إنشاء قيادة جنوب شرق آسيا عام ١٩٤٤. وتم إنشاء عمليات ISLD منفصلة في الجزائر من أجل عملية الهبوط المظلي تورش Torch في شمال أفريقيا في نوفمبر عام ١٩٤٢ والتقدم صوب إيطاليا في النصف الثاني من عام ١٩٤٣ وحتى مايو ١٩٤٥، من خلال العمل طبقًا للأوامر العسكرية والخضوع لإدارة الاتصال بين الأجهزة (ISLD) في القاهرة.

وعلى نحو تدريجي، بدأت سمعة الجهاز في التحسن، حيث ساهم في ذلك إعادة بناء الشبكات في أوروبا ودور القسم V في نظام العمالة المزدوجة وزيادة استغلال الاستخبارات الخاصة المقدمة بواسطة بليتشلي بارك. ومن أجل تأكيد حقيقة أن محللي الشفرة قد كسروا شفرة إنيجما، تم توزيع حل الشفرة من خلال جهاز الاستخبارات بوصفها تقارير CX وتم إخفاء أصولها من خلال إعطاء انطباع بأنها جاءت من استخبارات بشرية. ويذكر آر في جونز بأن ذلك أدى إلى إعجاب متزايد بقدرات جهاز الاستخبارات الخارجية".

"في أول الأمر كانت تلك الرسائل التي تم فك شفرتها مهمة بما يكفي لتبرير بعض درجات التمويه لكي تبدو على هيئة تقارير صادرة من عملاء سريين يعملون تحت إشراف جهاز الاستخبارات الخارجية MI6، حيث تم إخفاء أصلها من خلال مقدمة تقول "قام مصدر موثوق به باستعادة ورقة مهملة خاصة برسالة ملقاة في سلة مهملات خاصة بكبير ضباط الإشارة في فليجركوربس IV تقول..."، أو في حالة عدم فك التشفير الكامل يكتب أنه

"وجد أحد مصادرنا وثيقة محترقة بعض الشيء في محرقة...". إنني أذكر أنني قمت بنفسي بتسليم تلك الرسائل المموهة التي تم فك شفرتها إلى القائد الجوي نوتينج مدير الإشارة الذي صاح منتشيًا قائلا "يا عزيزي لقد استعنت برجال أشاوس للعمل معك". ومن المحتمل أنه كان هناك بعض التساؤلات بشأن هوية ذلك العميل أو هؤلاء العملاء المفترضين الذين يقومون بإرسال تلك التقارير الثمينة. وقد أخبره جيلبرت فرانكو، الروائي، الذي كان يشغل أحد المناصب في قسم بلاك أثناء الحرب، بأنه قد استنتج من خلال الأدلة الداخلية أن العميل الذي يستطيع أن ينفذ بهذه الكفاءة إلى داخل مراكز القيادة الألمانية لا بد أن يكون السير بول دوكز، العميل الأسطورة الذي اخترق الجيش الأحمر فى نجاح كبير بعد قيام الثورة الروسية".

ومع تزايد عدد تقارير بليتشلي بارك إلى مستوى أصبح من الصعب فيه إخفاؤها بحسبانها معلومات بشرية **HUMINT**، تم إنشاء وحدات اتصال خاصة في كل القيادات الرئيسية تحت إشراف جهاز الاستخبارات الخارجية لتوزيعها ولكن الافتراض المستمر من قبل أولئك الذين هم غير عالمين ببواطن الأمور أن هذه التقارير نتاج عمل جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** كان له أثره في تحسين سمعة الجهاز. وعلى الرغم من أن ذلك بالطبع كان له عميق الأثر على أولئك العالمين بدور بليتشلي بارك، يفضح الآن على نحو جلي من خلال المواد المحدودة للغاية المتاحة الآن أن جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** كان لديه بالفعل عدد من العملاء الممتازين داخل ألمانيا وداخل أوروبا المحتلة، وكانوا يرسلون بمعلومات أفضل كثيرًا مما كان يُعتقد.

كانت أهمية مدام زيمانيسكا بوصفها عميلاً داخل ألمانيا لا يضارعها سوى بول روزباود، العالم الذي تم تجنيده قبل الحرب بواسطة فولي. كان

روزباود كاثوليكيًا ولكنه كان متزوجًا من يهودية، ساعدها فولي على الهرب إلى لندن. وكان روزباود وثيق الصلة بعدد من العلماء الألمان الرواد وبحسبانه مستشارًا علميًا لدار سبرينجر- فيرلاج للنشر، كان على صلة بأحدث التطورات العلمية في ألمانيا. وكانت تشرف عليه محطة جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 في ستوكهولم، وكان يستخدم خطابات مرسلة من زوجته غير العالمة اليهودية الألمانية ليز ميتز التي كانت تعيش في المنفى في السويد. وفي أحد الخطابات المرسلة من زوجته، أخبرته بأن هناك شابًا نرويجيًا "صديقًا للعائلة" يدرس في معهد درسون الفني سوف يكون على اتصال به. وعلى ذلك لم يندهش حينما قام سيفير بيرج، العميل النرويجي الذي أرسله جهاز الاستخبارات الخارجية MI6، بالاتصال به تليفونيًا في مكتب دار النشر الواقعة في لنكشتراسا، برلين. قام روزباود بتسليمه المزيد من المعلومات عن منطقة بينموند ولكنها كانت غير كافية وأُرسل بيرج شخصيًا لجمع المزيد من المعلومات. عاد النرويجي الشاب وبصحبته وصف "للمقذوف المتخذ شكل السيجار" والمسمى بالصاروخ A4 وكان أول صاروخ موجه يتعدى سرعة الصوت وكان النموذج الأولي للقنبلة الطائرة V2 التي كانت تسبب دمارًا هائلاً في لندن. كما قام أيضًا بإرسال خطة التجمع المركزي للمباني التجريبية بينما كان يتم تنفيذ العمل الرئيسي تحت إشراف ورنور فون براون، عالم الصواريخ الكبير الذي تولى لاحقًا الإشراف على برنامج ناسا لأبحاث الفضاء في الولايات المتحدة. كان يتم تمرير المعلومات عبر أحد الدبلوماسيين السويديين إلى محطة ستوكلهم. ولكن مثل الكثير من تقارير جهاز الاستخبارات الخارجية MI6، لم تُصدق. ولم يحدث إلا عام ١٩٤٣، وبعد وصول تقريرين موثقين بذلك، على الرغم من أنهما كانا أقل تفصيلاً، بواسطة عميل بريطاني آخر، أن اقتنع سلاح الجو الملكي RAF بشن

غارات جوية كبرى على بينموند، مما دفع الألمان إلى سحب قاعدة الصواريخ إلى بولندا.

لم تكن المعلومات الخاصة بمدينة بينموند هي المعلومات العلمية الوحيدة المهمة التي أرسل بها روزباود. فبصفته مسئولاً عن مجلات علمية شهيرة في البلاد، كان في استطاعته الاطلاع على التقارير المتصلة بأي تقدم علمي ألماني قبل أن يتم إرسالها إلى الرقابة، كما كان في استطاعته تمرير أي شيء يثير اهتمامه إلى البريطانيين. كما كان أيضًا يحتفظ بعلاقات وثيقة مع علماء النازي المبرزين كافة. كما كانوا متلهفين على تقديم أية معونة له طامعين في الشهرة التي يمكن أن تمنحها لهم مجلات سبرينجر من أجل تعزيز ذيوع أسمائهم وتعضيد منزلتهم العلمية أو الحفاظ على ذلك. كان الحصول على المعلومات لا يمثل مشكلة بقدر تهريبها خارج البلاد.

وحينما كان أحد طلاب معهد درسدن الفني يعود إلى النرويج فإنه كان يأخذ معه التقارير، كما يتذكر أحد الذين شاركوا في هذه العملية. "وكانوا أحيانًا يحصلوا على بعض المساعدة من حاملي الحقائب الدبلوماسية السويدية، الذين يأخذون المظروف معهم داخل الحقيبة، ثم يسلمونه إلى أحد أفراد مجموعة الطلاب الذين "يتصادف" سفرهم صوب الشمال في القطار نفسه، وبمجرد وصولهم إلى الأراضي السويدية. ولكن كان الأمر الأكثر شيوعًا أن يقوموا على الأمر برمته بأنفسهم". قام بيرج باختراع طريقته العبقرية الخاصة لنقل المعلومات إلى لندن. كان أحد أصدقائه الصحفي السويدي ولاعب التنس البارع أول أولين. وكان يحدث في كثير من الأحيان أن يعيد مضاربه إلى ستوكهولم من أجل إعادة شد خيوطها. وقام بيرج بإقناعه بأن يسمح له بصنع فجوة في مقبض أحد المضارب التي تحتاج إلى خيوط جديدة وذلك لوضع التقارير من أجل تهريبها في أمان خارج ألمانيا. كان مضرب

التنس المجوف كثيرًا ما يرسل إلى ستوكهولم من أجل إعادة شد خيوطه حاملاً معه معلومات ثمينة إلى البريطانيين تشتمل على تفاصيل محرك نفاث جديد يخضع للتطوير من أجل الطائرة Me-26.

ولكن ربما تكون أهم معلومة قام روزباود بنقلها إلى جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 هي تلك التي حصل عليها من "اليورانفيريد" أو نادي اليورانيوم، الذي يمثل تلك المجموعة من العلماء الألمان الذين يحاولون صنع القنبلة الذرية. ومع مطلع صيف عام ١٩٤٢. كان روزباود قادرًا على السفر إلى أوسلو بنفسه حيث أوصل أنباء النادي النووي المكونة من مجموعة صغيرة من العلماء كانت تحاول صناعة أول قنبلة ذرية. كانت تقارير روزباود خلال الحرب، على وجه الخصوص، لها أهمية خاصة لأنها ساعدتنا على التوصل، على نحو صحيح، إلى أن العمل في ألمانيا على إطلاق الطاقة النووية لم يتعد حدود الأبحاث" كما يقول آر في جونز. وأضاف قائلاً "وعلى ذلك فإن معلوماته أزالت من نفوسنا الرعب الذي كان يقض مضاجعنا. كانت مساهماته لها أهميتها الخاصة، وفي مجال الطاقة النووية على الأقل، كانت حاسمة".

لم يكن روزباود وسيفير العميلين البريطانيين الوحيدين داخل ألمانيا اللذين يديرهما جهاز الاستخبارات الخارجية من السويد. كانت هناك معلومات استخباراتية فائقة الأهمية ترد من خلال حاشية هتلر وخاصة فيما يتعلق بصحته، تعود إلى عام ١٩٢٣ واستمرت حتى انتحاره في برلين في إبريل من عام ١٩٤٥. قامت محطة ستوكهولم أيضًا بتشغيل عددًا من شبكات الاستخبارات داخل برلين وهامبورج وبون وكونيجسبرج وفيينا. وجاء أفضل وصف لهذه الشبكات من خلال تحقيق الألمان مع عميل الاستخبارات الخارجية R34. فقد قبض على كارل آيج أندرسون، رجل الأعمال

الدانمركي الذي كان قادرًا على السفر من ألمانيا وإليها، بواسطة الاستخبارات الألمانية في يناير عام ١٩٤٤. وأخبر المحققين بأن هناك أربع شبكات تجسس بريطانية في برلين وحدها، بينما يوجد في هامبورج، حوالي ثمانين شخصًا يعملون لحساب هامبتون. وكانت تقارير الاستخبارات البريطانية التي يرمز لها بالرمز CX الخاصة بهذه الفترة تشتمل على معلومات جيدة واردة عبر دائرة المقربين منه بخصوص سلوك الفوهورر المتزايد الغرابة. وكانت التقارير ترسل عبر ميكروفيلم داخل شحنات البضائع المصدرة إلى السويد. وعبر ما بدا أنه اختراق أمني كبير، وخاصة أنه كان يدار من ستوكهولك، يبدو أن القبض على أندروسون قد حرم جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 من أفضل مصدر له في ألمانيا، ألا وهو مدام زيمانيسكا. وقد أخبر محققيه أن أفضل عميل بريطاني هو امرأة على علاقة بمسئول ألماني رفيع المستوى وأنها كانت تمد البريطانيين بمعلومات مستمرة من داخل برلين. تشتمل على التحذير من عملية بارباروسا، لغزو الاتحاد السوفييتي. وفي الثاني عشر من فبراير من عام ١٩٤٤، بعد وقت قصير من القبض على أندرسون، خرج كاناريس من دائرة الرضا وأمره هتلر بالبقاء خارج برلين.

إلى جانب الكم الهائل من المعلومات الذي كان جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 يقوم بجمعه من ألمانيا نفسها، كانت الشبكات الموجودة في فرنسا تمثل مصادر مهمة للمعلومات. وخاصة في المجالين البحري والعسكري. وكان يتم الإشراف على بعض الشبكات الفرنسية بواسطة المكتب المركزي للمعلومات والإجراءات التابع للجنرال ديجول، وبعضه بواسطة البولنديين وبعضه الآخر، مثل شبكة الحلفاء الكبرى، يتبع مباشرة الاستخبارات الخارجية MI6. وقدمت تفاصيل موسعة عن التحركات البحرية الألمانية. فقد كشفت كل مواني القوارب الموجودة على ساحل

الأطلنطي الفرنسي، على نحو موسع، كما قدمت هذه الشبكات أيضًا معلومات حيوية عن غارات الكوماندوز على ديبي وسان- نذير. وجاءت بعض أفضل المعلومات بواسطة المكتب الثاني لفيشي من خلال المصدر K، وهو مهندس تليفونات فرنسي يدعى روبرت كيللر، خطط عام ١٩٤٢ للتنصت على خط التليفونات الخاص بالمسافات البعيدة يربط مركز القيادة الألمانية في باريس بمركز قيادة هتلر في شرق بروسيا. كما قامت شبكات الاستخبارات الفرنسية ومقاتلو حرب العصابات الموجودون على الأرض بإرسال معلومات مهمة للغاية تتصل بسير المعارك مما كان له أبلغ الأثر في الإعداد ليوم الحسم (D-Day). وقام عملاء فرنسيون بسرقة خرائط "حائط الأطلنطي" وقدموا رسومًا تفصيلية للشواطئ التي سوف يحدث عندها الإنزال البحري. وكان هناك أعضاء آخرون من القوات الفرنسية الحرة يشكلون جزءًا من العملية "ساسكس"، وهو مشروع مشترك للمكتب المركزي للمعلومات والعمل والمكتب الأمريكي للخدمات الإستراتيجية (OSS)، حيث تم تدريب فريقين، يضمان عميلات إناث، بواسطة الاستخبارات الخارجية MI6 قبل أن يسقطن بالمظلات في نورماندي لتقديم معلومات استخباراتية يومًا بيوم. كما قدمت الشبكات الفرنسية والبولندية معلومات سمحت للسلاح الجوي الملكي بإجهاض عدد من هجمات الصواريخ V1 على إنجلترا. فقد تمكن عملاء بولنديون ينتمون إلى شبكة مونيكا، التي كانت عبارة عن عملية على شاكلة العمليات التي تقوم عليها إدارة العمليات الخاصة ويشرف عليها جهاز الاستخبارات الخارجية MI6، تمكنوا من التعرف على ١٠٣ مواقع للسلاح V في شمال فرنسا وبلجيكا بين يونيو وأغسطس من عام ١٩٤٤. وقام عميل فرنسي بمفرده بتحديد موقع ٣٧ موقعًا لإطلاق الصواريخ V1. مما أدى إلى تجنب سقوط عدد من الضحايا المدنيين البريطانيين لا يعلمه إلا الله.

كانت المشكلة الرئيسية لجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) تتمثل في افتقاره إلى المصداقية لدى إدارات الاستخبارات، وكان ذلك يرجع في جانبه الأعظم إلى الغيرة العمياء ورفض تصديق المعلومات التي لا تتوافق مع تقديراته التي كانت خاطئة في أغلب الأحيان. ومع بداية الحرب، واجهت خدمة الاستخبارات السرية SIS عددًا من العمليات الفاشلة. فقد كانت السياسة المتبعة قبل الحرب لتجنيد العملاء التي تقتضي اختيارهم من بين أعضاء المؤسسة خاطئة تمامًا وأدت إلى وجود عاملين ذوي أداء متدن للغاية. ولكن السبب الأساسي الكامن وراء المشاكل كان يتمثل في رفض الحكومات المتعاقبة منح التمويل الكافي لنشاط جمع المعلومات. وقد ألقى روبرت سيسيل، مستشار وزارة الخارجية في عهد منزيس خلال معظم سنوات الحرب، الكثير من اللوم على وزارة الخزانة والخارجية "حيث لم تدركا أن الاستخبارات تتطلب منظورًا طويل الأمد ولا يمكن فتحها مثل الصنبور عند حدوث الأزمة". ولكن أدى التنظيم الأفضل في لندن، وتجنيد العاملين على أساس الكفاءة وليس الخلفية وكذلك توفير الميزانية الملائمة إلى الحصول على نتائج أفضل وخلق ثقة أكبر لدى المستهلكين للمعلومات. ومع التقدم الروسي الذي لا يتوقف عبر شرق أوروبا، كان هناك أشخاص داخل الخدمة وداخل "أختها غير الشقيقة" إدارة العمليات الخاصة SOE، مصممون على أنه يجب الاستعداد للحرب القادمة على نحو لا يبدو سيئًا.

الفصل الحادي عشر

العدو القادم

قبل وقت طويل من انتهاء الحرب مع ألمانيا، بدأ كبار ضباط جهاز الاستخبارات السرية في توجيه أفكارهم نحو العدو القادم.

كيم فيلبي، حربي الصامتة

كانت الاستخبارات الخارجية على دراية لبعض الوقت- من خلال الرسائل التي تم اعتراضها من قبل جهاز الأمن اللاسلكي- بأن جهاز الاستخبارات السوفييتية يُعد عملاءه داخل حركات المقاومة "للحرب القادمة". وقد تمسك بعض المسئولين البريطانيين بتحفظات صارمة حول اتفاقية مهمة الاتصال لوحدة العمليات الخاصة في موسكو التي تسمح بتسلل العملاء السوفييت إلى أوروبا الغربية، مخافة أن يقوموا بتشكيل قاعدة تخريب في فترة ما بعد الحرب وشبكات استخبارات تعمل على إقامة حكومات شيوعية.

وقد أكدت إفادة الاستخبارات البريطانية في فترة ما بعد الحرب، حول عمليات المقاومة التي قام عليها جهاز الاستخبارات السوفييتية، تلك المخاوف. وأعربت عن أنه "على الرغم من أن مقاومة الألمان كانت هي القوة الموحدة لتلك الحركات، فقد كان هناك حافز لا يقل أهمية يتمثل في الرغبة في انتزاع السلطة من يد العُصب الحاكمة من خلال إلحاق الهزيمة بألمانيا. ومن خلال

قيادتهم ذات التوجهات الشيوعية، تلقى الأنصار تشجيعًا من الجانب الروسي بينما استطاع الإعلام الروسي، جنبا إلى جنب مع النجاح المتواصل الذي حققه الجيش الأحمر، جَعْلهم يتطلعون إلى روسيا بوصفها مصدرًا للإلهام والدعم عندما حان الوقت للاستيلاء على السلطة". ولكن في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٤٣ كان مسئولو وحدة العمليات الخاصة غير مدركين مدى استعداد الاتحاد السوفييتي للحرب الباردة، وخلال لهفتهم على تأمين تعاون موسكو فيما يتعلق بالخطط الخاصة بهم، كانوا سعداء بدعم مطالبهم المتكررة لمساعدة بريطانيا على زرع عملائها في مختلف أنحاء العالم. وقد دافعوا في سذاجة عن زرع جهاز الاستخبارات السوفييتية عمـــلاءه في العديد من النقاط الإستراتيجية المهمة في الإمبراطورية البريطانية مثل سنغافورة وهونج كونج لضمان أنه في حال انهيار الاتحاد السوفييتي "سوف يكون هناك ما يكفي من مسئولي جهاز الاستخبارات السوفييتية في مناطق رئيسية من المقاطعات التابعة للإمبراطورية البريطانية مما يمكنهم من الاستمرار في السيطرة على عملائنا من أفراد جهاز الاستخبارات السوفييتية وتوجيههم في مختلف أنحاء العالم". هذا وقد أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى المخاطر الواضحة التي قد تنجم عن مساعدة عملاء جهاز الاستخبارات السوفييتية على التسلل إلى أركان الإمبراطورية، إلا أن جلادوين جيب، الرئيس التنفيذي لوحدة العمليات الخاصة، في ذلك الوقت، دافع في شدة عن ذلك الاقتراح. من ناحية أخرى، في تقييم ساذج على نحو ملحوظ للمنظمة التي قامت بتغيير اسمها في وقت لاحق إلى الكي جي بي، أفاد جيب: "إن هؤلاء العملاء لن يكونوا تابعين لاتحاد الأحزاب الشيوعية ولكنهم سوف يكونون عملاء لجهاز الشرطة الروسي. وأنا لا أعتقد في الواقع أن هناك أي مخاوف من ذلك". علاوة على ذلك رفضت وزارة الخارجية وجهاز الاستخبارات الخارجية MI6 كلاهما الاقتراح بوصفه انتحارًا.

وأعلن أحد المسئولين أنه "يجب علينا أن نحذر من المطالب التي لا تجدي ولا تساهم في التقدم صوب الانتصار في الحرب ولكنها طرحت لتحقيق المزيد من المكاسب الروسية التي تخدم أهدافها السياسية بعد الحرب. إننا يمكن أن نقوم عن غير قصد ببناء منظمة معادية تحت سمعنا وبصرنا وبدلا من التعاون للهجوم على المحور، فإننا بذلك نلقي بأيدينا إلى التهلكة". وقبل وقت طويل من انتهاء الحرب، أدركت الاستخبارات الخارجية MI6 أن الاتحاد السوفييتي سيتوقف في القريب العاجل عن التحالف معنا. وفي أكتوبر من عام ١٩٤٣ كتب فالانتاين فيفيان، نائب رئيس الاستخبارات الخارجية، إلى أحد كبار المسئولين في وزارة الخارجية خطابًا يقترح فيه إنشاء قسم لمكافحة الشيوعية لمنع تغلغل الأحزاب الشيوعية الأجنبية وجمع معلومات استخباراتية عن الكيفية التي تسيطر بها موسكو عليها. وعلى الرغم من استمرار مراقبة جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 لعمليات التجسس الروسية في بريطانيا، إلا أنه ظل يمنع من القيام على أي عمليات ضد الاتحاد السوفييتي. ومع ذلك، كانت وزارة الخارجية سعيدة بالموافقة على اقتراح فيفيان بشرط اتخاذ الاحتياطات اللازمة وعدم القيام بأي نشاط مباشر داخل الاتحاد السوفييتي. "فنحن نعتقد أن مهمتنا الأساسية تتمثل في التعرف، قدر المستطاع، على أهداف جهاز الاستخبارات السوفييتي وأنشطته والمنظمات السوفييتية الأخرى في الخارج. إن الروس سوف يسخرون منا إن لم ننتهز تلك الفرص السانحة من خلال تلك الشبكة الموجودة على نطاق واسع من العملاء في بريطانيا".

قام جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 بإنشاء القسم الجديد التاسع لتغطية نشاطه داخل الاتحاد السوفيتي وذلك في مايو ١٩٤٤، ومع حلول شهر أغسطس كان قد تم وضع خطة يتم بموجبها إرسال ضباط الاستخبارات

الخارجية MI6 إلى الاتحاد السوفييتي في فترة ما بعد الحرب إما تحت "غطاء رسمي" متمثلا في أعضاء وفود تجارية أو تحت "غطاء طبيعي" بحسبانهم رجال أعمال ومهندسين ورجال صناعة، وبالنسبة للجواسيس البريطانيين كان يمكنهم أن يكونوا جزءًا من أنشطة التبادل مع الجانب الروسي في مجالات الموسيقى والدراما والباليه والرياضة. واقترح أحد المسئولين أنه "من الممكن الآن البدء من خلال تمهيد الأرض بالتعاون مع اتحاد كرة القدم حتى نكون مستعدين لهم لبدء العمل على الفور". ومن خلال استخدامه للعلاقات التي كونها في إنشاء المنظمة Z، حدد دانزي وصنف عددا من الشركات التي يمكن إقناعها بالسماح لضباط جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 بالانضمام إلى طاقم عملها. وتضمنت تلك الشركات شركة هادسون باي التي أعارت كامينج ممثلها في روسيا عام ١٩١٩، وشركة هنري لون للسياحة (شركة لون بولي حاليا)، وشركة هارلاند وولف لبناء السفن التي كانت على وشك البدء في إجراء محادثات حول بناء كاسحات ثلج للأسطول الروسي، إضـــافة إلى شركة جونسون ماتي التي "انخرطت في محادثات تمهيدية مع البعثة التجارية الروسية بهدف تجهيز البلاتين الروسي وتوزيعه ومعادن نادرة أخرى".

وعلى الرغم من الحماس المبكر لبعثتها في موسكو للتعاون مع الجانب الروسي كانت وحدة العمليات الخاصة تعد نفسها بقوة أكبر للحرب الباردة. ذكر هارولد بيركنز، رئيس قسم وحدة العمليات الخاصة البولندية في إحدى مذكراته السرية في أكتوبر ١٩٤٤ ذلك قائلاً "لقد أصبح التهديد الرئيسي للسلام العالمي حاليًا يتمثل في الاختلاف المتزايد بين الأهداف الروسية وسياسات الحلفاء الغربيين". كما اقترح الاحتفاظ بالعملاء السريين للقسم في بولندا بأماكنهم بل إرسال آخرين لإنشاء شبكات لجمع المعلومات

الاستخباراتية وتنظيم المقاومة للنظام الذي يسيطر عليه الروس. وأضاف بيركنز قائلاً "هناك عدد قليل جدا من الإنجليز الذين لديهم معلومات مؤكدة عن الروس وطريقة تفكيرهم وأساليبهم المتبعة. أما على الجانب الآخر فهناك الآلاف ممن لديهم تلك المؤهلات فيما يتعلق بالجانب البولندي ويحملون في الوقت نفسه عداء سافرًا للجانب الروسي على الرغم من صداقتهم لنا. وفي حالة الحرب مع روسيا سيمثلون لنا قيمة كبيرة لن تقدر بثمن، سيمثلون لنا رصيدا لا يمكن الاستهانة به".

وقد طرحت هذه الفكرة من قبل السير كولين جوبينز رئيس وحدة العمليات الخاصة الذي أمر بوضع قائمة تضم عملاءها كافة في أوروبا الوسطى، حيث ذكر أنه "مع قرب انتهاء الحرب الأوروبية سيكون قد تم تنحية العديد من عملاء وحدة العمليات الخاصة الذين خدموا في المنظمة أو أنهم سيكونون على وشك ذلك. كما أنه سيكون من المستحب الاتصال بهم واستمرار التواصل معهم لتشكيل نواة من العملاء المدربين القادرين على التوسع والانتشار السريع في حال نشوب حرب أخرى". كما اقترح أيضا ضرورة التقرب من رجال الأعمال المتعاطفين لتوفير الغطاء اللازم والضروري للعملاء. كما اقترح أنه ينبغي إدراج مجلس التجارة وغيره من المؤسسات الحكومية "لمنحهم الأولوية على منافسيهم" وأضاف أن "هناك العديد من الأشخاص سواء داخل وحدة العمليات الخاصة أو خارجها ممن لديهم اتصالات واسعة مع رجال الأعمال فضلا عما لديهم من علاقات تجارية واستعدادهم وحرصهم على المساعدة في هذا المخطط" حيث تم التنسيق لتناغم هذه الخطط مع أنشطة مماثلة من قبل مكتب الخدمات الإستراتيجية الأمريكي. ومع قرب انتهاء الحرب في أوروبا قام بيركنز الذي أصبح مسئولاً عن عمليات وحدة العمليات الخاصة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا

والمجر، قام بالسفر إلى براغ للاتصال بعملائه هناك. وقد سجل من خلال إشارات تم التقاطها في لندن سجل غطاء مشددًا على أنه "لا ينبغي كسر استمرارية تلك القصص".

بدأت الاستخبارات االخارجية MI6 القيام على محاولات استكشافية لزرع أعضاء حركات المقاومة المناهضة لروسيا في جمهوريات البلطيق. وناقشت لجنة الاستخبارات المشتركة خططًا للعمل والتفاعل مع حركات المقاومة المناهضة للشيوعية لإنشاء شبكات داخل أوروبا الشرقية. وأفاد منزيس "إنه من الضروري عدم إطلاع السلطات السوفييتية على طبيعة الإجراءات والتدابير المتخذة". وكان هذا أملاً بعيد المنال إلى حد ما نظرًا لأنه تم تعيين كيم فيلبي، الرجل الثالث في شبكة تجسس كامبردج، رئيسًا للقسم التاسع وتعيين الجنرال أنتوني بلانت رئيسًا للاستخبارات الداخلية MI5، وكان أحد الأركان الرئيسية في شبكة تجسس كامبردج وأحد المشاركين الرئيسيين في مناقشات لجنة الاستخبارات المشتركة.

وعلى الرغم من ولائه للشيوعية، بدأ فيلبي الاستعداد للحرب الباردة في حماس ملحوظ. وكتب روبرت سيسيل يقول "في أواخر فبراير أو أوائل مارس ١٩٤٥، وصلني على مكتبي المستند الذي يصفه فيلبي باسم" ميثاق "القسم التاسع". وأضاف بأنه "اشتمل على عدد كبير من المحطات التي سوف تتم إدارتها في الخارج من قبل ضباط تحت غطاء دبلوماسي ويكونون مسئولين مسئولية مباشرة أمام رئيس القسم التاسع. وبعد فوات الأوان، أصبح من السهل أن ندرك لماذا واصل فيلبي رفع سقف مطالبه ولماذا سعى إلى خلق إمبراطوريته الخاصة داخل جهاز الاستخبارات السرية. وبصرف النظر عن أهدافه السرية، فمن الواضح أنه تنبأ في وضوح أكثر مما كان عليه الأمر

في بداية الحرب الباردة، حاملاً معه المزيد من المراقبة الخطرة والعمل على ضرورة استمرار استخدام الغطاء الدبلوماسي."

اشتمل أرشيف جهاز الاستخبارات الروسية الخارجية على عدد من المستندات المتعلقة بالاستخبارات الخارجية **MI6** والتي تم تمريرها إلى موسكو عن طريق فيلبي في ذلك الحين. واشتملت تلك الأوراق والمستندات على خطط لإحياء نظام الخداع المستخدم ضد جهاز الاستخبارات السوفييتي بعد محاولة تجنيد أحد المجريين كان يعمل بالفعل لصالح الجانب البريطاني. ولكن ما حدث للعميل سيء الحظ نتيجة لخيانة فيلبي لم يتم تسجيله وإن أمكن تخمينه في سهولة.

مع نهاية الحرب، كانت هناك حاجة إلى ضباط الاستخبارات بشكل جماعي في ألمانيا لتقييم المعلومات المنتزعة من ملفات النازي واستجواب الضباط الألمان السابقين. وقد فشلت وحدات الخطوط الخلفية النازية، التي كانت تدعى بالمنظمات المستذئبة في تقديم أي عون وسرعان ما أصبح واضحا أن المشكلة الرئيسية التي تواجه ضباط الاستخبارات الخارجية **MI6** والتي أرسلت إلى لجان المراقبة البريطانية في ألمانيا والنمسا تتمثل في وجود عدد كبير من العملاء الروس الذين تسللوا إلى القطاع البريطاني. وفي ذلك الحين انقطع تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الاتحاد السوفييتي ووصل إلى أدنى حد ممكن وذلك مع بداية جني ثمار توقعات ما بعد الحرب .

وبينما كان منزيس يتفاوض مع أجهزة الاستخبارات بشأن احتياجاتها الاستخباراتية لفترة ما بعد الحرب، تم إخطار الاستخبارات الخارجية **MI6** أن من أهم أولوياتها جمع المعلومات اللازمة حول محاولات الاتحاد السوفييتي إنتاج قنبلة ذرية. وبالفعل بدأ عملاء الاستخبارات البريطانية في ألمانيا تجنيد علماء ذوي مستوى متواضع في المنطقة الروسية. وقد أفاد أحد المسئولين

قائلاً "نحن على قناعة بأن هناك فرصة سانحة للحصول على معلومات استخباراتية ثمينة من هؤلاء الرجال مما يمكننا من تكوين صورة مكتملة تقريبا للأنشطة العلمية والتقنية الروسية في ألمانيا ومن ثم يمكن التنبؤ في دقة أكثر من الوقت الحالي بالتقدم الذي يمكن إحرازه في تطوير الأسلحة الروسية خلال السنوات المقبلة".

ومع اشتعال أوار الحرب الباردة بالفعل في المناطق المحتلة، صنع جوبينز ومنزيس سلامهما الخاص. ولكن أدى موقف وحدة العمليات الخاصة المستقل وتصميمها على "اللجوء إلى كافة أشكال الإرهاب وتشجيعها" إلى جعلها جهة غير محبوبة وبلا شعبية في لندن حيث كان ينظر إلى حماس ضباط وحدة العمليات الخاصة الذين يعملون مع لجان المراقبة البريطانية في النمسا وألمانيا ويقومون على أنشطة خادعة "نظرة فزع واضحة". وقد أعلن أحد المسئولين قائلاً "بدت أنشطتهم في ألمانيا بالنسبة لي تشوبها مخاطر سياسية إلى حد ما" كما عبر عن تخوفه بشأن خطة وحدة العمليات الخاصة لتنفيذ عملية داخل المنطقة الروسية بالنمسا لـــ "سرقة" فيلم عن تكنولوجيا الصواريخ الألمانية، حيث ذكر هذا المسئول في هذا السياق "إن الروس يقومون بمراقبتنا ويتعين علينا أن نحتاط حتى لا نسمح باستمرار أنشطة الخيانة والخداع تحت رعايتنا".

وعلى الرغم من الحاجة إلى تحقيق حالة من السلم النسبي، كانت هناك مخاوف حقيقية من أنه إذا استمر هذا الجهاز في العمل بشكل مستقل، فإنه قد يتحول إلى مدفع طليق. وعلى ذلك فقد تقرر أن تتم العمليات الخاصة تحت رقابة جهاز الاستخبارات الخارجية MI6. وحتى قبل "تصفيته" ودمجه داخل جهاز الاستخبارات البريطانية، تحت مسمى فرع العمليات الخاصة، مع بداية عام ١٩٤٦، بدأ ضباط وحدة العمليات الخاصة، من أمثال بيركنز، في العمل

بفعالية إرضاءً لرئيسهم الجديد وتسليم شبكات عملائهم إلى رقابة الاستخبارات الخارجية MI6 وذلك لحماية أنفسهم من مطالب وزارة الخارجية بإغلاق الوحدة لاسترضاء الروس. وقد تولى "بيركنز"- الذي وصفه أحد زملائه "بأنه "الشخص الوحيد الذي رأيته في حياتي يتحكم في لعبة البوكر بيديه"- رئاسة فرع العمليات الخاصة وأصبح مسئولا عن إدارة عدد من العمليات السرية في أوروبا الشرقية. ولكن لم يكن من الواضح مدى نجاح تلك الشبكات. ولكن سرعان ما تعرضت عمليات البلطيق للخطر، وبحلول مايو ١٩٤٦ تم القبض على العديد من العملاء البولنديين.

ونتيجة للدعاية أثناء سنوات الحرب، كان ستالين "العم جو" ما يزال يُنظر له نظــرة مودة من قبل الشعبين البريطاني والأمريكي. ولكن في فبراير ١٩٤٦، اعتقلت الشرطة الكندية ٢٢ عضوا ينتمون إلى شبكة تجسس سوفييتية كشف عنها المنشق الروسي إيجور جوزينكو. وعقب ذلك بأسبوع واحد كتب جورج كينان، القائم بالأعمال الأمريكي في موسكو، برقية مؤثرة مفادها عزم روسيا السيطرة على العالم وتقويض الرأسمالية عن طريق "إنشاء إدارة سرية لإدارة الشيوعية في العالم وهي عبارة عن كيان يوجه ويدار بسيطرة كاملة من قبل موسكو".

اتضح الموقف البريطاني من خلال لجنة الاستخبارات المشتركة التي أشارت إلى أن "الشيوعية هي أحد أهم المخاطر التي تواجه السياسية الخارجية لدول الكومنولث البريطانية ومن المرجح أن تظل كذلك في المستقبل القريب" وأن "السياسة الروسية ستكون عدوانية عبر كل الوسائل الممكنة فيما عدا الحرب". كان من غير المحتمل أن يشعل ستالين شرارة حرب كبرى إلا إذا تمكن من دفع أميركا أو بريطانيا عن غير قصد بعيدًا عن

الساحة، ولكن "لا يمكننا استبعاد احتمال أن تقوم روسيا بانتهاج سياسة فرض الأمر الواقع على الغرب".

بعد مرور أربعة أيام، قام تشرشل، الذي أصبح خارج السلطة ولكنه كان لا يزال على دراية جيدة بالمسائل الاستخباراتية، بإلقاء خطاب في فولتون، ميسوري، أدى إلى إحداث بعض التغيرات الجذرية في التصور العام للاتحاد السوفييتي. وقد أعلن أنه "من ستاتن في البلطيق إلي تريستي في البحر الأدرياتيكي، تم إنزال الستار الحديدي حول القارة الأوروبية". وأضاف أنه "خلف هذا الخط توجد كل عواصم الدول القديمة لوسط أوروبا وشرقها. إن وارسو وبرلين وبراغ وفيينا وبودابست وبوخارست وصوفيا، كل تلك المدن الشهيرة والسكان الذين يعيشون فيها توجد داخل النطاق السوفييتي ومن ثم فجميعها خاضعة، بشكل أو بآخر، ليس للتأثير السوفييتي فقط ولكن لسيطرة موسكو وتحكمها على نحو متزايد". ووسط كل تلك المخاوف حول الخطر القادم من الاتحاد السوفييتي جاءت اللحظة التي كانت تمثل مهزلة تامة والتي أشار إليها آر. في. جونز، الذي كان يشغل منصب رئيس القطاع العلمي، بقوله :" في صباح أحد الأيام قبل عطلة نهاية الأسبوع مباشرة هرول ضابط الأمن إلى مكاتب الاستخبارات الخارجية MI6 مطالبا الجميع بإنزال الخرائط عن الجدران. فقد اتضح أن مكاتب الاستخبارات الخارجية MI6 كانت مستأجرة بالكامل وأن المالك قد تناهى إلى سمعه أننا نفكر في الانتقال. وبسبب حرصه على الحصول على مستأجرين جدد لمبناه، قام بطريقة ما بالاتصال بالوفد التجاري الروسي حيث عبر عن رغبته في أن يصطحبهم لجولة في المبنى بعد ظهر السبت. قد يحدث ذلك في أي مكان آخر، ولكن لم تكن بريطانيا لتسمح بأن يقوم ممثلو عدوها الرئيسي القادم بجولة في مكاتب استخباراتها".

في ذلك الوقت، كان منزيس يرسل بالفعل اقتراحاته الخاصة بالعمليات الخاصة، علي غرار تلك التي تم القيام بتنفيذها أثناء الحرب. وكان أحد العروض المبكرة وأقلها عمرًا، لحسن الحظ، لحسن الحظ، ذلك الذي قدمه بيركنز بابتكاره، وكان يتضمن القيام بزرع متفجرات تحت الخط الملاحي للسفن التي تحمل اللاجئين اليهود من إيطاليا إلي إسرائيل. وتم تفجير إحدى السفن الفارغة قبل صرف النظر عن هذه الخطة. ولكن كان هناك القليل من الشك حول الهدف الرئيسي للعمليات الخاصة التي تقوم عليها الاستخبارات الخارجية البريطانية. فقد أخبر منزيس لجنة الاستخبارات المشتركة أنه ينوي الإفادة الجيدة من التقرير، الذي قام الألمان بجمعه خلال أسرهم ضابطًا روسيًا وآل إلى البريطانيين مع نهاية الحرب. وكان يحتوي علي "اقتراحات من أجل شن حرب سياسية ضد الروس، وخطط وخريطة للقيام على عمل عسكري لدعم تلك السياسة".

حدثت أولى محاولات الاستخبارات البريطانية لإقامة شبكة في لاتفيا بعد وقت قصير من ضمها إلى موسكو في يونيو من عام ١٩٤٠. وقام كينيث بنتون وزوجته بيجي، بإبلاغ قسم ريجا التابع للاستخبارات، بأنهما قاما بتدريب عميل على استخدام جهاز اللاسلكي، ولكن بعد إرسال ثلاث رسائل تحتوي على الأنشطة الروسية على نحو مفصل، اختفى. وقال بنتون "لم تعد هناك أي رسائل تأتي من عميلنا ونتوقع أن الشرطة الروسية أو الاستخبارات قد تتبعت رسائله وعثرت عليه".

واصلت الاستخبارات الخارجية البريطانية محاولاتها لإقامة شبكات في جمهوريات البلطيق في عام ١٩٤٥. ولكن دون علم هاري كار، الضابط المسئول عن المنطقة الشمالية، سرعان ما أصبحت مخترقة. فقد قام الميجور جانيس لوكاسيفيتش، التابع لأمن الدولة بلاتفيا بتنظيم عملية خداع. قال

لوكاسيفيتش "كان يجب علينا معرفة الخطط الخاصة بالاستخبارات الخارجية البريطانية وكانت الطريقة الوحيدة التي نستطيع أن نحقق بها ذلك هي أن يتسلل رجالنا على نحو ناجح داخل هذه الشبكات". وبمجرد اختراق هذه الشبكات، كان يجب تركها حيث هي، وتزويدها بمعلومات مغلوطة لإرسالها إلي لندن وتغذية الاستخبارات السوفييتية بتفاصيل ما يحاول البريطانيون القيام عليه. "كان هناك قرار بألا يتم المساس بها، مع الاستمرار في اكتشاف مهامها المحددة. وسرعان ما اكتشفنا، أن مهامها لم تكن تتمثل في التجسس فقط ولكن في تمهيد الطريق لجواسيس آخرين أيضا، وإعداد همزة وصل ونقاط جديدة لدعم مجموعات المقاومة" والاتصال بها. تم إرسال أكثر من ٣٠ عميلاً بريطانيًا، كان معظمهم من المهاجرين، إلى ليتوانيا وإيستونيا ولاتفيا على فترات امتدت إلى عشر سنوات. كما أفاد أنطوني جافينديش، الذي قام بصفته ضابطًا في الاستخبارات الخارجية مقره في ألمانيا بالمساهمة في نقل بعضهم إلي لاتفيا، أفاد بأن كل المهام قد باءت بالفشل، وكذلك المحاولات المماثلة للاتصال بالحركة الوطنية الأوكرانية. ولم يكن ذلك يمثل أي مفاجأة لضباط الاستخبارات البريطانية أو الأمريكية الذين كانوا يعملون في ألمانيا في نهاية الحرب. ومن خلال استجواب نظرائهم الألمان والمنشقين السوفييت، أصبح واضحًا أنه منذ العشرينيات تم اختراق معظم مجموعات المهاجرين الروس والأوكرانيين والقادمين من دول البلطيق من قبل عملاء الاستخبارات السوفييتية. وقد وصف أرنولد سيلفر، ضابط الاستخبارات الأمريكي الذي عمل في ألمانيا قبل انضمامه إلى الاستخبارات المركزية الأمريكية، الدليل على هذا الاختراق بأنه "مقنع بشكل مذهل". كما وجد أنه من "المذهل" على الرغم من ذلك أن تقرر كل من الاستخبارات البريطانية والاستخبارات المركزية الأمريكية استخدام مجموعات اللاجئين لتكوين شبكات داخل الاتحاد السوفييتي. "نظرًا لحجم التغلغل السوفييتي داخل

تلك المجموعات، لم يكن من المتوقع أن مثل تلك العمليات قد تكون مفيدة لأي شخص باستثناء الاستخبارات الروسية، وبالطبع عانى كل من الاستخبارات الخارجية البريطانية والاستخبارات المركزية الأمريكية من الكارثة تلو الأخرى. لم تكن هناك عملية ناجحة واحدة. كما كان هناك تجاهل من قبل المسئولين عن اتخاذ القرار بالعمل مع مجموعات اللاجئين لكل ذلك الكم الهائل من المعلومات وكانت نتيجة ذلك فقدان حياة العديد من المهاجرين العملاء".

كما قد تم القيام على تنسيق أنشطة بريطانيا في الحرب الباردة ضد الكتلة الشرقية من قبل لجنة رفيعة المستوي في وزارة الخارجية، أو لجنة روسيا، التي قررت في نوفمبر من عام ١٩٤٨ انتهاج سياسة أكثر عدوانية عبر استخدام "عمليات خاصة" محدودة تفعل كل شيء باستثناء حرب ساخنة شاملة. وقررت اللجنة أن "هدفنا بالتأكيد هو أن نقوم بتحرير البلاد التي تدور في الفلك السوفييتي بأي وسيلة ممكنة فيما عدا الحرب". كما اقترح السير إيفون كيركاباتريك، مسئول مكتب الخارجية الذي كان مسئولا عن أنشطة الخدمة السرية، محاولة إشعال عصيان مسلح في ألبانيا، مرة أخري باستخدام المهاجرين وربطهم بمجموعات المقاومة التي كان من المفترض أن تعمل داخل البلاد، وذلك عبر عملية مشتركة مع الأمريكيين، كان يديرها هارولد بيركنز.

ومع قيام فيلبي بالعمل ممثلاً للاستخبارات الخارجية البريطانية في لجنة التنسيق للعملية، فقد كان محكوما عليها بالفشل منذ البداية. ولكن حتى دون مشاركته، كانت بالتأكيد سوف تبوء بالفشل. ولم يكن التصور هو ما كان سيئًا فقط- حيث لم تكن توجد أي مجموعة مقاومة لإقامة علاقات معها- وإنما أيضا بسبب التنافس الدائر بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية

والبريطانية. وعلي مدار السنوات الأربع التالية تم نقل مجموعة من اللاجئين عبر البحر الأدرياتيكي أو بالمظلات إلى ألبانيا لإثارة التمرد. وقد تم الكشف عن معظمهم في الحال وتم إعدامهم. واستطاع القليل منهم تدبر أمرهم لعبور الحدود إلى اليونان. كتب فيلبي يقول: "إن المعلومات التي قاموا بجلبها كانت تكاد تكون كلها سلبية. كما أنه كان من الواضح أنهم قد وجدوا الآن، في مكان ما، أذرعًا مفتوحة لاستقبالهم". كانت المرحلة النهائية من العملية تتمثل في القيام على "غزو" من خلال استخدام حوالي ١٠٠٠ لاجئ مسلح لإثارة التمرد، أي إشعال ثورة حقيقية وهو الأمر الذي لم يحدث أبدًا.

كما جرت إحدى العمليات المبكرة للحرب الباردة في فيينا في عام ١٩٤٩ عندما اكتشف البريطانيون أنهم يستطيعون أن يقوموا باستغلال خطوط الهاتف في فندق إمبريال، مقر الجيش الأحمر، وذلك من أجل إخفاء تلك الأنشطة. فقامت الاستخبارات الخارجية MI6 بحفر نفق يصل إلى النقاط التي يمكن فيها استغلال تلك الخطوط. ومن أجل تغطية النفق الذي بلغ طوله ٧٠ قدمًا، تم القيام بتحويل المنزل المؤدي إليه إلى متجر باسم "هاريس تويد" كما ذكر أندرو كينج، المسئول العام عن العمليات القائمة في فيينا، ولكن أصبح شائعا إلى حد كبير أن ضباط الاستخبارات الخارجية MI6 وجدوا أنفسهم يقضون الكثير من الوقت في انتظار الزبائن أكثر من قيامهم بمراقبة المكالمات التليفونية السوفييتية، وعلى ذلك تم التخلي عن ذلك الغطاء".

وأفاد سيمون بريستون، أحد شباب مشاة البحرية الملكية والذي كان على صلة بجهاز الاستخبارات، وقام بالمشاركة في إحدى العمليات المحدودة، بأنه:

"قد أُرسلتُ إلى فيينا في أواخر عام ١٩٥٢ لمدة أسبوع لأنهم كانوا يرغبون في شخص يقوم بالمساعدة في التظاهر بأنهم يشقون

طريقًا. ولكننا في الواقع كنا نتنصت على الاتصالات الروسية، التي كانت تمر عبر ذلك الجزء من قطاعنا. فقمنا بحفر حفرة وطريقًا طويلاً لزرع أجهزة التنصت على كابلات خطوط الهاتف الروسية. وكانت مهمتي في بساطة تتلخص في توجيه الناس علي السطح بعيدًا عن الشرطة، والمارة من الفضوليين واستمر الأمر على هذا المنوال يوميًا لمـــدة أسبوع. كنت أعمل مع شخصية تابعة للاستخبارات البريطانية في منتصف الثلاثينيات من العمر. كنا نقوم بالتخطيط بشكل سري لدى صاحبة الفندق غريبة الأطوار في الطرف الجنوبي من فيينا، وقد اعتدنا كل يوم العودة ونحن يغطينا الطين. ولسبب ما قام بإخبارها أنه يلعب كرة القدم، وقد اعتادت سؤاله على نحو مفعم بالشك قائلة: "أتلعب كرة القدم مرة أخرى سيدي؟ أتلعب كرة القدم مرة أخرى؟".

استمرت عمليات التنصت على خطوط الهاتف حتى عام ١٩٥٥، عندما قام الحلفاء بالانسحاب من النمسا. ولكن تم توفير تفاصيل كاملة حول النظام السوفييتي فيما يخص المعركة فضلا عن المعلومات الحيوية حول النوايا السوفييتية تجاه يوغوسلافيا. وأضاف كينج قائلا: "كان لدينا ثلاثة أنفاق في أوقات مختلفة. كانت عمليات مهمة وأصبح الزبائن في غاية الحماس لها، وخاصة المؤسسة العسكرية التي كانت تعتقد بأنها قد عثرت على صيد سمين".

قام بيتر لون رئيس الفرع الخاص بفيينا، بتكرار هذه العملية في برلين في نجاح عام ١٩٥٥، حيث قام بحفر نفق طوله حوالي ٦٠٠ ياردة تحت المنطقة السوفييتية بالاشتراك مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ولمدة بلغت حوالي عام، حتى تم الكشف عن ذلك في مؤتمر صحفي سوفييتي، استطاعوا الحصول على معلومات وفيرة حول الجيش السوفييتي، والأهم من ذلك، على معلومات تفصيلية حول اتهام خروتشوف لستالين في

المؤتمر العشرين للحزب. ولكن حتى ذلك كان يعد من قبيل الفشل. فمحاضر الاجتماع الخاص بإعداد نفق برلين سجلها الجانب البريطاني بواسطة جورج بليك الذي اتضح بعد ذلك أنه عميل سوفييتي.

وأفاد كينج بأن "بليك قام بالكشف عن كل شيء منذ البداية، وعلم الروس جيدًا قيامنا بالتنصت على خطوط الهاتف. والأغلب أنهم قالوا "لا يجب علينا التفوه بأشياء مهمة ولنترك هؤلاء التافهين في غيهم يعمهون. إنها لمضيعة للمال والجهد القيام بعمليات على هذا النحو". كانت عملية ضخمة بالتعاون مع الأمريكيين بتمويل من الاستخبارات المركزية الأمريكية بنسبة ٧٥٪ على ما أعتقد- وكان هناك الكثير من القوى العاملة التي تم استخدامها للوصول للنتائج النهائية المتمثلة في تسجيل المعلومات على شرائط. كان لدينا ما يقرب من ٥٠ أو ٦٠ لاجئًا روسيًا قاموا بالعمل على هذه الشرائط."

وخلال أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات عام ١٩٤٠، قام كل من الأمريكيين والبريطانيين بوضع وحدات كامنة في غرب أوروبا استعدادا للغزو السوفييتي المتوقع. وكان كل من سيمون بريستون ومايكل جيلز، وهو أحد ضباط البحرية الملكية، أيضا ضمن أولئك الذين وقع عليهم الاختيار للمشاركة في العملية حيث تم إرسالهم إلى فورت مونكتون، حيث توجد قاعدة التدريب الخاصة بالاستخبارات الخارجية MI6 في سولنت، وتم تزويدهم بالتعليمات الخاصة بالشفرات وكيفية استخدام السلاح والقيام على العمليات السرية. وقد أفاد برستون قائلا: "لقد جعلونا نقوم على التدريبات، حيث كنا نخرج تحت جنح الليل ونتظاهر بقيامنا بتفجير القطارات في محطات السكك الحديدية دون أن يرانا الحمالون أو ناظر المحطة. وكنا نزحف ونتظاهر بأننا نقوم بوضع شحنات متفجرة على الجانب الأيمن من القطار بهدف تفجيره".

ولم يكن كل التخريب عبارة عن محاكاة. فقد كان لمايكل جيلز دور في تدريب تم في شرق ساحة إيستلي، وهي جزء من السكك الحديدية الجنوبية:

"قمنا بوضع قوالب من الطوب داخل قطارات السكك الحديدة لمحاكاة المتفجرات البلاستيكية. وأتذكر وجود صفوف وصفوف من القطارات البخارية توجد تحت الثلج السميك وسحب البخار. كانت هناك قوات في الخارج تتجول مع الكلاب. كان الحراس يقتربون فقمت بالاختباء بين الكتل الأسطوانية حتى مضوا. كنا أيضًا نقوم بفتح كوات التشحيم أعلى صناديق المحاور ثم نقوم بسكب الرمال فيها. وما حدث أنه بعد حوالي ٥٠ ميلاً كانت الرمال الموجودة في صندوق المحاور قد بدأت في جعلها تتحول إلى اللون الأحمر الساخن ثم إلى السخونة الشديدة".

وتم إيفاد بريستون إلى لندن للحصول على دورة تدريبية إضافية حول المهنة. "كان علي أن أقوم بتدريب لمدة عشرة أيام في جرينتش، لأتعلم كيفية تتبع الأشخاص في الشارع والهروب من تتبعهم- وهو التطبيق العملي لعملي في عالم الاستخبارات". بعد ذلك، تم إرسالهم إلي النمسا بحسبانهم جزءًا من شبكة "جلاديو" التي تم تكوينها لتوفير الوحدات الكامنة في حالة اجتياح أوروبا الغربية من قبل القوات السوفييتية، وقامت الاستخبارات الخارجية MI6 ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بإعداد عدد من المخابئ تحت الأرض كانت مكتظة بالأسلحة والملابس والمؤن. وأضاف بريستون قائلا: "قمنا بقضاء الكثير من الوقت في الجبال، لتعلم كل شيء عن المنطقة وتعلم الألمانية، كما كنا نقوم بمقابلة بعض العملاء المرتقبين وتجنيد العملاء إذا كانت هناك إمكانية للقيام على ذلك وتحديد مناطق الإسقاط ورسمها. كان الهدف من ذلك هو أن نشكل نواة لجيش من المحاربين غير النظاميين حال قيام روسيا بالغزو. وكان يعتقد أنه خلال خمس سنوات سوف تشتعل حرب تقليدية.

وكان من المقرر أن تتم إعادتنا إلى المنطقة التي نعرفها وعندئذ سوف نكون في الحال بين أصدقائنا. ويكون كل شيء متوافرًا في المخابئ من طعام وأسلحة ومتفجرات. ولا يحتاج الأمر إلى الكثير من الخيال لمعرفة أن الجيش الروسي سوف يقوم باصطيادنا كالجرذان. ربما كانت خمس سنوات قصيرة ولكنني أعتقد أنها كانت مثيرة للاهتمام. ولكنني لا أذكر أنني شعرت أبدًا بالقلق حيال ذلك. كانت هناك لحظة واحدة كريهة. فقد ظللنا في الجبال لمدة أسبوع تقريبا، وفي الصباح الباكر لأحد الأيام كان هناك عدد كبير من التفجيرات في أسفل الوادي وبدت كما لو كانت بداية لشيء ما. واتضح بعد ذلك أنه نوع من الاحتفالات السنوية وأن القرويين يقومون بإشعال الألعاب النارية فقط".

شـــرعـــت الاستخبارات الخارجية MI6 مباشرة في إجـــراء سلسلة من أعمال إعادة التنظيم لفترة ما بعد الحرب. فقد تم القيام بإنشاء خمس إدارات منفصلة: إدارة ١: هي المختصة بالشئون المالية والإدارية، وإدارة ٢: هي المختصة بالإنتاج، وإدارة ٣: هي المختصة بالمتطلبات، وإدارة ٤: هي الإدارة المختصة بالتطوير والتدريب، وإدارة ٥: الإدارة المسئولة عن التخطيط الحربي. وتعادل الإدارة الخاصة بالمتطلبات قطاعات الاتصال المستخدمة قديما، وظـــلت كما كانت من قبل. كما تم إهمال الحروف الرومانية لصالح العربية، وانعكست أهمية العلم من خلال إنشاء قطاع متخصص له. حيث كان: قطاع ١: يختص بالسياسة، وقطاع ٢: يختص بالقوات الجوية، وقطاع ٣: يختص بالقوات البحرية، وقطاع ٤: يختص بالجيش، وقطاع ٥: يختص بمكافحة التجسس- وهو خليط ما بين القسم الخامس وقسم فيلبي التاسع، وقطـــاع ٦: يختص بالاقتصاد، وقطاع ٧: يختـــص بالقطاع العلمي، وقطاع ٨: يختص بإشارات الاستخبارات (من

رصد المعلومات الاستخباراتية والاتصالات وجمعها وتحليلها)، والقيام بتقديم موجز لها، وقطاع ٩: يختص بالاستخبارات الذرية.

وقد قُسم الإنتاج وفقا للخطوط الجغرافية تحت سلطة خمس وحدات تحكم وهي وحدة تحكم المنطقة الشمالية، وهي المسئولة عن الدول الإسكندنافية وهولندا، ووحدة تحكم المنطقة الغربية وتغطي بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وشبه الجزيرة الأيبيرية، ووحدة تحكم المنطقة الشرقية وتشرف على ألمانيا والنمسا وسويسرا. كما كانت هناك وحدة تحكم منفصلة لشرق أوروبا وواحدة فقط لمنطقتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى. ولكن من الواضح أن ذلك التنسيق كان غير مناسب لحقبة الحرب الباردة. وبعد سلسلة طفيفة من عمليات إعادة التنظيم خلال أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، استقرت البنية الإدارية على ثلاث وحدات تحكم رئيسية كان يطلق عليها روبر بارونز وحدة CC(E) وكانت مسئولة عن أوروبا ومقسمة إلى ثلاثة أقسام الشمال والشرق والغرب، والوحدة CC(M) وهي المختصة بمنطقة البحر المتوسط (الشرق الأوسط وإفريقيا) والوحدة CC(P) وهي المختصة بمنطقة المحيط الهادئ (الشرق الأقصى والأمريكيتين)، مع وحدة رابعة للتحكم وهي البحوث الإنتاجية، وتغطي العمليات التي يتم تنفيذها من المملكة المتحدة برعاية مركز لندن في لندنديري، فيكتوريا.

تقاعد منزيس عام ١٩٥١ وحل مكانه نائبه السير جون سينكلير، المدير السابق للاستخبارات الحربية. وكان أبرز ما حدث في عصر سينكلير هو العملية "بوت" التي تمت فيها الإطاحة بمحمد مصدق، رئيس الوزراء الإيراني الذي قام بتأميم شركة النفط الإيرانية- البريطانية. وقد تواصلت اللعبة الكبرى- حيث كانت بريطانيا تنافس روسيا للسيطرة على المنطقة في ظل الحرب الباردة، وزاد من أهميتها مدى حيوية النفط للاقتصاديات

الغربية. وبحلول أغسطس من عام ١٩٤٤، عدّت لجنة الاستخبارات المشتركة إيران والعراق منطقة قابلة لنشوب احتكاك في سهولة بين الطرفين، حيث قدمت تقريرا قالت فيه إنه "من الواضح أنه فيما يخص الحرب، من المرجح أن تضرب روسيا بلاد العراق وفارس من أجل أن تكتسب عمقًا في الدفاع عن حقول بترول القوقاز، وحرماننا من أهم مصادر البترول وتوفير منفذ لها على الخليج الفارسي.

كما تركزت المصالح البريطانية في إيران في الشركة الأنجلو-إيرانية، حيث اشترى تشرشل حصة الأغلبية لصالح الحكومة عام ١٩١٤. هذا إضافة إلى ضمان تدفق البترول رخيص الثمن الذي كان يعد مصدرا مهمًا للاستخبـــارات، وفي عام ١٩٤٦ عندما رفضت روسيا أن تسحب قواتها من شمال إيران، أدى ذلك إلى إثارة المخاوف من أن تحث موسكو على القيام على مواجهة هناك، حيث كان من ضمن موظفي الشركة أحد ضباط الاستخبارات الداخلية البريطانية. كان بالتأكيد لمصدق ميول يسارية، ولكن أدت خسارة بريطانيا للشركة الأنجلو إيرانية إلى المبادرة البريطانية. كانت الخطة تتمثل في اغتنام الفرصة للسيطرة على معمل تكرير عبدان من خلال هبوط برمائي، بينما تخلي عن فكرة إنزال قوة محمولة جوًا في شرق إيران بوصفه هجومًا مضللاً، وكان ذلك في جانب منه نتيجة الاحتياج لوجود أعداد كبيرة من القوات البريطانية لإحكام السيطرة على قناة السويس، ولكن بشكل رئيسي كان السبب في ذلك هو الرفض الأمريكي باستخدام حق الفيتو لاستخدام القوة. كما أنه مع وجود الرغبة في الاقتناع بأن مصدقًا قد يسمح للروس بالتدخل، لم تكن هناك أي مصلحة للأمريكيين في دعم الهيمنة البريطانية على إمدادات النفط الإيرانية.

وعلى ذلك، قام مونتي وودهاوس، الذي كان يشغل منصب رئيس مكتب جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية في طهران، وجورج كينيدي الصغير، الذي كان يعمل مراقبًا لمنطقة (الشرق الأوسط) من نيقوسيا، بتدبير مؤامرة الإطاحة بمصدق من خلال نشر العنف بالشوارع، حيث قام على ذلك عملاء المكتب الرئيسي لجهاز الاستخبارات الخارجية MI6 بطهران بالتعاون مع الأخوة رشيد- وتبع ذلك القيام بالانقلاب. وأثناء المضي قدمًا لتنفيذ تلك الخطط، قام مصدق بقطع العلاقات مع البريطانيين، تاركا الاستخبارات الخارجية MI6 دون قاعدة داخل طهران. وقام وودهاوس بالطيران إلى واشنطن، في محاولة لإشراك الاستخبارات المركزية الأمريكية في الأحداث. وكتب يقول "لقد قررت أن أقوم بتأكيد التهديد الشيوعي لإيران فضلاً عن استعادة السيطرة على صناعة النفط. وقد تطلب الأمر وجود موردين منفصلين في تلك الخطة، وهما المنظمة المدنية التي يديرها الأخوة رشيد، وعدد من قادة القبائل في الجنوب. وكنا ننوي تنشيطهما معًا. وكانت المنظمة المدنية تشتمل على كبار ضباط الجيش والشرطة ونواب مجلس الشيوخ وأعضائه وملالي وتجار صحف ومحررين وسياسيين محنكين فضلا عن زعماء الغوغاء. وكانت كل تلك القوات تحت قيادة الأخوة وكان هدفها السيطرة على طهران مع تفضيل الحصول على دعم من الشاه، ولكن إذا لزم الأمر كان يمكن تحقيق ذلك بدونه مع إلقاء القبض على مصدق ووزرائه. وفي الوقت نفسه، كان من المقرر أن يستعرض قادة القبائل قوتهم في المدن الرئيسية في الجنوب.

ولمدة أسبوع تقريبًا، قام الغوغاء الذين تحركهم دولارات الاستخبارات الأمريكية، بإثارة الاضطرابات في شوارع طهران مما أدى إلى مصرع المئات من الأشخاص تحت الأقدام. وخلف الستار، أدت الاتصالات المؤثرة

للأخوة رشيد في الجيش والشرطة إلى القبض على الخيوط اللازمة كلها لضمان التخلص من كل من تسول له نفسه الوقوف في وجه محاولة الإطاحة برئيس الوزراء. لم يكن هناك أي شك في نجاح العملية على الرغم من وجود بعض السلبيات. فقد أدى إشراك الأمريكيين في اللعبة إلى أن الشركة الأنجلو- إيرانية، التي غيرت اسمها إلى شركة البترول البريطانية، أصبحت تسيطر على ٤٠٪ فقط من أسهم شركة النفط الوطنية الإيرانية التي تم تشكيلها حديثا، مع سيطرة شركات أمريكية مختلفة على نسبة مماثلة. كما زعمت الاستخبارات الأمريكية المركزية بأن الفضل يعود إليها في نجاح العملية. ولكن الشاه كان يعلم جيدا من الذي يجب تقديم الشكر له، حيث إنه حتى اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٨، كان خلفاء وودهاوس يتمتعون بحق الوصول إلى عرش الطاووس. ولم يكن الشاه هو الممتن الوحيد. فقد كانت كل من الاستخبارات الخارجية MI6 والاستخبارات المركزية الأمريكية قادرة على استغلال شركات البترول غطاءًا مناسبًا لعملائهما. كما كان هناك القليل من الدول التي ترغب في رفض العائدات المحتملة من قبل فريق الاستكشاف الخاص بشركة كبرى متخصصة في التنقيب عن النفط. ومثل سابقتها، الشركة الأنجلو- إيرانية، كانت الشركة البريطانية للبترول BP ضمن عدد من الشركات البريطانية التي تتمتع بعلاقات وثيقة بالاستخبارات الخارجية MI6، حتى إن كبار المديرين التنفيذيين كانوا على قوائم الدفع مقابل ما يرسلونه من تقارير.

وعلى الرغم من نجاح العملية "بوت"، كانت حقبة سينكلير تعرف باسم حقبة "الأهوال" وترجع تلك التسمية بشكل جزئي إلى قيادته غير الفعالة، ولكن بشكل أوسع إلى الفشل في شرق أوروبا والضجة التي حدثت بسبب فضيحة الرجل الثالث. كما عقد الأمريكيون العزم على حماية فيلبي الغامض

وتساءلوا ما إذا كانت الاستخبارات البريطانية مكتظة بالجواسيس الشيوعيين. وبينما كان هناك قدر كبير من الاحترام لدى الضباط الأمريكيين الأفراد يعود إلى سنوات الحرب، كان هناك أيضا الكثير من الاستياء بسبب السلوك المتكبر والمتغطرس لنظرائهم من البريطانيين. واعتبارا من عام ١٩٤٣، أوضح دونوفان أنه بينما كان "يرغب في شدة في التنسيق على مستوى أعلى" فقد كان مصرًا "على ألا يتسامح مع أي محاولة لفرض الوصاية من قبل البريطانيين". وأدى نزوع أمريكا في فترة ما بعد الحرب إلى الانعزال، وإصرارها على تقويض منزلة بريطانيا في العالم لتحسين موقفها، إلى الإلقاء بظلال كثيفة على العلاقات بين الدولتين. وكانت فضيحة الرجل الثالث بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

وجاء أفظع هذه "الأهـوال" في إبريل من عام ١٩٥٦ مع ظهور فضيحة باستر كراب. وكان كراب غواصًا محنكًا، اعتادت الاستخبارات الخارجية MI6 في الماضي على الاستعانة به في مهام خاصة. وكان مكلفًا بالغوص في ميناء بورتسماوث لجمع معلومات حول المدمرة الروسية "أوردزونيكيدزا"، التي قد جاء على متنها القائد السوفييتي نيكيتا خروشوف عند زيارته الرسمية لبريطانيا. وبعد قيامه بالغوص لثاني مرة، فشل كراب في العودة. ولم يتم العثور على جثته لمدة تزيد عن العام، وكانت تلك المدة كفيلة بجعل الطبيب الشرعي عاجزًا عن تحديد سبب الوفاة، على الرغم من وجود تكهنات مؤكدة بأن الروس هم من قاموا باغتياله. كان ذلك بمثابة كابوس يعيشه جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية. فقد تزامن موت كراب مع إعلان الروس عثورهم على نفق برلين. واحتلت تلك الفضيحة العناوين الرئيسية للصحف لعدة أيام، وأظهر ذلك الاستخبارات الخارجية MI6 بحسبانها تضم حفنة من الهواة، وذهب أنطوني إيدن، رئيس الوزراء

البريطاني، إلى حد قيامه بطرد بعض الوزراء من البرلمان. كما تم إجبار سينكلير على التقاعد المبكر، وتكليف ديك هوايت، رئيس الاستخبارات الداخلية MI5 باحتلال منصبه والتخلص من تلك الفوضى. وسرعان ما واجهته مشكلة أخرى. فقد كان إيدن، مع اعتقاده بأن الهيمنة البريطانية على قناة السويس هي "شريان الحياة للإمبراطورية"، مهووسًا بالإطاحة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر. ومع تشكك الجيش في أن تؤدي مخططات إيدن إلى "الإطاحة بناصر من فوق عرشه"، لجأ إلى استخدام الاستخبارات الخارجية بوصفها الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك. وقام جورج يانج، الذي كان واحدًا ممن يطلق عليهم زعماء الجريمة، وباتريك دين، الذي كان يعمل في البداية مستشارًا للمكتب الخارجي للاستخبارات البريطانية، ثم بعد ذلك رئيسًا للجنة الاستخبارات المشتركة، بإخبار إيدن بما كان يرغب في أن يسمعه. إن ناصر ديكتاتور خطير، وإنه يحصل على السلاح من موسكو، وإنه مصر على الإطاحة بالنظم الملكية في الشرق الأوسط التي تعتمد عليها بريطانيا لممارسة نفوذها في المنطقة.

قامت الاستخبارات الخارجية MI6 بتجنيد أحد كبار الضباط في القوات الجوية المصرية، وهو قائد السرب عصام الدين محمود خليل، حيث تم منحه معلومات قيمة عن إسرائيل للتغطية على اجتماعاته مع الضباط القائمين بالسيطرة عليه. كان جوليان آمري، عضو البرلمان والعضو السابق في وحدة تنفيذ العمليات الخاصة الذي كان متورطًا حتى النخاع في العملية الألبانية الفاشلة، مكلفًا بالعثور على منشقين يمكن الاعتماد عليهم في تشكيل حكومة موالية لبريطانيا. كما تم إرسال نيكولاس إليوت، وهو أحد كبار ضباط الاستخبارات الخارجية MI6 إلى تل أبيب للاتصال بالإسرائيليين، الذين كان تورطهم في الفضيحة من المقرر ألا يعرفه سوى القليل من المسئولين

البريطانيين، حتى على أعلى المستويات العليا. وكان مخططًا أن يقوم الإسرائيليون بغزو مصر عبر سيناء. كما كان من المقرر بعد ذلك أن تقوم بريطانيا وفرنسا، بالتدخل بحجة الفصل بين الجانبين المتحاربين، ولكن ذلك، في الواقع، كان عدوانًا بريطانيًا فرنسيًا إسرائيليًا مشتركًا بهدف أن يستبدل بعبد الناصر شخص ما سهل الانقياد من قبل القوى الثلاث.

وبالنسبة للبريطانيين على الأقل، كانت الإطاحة بالزعيم المصري غير كافية. وقد ابتكرت العديد من الخطط لاغتياله: مثل موس حلاقة كهربي متفجـر، وغـاز سام يوضـع في نظـام التهوية، أو حتى استخدام فرقة اغتيال لقتله بشكل مباشر. وقد اعترض هوايت عليها جميعا. وأعلن يونج ساخرًا في أحد اجتماعات التخطيط بأن "البلطجة لا توجد على جدول الأعمال". وهذا ما حدث بالفعل. وبينما كان التواطؤ مع إسرائيل معلومًا لعدد قليل من الأشخاص فقط، كانت الاقتراحات القائلة، بأنه ينبغي أن تتم الإطاحة بناصر، واسعة الانتشار. وبعد الالتقاء بمسئول رفيع المستوي في وزارة الخزانة، اشتكى همفري تريفيان، السفير البريطاني في القاهرة، من أنه "يبدو أن لدى كبار المسئولين في وزارة الخزانة الحرية التامة بشأن ما ينبغي عمله مع عبد الناصر، بما في ذلك الحلول الأكثر تطرفا". في غضون ذلك، أمر إيدن هيئة الإذاعة البريطانية BBC بالتوقف عن بث تقارير محايدة حول الأزمة، وبدأت الاستخبارات البريطانية التي تمتلك خدمة الإذاعة العربية للشرق الأدنى، التي كانت تدير محطة إذاعية ناجحة تجاريا، وهي إذاعة الشرق الأدنى، مـن قبرص، في شن حملة دعاية شعواء ضد عبد الناصر، حتى إن أحد المعلقين اقترح أن "كل ذلك قد يكون من اختراع دكتور جوبلز".

لم تكن مساهمات جهاز الاستخبارات البريطانية أكثر نجاحا من العملية كلها. وكانت المعلومات الاستخباراتية القادمة من القاهرة، قبل الأزمة وأثناءها، على أفضل الأحوال بالغة التفاؤل، إن لم تكن مضللة، وخاصة فيما يتعلق بشعبية ناصر وعدم وجود أي معارضة ذات قيمة. كانت الشبكة الرئيسية، التي تأسست استنادًا إلى تنظيم دعاية سوداء أخرى، هي وكالة الأنباء العربية، قد طوقت من قبل جهاز الأمن المصري وقبض على عدد من ضباط الاستخبارات الخارجية MI6. وقد اتضح أن خليلاً كان عميلاً مزدوجًا وكان يطلع الرئيس المصري على كل ما يجري مما دفعه لأن يطلق على ما يحدث اسم "مؤامرة استعادة الأرض". كان هناك شيء من السخرية في هذا الفشل، حيث إن الاستخبارات المصرية قد أولت عناية فائقة للاستخبارات البريطانية الخارجية لأن تدريبها يعتمد على استخدام روايات جيمس بوند بوصفها مرجعًا لها. وقد أعلن أحد عملاء الاستخبارات البريطانية السابقين أن "المصريين معجبون بالعميل ٠٠٧. وكانت التعليمات الصادرة لمندوبهم في لندن في أيام ناصر تنص على شراء كل روايات فليمينج الخاصة بجيمس بوند لاستخدامها في تدريب جهاز الاستخبارات. كما أنه في ذلك الوقت قد تصادف أنه كانت لدينا صلة ممتازة مع خدمة الاستخبارات المصرية ولم يكونوا على علم بها، وبالتأكيد فإن هذا الشاب قد ذهب واشترى المجموعة كاملة وقد تم تقديم التهنئة له في زيارته اللاحقة إلى القاهرة على قيامه على ذلك".

أدت أزمة قناة السويس إلى توجيه أنظار الاستخبارات الخارجية بعيدًا عن الأحداث القائمة في أوروبا الشرقية، حيث كانت الانتفاضة المجرية على قدم وساق وأعمال الشغب والتقاتل على الغذاء تجتاح جميع أنحاء بولندا. ولم يمكن من المتوقع حدوث تلك المحفزات الفورية لمجرى الأحداث، كما كان

معظمها مرتبطًا بالحملة الستالينية المناهضة التي وقعت في الكتلة السوفييتية والتي تبعت الاتهام السري من قبل خروتشوف لسلفه. ولكن جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 كان نشطًا في سعيه الدءوب خلف الستار لبعض الوقت لتقديم المساعدة السرية للمتمردين المجريين المحتملين وأدرك أنهم كانوا يخططون للقيام على ثورة.

عُدت الفترة الخاصة بمنتصف الخمسينيات من قبل الاستخبارات الأمريكية والبريطانية بمثابة الفرصة الأخيرة لتحـــدي الهيمنة السوفييتية على أوروبا الشرقية. كما انتخبت إدارة أيزنهاور على أســـاس برنامج انتخابي ينص على تحرير الدول التابعة للاتحاد السوفييتي- من خلال ما أطلق عليه "سياسة العودة" - ولكن في خلال عشر سنوات من نهاية الحرب، قام الروس بتشديد قبضتهم على أوروبا الشرقية. وكانت كل التقارير القادمة من داخل الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي تشير إلى وجود كم كبير من الاستياء، ولكن في ظل وجود مائة ألف فرد من القوات الروسية كان هناك القليل من الأمل في نجاح ذلك التمرد. ومع ذلك، قامت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتكثيف عملياتها السرية في أوروبا الشرقية في فترة الاثني عشر شهرًا التي سبقت الانتفاضة المجرية من خلال تدريب الفرق البولندية، والمجرية والتشيكية والرومانية من المهـــاجرين وكانت تسمى "الجوارب الحمراء"، وذلك للقيام على أعمال سرية داخل بلادهم. وأبلغ آلان دالاس، رئيس جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية، مجلس الأمن القومي، بأن "التطورات الحادثة في الدول التابعة للاتحاد السوفييتي في السنوات العشر الأخيرة تقدم فرصة عظيمة، سرًا أو علانية، لاستغلال الموقف".

كما كانت الاستخبارات الخارجية MI6 على اتصال وثيق لبعض الوقت ببعض العناصر المنشقة داخل المجر، وكانت تنقلهم خفية عبر الحدود إلى المنطقة البريطانية من النمسا من أجل القيام بتدريبهم على أعمال المقاومة استعدادًا للقيام بثورة مستقبلية. وكان بول جوركا أحد أعضاء مجموعة الطلاب المجريين الذين تم تجنيدهم في أوائل الخمسينيات للقيام بجمع المعلومات الاستخباراتية حول النشاط السوفييتي داخل المجر وكانوا مجهزين "بأسلحة كافية لتأمين طريقهم عبر الحدود". وكانوا يقومون بإرسال "رسائل مشفرة إلى فيينا لطلب بعض المعلومات حول تحركات القوات الروسية، والأرقام المسلسلة للمركبات العسكرية، وذلك حتى يمكن تكوين صورة تفصيلية حول وحدات الاحتلال الروسي، وقد أجبنا على تلك المعلومات كتابة بالحبر السري في رسائل غير ضارة لعناوين محددة. "ولكن جوركا ورفاقه من الطلاب كانت لديهم عادة مؤسفة وهي الاجتماع في حانة شعبية في بودابست وذلك لمناقشة أنشطتهم وهو ما تسبب في سرعة اعتقالهم. يقول جوركا: "تم القيام باستجوابي على مدار سبعة أسابيع، في بعض الأحيان في حضور رائد سوفييتي، كما تم القيام بتعذيبي عدة مرات. وأحيانًا كان يتم تركي في زنزانتي وقدماي مغمورتان في مياه شديدة البرودة، وفي أحيان أخرى كان يتم تعليقي من يدي حتى تصبح سوداء اللون ومتورمة لدرجة عدم قدرتي على إزالة الأصفاد. وتحت ضغط التعذيب قمت بالاعتراف، وبعد محاكمة سريعة تم إرسالي إلى السجن لقضاء ١٥ عاما".

كما كان يتم تهريب عدد من المعارضين عبر الحدود المجرية من أجل التدريب على أعمال المقاومة والتواصل مع جهات الاتصال الخاصة بهم في ظل أجواء الحرب الباردة، وغالبًا ما كان يتم ذلك في إحدى المدن الحدودية تحت أضواء الشوارع الخلفية. كان مايكل جيلز أحد هؤلاء الذين يقومون

بتدريب المنشقين علي أعمال المقاومة. "كنت أمتلك تلك السيارة الفولكس فاجن القديمة وكنت أقوم بالتقاط العملاء عبر الحدود المجرية، وكنا نقوم باصطحابهم إلى الجبال وإعطائهم نوعًا من الدورات التدريبية في التحطيم لمدة ثلاثة أيام أو أربعة. وكان يتم إخطاري بالذهاب لإحضار شخص ما من زاوية أحد الشوارع في وقت محدد من الليل تحت الأمطار الغزيرة. وكانت جراتس هي نقطة انطلاقنا. وبعد ذلك كنا نقوم بتدريبهم على الأسلحة والمتفجرات- كما اعتدت على أن أقوم بإعادتهم مرة أخرى. كان ذلك في عام ١٩٥٤، قبل الثورة بعامين. ولكننا كنا نعلم أنها آتية لا ريب فيها. كنا نقوم بتدريب العملاء للقيام بثورة." وكان التنبؤ باندلاعها أمرًا مـــدهشًا- ونظرا لوجود أعمال شغب جارية في بولندا من أجل الدعوة للإصلاح في الوقت نفسه- أدى ذلك إلى تصاعد إمكانية حدوث تنسيق خارجي، حتى مع وجود بعض شبكات بيركنز القديمة. ومن المؤكد أن الاستخبارات الخارجية قد خططت لتقديم الدعم اللازم لمحاربي المقاومة في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا. كما خرج عملاء الاستخبارات في براغ وبودابست إلى الغابات لتغطية أولئك الذين كانوا يختبئون في جبال الألب النمساوية بواسطة بريستون وجيلز.

ولم يكن أحد يتوقع أن الظروف قد أصبحت مواتية تمامًا مثل تلك الثورة في المجر بسبب الاستقالة القسرية عام ١٩٥٥ لرئيس الوزراء الليبرالي إيمري ناجي والأنباء التي تواترت بعد بضعة شهور حول إدانة خروتشوف لستالين، وهو ما كان له بالغ الأثر في أنحاء أوروبا الشرقية. ولم تكن الاستخبارات الخارجية MI6 أو وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قادرتين على الحصول على النص الكامل للخطاب، ولكن نجح أحد عملاء الموساد في وارسو في إغواء سكرتيرة في مقر الحزب الشيوعي البولندي،

وأقنعها بإقناعها بعمل نسخة من الخطاب، وقام الإسرائيليون بعد ذلك بإعطائه إلي الأمريكيين. وتم توزيع الآلاف من النسخ سرًا في جميع أنحاء أوروبا الشرقية.

وعندما أصبحت تفاصيل ذلك الخطاب شائعة على نطاق واسع، بدأت تتصاعد الدعوة للقيام بالإصلاح. وفي يوم ٢٣ أكتوبر من عام ١٩٥٦، أدت مظاهرة طلابية تدعو إلى انتخابات حرة وانسحاب القوات الروسية وعودة ناجي، إلى اندفاع ربع مليون شخص إلى شوارع بودابست. وبدأت أعداد ضخمة من الأسلحة في الظهور بين الحشد، وكان الكثير منها يأتي من مخابئ الأسلحة الأمريكية والبريطانية في النمسا أو المجر نفسها. وقد اشتبكوا مع قوات الأمن. وفي محاولة لتهدئة المتظاهرين تمت إعادة ناجي رئيسًا للوزراء. وكان هناك قتال متقطع لعدة أيام، تبعته سلسلة من الإصلاحات قام بها ناجي، اشتملت على حل الشرطة السرية **AVH** والتخلي عن نظام الحزب الواحد. وفي الأول من نوفمبر قام الجيش الأحمر بغزو المجر. وتم قمع الانتفاضة، وإلقاء القبض على ناجي ووضع نهاية مبكرة للإصلاح. وسواء كانت الاستخبارات الغربية على علم أم لا بمحاولة القيام بالثورة، لم يبد أن أحدًا قد توقع النطاق الذي حدثت فيه. وأعلن آلان دالاس أمام مجلس الأمن القومي أنه "بشكل مـــا، نستطيع عـــدّ ما حدث هناك معجزة، فالأحداث كذبت كل وجهات نظرنا السابقة التي كانت تقول بأن قيام انتفاضة شعبية في مواجهة الأسلحة الحديثة هو ضرب من ضروب المستحيل".

وخلال حقبة الحرب الباردة، كانت العمليات الخاصة التي تقوم عليها الاستخبارات الخارجية **MI6** يتم تنسيقها على نحو وثيق مع حملات الدعاية. وكانت تقوم عليها إدارة بحوث الاستخبارات من وزارة الخارجية **(IRD)**– المنبثقة عن إدارة مكتب الخارجية التي كانت تعرف باسم **EH**، وذلك لأنها كانت

موجودة في منزل إلكترا هاوس. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، تم دمجها في القطاع D ومكتب الحرب الخاص بتنظيم العمليات الخاصة لتشكيل وحدة تنفيذ العمليات الخاصة. ولكن سرعان ما تم حلها من أجل تشكيل إدارة منفصلة لعمليات الحرب النفسية، وإدارة الحرب السياسية التنفيذية التي كان يقودها السير روبرت بروس لوكهارت، شريك سيدني ريلي في مؤامرة لوكهارت. ومع نهاية الحرب، تم نقل مسئوليات جمع المعلومات الخاصة من إدارة PWE إلى إدارة المعلومات السياسية في وزارة الخارجية. ولم يتم إعادة تنشيط وظيفة الدعاية إلا بعد ثلاث سنوات، وذلك عندما قام كريستوفر ماثيو، الوزير بمكتب الخارجية، بإعداد هيئة بحوث الاستخبارات IRD من أجل "إثناء السلاف عن استخدام الأمم المتحدة في التشهير بنا". وقامت بإعداد مذكرات تم تصميمها خصيصا للسياسيين والصحفيين من أجل "تشجيع قيام أنشطة تخريبية داخل المناطق السوفييتية".

كانت لجنة روسيا بالفعل تدافع في حماس عن تنسيق السياسة الخاصة بالدعاية مع العمليات الخاصة من أجل مكافحة النفوذ السوفييتي في أوروبا الشرقية. وأفاد كيركباتريك قائلا: "كان لدينا مقياس جيد يدل على نجاح حملتنا الدعائية خلال الحرب التي كان هدفها تحفيز حركات المقاومة عبر أوروبا. كما كانت الإشارة V يتم تمجيدها في جميع أنحاء العالم. ولكننا كنا نعمل في الوقت نفسه. فقد قمنا بإسقاط الرجال والأموال والأسلحة بالمظلات داخل الأراضي المحتلة. كما لم يمنعنا الخوف من اكتشاف الألمان لما كنا نقوم عليه أو مما قد يكون عليه رد فعلهم، أو أن يتم توجيه النقد إلينا. كما تم على نطاق أوسع القيام بتنسيق عملية الدعاية مع سياستنا. وكانت النتيجة هي النجاح".

وقد جاء أول استخدام لهيئة بحوث الاستخبارات IRD بالتعاون مع العمليات الخاصة للاستخبارات الخارجية MI6 خلال العملية "Valuable" ومحاولات "فصل ألبانيا عن الدائرة السوفييتية". ولكن سرعان ما تحول انتباهها من "السلاف" إلى أي مكان في العالم توجد فيه قوات معادية لبريطانيا. وقبل وقت طويل من أزمة السويس، بث إذاعة الشرق الأدنى تقارير مستلهمة من هيئة بحوث الاستخبارات، كما فعلت وكالة الأنباء العربية، التي كان لديها مكاتب في كل العواصم الرئيسية من الشرق الأوسط وكانت تضم معظم الصحف العربية الرئيسية عبر مشتركيها. كما اجتاحت دعاية هذه الهيئة كلاً من أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

كان أحد أكثر العناصر المثيرة للاهتمام لعمل هيئة بحوث الاستخبارات IRD مع الصحفيين يتمثل في علاقتها بإذاعة البي البي سي، وعلى وجه الخصوص خدماتها عبر البحار، حيث كان مديرها العام الميجور جنرال إيان جاكوب، عضوا في لجنة روسيا. وقد تم تعيينه في اللجنة عقب تقديم مكتب الخارجية " مذكرة استرشادية" تتصل بالسياسة البريطانية نحو موسكو. وعلى ذلك، كانت البي بي سي أو هيئة الإذاعة البريطانية "مفيدة للغاية ومتعاونة". وكانت تغطيتها للكتلة السوفييتية "هوائيًا" تبلغ وجود بعض المخاوف من اندفاعها إلى التطرف في الدعاية لأتفه الأسباب. وخلال الاثني عشر عامًا التي كان هوايت مسئولاً فيها عنها، نجح في الابتعاد بالاستخبارات الخارجية MI6 عن سلوك راعي البقر الذي كان يسلكه روبر بارونز، الذي كان يقضي أمسياته في الأيام الخوالي في حانة أسفل مباني برودواي في مشاركة الشراب والحلم بأهداف جديدة "للعمل السياسي الخاص".

وفي ظل المزيد من إعادة التنظيم الذي كان يعكس على نحو خاص تغطية الاستخبارات الخارجية البريطانية، تم تشكيل أربع إدارات إنتاج، مع

جعل قادة وحدات المراقبة مسئولين عنها وهي: DP 1 لتغطية غرب أوروبا، وDP2 لتغطية الشرق الأوسط وأفريقيا، وDP3 لتغطية الشرق الأقصى والأمريكتين، وDP4 لتغطية الكتلة السوفييتية والعمليات التي يتم القيام بتنفيذها من مركز لندن. ولكن المشاكل القديمة الخاصة بتمويل مكتب الخارجية ظلت باقية. يقول كينيث بنتون "كنا نفتقد التمويل منذ البداية. وكانت الاستخبارات الروسية (الكي جي بي) تسبقنا دائمًا على المحاور كلها. كانت جيدة التدريب ومجهزة بالرجال وكان لديها تمويل مفتوح. كان لدينا أقل القليل. كانت الوسيلة الوحيدة التي لدينا هي استخدام عملاء يقومون باختراق روسيا من الداخل ولكنها كانت عملية طويلة الأمد. وكانت مسألة وضع عملاء في حالة سكون على مدى سنوات عديدة تكلف أموالاً طائلة. لم نستطع أبدًا الحصول على المال من مكتب الخارجية. لقد كانوا دائمًا يمثلون حجر عثرة لنا، ليس من ناحية التمويل فقط، ولكن من حيث ممارسة عملنا أيضًا. وفي كل مرة كنا نضع مخططًا يبدو واعدًا كان مكتب الخارجية يرفضه".

كان تصميم الاستخبارات الروسية (الكي جي بي) على إنفاق الوقت والمال من أجل الاختراق طويل الأمد هو الذي أدى إلى أكبر فضيحة تجسس بريطانية.

الفصل الثاني عشر

شبكة الخمسة

"من الممكن أن نكره الخيانة، دون أن نصنع صورة مشوهة للخائن".

روبرت سيسيل، كومينترن كمبريدج، عام ١٩٨٣

وصل المنشق الروسي وولتر كريفيتسكي إلى لندن في أوائل عام ١٩٤٠ لكي يبوح لجهاز الاستخبارات الداخلية MI5 بما يعرفه عن عمليات التجسس السوفييتية ضد بريطانيا. وأحضر كريفيتسكي معه قائمة طويلة بأسماء عملاء جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB. وضمت القائمة اسم "صحفي إنجليزي شاب" قام بتغطية الحرب الأهلية الأسبانية لصالح إحدى الصحف اللندنية. هذا الصحفي هو كيم فيلبي. ولكن لم تتم متابعة المسألة. ولم تقدم إفادات كريفيتسكي أي معلومات يمكن أن تساعد في الحرب ضد هتلر. ومن ثم فقد تم وضعها سريعًا في الأدراج ونسيانها.

وقد سار هارولد أدريان روسيل فيلبي- أو كيم فيلبي- على خطى والده المستعرب الشهير هاري سان جون بريدجر فيلبي. وقد تلقى تعليمه في وست مينيار ثم في كلية ترينيتي من جامعة كامبردج. وتقرب قبل فقدانه لمنصبه بفترة قصيرة في عام ١٩٣٣ من موريس دوب أستاذه السابق وأحد

الشيوعيين البارزين لكي يطلب منه النصيحة. وقرر السفر إلى أوروبا حتى يصبح عضوًا بالحزب. وشرع في هذا من خلال دوب الذي أشار عليه ببعض الرفقاء الفرنسيين الذين ربما يستطيعون مساعدته. وكان هؤلاء الرفقاء أعضاءً في تنظيم طليعي للاستخبارات السوفييتية KGB يسمى اللجنة الدولية لمساعدة ضحايا الفاشية الألمانية. وقد طلبوا من فيلبي أن يذهب إلى فيينا لمساعدة المنظمات السرية الشيوعية. ولم يبد فيلبي أثناء وجوده في كامبريدج أي رغبة غير عادية في أن يصبح شيوعيًا. وفي ظل تأثيرات الكساد العظيم في الثلاثينيات، دفعت الهيمنة الطاغية للنظام الطبقي البريطاني وصعود هتلر وموسوليني الكثير من الطلبة الناشطين سياسيًا إلى النظر إلى الشيوعية بوصفها الحل الوحيد. وبدا أن انهيار وول ستريت يؤذن بنهاية الرأسمالية، حسب قول روبرت سيسيل وهو خريج آخر من ترينتي في الثلاثينيات ومعاصر لفيلبي في جهاز الاستخبارات الخارجية MI6. وانتزعت الفاشية السلطة في ألمانيا وإيطاليا، وباتت تهدد أيضا بتولي الحكم في أسبانيا بحلول عام ١٩٣٦. وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن الساحة. وكانت النزعة الديمقراطية غير وثيقة ومترددة في بريطانيا وفرنسا. وبدا أن الرسالة المنظمة والثورية للماركسية تحتوي على كل الأجوبة بالنسبة لهذه المجموعة العنيدة من المفكرين الشبان؛ وكانت قضيةً يكرسون مثاليتهم من أجلها، وهدفًا يخفف من يأسهم. وبعد شهور من وصول فيلبي إلى النمسا، نظمت حركة الحزب المسيحي اليميني انقلابًا، وأعلنوا عدم شرعية الديمقراطيين الاجتماعيين الذين سيطروا على الحكومة المدنية في فيينا. واصطدم أنصار الحزبين السياسيين وميلشياتهما بعضهما ببعض في معارك في شوارع العاصمة فيينا قتل فيها أكثر من ألف شخص. وعمل فيلبي

جاسوسًا للشيوعيين وساعد الاشتراكيون والشيوعيون الذين كانت أسماؤهم ضمن قائمة المطلوبين من جانب الحكومة على الهرب من البلد. وكتب أحد أولئك الذين يساعدون الفارين قائلا: "لقد أعجبت كثيرًا بكيم فيلبي. فهو شاب إنجليزي مولع بالمخاطرة بمساعدة حركة الحرية السرية في بلد صغير لا يعنيه من أمره الكثير. ولكن الشكوك بدأت تساورني عندما بدا أن فيلبي عميل شيوعي وعندما أعلن أنه يستطيع توفير كل الأموال التي نحتاجها من أجل عملنا. وهذه الأموال التي قدمها فيلبي لا يمكن أن تأتي إلا من الروس فقط".

ولم يكن حتى هذا الوقت قد تم تجنيد فيلبي عميلاً للسوفييت، ولكن إمكانياته لفتت انتباه تيودور مالي ضابط الاستخبارات السوفييتي المتمركز في فيينا. تزوج فيلبي ليتزي فريدمان وهي ناشطة بارزة في الحزب الشيوعي أحبها وأراد مساعدتها على الخروج في أمان من فيينا. وأرسل مالي ضابط الاستخبارات السوفييتية KGB الرفيق أرنولد دويتش إلى لندن لكي يشرف على عملية تجنيد فيلبي الذي أصبح يعرف باسم "سوني". وقامت على العملية إديث تيودور- هارت، وهي شيوعية نمساوية متزوجة من طبيب إنجليزي على علاقة صداقة بليتزي زوجة فيلبي، مما أعطى هارت الحجة لزيارة عائلة فيلبي. وتم استخدام مالي ودويتش هارت "أداة" لحماية أنفسهم، وهو إجراء معروف لدى جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB في حالة رفض الهدف للعرض وذهابه إلى السلطات للإبلاغ عنه. وحققت هارت نجاحًا باهرًا بمساعدتهم على تجنيد أول أعضاء حلقتي كامبريدج وأكسفورد. وأبرق الاثنان إلى موسكو في أكتوبر عام ١٩٣٦ بأنهما حصلا على "سوني" عن طريق إديث، وأنه مرفق بالتقرير تفاصيل عن "سوني" ثان لديه إمكانيات أكبر حتى من سوني الأول. ومضى العميل الثاني واسمه المشفر "سكوت"

لقيادة مجموعة أكسفورد. ولكن على عكس تقديرات جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB المبدئية، لم تكن هذه المجموعة أبدًا بنفس أهمية نظيرتها في كامبريدج.

وأوعز دويتش لفيلبي بالعودة إلى كامبريدج وأعطاه تعليمات بأن يرشح عددا من الطلبة السابقين يصلحون للعمل لحساب الكي جي بي. وجاء على رأس القائمة شاب على وشك الانضمام إلى وزارة الخارجية البريطانية. كان دونالد ماكلين ابنًا لأحد الوزراء الليبراليين. وكان يتميز بطول القامة والبشرة السمراء، وكان رياضيا استطاع الفوز في إحدى المسابقات التي جرت في صالات كلية ترينيتي، حيث أصبح عضوًا في مجموعة يسارية في كامبريدج كانت تضم فيلبي وجاي بيرجيز وأنطوني بلانت. وبادر فيلبي بالتقرب من ماكلين الذي قبل على الفور العمل لصالح الاستخبارات السوفييتية.

ومن الأسماء التي جاءت في مرحلة متأخرة اسم بيرجيز، وهو طالب من كلية إيتون حصل على منحة دراسية لدراسة التاريخ في كلية ترينيتي. "واشتهر بصفته ألمع الطلبة في هذا الوقت. والواقع أنه لم يكذب هذه الشهرة" حسبما ذكر كورنواي ريس، زميل كلية أول سولز من جامعة أكسفورد الذي نزع إلى الشيوعية لفترة قصيرة تحت تأثير بيرجيز. وأضاف ريس قائلاً "كان بيرجيز عذب الحديث، وكان حسن المظهر رياضيًا على نحو إنجليزي خالص؛ وكان كل ما فيه ينطق بأنه شاذ وشيوعي. وضمن الأنشطة المتنوعة الاجتماعية والسياسية التي كان يمارسها، كان يتحدث في طلاقة عن نجاحه في المساهمة في تنظيم إضراب لسائقي الحافلات في كامبريدج".

كان بلانت أكبر الأربعة سنًا، وأقنعه بيرجيز الذي كان في ذلك الوقت زميلاً له بالفعل في ترينيتي بالانضمام إلى الكومينترن (اتحاد الأحزاب الشيوعية). وكان أبوه رجل دين عمل قسيس السفارة البريطانية في باريس

حيث تعلق بلانت بالفن الفرنسي. وذهب إلى مارلبورو قبل أن يلتحق بكلية ترينيتي في منحة دراسية لدراسة الرياضيات، ثم تحول بعد ذلك إلى دراسة اللغات الحديثة. وقد منح درجة الزمالة في عام ١٩٣٢ على أساس من بحثه المسمى: "تاريخ الرسم ونظريته مع إشارة خاصة إلى بوسين". وعمل بلانت على انتخاب بيرجيز في نادي "أبوستلز"، وهو ناد خاص في كينجز كوليدج، كان يضم عددًا من طلبة ترينيتي. وتضمنت قيم هذا النادي، الذي كان يعتمد جزئيًا على تعاليم الفيلسوف جي. إي. مور، الإيمان بحرية الفكر والرأي ورفض كل القيود الأخلاقية باستثناء الولاء للأصدقاء. كان عدد كبير من أعضائه من الشواذ جنسيًا، مثل بيرجيز وبلانت. وتم تجنيد الرجل الخامس جون كيرنكروس في مرحلة تالية، ولم يكن كيرنكروس على علاقة وثيقة بالأربعة الآخرين الذين ظلوا، على نحو يفتقر إلى الحكمة، مرتبطين بعضهم ببعض من خلال صداقتهم المتبادلة المستمرة مع بيرجيز.

حاول فيلبي عند عودته إلى بريطانيا الانضمام إلى الخدمة المدنية، ولكن سريعًا ما أدركت لجنة الاختبار أن ولاءه السياسي ربما يكون محل شك. وتجنبًا لوضع هذا التقييم السلبي في سجله الرسمي، سحب فيلبي طلبه وقرر العمل في الصحافة في مجلة "ريفيو أوف ريفيو". ظل بلانت في ترينيتي، بينما سعى بيرجيز وماكلين إلى الحصول على وظيفة، وشرعا مع فيلبي في تكوين شخصية سياسية تمحو كل ذكريات "مغازلتهم الصبيانية للشيوعية". وانضم بيرجيز وفيلبو إلى جمعية الصداقة الأنجلو- ألمانية، وهي منظمة مؤيدة للألمان لها روابط وثيقة مع وزير الدعاية الألماني.

لم يكن ذلك مجرد محاولة لخلق ما وصفه زميل سابق بأنه غطاء غير قابل للاختراق من أجل حمايتهم، ولكنه كان أيضًا مصدرًا ثمينا للمعلومات لأسيادهم في موسكو. وكتب فيلبي لاحقًا يقول بأن أحدًا لم يقل حتى هذا

الوقت بأنه تحول من الشيوعية إلى النازية، وأن التفسير الأبسط والأقراب إلى الواقع هو أن الروابط الخفية والعلنية بين بريطانيا وألمانيا في ذلك الوقت كانت ذات أهمية شديدة بالنسبة للحكومة السوفييتية.

قام بيرجيز برحلة إلى الاتحاد السوفييتي وعدة رحلات إلى ألمانيا، مما سمح له بأن يعلن لأولئك الأصدقاء الذين حيرهم انضمامه إلى عضوية جمعية الصداقة الأنجلو- ألمانية وقبوله منصب المساعد الشخصي لجاك مكنمارا عضو البرلمان المحافظ واليميني المتطرف بأنه أدرك بعد رؤيته لكلا البلدين على الطبيعة أن افتتانه بالشيوعية أثناء فترة الدراسة كان مجرد وهم. وكثيرًا ما ذكر ماكلين كثيرًا لوالدته بأنه ينوي التقدم لاختبار الالتحاق بوزارة الخارجية البريطانية. وعندما سألته عما إذا كان هذا يتناقض مع معتقداته الشيوعية أجاب "بأنها ربما ترى أنه يغير توجهاته كما يغير ديك الريح اتجاهاته، ولكنه في الحقيقة ترك كل ذلك أخيرًا". اجتاز ماكلين اختبار القبول في سهولة ولم يتبق إلا المقابلة الشخصية. وقص على أمه لاحقًا أن أحد أعضاء اللجنة أخبره فجأة بأنهم يعرفون أنه كانت لديه في كامبريدج أفكار شيوعية مثله مثل كثير من الشباب، وعما إذا كان لا يزال يعتنق تلك الآراء. وعلى الفور قرر ماكلين عدم إنكار ذلك، مجيبًا بأنه كان يؤمن حقًا بمثل تلك الأفكار، ولكنه تخلص منها نهائيًا. فنظر أعضاء اللجنة بعضهم إلى بعض وابتسموا، ثم شكره رئيس اللجنة. وهكذا أصبح ماكلين أول أعضاء شبكة الخمسة ينجح في الالتحاق بالعمل الدبلوماسي في أكتوبر من عام ١٩٣٥.

وواجه بيرجيز صعوبة كبرى في العثور على وظيفة، ولكنه التحق في النهاية بهيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، حيث قام بإنتاج برنامج "الأسبوع في وستمينستر"، الذي أعطاه فرصة الاطلاع على الشائعات السياسية واستطاع أيضا تكوين صلات واسعة من خلال شبكة من الأصدقاء الشواذ جنسيًا من

أصحاب مرموقة هامة يطلق عليها اسم "هومنترن"، مما ساعده على تمرير كل ما يمكنه تهريبه إلى أصدقائه في جهاز الاستخبارات الخارجية. وجعله ذلك إضافة إلى تجربته في هيئة الإذاعة البريطانية BBC مرشحًا مثاليًا عندما قررت الاستخبارات البريطانية خلق تنظيم للعمليات الخاصة مكلف ضمن أشياء أخرى بإنشاء محطات إذاعية لنشر دعاية سوداء داخل ألمانيا.

وذهب فيلبي في هذه الأثناء إلى أسبانيا، مدعيًا أنه صحفي حر، ولكن حدث ذلك في الواقع بتعليمات من مالي، الذي أرسل إلى لندن في أوائل عام ١٩٣٦ لتولي مسئولية شبكات الاستخبارات السوفييتية هناك. وتلقى مالي أمرًا من مركز موسكو لإرسال أحد عملائه البريطانيين إلى أسبانيا بزعم أنه صحفي. وكانت مهمته المساعدة على اغتيال الجنرال فرانكو. حصل فيلبي على خطاب اعتماد من وكالة أنباء لندنية ووصل إلى أسبانيا في أوائل عام ١٩٣٧، حيث أرسل بتقارير من المناطق التي تسيطر عليها قوات فرانكو، وأمطر صحيفة "التايمز" بالأخبار إلى أن وافقت الصحيفة على تعيينه.

سرعان ما أصبح فيلبي واحدًا من أكثر المراسلين اطلاعًا فيما يتعلق بفرانكو، وكانت لديه معرفة تفصيلية بتدخل قوات ألمانية وإيطالية ونقل ذلك إلى موسكو من خلال لقاءات منتظمة مع عملاء سوفييت عبر الحدود في فرنسا. وأدى حادث سقطت فيه قذيفة على سيارة كان يستقلها فيلبي إلى إصابة ثلاثة من ركاب السيارة الآخرين بإصابات خطيرة إلى اعتباره بطلاً من جانب قوات فرانكو، ومنحه الجنرال فرانكو نفسه وسام الصليب الأحمر العسكري. ولكن خطة اغتيال فرانكو تم إجهاضها.

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، أرسلت صحيفة التايمز فيلبي إلى فرنسا، ولكنه سرعان ما عاد إلى لندن حيث لم يجد أمامه إلا القليل لكي يملأ فراغه. وقد حاول الانضمام إلى المدرسة الحكومية للرموز والشفرة (GC & SC)

في بليتشلي بارك، ولكنه فشل في ذلك. ودبر له بيرجيز وظيفة مساعد له في جهاز الاستخبارات الخارجية. وتم الاستغناء عن خدمات بيرجيز بوصفه زائدًا عن الحاجة عندما قامت إدارة العلميات الخاصة SOE بضم القسم D إليه في يونيو عام ١٩٤٠. ولكن فيلبي ظل في مكانه، وأصبح معلمًا في مدرسة تدريب إدارة العمليات الخاصة في بيوليو. وعندما بحث جهاز الاستخبارات الخارجية عن مجندين جدد لدعم العمليات في شبه الجزيرة الأيبرية الموكلة لوحدتها الخاصة بمكافحة الجاسوسية- القسم V- التي كانت متمركزة في سانت ألبانز، حصل فيلبي نتيجة تجربته في أسبانيا على وظيفة رئيس القسم الفرعي الأيبيري المسمى Vd.

كتب فيلبي في تقييم منه لفائدته بالنسبة لسادته السوفييت قائلاً بأن وظيفته الجديدة تتطلب اتصالات شخصية مع بقية خدمة الاستخبارات السرية (SIS) وجهاز الاستخبارات الداخلية MI5. وكان هناك اقتراح أيضًا بأن يتولى منصبًا في وزارة الخارجية، فضلاً عن دوائر الجــيش. واكتشف فيلبي صدفة أن أرشيف خدمة الاستخبارات السرية SIS يقع إلى جوار القسم V. وبعد قليل من وصوله إلى القسم V، أقنع فيلبي موظف الأرشيف بأن يسمح له بالنظر في الملفات الخاصة بالاتحاد السوفييتي، واستطاع تزويد مراقبه الجديد أناتولي جورسكي- واسمه الكودي هنري- بمعلومات تفصيلية عن جهاز الاستخبارات الخارجية هناك في فترة ما قبل الحرب.

وصعد نجم ماكلين سريعًا داخل وزارة الخارجية، وأصبح بحلول عام ١٩٣٨ السكرتير الثالث في السفارة البريطانية في باريس، حيث اطلع على معظم مراسلات السفير السير إريك فيبس المدافع القوي عن سياسة الاسترضاء. وقال روبرت سيسل بأن هناك افتراضًا يشير إلى قيام ماكلين بنقل آراء السفير إلى مراقبه السوفييتي، وأن تلك التقارير فشلت بالكاد في

التأثير على ستالين أثناء الفترة الحرجة في صيف عام ١٩٣٩ عندما كان يفكر في الخلاص من الأنظمة الديمقراطية والانضمام إلى هتلر، كما فعل في شهر أغسطس. وتمكن بعد اندلاع الحرب من إرسال تقارير عن وجود خطط عسكرية أنجلو- فرنسية لدعم فنلندا في حربها الشتوية ضد الاتحاد السوفييتي، والهجوم على حقول البترول السوفييتية في باكو لتقليص كميات الوقود الذي يصب في آلة الحرب النازية.

وقضى بيرجيز معظم فترة الحرب مع بلانت في شقة اللورد روتشيلد في شارع بينتينك. وتخلى عن منحته الجامعية في كامبريدج عام ١٩٣٦، وانضم إلى معهد ووربورج لتكملة دراساته الفنية، قبل أن يتقدم للحصول على وظيفة في شرطة الأمن الميداني، وهي دائرة استخباراتية منشأة حديثًا يكمن دورها في الإيقاع بالعملاء المشتبه في تعاونهم مع العدو وراء خطوط الحلفاء واستجوابهم. وتلقى بلانت ردين، أحدهما بالرفض، والثاني بقبوله وإبلاغه ببرنامج التدريب. وفي منتصف الدورة التدريبية، قام جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 الذي كان يختبر ويفحص كل المتقدمين لمثل تلك الوظائف باستدعائه بسبب زيارته لروسيا وكتابته ذات مرة في صحيفة يسارية، ولكن الاستخبارات العسكرية التي يوجد لديها عدم ثقة متأصل في جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 أرسلت إليه مرة أخرى لمواصلة تدريبه.

وفي أعقاب سقوط فرنسا، لجأ بلانت إلى صديقه روتشيلد الذي كان هو نفسه يعمل لصالح جهاز الاستخبارات الداخلية، وسرعان ما تم تجنيده بواسطة جاي ليديل وهو أحد كبار الضباط في جهاز الاستخبارات الداخلية، وذاك على الرغم من حكم سابق بعدم استخدامه في أي نوع من أنواع العمل الاستخباراتي. وقضى بلانت كثيرًا من فترة الحرب في جمع المعلومات السرية عن طريق اعتراض الحقائب الدبلوماسية الخاصة بالبعثات المحايدة

الموجودة في لندن. ولكنه بذل الكثير من الجهد لكي يستطيع تزويد جهاز الاستخبارات السوفييتية بأكبر قدر ممكن من المعلومات السرية من خلال الارتباط بجهاز الاستخبارات الخارجية ووزارة الحربية حكوميًا والمدرسة الحكومية للرموز والشفرة GC&CS. وأبلغ بلانت موسكو في أحد تقاريره "بأنه قضى جزءًا كبيرًا من وقته في التدريب لكي تمر أنواع عديدة من الوثائق السرية للغاية من خلاله، وأنه يطلع من خلال السياق الطبيعي لوظيفته على البرقيات الدبلوماسية المفكوكة الشفرة والأحاديث التليفونية الدبلوماسية والاتصالات الخاصة بالعملاء الكثيرين في السفارات". ووصل إلى رسائل مفكوكة الشفرة تم اعتراضها وتتعلق بنظام العمالة المزدوجة على الرغم من أن ذلك– حسبما قال– ليس له علاقة في الواقع بعمله. كما حصل أيضًا على تقارير موجزة حول عدد من عمليات الاستخبارات الداخلية MI5 على الأرض الواجب مراقبتها بحثًا عن أي تسريبات أو ثغرات في القنوات الدبلوماسية التي يتابعها. ولكن ربما كان الشيء الأكثر تأثيرًا في عمله هو تمكنه من إقناع القسم السوفييتي لمكافحة الجاسوسية الموجود في بلينهايم بالاس باستخدامه حلقة اتصال مع لندن.

وقبل إخلاء باريس بفترة قصيرة، التقى ماكلين ميليندا مارلنج وتزوجها، وهي الابنة الكبرى لرجل أعمال من شيكاغو. وعاد ماكلين وميليندا معا إلى لندن، حيث تمت ترقيته إلى منصب سكرتير ثان ووضع في الإدارة العامة التي كانت على اتصال بوزارتي النقل البحري والحرب الاقتصادية، وكانت الأخيرة مسئولة عن إدارة العمليات الخاصة SOE. ولا يعرف كم المعلومات البالغة الأهمية التي استطاع تمريرها إلى ضابط المراقبة السوفييتي. ولكن يبدو أن موسكو رأت فيه عميلا ذا قيمة رفيعة، لأنه عندما تم إرساله للعمل في السفارة البريطانية في واشنطن في إبريل من

عام ١٩٤٤ قامت موسكو بإرسال ضابط المراقبة السوفييتي الخاص في لندن إلى العاصمة الأمريكية لمتابعته هناك.

وانضم جون كيرنكروس إلى وزارة الخارجية في عام ١٩٣٦ بعد حصوله على المركز الأول في اختبار القبول. وعند اندلاع الحرب، أصبح كيرنكروس سكرتيرًا خاصا للورد هانكي، وذلك بعد فترة عمل في وزارة الخزانة مرر خلالها وثائق تتعلق بالبنية التنظيمية لجهاز الاستخبارات الداخلية **MI5** والـــمدرسة الحكومية للرموز والشفرة **GC&CS** إضافة إلى تفاصيل إنشاء سلسلة في أنحاء بريطانيا لاعتراض الموجات اللاسلكية. وهنا حققت شبكة تجسس كامبريدج أكبر نجاح لها. فلم يمرر كيرنكروس التفاصيل الخاصة كلها بالتحقيقات التي أجراها هانكي داخل أجهزة الاستخبارات فقط، ولكنه أفشى أيضا سلسة من الوثائق حول تيوب ألويز، وهو مشروع أنجلو-أميركي من أجل صنع القنبلة الذرية كان يعرف لدى الأمريكيين باسم مشروع مانهاتن. وقد أنكر كيرنكروس على الدوام أنه جاسوس ذري، ولكن وفقًا لبافيل فيتين، رئيس جهاز الاستخبارات السوفييتية في ذلك الوقت، إن هذه كانت أول معلومات يحصل عليها الروس بخصوص القنبلة الذرية، وأنها شكلت أساس بناء برنامجهم لإنتاج قنابل ذرية. وهناك مذكرة أعدها فيتين حول نشأة العملية السوفييتية للكشف عن الأسرار النووية للحـــلفاء حملت اسم إنورموس **Enormos**، وهذه المذكرة لا تدحض فقط ادعاء كيرنكروس بأنه لم يـــفش أبدًا أسرارًا نووية، ولكنها توضح أيضًا أن المعلومات التي قـــدمها أعطـــت دفعة كبيرة للبرنامج السوفييتي لتصنيع السلاح النووي. وكتـــب فيتين قائلاً "إن هناك معلومات ثمينة للغاية وصلتهم من المقيم في لنـــدن حول التطورات العلمية للـــبرنامج". وجاءت أولى المعلومات في نهاية عام ١٩٤٠ عن طريق كيرنكورس. وتضمنت هذه المعلومات وثائق

سرية وثمينة للغاية عن جوهر المشكلة التي تواجهها عملية إنورموس والإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية لتنظيم العمل في الطاقة النووية وتطويره. وشكلت هذه المعلومات نقطة الانطلاق لبناء مشروع الطاقة النووية في الاتحاد السوفييتي وتنظيم العمل المتعلق به.

وانتقل كيرنكروس بعد ذلك إلى بليتشلي بارك حيث مرر معلومات دقيقة وحيوية لضابط المراقبة السوفييتي. ويجوز قبول حجته بأنه عندما سلم تفاصيل مرتبطة بدبابة تايجر ألمانية والخطط الكاملة للهجوم الألماني الذي حمل الاسم الكودي "القلعة" عام ١٩٤٣. إنما كان يساعد المجهود الحربي بطريقة بدا أن السلطات البريطانية مترددة في القيام عليها. والواقع أن المعلومات كانت تصل إلى موسكو في صورة مقنعة، ولكن ستالين كان متشككًا من التقارير البريطانية الرسمية. وظهرت المعلومات السرية التي قدمها كيرنكروس بلا قيمة في الانتصار الذي حققه السوفييت في معركة كورسك التي كانت نقطة التحول على الجبهة الشرقية. ولكن الجيش الأحمر وجهاز الاستخبارات السوفييتية تعرضا بصورة كبيرة للاختراق من جانب عملاء ألمان خلال الفترة قبل شهر يونيو عام ١٩٤١ عندما كانت تتعرض عملية ألترا **Ultra** بأسرها للخطر.

وارتبطت وظيفة فيلبي الجديدة في القسم **V** من جهاز الاستخبارات الخارجية بتتبع أثر عملاء الاستخبارات الألمانية القادمين إلى أسبانيا والبرتغال مقدمة للتسلل إلى بريطانيا. وأصبح فيلبي أول من يتلقى إشارات راديو الاستخبارات الألمانية التي قامت الـــ **GC&CS** بحل شفرتها. ومن بين الأشياء التي تلقاها رسالة مفكوكة الشفرة تكشف نية الجنرال كاناريس رئيس الاستخبارات الألمانية في الذهاب إلى أسبانيا. ووضع فيلبي- الذي لم يكن على علم بوجود اتصالات بين كاناريس ومدام ريماميسكا التي تعمل لصالح

الحلفاء- خطة مبدئية لاغتيال كاناريس، ولكنها قوبلت سريعًا بالرفض من جانب ستيوارت مينزيز Menzies رئيس جهاز الاستخبارات السرية البريطانية، مما أصاب فيلبي بالضيق. وتطوع فيلبي أيضًا لأداء أعمال يومية منتظمة ضابطًا منوبًا في مقر جهاز الاستخبارات السرية (SIS)، مما أعطاه الفرصة للاطلاع على معلومات أكثر بكثير. وكتب فيلبي عن ذلك بقوله: "إنها كانت وظيفة للتوجيه وإعطاء الأوامر، وأنه كانت تصله في الليلة الواحدة تلغرافات من كل أرجاء العالم تلقي ضوءًا جديدًا على عمليات الاستخبارات البريطانية، وتميز أحد الملفات المتاحة لضباط الخدمة الليلية في مقر الـــ SIS بأهمية خاصة بالنسبة له. حيث احتوى هذا الملف على برقيات من وزارة الحربية إلى بعثة عسكرية بريطانية في موسكو تم إرسالها عبر قنوات خدمة الاستخبارات السرية SIS.

كما قدم فيلبي للاستخبارات السوفييتية KGB معلومات تحليلية كاملة عن جهاز الاستخبارات الخارجية وإدارة العمليات الخاصة SOE، وما عرفه عن جهاز الاستخبارات الداخلية والـــمدرسة الحكومية للرموز والشفرة GC&CS. ولكن عندما أبلغ جورسكي أن الاستخبارات البريطانية ليس لها عملاء نشطون في موسكو وأنها أمرت بوقف كل العمليات ضد الاتحاد السوفييتي في أعقاب الغزو الألماني للأراضي السوفييتية، وجدت موسكو، على ما يبدو، أن ذلك شيء لا يمكن تصديقه. وظل جهاز الاستخبارات السوفييتية يشتبه على مدار عامين في أن فيلبي عميل زرعته الاستخبارات البريطانية MI6، وذكر أحد التقارير الخاصة بالاستخبارات السوفييتية أن فيلبي ما هو إلا كذاب أشر. وعندما أكد بلانت ما قاله فيلبي، لم يؤد هذا بموسكو إلا إلى الاستنتاج بأن بلانت عميل أيضًا. ويبدو أن الثلاثة الآخرين تعرضوا أيضا للشجب واللعن.

ولكنهم استعادوا جميعًا منزلتهم التي فقدوها إثر تعديل حدث داخل جهاز الاستخبارات السوفييتية عام ١٩٤٤، وعم بالخير على مجموعة الخمسة في كامبريدج، فقد احتل ماكلين منصب السكرتير الأول في سفارة بريطانيا في واشنطن، حيث آلت إليه ثروة من المعلومات بشأن العلاقات الأنجلو- أمريكية واتفاقاتهم السرية لمرحلة ما بعد الحرب، ومن بينها تبادل الأسرار الاستخباراتية والنووية. وأصبح فيلبي مسئولاً عن القسم IX التابع لجهاز الاستخبارات الخارجية والخاص بشئون الاتحاد السوفييتي. وبدأ بلانت في حضور اجتماعات لجنة الاستخبارات المشتركة JIC التي أخذت بصورة متزايدة في مناقشة طرق التهديد السوفييتي المستقبلي. ونجح بيرجيز في الحصول على وظيفة في إدارة الأخبار في وزارة الخارجية حيث تمكن من الوصول إلى معلومات غزيرة، واصطحب إلى المنزل عشرات الملفات السرية لكي يصنع جورسكي نسخاً منها. وقد نقل كيرنكروس إلى القسم V في جهاز الاستخبارات الخارجية، حيث قدم كمًا وافرًا من المعلومات المفيدة.

وفي أوائل عام ١٩٤٥، عرض فيلبي على روبـــرت سيسيل- الذي كان آنذاك مساعدًا شخصيًا لــكامينج C- مقترحاته المتعلقة بالنية التنظيمية للقسم IX. "واشتملت هذه المقترحات على إنشاء عدد كبير من المحطات الخارجية يعمل فيها ضباط تحت غطاء دبلوماسي على أن يكونوا تابعين مباشرةً لرئيس الـــقسم IX". حسبما أفاد سيسيل، الذي أضاف بأنه أصبح من السهل بعد ذلك إدراك السبب في إلحاح فيلبي الشديد على طلباته وسعيه إلى إنشاء خلق إمبراطورية له داخل خدمة الاستخبارات السرية SIS، ومن الواضح أيضًا أن فيلبي- وبصرف النظر عن أهدافه غير المعلنة- تنبأ في صورة أفضل باندلاع الحرب الباردة، التي حملت معها ترصدًا أكثر خطورة وضرورة اللجوء إلى الدبلوماسية في صورة أكثر استمرارية. ورأى أن

المستقبل أكثر إبهامًا ولكنه يدعو أكثر إلى التفاؤل، وقال بأنه أرسل المذكرة مرة أخرى إلى فيلبي، مشيرًا إلى إمكانية تقليص طلباته. وجاء فيلبي وفيفيان إليه في غضون ساعات حاملين معهم طلباتهم وأصرا على نقلها إلى وزارة الخارجية. وذكر سيسيل أنه تراجع عندئذ عن موقفه، وأنه فكر بشيء من الهزل المشوب بالسخرية في نفاق فيلبي الذي طلب- بالرغم من أنه من المفترض أنهم يعملون في ظل حالة من "السلم" (كما تزعم دائمًا الدعاية السوفييتية)- إنشاء جهاز أكبر خاصًا بالحرب الباردة، في حين أنه كان يستطيع الاكتفاء بجهاز أصغر".

وعززت وظيفة فيلبي الجديدة بوصفه رئيسًا للقسم السوفييتي في الاستخبارات الخارجية البريطانية من صيته وشهرته "وجعلته أقرب إلى الآلهة"، حسب تعبير يوري مودين الذي كان يعمل في القسم البريطاني في مقر جهاز الاستخبارات السوفييتية في موسكو. ولكن في أواخر صيف عام ١٩٤٥، زعم اثنان من المنشقين أن الاتحاد السوفييتي قام باختراق الاستخبارات البريطانية. وكشف إيجور جوزينكو كاتب الشفرة في السفارة السوفييتية في أوتاوا الجاسوس البريطاني آلان نان ماي الذي عاصر ماكلين في ترينيتي هول، وقدم الدليل على وجود عميل روسي مزدوج داخل الاستخبارات البريطانية. رغم عدم وجود شيء فيما قاله جوزينكو يشير بشكل مباشر إلى فيلبي، فإن هـذا العميل الآخر كان أكثر خطورة بكثير. وقد عرض كونستانتين فولكوف ضابط جهاز الاستخبارات السوفييتية الذي يعمل تحت غطاء قنصلي في تركيا بالسفارة البريطانية العمل لصالح البريطانيين. وسعى فولكوف الذي كان يعمل في القسم البريطاني في مقر جهاز الاستخبارات السوفييتية في موسكو إلى الحصول على اللجوء السياسي وعلى مبلغ كبير من المال مقابل كم كبير ومتنوع من المعلومات الاستخباراتية. وتضمنت هذه

معلومات عن عدد من العملاء السوفييت غير المعروفين في بريطانيا: اثنان منهم داخل وزارة الخارجية (بيرجيز وماكلين) وسبعة خدموا في الاستخبارات في فترة الحرب حيث كان يشغل أحدهم منصب رئيس قسم مكافحة الجاسوسية في لندن. وأصر فولكوف لأسباب أمنية على نقل عرضه إلى لندن في صورة خطاب مكتوب باليد موجه إلى مسئول رفيع المستوى، ولكن هذا لم يمنع وقوع الخطاب في يد فيلبي الذي قرأ عبارة "عميلين سوفييتيين في وزارة الخارجية البريطانية أحدهما يرأس قسم مكافحة الجاسوسية في لندن"، وحدق في الأوراق طويلاً لكي يتسنى له تجميع أفكاره. وكان السبيل الوحيد أمامه وهو يقرأ الخطاب أن يتحلي بالشجاعة. وقد حدد فولكوف فترة قدرها ثلاثة أسابيع للبت في عرضه، وكان قد مضى من هذه الفترة ثمانية أيام بالفعل. واضطر فيلبي إلى المماطلة لكسب الوقت، كما اضطر إلى تحذير موسكو. كتب فيلبي يقول بأنه عمل لساعة متأخرة في ذلك المساء، وأن الموقف بات يستدعي تصرفًا عاجلاً على وجه السرعة.

واقترح فيلبي على مينزنز إرسال ضابط محنك إلى إستانبول للتعامل مباشرة مع فلوكوف وذلك على أمل أن يتم إرساله شخصيًا. ولكنه أصيب بالإحباط عندما اقترح مينزنز إرسال البريجادير دوجلاس روبرتس رئيس الاستخبارات الأمنية (للشرق الأوسط). وأدى هذا الاختيار إلى مزيد من التأخير المفيد، وذلك بسبب خشية روبرتس من ركوب الطائرات واضطراره إلى السفر برًا أو بحرًا. وعندئذ وافق مينزنز على سفر فيلبي شخصيًا، ولكن الرحلة تأخرت بسبب سوء الأحوال الجوية، وعندما وصل أخيرًا إلى إستانبول كان الموعد النهائي على وشك الانتهاء تقريبًا. وفشلت كل محاولات الاتصال بفولكوف. وقال مودين إنه لم يكن لديه علم بالتفاصيل الدقيقة لما حدث للبائس فولكوف في موسكو، ويكفي القول إنه تمت محاكمته

في سرعة وإعدامه. وكانت المعلومات الرسمية تقول بأنه سقط فريسة للمرض في تركيا. وأضاف مودين أنه يعتقد بأنه تم إعطاء فولكوف حقنة منومة ثم أُرسل بعد ذلك إلى الاتحاد السوفييتي بحسبانه مريضًا، وهي إحدى الممارسات المألوفة في تلك الحالات.

وبصفته مسئولاً مسئولية كاملة عن العمليات ضد الاتحاد السوفييتي، استطاع فيلبي تزويد جهاز الاستخبارات السوفييتية بتفاصيل العملاء الذين يرسلهم البريطانيون إلى جمهوريات البلطيق. وقال مودين إنهم كانوا يعرفون مقدمًا بكل عملية تحدث سواءً عن طريق الجو أو البر أو البحر، حتى في المناطق الجبلية والمناطق التي يصعب الوصول إليها، وأنهم كانوا يعرفون من يأتي ومتى، ويتم تحييد هؤلاء الجواسيس والمخربين، والقبض عليهم وإيداعهم السجون. كما كان جهاز الاستخبارات السوفييتية يترك بعض هؤلاء العملاء مؤقتًا لتفادي تعريض فيلبي للخطر، بينما يتم تحويل آخرين ويصبحون عملاء مزدوجين. وتم إرسال فيلبي إلى إستانبول بصفته رئيسًا لمحطة جهاز الاستخبارات الخارجية هناك في أوائل عام ١٩٤٧. وكانت مهمته الرئيسية تتمثل في تجنيد عملاء وإرسالهم إلى جنوب الاتحاد السوفييتي. وأفاد روبرت سيسيل فيما بعد بأنها كانت مهمة شاقة، على الأقل لأن ستالين أمر بترحيل أعداد كبيرة من الأقليات العرقية، ربما تم إقناعهم بالوقوف إلى جانب موسكو، إلى آسيا الصغرى. ومع ذلك، كان هناك بعض الأرمن الذين تم حثهم على المخاطرة بالدخول إلى الجانب السوفييتي من بلادهم، ووقع هؤلاء ضحية لانتقام جهاز الاستخبارات السوفييتية.

سارت الأمور بشكل جيد بالنسبة لوضع ماكلين في واشنطن فيما يتعلق بعمله في وزارة الخارجية وجهاز الاستخبارات السوفييتية. وكان كم المعلومات التي أرسلها أسطوريًا. وتم تعيينه في السكرتارية المشتركة للجنة

السياسية الأنجلو- أمريكية الموحدة التي كانت مسئولة عن الاتصالات الخاصة بالأمور النووية. وبالرغم من القيود التي فرضها قانون ماكماهون والتي حالت دون التورط البريطاني في إنتاج أسلحـــة نووية، إن ماكلين تمكن من إبلاغ موسكو بكمية اليورانيوم التي يحصل عليها الأمريكيون، مما يسمح للروس بتقدير الترسانة النووية الأمريكية تقديرًا دقيقًا. واستطاع أيضًا تزويد ضابط المراقبة الخاص به بتفاصيل الخطط التي يقودها البريطانيون من أجل إنشاء دولة ألمانية غربية مقسمة إلى ثلاثة قطاعات: فرنسي، وأمريكي، وبريطاني، والمخطط الخاص بإنشاء حلف شمال الأطلنطي الجديد؛ ومعلومات حيوية حول رد فعل الحلفاء تجاه الحصار السوفييتي لبرلين. ومن المؤكد أن ترومان قرر عدم اللجوء إلى القوة ما لم ينزع الروس إلى استخدامها أولا وذلك على الرغم من الجلبة العالمية التي أثارها الأمريكان، بينما ظل ستالين ملوحًا بالعصا طوال فترة أزمة برلين عام ١٩٤٨.

وكانت ميليندا ماكلين تعيش مع والدتها في نيويورك، ومن ثم وجد "هومر"، وهو الاسم الحركي الذي أطلقه جهاز الاستخبارات السوفييتية على زوجها، حجة مثالية لمغادرة واشنطن في نهاية كل أسبوع والالتقاء بجورسكي وإعطائه تقريره الأسبوعي بعيدًا عن المراقبة الدائمة المنتظمة التي يتعرض لها الدبلوماسيون السوفييت في العاصمة الأمريكية. وشملت المعلومات التي قدمها أيضًا مادة اتصالات في غاية السرية جرت في مارس عام ١٩٤٥ بين تشرشل وترومان حول مصير قادة الجيش البولندي الوطني الذين كانوا في طريقهم إلى لندن وجرى "تحويل وجهتهم" إلى موسكو وإيداعهم السجن في لوبيانكا. وكانت هذه بلا شك من بين أهم المعلومات التي أرسلها إلى موسكو.

وأصبح بيرجيز– الذي حمل الاسم الحركي هيكس– مفيدًا جدا أيضا لموسكو في هذه الفترة. ففي عام ١٩٤٦، نجح بيرجيز في الحصول على وظيفة سكرتير خاص لهيكتور ماكنيل وزير الخارجية البريطاني في حكومة إرنست بيفن، أحد الشخصيات الرئيسية في المفاوضات حول مستقبل أوروبا وتأسيس منظمة حلف شمال الأطلنطي (NATO). وأعطى جهاز الاستخبارات السوفييتية محافظ كاملة مليئة بوثائق غاية في السرية خاصة بوزارة الخارجية البريطانية تبين تفصيلاً مـــواقف بريطانيا وخلافاتها مع حليفها الأمريكي حول تقسيم ألمانيا بعد الحرب ووسائل مواجهة الهيمنة السوفييتية على أوروبا الشرقية وتكوين حلف الناتو. ووصل به الأمر في إحدى المراحل إلى إخراج وثائق كثيرة جدًا من وزارة الخارجية حتى إنه اقترح على ضابط الاستخبارات السوفييتي المقيم في لندن تزويده بحقيبة كبيرة لكي تحمل كل هذه الوثائق والأوراق في تحد سافر لإجراءات الأمن البريطانية. وأفاد ضابط الاستخبارات السوفييتية المراقب له بأن عدم عناية هيكس أدت إلى وقـــوع حادث غير سار. فقد كانا يلتقيان في صورة طبيعية في الشارع، ولكن في لقائهما الأخير أمطرت السماء فاضطرا إلى الذهاب إلى إحدى الحانات. وقال ضابط الاستخبارات السوفييتية أنه لاحظ بعد مغادرته للحانة أن هيكس لم يخرج، فعاد وفتح الباب ليجده وهو يجمع وثائق من على الأرض. وقال له هيكس إنه عندما هم بفتح الباب سقطت منه بعض الأوراق من حزمة أو رزمة من برقيات لوزارة الخارجية البريطانية. وأضاف هيكس أن البرقيات سقطت على ظهرها ولم يلاحظ أحد شيئًا لأن الباب كان محجوبا بستارة عن الحانة. وأن برقية واحدة هي التي اتسخت فقط. وحذره الضابط بأن عليه اتخاذ الحيطة وأن يمسك جيدًا بالوثائق بحيث لا تحدث مثل هذه الأشياء مجددًا. ولكن في صباح يوم الخامس من مارس، التقيا في إحدى دورات المياه في محطة لمترو الأنفاق لكي يرد الضابط إلى هيكس بعض الوثائق التي أخذها منه، وضم الضابط قبل ذلك هذه الوثائق بإحكـــام بعضها إلى بعض. وبينما كان الضابط

متجهًا نحو الباب رأى الوثائق، وهي تسقط مرة أخرى من بيرجيز على الأرض، ولكن ولحسن الحظ- كما يقول الضابط- لم يكن هناك أحد في دورة المياه التي كانت أرضيتها جافة ونظيفة.

ترك بلانت جهاز الاستخبارات الداخلية في نهاية الحرب ليعمل مدققًا لصور الملك، ولكنه استمر في إجراء بعض الاتصالات بالجهاز. كما عمل وسيطًا لبيرجيز ثم بعد ذلك لفيلبي وماكلين. وترك كيرنكروس جهاز الاستخبارات الخارجية في يونيو من عام ١٩٤٥، وعاد إلى وزارة الخزانة، ولكن ليس قبل أن يمنح الروس معلومات تفصيلية عن عملاء بريطانيا في فنلندا والسويد والدانمرك وأسبانيا والبرتغال وأمريكا الجنوبية، وعن خطط لمراقبة محطات التقوية اللاسلكية الروسية وظل خاملاً جاسوسًا طوال ثلاثة أعوام. ولكن أعيد تنشيطه في منتصف عام ١٩٤٨ بواسطة يوري مودين الذي كان مقيمًا في هذا الوقت في لندن، بعد أن علم من بيرجيز بأن كيرنكروس يعمل في إدارة تابعة لوزارة المالية تتعامل مع تقديرات دفاعية غاية في السرية وتفاصيل عن مساهمة بريطانيا في حلف الناتو حديث النشأة. وقام كيرنكروس- في ظل اسمه الحركي كاريل- بتقديم مجموعة كبيرة من الوثائق المهمة حول الدفاعات البريطانية وزعم كيرنكروس لاحقًا أن القليل جدًا من الوثائق التي تعامل معها خلال هذه الفترة كانت تحمل صفة السرية، وحتى عندما كانت وثيقة سرية تمر من بين يديه فإنه لم يكن يشعر بضرورة نقلها إلى جهاز الاستخبارات السوفييتية، ولكن يرى أحد زملائه السابقين في وزارة الخزانة أن "دور كيرنكروس في قسم الوثائق الدفاعية في وزارة الخزانة تضمن الإشراف على تمويل أبحاث مرتبطة بتصنيع أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية وصواريخ موجهة ورادارات وأنظمة لاكتشاف الغواصات واعتراض الرسائل والاتصالات وأساليب للتنصت. ولذلك كان

يمكنه الوصول إلى بعض الأسرار الدفاعية البريطانية الأكثر حساسية، وعرف- كما يقول زميله السابق- ماهية الميزانيات المزمعة قبل تفعيلها، وكان من حقه السؤال عن تفاصيل الخطط قبل موافقة وزارة الخزانة عليها.

ويبدو أيضًا أن كيرنكروس استغل لقاءه مع أحد زملائه السابقين في بليتشلي بارك لمحاولة جمع معلومات سرية. وأفاد الرجل- الذي كان يدعى هنري درايدن- أن كيرنكروس دعاه لتناول الغداء في نادي ترافيلليرز في فبراير عام ١٩٤٩، وإذ كانا يتناولان طعامهما سأله في ارتباك عما إذا كان لا يزال يقرأ الشفرات الروسية. ولكن درايدن لم تكن لديه معلومات مباشرة عن أي أعمال حالية تتعلق بالروس، وكان الرد الوحيد الذي يستطيعه في هذه اللحظة هو هز رأسه والهمهمة بقوله "مرة واحدة" (إشارة إلى نظام التشفير اللوحي ذي المرة الواحدة **One-Time Pad Cipher System**، الذي لا يمكن فكه من الناحية النظرية). وهنا لم يواصل كيرنكروس طرح مثل هذا السؤال.

ولكن على الرغم من نجاح الشبكة، كانت الأمور على وشك الانكشاف، ففي أواخر عام ١٩٤٩، تم إرسال فيلبي إلى واشنطن بحسبانه ضابط اتصال جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6**. وقبل مغادرته إلى واشنطن تم إطلاعه في لندن على تقرير يتصل بعملية كبرى لمكافحة الجاسوسية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى خطأ ارتكبه محررون سوفييت للشفرة يعملون في إرسال رسائل من مقر الاستخبارات السوفييتية في موسكو إلى ضباط ميدانيين لهم إلى فك نظام التشفير اللوحي ذي المرة الواحدة. ففي يناير من عام ١٩٤٩، نجح محللون أمريكيون للشفرة، كانوا يعملون على ما أصبح يعرف بنظام فينونا **Venona**، في فك شفرة رسالة أظهرت أنه كان لدى الاستخبارات السوفييتية في منتصف عام ١٩٤٥ عميل في واشنطن

اسمه الحركي "هومر" وأن هذا العميل اطلع على رسائل سرية بين ترومان وتشرشل حول مصير قادة الجيش البولندي الوطني.

وقد تهكم فيلبي لاحقًا على ذلك، زاعمًا بأن هناك ارتباطا وثيقًا بين أجهزة الاستخبارات الغربية والدعاية الخاصة بجهاز الاستخبارات السوفييتية، ولكن بالنظر إلى ما قاله هارولد ماكميلان وزير الخارجية البريطانية عبر نقاش دار في مجلس العموم البريطاني حول القضية من أن هناك ستة آلاف شخص يمكن أن يكون أحدهم هومر، فإنه يبدو أن وصف فيلبي لتحقيقات مكتب التحقيقات FBI في قضية هومر عند وصوله إلى واشنطن لم يبتعد كثيرًا عن الحقيقة. وأضاف فيلبي ساخرًا بأنهم "بذلوا مجهودًا هائلاً مما أسفر عن إهدار كمية كبيرة من الورق، وأنه لم يحدث حتى ذلك الوقت سواء لدى الأمريكيين أو البريطانيين أن تورط دبلوماسي في أمر مثل هذا، ناهيك عن كونه دبلوماسيًا رفيع المنصب. وبدلاً من ذلك، ركزت التحقيقات على عاملين غير دبلوماسيين في السفارة، وخصوصًا أولئك المجندين محليًا، وعمال الخدمة والنظافة وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، ملأ تقرير عن خادمة ١٥ صفحة ازدحمت بتفاصيل لا قيمة لها عنها وعن عائلتها وأصدقائها. وواصل فيلبي تهكمه بقول إن هذا شهادة على قدرات مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI الهائلة، والنحو المؤسف الذي يتم خلاله تبديد هذه القدرات.

وأدت التحقيقات في قضية "هومر" إلى فقدان ماكلين وبيرجيز لأعصابهم. وغرق ماكلين، الذي كان في جولة في القاهرة بصفته رئيسًا لدائرة من دوائر محكمة العدل العليا البريطانية عندما علم فيلبي بموضوع فينونا، في احتساء الخمر وممارسة الشذوذ الجنسي. ووصلت هذه التصرفات الماجنة إلى ذروتها عندما اجتاحته نوبة من الاهتياج داخل شقة أحد

سكرتيري السفارة الأمريكية في مايو من عام ١٩٥٠، الأمر الذي أدى إلى استدعائه إلى لندن. وألقت الخارجية البريطانية باللوم فيما حدث على إرهاقه بسبب إفراطه في العمل ومنحته إجازة قصيرة قبل أن تقوم بترقيته إلى منصب رئيس القسم الأمريكي في وزارة الخارجية، وهو المنصب الذي حاول هارولد ماكميلان التقليل من أهميته فيما بعد. وأفاد وزير الخارجية البريطاني في ذلك الحين أمام مجلس العموم بعد انشقاق ماكلين بأن القسم الأمريكي الذي يترأسه ماكلين في وزارة الخارجية يتعامل بصفة رئيسية مع شئون أمريكا اللاتينية، وأن المسائل الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تعاملت إدارة ماكلين معها هي وسائل روتينية إلى حد كبير.

والواقع أن هذا المنصب كان ذا أهمية جوهرية، ومن المؤكد أنه أفاد موسكو إفادة كبيرة بالنظر إلى التوترات التي حدثت بين أمريكا وبريطانيا بسبب الحرب الكورية. وأفاد روبرت سيسيل نائب ماكلين في القسم الأمريكي بأن ماكلين "سنحت له الفرصة للاطلاع على أي نوع من المعلومات يرغب في رؤيته، وأن من بين الوثائق التي مرت على مكتب ماكلين ورقة تفصيلية لزيارة لرئيس الوزراء البريطاني كليمنت آتلي إلى واشنطن من أجل إثناء الأمريكيين عن عدم توسيع الحرب إلى الصين. وإذا افترضنا أنه نجح حتى في نقل نسخة موجزة من الورقة إلى الروس وأنهم صدقوا ما جاء فيها، فلا شك أنها كانت ذات قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة للصينيين والكوريين الشماليين فيما يتعلق بالإستراتيجية والمواقف التفاوضية".

ربما كان بيرجيز، على نحو متوقع، يمثل أكثر من مشكلة بالنسبة للاستخبارت السوفييتية KGB. ويبدو أن ماكنيل الذي أحرجته "عادات بيرجيز غير الصحية" قد سعى إلى "ترقيته" إلى منصب في إدارة أبحاث المعلومات

المنشأة حديثًا. وسريعًا ما قرر كريستوفر ماي هيو رئيس الإدارة أن بيرجيز غير مناسب، رغم أن هذا لم يحدث إلا بعد ظهور مقالة مفصلة بصورة ملحوظة على صفحات إحدى صحف الكتلة السوفييتية عن المنظمة السرية. وقد نقل بيرجيز في نوفمبر من عام ١٩٤٨ إلى إدارة الشرق الأقصى حيث تمكن- على الرغم من أنه كان منصبًا صغيرًا نسبيًا- من اطلاع السوفييت على عدد كبير من الوثائق المهمة في وقت كان حساسًا لبريطانيا في الشرق الأقصى، حيث حصلت الهند وباكستان على الاستقلال، وكانت بورما على وشك أن تحذو حذوهما، وكانت الصين في غمار الحرب الأهلية بين الوطنيين الشيوعيين بقيادة ماوتسي تونج، والمواجهة بين كوريا الشمالية التي يحكمها الشيوعيون والقطاع الجنوبي الخاضع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على شفا الحرب. وساد قلق عميق داخل جهاز الاستخبارات السوفييتية من أن هذا المنصب صغير جدًا لدرجة لا يمكن معها الحصول على شيء ذي قيمة، ولكن بيرجيز طمأنهم بأنه لا يوجد داع للقلق. وقال بيرجيز عن ذلك بأنه "ثبت أنه من الممكن إقامة علاقات شخصية ممتازة معهم، ليس بسبب قدراتي فقط ولكن بسبب الفرصة السانحة أيضا المتمثلة في أنهم جميعًا تقريبا- مثلي- كانوا في إيتون. فأشياء من هذا القبيل لها أهمية كبيرة"

ولكن بيرجيز كان ينحدر في هذا الوقت نحو إدمان الكحوليات. وشهدت زيارة له في خريف عام ١٩٤٩ إلى جبل طارق وأغادير قيامه بالإشارة في صوت جهوري وعلى الملأ إلى ضباط استخبارات بريطانيين وأمريكيين. وقد واصل بيرجيز البقاء فقط لأن "أصدقاءه أثبتوا أنهم أقوى من أعدائه". وتم إعطاؤه فرصة أخيرة عبر منحه أحد المناصب في واشنطن. وفي ٣٠ يونيو من عام ١٩٥٠ وقبل رحليه إلى أمريكا بيومين، سلم بيرجيز

الاستخبارات السوفييتية ورقة تتضمن معلومات موجزة غاية في الأهمية تتصل بالمحادثات السرية بين رئيس الأركان البريطاني والأمريكي حول الموقف الراهن، مما ألقى الضوء على الخلافات بين لندن وواشنطن. وكان البريطانيون على وشك إرسال قوات إلى كوريا الجنوبية نتيجةً للنكسة التي تعرضت لها القوات الأمريكية هناك، وقال بيرجيز لمراقبه السوفييتي بأنه تم اتخاذ قرار اليوم بإرسال لواء بريطاني مدرع إلى كوريا. وتم التوصل إلى القرار تحت ضغط سياسي وعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف بأنه سوف يتم الإعلان عن ذلك في الوقت الذي يستلم فيه هذه المذكرة، أو تعديل موعد الإعلان وتقديمه إذا تعرضت القوات الأمريكية لهزائم أخرى". والواقع أن بريطانيا لم تعلن هذا القرار إلا بعد أربعة أسابيع.

وسبب بيرجيز انزعاجًا لزوجة فيلبي الثانية إلين نتيجة إقامته مع ضابط في جهاز الاستخبارات الخارجية أثناء وجوده في واشنطن. وقد منحه دور سكرتير ثان يتعامل مع شئون الشرق الأقصى رؤية دائمـــة عبر الأطلسي بشأن الحرب الكورية. ولكنه تشاجر مع رئيسه وتم نقله إلى شئون الشرق الأوسط. وفي إبريل من عام ١٩٥١، عثر محللو الشفرة الأمريكيون الباحثون في نظام فينونا على مفتاح مهم للغز هوية "هومر". فخلال عام ١٩٤٤ كانت له اتصالات مستمرة مع الضابط السوفييتي المشرف عليه في نيويورك متعللاً بأن زوجته حامل واضطراره إلى البقاء هناك. وتقلصت الأسماء الستة الآلاف إلى اسم واحد فقط– دونالد ماكلين.

لم يجد فيلبي طريقة لتحذير بيرجيز. ولكن مصادفة، تعرض بيرجيز للإيقاف عن العمل وتلقى أوامر بالبقاء في المنزل وذلك بعد سلسلة من الشكاوى من سوء سلوكه الذي وصل إلى ذروته عندما احتجزته الشرطة بسبب السرعة الزائدة ثلاث مرات في يوم واحد واتفق الاثنان على قيام

بيرجيز عند وصوله إلى لندن بتحذير ماكلين وحمله على الفرار إلى موسكو، فإذا تم استجواب ماكلين فلا شك أن الشبكة بأسرها سوف تسقط. سافر بيرجيز عائدًا إلى لندن على متن السفينة "كوين ماري"، وتوجه بعد وصوله مباشرةً إلى بلانت الذي أبلغ جهاز الاستخبارات السوفييتية بهذه الأنباء. وتناول بيرجيز العشاء مع ماكلين في نادي "الريفورم" وأخبره بأنه ليس لديه أي خيار آخر سوى الهرب إلى موسكو. كان ماكلين معترضًا على ذلك. ولضمان قيامه بذلك، تم إقناع بيرجيز بالذهاب معه.

تقرر إرسال تقرير جهاز الاستخبارات الداخلية حول موضوع "هومر" إلى لندن بحلول يوم الأربعاء ٢٣ مايو، وهو ما كان يعني توقع بدء استجواب ماكلين في يوم الاثنين التالي. واقترح بلانت استخدام إحدى السفن التي تقوم برحلات قصيرة عبر القنال الإنجليزي في أيام الجمعة وتدخل عدة موانئ فرنسية ثم تعود إلى بريطانيا مساء الأحد أو صباح الاثنين. وكانت أوراق المسافرين لا تخضع للفحص على العبارات، وكان في استطاعة ماكلين الهبوط في أول ميناء فرنسي وعدم العودة إلى المركب؛ حيث إنه لن يلاحظ أحد ذلك إلا بعد العودة إلى بريطانيا. وفي يوم الجمعة ٢٥ مايو، خرج الاثنان من منزل ماكلين إلى تاتسفيلد في كنت ثم إلى ساوثهامبتون حيث استقلا إحدى السفن إلى سانت مالو. وبمجرد نزولهما إلى الجانب الأوربي، أعطاهما ضباط استخبارات سوفييت وثائق سفر مزورة، ومضيا في طريقهما إلى موسكو.

أصاب التحقق من أن بيرجيز كان جاسوسًا أيضًا للسوفييت الاستخبارات البريطانية بالصدمة، إضافة إلى حقيقة أن انشقاقهما الذي حدث للتو قبل خضوع ماكلين للاستجواب جعل الشكوك تحوم حول فيلبي. واقتنع جهاز الاستخبارات الداخلية أن فيلبي هو ما يطلقون عليه "الرجل

الثالث" الذي كان يعطي الإرشادات لماكلين. وتم استدعاء فيلبي إلى لندن واستجوابه بواسطة ديك هوايت رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية في ذلك الحين. ودعاه مينزيس بعد ذلك للحضور إلى برودواي وأخبره بأن الأمريكيين يصرون على عدم عودته إلى واشنطن. ولم يكن هناك خيار أمام الاستخبارات سوى أن تطلب منه الاستقالة، مما أصاب زملاءه من الضباط بالكثير من خيبة الأمل. وتلا ذلك بستة أشهر إجراء جهاز الاستخبارات الداخلية للمزيد من الاستجوابات، ولكن بدون وجود دليل واضح يشير إلى ملابسات القضية.

وفي إبريل من عام ١٩٥٤، انشق ضابط جهاز الاستخبارات السوفييتية المقيم في أستراليا، وأكد أن بيرجيز وماكلين جاسوسان للسوفييت، وأجبر ذلك الحكومة على إصدار كتاب أبيض حول الموضوع. وخلال مناقشات لاحقة في مجلس العموم، أطلق السير ماركوس ليبتون عضو البرلمان عن دائرة بركستون على فيلبي اسم "الرجل الثالث". وأصبح ماكميلان في موقف اضطره إلى تبرئة ساحة فيلبي، حيث قال بأنه "لا يوجد سبب للاستنتاج بأن السيد فيلبي خان في أي وقت من الأوقات مصالح هذا البلد"، أو إطلاق ما يسمى "بالرجل الثالث" عليه، إذا كان يوجد في الواقع مثل ذلك الرجل، حسب كلمته أمام البرلمان. وأتى تدخل ليبتون بعكس النتائج المرجوة، واستطاع نيكولاس إليوت– وهو زميل سابق متعاطف في جهاز الاستخبارات الخارجية– توفير وظيفة لفيلبي مراسلاً في بيروت للأوبزرفر والإيكونوميست. وأكد ضابط جهاز الاستخبارات السوفييتية المنشق آناتولي جوليتسين في أوائل عام ١٩٦٢ بأن "مجموعة الخمسة" كانت موجودة بالفعل. ولكن فقط وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أخبرت فلورا سولومون، التي كانت على معرفة بفيلبي منذ أيام الجامعة، جهاز الاستخبارات الداخلية

بمحاولات فيلبي تجنيدها وأصبحت الأدلة المثارة ضد فيلبي لا تقبل الجدل. وتم إرسال إليوت إلى بيروت في يناير من عام ١٩٦٣ لمحاولة الحصول على اعتراف من فيلبي مقابل إعفائه من الملاحقة القانونية. وعبرت كلماته عن الإحساس بالخيانة الذي شعر به ضباط جهاز الاستخبارات الخارجية الذين وقفوا طويلاً إلى جانب فيلبي. قال له "لقد خدعتني سنوات طويلة. الآن سوف أحصل منك على الحقيقة حتى لو انتزعتها منك انتزاعًا. لقد كنت أتطلع إليك في يوم من الأيام. والآن يعلم الله مدى خيبة أملي فيك". ولكن إليوت فشل في الحصول على اعتراف من فيلبي الذي غادر بيروت بعدها بخمسة أيام متجهًا على متن مركب تجاري سوفييتي إلى الاتحاد السوفييتي.

أبعدت السلطات السوفييتية بيرجيز وماكلين عن الأنظار إلى أن تم عقد مؤتمر صحفي لهما في عام ١٩٥٦. وسارت الأمور على نحو سيء بالنسبة لبيرجيز. فعلى الرغم من حصوله على صديق روسي، إلا أنه افتقد لندن، ولم يتعلم الروسية أبدًا، ولم يصبح مواطنًا روسيًا. وأفرط في الشراب وكان يشعر بالحزن بسبب عدم سعي فيلبي لزيارته أو الخروج معه منذ انشقاقه. وتوفي بيرجيز نتيجة مشاكل صحية في القلب والكبد ولكن بعد وصول فيلبي إلى موسكو بستة أشهر. وتم دفنه في فناء كنيسة ويست ميون في هامبشاير.

وأسرف ماكلين أيضًا في الشراب في البداية. ولكن في عام ١٩٥٣ انضمت إليه زوجته وأطفاله وأنشأ لنفسه حياة جديدة، وبدأ في تدريس مناهج تعليمية للخريجين في معهد موسكو الشهير للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، ونشر دراسة نالت الكثير من الاستحسان عن السياسة الخارجية البريطانية. بعد ذلك هجرته زوجته وأبناؤه عام ١٩٧٩، وتوفى في موسكو في مارس ١٩٨٣. وتمت إعادة رماد جثته إلى إنجلترا، ودفنها في مقبرة الأسرة في بين، باكنجهام شاير.

ويبدو أن خيانة بلانت لم تتأكد إلا في عام ١٩٦٣، عندما روى مايكل ستريت الذي حاول بلانت تجنيده في ترينيتي هذه الواقعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي FBI. وبعد ذلك أدلى بلانت، الذي لم يستخدمه الروس بعد انشقاق بيرجيز وماكلين إلا مرة واحدة فقط وسيطًا لفيلبي، باعترافات كاملة مقابل منحه حصانة قضائية. ولم يتم الإعلان عن أنشطته التجسسية إلا في عام ١٩٧٩ عندما نُشر كتاب يشير إليه على أنه "الرجل الرابع". وفي الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٧٩، أعلنت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا في ذلك الحين أمام مجلس العموم أن بلانت كان عميلاً للاستخبارات السوفييتية. ومن ثم يُجرَّد من رتبة الفارس ومن الزمالة الشرفية في كلية ترينيتي. وتوفي في عام ١٩٨٣.

قام جهاز الاستخبارات الداخلية، بعد اختفاء بيرجيز وماكلين، بتفتيش شقة بيرجيز وتم العثور بين مجموعة الوثائق السرية على وثيقة مصحوبة بملاحظة مكتوبة بخط يد كيرنكروس. وتم التخطيط لمراقبته خلال لقاء مزمع له مع مودين، ولكن الروس اكتشفوا عملاء جهاز الاستخبارات الداخلية وتم إلغاء اللقاء. وكتب مودين لاحقًا بأنه أرسل بمجرد عودته إلى السفارة تقريرًا لموسكو يعبر فيه عن وجهة نظره الشخصية بأن الاستخبارات البريطانية سوف تواصل مراقبة كيرنكروس في المستقبل المنظور، وقال بأنه سوف يتوقف تمامًا عن العمل معه.

استجوب جهاز الاستخبارات الداخلية كيرنكـــروس، ولكـــنه أكـــد أنه رغم تعاطف كيرنكروس مع الشيوعية فإن علاقته ببيرجيز كانت علاقة بريئة تمامًا وليس لها صلة بالتجسس. واعترف كيرنكروس ببراءة بأنه مرر وثيقة سرية لبيـــرجيز- عادًّا ذلك مخاطرة أمنية- واستقال من الخدمة المدنية. وباتت محاكمته مستحيلة في ظل عدم وجود أي دليل مقنع ضده.

وغادر كيرنكروس بريطانيا، وعمل في البداية لصالح الأمم المتحدة في إيطاليا، وانخرط بعد ذلك في العمل الأكاديمي في جامعة ريزيرف الغربية في كليفلاند في ولاية أوهايو. وفي أعقاب انشقاق فيلبي عام ١٩٦٤، استأنف جهاز الاستخبارات الداخلية عملية اصطياد الجواسيس، وتم استجواب كيرنكروس مرة أخرى. وقدم هذه المرة اعترافا جزئيًا، كما تعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، كاشفًا عن هوية ثمانية من ضباط جهاز الاستخبارات السوفييتية ورحب بالعودة إلى الاتصال بجهاز الاستخبارات السوفييتية عميلاً مزدوجًا. ولكن مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) شعر بالضيق والغضب بسبب إصرار إدارة الهجرة والجنسية على طرد كيرنكروس من الولايات المتحدة الأمريكية بتهمة الشيوعية. وتم الإعلان بشكل رسمي عن هويته بصفته "الرجل الخامس" فقط في عام ١٩٩٠ بعد أن كشف المنشق السوفييتي أوليج جورديفسكي عن ذلك. وكان كيرنكروس يعيش في هذا الوقت في جنوب فرنسا، وكتب مذكراته وعاد إلى بريطانيا في عام ١٩٩٥ قبل فترة قصيرة من وفاته.

ولم يحظ أي من الخمسة "بتقاعد" أكثر نجاحًا من فيلبي. وباستثناء فترة وجيزة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات عندما بدا أن جهاز الاستخبارات السوفييتية قد تجاهله، فقد جرى استخدام أسطورة "الجاسوس الخارق "كيم فيلبي" في الإشادة بقدرات جهاز الاستخبارات السوفييتية غير العادية على حساب أجهزة الاستخبارات الغربية، وخاصة جهازي الاستخبارات الداخلية والخارجية. وصور فيلبي نفسه بحسبانه ضابط استخبارات سوفييتية KGB متقاعد يقوم بتحقيقات منفردة لزملاءه السابقين في عمليات انحرفت عن الطريق الصحيح- فيما يشبه كثيرًا شخصية جورج سمايلي للمؤلف جون لو كاري. والواقع أنه بحلول الثمانينيات أصبحت

معلومات فيلبي ذات فائدة محدودة للغاية بالنسبة لموسكو، ولم يكن أبدًا ضابطًا في جهاز الاستخبارات السوفييتية. وكان فيلبي الأسطورة يمارس وفي بساطة حرفته القديمة المرتبطة بالدعاية السوداء- هذه المرة بالنيابة عن جهاز الاستخبارات السوفييتية التي أدركت أن المستوى العالي من الاهتمام العام بأنشطته من الممكن توجيهه واستخدامه في إحراج الغرب بشكل دائم ومستمر.

ولا يعرف في الواقع أي من الجواسيس الخمسة كان الجاسوس السوبر أو الأسطورة. فعلى الرغم من قيمة بلانت التي لا شك فيها أثناء الحــرب، إن من المؤكد أنه ليس هو ذلك الجاسوس. فقد انتهت الأيام التي كان يجمع فيها المعلومات السرية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أنه ظل يلعب دورًا مفيدًا وعمل وسيطًا لبيرجيز وماكلين وفيلبي، وواصل اتصالاته بجهاز الاستخبارات الداخلية، مما سمح له بإبلاغ الروس عندما ذهب إليوت إلى بيروت للحصول على اعتراف من فيلبي. والقول بأنه كيرنكروس هو قول له وجاهته بالتأكيد. فهو الرجل الذي أطلع الروس على أسرار القنبلة الذرية، وجعله ذلك من عملاء جهاز الاستخبارات السوفييتية المبرزين. وقد ادعى دائما بأنه لم يكشف أبدًا أسرارًا ذرية، ولم يفعل شيئًا يضر بالمصالح البريطانية، وأنه لم يكن بعد نهاية الحرب في وضع يسمح له بمساعدة الروس. ولكن الملفات التي أذنت الاستخبارات السوفييتية بنشرها تثبت كلها أن المزاعم الثلاثة مجرد أكاذيب. وتبين أن المعلومات التي قدمها ماكلين وبيرجيز بعد الحرب مباشرةً حول العلاقات الأنجلو- أمريكية والخطط المتعلقة بألمانيا وحلف الناتو والحرب الكورية كانت لها قيمة لا تقدر بثمن عند الروس. وقامت هذه المعلومات على دليل لا يرقى إليه الشك. أي بناءً على

وثائق في منتهى السرية. وقدم ماكلين أيضًا معلومات مهمة وحيوية حول الأسلحة الذرية.

وبافتراض، كما توحي الأدلة كلها، أن المعلومات التي قدمها هي معلومات موثقة وصحيحة وأن الروس استخدموها في تشكيل سياساتهم، فلا بد أن ماكلين ينافس كيرنكروس أهم جامع للمعلومات، ولكن فيلبي– ذلك العميل السوفييتي الذي تبوأ منصبًا رفيعًا في جهاز الاستخبارات الخارجية وترأس في إحدى المراحل الإدارة المعنية بمكافحة عمليات التجسس السوفييتية في الخارج – هو الذي يجذب حتمًا الانتباه، وكانت الخدمة الكبيرة التي أداها لموسكو جامعًا للمعلومات هي إفشاؤه لأسماء عديدة لجواسيس للحلفاء تم إرسالهم إلى حتفهم وراء الستار الحديدي في السنوات الأولى للحرب الباردة. ولكن يمكن القول في النهاية بأن المعلومات التي أفشتها المجموعة أو شبكة الخمسة لم تكن مفيدة لموسكو بقدر الضرر الذي لحق بالاستخبارات الغربية نتيجة فقدان الثقة بين البريطانيين والأمريكيين. ويتضح من المعلومات التي قدمها كيرنكروس وماكلين أنهما كانا الجاسوسين السوبر للاستخبارات السوفييتية KGB. ولكن فيلبي من خلال الدور الذي لعبه رجلاً ثالثًا مراوغًا ثم جاسوسًا سوبر– حسب المزاعم– هو الذي سخر من الاستخبارات الغربية الخرقاء وضمن أن تظل الجراح التي أحدثتها مجموعة كامبريدج مفتوحة. وهو بالتأكيد الذي تسبب في معظم الضرر وظل يسيطر لفترة طويلة على تصورات الناس وأفكارهم عن الاستخبارات البريطانية، ولم يُتخلص بعد وفاته من شبحه إلا بعد إلقاء القبض في عام ١٩٤٤ على أولدريتش آميس، وهو عميل سوفييتي داخل وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) قدم– على ما يبدو– للروس معلومات استخباراتية أكثر من تلك التي قدمتها مجموعة الخمسة كلها.

الفصل الثالث عشر

الثأر

يلعب المنشقون على الأرجح الدور الأكبر على ساحة مكافحة الجاسوسية. والمرء يبذل قصارى جهده لكسب أفراد جوهريين وإقناعهم ورشوتهم لكي ينشقوا. وأحيانًا ينجح ذلك العمل الشاق.

جون بروس- لوكهارت، النائب السابق لرئيس خدمة الاستخبارات السرية SIS، ١٩٨٧.

ثبت وجود جاسوس آخر لجهاز الاستخبارات السوفييتية KGB داخل جهاز الاستخبارات الخارجية من خلال المعلومات التي كشف عنها ميتشيل جولينيوفيسكي ضابط الاستخبارات البولندية الذي انشق عام ١٩٦٠، والذي أدت المعلومات التي أدلى بها لوكالة الاستخبارات المركزية CIA أيضًا إلى الكشف عن شبكة تجسس بورتلاند. وحدد جولينيوفيسكي أربعة عشر ملفًا من ملفات جهاز الاستخبارات الخارجية حصلت عليها الاستخبارات السوفييتية KGB. وكان الاسم الوحيد الذي تكرر في قوائم التوزيع المختلفة كلها هو اسم جورج بليك.

ورث بلـيك- الذي ولد في روتردام- الجنسية البريطانية من والده الذي خدم في الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى. وجاء إلى

بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية والتحق بالأسطول الملكي. ومن ثم انتقل إلى جهاز الاستخبارات الخارجية وأصبح في عام ١٩٤٧ أحد أعضاء الطاقم الدائم، وتم إرساله إلى كامبريدج لدراسة اللغة الروسية. وذهب بليك إلى كوريا الجنوبية، ووقع في الأسر أثناء الغزو الشيوعي عام ١٩٥٠، وتحول خلال فترة الأعوام الثلاثة التي قضاها في الأسر لكي يصبح عميلاً سوفييتيا. وعلى ضوء الأدلة التي قدمها جولينيوفيسكي، استجوب بليك، واعترف في النهاية بجريمته. وقد لحق بالاستخبارات البريطانية أضرار هائلة من جراء ذلك. فلم يعمل بليك- الموجود الآن في برلين- على قناتي فيينا وبرلين فقط، ولكنه اطلع أيضًا على قائمة ملفات تضم أسماء كل عملاء جهاز الاستخبارات الخارجية في ألمانيا، ومن المؤكد أنه المسئول تقريبًا عن موت أربعين عميلاً. وفي الثالث من مايو من عام ١٩٦١، صدر الحكم بسجن بليك لمدة عامين وأربعين عامًا في أولد بايلي. وهي أطول فترة سجن تقضي بها محكمة بريطانية.

وإذا كان الضرر الذي لحق بالمعنويات في الداخل هائلاً، فإن وسائل إصلاحه كانت متوافرة بالفعل. وكان أوليج بينكوفسكي ضابطًا طموحًا في الاستخبارات الحربية الروسية (GRU)، عمل على تكوين صداقات مع أشخاص ذوي سلطة ونفوذ، حيث تزوج من ابنة أحد الجنرالات لتمهيد الطريق أمامه للتغلغل في النظام. ولكن عندما بدأ نشاط بينكوفسكي العملي في الاصطدام بالمشاكل، تملكه السخط وأخذ في فتح قنوات اتصال مع وكالة الاستخبارات المركزية، وعرض عليهم العمل جاسوسًا من الداخل (أو جاسوسًا في موقعه)، ولكن المحاولات التي بذلها كلها في هذا الاتجاه قوبلت بالتمنع والرفض من جانب جيمس أنجلتون رئيس وكالة مكافحة الجاسوسية، الذي رأى أن ضابطًا ينتظره مستقبل كبير وله سجل رائع

لا يمكن على الأرجح أن يكون خائنًا، ولا بد أنه مندس، وموجه بشكل دقيق ومخطط لجر الوكالة نحو استفزاز متعمد للاستخبارات الروسية GRU. ومع حلول شهر نوفمبر، أصبح بينكوفسكي مقتنعًا بضرورة القيام بإجراءات متطرفة من جانبه لإقناع الغرب بصدق نواياه. وفي حفل استقبال تقليدي في السفارة الكندية في موسكو، سلم بينكوفسكي رزمة من الوثائق السرية للغاية إلى أحد الدبلوماسيين الذي أصابه الذهول مما حدث. وقدم الكنديون هذه الوثائق لرئيس محطة جهاز الاستخبارات الخارجية، الذي رأى أن بها تفاصيل فنية متخصصة مما لا يسمح بإمكانية تقييمها في موسكو، واقتضى الأمر إرسالها إلى مقر جهاز الاستخبارات الخارجية في سنشيري هاوس من لندن. وجاء رد فعل قسم R4- وهو قسم الأمور الملحة الذي يتناول الموضوعات العسكرية- مفعما بالكثير من الشك. فلم تكن تلك الوثائق حقيقية فقط، ولكنها كانت أيضًا بمثابة كنز هائل. ورأى ديك هوايت أنه مهما كان بينكوفسكي فإنه بالتأكيد ليس عميلاً مدسوسًا، وأن الروس لم يسلموا مثل تلك الوثائق القيمة لمجرد الاستفزاز.

وتدخلت وكالة الاستخبارات المركزية ضرورة في الموضوع، وظل العديد من كبار المسئولين في الوكالة متشككين في الأمر. وقد عُقد مجلس استشاري أعلى يتألف من جون موراي رئيس وكالة الاستخبارات المركزية للعمليات السوفييتية، وموريس أولدفيلد رئيس مجموعة الاتصال الخاصة بجهاز الاستخبارات الخارجية في واشنطن. وكان لما يمتلكه بينكوفسكي من معرفة استخدام محدود، ولكنه كان جامعًا جريئًا للوثائق السرية للغاية لا يخشى على ما يبدو من الإمساك به. وخلال الثمانية عشر شهرًا التي عمل فيها مع جهاز الاستخبارات الخارجية، قدم المصدر أيرون بارك- كما كان يسمى- أكثر من ١١٠ أفلام، تضم صورًا فوتوغرافية لآلاف الوثائق

المصورة عن طريق كاميرا بالغة الصغر من نوع مينوكس وفرها له جهاز الاستخبارات الخارجية. ومن ضمن الأشياء التي كشف عنها بينكوفسكي حقيقة استخــدام الإستراتيجية العسكرية السوفييتية، على أساس شن ضربة أولى مكثفة وواسعة النطاق، صواريخ تكتيكية أرض- أرض مع استخدام شامل للأسلحة الكيمياوية- وهو ما أدى إلى إجراء تغييرات واسعة في خطط الحرب لدى الناتو.

وكانت المعلومات السرية المهمة التي قدمها تتصل بأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. كان من بين الوثائق التي قدمها بينكوفسكي كتيب عملي بعنوان "وسائل حماية مواقع الصواريخ الإستراتيجية والدفاع عنها". وسمحت بعض المعلومات الموجودة فيه لمفسري الصور الفوتوغرافية في وكالة الاستخبارات المركزية بالتعرف على "أماكن" مواقع إطلاق الصواريخ السوفييتية. وأكدت المقارنة بين صور تلك المواقع وصورة فوتوغرافية جوية مأخوذة عبر طائرة استطلاع من طراز (U2) لموقع صواريخ تحت الإنشاء في سان كريستوبال التي تبعد مائة ميل إلى الغرب من العاصمة الكوبية هافانا أن الاتحاد السوفييتي كان يخطط لنصب صواريخ بالستية متوسطة المدى هناك. وكان هذا بمثابة تهديد مباشر للولايات المتحدة الأمريكية ونقض صريح لتأكيد خورتشوف لكينيدي أن المساعدات العسكرية السوفييتية لكاسترو سوف تكون دفاعية بشكل خالص. وكانت هذه المعلومات هي التي أشعلت شرارة الأزمة، وأدت إلى حصار الولايات المتحدة لكوبا بهدف منع الصواريخ السوفييتية من الوصول إليها، وإلى حدوث مواجهة بين كينيدي وخورتشوف جعلت العالم على شفا السقوط في جحيم محرقة ذرية أكثر من أي وقت آخر. ولكن المعلومات الأكثر أهمية على الإطلاق التي قدمها بينكوفسكي هي تلك التي ضمنت وصول الأزمة إلى نهاية سلمية. كان

الصقور في واشنطن يرون منذ فترة طويلة أن هناك فجوة صاروخية لصالح الاتحاد السوفييتي. وكانت نصيحتهم لكينيدي أثناء سعيه لمنع الصورايخ السوفييتية من الوصول إلى كوبا تتمثل في أنه إذا رفض خورتشوف التراجع عن موقفه فلن يكون لدى أمريكا خيار سوى توجيه ضربة نووية استباقية. وكشف بينكوفسكي بما لا يدع مجالاً للشك بأنه على الرغم من وجود فجوة صاروخية بين القوتين، إلا أنها تأتي وبشكل كبير لصالح أمريكا.

وفي ٢٢ أكتوبر من عام ١٩٦٢، قبض على بينكوفسكي بينما كانت أزمة الصواريخ الكوبية في ذروتها. واعترف على الفور تقريبًا. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا عرف خورتشوف أن كينيدي يدرك أن كل حديث السوفييت عن صواريخهم وقدراتهم ما هو إلا مجرد خدعة. وبعد أسبوع عادت السفن السوفييتية أدراجها، وعاد العالم إلى ما كان عليه. وبعد بضعة أسابيع قبض في المجر على رجل الأعمال البريطاني وعميل جهاز الاستخبارات الخارجية جرفيلويني، الذي كان وسيطًا لبينكوفسكي، وتم تقديم الاثنين للمحاكمة، التي قضت بحبس ويني لمدة ثمانية أعوام، ولكنه تم مبادلته بعد عام واحد بجوردون لونسريل ضابط الاستخبارات السوفييتي الذي أدار شبكة تجسس بورتلاند. وصدر الحكم بإعدام بينكوفسكي، وجرى تنفيذ الحكم بعد ذلك بقليل. ويتذكر جرفيز كويل ضابط جهاز الاستخبارات الخارجية في موسكو الذي كان يصدر التعليمات لبينكوفسكي بأنه تلقى مكالمة تليفونية من بينكوفسكي الذي قدم الكود أو الشفرة التي تم ترتيبها مسبقًا وأشارت إلى أن الاتحاد السوفييتي على وشك شن هجوم على الغرب. ووصف كويل التحذير بأنه نزل عليه كالصاعقة، وتكرر التحذير في مكالمة أخرى بعد دقيقة. ولكن كويل اشتبه بحق في أن الأمر ملفق، وقرر عدم الضغط على زر الإنذار الخاص بالحالات الطارئة.

وبعد انتهاء الأزمة، جمع هوايت طاقم المعلمين في قاعة السينما في سنشيري هاوس وقال لهم بأن وكالة الاستخبارات المركزية طلبت منه أن يعلمهم بالقيمة البالغة الأهمية لمعلومات بينكوفسكي السرية التي يمررونها إليهم، وأنه يدرك أن "هذه المعلومات السرية كانت مفيدة للغاية في تقرير عدم لجوء الولايات المتحدة إلى شن ضربة نووية استباقية ضد الاتحاد السوفييتي، وهو الأمر الذي أيدته نسبة كبيرة من ذوي الرأي في الولايات المتحدة". وأضاف هوايت "أن هذه العملية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك الأهمية الكبرى للمصدر البشري للمعلومات السرية الذي يتم التعامل معه في مهارة وخبرة احترافية".

بدأت المستعمرات البريطانية في أفريقيا في الحصول على استقلالها، وتولى جهاز الاستخبارات الخارجية المسئولية من جهاز الاستخبارات الداخلية التي كانت مسئولة عن المستعمرات بناءً على تعليمات آتلي الخاصة بتحديد المسئوليات. تخلص هوايت من آخر البارونات الهجامين وذلك عبر عملية إعادة التنظيم التي حدثت عام ١٩٦٦ وأدت إلى خلق وظيفة جديدة باسم مراقب لإفريقيا، وتولى المراقبون الآخرون مسئولية الكتلة السوفييتية، والشرق الأوسط، ونصف الكرة الغربي، والشرق الأقصى. وكان السبب الرئيسي لهذه الرقابة الجـديدة لإفـريقيا هو رد محاولات فرنسا وروسيا- أو بديلتها ألمانيا الشرقية- لكي يحلوا محل التأثير البريطاني عبر القارة. وبرغم المساندة البريطانية الضمنية والمطلقة في الغالب لكل من جنوب إفريقيا وروديسيا، إن علاقات كثيرة وثيقة ربطت بين بريطانيا وأجهزة الاستخبارات في الدول المستقلة حديثًا.

ومع نهاية الستينيات، ونقاعد هوايت وحلول جون ريني- وهو دبلوماسي لامع- محله، وتقلص احتمال التدخل العسكري البريطاني حول

العالم، عمل جهاز الاستخبارات الخارجية بصورة مطردة ذراعًا لوزارة الخارجية. وبرغم الأداء السيئ في روديسيا حيث فشل جهاز الاستخبارات الخارجية سواءً في التحذير من إعلان إيان سميث المنفرد للاستقلال أو الإشارة إلى سهولة اختراق العقوبات، فقد تم القيام على عمل جيد عبر إفريقيا في الستينيات، وتعززت علاقات بريطانيا بالحكومات الجديدة. وظهر هذا بشكل خاص أثناء الحرب الأهلية في نيجيريا- عندما ساندت فرنسا الجانب الخطأ، بينما لم تفعل بريطانيا ذلك- وفي الكونغو الواقعة تحت السيطرة البلجيكية، حيث نفذ دافني بارك بعض العمليات "القوية" للاستخبارات الخارجية MI6 بالتنسيق مع وكالة الاستخبارات المركزية والموساد لإجهاض محاولات موسكو لكي تحل محل المصالح الغربية.

ولم يكن تعيين ريني يحظى بشعبية داخل جهاز الاستخبارات الخارجية، حيث ساد افتراض عام بأن موريس أولدفيلد- نائب هوايت الكفء- هو الذي سيحصل على المنصب. وعد الكثير من الأشخاص ذلك نتيجة الفهم الخاطئ في هوايت هول بأن منحت المسئولية عن الأجهزة السرية لرجل من خارجها سوف يؤدي لوضعها تحت رقابة أفضل وسوف يكبح جماح "الرجال الجموحين" فيها، كما قال جورج كينيدي يونج بأن العكس هو الذي يحدث في الواقع، فالشخص القادم من الخارج لا يعرف سمات الأفراد الموجودين في الجهاز، ولا كيفية تطور الأحداث التي يتخذون بناء عليها قراراتهم خلال عملهم الروتيني اليومي. وساد شعور عام بالارتياح بعد تولي موريس أولدفيلد المسئولية في عام ١٩٧٣. ولكن كان ليونج مصلحة في مثل ذلك الادعاء بحسبانه أحد الرجال الجموحين الذين شككوا في الهدف من تعيين ريني. وشهد ريني أوقاتًا عصيبة. فقد عمل أولدفيلد على إبعاده تمامًا عن العمليات المهمة كلها. ولكنه فاز في النهاية

باحترام كثير من ضباطه إن لم يكن كلهم. وشهد عددًا من العمليات البارزة، فضلاً عن تأسيسه "لقناة خلفية" مع الجيش الجهوري الأيرلندي المؤقت IRA، مما أثمر عملية السلام في أيرلندا الشمالية.

وتحسنت سمعة جهاز الاستخبارات الخارجية كثيرًا في عهد ريني. ويرى كثيرون أن شهرة أولدفيلد الذي كان مصدر إلهام لجون كاري وجورج سمايلي- وهم الثلاثة الذين عرفوا داخل الجهاز باسم "المــولدرز"- قد تحققت من خلال جنوب شرق آسيا في الخمسينيات في ذروة مشاكل بريطانيا مع مستعمراتها في الشرق الأقصى. وتم تعيينه بعد ذلك في واشنطن، حيث نجح في إعادة رسم انطباع جيد عن الجهاز لدى الأمريكيين. ويرى أحد الضباط السابقين في جهاز الاستخبارات الخارجية أن أولدفيلد ويونج كانا العقل المدبر في الجهاز، وأن المرء كان يشعر معهما بأنه يقف على أطراف أصابعه، بينما يسيطر عليه إحساس بالاسترخاء والخمول مع غيرهما. ويرى بأن جورج سمايلي ما هو إلا صورة كاريكاتورية من أولدفيلد. فهو مولع بالكتب، ومخلص في عمله، وكان يأخذ العمل إلى البيت- حسب ما يظن المرء- في شقته القريبة من المكتب.

وفي عهد أولدفيلد، استطاع الجهاز أيضًا تجنيد عميل آخر رفيع المستوى داخل الاستخبارات السوفييتية، وهو أوليج جورديفسكي الذي ترعرع داخل مؤسسة الاستخبارات حيث كان أبوه واحدًا من العاملين في مفوضية الشعب للشئون الداخلية NKVD. وانضم جورديفسكي إلى جهاز الاستخبارات السوفييتية في أوائل الستينيات. وجاءت اللحظة الحاسمة في حياته العملية مع الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. عندما بدأ جورديفسكي بعد نقله إلى كوبنهاجن عام ١٩٧٢ في السعي للاتصال بالاستخبارات الغربية، وأصبح عميلاً لجهاز الاستخبارات الخارجية MI6 بحلول عام ١٩٧٤.

وبحسبانه مصدرًا رفيع المستوى ومميزًا للمعلومات، عمل في البداية في الدانمرك ثم في مقر الاستخبارات في موسكو وأخيرًا في لندن، قدم جورديفسكي للبريطانيين مجموعة كبيرة من المعلومات الثمينة. وكشف لهم عن خيانة مايكل بيتاني، وقدم تقييمًا للأضرار التي تسبب فيها جيفري برايم– العـميل السوفيتي داخل مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ، وأكد أن روجر هوليس لم يكن جاسوسًا لجهاز الاستخبارات السوفييتية KGB. ولكن أهم المعلومات التي قدمها كانت تتصل بارتياب القيادة السوفيتية المرضي في النوايا الغربية وفي عملية رايان التي تم وضعها للتحذير المسبق من ضربة أولى للناتو، وهو ما كان السوفييت مقتنعين بأنه احتمال مرجح. واندلعت شرارة هذا الارتياب المرضي عندما طورت الولايات المتحدة نظام صورايخ MX العابرة للقارات وصواريخ كروز وأيضًا بسبب الدعاية الأمريكية المضادة للسوفييت، وخصوصًا تشهير رونالد ريجان بروسيا ووصفه لها "بإمبراطورية الشر" وجاءت أخطر الفترات في أواخر عام ١٩٨٣ في أعقاب إسقاط طائرات الميج السوفييتية لطائرة ركاب كورية جنوبية فوق جزيرة سخالين في أقصى شرق روسيا. ووسط تصاعد التوتر الدولي، أجرت قوات الناتو مناورات عسكرية تحت اسم (آبل آرشر)، وتضمنت تحركات واسعة للقوات في ألمانيا الغربية، واستغل الروس هذه المناورات للتغطية على استعداداتهم لغزو المجر عام ١٩٥٦ والهجوم على تشيكـــوسلوفـــاكيا عام ١٩٦٨ وعملية مماثلة ضد بولندا عام ١٩٨١ لم يُشرع فيهـــا. وعندما غيرت قوات الناتو من إجراءاتها في منتصف المناورات عملية أمنية بسيطة خاصة بالاتصالات، فقدت استخبارات الإشارة السوفييتية السيطرة على ما كان يحدث، وأثار ذلك الذعر في موسكو. وأخبر جورديفسكي جهاز الاستخبارات الخارجية أن قادة حلف وارسو شعروا بالقلق من احتمال قيام الغرب بشن هجوم نووي تحت ستار تلك المناورات

وأن العملية رايان مبنية على أساس مخاوف حقيقية للغاية لدى القيادة السوفييتية. ونتيجة لذلك، بدأ رونالد ريجان ومارجريت تاتشر في التخفيف من لهجتهما المعادية للشيوعية، مما أدى إلى حدوث تقارب مع ميخائيل جورباتشوف– الذي كان ينظر إليه أنه الرجل القادم في السياسة السوفييتية– وإلى نجاح محادثات الحد من الأسلحة النووية في الثمانينيات.

وفي يناير من عام ١٩٨٥، تم استدعاء جورديفسكي إلى موسكو وإبلاغه بأنه سيصبح ضابط جهاز الاستخبارات السوفييتية المقيم القادم في لندن. وشكل هذا نجاحًا مذهلاً سواءً له أو للمتعاملين معه من جهاز الاستخبارات الخارجية، تيمنًا بإمكانية إطلاعهم على ثروة المعلومات التي يكشف عنها. ولكن مع قدوم شهر مايو وإذ كان لا يزال يعمل ضابط استخبارات مقيمًا، تلقى جورديفسكي طلب استدعاء إلى موسكو بشكل ينم عن اكتشاف أمره، وبدا من الواضح أن دوره عميـــلاً للبريطانيين قد انتهى. وكانت قصة هروبه دربًا من دروب الخيال. فبعد تخلصه من مراقبيه من جهاز الاستخبارات السوفييتية، تبع جورديفسكي التعليمات المخبأة داخل غلاف أحد الكتب لتحذير جهاز الاستخبارات الخارجية بأنه يحتاج إلى مأوى آمن. وقضت الإشارة أن يقف على ناصية شارع معين حاملاً حقيبة بحمالات وما إن يمر عليه شخص يحمل حقيبة هارودز ويتناول قطعة طويلة من الشيكـــولاتة، فإن عليـــه في هذه الحالة اتباع التعليمات المعدة سابقًا وأن يسرع إلى نقطة الالتقاء على الحدود الفنلندية. وهناك التقى جورديفسكي فريق جهاز الاستخبارات الخارجية المكلف بتهريبه عبر الحدود إلى الغرب في صندوق إحدى السيارات. إنه جورديفسكي الذي قضى أحد عشر عامًا عميلاً مدسوس دون أن يطلب أي أموال من جهاز الاستخبارات الخارجية وخـــاطر بحياته لتمرير المعلومات السرية إلى الغرب. وقد وصفه نايجل

كليف- الذي تقاعد بينما كان جورديفسكي لا يزال في مكانه- بأنه أكثر عملاء بريطانيا نجاحًا. وهي الصفة التي يمكن إطلاقها فقط وفي سهولة على عملاء من النصف الأول من القرن العشرين من أمثال TR16 وجوني دي جراف وآخرين من بعدهم. ولكن اللورد آرمسترونج- سكرتير مجلس الوزراء طوال معظم الفترة التي قضاها جورديفسكي عميلاً للبريطانيين- كان محقًا بالتأكيد عندما وصفه بأنه أحد أهم المصادر على الإطلاق. وأسهم التعامل مع بينكوفسكي وجورديفسكي إسهامًا كبيرًا في استعادة سمعة جهاز الاستخبارات الخارجية أكثر من كل عملياته الأخرى. وقد تعرض الجهاز لانتقادات شديدة جدا بسبب الافتقار الواضح لأي تحذير من جانبه سواءً فيما يتعلق بحرب الفوكلاند أو حرب الخليج. ولكن العالمون ببواطن الأمور قالوا بأنه لم يكن هناك مثل ذلك النقص في المعلومات- ولكن كان هناك استخدام سيئ لها من جانب الحكومة.

ففي أوائل عام ١٩٨٢، كانت الحكومة البريطانية تتفاوض حول مستقبل جزر فوكلاند، وحذر جهاز الاستخبارات الخارجية الذي كانت محطته الوحيدة في أمريكا اللاتينية تقع في بيونس أيرس من وجود إشارات واضحة على استعداد الأرجنتين لغزو الجزر. وأرجع يونج التجاهل الذي قوبل به ذلك التحذير إلى عدم الرغبة داخل هوايت هول في مواجهة الحقائق الصعبة التي تتعارض مع رغبتهم في التخفيف من الواقع. وقال بأن حرب الفوكلاند مثال على هيمنة هذا الاتجاه الأخير، ولكن مقابل ثمن باهظ، وأنهم كان لديهم تقييم جيد جدًا للموقف قبل حدوث الأزمة، بل كانت السفارة البريطانية تتلقى تقارير عن الخطط الأرجنتينية، ولكن وزير الخارجية البريطانية كارنجتون قلل من أهمية تلك التقارير. وبمجرد اشتعال الصراع، لعب الجهاز دورًا رئيسيًا في إيقاف تزويد الأرجنتين بصواريخ جو- أرض

إكزوسيت التي أثبتت فاعلية كبيرة ضد السفن الحربية البريطانية. حيث توصل أنطوني ديفال – ضابط البحرية الملكية السابق الذي أدى عددًا من المهام للجهاز– إلى إقناع الكابتن الفريدو كورتي– رئيس وحدة توريد الأسلحة– بأنه يستطيع توريد ثلاثين صاروخ إكزوسيت من العراق وليبيا، بسعر مليون جنيه إسترليني لكل صاروخ. ومن خلال ضمان تمسك كورتي بالصفقة قام بالمماطلة في ميعاد التسليم، حيث ضمن ديفال تخفيف إمدادات القوات الجوية الأرجنتينية ومخزونها من تلك الصواريخ وأنقذ بلا شك أرواح العديد من رجال الجيش البريطاني.

ورغم دروس الصراع في فوكلاند، استمعت لجنة سكوت الخاصة بالتحقيق في قضية ماتريكس– تشرشل– التي استغل فيها جهاز الاستخبارات الخارجية بول هندرسون المدير الإداري البريطاني لإحدى الشركات العراقية عميلاً، من أجل اكتشاف تفاصيل تطوير بغداد للأسلحة– إلى إفادات عديدة بأن إدارات حكومية أخرى كانت لا تزال تتجاهل بصورة متكررة تقارير المخابرات. وشهد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ محاولة جهاز الاستخبارات الخارجية تكرار نوع العمليات التي قام عليها قبل ذلك بعقد من الزمن أثناء الاحتلال السوفييتي لأفغانستان. وكانت تلك العمليات مماثلة للعمليات التي نفذتها وحدات العمليات الخاصة بمساعدة الحركات السرية في أوروبا أثناء الاحتلال النازي لها في الحرب العالمية الثانية. ومن أمثلة تلك العمليات التي جرت في أفغانستان، عملية قام عليها "عملاء بالوكالة" نيابة عن جهاز الاستخبارات الخارجية وتمثلت في جلب حطام طائرة هليكوبتر سوفييتية أسقطها المتمردون الأفغان خلف خطوط السوفييت. وتمكن فريق من المتمردين يتألف من ثلاثة أفراد يعملون بالأجر من جلب الحطام عبر الحدود إلى باكستان. ويبدو في وضوح أن هؤلاء الرجال تلقوا أجرًا أساسيًا

إلى جانب بعض الحوافز مقابل جلب أجزاء معينة من الطائرة وكانت لوحة التحكم في الطائرة والكسوة المصفحة لهيكلها من بين الأشياء الأعلى ثمنًا. وقال إد جوتشينيوز، النائب السابق في وكالة الاستخبارات المركزية- إن "الطائرة الهليكوبتر سقطت في أفغانستان، وإن أجهزة الاستخبارات المكلفة بجمع أجزاء المعدات السوفييتية كانت تسعى بطرق عديدة بالطبع لتأجير فريق من داخل البلد لجلب الطائرة إلى باكستان، وإن السوفييت شكوا- كما يعتقد- بأن كثيرًا من هؤلاء يسعون إلى الاستيلاء على أجزاء من حطام معداتهم، ولذلك كانوا يرسلون مجموعات من الأفراد لمحاولة استرجاع الطائرة، وقد نجح البريطانيون في الحصول على أجزاء من تلك الطائرة".

وأرسل جهاز الاستخبارات الخارجية بعثة سنوية إلى أفغانستان بهدف إقامة قناة اتصال مع أحمد شاه مسعود زعيم التحالف الشمالي الذي اغتاله إرهابيو القاعدة قبل وقت قليل من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وكان مسعود أكثر رجال المجاهدين جدارةً بالثقة. وقد زوده جهاز الاستخبارات الخارجية بصورايخ ووسائل للاتصال. وتولى توريد هذه الأشياء في العادة ضباط من جهاز الاستخبارات الخارجية، وعملاء بالأجر. وكان بعض هؤلاء يعملون في خدمة أفراد على المعاش من خدمة الاستخبارات السرية **SAS** أو خدمة القوارب الخاصة **SBS** بحيث يسهل التنصل من العملية. وتولى هؤلاء أيضًا تدريب المجاهدين على كيفية استخدام المعدات وجمع الأسلحة السوفييتية التي يتم الاستيلاء عليها. وقال بارونيس بارك إن حرب أفغانستان كانت فرصة رائعة جدًا للتعرف على مجموعة واسعة من أحدث الأسلحة والمعدات السوفييتية، بل الحصول عليها في بعض الحالات، ومن بينها طائرات الهليكوبتر. وأضاف بأن العراقيين كانوا مسلحين بالطبع بمثل تلك الأسلحة أثناء حرب الخليج، ولذلك كان البريطانيون على علم تام بما يواجههم، وهذا

كله بفضل العمل الذي تم في أفغانستان. ودارت عمليات حرب الخليج على نطاق أوسع، ولكنها دشنت نموذجًا استخدم منذ ذلك الحين في عدد من المناسبات، وخصوصا في أفغانستان في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقد أرسل جهاز الاستخبارات الخارجية أحد ضباطه للعمل في الرياض بهدف المساعدة في إنشاء تنظيم للمقاومة الكويتية. وتدرب الكويتيون في معسكرات داخل المملكة العربية السعودية على يد أفراد من خدمة الاستخبارات السوفييتية SAS ولكن اتخذ قرار في النهاية بعدم صلاحيتهم. ومع هذا، كان العمل جاريًا من خلال ذلك النموذج خلف خطوط الأعداء باستخدام أفراد من المقاومة المحلية وSAS وSBS.

وبعد الحرب الباردة، أمر السير كولين ماكول رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية بمراجعة عمليات الوكالة. وأدت نتيجة المراجعة إلى إعادة التنظيم من أجل جعل هذه العمليات أكثر مرونة وأكثر قدرة على مواجهة عالم مليء بالتقلبات غير المتوقعة حيث يأتي الخطر الأكبر من دول خارجة عن المجتمع الدولي، ومن انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، والإرهاب، وتزايد الجرائم الدولية. ولكن الاتحاد السوفييتي السابق– وهو منطقة تعد مصدر تهديد كبير منذ أن بدأت اللعبة الكبرى لأول مرة في وسط آسيا في الجزء الأول من القرن التاسع عشر– يظل هدفًا رئيسيًا. وقال بارونيس بارك الذي عمل ضابطًا صغيرًا في موسكو بأنهم ينظرون إلى بلد لا يزال يمتلك أكبر جيش في أوروبا ولديه أبحاث وتطورات جديدة، وإن يدمر أسلحته القديمة فإنه يستبدل بها طيلة الوقت أخرى جديدة. ويجب عليهم الكشف عن نوايا الروس، الذين لا يزالون يصوبون كل تلك الصواريخ نحو بلده، ولم يتغير أي شيء بعد في هذا الوضع.

وتعد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية واحدةً من أكثر الأشياء التي تستحوذ على الاهتمام في الاتحاد السوفييتي السابق. واستطاع جهاز الاستخبارات الخارجية تقديم دليل حاسم فيما يتعلق ببرنامج الأسلحة البيولوجية في روسيا عام ١٩٨٩ عندما دلف أحد المشاة فجأة داخل السفارة البريطانية في باريس. وادعى فلاديمير باستيثينيك بأنه مدير معهد لينتجراد للأبحاث البيولوجية- وهي الهيئة المعنية بإدارة برنامج روسيا لإنتاج أسلحة ذات تسمية خاصة- وأنه في رحلة بحثية إلى الغرب. وأخبر باستيثينيك جهاز الاستخبارات الخارجية "بأن المعهد يعمل في الظاهر في الأبحاث الطبية، ولكن هذا يشكل فقط غطاءً لدوره الحقيقي". واستطرد بأنه قيل لهم من الناحية الرسمية بأن ٨٥٪ من موارد المعهد تتصل مباشرة بمشاكل الحرب البيولوجية و١٥٪ لإخفاء نشاطهم، وأنه لا يوجد دعم على الإطلاق لمشاريع علمية وتكنولوجية من أجل الصحة الوطنية، وأنه مشترك مديرًا لأحد المعاهد في كل أنواع المناقشات ويمكنه رؤية وثائق في غاية السرية تصف أهداف هذه التطويرات، وأنه توصل في النهاية لاستنتاج أنه سوف يكون من المفيد جدًا إذا جذب اهتمام الغرب بهذه المعلومات. وتضمن وصف باستيثينيك لعمليات المعهد تفاصيل متعلقة بسلالـــة من مرض الطاعون العقدي تقاوم ستة وعشـــرين نـــوعًا من المضادات الحيوية. وكشف أيضًا أن المعهد لديه على الأقل عشرون منشأة بحثية منفصلة قادرة على إنتاج كميات كبيرة من الأسلحة البيولوجية وقد كشف الرئيس يلتسين عن خمسة منها فقط في إعلانه عام ١٩٩٣ الخاص بالأسلحة البيولوجية والكيمياوية الموجودة لدى روسيا.

وفي يوليو من عام ١٩٩٢، حقق جهاز الاستخبارات الخارجية نجاحًا باهرًا آخر. وتمثل هذا النجاح في كول فيكتور أوشينكو رئيس الاستخبارات

الروسية في باريس البالغ من العمر ٥٢ عامًا الذي تم نقله خفية من فرنسا إلى بريطانيا. وتم استدعاؤه- مثل جورديفكسي- إلى موسكو، وقال جهاز الاستخبارات الأجنبية الروسي (SVR) إن جوانب معينة من عمله أثارت الشك. ومن ثم، قرر أوشينكو الانشقاق واللجوء إلى الغرب خوفًا من اكتشاف "لعبته المزدوجة". وذكر لزملائه في السفارة- حيث يعمل تحت ستار مستشار اقتصادي- بأنه يقضي عطلة نهاية الأسبوع في وادي اللوار مع زوجته وابنته البالغة أربعة عشر عاما. وشك العاملون في السفارة أولا في أن قضاء نهاية الأسبوع بعيدا ربما لا يكون كل ما في الأمر، وذلك عندما اتصلت ابنة أوشينكو الكبرى هاتفيا لتسأل والدها عما يفترض أن تفعله بالسيارة الجديدة التي أرسلها لها في سان بطرسبرج في روسيا. وانطلقت حملة للبحث عنه عندما لم يعد إلى عمله في اليوم التـــالي. وعثـــر على سيارة أوشينكو خالية في مطار أورلي في باريس. وأعلنت وزارة الداخلية البريطانية أن أوشينكو موجود في بريطانيا وأنه طلب الحصول على حق اللجوء السياسي. وأدى انشقاق أوشينكو إلى طرد أربعة من زملائه من باريس، من ضمنهم نائبه سيرجي سميروف، الذي كان يدير حلقة من الجواسيس داخل برنامج الأسلحة النووية الفرنسي. وكان أوشينكو مسئولا أيضًا عن إفشاء المعلومات التي قادت إلى القبض على مايكل سميث مهندس الإلكترونيات البريطاني الذي كشف عن أسرارًا عسكرية للروس بعد تجنيد أوشينكو له في أوائل السبعينيات. وأسفرت المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الاتحاد السوفييتي السابق في أوائل التسعينيات عن سلسلة من المنشقين الروس الساعين للجوء إلى الغرب. وأفضلهم بلا شك هو فاسيلي ميتروخين. وقد بدأت قصته في أوائل السبعينيات عندما كان ميتروخين الضابط المتحرر من المعتقدات الخاطئة في جهاز الاستخبارات السوفييتية يعمل في الأرشيف، وكانت مهمته هي نقل مئات الآلاف من الملفات من لوبيانكا- وهو المقر

القديم لجهاز الاستخبارات السوفييتية KGB في وسط موسكو إلى المقر الجديد في ياسينوفو على طريق موسكو الدائري. وقام ميتروخين على مدى أكثر من عقد بنسخ تفاصيل من ملفات، وجمع أرشيف سري بأسماء لجواسيس سوفييت في الغرب، والعمليات التي اشتركوا فيها. ووضع ملاحظات تفصيلية على قطع من الورق قام بتكويرها في يديه وإلقائها بعد ذلك في سلة القمامة لديه. وفي نهاية اليوم، يستعيد هذه الملاحظات ويهربها من ياسينوفو في حذائه. وبمجرد عودته إلى شقته في موسكو، يخفي الملاحظات المكتوبة تحت فراشه. ويأخذها معه في نهاية كل أسبوع إلى منزل ريفي يقع على مسافة عشرين ميلاً خارج موسكو حيث يكتبها على الآلة الكاتبة ويخفيها في محمصة للبن تحت ألواح الأرضية. وعندما تقاعد في عام ١٩٨٤، كان ميتروخين قد ملأ أيضًا غلاية ملابس ووعائين للملابس وصندوقين من الألومونيوم. وذكر فيما بعد أن هدفه من جمع الأرشيف كان إلحاق أكبر ضرر ممكن بجهاز الاستخبارات السوفييتية البالي وسياسة التمييز السائدة داخل الحزب. وبعد حوالي عشرين عامًا تقريبًا من بداية جمعه للسجلات السرية، سنحت له أول فرصة حقيقية لتمرير هذه السجلات في أمان إلى الغرب. وفي مارس ١٩٩٢، ومع ظهور شيوعية جديدة بأسلوب سوفييتي وسقوط سور برلين وفشل الانقلاب ضد جورباتشوف، سافر ميتروخين إلى إحدى جمهوريات البلطيق وذهب إلى السفارة الأمريكية هناك وقدم أرشيفه إلى رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية. ولكنه قوبل بالصد من جانب رجل وكالة الاستخبارات المركزية الذي أذهلته المفاجأة، وربما رأى أن المعلومات التي قدمها ميتروخين كانت ممتازة جدًا حتى إنها قد لا تكون حقيقية وأنها مزيفة. ولذلك ذهب ميتروخين إلى السفارة البريطانية حيث قدم له رئيس محطة جهاز الاستخبارات الخارجية كوبًا من الشاي واستمع إلى

قصته وفحص ضابط جهاز الاستخبارات الخارجية الأرشيف وأخبره بأن من الأفضل أن يعود الشهر التالي ومعه المزيد.

وعاد ميتروخين في التاسع من إبريل، ومعه هذه المرة دستة من المظاريف تحتوي على ما يزيد على ألفين من الصفحات المطبوعة بها تفاصيل من سجلات جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB. وجاء في أحد هذه المظاريف أسماء المئات من عملاء جهاز الاستخبارات السوفييتية واتصالات سرية في الولايات المتحدة. وكانت هناك قائمة مماثلة ولكن أصغر لعملاء واتصالات سرية في المملكة المتحدة. وسافر فريق من خدمة الاستخبارات السرية SIS إلى جمهوريات البلطيق خصيصًا لفحص أوراق ميتروخين السرية، ووافق ميتروخين على العودة في شهر يونيو مع وثائق أكثر. تم إقناعه في اللقاء الثالث بالذهاب سرًا إلى بريطانيا لمساعدة ضباط جهاز الاستخبارات الخارجية وجهاز الاستخبارات الداخلية في فحص أرشيفه واستيعابه بشكل أفضل. وتم على مدى الأسابيع الثلاثة الأخيرة من شهر سبتمبر والجزء الأول من شهر أكتوبر عام ١٩٩٢ استخلاص ما يعرفه ميتروخين من المعلومات في مجموعة من المنازل الآمنة في لندن والريف القريب منها. واتخذ ميتروخين في هذا الوقت قرارًا نهائيًا بأن ينشق. وتسلل في الثالث عشر من أكتوبر عائدًا إلى روسيا، وبعد ثلاثة أسابيع سافر مع أسرته إلى جمهورية البلطيق نفسها التي اتصل فيها في البداية بجهاز الاستخبارات الخارجية، ومن هناك رحلوا إلى المملكة المتحدة لكي يبدأوا حياة جديدة هناك.

وفي أثناء ذلك، كان ضباط المخابرات البريطانيون والأمريكان يخوضون في أرشيف ميتروخين بحثًا عن عملاء جهاز الاستخبارات السوفييتية وعن وسائل لتحويل الأشياء الجديدة التي عرفوها إلى أفضل ميزة

ممكنة، ووصف ضابط مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI هذا الأرشيف بأنه أكمل وأوسع المعلومات السرية التي تلقاها حتى ذلك الوقت من أحد المصادر. وتركز الاهتمام في بريطانيا على ميليتا نوروود التي زودت جهاز الاستخبارات السوفييتية أثناء الحرب العالمية الثانية بمعلومات متعلقة بإنتاج أول قنبلة ذرية، وما إذا كان جهاز الاستخبارات الداخلية الذي كان على علم بها قبل فترة طويلة من انشقاق ميتروخين على حق بعدم إلقاء القبض عليها. ولكن كان هذا خارجًا عن إطار الموضوع بالنظر إلى كم المعلومات التي قدمها ميتروخين. وعلق البروفيسير كريستوفر آندرو الذي شارك في تأليف كتاب عن أرشيف ميتروخين مع ترجمته الأصلية على ذلك بقوله إنه "لا أحد تجسس لصالح الاتحاد السوفييتي في أي وقت منذ قيام الثورة الروسية ونهاية عصر جورباتشوف يستطيع أن يثق الآن بأن أسراره لا تزال آمنه". الأمر الأكثر أهمية ربما، أن جهاز الاستخبارات الأجنبية الروسي SVR لم يكن لديه طريقة لقول: أي من عملائه الذين يعودون إلى ما قبل عام ١٩٨٤ قد جرى اكتشافه، واضطر إلى التسليم بأنه لا بد من التخلي عنهم جميعًا. ولم يكن في الإمكان تقدير الضرر الذي لحق بعمليات الاستخبارات الروسية. وشكل هذا انقلابًا لصالح الاستخبارات البريطانية، وردًا أخيرًا على الأضرار التي أصابتها بسبب مجموعة الخمسة في كامبريدج.

الفصل الرابع عشر

استمرار اللعبة الكبرى

تهكم ضاحكًا من فكرة أن التجسس مهنة انتحارية الآن مع انتهاء الحرب الباردة

جون لي كاري، الرحالة السري

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن روسيا وبريطانيا، كانتا لا تزالان تعلنان باستمرار الكشف عن جواسيس كل منهما لدى الأخرى. وعندما قبض على أحد عملاء الاستخبارات الخارجية MI6 من قبل جهاز مكافحة التجسس الفيدرالي الروسي FSK في بداية عام ١٩٩٤، عرض التحقيق معه في لابيانكا على شاشة التليفزيون الروسي. وقد أقر فاديم سنتزوفيتش، مدير التصدير بشركة أسلحة روسية متخصصة في الأنظمة العسكرية والمدفعية، بأنه حصل على مبلغ ثمانية آلاف جنيه إسترليني من الاستخبارات الخارجية البريطانية MI6 مقابل تقديم أسطوانتين للكمبيوتر و١٨ فيلمًا تحتوي على تفاصيل أحدث تكنولوجيا الأسلحة الروسية ومبيعاتها إلى الشرق الأوسط والجمهوريات السوفييتية السابقة. وزعم سنتزوفيتش أن الاستخبارات الخارجية MI6 اكتشفت أنه كان يحصل على رشاوى وقامت بابتزازه لإجباره على العمل لصالحهم. وتم تجنيده أثناء وجوده في معرض للأسلحة في لندن عام ١٩٩٣، وعقد أحد عشر اجتماعًا متعاقبًا مع عملاء

الاستخبارات البريطانية في سنغافورة وباريس ولندن وبودابست، وأفاد قائلاً "بدأت العمل مع السيد جيمس سيلف ثم قام بتقديمي بعد فترة إلى خليفته ضابط الاتصال. التقينا في بادئ الأمر خارج روسيا، ولكن في الخريف الماضي قاموا بالترتيب للاتصال بهم هنا. وكانوا مهتمين بشكل أساسي بمجالين يمكنني أن أوفر فيهما المعلومات بحكم وظيفتي. الأول هو صادرات الأسلحة الروسية إلى دول الشرق الأوسط والثاني هو التفاصيل الخاصة بكيفية قيامنا بعمليات بيع الأسلحة". وقد تم الحكم على سنتزوفيتش بعشر سنوات من الأشغال الشاقة. وزعم جهاز مكافحة التجسس الفيدرالي الروسي FSK بأن جون إسكارليت– رئيس مكتب جهاز الاستخبارات الخارجية MI6– طرد بسبب القبض على سنتزوفيتش. وفي واقع الأمر، تم سحب تأشيرته ردًا على الرفض البريطاني للسماح لأحد كبار ضباط جهاز الاستخبارات الروسي بالذهاب إلى لندن. وأعلن جهاز مكافحة التجسس الفيدرالي الروسي FSK بأن " التعامل مع الموضوع برمته تم بطريقة مهذبة".

كانت روابط الدفاع بين الجمهوريات السوفييتية السابقة تمثل أولوية استخباراتية كبرى للغرب حيث إنها كانت تشكل مصير الكتلة الصناعية العسكرية السوفييتية. هل تحولت المصانع العسكرية بالفعل نحو الاستخدامات المدنية أو ما زالت منتجاتها تصدر للمناطق الأكثر مشـــكـــلات وتوترًا في العالم مثل الشرق الأوسط؟ أدى الاهتمام المسلط على المبيعات الروسية للمواد الذرية والتكنولوجيا للمنطقة إلى جعل الاستخبارات الخارجية MI6 تستخدم منشقًا جديدًا من جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB عبر عملية خداع تم إعدادها والتخطيط لها لإحباط المحاولات الإيرانية لشراء معدات من أجل برنامج السلاح النووي الخاص بها. ومثل جورديفيسكي، فإن ميخائيل بوتكوف، الرائد السابق في جهاز الاستخبارات السوفييتية كان عميلاً

للاستخبارات البريطانية الخارجية في مكانه. وقد انشق في مايو عام ١٩٩١ وكان مقره في أوسلو تحت غطاء العمل صحفيًا، وكان يقوم بتزويد الاستخبارات بتفاصيل عمليات جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB في إسكنديناقيا وأيرلندا وأستراليا. وبسبب المعلومات التي قام بالإدلاء بها، تم استبعاد ثمانية "دبلوماسيين" روسيين في أوسلو. ودُفع مبلغ مائة ألف جنيه إسترليني لبوتكوف عندما وصل إلى بريطانيا وتم إعطاء صديقته أسماء مستعارة في مدينة بيركشاير الصغيرة في بيورلي. واستمر لفترة في معاونة الاستخبارات الخارجية MI6 وكان الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو خداع الإيرانيين الذي حدث في جنيف خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وبعد أن أصبحت معلوماته عتيقة، فإنه أصبح ذا نفع قليل ولديه الكثير من الوقت وقد تم منحه معاشًا سنويًا مقداره ١٥,٠٠٠ جنيه إسترليني مكافأة له على عملية الخداع. وأدت عملية الاحتيال، التي بلغت قيمتها ١,٥ مليون جنيه إسترليني والتي تم فيها خداع مجموعة كبيرة من الشركات والمنظمات الروسية من خلال الاستيلاء على مبالغ كبيرة من المال على أمل كاذب في الحصول على استشارة تجارية من قبل أفضل العقول المالية في العالم، إلى سجن بوتكوف لمدة ثلاث سنوات.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، أقنع إغراء وسحر مال الغرب وسحره ما يزيد عن ٥٠ روسيًا بعرض خدماتهم على وكالات الاستخبارات الغربية مع تنوع درجات النجاح. وكانت حالة فيكتور ماكاروف أكثر الحالات إثارة للأسى، وكان يعمل خبيرًا للإشارات في جهاز الاستخبارات السوفييتية وقام بإفشاء تفاصيل العمليات الروسية الاستخباراتية ضد الاتصالات الدبلوماسية لعدد من الدول الغربية إلى الاستخبارات الخارجية MI6 في أوائل الثمانينيات، كما أكد صحة المعلومات القائلة بأن الاستخبارات السوفييتية فشلت في

اختراق الشفرات الدبلوماسية البريطانية. ولكن قبض عليه وأودع في معسكر عمل سوفييتي. وعقب الإفراج عنه في عام ١٩٩٢ عاد إلى بريطانيا ولكن معلوماته العتيقة أدت إلى منحه معاشاً صغيرًا وحاول رفع عريضة للملكة من أجل الحصول على المزيد.

هناك حالة مشابهة أخرى مثيرة للأسى وهي تلك المتعلقة ببلاتون أوبوخوف، وهو دبلوماسي شاب عرض خدماته على جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6**. ففي عام ١٩٩٦، أعلن جهاز الأمن الروسي أو **FSB** كما كان يطلق عليه، أنه اعتقل أوبوخوف لمحاولته تزويد الاستخبارات الخارجية **MI6** بمعلومات حول "الوضع الداخلي ونزع السلاح وسلوك القادة الروس". واعترف أوبوخوف في الاستجواب بأنه كان على اتصال بجهاز الاستخبارات الخارجية أثناء عمله في وزارة الخارجية ولكنه زعم أنه كان يجمـــع فقط مادة لرواياته التي اشتملت على "شيطان الجنس" و"اللعب مع الموت" و"في براثن العنكبوت". وفقًا لما صرحت به الاستخبارات الخارجية **MI6**، فقد زعم أنهم "قد يدفعون لي ٢٠٠٠ دولار شهريًا ويمنحونني ١٠٠٠ دولار إضافية مقابل المعلومات الجيدة بالفعل". وتحولت الفضيحة إلى أزمة دبلوماسية واسعة النطاق مع جهاز الأمن الروسي **FSB**، الذي كان متلهفًا في ظل اسمه الجديد على ترك بصمة بارزة، وأعلن أنه طرد تسعة دبلوماسيين بريطانيون من موسكو لوجود "أدلة دامغة على قيامهم بأنشطة تتنافى مع وضعهم الدبلوماسي". وعقب مفاوضات مضنية خفض هذا العدد إلى أربعة، وعبر رد فعل مناظر طرد أربعة دبلوماسيين روسيون من لندن. وقد حكم على أوبوخوف بالسجن لمدة ١١ عامًا ولكن تم إيداعه فيما بعد في مستشفى للأمراض النفسية.

ومع مرور الوقت، انتقل الجهاز إلى مقره الجديد الذي تكلف ما يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني في فكسهول كروس عام ١٩٩٤، وكان دوره مختلفًا للغاية عن الدور المنوط به في عام ١٩٠٩. وحافظ الجهاز على بعض التقاليد، حيث كان العاملون فيه ما يزالوا يطلقون عليه لقب "الشركة" بينما كانت تشير إليه وزارة الخارجية "في أدب ولكن ليس بشكل مخلص جدًا" باسم الأصدقاء. وكان الفرع C لا يزال يجتمع مع رئيس الوزراء كل ثلاثاء. وكانت تقارير الجهاز لا تزال تحمل الرقم المسلسل CX وكانت تعرف داخل الجهاز باسم CX ولكن كانت المناقشات والتقارير تغطي مجالات لم تكن أبدًا هدفًا للاستخبارات الخارجية البريطانية في العالم القديم.

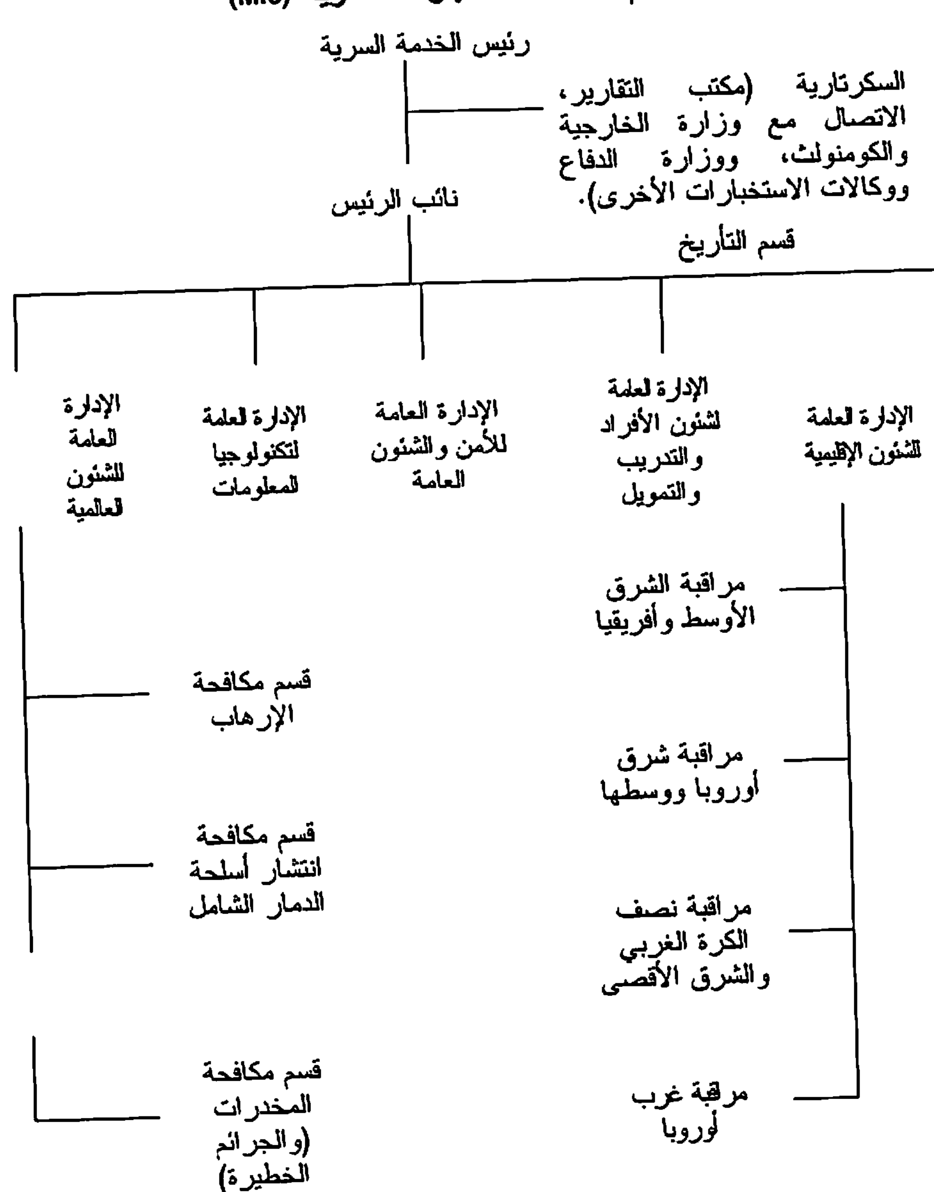
وأوضح قانون أجهزة الاستخبارات الصادر عام ١٩٩٤، وكذلك الدور التقليدي الخاص بجمع المعلومات الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية وعلى الأخص انتشار الأسلحة الذرية، أن الجهاز يضطلع بمهمة إضافية تتمثل في "منع الجرائم الخطيرة أو اكتشافها". وكان هذا بمثابة تفويض رسمي للعمليات التي كان يتم القيام عليها بالفعل لبعض الوقت لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وغسيل الأموال وتستهدف بريطانيا ولكن يتم تنفيذها خارج البلاد حيث لا يمكن للشرطة والجمارك الملكية والاستخبارات الداخلية البريطانية أن تعمل بشكل طبيعي.

وأعلن السير كولين ماكول أنه "يمكن لوكالات تنفيذ القانون الفردية، في بعض الأحيان، أن تفيد من النظرة الأشمل والمزيد من المعرفة التي يحصل عليها جهاز الاستخبارات الخارجية عندما يتعلق الأمر باكتشاف شبكات غير قانونية تعمل عبر الحدود. وينزع الأشرار غالبًا، على ما أعتقد، للعمل في الأماكن التي يعتقدون أنهم في أمان بها، وإذا استطعنا الوصول

لبعض تلك الأماكن، فإننا سنتمكن ليس من مد يد العون فقط لوكالات تنفيذ القانون ليس في هذا البلد فقط ولكن في البلدان الأخرى أيضًا".

إن اتساع الجريمة المنظمة في دول الكتلة السوفييتية القديمة– على نحو رئيسي في روسيا نفسها– وبولندا وجمهورية التشيك وعملياتها التي تشمل بريطانيا وتتصدرها جرائم تهريب المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين، كان محور الاهتمام الرئيسي. وحتى قبل انهيار حائط برلين، كانت الاستخبارات الخارجية MI6 لا تتقاعس عن تقديم المساعدة للجمارك البريطانية والشرطة لمكافحة المخدرات التي كانت تفد إلى بريطانيا من خلال بولندا وتشيكوسلوفاكيا، كما ركزت جهودها على اختراق المهربين في بداية سلسلة ترويج المخدرات من أجل تثبيط عملياتهم على نحو موسع، قدر الإمكان.

تنظيم خدمة الاستخبارات السرية (MI6)



وبحلول أوائل عام ١٩٨٨، بدأت الاستخبارات الخارجية MI6 مساعدة الشرطة في كشف محاولات تهريب المخدرات إلى بريطانيا من خلال أوروبا الشرقية. وبدأت إحدى هذه العمليات بعد قيام رجال المباحث في لندن باعتقال اثنين من التشيك، وهما ميروسلاف فرانا وابنه رومان، وكان بحوزتهم كيلوجرامين من الكوكايين. واكتشف رجال المباحث أنه تم العثور عليهم عبر طريق تهريب المخدرات المؤدي من كولومبيا إلى بريطانيا عبر بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا وهولندا. ومن خلال التعاون مع أعضاء من جهاز الاستخبارات التشيكي القديم StB، قام عضو في عصابة اتجار في المخدرات في كالي من كولومبيا بتأسيس شركة واجهة للتمويه في مدينة براغ واستخدمها لترويج ٥٠٠ كيلو جرام من الكوكايين إلى أوروبا في الشهر.

تلقى ألونزو ديلجادو مارتينز تعليمه في براغ في الستينيات، وبعد نحو ٢٠ عامًا قام بتأسيس شركة ياروس للتجارة، وكان نشاطها الظاهري هو استيراد الطعام الكولومبي للكتلة السوفييتية، ولكن لم يكن هذا هو كل ما تقوم شركة ياروس على استيراده. ففي كل شحنة كان هناك عدد من الحاويات المليئة بالفول والأرز والسكر والتي تم تفريغها من الداخل لعمل حيز لوضع الأكياس البلاستيكية المليئة بالكوكايين. واتضح بعد ذلك أنها عملية تهريب كبيرة حيث كانت الشركة تجلب كوكايين نقيًا بما يعادل ملايين الجنيهات كل عام. وعملت الاستخبارات الخارجية MI6 على تتبع تلك الشحنات. وكانت تلك الشحنات تأتي إلى أوروبا من خلال الميناء البولندي أقدينيا. وكان يتم نقلها برًا إلى مخزن في مدينة هارديك كريلوفيه التشيكية حيث تتم إعادة وضعها في حاويات جديدة وعمل وثائق جديدة لها توضح أن منشأها هو تشيكوسلوفاكيا ثم يتم إرسالها إلى أماكنها المنشودة في هولندا وألمانيا وبريطانيا.

وفي عام ١٩٩١، تم القيام بعملية مشتركة لتتبع شحنة على طول الطريق، وتم القبض على كل أفراد العصابة بمجرد مرور الحاويات. وقد تعثرت العملية على الحدود التشيكية في منطقة ناشود حينما شك أحد حراس الحدود اليقظين في الأمر، حيث لم يكن على دراية بمحتوى الشحنة وأنها كانت بالفعل تحت المراقبة. وأوضح الفحص عن قرب أن الحاويات التي تم تفريغها تحتوي على ١٠٠ كيلو جرام من الكوكايين. وتم القبض على ديلجادو واثنين من مساعديه التشيك كما تم ضبط شحنة أخرى تحتوي على ١١٦ كيلو جرام من الكوكايين في أقدينيا. وأنكر ديلجادو التهم المنسوبة إليه ونفى اشتراكه في تهريب تلك الشحنة ولكن حكم عليه بالسجن عشر سنوات وزاد الحكم إلى ثلاث عشرة سنة عند الاستئناف.

وبالرغم من ذلك، كانت "الجريمة الخطرة" تمثل جانبًا صغيرًا من عمليات الاستخبارات الخارجية MI6 وكانت أهدافها الرئيسية تتمثل في الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعدو القديم في موسكو. وإن انخفض الجهد العملياتي ضد الروس بحوالي الثلثين منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن العناصر الرئيسية التي كانت تعمل في الكتلة السوفييتية السابقة- والمعروفة الآن باسم شرق أوروبا ووسطها- ظلت كما هي كما كان عليه الأمر قبل انهيار الشيوعية. وعكس الحد من هذا الجهد التدهور المفاجئ في نفوذ موسكو وقدرتها على التدخل في أي مكان في العالم، ولكن الاستقرار السياسي للدول الأعضاء في الاتحاد السوفييتي السابق- على الأخص في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز- ظل يمثل محور الاهتمام الرئيسي لها.

وظلت الأهداف الأكثر تقليدية مثل مراقبة الأعداء المحتملين والبقع الساخنة في العالم، مع نقص الاستقرار في الشرق الأوسط ويوغوسلافيا السابقة، من الأولويات الواضحة. وربما كانت جنوب أفريقيا تمثل مشكلة أقل

وضوحًا في هذا الشأن، ولكن نظرًا لأهميتها الإستراتيجية، كان هناك اهتمام كبير بالسياسة الداخلية للمؤتمر الوطني الأفريقي وأنشطة الجماعات التي تتراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار. وقد هيمنت الصين، على نحو لا يثير الدهشة، على أولويات الاستخبارات في الشرق الأقصى، ولكن كانت فيتنام وكوريا الشمالية وكمبوديا أيضا أهدافا مهمة. وفي أماكن أخرى من آسيا كانت الأهداف الرئيسية تتمثل في أفغانستان وباكستان، وسر الاهتمام بالأخيرة لا يتمثل في علاقاتها واتصالاتها بتنظيم القاعدة فقط ولكن بسبب نزاعها مع الهند على إقليم كشمير أيضًا. وكان ضمن مناطق الاهتمام أيضًا أمريكا اللاتينية والأرجنتين وموقفها من جزر فوكلاند، وذلك بالرغم من أنها لم تكن بدرجة الأهمية نفسها في تهريب المخدرات من كولومبيا والكاريبي وإقليم الأنديز في أمريكا الجنوبية. وتحتل البرازيل بوصفها أحد المنتجين الرئيسيين للسلاح في العالم مكانة بارزة في قائمة الأولويات في العالم. ويعــد الضعف الاقتصادي للعديد من دول أمريكا اللاتينية موضعًا آخر للاهتمام. ولكن- إذا نحينا البقاع الساخنة جــانبًا- نجد أن الاهتمامات الرئيسية تتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة والإرهاب العابرين للحدود. وبصرف النظر عن العمليات الناجحة ضد أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، لعبت الاستخبارات الخارجية MI6 دورًا رئيسيًا في اعتقال ثلاثة من أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت- ومن بينهم مندوب الشين فين في كوبا- بعد اتهامهم بمساعدة ثوار القوات المسلحة الثورية في كولومبيا. وأدت التحريات التي تم جمعها في مقار الاستخبارات في هافانا وبوجوتا إلى القبض على الرجال الثلاثة.

انكمش نشاط الجهاز عقب انتهاء الحرب الباردة بسبب خفض ميزانيات مجتمع الاستخبارات كلها ومطالبة السياسيين "بنصيبهم في كعكة

السلام الخاص". ولكن من خلال الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والحد من استخدام البيروقراطية في كل من لندن والخارج، نجح في الحفاظ على المحطات الموجودة في الخارج في أفضل حالة ممكنة. وقدم ماكول ابتكارًا جديدًا تمثل في إنشاء محطات "صندوق الحذاء" بحيث يكون فيها ضابط واحد ينشر قواته لمدة ستة أشهر في نقاط إثارة المشاكل مثل الجمهوريات المتنوعة ليوغوسلافيا السابقة.

ولكن الهيكل الأساسي للاستخبارات البريطانية الخارجية MI6 لم يتغير بشكل جذري. وظل الجهاز يحتوي على حوالي ٢,٥٠٠ موظف من بينهم حوالي ٤٠٠ ضابط لفرع الاستخبارات (IB) وضباط الاستخبارات العامة (GS) وعددهم٨٠٠ إلى جانب الأطقم المساعدة. وكان هناك خمسة مديرين مسئولون عن إدارة العاملين وإدارة التدريب والتمويل والأمن وإدارة الشئون العامة وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الشئون الإقليمية وإدارة القضايا الدولية. وتحتوي إدارة الشئون الإقليمية على أربع "مراقبات" يترأسها أربعة "مراقبين" وتغطي غالبية المناطق الجغرافية من العالم: الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا الشرقية والوسطى والشرق الأقصى وأوروبا الغربية. وتنقسم إدارة القضايا الدولية إلى ثلاثة أقسام: قسم مكافحة الإرهاب وقسم مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وقسم مكافحة المخدرات. ويشمل الأخير "جميع الجرائم الخطرة". وتنقسم الأقسام والمراقبات الإقليمية إلى عدد من أقسام الإنتاج والمتطلبات. ويعمل قسم الإنتاج على توفير المعلومات الاستخباراتية بينما قسم المتطلبات يتواصل مع المستهلكين ويعمل على نشر الإنتاج. وتتضمن السكرتارية الملحقة بمكتب الرئيس عددًا من أقسام الاتصال بالوكالات الأخرى لتأكيد التنسيق السلس بين العمليات المشتركة.

وقد جلب النظام العالمي الجديد اتصالات وارتباطات جديدة بوكالات الاستخبارات الأخرى. وكان هناك دائما اتصال جيد مع وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA والأجهزة السرية الأخرى في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وعلى الأخص جهاز الاستخبارات الأسترالي.

وتأسس جهاز الاستخبارات الأسترالي ASIS في عام ١٩٥٢ نتيجة مباشرة لحاجة بريطانيا لمنظمة عمليات سرية تغطي الشرق الأقصى. وارتكز ميثاقها على ميثاق قرينها البريطاني وتشارك الجهازين في الأقسام ومنشآت التدريب. وكان الاتصال بينهما مكثفًا حتى عام ١٩٩٤ عندما ظهرت دعاية مضادة لهذه العلاقة. وما زال جهاز الاستخبارات الأسترالي ASIS يشير إلى شريكه الأكبر على أنه "المركز الرئيسي". ولكن اتصالات جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 مع نظرائه في الخارج لم تكن مقتصرة على علاقة أجهزة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فقط– وفقا لما هو محدد في قانون أجهزة الاستخبارات– والتي تمنحها حق "الاتصال بمختلف أجهزة الاستخبارات الأجنبية وأجهزة الأمن". وحتى قبل إنشاء الاتحاد الأوروبي، كانت هناك علاقات وثيقة وإن كانت غير مثمرة بشكل تمامًا مع الاستخبارات المركزية الألمانية والاستخبارات الفرنسية SDECE التي تعرف الآن باسم الإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE.

ولم تكن هناك أي منظمة ترغب في الإفادة من الاستخبارات الخارجية MI6 وعلاقتها الحميمة بوكالة الاستخبارات الأمريكية أكثر من جهاز الأمن الفرنسي وإدارة مراقبة الأراضي DST. وأدت الاتصالات مع الموساد وجهاز استخبارات جنوب أفريقيا إلى التغلب على الصعوبات العابرة في العلاقات الرسمية لبريطانيا مع تل أبيب وبريتوريا بالرغم من أن كلا الجهازين لم يكونا كما كانا عليه في السابق وتلوثت مصداقية الموساد بسبب

استعداده لاستخدام التضليل للمساهمة في تحقيق الأهداف السياسية الإسرائيلية. وتم تكوين شراكات جديدة مع أعداء الأمس في الكتلة السوفييتية السابقة، والأخص التشيك والبولنديون والمجريون وتحقق وتحقق نجاح كبير ولكن أيضًا كانت هناك مشاكل عابرة.

فهناك عمليات معينة لجهاز الاستخبارات الخارجية MI6 تجب الموافقة عليها بشكل رسمي من قبل وزارة الخارجية أو من قبل وزير الخارجية نفسه في القضايا "الحساسة من الناحية السياسية". يعد اقتراح مكتوب داخل الجهاز يوضح العملية المخطط لها وما المرغوب في تحقيقه مع تقييم للمخاطر التي يمكن أن تتضمنها. كما يوجد كتيب خاص بالتعليمات يوضح ما الذي يمكن للضباط أن يفعلوه وما الذي لا يتعين عليهم القيام عليه. وقد زعم السير جيري وارنر- الضابط السابق في الاستخبارات الخارجية MI6 الذي كان يضطلع منسقًا للاستخبــارات فـــي أوائل التسعينيات بمسئولية الوفاء بمتطلبات الاستخبارات بعد الحرب الباردة- زعم أن ضباط جهاز الاستخبارات السرية SIS لم يكونوا يحملون الأسلحة. وأضاف أنه "من المستحيل السماح لهم باستخدام العنف في وقت السلم، ولكن نظرًا لطبيعة الأشخاص الذين يتعاملون معهم في مجال "الجريمة الخطرة" وفي مجال التجسس الأكثر تقليدية، فإن ذلك يضعهم في دائرة الخطر غير المقبول. حدث ذلك في أعقاب عملية إعادة التنظيم التي قام عليها ماكول حيث حد من عدد الضباط العاملين في الخارج على أساس إرسالهم حسب الحاجة إلى المناطق التي تتطلب ذلك. وتنفذ هذه العمليات وينقل العملاء والمنشقون بمساعدة القوات المسلحة- عادة من خلال القوات الخاصة البريطانية والخدمات الجوية الخاصة ونظيرتها المتمثلة في القوات الجوية الملكية وخدمات القوارب الخاصة، المتخصصة في عمليات التجسس الكلاسيكية

المثيرة ونقل العملاء خلف خطوط العدو من خلال القوارب القابلة للنفخ انطلاقًا من غواصة تنتظر بعيدًا عن الشاطئ. وقد تعاونت الاستخبارات الخارجية MI6 على نحو وثيق مع الخدمات الجوية الخاصة SAS وخدمة القوارب الخاصة SBS خلال عمليات ضبط المخدرات في كولومبيا وفي الانخراط معًا في الصراعات في جزر البلقان وأفغانستان والعراق.

ويبدو أن قرار استخدام الخدمات الجوية الخاصة SAS في تلك العمليات قد تم اتخاذه في أواخر الستينيات عقب صدور تقرير سري من قبل الكولونيل جون ويدي، الذي كان في ذلك الوقت رئيسًا للخدمات الجوية الخاصة، وطالب بالتعاون الوثيق المتقارب بين الخدمات الجوية الخاصة SAS وكل من الاستخبارات الخارجية MI6 والاستخبارات البريطانية الداخلية MI5 في "المهام ذات الطبيعة الأكثر حساسية". ويمكن أن يشتمل ذلك التعاون على إشراك أعضاء هذا الفوج في العمليات السرية، التي تتصل بمكافحة الإرهاب والحرب الباردة. وقد كتب ديفيد إسترلينج- مؤسس الخدمات الجوية الخاصة SAS- يقــول "تطلــبت عملــيات حســاسة معينة أن تستعين أجهزة الاستخبارات بالمعلومات باللغة السرية الخاصة بالخدمات الجوية الخاصة SAS للتخطيط الفعال لتلك العمليات وعند الضرورة من أجل التدريب الخاص". ولتنسيق مثل تلك العمليات، فإن ضابط الخدمات الجوية الخاصة SAS يعمل وسيلة اتصال دائمة مع الاستخبارات الخارجية MI6 مستشارًا لوزارة الدفاع للعمليات الخاصة. وتتم إحالة الرجال الذين يشتركون في تلك المهام إلى الاستيداع مؤقتًا للتأكد من إمكانية إنكار أي دور لهذه الوحدة عند الضرورة. كما قامت خدمة القوارب الخاصة SBS بتوفير عدد صغير من أعضائها للمساهمة في العمليات وخاصة التسلل أو تهريب العملاء أو الضباط خلف خطوط العدو من خلال البحر باستخدام غواصة صغيرة

طولها حوالي ٢٠ قدمًا وقادرة على حمل أربعة ركاب. كما قامت القوات الجوية الملكية أو سلاح الجو الملكي **RAF** بتوفير "الرحلة **S&D**" وهي وحدة صغيرة مكونة من حوالي اثني عشر طيارًا قادرة على إسقاط الأشخاص من خلال طائرة مروحية أو هليوكوبتر. وتم توفير الاتصال الميداني من خلال الوحدة ٦٠٢ للإشارات الملكية ومقرها بانبري، أكسفورد شاير.

وفيما يتعلق بالعمليات التي تصاحبها مخاطر حقيقية أثناء تنفيذها مثل التسلل لإنقاذ جورديفيسكي، قامت الاستخبارات الخارجية بانتقاء قائمة من الخبراء وهم على الأغلب أعضاء سابقون في الخدمات الجوية الخاصة **SAS** أو خدمة القوارب الخاصة **SBS** والذين يتم التعاقد معهم بشكل خاص. وبعض هؤلاء الضباط يكونون لا يزالون في "الخدمة" كما يطلق عليها، ويعملون حراسًا شخصيين لدبلوماسيي الشرق الأوسط ورجال الأعمال ويقومون بتدريب الحكومات الأجنبية في أي شيء بدءا من أساسيات الأمن إلى العمليات الخاصة وفي بعض الأحيان يقومون بتنفيذ عمليات المرتزقة في الخارج. والبعض الآخر يكون قد ترك الخدمة بالجهاز وعمل في بعض الوظائف الأخرى الجديدة التي تكون كاملة لا علاقة لها بعالم الاستخبارات ويشاركون فقط "عندما يبحث أحد رجال الاستخبارات الخارجية في القائمة ويقوم بالاتصال به". ويتم جمع هذه "الفرق" معًا عند الحاجة إلى ذلك. ويتم منح اسم حركي لكل فرد ويطلب منه ألا يفشي هويته الحقيقية لأي من الأعضاء الآخرين في الفريق وهو ما يعطي الخصوصية "للمجموعة" وعادة ما يتسبب ذلك في مواقف غريبة مع الأصدقاء المقربين الذين يعملون معًا وكأنهم لم يلتقوا من قبل. ويتم الالتزام بمبدأ المعرفة على قدر الحاجة على نحو صارم، حيث لا يطلع ضباط التعاقد الفردي على أي شيء آخر بخلاف ذلك المتعلق بدورهم الخاص فقط.

أدت العمليات الأفغانية القديمة إلى جانب بعض العمليات الحديثة بتمهيد الطريق للاستخبارات البريطانية الخارجية MI6 عندما قام الحلفاء بغزو أفغانستان في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقام الجهاز بإعادة تنشيط العملاء القدامى- الذين كانوا يعملون من مكانهم خلال الاحتلال السوفييتي- كما أعاد تكليف العملاء الذين شاركوا في الجهود طويلة الأمد الرامية إلى وقف تجارة الهيروين داخل أفغانستان. ولكن كانت الغالبية العظمى ممن قاموا على هذه العمليات ضد منظمة القاعدة الإرهابية بقيادة أسامة ابن لادن وطالبان كانوا ضمن العملاء الذين كانوا في الموقع نفسه لهذا الغرض ويقدمون معلومات قيمة للغاية عن الزعيم الإرهابي. وكان السبب الوحيد الذي منع استخدام هذه المعلومات لمهاجمة أسامة بن لادن واغتياله يتمثل في الإجراءات الأمنية المشددة التي تحيط به وتحركه المستمر. وقد علق أحد ضباط الاستخبارات البريطانية MI6 على تلميحات بعض ضباط وكالة الاستخبارات الأمريكية بأنها لم تكن تملك عملاء داخل أفغانستان قبيل الهجمات، قائلاً إن هذا غير صحيح بالمرة. فقد كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA والاستخبارات الخارجية MI6 يملكان عددًا من العملاء هناك، على الرغم من تصريحات الوكالة ولعديد من الأسباب عانت من صعوبات في استخدام هؤلاء العملاء في أفغانستان وكانت الغالبية العظمى منهم من البريطانيين الذين كانوا يستهدفون القاعدة، ومهربي المخدرات جميعًا. وقد ذكر أحد الضباط أن هؤلاء العملاء تم استخدامهم "بطرق مبتكرة للغاية" خلال المفاوضات التي أدت إلى الانهيار السريع لطالبان عبر شمال أفغانستان. وتم لاحقًا إعادة توجيه هؤلاء العملاء مرة أخرى إلى مكافحة تجارة المخدرات، حيث اعتاد ضباط الاستخبارات البريطانية (وذلك بمساعدة أعضاء الخدمات، الجوية الخاصة SAS وخدمة القوارب الخاصة SBS القابعين في الميدان) إقناع المزارعين بالبعد عن إنتاج الخشخاش، وتدمير

مخزونات المخدرات، وعدم إعادة إنشاء خطوط المخدرات. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في كمية الهيروين التي تغادر البلاد. لكن أدى الافتقار إلى التمـــويل واهتمـــام الـــولايات المتحدة إلى تقليص هذه العمليات بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، قام الجهاز بإطلاق حملة تجنيد من أجل التوسع في وحدات مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة. وكان من المتوقع أن يتضاعف عدد الضباط العاملين في جهاز مكافحة الإرهاب حوالي ١٠٠ مرة. وأن يتضاعف ضباط مكتب الاستخبارات IB المجندون سنويًا من ٢٠ إلى ٤٠ ضعفًا، مع زيادة مقابلة في عدد العاملين المساعدين. وكانت القاعدة تشكل محور اهتمامه الرئيسي حتى قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وكانت أنشطة مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل تحظى بجانب كبير من أنشطة الجهاز مع التركيز على التحقيق في المحاولات التي تقوم عليها مجموعات مثل القاعدة، ناهيك عن الدول التي يطلق عليها "الدول المارقة"، لحيازة أسلحة نووية أو بيولوجية، أو كيميائية. لقد كان يعتقد أن لديه "البلقان الصالحين" وعلى الرغم من مزاعم القبض عليهم بعد فترة قصيرة من غزو صدام حسين للكويت، ذكرت لجنة الاستخبارات والأمن البرلمانية في تقريرها الصادر عام ١٩٩٩ أن "جهود الجهاز للحصول على مصادر لجمع المعلومات الاستخباراتية من الدائرة المقربة من صدام حسين لا تزال غاية في الأهمية".

كانت الاستخبارات الخارجية تستخدم عميلاً داخل "دائرة المخابرات العامة" وهو جهاز الاستخبارات العراقي. وقدم "جابر سالم" رئيس عمليات المخابرات في أوروبا الشرقية، وكان يشغل ظاهريًا منصب قنصل العراق في براغ، معلومات مفصلة عن محاولة صدام حسين الحصول على

تكنولوجيا إنتاج أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية وتسللها لحركات المهاجرين العراقيين. لكن في نهاية عام ١٩٩٨ أجبر على الفرار وسط تكهنات بأن هذا التعاون مع البريطانيين قد أسدل الستار عليه بسبب الجهاز الأمني التشيكي. ويقال بأن سالمًا اصطحب معه حقائب مليئة بالوثائق السرية.

وفي أوائل هذا العام، حققت الاستخبارات البريطانية نجاحًا كبيرًا ضد العراق عندما أقنعت سامي صالح، وهو رجل أعمال ومليونير عراقي كان مسئولاً عن عملية عراقية للهروب من عقوبات الأمم المتحدة، بالفرار إلى الغرب. وقد استخدم صالح شبكة من الشركات واجهة لتهريب النفط إلى الغرب عبر الأردن، وسوريا، وتركيا. وتم إيداع الإيرادات من العملة الصعبة التي بلغت ٦٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في اليوم، في بنوك في الأردن وتم استخدامها لشراء الأسلحة وتمويل معيشة القائد العراقي. ولكن صالحًا الذي تراجع عن تأييد صدام، تم اتهامه بالتجسس وسجنه وتعذيبه. وقد تمكن من الفرار بعد أن قامت زوجته برشوة أحد ضباط الأمن ليصطحبه إلى كردستان حيث نال حريته. وبعد أن وصل إلى الأردن توجه إلى السفارة البريطانية في عمان والتقى رئيس محطة الاستخبارات الخارجية. كان صيدًا ثمينًا حيث سافر إلى أحد المنازل الآمنة في قبرص قبل أن يتم استجوابه في بريطانيا.

وقدم صالح إضافة إلى اثنين من المنشقين ثروة من المعلومات الاستخباراتية إلى بريطانيا، بما في ذلك تفاصيل أمن صدام وتخطيط المجمع الرئاسي وأماكن وجود الصورايخ التي تم إخفاؤها عن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. كان عباس الجنابى، أحد كبار مساعدي عدي- الابن الأكبر لصدام- الذي فر من العراق في عام ١٩٩٨، ضمن المنشقين الذين جندتهم الاستخبارات الخارجية MI6. قدم الجنابى قدرًا وفيرًا من المعلومات الاستخباراتية عن عمل الدائرة الداخلية للديكتاتور العراقي. وأكدت أدلته أن رؤية صدام لأسلحة الدمار الشامل لم تقتصر على احتسابها حيوية من

أجل وضع العراق قوة إقليمية في الشرق الأوسط ولكن أيضا من أجل قدرته على الاستمرار في السيطرة على السلطة داخل العراق.

ونظرًا لصعوبة العمل في مثل هذا النظام الوحشي، امتلكت الاستخبارات البريطانية عددًا من العملاء في العراق، تضمنوا عملاء اختراق على المدى الطويل. وقد لعبت الاستخبارات البشرية دورًا رئيسيًا خلال الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، بدءا من الغارة الجوية الأولى في الساعات الأولى من يوم ٢٠ مارس التـــي أسقطت فيها طائرتا **F-117A** من طراز الشبح ٣٠ صاروخ كروز وقنابل ذكية على مجمع مزرعة دورا التي تملكها هالة، ابنة صدام الصغرى. وقد جاءت المعلومات الاستخباراتية من مصدر "جيد جدًا" لوكالة الاستخبارات الأمريكية **CIA** وصفه الرئيس الأمريكي جورج بوش بأنه "شخص على الأرض" وكان "مقتنعًا بأن صدام حسين سيكون موجودًا في المجمع إضافة إلى ولديه عدي وقصي". ولأول مرة في تاريخ الحروب يحصل القادة في "الوقت الفعلي" على استخبارات بشرية. وكان هذا جزئيًا نتيجة استخدام العسكريين المتزايد للإنترنت، ولكنه كان أيضًا بسبب التحول الملحوظ في الطريقة التي يتم بها إرسال المعلومات الاستخباراتية إلى خطوط القتال الأمامية.

كان هذا تتويجا لسياسة محددة تمثلت في توثيق الاتصال بين الاستخبارات الخارجية والجـــيش بـــدأت فـــي البلقان واستمرت في سيراليون وأفغانستان. ومن أجل التأكد من أن الجيش في العراق يتلقى المعلومات الاستخباراتية في وقتها الفعلي أمطرت الاستخبارات البريطانية المنطقة بأعضاء من "فرق الهجانة" الخاصة بها ووضعت أحد ضباطها داخل المقرات البريطانية لتضمن أن قادة الجبهة الأمامية يستطيعون الوصول لأفضل المعلومات الاستخباراتية الممكنة في الوقت الفعلي إلى جانب وجود

من يقوم بشرح درجة المصداقية التي يمكن أن يعولوا عليها. وكان لدى الاستخبارات الخارجية عملاء مزروعون على المدى الطويل في بغداد وهؤلاء كانوا يرسلون بتقاريرهم إلى لندن عبر الإنترنت. لكن مسئوليتها الأساسية، كما هو الحال مع القوات البريطانية، كانت تتمثل في الجنوب ومدينة البصرة، ثاني مدينة في العراق. وفي الأشهر التي سبقت الحرب، زرع عــدد من العملاء داخل المدينة. وتم تزويد أولئك العملاء بأجهزة اتصال قصيرة المدى وآمنة لنقل المعلومات الاستخباراتية التي يجمعونها. وكانوا يذهبون في أوقات مُتفق عليها مسبقًا إلى ضواحي المدينة لإرسال تقاريرهم إلى المشرفين عليهم التابعين للاستخبارات البريطانية الخارجية الذين كانوا يتلقون الرسائل على بعد مئات قليلة من الياردات. لكن خلال الحصار، كان ضباط الاستخبارات الخارجية **MI6** الذين يرتدون الملابس المحلية ويصحبهم مراقبو خدمة القوارب الخاصة **SBS** يتحركون داخل والمدينة وخارجها، ويقومون بتشغيل العملاء بالطريقة نفسها التي كان يفعل بها أسلافهم ذلك في شوارع براغ أو بودابست أثناء الحرب الباردة. والمعلومات الاستخباراتية التي قدمها عملاء الاستخبارات الخارجية **MI6** قد أبقت البريطانيين على علم بكل ما كان يحدث في المدينة ويؤدي إلى الحسم.

كانت الاستخبارات البريطانية متلهفة على أن تنأى بنفسها عن الصورة القديمة التي التصقت بها عبر عملياتها السرية التي تذكرنا بشخصية العميل ۰۰۷ التي ابتكرها فيلمنج. ولكن نتيجة للدعم الذي قدمته العمليات السرية القديمة للعمليات العسكرية البريطانية في كردستان، والبلقان، وسيراليون، وأفغانستان، والعراق، عادت للظهور في السنوات الأولى للحرب الباردة. وفي ظل قيادة كولين ماكول وخلفائه دافيد سبيدنج، وريتشارد ديرلوف، نزع ضباط مكتب الاستخبارات **IB** الأصغر سنًا، حسب وصف أحد الضباط

المتعاقدين، إلى الجمع بين شخصيتي "جيمس بوند، ورجال الخدمات الجوية الخاصة" . وبموجب قانون أجهزة الاستخبارات لعام ١٩٩٤، يتم السماح لجهاز الاستخبارات بالحصول على معلومات متعلقة بأفعال أشخاص أو نواياهم وتقديمها خارج الجزر البريطانية، والقيام على المهام الأخرى المتعلقة بأفعال أو هؤلاء الأشخاص أو نواياهم" وهذا بالطبع مرجع مباشر للعمل السري، وهذا هو سبب منح ضباط الاستخبارات الخارجية الحصانة بموجب القانون من الملاحقة القضائية للنشاطات الإجرامية التي تمت بالخارج إذا رأى وزير الخارجية أنها ضرورية للأداء الملائم لأنشطتهم.

والواقع أن معظم الدول الكبرى تملك نوعًا ما من أنواع التنظيم لتنفيذ أعمال الاستخبارات البشرية والعمليات السرية في الخارج. وهي لا تسبب المستوى نفسه من القلق بين الجماهير كما حدث، على سبيل المثال، بالنسبة لأنشطة الاستخبارات الداخلية البريطانية MI5 لمكافحة التخريب خلال أوائل الثمانينيات. إن محاولة الحط من شأن العمل السري للاستخبارات البريطانية الخارجية MI6 تبدو أكثر قليلاً من مجرد وراثة تركة الموقف السابق، الذي لم يُخل عنه إلا في عـام ١٩٩٣ مـع طـرح مشروع قانون الاستخبارات، القائل بأن بريطانيا لا تملك مثل هذه المنظمة إلا في وقت الحرب. واقترح السير جيرى وارنر أن عدم حمل ضباط الاستخبارات الخارجية MI6 للسلاح يبدو كأنه مجرد جانب آخر من محاولات إسدال ستار متحفظ آخر على عمليات الجهاز. والواقع أن ضباط الاستخبارات الخارجية MI6 لا يحملون السلاح عادة، ولكن حسب تعبير أحد الضباط "هناك فارق، على سبيل المثال، بين ضابط يعمل تحت غطاء دبلوماسي وهو لا يحتاج إلى أن يكون مسلحًا، وآخر تم تكليفه بمهمة محددة يمكن أن تتضمن أو لا تتضمن عنصر المخاطرة، ولمجرد أنك مشارك في العملية فلن تقول لا بد أن أذهب إلى مكان

آمن، وأحصل على سلاح. ولكن عندما يتطلب الأمر الاحتياج إلى سلاح، يمكن حمله من خلال الحصول على التصريح الملائم."

وعلى الرغم من قبول الرأي العام لفكرة الحاجة إلى جهاز استخبارات، في بداية القرن الحادي والعشرين، تعرضت سمعة الاستخبارات الخارجية **MI6** للهجوم من قبل دافيد شايلر، وضابطه المارق ريتشارد توملينسون. وقد ادعى شايلر، الذي عمل في وقت من الأوقات في القسم الليبي التابع للاستخبـــارات الـــداخلية البريطانية **MI5**، أن نظيره في الاستخبارات الخارجية **MI6** أخبره أن الجهاز قام بتمويل محاولة لاغتيال الزعيم الليبي قامت عليها جماعة مناوئة للقذافي. وتم إنكار ذلك جملة وتفصيلاً من قبل روبين كوك الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية بوصفه "أضغاث أحلام". لكن وفقًا لإحدى وثائق الاستخبارات الخارجية التي تسربت عبر الإنترنت، فإنها لم تدعم ادعاءات شايلر بأن الاستخبارات الخارجية خططت لاغتيال القذافي، ولكنها أظهرت فقط أن الجهاز كان لديه صلات بالجماعة المذكورة، وأنه كان على علم بأنها تهدف إلى الإطاحة بالزعيم الليبي، إما بقتله أو القبض عليه، وتم إخطار نائب وزير الخارجية بذلك.

كان توملينسون ضابطًا متألقًا على نحو استثنائي، فصل بعد اتهامه بالتمرد أثناء عمله في البوسنة تحت غطاء "مستشار مدني" لقائد قوات الأمم المتحدة للحماية" (**UNPROFOR**). لم يستطع تقبل مسألة طرده من الخدمة، وبعد اعتراض سبل محاولاته لجر الاستخبارات الخارجية **MI6** إلى هيئة التحكيم الصناعية، قام على عمل سلسلة من التسريبات المنتظمة إلى وسائل الإعلام. كانت بعض الأشياء التي ذكرها صحيحة والأخرى ليست كذلك. ولكن كان الهدف منها جميعًا الإبقاء على اسمه متداولاً بين الجماهير وإبراز ما عده معركة من أجل العدالة. ونجح في النهاية في نشر كتاب عن الفترة

التي قضاها في الاستخبارات الخارجية M16، مؤكدًا أنه لم يحاول إفشاء أي أسرار قد تساعد أعداء بريطانيا "ولن أتعامل في أي وقت مع جهاز استخبارات أجنبي تحت أي ظرف من الظروف. وبناء على ذلك لن يخبرهم كتابي بأي شيء لا يعرفونه بالفعل".

ولكن بغض النظر عما إذا كان ذلك صحيحًا أم لا، فنادرا ما اهتمت الاستخبارات البريطانية بذلك. ولكن وجود ضابط سابق يتحدث عن عملياتها في عشوائية كان من المحتم أن يضر بجهاز يعتمد على سمعته لحماية مصادره. وفي بداية حملة الانفتاح المتزايد على أجهزة الاستخبارات البريطانية، أعلن السير كولين ماكول، الذي كان يشغل منصب رئيس الاستخبارات الخارجية MI6، في مؤتمر صحفي في هوايتهول عام ١٩٩٣، أن الاستخبارات البريطانية لا يمكن أن تسمح بتسريب أسرارها. وفي معرض تبريره رفض تقديم أي تفاصيل خاصة بالجهاز إلا في الحدود الدنيا أضاف "إن السرية هي رأس مالنا في المهنة التي نمارسها وهي أغلى ما نملك. إن هناك من يخاطرون بحياتهم، وغالبًا بوظائفهم، لأنهم يؤمنون بأن جهاز الاستخبارات البريطاني هو جهاز سري. وأنا حريص على أن أكون قادرًا على إرسال رسالة إلى هؤلاء تقول إننا لن نتجرد من سريتنا أمام الجماهير".

استخبارات مركز اتصالات الحكومة البريطانية

(GCHQ)

تمهيد

في إحدى الليالي المظلمة من أوائل عام ١٩٩٤، قام أحد قوارب الدورية البحرية الملكية بالرحيل عن ميناء هونج كونج متجها نحو شرق مضيق لاما. وكان يشكل جزءًا من قوة عمل المستعمرة المكونة حديثا والمعنية بمكافحة التهريب، وكان يقوم بتتبع قوارب "الداي فاي"، تلك القوارب التي تم بنائها خصيصا من أجل المهربين الذين كانوا يقومون بتهريب المهاجرين أو المخدرات إلى المستعمرة البريطانية انطلاقًا من مقاطعة جوانجدونج القريبة من الصين قبل أن يعودوا محملين بالسيارات الفارهة المسروقة ليقوموا ببيعها إلي أبناء الطبقة الراقية على الجانب الصيني.

كان قارب الداي فاي- وترجمته من الصينية إلي العربية "الطائر الكبير"- قاربًا هجينًا يجمع بين الزوارق الكبيرة السريعة وطائرة الإنزال العسكرية. ولكن مظهره كان خادعًا، فهذه القوارب كانت مصنوعة من الألياف الزجاجية للحفاظ علي الحد الأدنى من الوزن، كما كان فيها مكان واحد فسيح يكفي لحمل إحدى السيارات الثمينة إلى جوانجدونج، وكانت مجهزة بخمسة محركات خارجية بقوة ٢٢٥ حصان وهي قادرة على دفعها إلى سرعة تصل إلى ٧٠ ميلا في الساعة. ببساطة، كانت هذه القوارب تتميز بالسرعة والخفة اللازمة للتفوق على أي قوارب تستخدمها قوة العمل. واضطرت القوة إلى شراء خمسة قوارب من الطراز نفسه من أجل أن تستطيع مجاراتهم. ومع ذلك، فإن عملية القبض على المهربين كانت بالغة

الخطر. ولجأت دوريات البحرية الملكية إلى محاولة وضع رجلين على متن القوارب من أجل قطع خطوط الوقود حتى لا تتفوق عليها في المضيق. ولكن بسبب تسلح المهربين بالمناجل والمدافع الرشاشة من طراز **AK-47** كان الخطر لا يزال قائمًا.

بعد ذلك حاولت قوة مكافحة التهريب القيام على شيء مختلف. فعلى متن قارب الدورية تم وضع اثنان من مشغلي الإشارة في الاستخبارات كما كان بعض من آلاف الجنود المدرجين ضمن أعضاء القوات المسلحة العاملين في مركز اتصالات الحكومة البريطانية **GCHQ** الواقع في شيلتنهام. وكانا مجهزين بأحدث أدوات المراقبة اللاسلكية. كانت أجهزة استقبال الموجات اللاسلكية تقوم بمسح الموجات الهوائية صعودا وهبوطا بحثًا عن قادة قوارب التهريب أثناء ثرثرتهم مع أعضاء المجموعات الثلاثية الموجودة على الشاطئ محاولين رفع المبالغ الضئيلة التي كانوا يتقاضونها مقابل القيام بأعمال التهريب القذرة.

كان يوجد في مركز اتصالات قارب الدورية البحرية الملكية جهاز يتتبع أحد الترددات النشطة. ومن خلال اللاسلكية المستمع إليها كان من الواضح تحرك أحد قوارب الطائر الكبير إلى الدلتا محملاً بحمولة كاملة من الهيروين النقي القادم من المثلث الذهبي إلى الغرب عن طريق الصين وهونج كونج. وكان من المقرر تفريغ الحمولة على رصيف الميناء الهادئ وأن تستبدل بها سيارات مسروقة من طراز مرسيدس أو بي إم دبليو حيث إن الثروة المتراكمة لطبقة الأغنياء الجدد في الصين وتعريفة الاستيراد المفروضة على السيارات الفارهة التي بلغت قيمتها ١٥٠٪ كانت توفر عائدا مربحا للمهربين.

ولكن لم ينجح الأمر هذه المرة، فمن خلال الاستماع إلـــى المحادثـــة اللاسلكية بين طاقم القارب ومجموعة الرجال المنتظـــرين علـــى رصـــيف الميناء، تمكن رجال مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ من إبـــلاغ شرطة هونج كونج بمكان التبادل علي وجه التحديد. وتم القيام بإلقاء القبض على المهربين وفي حوزتهم ٤٥ رطلاً من الهيروين النقي بقيمة تجارية تبلغ حوالي سبعة ملايين دولار وسيارة حديثة من طراز بي إم دبليـــو، 728i تـــم صدور الأمر بسرقتها قبل حوالي ٤٠ دقيقة.

الفصل الخامس عشر

مدرسة الحكومة للرموز والشفرة (GC&CS)

ليس هناك شك أن برقيات الحكومات الأجنبية التي تم فك شفرتها كانت أثمن المصادر لمعلوماتنا السرية التي تحيطنا علمًا بأعمالها وسياساتها.

اللورد كورزون، وزير الخارجية، في مناسبة إنشاء مدرسة الحكومة للرموز والشفرة، عام ١٩١٩.

أدى إغلاق إدارة بود السرية في مكتب البريد وعملية كسر الشفرة التي كانت تقوم عليها عائلة ويلز إلى وضع نهاية مفاجئة لاعتراض بريطانيا للاتصالات الأجنبية. ولم تُستأنف إلا قبل بداية الحرب العالمية الأولى بوقت قصير. فقد قامت المخابرات الحربية بإعداد قسم مخصص لفرض الرقابة على كابلات التلغراف الخارجية في الثاني من أغسطس من عام ١٩١٤. وتم تعزيز ما سبق من خلال نجاح البحرية الملكية في قطع الكابلات البحرية الألمانية مما أجبرها على استخدام تلك التي كانت خاضعة لسيطرة بريطانيا . كما تم إعداد وحدة عسكرية لفك شفرة الرسائل الألمانية العسكرية اللاسلكية التي حققت قدرًا كبيرًا من النجاح. وقد أعلن إي دبليو بي جيل، أحد الأكاديميين الذين تمت الاستعانة بهم من أجل فك الرموز والشفرات الألمانية، أنه "في هذا النوع من العمل لا يرغب المرء في أعداء أكثر لطفًا من الألمان. فهذا العقل الألماني المنظم مهيأ بشكل خاص لوضع مخططات

يستطيع أي طفل فك شفرتها". كما كان للجيش عدد من المواقع الاعتراضية في الشرق الأوسط وتحقق أحد الإنجازات الملحوظة في مجال فك الشفرة في ديسمبر من عام ١٩١٦، عندما قام القائد الألماني لمنظمة الإشارة في الشرق الأوسط بإرسال تحية وهو مخمور بمناسبة أعياد الكريسماس إلى جميع مشغلي الأجهزة. وخلال عطلة الكريسماس كانت الرسالة الواضحة المنعزلة المتطابقة نفسها قد تم إرسالها بست شفرات مختلفة وكان البريطانيون يخططون لفك شفرة واحدة من الشفرات الست حتى ذلك الحين. وفي ظل إعادة تنظيم المخابرات العسكرية عام ١٩١٦ أصبح قسم فك الشفرة هو **MI1b** وانتقل مقره إلى ٥ شارع كورك، على أطراف غرب لندن. وبمساعدة الميجور "مالكوم هاي"، المؤرخ ذائع الصيت، وعدد كبير من الجامعيين الذين تمت الاستعانة بهم لتقديم يد المساعدة، بحلول وقت الهدنة، كان عدد المتخصصين في فك الشفرة قد وصل إلى ٤٥ شخصًا تدعمهم حوالي ٤٠ "سيدة مساعدة".

كما قامت البحرية الملكية أيضًا بإنشاء وحدتها الخاصة لفك الشفرة، وأطلق عليها اسم "الغرفة ٤٠" تيمنا بمكاتبها في مباني الأدميرالية القديمة وتم دمجها في منظمة الاستخبارات البحرية في عام ١٩١٧ فقط وسميت **NID25**. كما كان لها مراكز اعتراض في هونستاتون، إيبرديين، وستوكتون في تيز وكامبريدج. وربما كان أفضل ما حققته القيام بفك شفرة برقية زيمرمان، التي يرجع الفضل في حلها إلى ديلي نوكس ونيجل دي جراي العبقريين كليهما. كانت تلك الرسالة عبارة عن رسالة مشفرة من آرثر زيمرمان، وزير الخارجية الألماني، إلى السفير الألماني في مكسيكو سيتي، وكان يقترح فيها التحالف مع المكسيك ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ومقابل ذلك عرض "دعمًا ماليًا سخيًا والتعهد من جانبنا باستعادة الأراضي المفقودة في تكساس

ونيو مكسيكو وأريزونا." وتسبب القيام بنشر البرقية في مارس من عام ١٩١٧ في تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب، حيث أسدل الستار على العزلة الأمريكية وضمن هزيمة ألمانيا. وبعد ذلك بوقت قصير تم إرسال دي جراي إلى إيطاليا من أجل إنشاء مقر خارجي في أوترانتوا، انتقل لاحقا إلى روما.

ونادرا كانت تتواصل وحدتا فك الشفرة البحرية والعسكرية إحداهما مع الأخرى، واشتبكا معًا في معركة طاحنة ويبدو أن ما زاد جذوة هذه الحرب اشتعالاً هو استياء الجيش من النفوذ المتعاظم لأغنياء الحرب في الأدميرالية. كما اشتكى ألاستير دينيستون، الذي كان يشغل منصب رئيس "الغرفة ٤٠" لوقت طويل أثناء الحرب، في وقت لاحق من عدم كفاءة الإدارتين وكان سبب ذلك هو الغيرة الخالصة بين المسئولين. وقد بدأوا أخيرًا في تبادل المعلومات عام ١٩١٧، ولكن ظل هناك بعض الضغينة، وتجلى هذا الموقف بعد حوالي سنة من الهدنة عندما كانت تناقش قضية ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك منظمة لفك الشفرة في وقت السلم من عدمه.

على الرغم من وجود بعض من أصروا على وجوب خفض عدد القائمين على فك الشفرة في الحكومة جزءا من مكاسب السلام، كان هناك ممن يتوقون إلى الاستمرار في تلقي المعلومات التي كانوا يقومون بتوفيرها عدد أكبر. وعلى ذلك، تقرر أن تدمج المنظمتان، وقد عقد مؤتمر في مقر البحرية في أغسطس من عام ١٩١٩ من أجل النظر فيمن ينبغي أن يتولي إدارة الهيئة الجديدة. وقد رغبت وزارة الحربية أن يتولى الميجور هاي، الذي كان يشغل منصب رئيس الوحدة **MI1b**، رئاسة المنظمة. ولكن كانت البحرية عازمة بالقدر نفسه على أن دينيتسون هو المرشح الأحق. ويبدو أن هاي غالى في استغلال مزاياه، ورفض العمل تحت إمرة دينيتسون، بينما

أعرب الأخير عن رغبته في القيام على ما يطلب منه، وقد بتولى رئاسة المنظمة التي أطلق عليها اسم مدرسة الحكومة للرموز والشفرة وكان عدد العاملين فيها يتجاوز ٥٠ فردًا نصفهم من محللي الشفرات. ويتذكر دينيتسون ذلك قائلا: "كانت المهمة المعلنة، هي تقديم الاستشارات الفنية بخصوص أمن الشفرات والرموز المستخدمة من قبل الدوائر الحكومية كلها والعمل على توفيرها. أما المهمة الخفية فهي دراسة طرق الاتصالات المشفرة المستخدمة من قبل الدول الأجنبية".

خضعت مدرسة الشفرة لإشراف رئيس المخابرات البحرية الأدميرال هيو كوكس سينكلير، وهو شخص ذائع الصيت كان يعرف كيفية الاستمتاع بالحياة، نقل مقر المدرسة قريبًا من سافوي جريل، مطعمه المفضل. وكان يتعامل مع المراسلات الدبلوماسية. وقد توقفت عملية الرقابة على البرقيات بحلول نهاية الحرب على الرغم من معارضة جميع الدوائر الحكومية حيث كانت هناك رغبة جماعية في مواصلة تلقي المعلومات التي تمدهم بها الرقابة. ولكن كان يتم إخطار شركات الكابلات بشكل سري بمواصلة تسليم الرسائل إلى مدرسة الشفرة حيث كانت تنسخ وتعاد إليها. كتب اللورد كورزون، الذي أصبح لاحقا وزيرًا للخارجية يقول "كان مبدأ السرية أمرًا جوهريًا، فينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الشركات التي مازالت تقوم بإمدادنا بالرسائل الأصلية كانت تنظر إلى تدخل الحكومة بكثير من الشك والريبة. كما كان من الأهمية بمكان وضع هذا الجزء من نشاطنا داخل أعمق مستوى ممكن من الغموض".

كانت الأهداف الرئيسية للمدرسة الوليدة تتمثل في أمريكا وفرنسا واليابان وروسيا، وكانت الأخيرة- حسب قول دينيستون- هي الدولة الوحيدة التي توفر المعلومات الاستخباراتية العملية الملائمة. وأضاف قائلاً

"لم يكن لحكومة الثورة عام ١٩١٩ أي رموز أو شفرات ولم تكن لتخـــاطر باستخدام الرموز القيصرية التي من المؤكد أنهم ورثوها. وبـــدأوا بتحـــوير بسيط من اللغة الروسية وبالتدريج تم تطوير الأنظمة لتكون أكثـــر تعقيـــدًا." وتكمن أحد أسباب عدم رغبة البلاشفة في استخدام الرموز القيصرية القديمة في أن الشخص الذي قام بابتكار عدد منها كان موجودا بين مـــوظفي فـــك الشفرة البريطانيين. فقد كان إيرنست فيترلين من أفضل القائمين علـــى فـــك الشفرة في زمن القيصر، حيث لم يكن يفك الشفرة الألمانية والنمساوية فقـــط بل البريطانية أيضا. وكان يرتدي خاتمًا ضخمًا من اليـــاقوت أهـــداه إليـــه القيصر نيكولاس مكافأة له على إنجازاته العديدة. وقد قام فيترلين بالفرار من روسيا خلال ثورة أكتوبر وتم تجنيده من قبل دينيستون، وذكر أحد الأعضاء السابقين في الفريق الروسي لفيترلين أنه كان "عبقريًا" في فك الشفرة. "كـــان فيتي، كما كنا نطلق عليه، يصل في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحا ثم يقوم بقراءة جريدة التايمز حتى العاشرة، حيث يقوم بوضع نظاراته السميكة وينظر إلينا مترقبا العمل الذي سيسند إليه. كانت لديه بصيرة ثاقبة فـــي أي شيء يتعلق بالشفرة. كما كان عالمًا باللغويات وعادة ما يحصل على الإجابة أيًا كانت اللغة. وعندما قام بإيداع شيكه المصرفي الأول في بنك لندن، تـــم سؤاله عن مرجعه، أجاب قائلاً "معذرة؟ إنه مالي. أين مرجعك أنت؟؟"

وبسبب جهود فيترلين وفريقه الصغير، أصبحت الحكومة البريطانيـــة على معرفة كاملة بدسائس العناصر المختلفة للوفد التجاري الروسي، الـــذي كان يقوده المفوض البلشفي للتجارة الخارجية الذي وصل إلى لندن في مايو ١٩٢٠. وتم إرسال "ليف كامينيف"، رئيس الحزب الشيوعي في موسكو، إلى لندن لكي يشرف على الوفد. ولم يمض وقت طويل حتى بينت الرسائل التي تم فك شفرتها أنه كان يقوم بإعداد "مجالس للعمل" في جميع أنحاء بريطانيـــا

على شاكلة مثيلاتها السوفييتية، تلك اللجان التي كـان يـستخدمها البلاشـفة للتنسيق لقيام الثورة الروسية. وبدا للكثيرين ممن كـانوا فـي الـسلطة، أن بريطانيا قاب قوسين أو أدنى من اندلاع ثورة شيوعية فيهـا. وقـام الفيلـد مارشال السير هنري ويلسون، رئيس هيئة الأركان العامة للإمبراطوريـة، بكتابة مذكرة تموج بالغضب إلى لويد جـورج. قـال فيهـا أن البرقيـات المعترضة بينت أنه "ليس هناك شك في أنه بينما كان الوفد الروسي يتمتـع بحسن الضيافة في إنجلترا، كان مشتركا، مع الحكومة السوفييتية، في مؤامرة لإشعال ثورة حمراء وتدمير هذا البلد. وقد تلقى الـدعم الكـافي مـن قبـل الأدميرال سينكلير، و كان من المفاجئ أن يحاول حث الحكومة على نـشر البرقيات المشفرة، التي عرفت باسم BJs بسبب لون أغلفة الملفات الزرقـاء التي كانت توزع فيها. قال سينكلير "حتى إن كان نشر البرقيات سيتسبب في عدم فك تشفير المزيد من الرسائل الأخرى، ففي هذه الحالة فـإن الموقـف الحالي يبرر ذلك تمامًا". أقر لويد جورج بنشر ثماني برقيات طالما أنه سوف يعلن أنه تم الحصول عليها من بلد محايدة. ولكن جريدة التـايمز تجاهلـت الطلب الرسمي بالحفاظ على سرية المصدر الحقيقي للبرقيات، وبدأت مقالها بالقول "إن البرقيات التالية تم اعتراضها من قبل الحكومة البريطانية." ومما يثير الدهشة أنه لم يتم تغيير الشفرات الروسية حتى ثلاثة أشهر لاحقة، حتى أعلن ميخائيل فرانز، القائد العام للقوات البلشفية التي كانت تقاتـل الـروس البيض في شبه جزيرة القرم، أنه "تم فك شفراتنا كلها من غير ريب من قبل الأعداء نتيجة لبساطتها." وأشار إلى البريطانيين بحسبانهم الفاعل الرئيـسي. وأضاف قائلا: "إن أعداءنا، وخاصة إنجلترا، كانوا طوال الوقت يعلمون كل شيء عن عملياتنا العسكرية الداخلية وعملنا الدبلوماسـي". وبعـد مـرور أسبوع، صدرت الأوامر للوفد التجاري بإرسال المراسلات عبر البريد لحين وصول الشفرات الجديدة.

وفي غضون أربعة أشهر من إرسال الشفرات الجديدة، قـام فيتـرلين وفريقه بفكها. ولكن على الرغم من إنجازات القائمين على فك الشفرة، لـم تجد الأدميرالية أي سبب يدعوها لدفع المال لمنظمة تقوم بإنتـاج الرمـوز والشفرات الدبلوماسية بشكل عام، وفي عام ١٩٩٢، قامت وزارة الخارجيـة بتولي مسئولية مدرسة الشفرة الحكومية، وتم نقلها إلى مقرها الجديد الكـائن في ١٧٨ كوينز جيت. وبعد مرور عام تم وضعها مرة أخرى تحت إشراف الأدميرال سينكلير الذي أصبح رئيسًا لجهاز الاستخبارات السرية SIS. وبدا أن الحكومة لم تتعلم شيئا من التسرب الذي حدث عـام ١٩٢١ وأدى إلـى تغيير الشفرات السوفييتية. فعندما قام القائمون على فك الـشفرة بالحـصول على المزيد من الأدلة حول المحاولات الروسية لتخريب الإمبراطورية عام ١٩٢٣، قام كروزون باستخدام البرقيات التي تم حلها لإعداد مذكرة احتجاج وتقديمها للحكومة السوفييتية. كما كان إنذار كورزون لا يتعلق بما جاء فـي البرقيات فقط، ولكنه أوضح على نحو جلي أن البرقيـات تـم اعتراضـها، ومعظمها كان متبادلاً بين موسكو ومبعوثها في كابول.

إن هذه البرقيات تم اعتراضها وفك تشفيرها، غالبًا، في الهنـد حيـث كان يوجد مركز عمليات فعال لجمع المعلومـات عـن طريـق الرسـائل اللاسلكية. كان قائد أنظمة التشفير في الهند في ذلك الوقت هو الكابتن جون تيلتمان، الذي كان بلا شك أحد أفضل خبراء فك الشفرة في بريطانيا إن لـم يكن على مستوى العالم. وهو رجل عبقري، عُرض عليه الالتحاق بجامعـة "أكسفورد" وعمره ثلاثة عشر عامًا ولكنه رفض ذلك. بعد ذلك عمـل فـي قوات حرس الحدود الأسكتلندية التابعة للملك في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، حيث حصل على وسام الصليب. وقام تيلتمان بالانضمام إلى مدرسة الشفرة في عام ١٩٢٠ وبعد عام تم إرساله إلى القطاع المصغر لفك الشفرة

في مقر الجيش الهندي في سيملا الذي كان يتألف من خمسة أفراد على الأكثر، ولم يتمكن تيلتمان من فك شفرة الرسائل فقط، ولكنه تمكن أيضًا من جمع كنز من المعلومات عن أجهزة الإرسال- من خلال معرفة مكانها وفقا لطريقة تحديد الاتجاه، والكيفية التي تعمل بها، وكذلك الاتصالات الاعتيادية، ولا تزال تلك العملية تعرف حتى اليوم باسم تحليل الاتصالات. ووفقا لتصريح أحد المسئولين فقد أعلن أنه "تم تكليفنا في الغالب بمهمة واحدة وهي قراءة الرسائل المتبادلة بين الدبلوماسيين الروس وموسكو، وكابول في أفغانستان وطشقند في تركستان، بكل وسيلة ممكنة. وقد كان ينظر إلى عملية الاستخبارات الهندية أنها جزء من منظمة سينكلير الشاملة التي كانت تلتقط أي رسالة روسية تستطيع الحصول عليها، كما كان يشمل ذلك اتصالات وحدة العمليات الروسية الخاصة OGPU، التي حل محلها جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB وحققت نجاحًا باهرًا في مجال الشفرة". وقد تم اعتراض الرسائل السوفييتية من قبل المحطات الخارجية في بيشين على الحدود الأفغانية- وبلوشستان، في كويتا وفي شيرات على الحدود الشمالية الغربية. كما كان هناك أيضا مواقع استخبارات إشارات عسكرية في بغداد وصرفند في فلسطين والتي قامت بإعادة إرسال الرسائل التي تم اعتراضها إلى مدرسة الشفرة في لندن ليتم فك شفرتها. وازداد عدد الرسائل حتى إن الأمر تطلب استخدام المزيد من اللغويين الروس. وكان من ضمن هؤلاء جي إي إس "جوش" كوبر، الذي تم إبلاغه بأن مدرسة الشفرة تبحث عن أشخاص يتحدثون الروسية من خلال عائلة صديقه الروائي تشارلز مورجان.

"قمت بالانضمام مساعدًا مبتدئًا في أكتوبر عام ١٩٢٥. ومثل الكثيرين ممن تم تجنيدهم، فقد سمعت عن الوظيفة من خلال مقابلة شخصية- حيث كان الإعلان عن الوظائف في ذلك الوقت غير وارد. كان قد مضى

علي عام منذ تخرجي من كنجز كوليدج في لندن وكان ترتيبي الأول في اللغة الروسية ولم يكن لدي شيء أقوم عليه أفضل من التدريس في المدرسة الإعدادية في مارجيت. كان والدي يحتسي الشاي لدى مورجان يوما ما حينما ذكرت إحدى شقيقات تشارلز أن لديها صديقًا يعمل في "كوينز جيت" وأخبرها أنهم في حاجة إلى لغويين متخصصين في اللغة الروسية". كان كوبر بالفعل على معرفة بفيترلين، حيث قام أحد العاملين في التدريس بتقديمه إليه في كينجز كوليدج. "كانت خبرته وسمعته رائعتين، وكنت محظوظا بالعمل معه في الأمور الدبلوماسية السوفييتية، التي كانت تتكون في ذلك الوقت من كتاب الشفرة، الذي كان جزءًا واحدًا في الغالب، وقد تمت إعادة التشفير بحوالي ١٠٠٠ مجموعة من المفاتيح الإضافية. لم يعرني الكثير من الاهتمام انتباها كثيرا وترك ذلك لأحد ضباط الجيش الملحقين بمدرسة الشفرة، وهو الكابتن (إي جي) ستيوارت سميث، من أجل القيام بشرح المشكلة وقام باستعادة بعض المفاتيح الروسية الإضافية الأمر الذي استغرق مني بعض الوقت حيث أدركت أنه يوجد معينون لكل مجموعة تقريبًا. وبعد ما يقرب من ستة أسابيع من العمل، وأثناء قيامي بإدخال عدد لا حصر له من التصحيحات التي كادت أن تبلي الورقة، قمت بقراءة رسالتي الأولى وكانت مرسلة من موسكو إلى المندوب السوفييتي في واشنطن وكانت تتصل برفض دفع الديون من قبل الولايات الأمريكية.

وعلى الرغم من مشاكل كوبر مع الشفرة التي تم تكليفه بالتعامل معها، استمر عدد الرسائل السوفييتية في الازدياد مع إنشاء فرع موقع جديد لاعتراض الرسائل تابع للبحرية الملكية في فلاورداون، قريبًا من وينشستر، وموقع للجيش في تشاتهام. وقام سينكلير عام ١٩٢٥ بنقل العاملين في فك الشفرة والعاملين في خدمة الاستخبارات السرية SIS كلهم إلى مقر جديد

مشترك في ٥٤ شارع بارادواي، وكان أكثر قربًا من هوايتهول. كما قام أيضا بعمل إضافة إلى وسائل الاعتراض من خلال المشاركة في اختيار موارد عمليات الاعتراض الصغيرة التي تقوم عليها شرطة ميتروبوليتان، والتي كان يقوم بالإشراف عليها هارولد كين وورثي، وكان يعمل في شركة ماركوني وتم انتدابه للعمل في الشرطة إلى أجل غير مسمى. وهذه الوحدة التي تم إنشائها في الأصل من قبل السير باسيل طومسون جزءًا من إدارة الاستخبارات الخاصة به، كانت تدار مباشرة بواسطة سكوتلانديارد، مع استخدام عدد من عمال التلغراف الذين كانوا يعملون في البحرية من أجل اعتراض المحطات اللاسلكية غير المشروعة.

وقد استعرضت وحدة شرطة العاصمة قدراتها للمرة الأولى خلال الإضراب العام في عام ١٩٢٦. وعلى الرغم من أن ذلك الإضراب قد اندلع لأسباب اقتصادية واجتماعية، إلى حد كبير، إن عمليات اعتراض الرسائل الدبلوماسية قد أظهرت مدى حرص الحكومة السوفيتية على تهييج القطاع الصناعي ودعم عمال المناجم المضربين بمبلغ يصل لحوالي مليوني جنيه إسترليني. وقد أشارت الملفات الزرقاء الخاصة بالرسائل المعترضة BJs وتقارير الاستخبارات الداخلية MI5 الخاصة بالتجسس الروسي إلى الجمعية التعاونية الروسية (ARCOS) التي كان مقرها في مورجيت، والتي كان الغرض المعلن من إنشائها هو تسهيل التجارة بين بريطانيا وروسيا- أثارت غضب ساسة حزب المحافظين. وقام السير ويليام جوينسون هيكس، وزير الداخلية بالضغط على وزير الخارجية السير إي ليستين تشامبرلين، والذي كان أكثر واقعية، من أجل دعم اتخاذ إجراء ضد روسيا. كانت تلك بداية العملية التي أدت بعد وقت قصير إلى نشوب أزمة دبلوماسية مع موسكو وحدوث كارثة لخبراء فك الشفرة. وفي عام ١٩٢٧، تمكن فريق

فيترلين الذي انضم إليه " نوكس"، من اعتراض مجموعة من الرسائل المصيرية. وعلى مدار الأسابيع التالية، ورد المزيد من الأدلة الدالة على التجسس السوفييتي وفي الثاني عشر من مايو قامت الشرطة بمداهمة مقر الجمعية التعاونية الروسية. وتم تحذير الروس من الغارة الوشيكة حيث قاموا بالتخلص من أي أدلة ملموسة تشير من قريب أو بعيد إلى التجسس. ولكن أصرت الحكومة، في ذلك الحين، على قطع العلاقات الدبلوماسية كافة مع موسكو. ومن أجل تبرير تلك الخطوة، كما يقول دينيتسون "لجأ رئيس الوزراء البريطاني ستانلي بولدوين وتشامبرلين إلى قراءة الرسائل التي تم فك شفرتها في البرلمان. وقام الروس بتغيير شفراتهم عقب ذلك مباشرة، وتحولوا إلى نظام المرة الواحدة (OTP)، والذي كان من المستحيل فك شفرته إذا ما تم استخدامه على النحو الملائم. وقد أصيب خبراء فك الشفرة بالرعب حيث وجدت حكومة جلالتها أنه من الضروري التوصل إلى حل لتلك المعضلة. ومنذ ذلك الوقت، قامت الحكومة السوفييتية باستخدام نظام المرة الواحدة OTP في اتصالاتها الدبلوماسية والتجارية كلها مع العواصم التي كان لديها فيها ممثلون دبلوماسيون كلها".

ولكن على الرغم من خسارتها للمواد الدبلوماسية الروسية، قد حققت مدرسة الشفرة نجاحات متميزة في مجال اتصالات الكومنترن "اتحاد الأحزاب الشيوعية" وهي منظمة تم إنشاؤها عام ١٩١٩ لتعزيز الشيوعية، وتشجيع الثورة حول العالم. وكانت تتحكم في العديد من الأحزاب الشيوعية في أرجاء العالم كافة، وكان كل حزب منها يُدعى "قسم" من أقسام الكومنترن وكان ملزمًا باتباع توجيهاته. كما كانت هذه الأحزاب ملزمة بتشكيل فرق سرية متماثلة يتحكم فيها الكومنترن للإعداد للثورة والقيام بعمليات التجسس. وقد ظهرت أولى علامات الاتصالات غير المشروعة بين الحزب الشيوعي

في بريطانيا العظمى وموسكو في أوائل عام ١٩٣٠، عندما بدأت وحـــدات اعتراض الإشارات المختلفة في التقاط عدد كبير من البث اللاســلكي غيــر المصرح به بين لندن وموسكو. وكما أفاد دينيتسون "كان لدى مدرسة الشفرة تجربة واحدة من العمل الناجح في مجال الرسائل السرية في وقــت الــسلم. وعلى خلاف المراسلات الدبلوماسية، قد تطلب ذلك وجود تعاون وثيق فـــي عملية الاعتراض، وتحليل الرسائل والتشفير قبل الحــصول علـــى النتـــائج النهائية وإتاحتهـــا فقط لعدد قليل من المختارين مـــن جهـــاز الاســـتخبارات السرية SIS".

كان الاسم الرمزي للعملية هو القناع، وكان يديرها تيلتمان الذي عـــاد من الهند في عام ١٩٢٩ بعد أن اكتسب معرفـــة مفـــصلة حـــول الرســـائل اللاسلكية والشفرات السوفييتية. يقول دينيتسون "تمت دراســـة تحليـــل تلـــك البرقيات عن قرب وتم التوصل إلى شبكة واسعة من المحطات السرية تغطي أنحاء العالم كافة وتتحكم فيها محطة مـــركزية توجد قريبًا من موسكو واتـــضح أنها شبكة الكومنترن". وقد حقق الهجوم على شـــفرات الكـــومنترن نجاحًـــا منقطع النظير. كان "القسم الصغير" المختار لأداء هذه المهام هو القـــسم ٧، الذي كان يقوده الرائد فالنتين فيفيان، الضابط الهندي الـــسابق. كمـــا تمـــت مناقشة الرسائل المشفرة للكومنترن مع الفرع B التابع للاستخبارات الداخلية البريطانية MI5، والذي كان مسئولاً في ذلك الوقت عن مكافحـــة التخريـــب والتجسس السوفييتي. ويتذكر جي سي "جاك" كوري، الذي كان فـــي ذلـــك الوقت مسئولاً عن عمليات الاستخبارات الداخلية البريطانيـــة MI5 الخاصـــة بمكافحة التخريب على مدار جزء من فترة الثلاثينيات، أن الرســـائل كانـــت تتناول مجموعة متنوعة من القضايا، حيث كانت الاتصالات الجاريـــة بـــين لندن وموسكو تشكل جزءًا من شبكة واسعة من المحطـــات المنتـــشرة فـــي

مناطق مختلفة من العالم وكانت المادة التي تتعامل معها متنوعــة وتتــصل بالكومنترن وأقسامه في البلدان المختلفة. وكانت الرســائل الــصادرة مــن موسكو تشتمل على توجيهات تخص الخط الواجب اتباعه في مجال الدعايــة والسياسة الحزبية بشكل عام. كما اشتملت على بعض التفاصــيل- ضــمن أشياء أخرى- التي تتعلق بالإعانات المالية التي تقوم موسكو بدفعها، وكــان جانب كبير منها يذهب إلى صحيفة "الديلي ووركر". وظلت تلــك العمليــة متواصلة حتى عام ١٩٣٧. وكان الجانب الأعظم منها عبارة عن مجموعــة من الرسائل الغامضة، ولكن مع ذلك تمكن فيفيان من استخلاص أكبر قــدر ممكن من المعلومات المفيدة حول تنظيم الكومنترن وتمويلــه، ممــا ســمح للاستخبارات السرية SIS أن تقوم بتجنيد عملاء داخل الكومنترن في عدد من البلدان. ولكن على الرغم من وجود خلافات واضحة بين جهاز الاستخبارات السرية SIS والاستخبارات الداخلية البريطانية MI5، كان كوري يلهج بالثناء على التعاون الوثيق والمثمر بين الجهازين بخصوص الكومنترن.

وقد تم توجيه القليل من الاهتمام إلى الاتصالات العسكرية أو البحرية خلال الأعوام الأولى من إنشاء المدرسة هذا على الــرغم مــن أن القــسم البحري قد أُنشئ عام ١٩٢٥. كما أن لدى البحرية الملكية بعــض المواقــع الاعتراضية في إيرتون مور، قريبًا من سكاربورو، وفــلاورداون. وقامــت أيضا باستخدام مشغلين على متن سفن الأسطول الملكي، لمراقبة الاتصالات البحرية الروسية، والألمانية، واليابانية. وقد تم تعيين الليفتينانت إيريك نيف، ضابط الأسطول الملكي الأسترالي الذي أبلى بلاءً حسنًا في الــدورة التــي أقيمت في السفارة الإنجليزية في طوكيو، في الأسطول الصيني عام ١٩٢٤ للقيام بفك شفرة البحرية اليابانية ورموزها. كما الجيش موقعًا لاعتراض الرســائل في فورت بريدج، تشــاتهام، عام ١٩٢٦، كما قام تيلتمــان بإنــشاء قــسمًا

عسكريًا في المدرسة عام ١٩٣٠ وقوته خمسة أفراد وكان مقره في مبـــاني برودواي مع وجود ثلاثة في صرفند. ولم يبدأ السلاح الجوي الملكـــي RAF في اعتراض الاتصالات حتى عام ١٩٢٧ عندما تـــم إنـــشاء موقـــع فـــي وادينجتون، لينكولنشاير، ولم يتم إنشاء قسم جوي لفك الشفرة في المدرســـة حتى عام ١٩٣٦ وتولى كوبر مسئوليته. وبعد مرور عامين تقريبًا، تم القيام بنقل موقع اعتراض الرسائل التابع للسلاح الجوي الملكي من وادينجتون إلي تشيدل في ستافوردشاير. وفي ذلك الوقت، حظي القائمون على فك الـــشفرة بهدفهم الحي الأول في صورة ال‘حتلال الياباني للصين. وتم إنشاء محطـــة اعتراض تابعة للبحرية الملكية في هونج كونج في عام ١٩٣٤ حيث أصبح التهديد الياباني للإمبراطورية الإنجليزية أكثر وضوحًا. وفي غضون ذلـــك، كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق للغزو الإيطالي للحبشة عام ١٩٣٥ وهو ما وفر الهدف الحي الثاني للقائمين على حل الشفرة.

ولكن في ذلك الوقت أيضًا بدأوا يدركون أن التهديد الأعظـــم تهديـــدًا لبريطانيا يكمن في ألمانيا وحكومتها النازية الجديدة. ودفع نجاح القائمين على فك الشفرة البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى، ألمانيا وعددًا من الدول الأخرى إلى البدء في استخدام آلات تشفير، بحسبانها أكثر تعقيدا. كانت أكثر هذه الآلات شهرة آلة إنيجما. ومن المثير للسخرية أن الجـــيش البريطـــاني خلال العشرينيات كان يفكر في شرائها. وقـــد طُلـــب مـــن "هيـــو فـــوس" المتخصص في آلات التشفير في المدرسة، اختبار الآلة المتـــوافرة تجاريـــا، التي كان ديلي نوكس قد قام بشرائها خلال زيارته إلى فيينا.

. وهي تشبه آلة كاتبة صغيرة موضوعة في صندوق خـــشبي. وهـــي مجهزة بلوحة مفاتيح تشبه لوحة مفاتيح الآلة الكاتبة، وتم إعـــدادها بطريقـــة QWERTZU، التي تختلف قليلا عن لوحة المفـــاتيح البريطانيـــة QWERTY.

وتوجد أعلى لوحة المفاتيح، فوق الصندوق، لوحة متصل بها عدد من المصابيح التي تضيء ويمثل كل منها حرفًا من حروف الأبجدية. وعندما يقوم المشغل بطباعة أي حرف من حروف الرسالة النصية العادية في الآلة، يؤدي ذلك إلى إرسال تيار كهربائي خلال الآلة، حيث يضيء الحرف المشفر على لوحة المصابيح. وكانت هناك ميزتان حيويتان في الآلة. الأولى أن الحرف لا يمكن تشفيره كما هو (بمعنى أنه سوف يكون الحرف الوحيد الذي لن يضيء في لوحة المصابيح، فعلى سبيل المثال إذا قام المشغل بالضغط على حرف "A" فإن حرف "A" هو الوحيد الذي لن يضيء)، كما كانت الآلة تبادلية، على سبيل المثال: إذا تم تشفير حرف A على أنه "x" فسوف يتم تشفير W على أنه W. حيث إن آلية التشفير تتكون من ثلاثة، أو في بعض النماذج اللاحقة، أربعة عجلات أو دوارات، كل منها به ٢٦ أداة تلامس كهربي مختلفة، واحدة لكل حرف من الحروف الأبجدية، في كل جانب. وكل أداة تلامس أو حرف يتم توصيلها بالأخرى على الجانب الآخر من الدوار. وتلك الوصلات كانت مختلفة مع كل دوار من الدوارات الثلاثة. كما يمكن إعداد الدوارات في مواضع مختلفة لتسمح لأي من أدوات التلامس البالغ عددها ٢٦ بأن تشكل جزءًا من دائرة كاملة، ويمكن أيضًا أن يتم وضعها في ترتيبات مختلفة من خلال الآلة لإضافة المزيد من الصعوبات لكل من يحاول فك الشفرة. كما أن القيام بضغط المفتاح يقوم بإدارة الدوار الأول إلي وضع معين، وعندما يتحرك هذا الدوار عددًا من المرات، يدور الدوار الثاني لموضع واحد، وعندما يتحرك الدوار الثاني عددًا معينًا من المرات، يدور الدوار الثالث لموضع واحد.

كما أن عدد الإعدادات الممكنة للآلة قد يصل إلى عدة ملايين، وهو ما يجعلها، كما وصفها فوس، تحقق "أعلى درجات الأمان". ولكن مشغلي

الأجهزة اللاسلكية يستخدمون صيغًا وعبارات يمكن التنبؤ بها من أجل ضمان سماع الرسائل بطريقة سهلة، في أحلك الظروف. وأضاف فوس أنه إذا كان يمكن التنبؤ بشكل دقيق بأجزاء من النص الأصلي أو قصاصات منه، فسوف يكون من السهل نسبيا كسر شفرة الجهاز. و"إذا كانت الشبكة معروفة، فإن التعرف على ١٥ حرفًا يمكن أن يفشي هوية العجلة اليمنى وإعدادها، أما إذا كانت الشبكة غير معروفة، فإن التعرف على ١٨٠ حرفًا يمكن أن يفشي سر العجلتين الوسطى واليمنى". وبناء على تحقيق فوس قرر البريطانيون عدم شراء تلك الآلة. ولكن قامت البحرية الألمانية باستخدامها عام ١٩٢٦ وبعد عامين حذا الجيش الألماني حذوها. وخلال عامين، أدخلوا تحسينات على الآلة مما جعلها أكثر أمانًا. وكانت لوحة ستيكر على غرار لوحة تحويل الهاتف العتيقة، كانت تسمح للعامل بأن يقدم تشفيرًا إضافيًا باستخدام الكابلات والمقابس من أجل توصيل أزواج من الحروف: 'A' إلى 'Y' أو'K' وهكذا. وأدى ذلك إلى جعل الآلة أكثر أمانا إلى حد بعيد، مع زيادة عدد الإعدادات المحتملة إلى مائة وتسعة وخمسين مليون مليون مليون احتمال وهو ما ساهم في صد المحاولات البريطانية لقراءة الأنظمة الألمانية لحوالي ثماني سنوات. وقد جاءت الحرب الأهلية الأسبانية بفيض من رسائل إنيجما وفي يوم ٢٤ إبريل من عام ١٩٣٧، خطط ديلي نوكس لفك شفرة الآلة الأساسية التي زودت ألمانيا بها حلفاءها الإيطاليين والأسبان، والتي لم يكن بها لوحة توصيل. وبعد فترة وجيزة ومن خلال مساعدة خبير فك شفرة آخر يدعى توني كيندريك، بدأ العمل على الآلة ولوحة التوصيل التي كان يتم القيام باستخدامها من قبل القوات المسلحة الألمانية للاتصالات ذات الدرجة العالية من الخطورة بين أسبانيا وألمانيا. وتمت الاستعانة باثنين من علماء الرياضيات وهما آلان تورينج وبيتر توين، حيث خطط خبراء فك الشفرة البريطانيون لإحراز بعض التقدم. وكان لديهم إعدادات العجلة والتوصيل

لأيام محددة مع رسائل مشفرة تتوافق معها. ولكن بدون وجود الآلة أمامهم، كانوا غير قادرين على العمل بالترتيب الذي تم به توصيل المفاتيح بالدوائر الكهربية المتعددة للآلة. وقد أطلق ديلي، الذي كان يتمتع بنزعة فكاهية لاختراع مسميات طريفة، عليها اسم QWERTZU،" كما أفاد توين. "لم تكن لدينا أي فكرة عن ماهية ترتيبها. فقد قمنا بتجربة النسق QWERTZU، ولكنه لم يعمل. كان هناك ٢٦ حرفاً في الأبجدية. وكانت أبجديتنا التقليدية تشملها بترتيب معين ولكن الألمان لم يكونوا أغبياء أو حمقى. فعندما سنحت لهم الفرصة لحماية آلتهم فعلوا ذلك وقاموا بخلطها بشكل مربك. وعلي أي حال فقد كانت هناك ملايين الطرق المختلفة للقيام على ذلك".

في تلك اللحظة قام الفرنسيون، وعلى نحو أكثر أهمية، للبولنديون بمد يد المساعدة. كان البريطانيون يتبادلون المعلومات حول الشفرات الروسية مع المكتب الفرنسي الثاني منذ عام ١٩٣٣. ولكن لم يبدأ الجانبان في مناقشة آلة إنيجما بأي قدر من التفاصيل المتاحة حتى عام ١٩٣٨. ولكن هذا التبادل للمواد الروسية كان من جانب واحد، إلى حد ما، حيث كان البريطانيون يقومون بتوفير أكثر بكثير مما يتلقونه في المقابل، ومما يثير الدهشة أن الفرنسيين كان لديهم مقدار كبير من المواد المتصلة بآلة إنيجما. وحيث إن التقارير الفرنسية حول آلة إنيجما كان يتم إرسالها من خلال جهاز الاستخبارات السرية SIS في باريس وتمرر لخبراء فك الشفرة في الملفات نفسها ذات المغلف الأحمر التي كانت تستخدمها الاستخبارات السرية البريطانية في تقاريرها كلها، فقد كان يطلق عليهم اسم "كزبرة الثعلب القرمزية"، ولكن هذه التقارير لم يكن يتم إعدادها من قبل خبراء فك الشفرة الفرنسيين. فقد كانت تأتي من أحد عملاء المكتب الثاني الفرنسي، واسمه الحركي آش هانز ثيلو شميدت ويعمل في مركز الشفرة في وزارة الدفاع

الألمانية. وقد كان لشميدت أسبابه الخاصة لخيانة وطنه بما يتفق مع التراث التقليدي للتجسس. فقد قال عنه كابتن جوستاف برتاند، رئيس عملية فك الشفرة الفرنسية "كان شخصًا لعوبًا مغرمًا بالمال الذي كان يحتاجه لأنه كان مولعًا بالنساء." وطوال سبع سنوات، قام المكتب الثاني الفرنسي بالإغداق على شميدت بالمال ومجموعة من النساء الجميلات في عدد من العواصم الأوروبية. وفي المقابل، قام بتسليم أكثر من ٣٠٠ وثيقة سرية تشمل تعليمات استخدام آلة إنيجما، وصور لنظام لوحة التوصيل ووصف لكيفية عملها، وقطعة نصية طويلة في صيغتها الأصلية والمشفرة معا مع الإعدادات المستخدمة لتشفيرها. كما أشارت التقارير أيضا إلى أن الفرنسيين لم يكونوا يعملون بمفردهم. وكما أفاد كوبر "فإنهم لم يعلنوا أن لديهم شركاء آخرين في مجال هذه الرسائل اللاسلكية. ولكن كشفت الملفات ذات المغلفات الحمراء المتصلة برسائل جهاز أمن القوات الجوية الألمانية، أنه قد تم إنتاجها من مواد تم اعتراضها ليس في فرنسا ولكن في الطرف الأقصى من الرايخ. فقد وفرت معلومات تتعلق بالمحطات الموجودة في شرق ألمانيا والتي لم نكن نسمع بها من تشيدل، ولكنها كانت تصل ضعيفة في محطات الشمال الغربي التي كنا نعرفها بشكل جيد. وأخيرا، قام الفرنسيون بالكشف عن اتصالاتهم مع البولنديين، وعلى الفور بدأت مباحثات ثلاثية، إنجليزية- فرنسية- بولندية، حول إنجيما".

عقد الاجتماع الأول في باريس في يناير عام ١٩٣٩ وقام كل من دينيستون ونوكس وفوس بحضوره. وكان خبراء فك الشفرة البريطانيون يحدوهم الأمل في أن الاجتماع مع الخبراء البولنديين والفرنسيين سوف يؤدي إلى حل المشكلة. ولكنه باء بخيبة أمل عظيمة. وقام الفرنسيون بتقديم شرح واف حول الطريقة التي يستخدمونها لفك شفرة إنيجما، التي لم تكن تماثل

النظام الذي قام فوس باستخدامه لفك شفرة النموذج التجاري الأولي. قد قدّم نوكس وصفاً حول أحدث النظم البريطانية، الذي كان عبارة عن تطوير لنظام فوس المعروف باسم القضبان. أما البولنديون فقد كانت التعليمات الواردة إليهم تنص على الكشف عن أقل قدر ممكن من المعلومات، حيث قاموا على مجرد وصف حول كيف يقوم مشغلو الآلة الكسالى بإعدادها بطريقة رنانة بحيث تنتج كلمات السباب أو أسماء صديقاتهم. وأفاد فوس بأنه مر وقت طويل على تيلتمان في هذه المحنة وكان البريطانيون يشعرون بالإحباط بسبب افتقارهم لمعلومات جديدة قد تساعدهم في إحراز أي تقدم. ظل نوكس يغمغم قائلاً لدينيتسون "ولكن هذا ما قام عليه تيلتمان. نهره دينيتسون وطلب منه الإنصات بكل تهذيب. فهب نوكس واقفاً وأخذ يرنو عبر النافذة". ولكن في اجتماعهم التالي، في مقر فك الشفرة البولندي خارج وارسو، في يوليو من عام ١٩٣٩، قام البولنديون بوصف كيف قاموا بإعادة بناء آلة الجيش الألماني إنيجما المزودة بلوحة توصيل.

وفي منظمة فك الشفرة البولندية، قام مكتب سيزيفرو على فك عدد من الشفرات الألمانية خلال أوائل العشرينيات، ولكن أدى استخدام إنيجما إلى جعلهم عاجزين عن قراءة رسائل القوات المسلحة الألمانية. ومثل البريطانيين، أدرك خبراء فك الشفرة البولنديون أنهم يحتاجون إلى علماء في الرياضيات لمساعدتهم في فك شفرات الآلة. فقاموا بالاستعانة بعدد من طلاب الرياضيات وقاموا على عمل دورة تدريبية لهم لحل الشفرة. وقد نجح ثلاثة منهم فقط وهم جيرزي روزكي، هينريك زيجالسكي وماريان ريجيوفسكي، وكانوا يعملون جزءاً من الوقت فقط. ومع حلول سبتمبر من عام ١٩٣٢، تم تكليف ريجيوفيسكين أكثرهم مهارة، بأن يقوم بفك شفرة آلة إنيجما الخاصة بالجيش الألماني والمزودة بلوحة التوصيل. وبعد بضعة

أشهر، وعن طريق استخدام القوائم الأساسية لآلة التشفير إنيجما التي تم تسليمها للفرنسيين من قبل آش، قرر تحليل الرسائل المعترضة. وقد أدى فشل الألمان في تغيير إعداداتهم بصورة منتظمة خلال الثلاثينيات، إلى قيام خبراء فك الشفرة البولنديين بحلول أوائل عام ١٩٣٨، بقراءة حوالي ٧٥٪ من رسائل آلة التشفير العسكرية الألمانية إنيجما. وفي خريف عام ١٩٣٨، بدأ البولنديون في استخدام آلة المعالجة التحليلية الكهروميكانيكية السريعة، التي عرفت باسم القنبلة، ويرجع سبب تسميتها إلى صوت التكتكة المزعج الذي كان ينتج عنها عند تشغيلها، حيث كان الهدف منها فك شفرة الرسائل من خلال تحديد تكرار بعض العناصر المعينة. ولكن بحلول ديسمبر من عام ١٩٣٨، قام الألمان بتغيير النظام مرة أخرى من خلال القيام بإدخال دوارين جديدين. وقد نجح ريجيوفيسكي في إعادة بناء شبكة الأسلاك الخاصة بالدوارين الجديدان ولكنها لم تكن كافية لتشغيل عدد أكبر من الإعدادات المحتملة. وقد كان البولنديون في أمس الحاجة إلى الحصول على المساعدة واعتقدوا أن البريطانيين بسبب خبرتهم الطويلة في فك الشفرة، التي يعود تاريخها إلى الإنجازات التي حققوها إبان الحرب العالمية الأولى، يستطيعون تقديم تلك المساعدة. وعلى حد قول الكولونيل ستيفان ماير، الضابط المسئول عن مكتب سيزيفرو "بعد أن أصبح خطر اندلاع الحرب وشيكا وملموسًا، قررنا أن نقوم بتقاسم إنجازاتنا المتعلقة بآلة التشفير إنيجما، حتى إن لم ننته منها بعد، مع الجانبين البريطاني والفرنسي، على أمل أن قيام المجموعات الثلاث على العمل سوف يقوم بتسهيل وتعجيل التوصل لحل نهائي للغز وتعجيله. وفي المؤتمر الذي عقد في مقر مكتب سيزيفرو وفي غابة بيري خارج وارسو، في يوليو من عام ١٩٣٩، قام البولنديون بتقديم شرح للبريطانيين عن كيفية استخدامهم لآلات القنبلة وعملية يدوية بديلة، تسمى نتسفيرفارن، وهو نظام اخترعه ريجالسكي، كان يستخدم أفرخًا ورقية مثقوبة من

أجل المساعدة على فك مفاتيح الشفرة. كان نوكس بالغ الغضب حينما علم أن البولنديين توصلوا إلى ذلك قبلهم، وظل جامدًا كالحجر طوال اللقاء. ولكن تغير مزاجه تمامًا حينما أخبره خبراء فك الشفرة البولنديون أن المفاتيح كانت تعمل طبقًا للترتيب الطبيعي، بمعنى أن **A** متصلة بـ **A** و **B** متصلة بـ **B** وهكذا. وعلى الرغم من أن إحدى خبيرات فك الشفرة في المدرسة البريطانية الحكومية قد اقترحت ذلك، فقد تم الاستهزاء باقتراحها ولم يتم اختباره. يقول تورين "كان شيئًا واضحًا تمامًا، شيئًا ساذجًا، حتى إنه لم يعتقد أي شخص، لا ديلي نوكس ولا توني كندريك ولا ألان تيرنج، أنه يستحق التجربة. إنني أعلم أنه يشبه الجنون. إنني أستطيع أن أقول إنه صدمنا جميعًا فقط فلم يكن أي من الآخرين مغفلاً. ومع افتراض أن رسالتنا المسروقة كانت أصيلة، فإن ما أخبرنا به البولنديون كان كافيًا تمامًا لكي نبدأ قراءة الرسائل. لقد أخبروني بعد الاجتماع أن ديلي عاد إلى فندقه في سيارة أجرة مع صديقته الفرنسية وهما ينشدان " نحن الكورتسو **QWERTZU** نسير في الطريق نفسه" صدقت ذلك تمامًا وتمنيت أن أكون هناك".

بعد بضعة أسابيع، قدم البولنديون لبرتلاند نسختين من الآلة إنيجما التي قاموا ببنائها، واحدة للفرنسيين والأخرى للبريطانيين. ويصف برتلاند في وقت لاحق قصة اصطحاب النسخة الإنجليزية إلى لندن. فبعد أن استقل قطار السهم الذهبي من باريس إلى لندن وهبط في محطة فيكتوريا، قام بتسليم الآلة على رصيف المحطة إلى الكولونيل ستيوارت منزيس، الذي كان لا يزال يشغل منصب نائب رئيس جهاز الاستخبارات السرية. برز منزيس وسط سحابة من الدخان مرتديًا رابطة عنق سوداء واضعًا وسام الشرف الوردي الشكل في عروة سترته. يقول برنارد إنه "كان لقاءً يفوح منه عبير الانتصار".

الفصل السادس عشر

القائمون على فك الشفرة في بليتشلي بارك

إن هذا الكيان الهائل والناجح ربما لن تروى قصته أبدًا.

ألاستير ديفيستون، رئيس العمليات في المدرسة الحكومية للرموز والشفرة، في وصفه لبليتشلي بارك.

لم يحقق محللو الشفرة البريطانيون أي تقدم يذكر بشأن فك الشفرات الدبلوماسية الألمانية الرئيسية خلال السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية. ولكن لحسن الحظ، كانوا قادرين على قراءة الشفرة الآلية الدبلوماسية اليابانية الحمراء التي قدمت لهم معلومات هامة عن التفكير الياباني والخطط اليابانية من خلال مراسلات السفير الياباني في برلين، الجنرال أوشيما هيروش. كانت الرسائل ترسل إلى طوكيو عبر نظام التلكس التجاري من خلال كابل ومحطة تتابع في مالطا حيث يتم إرسال نسخ من هذه الرسائل إلى لندن، "ظاهريًا لأغراض محاسبية" ولكنها في الواقع كانت تسلم إلى المدرسة الحكومية للرموز والشفرة **GC&CS**.

وقبل وقت قصير من نشوب أزمة ميونخ في سبتمبر ١٩٣٨، انتقل محللو الشفرة وعدد من أقسام جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** إلى محطة مشتراة حديثًا في بليتشلي بارك قريبًا مما يعرف الآن باسم ميلتون كينيز في باكينجهامشاير. وقد قام الأدميرال سينكلير بشراء بليتشلي بارك في ربيع

١٩٣٨ بحسبانها "محطة حرب" لكل من جهاز الاستخبارات الخارجية والمدرسة الحكومية للرموز والشفرة. وذلك عبر مبادرة شخصية خالصة. وبعد أن أدرك أنه إذا نشبت الحرب فإن عليه حماية العاملين معه من الغارات الجوية المحتملة، طلب من وزارة الخارجية أن تقوم بشراء محطة جديدة. ولكن جاءه رد يقول بأن وزارة الحربية هي المسئولة عن الحرب، وعلى ذلك يجب على الجنرالات أن يدفعوا. وأخبر الجنرالات سينكلير أنه بصفته مديرًا للاستخبارات البحرية، يحب عليه اللجوء إلى قادة البحرية الذين قالو له بأنه جزء من وزارة الخارجية وعلى ذلك يجب أن يدفع القائمون عليها. وبعد أن أصابه الإحباط بسبب عجزه عن جعل أي شخص يدفع مبلغ سبعة الآلاف والخمسمائة الجنيه الإسترليني. وضع سينكلير يده في جيبه ودفع. يقول أحد ضباط جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 "إننا نعلم أنه دفع الثمن، ولكننا لسنا متأكدين ما إذا كان قد استعاد نقوده. لقد وافته المنية بعد وقت قصير من ذلك وعلى ذلك فهو لم يفعل". تم إعطاء "البارك" اسمًا حركيًا وهو "المحطة X" ليس كما يفترض الاسم رمزًا للغموض ولكن في بساطة إشارة إلى ترتيبه العاشر ضمن عدد كبير من المواقع التي حصل عليها أخيرًا جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 من أجل عملياته المختلفة في زمن الحرب وتمييزها باستخدام الأرقام اليونانية. قام سينكلير بجعل الكابتن ريدلي آر إن، أحد ضباط الاستخبارات الخارجية، مسئولا عن الانتقال إلى بليتشلي بارك وقد ألقى المشتركون في هذا الأمر باللائمة على الكابتن ريدلي بسبب "الحفلة الصاخبة" التي صاحبت هذا الانتقال. يقول جوش كوبر عن ذلك "قدم جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 بعض السيارات من أجل الانتقال، ولكن قام الكثير من الأشخاص باستخدام سياراتهم الخاصة وأقلوا آخرين معهم. وشاء حظي العاثر أن يكون من نصيبي أن أستقل سيارة يقودها نوكس صاحب نظرية أن "أفضل وسيلة لتفادي الحوادث هي عبور التقاطعات في أقصى سرعة

ممكنة". تم الحفاظ على التقليد الذي كان متبعًا في برودواي ألا وهو الحياة المترفة. وقام سينكلير باستدعاء طباخه المفضل من سافوي جريل وتناولوا جميعًا طعامًا فاخرًا. بعد وقت قصير، عاد شامبرلين من ميونخ بعد لقاء هتلر هاتفًا: سوف يتحقق السلام" حسبما يقول كوبر، "وعدنا جميعًا إلى لندن ينتابنا شعور يجمع بين العار والارتياح".

أمضى دينيستون، الذي أدرك أن المحاربين القدماء الذين صنعوا الكم الأكبر من محللي الشفرة غير متوائمين مع المهام الجديدة، الشهور السابقة على الحرب يجول بين الجماعات بحثًا عن أساتذة الرياضيات واللغويات من أجل كسر شفرة إنيجما الألمانية. يتذكر كوبر ذلك قائلا "لقد تناول الطعام على عديد من موائد الصفوة في أكسفورد وكامبريدج وعاد إلى منزله محملا بالوعود من قبل عدد من عمداء الكليات لحضور "برنامج تدريب محلي" وقد يكون من الصعب المبالغة في أهمية هذا البرنامج التدريبي بالنسبة للتطور المستقبلي للمدرسة الحكومية للرموز والشفرة GC&CS. لم يقم دينيستون بجلب أساتذة في العلوم الإنسانية فقط، على شاكلة الكثيرين ممن يعملون في طاقمه الدائم، ولكنه قام أيضًا بدعوة علماء الرياضيات من طراز معين لديه شغف خاص بمشكلة آلة التشفير إنيجما. وقد تناهى إلى علمي بعض المقولات الساخرة من جانب العاملين الدائمين لدي بشأن ذلك. إنهم لم يدركوا أن ذلك الشخص ضئيل القامة أعظم مما يعتقدون".

طُلب من الأكاديميين الذين حضروا البرنامج التدريبي التوقيع على قانون الأسرار الرسمية وتم إبلاغهم بأنهم فور تلقيهم برقية يجب عليهم كتابة تقرير وإرساله إلى بليتشلي بارك، حيث منحهم ٦٠٠ جنيه إسترليني سنويًا إلى جانب رواتبهم السابقة من جامعاتهم. وفي يوم الثالث والعشرين من أغسطس عام ١٩٣٩، قامت روسيا بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء مع ألمانيا

وأصبح واضحًا أن الحرب تدق الأبواب. تم إرسال البرقيات تدعو الأساتذة الفطاحل إلى بليتشلي بارك للمساهمة في حل "مشكلة إنيجما" يقص علينا نيجل ديل جراي في وقت لاحق كيف حدث في الأسابيع القليلة الأولى للحرب أن الأكاديميين الذين تم تجنيدهم بواسطة دينيستون "بدأوا في التسرب واحدًا تلو الآخر". لقد وجدوا أن العاملين في المدرسة الحكومية للرموز والشفرة لا يبالون باندلاع الحرب. ففي وقت الغداء كان معظم محللي الشفرة يدلفون إلى الحديقة الموجودة أمام المنزل لكي يلعبوا البيسبول. تقول باربرا إيكاس، إحدى العاملات في المدرسة "كانت لدينا كرة تنس وقرر شخص ما اغتصاب يد مكنسة قديمة وحفر بها حفرة وشد عليها شرائط جلدية. كان هذا كل ما لدينا، كانت الأشياء قد أصبحت شحيحة. فإذا كان اليوم مشرقًا، كنا يقول بعضنا لبعض، سوف نلعب البيسبول في الساعة الواحدة. كنا نخرج جميعا ونلعب، من أجل الترويح عن أنفسنا فقط. كنا نتشاجر بعضنا مع بعض حول قواعد اللعبة وكان الأساتذة يومئون برءوسهم فقط ويرطنون أحيانًا باللاتينية. كنا نستخدم الأشجار بوصفها مرتكزات. كان يقول أحدهم على سبيل المثال "لقد تجاوز الشجرة الجرداء" وآخر يقول له "لا لم يتجاوزها"، إنه لا يزال بين شجرة الصنوبر والشجرة الجرداء، كانت الأمور تجري على هذا النحو".

في أول الأمر، كان محللو الشفرة يحتشدون في المنزل، باستثناء نوكس وفريقه الصغير من أساتذة الرياضيات تيرنج وتوين وجون جيفريس، الذين كانوا يعملون على رسائل إنيجما في كوخ مجاور. ولكن تمت إقامة عدد من الأكشاك سابقة التجهيز تحت الأرض وتم الاستيلاء على مدرسة مجاورة من أجل إيواء القسمين التجاري والدبلوماسي. وعلى الفور بدأت

الأقسام المختلفة في الانتقال من المنزل إلى المباني الجديدة التي أطلق عليها اسم كوخ يليه اسم القسم الذي يسكنها.

حدث أول اختراق في بليتشلي بارك لرسائل إنيجما في ديسمبر من عام ١٩٣٩ حينما قرر تيرنج فك شفرة خمسة أيام من رسائل إنيجما البحرية. ولكن على الرغم من مساعدة البولنديين، كان القائمون على فك الشفرة (أو محللو الشفرة) عاجزين عن كسر أي رسالة لإنيجما في وقت الحرب. وعلى ذلك في يناير من عام ١٩٤٠، تم إرسال تيرنج للقاء البولنديين الذين انتقلوا في ذلك الوقت إلى قاعدة الجيش الفرنسي لفك الشفرة في شاتو دي فينول، في جرنيز- أرمينفيلرز قريبًا من باريس من أجل اكتشاف الخطأ الذي كانوا يرتكبونه. وقد اكتشفوا أن هناك خلطًا في تفاصيل التوصيلات السلكية الخاصة بالجزء الدوار. وقد اصطحب تيرنج منه عددًا كبيرًا من أوراق زيجالكس المثقبة، مما يسمح للبولنديين بتحقيق أول اختراق في رسائل إنيجما أثناء الحرب في السابع عشر من يناير عام ١٩٤٠، حينما قرأوا الشفرة المستخدمة للاتصال بين مناطق فيرماخت العسكرية أو المناطق العسكرية داخل ألمانيا.

كانت عملية كسر الشفرة الخاصة بإنيجما في بليتشلي بارك تشهد إعادة تنظيم كبرى. فقد أدرك جوردون ويلشمان، أحد علماء الرياضيات الجدد الذين أحضرهم دينيستون، أن محللي الشفرة سوف يكونون في موقف فريد للحصول على معلومات بشأن التنظيم الألماني للمعركة ولكنهم يحتاجون إلى منظمة ذات بقاء أفضل إذا أرادوا القيام على ذلك على نحو فعال. كما أنهم سوف يحتاجون أيضًا إلى المزيد من الاتصالات مع مشغلي أجهزة اللاسلكي في القوات المسلحة الذين يعترضون الرسائل. كان ذلك بمثابة ثورة كبرى في عملية الاستخبارات اللاسلكية البريطانية "وكانت المدرسة الحكومية للرموز

والشفرة تميل دائمًا إلى إيلاء القليل من الاهتمام للرسائل اللاسلكية" حسبما يقول كوبر. وبالمثل كانت خدمات الاستخبارات الثلاث (أو أجهزة الاستخبارات الثلاثة) لا تهتم كثيرًا لعمل القائمين على فك الشفرة. كانوا يؤمنون بأن عمليات الاعتراض، المعروفة باسم خدمات ٧، تنتج معلومات استخباراتية كافية في بساطة من خلال تحليل أنشطة الشبكات اللاسلكية التي تراقبها، والواقع أن موقع السلاح الجوي الملكي في شيدل كان يتجاهل تمامًا رسائل إنيجما. وحينما اقترح كوبر أنه يجب أن يبدأ في التعامل مع إنيجما، قال رئيس عملية الاعتراض في السلاح الجوي الملكي "إن الخدمة ٧ موجودة من أجل إنتاج المعلومات وليس من أجل إرسال رجال إلى بليتشلي بارك لكي يُعاملوا على نحو أحمق". وقد حصل ويلشمان على الضوء الأخضر من أجل إقامة النظام الجديد وبدأ عملية التجنيد، وقام بإحضار عددًا من علماء الرياضيات الرواد من أجل العمل في القسم الجديد الخاص بفك الشفرة، الذي كان من المقرر أن يكون مقره في أحد المباني الجديدة سابقة التجهيز، الكوخ رقم (٦). كان ستيوارت ميلز باري المراسل الخاص بلعبة الشطرنج لجريدة التايمز وزميل كلية ترينيتي لويلشمان، كامبريدج، من أوائل الذين انضموا إلى الكوخ رقم (٦) وحينما اندلعت الحرب، كان يتواجد في الأرجنتين، ممثلًا لبريطانيا في مسابقة للشطرنج، مع صديقيه هيج ألكسندر وهاري جولومبيك وقد تم تجنيدهما أيضًا محللي شفرة، وكذلك دينيس باباج، من كلية ماجدالين، في كامبريدج، وجون هيرفيل، الطالب السابق لدى ويلشمان، وهوارد سميث، من كلية سيدني ساسكس مثل ويلشمان، في كامبريدج، وهو الذي أصبح لاحقًا رئيسًا لجهاز الاستخبارات الداخلية.

كان الكوخ رقم (٦) يعبر تعبيرًا صادقًا عن رؤية ويلشمان بشأن منظمة اعتراض الرسائل المتكاملة على نحو تام. فعند نهاية ما أصبح يعرف

باسم خط الإنتاج كانت توجد بليتشلي بارك، التي كانت تعمل ٢٤ ساعة يوميًا وعبر اتصال مستمر بمواقع الاعتراض من أجل التأكـد مـن أن تغطيتهـا للترددات والشبكات اللاسلكية تحدث على نحو منسق وأنه لا يتم فقـد إلـى القليل منها. وحينما تكون هناك محطة مهمة فمن الصعب سماعها تـتم تغطيتهـا "على نحو مزدوج" بمعنى أن يقوم مشغلان مختلفان- عادة فـي محطتـين مختلفتين- بالتعامل معها، وذلك حتى تتضاءل فرصة التقاط حروف خاطئـة إلى الحد الأدنى. كما كان هناك موقعا اعتراض رئيسيين في الخارج وهما: مكتب الشرق الأقصى المتحد الذي انتقل من هونج كونج إلى سنغافورة فـي اليوم نفسه الذي انتقلت فيه مدرسة الشفرة إلى بليتشلي بارك، ومكتب الشرق الأوسط المتحد، الذي انشأ في القاهرة في صيف عام ١٩٣٩. وكان كلاهمـا يقوم بتحليل الرسائل وفك الشفرات وإنتاج المعلومات الاستخباراتية، وإرسال الرسائل التي تستعصي على الحل إلى بليتشلي بارك. كانت مواقع الاعتراض الرئيسية قبل الحرب في المملكة المتحدة تتمثل في موقعي البحرية الملكية في سكاروبورو ووينشستر، وموقع الجيش في فورت بريـدجوودز، والموقـع الجديد التابع لسلاح الجو الملكي في شيدل، وموقع بـوليس العاصـمة فـي دانمرك هيل، في جنوب لندن. وفي الشهور السابقة على الحرب، أقام مكتب البريد عددًا من مواقع الاعتراض الأخرى من أجل الرسـائل الدبلوماسـية للسماح للقوات المسلحة بالتركيز على الرسائل العسكرية البحرية. كان أحـد هذه المواقع، في ساندريدج، قريبًا من سان ألبانز، يعمل بالفعل مـن مكانـه تحت الإشراف المباشر لبليتشلي بارك. وكانت الرسائل تصل من هذه المواقع البريطانية من خلال ساعي بريد يقود دراجة نارية. ولكن "سجلات الرسائل" التي تحتوي على العناوين أو الملخصات والمجموعات الست الأولى التي يتم اعتراضها بواسطة المواقع التي كانت ترسل بواسطة المبرقة إلـى غرفـة السجلات في الكوخ رقم (٦). ونجد هنا أنه تم تجنيد عددًا مـن الجامعيـات

الإناث من نيونهام كوليدج، من كامبريدج، حيث حاولت شقيقة ميلز باري، نائبة العميد، تكوين شفرة إنيجما من خلال هذه الملخصات، واختبرتها من أجـل معرفة ما إذا كان يمكن الحصول على أي معلومات قبل أن يـشرع محللـو الشفرة في العمل. وكان يتم عمل وصف لكل رسالة يحتوي ترددها ورموز النداء الخاصة بها، ورقمها، وما إذا كانت طارئة أم لا، وتسجيلها فيما يعرف باسم القوائم-B، اختصارًا لقوائم بانيستر التي سميت باسم مايكل بانيـستر، محلل الشفرة الذي قام بتصميمها. وأصبحت هذه تعرف على نحو شائع باسم القوائم البائية (B-lists) وكان يطلق على الجامعيات الإناث "صاحبات القوائم البائية".

كانت محاولات الكوخ رقم (٦) المبكرة للولوج داخل مفـاتيح شـفرة إنيجما الخاصة بالجيش والقوات الجوية الألمانية متمركزة في غرفة تخـزين الأوراق، حيث قام محللو الـشفرة باسـتخدام الأوراق الـشبكية الخاصـة بزيجالسكي لمحاولة كسر المفتاح بالطريقة نفسها التي يستخدمها البولنـديين. وبمجرد أن يتم كسر مفتاح الشفرة، كان يتم تمرير الرسالة إلى غرفة الآلات، التي كانت تحتوي على عدد من آلات كتابة الشفرة البريطانية المعدلة بحيث تتعرف باعتبارها آلات إنيجما. وبذلك كان يتم فك شفرتها. يقول بيتر تويـد "حينما كان يقوم محللو الشفرة بفك رموزها، لم يكن من الممكن بعد ذلك أن يرهقوا أنفسهم ويتكبدوا مشقة فك شفرة ٥٠٠ رسالة. فأنا شخص لم أقم بفك تشفير رسالة من الألف إلى الياء. فحينما تقوم بفك شفرة أول عشرين حرف، ويؤدي ذلك إلى إنتاج جمل تقرأ بالألمانية على نحو واضح تمامًا، كان ذلـك يمثل لي نهاية مهمتي". وتقول ديانا راسل كلارك التي كانت تنتمي لمجموعة من الشابات العاملات في غرفة آلات الكوخ رقم (٦) التي تقوم بفك تـشفير الرسائل "كان القائمون على فك الشفرة يحددون لنا الضبط الفعلي للآلات في

هذا اليوم. كانت لدينا آلات التايبكس، التي تشبه الآلات الكاتبة ولكن على نحو أكبر. وكانت تحتوي ثلاث عجلات، ناحية اليسار على ما أتذكر، وكلها كانت ذات أوضاع مختلفة. وحينما كانوا يصلون للوضع الصحيح، كنا نضبط هذا الوضع على آلاتنا، وكنا نضع قطعة من الورق أمامنا نسجل عليها مضمون الرسالة. كنا نكتب ذلك على الآلة ونأمل أن تعطينا كلمات باللغة الألمانية.

بمجرد فك شفرة الرسالة كانت تمرر إلى الجهة التي تستطيع الإفادة منها. وحيث إنه لم تكن هناك رسائل إنيجما تم فك شفرتها لإرسالها، لم يكن هناك نظام منشأ لفعل ذلك. وعلى ذلك تكون فريق مكون من أربعة ضباط استخبارات في الكوخ رقم (٣)، وهو مبنى يتخذ شكل حرف L يقبع في حضن الكوخ رقم (٦). كانت مهمة هذا الفريق تتمثل في استخدام معرفتهم الألمانية من أجل التعامل مع الفجوات العديدة التي قد تبدو في الرسالة. كان عليهم بعد ذلك أن يقوموا بترجمة الرسائل وتحويلها إلى صيغة محورة باعتبارها تقرير كتبه عميل لإخفاء حقيقة قيام البريطانيون بفك شفرة الآلة إنيجما، وإرسالها إلى جهاز الاستخبارات الخاصة MI6 من أجل توزيعها. كان الكوخ رقم (٣) في الأصل يحتوي على ضابط من كل خدمة من الخدمات الثلاث إضافة إلى إف إل لوكاس زميل كينجير كوليدج، في كمبريدج ومؤلف كتاب "اضمحلال المذهب الرومانسي وسقوطه".

· حينما عاد تيرنج من فرنسا، قام باستخدام البيانات الصحيحة الخاصة بتوصيل أسلاك الدوار لكي يشن هجومًا ناجحًا على آلة إنيجما فيركرايز، التي كانت تعرف في الكوخ رقم (٦) باسم الخضراء. كانت آلات إنيجما تعرف من خلال الألوان المختلفة التي كانت تستخدم للتمييز بينها، وذلك في أول الأمر. ولكن الرسائل التي تم فك شفرتها كانت تحتوي على معلومات

قليلة لكي يقوم الكوخ (٣) بإرسالها. يقول لوكاس "في صباح قارس البرودة في شهر يناير من عام ١٩٤٠، وفي غرفة خشبية منعزلة ليس فيها إلا مائدة وثلاثة مقاعد، ظهرت أول حزمة من الرسائل التي تم فك شفرتها لآلة إنيجما. لم يكن لدينا نحن الأربعة الموجودين في الكوخ (٣) أي فكرة عما تتحدث عنه، كان هناك شيء ما يتحدث عن البوليس الألماني أو شيئًا ما دبلوماسي فهل كانت الوثائق التي يتضح أنها قادمة مباشرة من مكتب الفوهرر والفيرماخت تتم ترجمتها وترسل إلى الوزارات المعنية. لم يكن يحدث ذلك. وفي السنوات اللاحقة، كانت أوامر الفوهرر نفسها تظهر على نحو واف. ولكن في غضون ذلك كانت توجد هنا بقايا وشذرات متناثرة وغامضة ومفككة وغامضة. وكانت جميعًا تتحدث عن الطقس أو عن الأحوال الجيدة لمقار سلاح الجو الألماني التي لم يسمع بها أحد، أو تفاهات عن التجارة الألمانية، وكانت جميعًا مكتوبة بلغة غير موجودة في القاموس واختصارات معروفة لدينا فقط، وقائمة لوزارة الحربية أثبتت أنها ساذجة تمامًا. كان هناك الكثير من القعقعة والقليل من الطحن".

بعد قليل، قام الكوخ رقم (٦) بكسر شفرة ثانية لإنيجما الشفرة الحمراء، وهي تلك الخاصة بسلاح الطيران الألماني للاتصال بالجيش الألماني. وقد ثبتت أهمية ذلك فيما بعد. فقد كانت الشفرة الحمراء أكثر الشفرات إنتاجًا وأصبحت الوجبة الأساسية للكوخ رقم (٦) طوال سنوات الحرب. ولكن في الأسابيع القليلة الأولى من عام ١٩٤٠ مع حدوث القليل من النشاط، كان يتم كسر الشفرة على نحو متباعد. أسهل الشفرات التي كان يتم حلها هي تلك المسماة الشفرة الصفراء المستخدمة لغزو الدانمرك والنرويج، ذلك بسبب الكم الكبير من الرسائل اللاسلكية المنتجة بواسطة القوات الألمانية الغازية. وعلى الرغم من أن بليتشلي بارك لم تكن تستطيع

إلا فعل أشياء قليلة لمساعدة القوات البريطانية والنرويجية. فقد وفـــر ذلـــك اختبارًا مفيدًا لمنظمة فك الشفرة الجديدة. أما الكوخ رقم (٣) المحتوي علـــى الرجال الأربعة فقد كان غارقًا في طوفـــان الرسائل وسريعًا ما تم التوســـع فيه. وحتى ذلك الوقت، كانت التقارير كلها تجمع في نهاية اليـــوم وترســـل بواسطة شاحنة إلى مقر جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 فـــي بـــرودواي حيث كانت تمرر إلى وزارة الحربية ووزارة الطيران والبحرية. كان مـــن الواضح أن ذلك لم يعد كافيًا وكانت المبرقات الموضوعة في الكوخ رقم (٣) تسمح بالاتصال المباشر مع جهاز الاستخبارات الخارجية. وكانت كل نوبـــة عمل للكوخ رقم (٣) تتكون من أربعة ضباط استخبارات إلى جانب عدد من الكتبة. ويقول رالف بينيت، وهو أحد كاتبي التقارير الاســـتخباراتية "كـــان الكوخ رقم (٣) والكوخ (٦) يوجدان أحدهما إلى جانب الآخر. وكان يـــصل بينهما نفق خشبي صغير يتم من خلاله دفع الرسائل التي تم فـــك شـــفرتها وعلى شاكلة يد المكنسة المثبت بها قطعة من الكرتون، كانت الأشياء تمضي على الصورة البدائية".

ولكن في الأول من مايو عام ١٩٤٠، حدث تغير جذري في الطريقـــة التي تسير عليها الأمور أدى إلى جعل الكوخ رقم (٦) غير قادر على كـــسر الشفرة الحمراء، التي كانت تعتبر الأكثر إنتاجًا ضمن مختلف أنواع شـــفرة إنيجما. وكانت تستخدم بواسطة عدد غير محدود من وحدات السلاح الجوي الألماني، ولأنها كانت مطلوبة من أجل الاتصال الوثيق بالجيش من أجل مده بالدعم الجوي عند الحاجة، فقد كانت تعطي صورة شـــاملة لكـــل الخطـــط والعمليات الألمانية. وكان من المحتم على محللي الشفرات أن يعدوا العـــدة لقراءتها. وقد جاء جون هيرفيل بحل المشكلة. فمن خلال تخيل كيف يعمـــل مشغلو شفرة إنيجما، أدرك أنهم غالبًا كسولون للغاية أو يفتقرون إلى الوقـــت

الكافي ولديهم ثقة زائدة في مدى أمن الآلة مما يدفعهم إلى عدم تغيير وضع العجلات الدوارة على نحو ملائم مع بداية الرسالة الجديدة. وعلى ذلك في بداية اليوم، كان يتم ضبط الآلة على وضع معين متكرر، حسبما يقول هيرفيل "من خلال تحليل كل الرسائل الأولى للمحطات المتخلفة طوال اليوم، كنا نستطيع تقليص عدد الأوضاع الخاصة بالعجلة الدوارة البالغ عددها ١٧٥٦٧ إلى عدد يمكن التعامل معه، عشرين أو ثلاثين على سبيل المثال، واختبار وضع بعد آخر على أمل الحصول على الإجابة الصحيحة". وفي نهاية شهر مايو، كان اختراع هيرفيل يعمل على نحو فعال ولم يفقد الكوخ (٦) الشفرة الحمراء مرة أخرى. يقول بيتر كالفوكورس أحد الأعضاء الجدد في الكوخ رقم (٣) "منذ هذه اللحظة فصاعدًا، كان يتم كسر الشفرة بشكل يومي، عادة في بداية اليوم. وفي وقت لاحق خلال الحرب، أتذكر أننا في الكوخ رقم (٣) اعتدنا الشعور بالغضب إذ لم يقم الكوخ رقم (٦) بكسر الشفرة الحمراء مع حلول وقت الإفطار".

تعززت قدرة القائمين على فك الشفرة على حل شفرات إنيجما إلى حد كبير من خلال استخدام الآلة المسماة القنبلة. وكانت هذه عبارة عن آلة كهربية سريعة العمل تم اختراعها في النصف الثاني من عام ١٩٣٩ بواسطة آلان تيرنج من أجل استخدام "البطاقات" لفك شفرة رسائل إنيجما. وعلى الرغم من التشابه في الأسماء، فإن الآلة البريطانية كانت في الواقع مختلفة عن الآلة البولندية المسماة أيضًا (بومبا) أو القنبلة وكانت أكثر قدرة على التوصل إلى ضبط وضعية آلة التشفير إنيجما. وقد تم صنع هذه الآلة حسب المواصفات التي وضعها هارولد "دوك" كيد، كبير مهندسي الشركة البريطانية لآلات الجدولة في ليتشوورث. وكانت آلة القنبلة توضع في حافظة برونزية ضخمة في حجم خزانة الثياب، وكانت تحتوي مبدئيًا على ٣٠ أسطوانة دوارة

تكافئ عجلات عشر آلات إنيجما، على الرغم من أن النسخ الأحدث كانت توازي عمل ١٢ آلة. كانت آلة القنبلة مصممة من أجل العمل عبر كل الاحتمالات المختلفة لضبط العجلات الدوارة على سرعة عالية من أجل رؤية ما إذا كانت "البطاقة"، وهي جزء من النص الواضح، تظهر في الرسالة. وقام محللو الشفرة بمد المشغلين "بقائمة" من التشابهات المحتملة للحروف الواضحة مع الحروف المشفرة، لتغذية الآلة بها. وفي كل مرة تعثر الآلة فيها على تشابه محتمل، كان يُختبر على نسخة من آلة إنيجما من أجل معرفة ما إذا كانت سوف تنتج نصًا ألمانيًا. فإذا فعلت ذلك، فإنه يرسل من أجل فك التشفير. تم صنع أول آلة قنبلة، الانتصار المعمد في مارس من عام ١٩٤٠ حيث وضعت في جزء من الكوخ (١). ولمدة خمسة أشهر، كانت تعمل في كفاءة من أجل محاولة كسر شفرة إنيجما البحرية. وفي بداية شهر أغسطس، تمت إضافة آلة قنبلة أخرى أكثر تعقيدًا، عرفت باسم أجنوس داي، لتقديم المساعدة إلى كل من الكوخ رقم (٦) وقسم بحثي صغير لإنيجما تمت إقامته في القسم البحري من الكوخ رقم (٤). وكان هذا القسم يضم في أول الأمر تيرنج وتوين وأصبح بعد ذلك الكوخ رقم (٨)، المكافئ البحري للكوخ رقم (٦).

وعلى الرغم من هذا الانخراط المبكر في آلة إنيجما الخاصة بالجيش، قام تيرنج بالتركيز على شفرات إنيجما البحرية الأكثر صعوبة منذ البداية "لأنني كنت مهتمًا بها شخصيًا". كانت آلة إنيجما الخاصة بالبحرية ذات نظام أكثر تعقيدًا للضبط أو للمفاتيح وأدى الافتقار إلى الاستمرارية المطلوبة إلى جعل كسر الضبط اليومي أكثر صعوبة. ولكن في منتصف عام ١٩٤٠، بفضل العثور على، اثنتين من العجلات الدوارة الجديدة، أو "اقتناصهما" بلغة محللي الشفرة، تأهب تيرنج ستة أيام لفك شفرة من طراز دولفين، وهي آلة

إنيجما الخاصة بمقر البحرية الألمانية، بدءًا من إبريل عام ١٩٤٠. وفي شهر نوفمبر، بعد أن أدى اقتناص آخر إلى منح محللي الشفرة مجموعة كاملة من العجلات الدوارة البحرية، قام هيج فوس بإعداد العدة لفك شفرة مفاتيح يوم ٨ مايو ويوم ٧ مايو. وقد حقق الكوخ رقم (٨) اختراقات متفرقة على مدى ستة الأشهر التالية. وقد ساهم أيضًا في ذلك اكتشاف المزيد من "الاقتناصات" وأن بعض رسائل الدولفين كانت ترسل أيضًا باستخدام شفرة يدوية من السهل قراءتها. وقد منحتهم هذه الاكتشافات المختلفة والرسائل المرسلة بالشفرتين كلتيهما الاستمرارية التي يحتاجون إليها، وبمساعدة آلات القنبلة أعدوا العدة بدءًا من أغسطس عام ١٩٤١ لمواصلة كسر شفرة الدولفين حتى نهاية الحرب.

كان الكوخ رقم (٨) يقوم بتمرير الرسائل التي تم فك شفرتها إلى المناوبة Z للكوخ رقم (٤)، المكافئ البحري للكوخ رقم (٣)، والتي كانت ترسلها إلى مركز ستخبارات العمليات التابع للبحرية (OIC) من خلال المبرقة. وقد سمح كسر شفرة الدولفين لهذا المركز بأن يعيد توجيه القوافل التي تحمل الإمدادات عبر الأطلنطي بعيدا عن القوارب الحربية U الألمانية. كانت النتائج مثيرة، على الرغم من أنه لا يمكن نسبتها كاملة إلى جهود محللي الشفرة. ففي الفترة الواقعة بين مارس ويونيو عام ١٩٤١، قامت قوارب U الألمانية بإغراق ما يوازي ألفين ومائتين وثمانين ألف طن من البضائع في شهر واحد. وابتداءً من شهر يوليو، انخفض هذا الرقم إلى مائة وعشرين ألف طن في الشهر وبحلول شهر نوفمبر، حينما سحبت مجموعات الذئب مؤقتا من الأطلنطي، انخفض الرقم إلى ألفين وستين ألف طن.

إن الحملة العسكرية الأولى التي أظهرت قدرة شفرة إنيجما الحمراء على تقديم صورة استخباراتية كاملة لما يقوم عليه الألمان، كانت احتلال البلقان

في ربيع عام ١٩٤١. كانت تلك لحظة انتصار خاصة لنوكس والفريق الصغير من محللات الشفرة الإناث اللائي عملن إلى جانبه في قسم بحوث إنجيما. ومن خلال توجيه محللي الشفرة، استطاع أسطول المتوسط التابع للبحرية الملكية، بقيادة الأدميرال أندرو كيانجهام، سحق نظيره الإيطالي وإغراق ثلاثة طرادات ثقيلة ومدمرتين في معركة ماتابان أمام الساحل الجنوبي لليونان، في مارس من عام ١٩٤١. تقول مافيس باتي وهي إحدى مساعدات نوكس "كانت أول رسالة خاصة بمعركة ماتابان ذات محتوى غاية في الإثارة حيث كانت تقول "اليوم هو اليوم رقم ناقص ثلاثة، فقط ولا شيء آخر. وعلى ذلك، فقد كنا نعلم بالطبع أن الأسطول الإيطالي سوف يفعل شيئًا خلال فترة قدرها ثلاثة أيام. لماذا كان عليهم قول ذلك، هذا ما لا أستطيع أن أتصوره. لقد بدا ذلك ضربًا من ضروب الجنون ولكنهم فعلوه. وعلى ذلك قد عملنا طوال ثلاثة أيام. كنا نسهر طوال الليل على نحو أصابنا جميعًا بالإرهاق. كان المرء يقول لنفسه على الدوام "هل من الأفضل أن نواصل العمل أو ننال قسطًا من النوم؟". وظللنا على هذا النحو طوال الأيام الثلاثة. حينئذ جاءت رسالة بالغة الطول وكانت تحتوي على أوامر لمعركة اتضح بعد ذلك أنها معركة ماتابان. كانت تشير إلى عدد السفن الحربية الواجب تواجدها هناك وعدد الغواصات الموجودة في مكان وزمان معينين، كانت تحتوي على كل شيء بالتفصيل الممل. تم إرسال الرسالة على الفور إلى كانينجهام، كانت مادة شائقة جدًا. كان هناك قدر كبير من الابتهاج في الكوخ وجاء كانينجهام نفسه لزيارتنا. كان أول شيء أراد أن يفعله حينما جاء هو أن يرى الرسالة الأصلية التي قمنا بفك شفرتها. أتذكر أننا تناولنا قدحًا من الشراب وذلك داخل الكوخ الصغير حيث كانت جدرانه قد طليت للتو باللون الأبيض. وهذا يبين الآن كم كنا ساذجين ونذقين ونتصرف على نحو طفولي كنا نعتقد أن الأمر سوف يكون بالغ الطرافة إذا تحدثنا مع

الأدميرال كانينجهام، وجعلناه يتكئ على الحائط حديث الطلاء وأن يمضي وقد انطبع على مؤخرته. وهذا ما فلعناه، كان شيئًا فظيعا. فمن ناحية كان كل شيء في غاية التنظيم ومن ناحية أخرى، كانت تلك الأشياء التافهة من أجل الإيقاع بالأدميرال.

تمت إقامة "وصلة إشارات خاصة" من بليتشلي بارك والقاهرة في أوائل عام ١٩٤١ من أجل توصيل استخبارات المصدر الأكثر سرية في القوات البريطانية في الشرق الأوسط وتم مدها إلى المركز البريطاني في أثينا بعد وقت قصير من الغزو الألماني للبلقان. وقد قدمت الشفرة الحمراء الخاصة بالسلاح الجوي الألماني تفاصيل مناقشات ضباط الاتصال الجوي الذين كانوا ينسقون بين العمليات الجوية والأرضية، وعلى الرغم من أن ذلك كان يجب أن يمرر بطريقة بالغة الحساسية، فقد أكد أن البريطانيين يمكنهم أن يقوموا بانسحاب منظم. كما قدم ذلك تحذيرًا مبكرًا بأن القوات الألمانية المحمولة جوًا كانت على وشك الهجوم على جزيرة كريت. كما أمدت سلسلة من الرسائل بدءًا من أواخر مارس البريطانيين بكل تفاصيل العملية، بدءًا من مرحلة الاستعداد حتى الخطة الكاملة للهجوم المحمول جوا واليوم المقرر فيه انطلاقه، ٢٠ مايو ١٩٤١. كانت المشكلة تكمن في العثور على طريقة معقولة من أجل إخفاء مصدر هذه المعلومات كلها للتأكد من أن الألمان لم يدركوا أنه تم فك شفرة إنيجما.

بناء على أوامر تشرشل، فأن القسم الجوي برئاسة جوش كوبر قد قدم تقريرًا مفصلاً زعم أنه ملف كامل للخطط الألمانية حصل عليه أحد عملاء الاستخبارات الخارجية داخل مركز قيادة الألمان في أثينا. وقد أرسل التقرير إلى الجنرال برنارد فرايبورج، القائد النيوزلندي الموجود في كريت. وعلى الرغم من أنه لم تكن لديه الإمكانيات التي تمكنه من صد ذلك الهجوم

الشامل، فإن المعلومات التي تم الحصول عليها من "الوثائق الألمانية" حرمت الألمان من أي عنصر من عناصر المفاجأة. ويقال بأن فرايبورج نظر إلى مناوبته حينما بدأ الإسقاط المظلي الألماني وقال لهم "في الوقت المحدد تمامًا". فبعد أن تم تحذيرهم من قبل محللي الشفرة، كان رجاله قادرين على اصطياد جنود مظلات العدو والقيام بمذبحة وتأخير الهزيمة، على الرغم من أنهم لم يستطيعوا منعها. يقول جون هيرفيل "كانت كريت نموذجا لكيفية التعرف على معلومة كبرى من خلال فك شفرة إنيجما الحمراء التي لم تؤد بالضرورة إلى الأثر المطلوب. فكل الخطط الألمانية وتفاصيل غزو كريت كانت معروفة من خلال كسر الكوخ رقم (٦) للشفرة الحمراء وعلى ذلك فقد كان لدينا إحساس الثقة بأننا نستطيع صد هذا الغزو. ولكن الواقع أننا لم نفعل، فما حدث هو أنهم واجهوا صعوبات جمة في الاستيلاء على الجزيرة وتكبدوا خسائر فادحة حتى إن هتلر قرر عدم القيام بإسقاط مظلي آخر بهذا الحجم".

وطوال حملة البلقان، كانت رسائل إنيجما الخاصة بالسكك الحديدية تشير إلى سلسلة من تحركات القوات الألمانية نحو الشمال والشرق باتجاه بولندا وقد بدأ الكوخ رقم (٣) في إرسال تقرير يقول بأن هتلر بدا أنه مستعد للهجوم على الاتحاد السوفييتي. ولكن حتى يوم العاشر من يونيو، حينما قام القسم الدبلوماسي الياباني بترجمة رسالة إلى طوكيو من السفارة اليابانية في برلين تؤكد أن الغزو أصبح وشيكًا، لم يكن هوايتهول يتفق مع رأي محللي الشفرة في ذلك. وبعد مرور اثنى عشر يومًا، قام هتلر بإطلاق العملية بارباروسا، لغزو الاتحاد السوفييتي. وأدى هذا الغزو إلى جعل محللي الشفرة يتعاملون مع بعض الرسائل الأكثر إثارة للأسى.

فبعض رسائل الخدمة السرية والبوليس الألماني الذي كان يحتشد خلف الخطوط الألمانية خلال العملية بارباروسا كانت تقشعر لها الأبدان لأنها كانت تتحدث عن تفاصيل القتل المنظم بواسطة القوات الألمانية المتقدمة لآلاف اليهود. وفي يوم الثامن عشر من يوليو عام ١٩٤١ قام إريك فون ديم باخ – زيلفكس، قائد الخدمة السرية وقوات الشرطة في جمهورية بيلاروسيا، بإخطار كورت ديلوج رئيس البوليس الألماني وهيزيتش هيملر رئيس الخدمة السرية للراينج بأنه "خلال عمليات التطهير التي جرت يوم أمس في سلوينم، والتي حدثت بواسطة مركز فوج الشرطة، تم قتل ١١٥٣ يهوديًا من اللصوص". وبعد مرور ثلاثة أسابيع، أرسل يقول بأن رجاله قتلوا بالفعل ثلاثين ألفًا" من اليهود البلاشفة ومناصريهم".

وفي اليوم نفسه، قامت فرقة فرسان الخدمة السرية المتمركزة في منطقة مينسك ببيلاروسيا بالإبلاغ عن أنها قامت بإعدام ٧٨١٩ شخصًا حتى الآن. وأخطر فريدريتش جيليكين، قائد الخدمة السرية وقوات الشرطة في أوكرانيا، أخطر ديلوج وهيملر بأنه في يوم ٢٧ أغسطس "قام طاقم الإجراءات الخاصة إلى جانب فرقة الشرطة رقم ٣٢٠ بقتل ٤٢٠٠ يهودي قريبًا من مدينة كامينتيس بودولوسك". وفي الأسبوع الأخير من أغسطس وحده، تم قتل ١٢٣٦١ يهودي أوكراني، معظمهم على يد الشرطة وليس على يد الخدمة السرية. وفي الأول من سبتمبر، أبلغ جيكلين بأن الفرقة نفسها قامت بإعدام ٢٢٠٠ يهودي آخر. وبعد مرور شهر، أفاد بأن رجاله قاموا بالتخلص من ١٢٥٥ يهوديًا، تبعًا لأعراف الحرب" قريبًا من مدينة أوفرتيش.

أوضحت هذه الرسائل على نحو لا لبس فيه ما يحدث على أرض الواقع. إن عمليات القتل التي حدثت بعد بداية غزو الاتحاد السوفييتي

أصبحت الآن تعرف باسم بداية الهولوكست. وبحلول أغسطس من عام ١٩٤١ استشاط تشرشل غضبًا بسبب الأدلة التي أثبتت حدوث إعدام منظم بواسطة الشرطة مما دفعه إلى توجيه إنذار غاضب إلى الألمان. وقام رئيس الوزراء البريطاني بإدانة "عمليات الإعدام بدم بارد" المرتكبة بواسطة الشرطة الألمانية وقوات الخدمة السرية. يقول إنه "منذ اجتياح المغول لأوروبا في القرن السادس عشر، لم تحدث تلك المذابح الممنهجة المتحجرة القلب بهذا الحجم. إننا نشهد جريمة لا نجد ألفاظًا تستطيع أن تصفها".

كان هناك اعتقاد بأن الألمان سوف يفترضون أن شفرتهم اليدوية هي التي تم كسرها، وليس شفرة إنيجما البرتقالية التي قام البريطانيون بفك شفرتها. كان قرار بالغ الخطورة عرض سر بليتشلي بارك للخطر وكشف المزاعم البريطانية الخاصة بإخفاء مصادر المعلومات. كان خطاب تشرشل يمكن أن يؤدي إلى القضاء تمامًا على المصدر الأكثر سرية للمعلومات، ويؤدي بالتأكيد إلى إطالة الحرب. وبعد أسابيع قليلة من خطاب تشرشل، حذر ديلوج قادته من أن البريطانيين ربما يتنصتون على الرسائل اللاسلكية وطلب منهم إرسال تفاصيل "عمليات الإعدام" المستقبلية إلى برلين من خلال البريد. وإلى جانب متابعة المذابح، قام البريطانيون بتعيين اثنين من المسئولين، أحدهما في بليتشلي بارك والآخر في وزارة الخارجية، من أجل جمع الأدلة التي تثبت حدوث الفظائع الألمانية لتقديمها إلى لجنة التحقيق في جرائم الحرب.

بحلول خريف عام ١٩٤١، تم اعتراض عدد هائل من الرسائل وفك شفرتها حتى إن المعلومات الاستخبارية التي كان يتم الحصول عليها منها كان يطلق عليها اسم ألترا "بمعنى الوفيرة"، وكانت تحظى بتصنيف سري للغاية أعلى أسفل كل رسالة. لم يؤد ذلك إلى ازدياد ثقة الجهات التي تستهلك

المعلومات في المادة التي ترسل إليهم فقط، ولكنه أكد أيضًا أنهم كانوا يعلمون أن المعلومات الاستخباراتية التي بين أيديهم يجب حمايتها بأي ثمن. كانت بليتشلي بارك بمثابة القلب النابض لشبكة واسعة من محطات الاعتراض. وقد تم افتتاح موقعين إضافيين لمكاتب البريد في كوبار وبرورا في أسكتلندا وويتشرش في شروبشاير من أجل إعفاء المواقع العسكرية من مهمة اعتراض الرسائل التجارية والدبلوماسية. كما كان هناك موقعا اعتراض في شيكساندز بريوري، قريبًا من بيدفورد، ووست كينجرداون في كنت، حيث لعب هذا الأخير دورا جوهريًا خلال معركة بريطانيا للتحذير من اقتراب القاذفات الألمانية. أما موقع الاعتراض العسكري في فورت بريدچوودز، بشاتهام، فقد تم تدميره إلى حد كبير بواسطة عمليات القصف خلال الشتاء. وقد انتقل مشغلو الأجهزة العاملون فيه، على نحو مبدئي، إلى تشيكاندز من أجل تكوين محطة مشتركة للجيش والسلاح الجوي الملكي قبل افتتاح محطة جديدة، تحت اسم مجموعة ٧ الخاصة، في بيمانور، جنوب لوفيرو، ليكيستشاير، في أكتوبر عام ١٩٤١. وقد اتسع قسم آلة القنبلة وانتقل إلى الكوخ رقم (١١) وأنشأ مواقع خارجية في وافندون مانور وأديستوك. كما تم إنشاء ثلاثة مواقع إضافية لآلة القنبلة خلال الحرب في جايهيرست وستانمور وإيستكوت. ولكن أصيب محللو الشفرة بالإحباط بسبب عجزهم عن الحصول على الموارد التي يحتاجون إليها وخاصة العمالة البشرية. فلأن القليل من الأشخاص هم من كانوا يعلمون بما يجري في بليتشلي بارك، كانت أجهزة الاستخبارات ترفض التخلي عن عملاء جدد لكي يعملوا هناك. وفي يوم ٢١ أكتوبر من عام ١٩٤١، كتب أربعة من محللي الشفرة الرواد، وهم ترينج وويلشمان وميليز– باري وهيج ألكسندر، إلى تشرشل الذي زار بليتشلي بارك مؤخرًا، يلتمسون منه مساعدتهم في الحصول على مزيد من العاملين. كانوا حريصين على تأكيد أن المشكلة تكمن في العاملين المدنيين

في هوايتهول. قالوا "يبدو أنهم لا يفهمون مدى أهمية ما يحدث هنا أو الضرورة القصوى للاستجابة الفورية لطلباتنا. إذا كان يجب علينا القيام بعملنا كما يجب أن يكون، فيجب تلبية طلباتنا، وهي ليست بالكثيرة، في أسرع وقت ممكن لأهميتها البالغة". وقام تشرشل بإرسال مذكرة شهيرة إلى الجنرال هاستينجز إيسماي، رئيس الأركان تقول "تأكد من أنهم سوف يحصلون على ما يريدون من منحهم الأولوية القصوى وأخبرني أن ذلك قد حدث"، وكتبت على أعلى المذكرة كلمات تقول "ينفذ اليوم".

بعد مرور بضعة أشهر، تم تكليف دينيستون بتولي مسئولية كسر شفرة الرسائل الدبلوماسية، والتجارية التي انتقلت جميعًا إلى بيركلي ستريت، في لندن، وأصبح القائد إدوارد ترافيس مسئولا عن عمليات فك الشفرة العسكرية التي ظلت في بليتشلي بارك. وقد لعب القائمون على فك الشفرة دورًا جوهريًا في حملة شمال إفريقيا بدءًا من يوليو عام ١٩٤١ فصاعدًا بسبب كسر الشفرة، بواسطة الكوخ رقم (٤)، الخاصة بآلة التشفير التابعة للبحرية الإيطالية هاجلين سي ٣٨ إم. وكانت هذه الرسائل تحمل تفاصيل قوافل السفن التي تحمل الإمدادات إلى الفيالق الإفريقية التي كان يقودها الجنرال إرفين روميل، والتي كسرت شفرتها إلى جانب الرسائل الألمانية التي كانت ترسل بواسطة آلة التشفير إنيجما في الكوخ رقم (٦)، حيث قدمت كل المعلومات التي يحتاج إليها الأسطول الملكي للهجوم على هذه السفن وتدميرها، لتعطيل خطوط إمداد روميل. كان الكوخ رقم (٦) قادرًا على قراءة عدد من مفاتيح تشفير إنيجما المستخدمة بواسطة القوات الألمانية في شمال إفريقيا، كما قدمت وحدات الاستخبارات اللاسلكية **SIGINT** أيضًا مساعدة قيمة إلى القادة البريطانيين، وبحلول يوليو من عام ١٩٤٢، حيث كانت التقارير الخاصة بهذه الرسائل في تزايد مستمر، قرر تشرشل أن يستبدل بالقائد البريطاني

المسئول عن منطقة الشرق الأوسط كلود أوشينليك، الجنرال هارولد ألكسندر، وتعيين الجنرال بيرنارد مونتجومري قائدًا للجيش الثامن.

وخلال أيام من وصوله، استطاع مونتجومري الإفادة القصوى من المعلومات الغزيرة التي ترسل إليه مما أدى إلى تغيير نظرة الجيش إلى محللي الشفرة. وفي الخامس عشر من أغسطس، كان روميل يشرح لهتلر ما ينتوي القيام عليه. وقد قام على ذلك من خلال رسائله المرسلة إلى برلين من خلال الشفرة الحمراء التي لم يكن لدى الكوخ رقم (٦) أي مشكلة في قراءتها. وقبل يومين من ذلك، قام مونتجومري بالتخطيط لما يجب أن يفعله ثعلب الصحراء. كان ذلك يتطابق مع الرسالة المرسلة إلى هتلر حرفيًا. كان روميل ينوي شن هجومه عند اكتمال القمر مع نهاية أغسطس، ثم الانحراف نحو الجنوب عند أطراف خطوط الإمداد البريطانية قبل أن يضرب شمالا لكي يصبح خلف الجيش البريطاني فاصلا إياه عن القاهرة. ولكنه لكي يفعل ذلك كان عليه عبور عقبة كبرى وهي سلسلة جبال علم حلفا. حدث تطوران آخران في بليتشلي بارك ساعدا مونتجومري أيضًا. فقد كان الكوخ رقم (٣) بدأ لتوه في استقبال تقارير تم فك شفرتها من خلال شفرة دافينشي تعطي معلومات كاملة عن القدرات القتالية لفيالق أفريقيا ومدى توافر الدبابات.

وخلال النصف الثاني من أغسطس، قام السلاح الجوي الملكي والأسطول الملكي بمضاعفة هجماتهما على سفن المحور. في غضون ذلك، كان القائمون على فك الشفرة قادرين على مراقبة سلسلة من المراسلات رفيعة المستوى بين القادة الألمان، كشفت عن أن روميل وقائده الأعلى الفيلد مارشال ألبريشت كيسلرينج كانا يتحدثان بالكأد أحدهما إلى الآخر. كما كشف عن أن ثعلب الصحراء لم يكن على ما يرام. بعد ذلك جاءت الموافقة على الخطة، أولا بواسطة هتلر ولاحقًا بواسطة موسوليني. كانت بليتشلي

بارك والقاهرة قادرتين على رصد إعادة حشد القوات الألمانية استعدادًا لتطويق الجيش الثامن، وكذلك المشاكل المتفاقمة بسبب عدم وصول سفن الإمدادات. قام مونتجومري بإخطار قواته بما ينتوي روميل القيام عليه. حدث كل شيء تبعًا للخطة المرسومة، مما رفع من معنويات رجاله ومهد طريق النصر. فبعد أن وجد روميل أن طريقه عبر سلسلة جبال علم حلفا مسدودًا، اضطر إلى الانسحاب بسبب نقص الوقود. ومنذ تلك اللحظة فصاعدًا، لعبت التقارير الاستخباراتية المستقاة من الرسائل التي تم فك شفرتها (الألترا) دورًا جوهريًا في خطط مونتجومري. لم تلعب دورًا مباشرًا في معركة العلمين، ولكن كان إسهامها غير المباشر هائلا. كان مونتجومري على دراية من خلال الرسائل التي يتم فك شفرتها في بليتشلي بارك وفي القاهرة كم عدد القوات والدبابات التي يواجهها على نحو دقيق، بينما كان لإغراق سفن الإمدادات، التي بلغت حوالي خمسين ألف طن في أكتوبر وحده، أي حوالي نصف البضائع التي شحنت من إيطاليا إلى شمال أفريقيا، أثر حاسم على قدرة فيالق أفريقيا على المقاومة. كانت قوات المحور شحيحة الإمدادات حتى إن مجرد إغراق قافلة بحرية خلال المعركة كان له تأثير مباشر على القتال. وفي ظهيرة يوم الثاني من نوفمبر، بعد أن أحدث مونتجومري ثغرتين في دفاعات جيش المدرعات وكان على وشك اختراقه، قامت بليتشلي بارك بفك تشفير رسالة موجهة من روميل إلى هتلر يطلب منه فيها الإذن بالانسحاب. قال فيها بأن جيش المدرعات قد "استنزف" ولم يتبق لديه سوى القليل من الوقود. وجاء رد هتلر يقول بأن عليه التمسك بموقعه بأي ثمن. كان يريد أن يخبره بأنه "ليس هناك طريق أمام قواته سوى الطريق الذي يؤدي إلى الموت أو الانتصار". ولكنه أمام وطأة القوات المتفوقة، والإحدى عشرة دبابة التي بقيت لديه فقط، اضطر إلى التقهقر. كانت تلك نقطة التحول

التي حدثت في إدراك الجنرالات لمدى أهمية التقارير المستقاة من فك شفرة الرسائل اللاسلكية أو الألترا.

كان الأسطول يعتمد بالفعل على اعتراض الرسائل اللاسلكية المرسلة عبر شفرات الدولفين وإنيجما في قوارب U الألمانية، والتي كانت تسمى بالقرش، من أجل إعادة توجيه قوافل السفن المتواجدة في الأطلنطي بعيدًا عن نيرانهم. ولكن في فبراير من عام ١٩٤٢، بدأت هذه القوارب U في استخدام نظام إنيجما جديد فيه أربع عجلات دوارة. وبدأت فترة قدرها عشرة أشهر عرفت في بليتشلي بارك باسم "غيبوبة القرش" ففي النصف الأول من عام ١٩٤٢، قامت قطعان الذئاب (قوارب U الحربية) بالتركيز على إغراق السفن التجارية التي لا حول لها ولا قوة في الجهة الشرقية من شاطئ الولايات المتحدة. ولكنها حينما عادت إلى الأطلنطي في أغسطس من العام نفسه عاثت في الأرض فسادًا، حيث أغرقت ٤٣ سفينة خلال شهري أغسطس وسبتمبر فقط. وفي شهري أكتوبر ونوفمبر استمر الحال على ما هو عليه وبدأ الأسطول في الضغط على الكوخ رقم (٨). وفي مذكرة موجزة حث الكوخ رقم (٨) على إيلاء "اهتمام أكبر" لشفرة قوارب- U وشكى من أن معركة الأطلنطي هي المنطقة الوحيدة في الحرب التي ليس لمحللي الشفرة أي تأثير فيها. ولكن حل المشكلة كان قد وصل بالفعل، فبعد يومين من وصول مذكرة الأسطول، وصل إلى بليتشلي بارك صيد ثمين في كتابي شفرة "ذات الإشارة القصيرة" يقدمان بطاقات جديدة خاصة برسائل القوارب الحربية الألمانية- U. وقد تم الحصول على الكتابين من الغواصة الألمانية U-559 التي تم الهجوم عليها بواسطة المدمرة البريطانية HMS بيتارد وإغراقها أمام السواحل المصرية. وقام الليفتنانت أنطوني فاسون والبحار القدير كولين جرزير بالسباحة نحو الغواصة قبل غرقها ونجحا في انتشال

الوثائق الخاصة بالإشارة. وقد انضم إليهما تومي براون الصبي البالغ من العمر ستة عشر عامًا الذي نجح في الحصول على كتابي الشفرة والخروج بهما سالمًا، بينما استقر فاسون وجوزير مع الغواصة في أعماق البحر. وقد منحا بعد وفاتهما وسام الصليب الخاص بالملك جورج، بينما حصل براون على ميدالية الملك جورج. كانوا يستحقون هذا الشرف. كانت رسائل الطقس القصيرة ترسل إلى قوارب القرش. ومن أجل السماح للسفن الحربية الألمانية U بتلقي الرسائل من سفن الطقس، التي كان بها آلة شفرة ذات ثلاث عجلات دوارة فقط، كانت الآلة ذات العجلات الأربع الدوارة لديها القدرة على العمل على شاكلتها. أدى ذلك إلى فتح الطريق أمام الكوخ رقم (٨). وفي اليوم الثاني عشر من ديسمبر عام ١٩٤٢، وباستخدام رسائل الطقس القصيرة بحسبانها بطاقات مرجعية، نجحوا في فك شفرة القرش. وفي خلال ساعات، كان يُعاد توجيه قوافل السفن عبر الأطلنطي من أجل تجنب قطعان الذئاب. لم يكن الأمر سهلا ولكن تم حل المشاكل المتبقية من خلال الاستعانة بآلات القنبلة الأمريكية في سبتمبر عام ١٩٤٣.

في ذلك الوقت كان الكوخ رقم (٦) يستعد بالفعل ليوم الحسم **(D-Day)**. لقد قام بكسر عدد كبير من شفرات أنظمة إنيجما التابعة للجيش والقوات الجوية الأمر الذي أدى إلى توفير معلومات استخباراتية صوتية خلال حملات شمال إفريقيا والبلقان وعلى الجبهتين الإيطالية والشرقية. ولكن ظلت وجبته الرئيسية هي الشفرة الحمراء الخاصة بنظام الاتصال بسلاح الجو الألماني. كانت هذه المعلومات غنية بتفاصيل عمليات القوات الجوية حتى إنها شكلت اتجاه هجمات بليتشلي بارك على شفرات المبرقات الألمانية المعروفة باسم السمكة. وأدت سهولة الحصول على معلومات استخباراتية بشأن عمليات سلاح الجو الألماني من خلال آلة التشفير إنيجما إلى اتخاذ

قرار بالتركيز على "تيني" وآلة التشفير المبرقة مــن طــراز لــورنز SZ40 التابعة للجيش الألماني، على حساب ستيرجيون، وهي آلات من طراز سيمنز وهالسك T52 كانت تستخدم غالبًا بواسطة القوات الجوية الألمانية، قد قــدمت الآلة "تيني" معلومات تفصيلية خاصة بالمناقشات الألمانية رفيعة المستوى في الفترة السابقة على يوم الحسم ولكنها أيضًا كانت لها تأثيرات جانبية أخــرى مفيدة في بناء كمبيوتر كولوساس الذي كان يستخدم لكسر شفرة الآلة تينــي. كان الكمبيوتر كلولوساس، الذي قام ببنائه تومي فلاورز، مهنــدس مكتــب البريد، بناءً على قواعد وضعها تيرنج وماكي نيومان، كــان أول كمبيــوتر رقمي إلكتروني شبه مبرمج في العالم.

وعلى الرغم من أن بليتشلي بارك كانت تقدم تعليقات مــستمرة عــن النوايا والأنشطة الألمانية خلال غزو الحلفاء لأوروبا والتقدم صوب بــرلين، إن إسهامها الأكبر، ربما طوال الحرب والأكيد لعمليات يوم الحــسم، كــان يتمثل في نظام العملاء المزدوجين فقد أكدت الرسائل التي كان يتم تمريرها عبر شبكات الاستخبارات الألمانية أن الألمان كانوا يصدقون تفاصيل خطــة الخداع التي أوهمهم بها الحلفاء كلها. وبدون هــذه الخطــة، كــان الــدور المحوري الخاص بفك الشفرة في هذا السياق يتمثل في فك شفرة آلة إنيجمــا الخاصة بالاستخبارات العسكرية الألمانية أو "أبوير" ديــسمبر عــام ١٩٤١ بواسطة ديلي نوكس، الذي كان يحتضر بسبب مرض السرطان. وقد تــوفي بالفعل في فبراير عام ١٩٤٣.

لم تقم بليتشلي بارك بفك الشفرات والرموز الألمانية والإيطالية فقــط، ولكنها تعاملت أيضًا مع شفرات عدد كبير من الدول الأخرى، مثل رومانيــا وأسبانيا وفرنسا. في ظل حكومة فيش وبلغاريا ويوغسلافيا والصين، واليابان بالطبع. والإسهام البريطاني في هذا المجال أكبر مما يتخيل البعض. وقد تم

فك شفرة الكود البحري الياباني JN25 في يونيو عام ١٩٣٩، بواسطة جون تيلتمان في غضون أسابيع من ظهوره. وتم إرسال التفاصيل إلى المكتب المتحد للشرق الأقصى، الذي كان لديه بحلول مايو ١٩٤٠ مجموعات كافية من الشفرات التي تم فكها تكفي لقراءة الرسائل البسيطة. وابتداءً من أوائل عام ١٩٤١، قبل شهور من الهجوم الياباني على بيرل هاربور، بدأ البريطانيون والأمريكان في تبادل المعلومات والتقدم الذي أحرزوه بخصوص شفرات دول المحور وأكوادها، بما في ذلك الكود الياباني JN25 وأكواد وشفرات يابانية أخرى. وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا يعملون على الكود JN25 وأكواد أخرى للجيش الياباني في ذلك الوقت، فقد قام الجيش الأمريكي بفك الشفرة الدبلوماسية اليابانية الجديدة، التي كان يطلق عليها اسم "الشفرة القرمزية" وزود البريطانيين بالآلة الخاصة بها مما مكنهم من قراءة مراسلات أوشيما القادمة من برلين. وحينما تم الهجوم على المالايا، قام محللو الشفرة في جهاز FECB التابع للأسطول الملكي بالانتقال أولا إلى كولومبو وبعد ذلك إلى مومباسا في كينيا قبل العودة مرة أخرى إلى كولومبو حسب سير الأمور الخاصة بالحرب. وقد توجه محللو الشفرة التابعون للجيش والسلاح الجوي الملكي إلى دلهي، مع وجود محطات خارجية في أبوتاباد وكالكتا وكوميلا وبانجلور. كما فكت الشفرات والأكواد اليابانية أيضًا في بليتشلي بارك، حيث قام تيلتمان بتحقيق اختراقات أولية في شفرة المحلل العسكري الياباني والكود العام للقوات الجوية. وقد حقق محللو الشفرة البريطانيون الاختراقات الأولى للشفرات والرموز اليابانية الرئيسية كلها في زمن الحرب استثناء الشفرة القرمزية وكذلك شفرة الملحق البحري الياباني، التي كانت نتاج جهد مشترك بين هيج ألكسندر ومحلل الشفرة الأمريكي التابع للأسطول فرانك رافين، وكود النقل البحري للجيش، الذي قد فكت شفرته في دلهي وفي إحدى وحدات الجيش الأمريكي في بريسبان، بأستراليا في الوقت

نفسه. كان التعاون مع الجيش الأمريكي، الذي عمل أيضًا على الأكواد العسكرية اليابانية في مركزه الرئيسي في أرلينجتون هول، من فيرجينيا، رائعًا. وكانت العلاقة مع الأسطول الأمريكي، التي كانت مواقعه الرئيسية توجد في واشنطن وملبورن وبيرل هاربور، لم تكن علاقة ترفرف عليها السعادة. ربما لم يقم الأمريكان بتحقيق الكثير من النجاحات في اختراق الأكواد اليابانية، ولكنهم كانوا أفضل كثيرًا في استخدام آلية البطاقات المثقبة للإفادة منها. وأدى افتقار البريطانيين للخبرة في هذا المجال، والتغييرات المستمرة في كتاب الكود الياباني N25، ومشاكل التعاون بين الطرفين، إلى التهديد بوقف كل أشكال تبادل المعلومات الخاصة بالبحرية اليابانية وتراجع الهجمات البريطانية على هذا الكود. ولكن لحسن الحظ قد حل النزاع في أوائل عام ١٩٤٤.

على الرغم من أن الشطر الأول من معركة الأطلنطي والحرب في إفريقيا هي أمثلة واضحة على مدى التأثير الملموس للمعلومات الاستخباراتية المستقاة من اعتراض الرسائل اللاسلكية (الألترا)، فمن الصعب قياس الفرق الذي أحدثه ذلك بشكل عام. ولكن يعتقد السير هاري هينلسي، الذي لم يكن محللا رائدًا للاستخبارات البحرية فقط ولكنه كان أيضًا المؤرخ الرئيسي للاستخبارات البريطانية في زمن الحرب، يعتقد أنها أدت إلى تقصير مدة الحرب حوالي ثلاثة أعوام. على سبيل المثال، كان من المستحيل بدون هذه المعلومات الاستخباراتية القيام بعمليات الإسقاط والإنزال الخاصة بيوم الحسم في عام ١٩٤٤، حسبما قال. "إن عملية السيد الكبير (أوفرلورد) لم يكن من الممكن القيام عليها في ذلك الوقت لولا هذه المعلومات أو على الأقل، لو تم القيام عليها، لم تكن لتحقق النجاح المنشود". وأضاف قائلا، كان من الممكن أن يقوم الروس بالمضي قدمًا والاستيلاء على برلين في عام ١٩٤٥ أو أن تضرب بريطانيا على نحو سيء بواسطة قنابل هتلر المجنحة V ويرد الحلفاء

باستخدام القنبلة الذرية. "ولكنني أعتقد شخصيًا أن الحرب بدلا من أن تنتهي عام ١٩٤٥، كانت سوف تنتهي في عام ١٩٤٨ إذا لم تكن المدرسة الحكومية للرموز والشفرة قادرة على قراءة شفرة إنيجما والحصول على المعلومـــات الاستخباراتية الوفيرة والدقيقة (ألترا)".

الفصل السابع عشر

الاستخبارات اللاسلكية والحرب الباردة المبكرة

إننا جميعا لدينا تحيزاتنا، ورجال الاتصالات اللاسلكية هم أحد تحيزاتي.

جورج سمايلي في كتابه "جون لوكير: السمكري والترزي والجندي والجاسوس"

في بداية الحرب العالمية الثانية، اعترض البريطانيون قدرًا كبيرًا من الرسائل السوفييتية العسكرية المشفرة. وقد تعزز ذلك من خلال العلاقات بين المدرسة الحكومية للرموز والشفرة (GC&CS) ونظيراتها الفنلندية والإستونية والفرنسية. كان لدى الفرنسيين صلاتهم الخاصة مع الليتوانيين واللاتفيين ومرروا المواد التي حصلوا عليها إلى البريطانيين. كان تيلتمان مسئولاً عن العمليات المضادة للسوفييت وقد أنشئت وحدة لفك الشفرة العسكرية الروسية في وافندون مانر، وهو منزل ريفي آخر قريب من بليتشلي بارك. كما كان هناك قسم روسي آخر يغطي جنوب الاتحاد السوفييتي في محطة صرفند الموجودة في فلسطين.

ولكن الاختراق الخطير لمواد القوات المسلحة الروسية، حدث في الشمال خلال الحرب الروسية الفنلندية في أواخر عام ١٩٣٩ وأوائل عام ١٩٤٠. وأدى النشاط الكبير في الرسائل الناجم عن غزو الروس لفنلندا ودفاع الفنلنديين المستميت عن أراضيهم، إلى منح العمق الكافي لمحللي

الشفرات ليقوموا بفك شفرة عسكرية روسية عالية الدرجة مكونة من خمسة أشكال. كما قاموا أيضًا بفك عدد من رموز البحرية السوفييتية، حيث أعادوا بناء كتب الشفرة كاملة في اثنتين على الأقل من هذه الحالات. خلال تلك الفترة تفاوض تيلتمان على اتفاقية تعاون مفيدة للغاية مع وحدة فك الشفرة الفنلندية، يقوم البريطانيون تبعًا لها بتقديم المعدات مقابل النتائج المتقدمة للغاية التي يحصلون عليها من الفنلنديين. ولسوء الحظ حدثت تعقيدات على الفور. فلم يكد تيلتمان يعود إلى إنجلترا حتى شارفت الحرب الروسية الفنلندية على الانتهاء. ومع ذلك، ظل الفنلنديون مصممين على التوسع في عمليات الاستخبارات اللاسلكية (SIGINT) ضد الروس وزودوا المدرسة الحكومية للرموز والشفرة (GC&CS) بمقدار كبير من المعلومات العسكرية الروسية وجهاز الاستخبارات السوفييتية (KGB)، ووحدتي فك شفرة تابعتين للجيش الروسي وكتب شفرة كانت تستخدم بواسطة أسطولي البلطيق والبحر الأسود. وكانت مواقع الأسطول الملكي في سكاربرو وفلاورداون تقوم بمراقبة ترددات البحرية الروسية وكذلك فعلت مواقع في سنغافورة ومالطا، والإسكندرية والإسماعيلية في مصر. كما كانت مواقع الجيش في الهند تراقب الروس وأقـــام الســـلاح الجوي الملكي RAF مـــوقع اعتراض تجريبيًا في بغداد يستهدف الجيش الروسي والدوائر الجوية في القوقاز. كما كان يراقب النشاط اللاسلكي للبحرية الروسية من القاهرة. في غضون ذلك، بدأ محللو الشفرات في البحرية الفرنسية، الذين انتقلوا إلى المدرسة الحكومية للرموز والشفرة (GC&CS)، في العمل على الرموز ذات المستوى المرتفع لأسطولي البلطيق والبحر الأسود. وقد توقف تدفق المواد اللاسلكية من إستونيا في يونيو من عام ١٩٤٠ عندما احتلت روسيا دول البلطيق. ولكن أدى سقوط فرنسا إلى تغييرات مطلوبة من خلال قدوم مشغلي ومحللي شفرة بولنديين كانوا قد فروا من بولندا للعمل مع برتراند، واضطروا الآن للهروب

من الحرب الألمانية الخاطفة للمرة الثانية. ومن خلال وجودهم في ستانمور غرب لندن. وجدوا أنهم قادرون على رصد الرسائل الروسية القادمة من أوكرانيا فاجتهدوا في تقديم المزيد من المواد إلى القسم الروسي. ولكن حدثت عملية مراجعة كبرى لإعادة تفكير العمليات المضادة للاتحاد السوفييتي في يونيو ١٩٤١ عندما اجتاحت ألمانيا الاتحاد السوفييتي.

ووفقا للروايات الشائعة، فقد توقفت جميع عمليات الاستخبارات ضد الاتحاد السوفييتي بشكل مفاجئ بناء على أوامر تشرشل. فلم تكن الأمور قد اتضحت على نحو قاطع. كان هناك جدال بالتوقف عن التعامل مع كافة المواد السوفييتية إلا في بداية عام ١٩٤٢. وحتى ذلك الحين، تم إخطار البولنديين بالاستمرار في مراقبة الاتصالات السوفييتية العسكرية ومحاولة فك شفرتها في ستانمور، بينما أبقى البريطانيون على مجموعتين تقومان برصد الترددات الروسية المعروفة في موقع البحرية الملكية في سكاربورو ومحطة السلاح الجوي الملكي RAF في تشيدل. وعلى الرغم من انخفاض اعتراض حركة رسائل الجيش والبحرية السوفييتية إلى الحد الأدنى، ففي خلال أسابيع، بدأ موقع اعتراض شرطة العاصمة في "دانمرك هيل" وخدمة الأمن اللاسلكي في التقاط رسائل متبادلة بين موسكو وعملائها في بريطانيا. وبحلول يناير من عام ١٩٤٣، وبعد مرور ما يزيد قليلا عن عام من إغلاق القسم الروسي، وظاهريا طوال فترة الحرب، بدأ محللو الشفرة البريطانيون محاولة فك الشفرات والرموز السوفييتية من أجل قراءة رسائل عملاء الكومنتيرن في بريطانيا وعبر أنحاء العالم.

وبحلول شهر سبتمبر من عام ١٩٤٤، ومع استعداد كبار المسئولين في الاستخبارات للحرب القادمة، التي سوف يكون الاتحاد السوفييتي هدفها، شكل مينزيس لجنة "لدراسة خطة وإعدادها لتنظيم المدرسة الحكومية للرموز

والشفرة في مرحلة ما بعد الحرب. وقد انخرط كل من ترافيس، وهنيسلي، وتيلتمان وويلشمان في المناقشات في حماس. كانت النتيجة التي توصلوا إليها هي أن محللي الشفرة في حاجة إلى "الاندماج على نحو وثيق في خدمة الاستخبارات السرية (SIS) في ظل مديرها العام منزيس بحسبانها جهاز الاستخبارات الوحيد" وذلك في مواجهـــة تلميحات تشير إلى استيائهم من حقيقة أن رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) كان يسيطر سيطرة كاملة على أعمالهم. وأشار ويلشمان إلى الحاجة إلى تنسيق العمل بين المدرسة الحكومية للرموز والشفرة على نحو وثيق وأجهزة الاستخبارات والتأكد من أن الرموز الآلية قد أصبحت أكثر صعوبة في فك شفرتها. وفي محاولة للإفـــادة من نجاح الألمان في فك الشفرات والرموز الروسية، تم إرسال فرق من البعثة الأنجلو- أمريكية فائقة السرية المعروفة باسم لجنة الاستخبارات المستهدفة (TICOM) إلى ألمانيا. وقد عثر فريق يضم سيملر نورلاند، الضابط الأمريكي المقيم في بليتشلي بارك، والميجور إدوارد راشورث، وهو أحد كبار الضباط البريطانيين المقيمين في الكوخ رقم ٣، على عدد من محللي الشفرة الألمان الذين عرضوا عليهما مخبئًا لآلات التشفير المصممة خصيصى لحل شفرة معظم الاتصالات اللاسلكية السرية الخاصة بالجيش الأحمر. وابتكر الفنيون السوفييت نظاما لتشفير اتصالات الآلات الكاتبة والتي تقسم كل رسالة إلى تسعة عناصر مختلفة ويتم إرسال كل منها إلى قناة لاسلكية مستقلة. وبعد ذلك تقوم محطة الاستقبال بتجميع الرسالة. وقد طور الألمان تقنية لاعتراض هذه الرسائل وفكها، وكان يحدوهم الأمل في أن يسمح لهم الحفاء بالاحتفاظ بحرية أدواتهم للاستمرار في مراقبة الروس نيابة عنهم.

تلقى راشورث ونورلاند الأوامر بأخذ المعدات ومشغليها والعودة إلى إنجلترا. يقول نورلاند "لن أنسى أبدا الرحيل عن روزنهايم في وقت مبكر من صباح أحد الأيام، وكان الميجور راشورث يجلس في مقدمة قافلة مكونة من خمس شاحنات كبيرة، شاء حظي البائس أن أستقل الشاحنة الخامسة. فقد اتضح بعد ذلك أنها كانت أبطأ من باقي الشاحنات، لذا أخذت أراقب الأربع الأخريات وهي تتوارى عن الأنظار وأنا منقبض الصدر. شعرت أنني وحدي تمامًا وذلك لأن الشاحنات الأولى كانت تحوي المعدات، أما جميع الألمان فكانوا يستقلون شاحنتي. كانوا يحيطون بي، وإلى جواري في الكابينة السائق الألماني ومساعده، أما جميع العاملين الألمان الآخرين، الذين لا أذكر عددهم ١٥ أو ٢٠ فكانوا في مؤخرة الشاحنة. لم أتبين حينئذ بل اكتشفت ذلك لاحقًا أنه لا يمكن للجحيم نفسه أو الكوارث أن تمنعهم من السير وراء معداتهم التي كانوا مخلصين لها تماما. لكنني مررت ببعض اللحظات الصعبة. فقد تم تفجير معظم الجسور على الطريق السريع. لذلك كنا ننعطف في كل مرة نصل فيها إلى تقاطع يمر بالقرى الألمانية، وبمجرد أن يرى السكان، ومعظمهم بالطبع من النساء، أن هناك أسرى ألمانًا في مؤخرة الشاحنة، كانوا يهرعون إليهم بالطعام والقهوة وأشياء من هذا القبيل، لذا يمكنني القول بأنني كنت أشعر بالوحدة وعدم الأمان".

أُخذت المعدات فائقة السرية مع مشغليها إلى وافندون مانر حيث تم تركيبها واختبارها على البث السوفييتي الفعلي. واستأنفت المدرسة الحكومية للرموز والشفرة التعامل مع الرسائل الداخلية العسكرية السوفييتية ومواد المبرقة الكاتبة المدنية في أواخر عام ١٩٤٤، وفي يناير من عام ١٩٤٥ أقيمت "حفلة سرية" برعاية ريتشارد بريتشارد في "سلون سكوير" للتعامل مع تلك المواد. وقد تم تدريب أعداد كبيرة من محللي الشفرات بالروسية. يقول

جان فراداي دافيس، الذي كان يعمل في الكوخ رقم ٣ "في نهاية الحرب كان عليك أن تختار بين أن تذهب للعمل في اعتراض الرسائل الروسية، وهذا ما كان معظمنا لا يرغب في فعله، أو "المغادرة". وكان الأمر نفسه يحدث في المحطات الخارجية عبر البحار، وخصوصًا شبة القارة الهندية، حيث أقيم المركز الرئيسي للمحاولات البريطانية لاعتراض الاتصالات السوفييتية في مرحلة ما بين الحربين. ووفقًا لإفادة آلان ستريب. ضابط فيلق الاستخبارات، الذي كان يراقب الاتصالات الدبلوماسية الإيرانية قال "قضيت ما يقرب من العام في قاعدة أمامية صغيرة في أبوتاباد، في منطقة على الحدود الغربية، بعد أن حصلت على دورة مكثفة في تلك اللغة الفارسية الرائعة. كان فرع الاستخبارات الهندية يستخدم محطة أبوتاباد لرصد حركة الاتصالات الدبلوماسية والعسكرية منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وبعد وقف التعامل مع الاتصالات السوفييتية في عام ١٩٤١، عادت للعمل مرة أخرى، ويضيف ستريب أنه "بحلول شهر أكتوبر من عام ١٩٤٦، كنت في سنغافورة وكنت في منتصف دورة مكثفة أخرى في اللغة الروسية، وكانت الحرب الباردة قد بدأت بالفعل في الهيمنة على عقول الجميع".

إن الأمور لا تزال غير واضحة بشأن كم المعلومات العسكرية والبحرية اللاسلكية الروسية التي تم اعتراضها بين الوقت الذي أصبح فيه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (USSR) ضد ألمانيا ونهاية الحرب. ولكن من المؤكد أنها أكثر مما يعتقد. وقد ظلت وحدة البحث اللاسلكية البولندية جاهزة للعمل خلال الحرب، وكان يقوم بترجمة الرسائل التي تم فك شفرتها فريق مكون من ٣٠ روسيًا أبيض كانوا يعملون لصالح جهاز الاستخبارات الخارجية في باريس في الثلاثينيات وتم جلبهم إلى بريطانيا قبل سقوط فرنسا. وفي وقت ما خلال عام ١٩٤٤، قدم محللو الشفرة البولنديون

٢٩٥١٠ تقريرًا استخباراتيا إلى البريطانيين، اعتمد معظمها بشكل كامل على اعتراض المواد الروسية. وأخيراً أصبحت بليتشلي بارك قادرة أيضًا على قراءة رموز الاستخبارات اللاسلكية التابعة لسلاح الجو الألماني التي كانت تتنصت على الاتصالات السوفييتية وتمررها مرة أخرى إلى برلين على نحو مبكر منذ عام ١٩٤٣. كما استخدمت لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) هذه المادة لتكوين صورة كاملة للقدرات السوفيتية. قدمت الرسائل اللاسلكية الألمانية التي تم اعتراضها مساعدة قيمة، وكذلك مشغلو الرسائل اللاسلكية الألمان والإيطاليون الذين قام البريطانيون بتجنيدهم واستخدموهم في مهام اعتراض الرسائل الروسية. ولكن جوهرة التاج في المساعدة التي حصل عليها محللو الشفرات البريطانيين في أثناء بدء معرفتهم بالرموز والشفرات الروسية- تمثلت في عملية "ستيلا بولاريس" وكان هو الاسم الحركي الذي أطلقه محللو الشفرة الفنلنديون على عملية هروبهم مما كانوا يشكون في أنه ضم وشيك لبلادهم إلى الاتحاد السوفييتي. ففي عملية رائعة تمت في سبتمبر من عام ١٩٤٤، هربوا بشكل جماعي مع عائلاتهم ومعداتهم إلى السويد ومن أجل تغطية نفقاتهم قاموا بعرض نجاحاتهم في التشفير في المزاد على المجتمع الدبلوماسي في ستوكهولم. وقد قضى الفنلنديون السبعة عشر عامًا السابقة وهم يهاجمون الشفرات والرموز السوفييتية. ولم يقدموا المساعدة إلى محللي الشفرة السويديين في عملية فورسفارتس راديونستالت فقط، ولكنهم باعوا أيضًا كتب الشفرة المعاد بناؤها ونظم الترميز السوفييتية إلى الاستخبارات الخارجية (MI6)، ومكتب الولايات المتحدة للخدمات الإستراتيجية (OSS)، والملحق العسكري الياباني في ستوكهولم، الذي سلمها بدوره إلى الألمان. كما حاول الفنلنديون أيضًا بيع كتب الشفرات نفسها إلى الألمان مباشرة وقدموا التفاصيل الألمانية واليابانية للشفرات والرموز البريطانية والأمريكية كافة التي فكوها حتى إنهم باعوا بوقاحة المواد

الأمريكية المتعلقة بالشفرات والرموز البريطانية إضافة إلى تفاصيل كيفية قيامهم بفك نظام شريط شفرات وزارة الخارجية الأمريكية. وفي أواخر عام ١٩٤٥، وفي عملية بريطانية فرنسية مشتركة، تم اصطحاب أربعة من محللي الشفرة الفنلنديين إلى فرنسا بحجة الانضمام إلى الفيلق الأجنبي، حتى إنهم سافروا عن طريق قاعدة التدريب التابعة للفيلق الأجنبي في سيدي بلبعباس من الجزائر. وقد أقاموا في "شاتو دي يبلوي" على مشارف باريس، وقدموا تقارير مفصلة من أرشيفهم عن النظام السوفييتي للمعركة، والتي تم تمريرها لمحللي الشفرة البريطانيين عن محطة الاستخبارات الخارجية في باريس. والغريب أن وحدة الخدمات الإستراتيجية الأمريكية، السابقة على وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) شنت عملية واسعة النطاق لاختراق عملية "ستيلا بلاريس" لتعرف ما الذي كان يفعله الفنلنديون، وكانوا لا يدركون أن البريطانيين يمررون كل شيء إلى منظمة فك الشفرة بالجيش الأمريكي المسماة "وكالة أمن الجيش".

ولكن لم يكن الاتحاد السوفييتي هو الهدف الجديد الوحيد لمحللي الشفرة البريطانيين، فقد أفاد جيمي ثيرسك، المحلل الاستخباراتي في بليتشلي بارك قائلا "أتذكر أنه كان هناك شبه تمرد في نهاية الحرب مع ألمانيا؛ وذلك لأننا بدأنا في التنصت على الفرنسيين. واعترض الكثير منا على هذا الأمر، وذهب وفد مكون من ١٥ إلى ٢٠ فردًا من بيننا إلى أحد الضباط المسئولين وقدمنا شكوانا، وقلنا إننا لا نريد أن نفعل ذلك. تم استدعاء شخص آخر وألقوا علينا محاضرة وأخبرونا قائلين: "حسنًا إذا لم ترغبوا في القيام على ذلك، فأنتم مفصولون". لكن كان هناك نفور واضح من التجسس على حلفائنا السابقين" عادت الأجهزة المسماة القنبلة للعمل فور انتهاء الحرب تقريبًا، وفقا للتاريخ الرسمي للأقسام المعنية. وواصلت بعض الدول استخدام آلات تشفير إنيجما،

ومن بينها الوحدات شبه العسكرية في ألمانيا الشرقية، التي كانت لاتزال تستخدمها في عام ١٩٥٠، وهذا يشير إلى أن الروس لم يخبروهم بأنه تم فك شفرتها خلال الحرب. حتى يتمكنوا من مراقبة أنشطة من يفترض أنهم حلفاؤهم. وعلى حد قول التاريخ الرسمي للأقسام الخاصة بآلات التشفير (القنابل)، "كانت ستخزن بعض هذه الآلات، ولكن كان بعضها مطلوبًا للقيام بمهام جديدة، وظلت ١٦ آلة منها في حالة عمل. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن معظم المهام تم إنجازها بنجاح، والتشغيل والمراجعة والجدول الزمني للصيانة، كانت أسرع من أفضل الأوقات خلال الحرب".

لم يكن ثيرسك وأصحابه هم الوحيدون الذي فصلوا من العمل. فقد وصل عدد الأشخاص الموجودون في بليتشلي بارك في ذروة الحرب إلى حـــوالي عشـــرة آلاف شخـــص في أوائل عام ١٩٤٥. ولكن بحلول ربيع عام ١٩٤٦ كان يعمل لدى مدرسة الحكومة للرموز والشفرة (GC&CS) ألفـــا شخص تقريبًا بمن فيهم من العاملين في جهاز الأمن اللاسلكي السابق والقسم الذي يبتكر الشفرات والرموز لإدارات الحكومة. وقد قضى ذلك على الحرب الدائرة في مانسفيلد كوليدج في أكسفورد من أجل الاقتراب من مطبعة جامعة أكسفورد، التي كانت تصدر الشفرات الرسمية. لكن على الرغم من توصيات محللي الشفرة الرواد، لم يكن هناك تنظيم مشترك مع جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6). الواقع أن ما حدث هو العكس، فالعلاقة بين التنظيمين اللذين يشرف عليهما كامينج انفصلت تماما. انتقل محللو الشفرات في إبريل من عام ١٩٤٦ إلى أيستكوت، شمال لندن، وكان ذلك موقع أحد أقسام آلة القنبلة، حيث عملوا تحت اسم مركز لندن للاستخبارات اللاسلكية قبل أن يكتسب اسمه الحالي ألا وهو مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) في يونيو من عام ١٩٤٦. وكان ذلك أحد اسمين على الأقل من

الأسماء الحركية المماثلة التي تم استخدامها قبل الحرب وأثناءها، وكان الآخر هو مكتب اتصالات الحكومة.

واصل محللو الشفرة البريطانيون نجاحهم الذي حققوه ضد النظم الألمـــانية في الأيام الأولى المبكرة للحرب الباردة، ووافقوا في يونيو من عام ١٩٤٥ على التعاون بشكل كامل مع الأمريكيين لفك الشفرات والرموز السوفييتية عبر برنامج أطلق عليه اسم "راتان". وبحلول شهر سبتمبر، كانوا يرسلون بالمواد الأمريكية التي تم إنتاجها من خلال بعثة نظام المبرقة الكاتبة الروسي للتشفير المعروف باسم "كافيار"، الذي كان بالتأكيد نتيجة لمهمة نورلاند- راشورث المسماة "لجنة الاستخبارات المستهدفة (TICOM)". تحقق أهم النجاحات ضد شفرات آلات القوات المسلحة السوفييتية في بداية الحرب الباردة في بداية عام ١٩٤٦، عندما فك المقر الرئيسي لاتصالات الحكومة البريطانية شفرة أول آلة من بين العديد من آلات الخطوط الرئيسية للقوات المسلحة السوفييتية التي أطلق عليها اسم "نظـــم الشعراء". وقـــد حدث أول فك للشفرة مع نظام يطلق عليه "كولريدج" الذي استخدم على الـــدوائر الرئيسية في الجيش والبحرية والقوات الجوية السوفييتية في الاتحاد الســـوفييتي. وتم فك الشفرة من خلال محللي الشفرة البريطانيين في أوائل عام ١٩٤٦ واستغلالها في مارس من ذلك العام، حيث كانت تشبه ذلك النوع الذي كانت تنتجه آلة هاجلين السويدية تجاريًا. كان هيج ألكسندر يقود عملية كولريدج. وكانت الدوائر السوفييتية التي تستخدم تلك الآلة مهتمة إلى حد كبير للأمور الإدارية، ولكن مع ذلك تم الحصول على قدر كبير من المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالقوات المسلحة السوفييتية وتنظيم المعارك، وأنشطة وقت السلم. كانت القدرة على قراءة شفرة كولريدج تمثل نجاحًا مهمًا للغاية. وقد جاءت نقاط القوة العسكرية والقدرات والمواقع السوفييتية في المرتبة

الثانية بعد القدرات السوفييتية النووية في قائمة المطالب التي تم تسليمها إلى وكالات الاستخبارات البريطانية بواسطة لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) بعد الحرب. قام أيضًا مركز اتصالات الحكومة البريطانية بفك شفرة آلة ســوفييتــية أخــرى، وهي "الباتروس" وهو اسم يشير إلى ارتباطه على نحو ما بكولريدج.

إن القدرة البريطانية الفائقة على فك شفرة النظم الجديدة، التي كانت أحد الدعائم الرئيسية للتحالف في وقت الحرب، كانت تمثل أيضا أحد العوامل الهامة في إجبار المؤسسة الأمريكية للاستخبارات اللاسلكية المترددة على إدراك مدى حاجتها للحفاظ على العلاقة مع بريطانيا.

ويفيد تقرير قدمه ضابط اتصال في البحرية الأمريكية في إيستكوت إلى واشنطن في أبريل عام ١٩٤٧ أن كولريدج "كان أهم نظام رفيع المستوى لإنتاج الاستخبارات الحالية، لذلك فهو يحظى هنا بالتقدير". كان هناك مزيد من الاختراق "لنظام الشعراء" في فبراير عام ١٩٤٧، عندما قام محللو الخبايا في جهاز مركز اتصالات الحكومة البريطانية بقيادة الميجور جي دبيو "جيري مورجان" بالعمل جنبًا إلى جنب مع فريق من محللي الشفرة في البحرية الأمريكية بقيادة القائد هوارد إتش كامباين، لفك شفرة النظام الذي أطلقوا عليه اسم "لونجفيلو" وشرعوا في استغلاله.

وعلى الرغم من قدرتهم على قراءة المعلومات التي تنتجها "نظم الشعراء" وعدد من النظم الأخرى الناجحة ضد شفرات الآلات السوفييتية منخفضة المستوى، حاول البريطانيون ونظراؤهم الأمريكيون على نحو جادر اختراق النظم السوفييتية المضافة رفيعة المستوى، والتي كان يتم تشفيرها باستخدام ما يسمى الحشيات التي تستخدم مــرة واحدة. وفي عام ١٩٥١، كتب محلل الشفرة الأمريكي المسئول عن المواد الروسية "أنه لم تتم قراءة

أي معلـــومات مضـــافـــة رفيعة المستوى للقوات المسلحة الروسية منذ بداية عام ١٩٤٠ حينما كان البريطانيون يخترقونـــها". ولكـــن بدأ الأمـــريكيون في إحراز تقدم إزاء حركات معلومات الحشيات التي تستخدم مرة واحدة والخاصة بجهاز الاستخبارات السوفييتية KGB وذلك بعد العثور على كتاب شفرة نصف محترق في فنلندا ونسخ من هذه الحشيات. قام محللو الشفرات في الجيش الأمريكي على عملية "فينونا" خلال الحرب لمحاولة اختراق الرسائل التي تتبادل بين مقر جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB في موسكو ومحطاتها في الغرب. استغرق تحقيق تقدم حقيقي بخصوص تلك الرسائل عدة سنوات، وكان يتم إرسال المعلومات الناتجة إلى البريطانيين، الذين قاموا في عام ١٩٤٧ بالانضمام إلى البرنامج . وكان من أهم الرسائل التي قد فكت شفرتها تلك التي أثبتت أن دونالد ماكلين كان جاسوسًا فأدت إلى الكشف عن شبكة جواسيس كامبردج. وقد كشفت وثائق "فينونا" الأخرى عن هوية الجاسوس البريطاني العالم الذري كلاوس فوكس ونظيريه الأمريكيين تيد هول وجوليوس روزنبرج، الذين كانوا يعملون في مشروع مانهاتن البريطاني- الأمريكي لإنتاج القنبلة الذرية. كما تم التعامل مع نظم حشيات المرة الواحدة المماثلة في البحرية السوفييتية، جزءًا من برامج "فينونا"، التي صمدت أمام كل محاولات اختراقها حتى عام ١٩٥٧، عندما توصل مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) إلى طريقة لدخولها.

وإلى جانب النجاح الذي تم تحقيقه ضد الرموز والشفرات السوفييتية، حقق محللو الشفرة في مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) ونظراؤهم الأمريكيون تقدمًا كبيرًا ضد تلك التي تستخدمها الدول التابعة لموسكو في أوروبا الشرقية، ومن بينها النظم البلغارية والمجرية والتشيكوسلوفاكية إضافة إلى نظم إنيجما في ألمانيا الشرقية. ولكن في يوم ٢٩ أكتوبر من عام

١٩٤٨، وفيما عرف لاحقًا باسم "يوم الجمعة الأسود"، حدث تغيير كامل في الشفرات والرموز وإجراءات الاتصالات السوفييتية بسبب المعلومات التي قدمها ويليام ديليو وايزباند، العميل السوفييتي في منظمة فك الشفرة في الجيش الأمريكي. ومع ذلك يبدو أن بعض نظم الكتلة الشرقية لم تتغير واستمر تحليل حركة المعلومات في تقديم تفاصيل مفيدة عن التنظيم السوفييتي للمعركة إضافة إلى المراقبة المستمرة للتغيرات الكبرى في الاستعداد. كما واصل محللو الشفرة البريطانيون تحقيق التقدم ضد نظم الشفرة السوفييتية، وبحلول منتصف الخمسينيات كان قد فك شفرة عدد من الآلات بمساعدة أجهزة الحاسب الآلي.

ويبدو أن التفكير في الانتقال المبدئي لمركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) إلى إيستكوت قد استند إلى افتراض ضرورة وجود محللي الشفرة في لندن. ولكن لم يمض الكثير من الوقت حتى اتضح أنه عند نشوب "الحرب القادمة" والمتوقعة على نطاق واسع مع الاتحاد السوفييتي فإنه من الأفضل أن يكون مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) خارج لندن. إن العدد الكبير من الآلات والماكينات الخاصة المستخدمة والتي ما زالت تحتوي على عدد من أجهزة الحاسب الآلي كولوسوس والأجهزة المسماة بالقنبلة يمكن أن تجعل القيام بتعبئة عسكرية سريعة "لمحطات حربية" أخرى مثل بليتشلي بارك أمرًا مستحيلا. ونتيجة لذلك، خلال عام من الانتقال إلى إيستكوت، كان مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) يبحث عن ملجأ جديد بعيدًا عن لندن على نحو كاف ليكون بمأمن من أي هجوم نووي على العاصمة، ولكن يكون قريبًا بما يكفي للحصول على اتصالات جيدة. تم التفكير في العودة إلى بليتشلي بارك، ولكن في النهاية وقع الاختيار على موقعين منفصلين في شيلتنهام أحدهما كان عبارة عن قاعدة سابقة للجيش الأمريكي مزودة بعدد هائل من كابلات الاتصالات. في عام ١٩٥٢

انتقل محللو الشفرة إلى موقع "أوكلي فارم" في شيلتنهام بينما انتقلت محطة "توكهولت" اللاسلكية التجريبية وأقسام البحث الأخرى التابعة للمقر الرئيسي لاتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) إلى منطقة "بينهال" القريبة. وحيث كان من بين معدات فك الشفرة التي اصطحبت إلى شيلتنهام جهازان من أجهزة الحاسب الآلي كولوسوس حيث ظل يعمل أحدهما على الأقل خلال الستينيات.

كان الاعتراض البريطاني للرسائل اللاسلكية في مرحلة ما بعد الحرب يتم بواسطة الخدمات الثلاث جميعا. إضافة إلى المدنيين العاملين في البداية تحت ستار جهاز الأدميرالية البحرية المدنية الساحلية للاتصالات اللاسلكية، والمنظمة اللاسلكية المدنية الحكومية ووزارة الطيران، وخدمات الاتصالات اللاسلكية التابعة لوزارة الحربية. وقد دمجت الأجهزة المدنية الأربعة في وقت لاحق في منظمة الإشارات المجمعة التابعة للمقر الرئيسي لاتصالات الحكومة البريطانية. كانت مواقع الاعتراض الخاصة بالمملكة المتحدة في وقت الحرب توجد في شيدل، ووينشستر، وبيومانور، وسكاربورو، وشيكساندس، وهذا الموقع سيطر عليه الأمريكيون عام ١٩٤٨، وجيلنهاريك التي تقع في ضواحي بلفاست. وكانت القواعد الخارجية توجد في ألمانيا والشرق الأوسط وسيلان (سيريلانكا) وهونج كونج، وسنغافورة، ومنها كان يتم اعتراض البث اللاسلكي السوفييتي والصيني. وكان يرصد النشاط العسكري السوفييتي في أوروبا الشرقية في منتهى السهولة من خلال المناطق البريطانية الموجودة في ألمانيا وبرلين، كما كانت تقوم الأقسام Y التابعة لوزارة الحربية باعتراض الاتصالات التليفونية للبحث عن أدلة على تخريب كل من الشيوعيين والنازيين السابقين. وقد وضع التنظيم Y الرئيسي التابع للجيش في أوروبا نهاية للحرب في ميندن، حيث أطلق عليها الفوج اللاسلكي الخاص رقم ١. وبعد مرور عام انتقل إلى جلوكشتات قـريبًا من هامبورج.

ثم تم تغيير اسمه إلى الفوج اللاسلكي رقم ١ في عام ١٩٤٧ ثم انتقل إلى مونستر عام ١٩٥٠. كما كان الفوج اللاسلكي الخاص رقم ٢ الذي كان يتمركز في صرفند في فلسطين إضافة إلى سرية تتمركز في الحبانية في العراق تراقب الاتصالات العسكرية السوفييتية من الشرق الأوسط، على الأقل جزئيًا نتيجة للقلق من التدخل السوفييتي في إيران.

كانت المواقع الخارجية التابعة للجيش والبحرية والسلاح الجوي الملكي RAF تقوم بإرسال الرسائل المشفرة رفيعة المستوى إلى مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ)، ولكن وفر تحليل رسائل النظم الأساسية والاتصالات منخفضة المستوى ثروة من المعلومات التفصيلية عن قدرات القوات المسلحة السوفييتية وتكتيكاتها. وكشفت التقارير التي قدمتها لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) عن النوايا السوفييتية في الشرق الأوسط في السنوات التالية للحرب مباشرة عن معرفة تفصيلية بالترتيبات العسكرية ومستويات القوات في جنوب أوروبا، التي تم جمعها في معظمها من صرفند ومع صدور قرار الانسحاب من فلسطين عام ١٩٤٧، تم تفصيل الخطط بإنشاء موقع اعتراض جديد من أجل الفوج اللاسلكي الخاص رقم ٢ في "أيوس نيكولاس" قريبًا من "فاماجوستا" في قبرص.

ولا يزال الأمر غير واضح بشأن ما إذا كان قد تم تفكيك وحدات Y المتحركة كاملة في نهاية الحـــرب أم لا. وإذ إن الكثير من المواجهات الأولى للجيش حدثت بعد الحرب في فلسطين، والتي كانت تمثل أيضًا موقع الاعتراض الرئيسي في الشرق الأوسط، فربما لم تكن هناك أي أسباب تدعو للإبقاء على الوحدات. وعلى المدى القصير على الأقل، كـــانت متابعة الأولوية الأساسية– المتمثلة في بناء القدرات العسكرية والنووية السوفييتية– بشكل أفضل من خلال الموانع الثابتة. ويبدو أن الرد على حالات الطوارئ

المتعددة وحملات مكافحة التمرد التي تورطت فيها القوات البريطانية مماثلا للرد على أزمة أذربيجان عام ١٩٤٦ التي تورط فيها ستريب، الذي تمثل في إيفاد سرية ثابتة صغيرة بعد دورة مكثفة في اللغة المحلية.

ومع ذلك، ففي الفترة التي تبعت الحرب مباشرة، أعرب مركز اتصالات الحكومة البريطانية، عن اهتمامه بمركبات الرصد المتحركة الخاصة بالسلاح الجوي الملكي RAF التي كانت تحتوي على معدات البث الصوتي على الموجة VHF ذات الترددات العالية جدًا، وHF ذات التردد العالي ومعدات لتحديد الاتجاه. وقد أجريت بحوث عديدة مهمة بشأن كيفية استخدام منصات الاعتراض الجوي، لجمع المعلومات الاستخباراتية الإلكترونية والاتصالات. وقد بدأت أولى رحلات الحرب الإلكترونية التابعة للسلاح الجوي الملكي RAF خلال الحرب العالمية الثانية، باستخدام طائرة آنسون مجهزة خصيصًا لتعطيل نظام ملاحة شعاع كنيكبين الذي كان يرشد قاذفات القنابل الألمانية لأهدافها. كما جرت محاولات اعتراض الاتصالات بين الطائرات عن طريق جهاز استقبال لاسلكي تم تركيبه في طائرة هندسون، خلال الحملة الإيطالية عام ١٩٤٤، لاعتراض اتصالات القوارب E في البحر الليجوري. وبحلول عام ١٩٤٧، تم تعديل قاذفتي القنابل لانكستر ولينكولن بحيث تحتوي على أجهزة لاسلكي، ومعدات لمراقبة الرادار إضـــافة إلى أجهزة تصوير للاستطلاع الجوي، حيث كانت تجوب الحدود بين المناطق السوفييتية والبريطانية في ألمانيا. وقد استنفرت هذه الرحلات الجوية الدفاعات الجوية السوفييتية، مما سمح للموجودين على متن الطائرة وعلى الأرض في قاعدة السلاح الجوي الملكي RAF في "جاتو" في القطاع الغربي من برلين بتسجيل أزمنة رد الفعل وتكوين صورة شاملة لمواقع الدفاع الجوي السوفييتي وقدراتها. وقد حدثت عمليات مماثلة في أماكن أخرى

على الحدود مع الاتحاد السوفييتي إلى جانب عمليات الاستخبارات اللاسلكية التي قامت عليها المملكة المتحدة ونفذتها باستخدام السرب ١٩٢ الذي كان يتمركز في قاعدة السلاح الجوي الملكي RAF في واتون، نورفولك.

وفي سبتمبر من عام ١٩٤٨، طارت طائرتان من طراز لانكستر ولنكولن مزودتين بكل من معدات الاستطلاع الجوي ومعدات الاستخبارات اللاسلكية إلى الحبانية، حيث قامت بعدد من المهام استغرق كل منها ثماني ساعات تم معظمها بطول الحدود العراقية السوفييتية. تم القيام بالمزيد من الطلعات التجريبية باستخدام طائرات لينكولن، وواشنطن، وكانبيرا. وفي نهاية عام ١٩٥١، كان مطلوبًا على نحو طارئ من الطائرة لينكولن المخصصة لاستخبارات الاتصالات أن تقوم "ببعض العمل المفيد" الذي يتعلق معظمه بقرار التشويش على عملية الاستخبارات في ماليا التي تلت اغتيال المفوض السامي البريطاني في أكتوبر عام ١٩٥١. ولكن كانت هناك أيضًا مشاكل في مصر وحاجة مستمرة إلى المزيد من الاستخبارات المتصلة بدول الكتلة السوفييتية كما عملت الطائرات الإلكترونية والاستخبارات التابعة للولايات المتحدة خارج بريطانيا. ولكن كانت هناك مخاطر كبيرة على طياري الحلفاء. وقد توقفت العمليات الأمريكية لمدة ستة أشهر في منتصف الخمسينيات بعد أن أُسقطت طائرة استخباراتية إلكترونية تابعة للبحرية الأمريكية فوق بحر البلطيق أثناء مراقبتها لبناء الرادار الساحلي السوفييتي.

وفي مارس من عام ١٩٥٣، وفي خضم الارتباك والاقتتال الداخلي في موسكو بشأن خليفة ستالين الذي توفى حديثًا، أُسقطت الطـــائرة لينكولن التابعة للسلاح الجوي الملكي RAF في طريقها من هامبورج إلى برلين على يد ثلاث طائرات ميج-١٥ مقاتلة سوفييتية وفُقد طاقمها المكون من سبعة أشخاص. وكانت الطائرة لينكولن طائرة تجريبية تطير انطلاقًا من قاعدة

ليكونفيلد التابعة للسلاح الجوي الملكي RAF، ووفقا لسجل القاعدة كانت تشارك في تدريبات روتينية لاختبار ردود الفعل تجاه هجمات المقاتلات المحاكية. وقال الروس إن الطائرة لينكولن قد ابتعدت عن المسار المحدد لها وإنها فتحت النار على طائرات الميج – ١٥ وعلى ذلك تم إسقاطها. وأعلنت هيئة التحقيق التابعة للسلاح الجوي الملكي RAF أن الطائرة لم تكن مسلحة، ولكن تمكن الروس من تقديم عدد من القذائف المستخدمة زاعمين بأن الطائرة أطلقتها. وقبل عدة ساعات من إسقاط الطائرة، تمت مطاردة طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية بواسطة مقاتلات الميج السوفييتية بعد وقت قصير من انحرافها عن المسار الجوي الجنوبي. وبالنظر إلى مدى التعاون بين الحكومة البريطانية المالكة لشركات الطيران وأجهزة الاستخبارات في ذلك الوقت، فربما كانت تلك محاولة متعمدة لاختبار الدفاعات الجوية السوفييتية واستنفار الرادار وروابط الاتصالات. كما قامت المحطات الأرضية في جاتو، غرب برلين، والقاعدة القديمة التي تعود إلى زمن الحرب في شيدل، بتنفيذ عمليات استخبارات لاسلكية تابعة للسلاح الجوي الملكي RAF. وفي صيف عام ١٩٥٥، انتقل مشغلو عمليات الاعتراض التابعون للسلاح الجوي الملكي RAF والمتمركزون في شيدل، والمعروفون في ذلك الوقت باسم الوحدة ٣٩٩ إشارة إلى قاعدة القتال السابقة في ديجبي، لينكولين شاير، حيث التحقت بهم وحدة أمن اتصالات السلاح الجوي الملكي RAF، الوحدة ٥٩١ إشارة، وقد سيطرت منظمة الإشارات التجميعية المدينة التابعة للمقر الرئيسي لاتصالات الحكومة البريطانية على قاعدة شيدل باعتبارها أحد مواقع الاعتراض الرئيسية الخاصة بها. وكان الهدف الأول للوحدة ٣٩٩ إشارة هو رصد نشاط قوات حلف وارسو الجوية الممثلة في رسائل ذات موجات عالية التردد في أوروبا الشرقية وغرب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وكان هناك تعاون وثيق مع مجموعة الأمن الإلكتروني الأمريكية ٦٩٥٠

المتمركزة في وقت الحرب في موقع الاعتراض الآخر التابع للسلاح الجوي الملكي RAF في شيكساندس، وتضمن ذلك تبادل الأفراد والمعلومات.

إن الاتفاقية المبرمة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة (UKUAS) في عام ١٩٤٨ التي قسمت تغطية الاستخبارات اللاسلكية في العالم بين بريطانيا وأمريكا، تركت لوكالة أمن القوات المسلحة الأمريكية وعمليات إشارات الاستخبارات التكتيكية الخاصة بالجيش والبحرية والقوات الجوية الأمريكية مهمة تغطية الشرق الأقصى، على الرغم من أن ذلك تم بمساعدة المحطة التابعة لمركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) في هونج كونج، وقد أدى فشل الوكالات الأمريكية في كشف استعدادات كوريا الشمالية في يونيو ١٩٥٠ للحرب الكورية وضعف مستوى استخبارات الاتصالات المقدمة خلال الحرب إلى إنشاء وكالة الأمن القومي (NSA). وكانت عبارة عن اندماج لمنظمات الاستخبارات اللاسلكية التكتيكية التابعة للجيش والقوات الجوية والبحرية الأمريكية، والمنظمة الشاملة المشرفة عليها المتمثلة في وكالة أمن القوات المسلحة التي كانت مسئولة عن الاستخبارات اللاسلكية الإستراتيجية. وقد عبرت وكالة الأمن القومي (NSA) عن ذلك الخليط الخاص بمركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) من حيث عمليات فك الشفرة التي يهيمن عليها المدنيون حين تجمع الأجهزة الثـــلاث المعلومـــات من خلال مواقعها في الخارج. إن أفضل وصف للعمليات الاستخباراتية اللاسلكية قبيل اجتياح كوريا الشمالية. هو "الفشل" إن محللي الشفرة الأمريكيين قد فشلوا في التعرف على الاستعدادات الكورية الشمالية، وكان ذلك راجعًا بحد كبير إلى نقص الخبراء الكوريين، ولأن المواقع الأمريكية في المنطقة كانت تركز على الاتصالات السوفييتية. ولكنهم اكتشفوا تحركات كبيرة للقوات الصينية تجاه الحدود الكورية. ولكن الأهم من ذلك أنه تم اعتراض رسالة

تشير إلى سبب تحركات القوات الصينية صادرة عن قائد القوات المسلحة الصينية يذكر فيها أن الصين على وشك التدخل في كوريا. لكن يبدو أن متخذي القرار في واشنطن قد تجاهلوا ذلك. ومن الواضح على نحو جلي أن الاستجابة لمؤشرات الاستخبارات اللاسلكية قبل الغزو السوفييتي للمجر في عام ١٩٥٦ كانت أفضل بكثير. كانت وكالة الأمن القومي (NSA) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) وقواعده العسكرية الأمامية في ألمانيا والنمسا قادرة على تتبع تقدم القوات الروسية عبر دول الكتلة الشرقية المحيطة وتحركها نحو الحدود المجرية استعدادًا لسحق أي معارضة.

وفي أواخر الخمسينيات، تم نقل مجموعة من مهاجري البلطيق الذين كانوا يعملون سابقًا في منزل يطل على حديقة ريجنت لمعالجة مواد نفق برلين الخاص بالاستخبارات الخارجية، إلى سيطرة مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) للعمل من خلال أحد مباني مدينة لندن تحت اسم مجموعة معالجة لندن ونسْخ الرسائل الروسية المعترضة. ولكن في أواخر الستينيات كان العديد منهم قد وصل إلى سن التقاعد وحل محلهم في الغالب خريجو كليات لغات أو جنود سابقون قاموا على أعمال مشابهة في القوات المسلحة. وانتقلت المجموعة التي أصبحت تعرف باسم خدمة اللغة الفنية المشتركة إلى شيلتنهام في منتصف السبعينيات.

كانت عمليات الاستخبارات اللاسلكية البريطانية التي دعمت اجتياح السويس عام ١٩٥٦ مثيرة للإعجاب. فقد اتجهت طائرة من طراز واشنطن تابعة للسرب ١٩٢ إلى قبرص لرسم خريطة لنظام الدفاع الجوي المصري، كاشفة عن العادة غريبة الأطوار والمفيدة للغاية التي كان المصريون عليها من إغلاق أنظمة الرادار بعد الظهر من أجل القيلولة. كما لعب معترضو الرسائل التابعون للجيش ومحللوها الذين يتحدثون العربية، والمنتمون لما عرف

باسم الفوج اللاسلكي ٢ في قبرص دورًا رئيسيا في الغزو إلى جانب فريق استخبارات لاسلكية تكتيكي صغير صحب قوة الغزو. كما كان هناك أيضًا معترضو رسائل تابعون للبحرية الأمريكية على متن بعض السفن. وفي لنـــدن، وبفضل العملية المشتركة مع الاستخبارات الداخلية البريطانية MI5 التي أطلق عليها "إنجلف" كما استطاع مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) قراءة الشفرة المصرية رفيعة المستوى. وربما كانت الرسائل المتبادلة بين الروس والمصريين والتي اعترضها مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) وكانت تشير إلى أن موسكو تستعد لإرسال طائرات عسكرية لدعم عبد الناصر، لها الأثر الحاسم نفسه تمامًا مثل الضغوط الأمريكية في إجبار البريطانيين على الانسحاب. كما استخدم المصريون أيضًا عددًا من آلات إنيجما التي باعتها لهم النرويج في أوائل الخمسينيات، وكان فك شفرتها من قبل مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) في غاية السهولة. وبعد انتهاء الأزمة، أرسل أثناء يوم الحسم سيلوين لويد، وزير الخارجية، برقية إلى إريك جونز رئيس الكوخ رقم ٣ الذي كان يشغل منصب جهاز مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) قال فيها "لقد لاحظت كم المواد التي أنتجها مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ)، وتتعلق بجميع دول الشرق الأوسط، وهذا يعني أن بريطانيا كانت تراقب اتصالات حليفها الإسرائيلي تمامًا كما كانت تراقب اتصالات مصر وسوريا"، وأضاف قائلاً "أكتب إليك لأحيطك علمًا بمدى القيمة التي شكلتها لنا تلك المواد ومدى تقديري للعمل الشاق والمهارات المشاركة في إنتاجها". وقد مُررت الرسالة إلى مشغلي ومحللي الاستخبارات التابعة للجيش والبحرية والقوات الجوية المشاركين في العملية.

كان لعملية "إنجلف" المشتركة التي أشرف عليها بيتر رايت بين مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) والاستخبارات الداخلية البريطانية MI5، مضامين مهمة بالنسبة للمقر الرئيسي لاتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ). فقد أدرك رايت ومساعده توني سال، أن الموجات اللاسلكية كان يتم بثها بواسطة دوائر غير مصنفة بين لوحة مفاتيح آلة التشفير وبين آلية التشفير ويمكن أن تصل إلى مسافة حوالي ١٠٠٠ قدم. ومن خلال تركيب معدات استقبال خاصة قريبًا من السفارات الأجنبية، كان يمكنهم التقاط البرقيات الدبلوماسية قبل تشفيرها مما يسمح للمقر بفك الشفرة المستخدمة. وقد استخدمت تلك التقنية في عملية أطلق عليها اسم "ستوكاد" لرصد الرسائل رفيعة المستوى بين السفارة الفرنسية في لندن وباريس خلال المفاوضات البريطانية الفاشلة للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. وكان يتم اعتراض الرسائل الفرنسية طوال ثلاث سنوات عبر غرفة عمليات في فندق هايد بارك المواجه للسفارة مباشرة. ولكن في عام ١٩٦٣، اكتشف الفرنسيون وجود جهاز تنصت روسي وشفروا جميع برقياتهم، الأمر الذي أدى إلى إسدال الستار على هذه العملية. ومع ذلك تم القيام بعمليات مماثلة ضد السفارات الأخرى في لندن، بعض منها على الأرض باستخدام شاحنات مصنوعة خصيصًا باستخدام أجسام غير معدنية ليصبح الاستقبال أكثر سهولة.

وأيضًا من خلال الاستعانة بالطائرة "فيريت" التابعة للسلاح الجوي الملكي، كما تم القيام بعمليات مماثلة في الخارج بواسطة جهاز الاستخبارات الخارجية. كانت العمليات مصممة من أجل فك شفرة الرسائل الأجنبية واسمها الحركي (كلان)، أما تلك المصممة للكشف عن الجواسيس فكان يطلق عليها "كونتر كلان". واشتملت بعض الرسائل المشفرة الأخرى التابعة

للعملية "كلان" على تلك الخاصة بالسفارة اليونانية عام ١٩٦٣ أثناء الحرب في قبرص، وكذلك تلك الخاصة بالسفارة الإندونيسية خلال مواجهات الفترة ١٩٦٣-١٩٦٦ مع اتحاد ماليزيا وليد النشأة.

الفصل الثامن عشر

مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) والعالم الجديد

كان مركز اتصالات الحكومة البريطانية دائمًا أهم مصدر للحصول على المعلومات الاستخباراتية على الإطلاق للحكومة البريطانية منذ أن بدأ العمل.

دينيس هيلي، في مناقشة في مجلس العموم بخصوص مركز اتصالات الحكومة البريطانية، ١٩٨٤.

خلال الحرب الباردة، اعتمد مركز اتصالات الحكومة البريطانية، على نحو موسع على أجهزة الاستخبارات الثلاثة لجمع المعلومات عن دول حلف وارسو، وقد واصل الأسطول الملكي نشاطه الخاص بوضع معترضين للرسائل ومحللين للمعلومات على متن سفنه، وقد شجعه على ذلك القسم البحري في المدرسة الحكومية للرموز والشفرة GC&CS الذي أنشئ في العشرينيات وخلال الحرب العالمية الثانية، تم تجهيز عدد من السفن الحربية التابعة للأسطول من أجل اعتراض الاتصالات اللاسلكية، ولكن لدعم عمليات معينة فقط، مثل عمليات الإنزال الطموحة في أنيزو وساليزو. ولكن خلال الحرب الباردة، أصبح مشغلو الاعتراض ومحللو المعلومات اللاسلكية يعملون في شكل اعتيادي على سفن الأسطول الملكي. وقد أمضت السفينة

الحربية "سوبرب" HMS شهرًا في المحيط المتجمد الشمالي في أواخر عـــام ١٩٤٩ تجمع المعلومات الإلكترونية عن مقر الأسطول الشمالي الـــسوفييتي في مورمانسك. وكان الأسطول الملكي يستخدم الغواصات لجمع المعلومات اللاسلكية منذ عام ١٩٤٣، وظل هذا الأمر متواصلا حتـــى الآن حتـــى إن الأسطول الأمريكي حينما قرر إرسال بعض غواصاته إلى الميـــاه القطبيـــة الشمالية للتنصت على الاتصالات البحرية السوفييتية، تـــم تجهيـــزه بفنيـــين بريطانيين في بورتسماوث.

كانت القاعدة المؤسسة البريطانية الرئيسية للتـــدريب علـــى عمليـــات الاستخبارات اللاسلكية الخاصة بالأسطول الملكي تتمثل في وحدة الاتصالات الخاصة الموجودة داخل السفينة "ميركيري" في ساوث داونز جنوب بيترفيلد مباشرة. وقد تم تعليق عمليات الاســـتخبارات اللاســـلكية المعتمـــدة علـــى الغواصات لوقت قصير بعد فضيحة "كراب" ولكن تم استئنافها فـــي أوائـــل الستينيات حيث كانت الغواصات التي تعمل بالديزل من طـــراز "بوربـــويز" تقوم بشكل منتظم بعمليات تجسس على السفن السوفييتية التي تقوم بالتدريب في بحر بارنيتس ولكن الرد السوفييتي في هذا الوقت كان أكثر قسوة، حيث لم يقتصر على وجود أنظمة متطورة للكشف عن الغواصات فقط، ولكن تمثل في تغيير في السلوك. يقول أحد الضباط المنخرطين في ذلك الأمر إن بعض قباطنة الغواصات السوفييتية كانوا "مصابين بالجنون المطلـــق ويتـــصرفون بطريقة تثير الذهول". كانت غواصات الأسطول الملكي في هذه الـــرحلات، المعروفة باسم "المراوغة" كثيرًا ما تطلق عليها عبوات الأعمـــاق المتفجـــرة بواسطة السفن الحربية السوفييتية التي تتجسس عليهـــا. وكانـــت العبـــوات المتفجرة المستخدمة عادة من عيار صغير (١ رطل) لمجرد إثـــارة الفـــزع، ولكن تحت الماء كان لها تأثير تقشعر منه الأبدان بالنسبة لغواصات الأسطول

الملكـــي. كانت هذه العبـوات المتفجـرة تستطيع في سهولة أن تؤدي إلـــى رفع البوابات، التي يتم لحامها بشكل روتيني قبل أن تغادر الغواصة الميناء. كانت هناك أيضا حالتان من حالات الصدام، على الرغم من أن أيًّـا منهمـا لـن تؤدى إلى إعطـاب أي من غواصات الأسطول الملكي. كما وضع الأسطول الملكي أيضـاً مشغلـين لاعتراض الرسائل على متن سـفن صـيد الميـاه العميقة التي تصطاد في بحر بارنيتس. كان استخدام سفن الصيد في الأساس جزءًا من عملية يشرف عليها جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 حيث كانت يتم تزويدها بآلات تصوير ويطلب منها تصوير السفن السوفييتية. كان الرد السوفييتي بالغ العنف وأدت هذه السياسة إلى إثارة نزاع حول إغراق السفينة "جول" في نوفمبر من عام ١٩٧٤، وهي سفينة كان مركزها مينـاء "هـول" وكانت قد تم تحذيرها من قبل، إذ كانت تحمل اسمًا مختلفًا، بواسطة الروس من تورطها في القيام بعمليات تجـسس. وكـان رد وزارة الـدفاع علـى الادعاءات القائلة بأن السفينة كانت في مهمة تجسس هو أنه لم يحدث ذلـك. وحينما قام أشخاص عديدون من المنخرطين في الأمر بدحض ذلك، قامـت وزارة الدفاع بتقديم ادعاء من الصعب تصديقه يقول بأنها قامت بالفعل بتنفيذ مهمة عبر سفينة الصيد لكنها أوقفتها في صـيف عـام ١٩٧٤، فـي ذروة اشتعال الحرب الباردة وذلك قبل وقت قصير من مغـادرة الـسفينة "جـول" لميناء "هول" ونتيجة لهذا النزاع الذي استمر حتى أواخر التسعينيات، حينمـا تم العثور على حطام السفينة وتوصل التحقيق الذي تم إجراؤه في الحـادث إلى أنها غرقت بسبب الأمواج العاتية لأنها تركت بواباتها مفتوحـة، الأمـر الذي فشل في تبديد الشكوك الخاصة بقيامها على عمليات تجسس.

أما الحادث الأكثر عدوانية الذي اعترفت به وزارة الدفاع فقد اشـتمل على الغواصة البريطانية النووية "سكبتر" التي اصطدمت بغواصة سوفييتية،

وكانت هذه الغواصة البريطانية من أسرع الغواصات والمصممة خصيصًا لمراقبة الغواصات النووية السوفييتية المجهزة بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBM). كما كانت مجهزة بجهاز اتصالات لاسلكية قادر على عرقلة الأوامر في الصواريخ السوفييتية ونظم التحكم وأحدث أجهزة السونار، كما تستطيع جر السفن فيما يعرف باسم النسق المسحوب. ونتيجة لدورها الخفي في جمع المعلومات، وذلك جنبًا إلى جنب مع الغواصات الأمريكية في عملية عرفت باسم "هوليستون"، فقد كان يطلق عليها اسم "السفن المتسللة". حدث الاصطدام بين الغواصة "سكبتر" والغواصة السوفييتية المستهدفة، وهو أمر عُدّ مصادفة رغم العدوان السوفييتي، في بحر بارينتس في ليلة السبت من أواخر صيف عام ١٩٨١. فقدت الغواصة سكبتر أثر الغواصة السوفييتية لمدة حوالي ٣٠ دقيقة، كما يقول أحد الضباط المتواجدين على متنها. وفجأة بدأت الغواصة بأكملها تهتز في عنف. "كانت هناك ضجة رهيبة، بدأت في أقصى مقدمة الغواصة وزحفت إلى الخلف، كان يشبه صوت الاحتكاك، لقد صدمنا شيء ما، استمر الضجيج لوقت بدا كأنه دهر. ولكنه في الواقع لمدة ثانيتين أو نحو ذلك. امتقعت وجوهنا جميعًا". بعد ذلك قامت الغواصة السوفييتية الهجومية بمطاردة السفينة البريطانية لمدة يومين داخل بحر الشمال. وبمجرد أن أفلتت من المطاردة، قامت سكبتر بالصعود إلى السطح من أجل اختبار الضرر الذي لحق بها. كان هناك شق طولي في بدن الغواصة الخارجي وبرج القيادة وبقايا البرونز الفسفوري الذي تصنع منه المحركات. وقد أشار المعدن المحطم إلى أن الغواصة السوفييتية الأكبر حجمًا قد اصطدمت بمقدمة الغواصة السوفييتية حيث مزقت مروحتها جسد الغواصة. يقول الضابط "بدأ التمزق على بعد ثلاث بوصات من بوابة الهروب الأمامية. فلو كانت هذه البوابة- التي يبلغ قطرها قدمين وست بوصات- ضربت أو دمرت وتمزقت تمامًا، لامتلأ الجزء الأمامي بالماء

وأصبحت ثقيلة للغاية، على ذلك كان من المرجح أن تغرق". عادت الغواصة إلى بلاسماوث للإصلاح، وصـدرت الأوامـر إلى الطـاقم بإجـابة مـن يسأل عما يحدث بالقول بأنها اصطدمت بجبل جليد. وفي مناسـبة أخـرى، فقدت غواصة أخرى شبيهة النسق المسحوب الخاص بحساسات الـسـونار التي تستخدم لتعقب نظيراتها السوفييتية. وكان يعتقد في أول الأمر أنـه تـم الاستيلاء عليه بواسطة غواصة سوفييتية ولكن اتضح بعد ذلك، على نحـو يثير الدهشة، أن ذلك قد حدث من خلال أحد الحيتان الضخمة المهاجرة نحو جنوب أفريقيا.

تواصلت رحلات الاستطلاع الإلكتروني الخاصـة بالـسلاح الجـوي الملكي طوال الخمسينيات وتمت إعادة تسمية السرب ١٩٢ وأصبح يـسمى السرب ٥١ وذلك في أغسطس من عام ١٩٥٨. كان يستخدم في أول الأمـر طائرات كانبرا معدلة ولكنه استخدم بعد ذلك الطائرة كوميت **R2**، التي كانت تحمل ٢٠ مشغل إشارة. وقد أعلن ليوناردو هوبر، مدير مركـز اتـصالات الحكومة البريطانية (**GCHQ**)، أنه على الـرغم مـن أن "رحـلات اختبـار اللاسلكي"، كما كان يطلق عليها، كانت مكلفة مقارنة بالعمليات الأرضية "فإن بعض نتائجها كانت فريدة". وعلى الرغم من إسقاط طائرة من طـراز **U-2** فوق الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي أدى في صورة مؤقتة إلى وضع نهايـة لتلك العمليات باستخدام طائرة أمريكية، فقد تواصلت الرحلات البريطانيـة، كما يقول هوبر "استمر تنفيذ برنامج يتم التحكم فيه على نحو حذر لـرحلات اختبار اللاسلكي، فقد كانت الموافقة على كل عمليـة بواسـطة الـوزراء". وكثيرًا ما كانت طائرات السرب ٥١ على ارتفاعات عالية في منطقة الشرق الأوسط منطلقة من منطقة أكروتيري في قبرص. وقد انتقـل الـسرب مـن واتوان إلى ويفون، في كمبريدج شاير عام ١٩٦٣، وفي عام ١٩٧١ حصل

على أول ثلاث طائرات نيمرود R1 التي كانت تقوم على مهام "مذوكية" فوق البلطيق والمتوسط وبحر بارنيتس، والخليج الفارسي والبلقان. وقد انتقلت بعد ذلك إلى السلاح الجوي الملكي RAF في وارينجتون، لينكولنشاير.

وفي عام ١٩٥٥، انتقل الفوج اللاسلكي رقم (١) إلى بيرجلين، قريبًا من مدينة رويرموند الواقعة على الحدود الهولندية. وقد أعيدت تسميته باسم فوج الإشارة رقم (١٣) وذلك في عام ١٩٥٩. وكان لديه محطات خارجية في برلين وعلى حدود ألمانيا الشرقية. كانت مهمته الأساسية في مراقبة إشارة المورس الإستاتيكية (الساكنة) ووصلات المبرقات المشفرة بين وحدات قاعدة ألمانيا للقوات السوفييتية المجمعة في ألمانيا الشرقية. وقد أدى تحليل الرسائل الأساسية لهذه الوصلات إلى وضع نموذج معين بحيث يمكن من خلاله قياس أي انتشار أو تحركات كبرى. إن الطبيعة الجامدة لهذه الوصلات غير الديناميكية (الإستاتيكية) كانت تعني أن هذه الاستعدادات لأي عمليات كبرى لنشر القوات سواء للهجوم على الغرب، أو أي تحركات لإخضاع دول حلف وارسو التي أصبحت مستقلة بدرجة كبيرة مثل المجر عام ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وربما بولندا عام ١٩٨١، يمكن التقاطها على الفور. وبالقرار نفسه إن الاعتماد الزائد على هذا النظام السلكي الخاطئ جعل الناتو أيضًا عرضة لعملية خداع اتصالات بسيطة نسبيًا، بينما تم الحفاظ على مستويات النشاط في الشبكات الساكنة عند المستويات الروتينية المعتادة بينما كل الاتصالات الخاصة بنشر القوات كانت ترسل بوسائل أخرى. الهدف الرئيسي الآخر المتصل بالحرب الباردة لضباط استخبارات الإشارة المتمركزين في ألمانيا كان يتمثل في مراقبة أنشطة التدريب، على نحو موسع من خلال الموجات ذات التردد العالي جدًا VHF والاتصالات الصوتية بالميكروويف. وكان لدى الجيش أسراب إلكترونية وإشارية متحركة تشتمل

على فيالق الاستخبارات والإشارة الملكية في شارفولدينلورف ولانجلين ووسندروف على حدود ألمانيا الشرقية. وفي يوليو من عام ١٩٧٧ اندمجت الوحدتان المتحركتان الباقيتان، سرب الإشارة رقم ٢٢٥، في لانجليبن وسرب الإشارة رقم ٢٢٦ في وسندروف، والمتخصصون في الاستخبارات الإلكترونية وذلك لتكوين فوج الإشارة رقم (١٤)، مع الاحتفاظ بقواعدهما المتقدمة مع وجود مقر فيلقي أولا في هيلدشائم وبعد ذلك في سيلسي. وكان لهذا الفوج مجموعة متنوعة من الأدوار المتصلة بالاستخبارات الإلكترونية المتحركة والساكنة واستخبارات الاتصالات وأمن الاتصالات.

كما غيّر الفوج اللاسلكي الخاص رقم (٢) المتمركز في قبرص من اسمه وأصبح الفوج اللاسلكي رقم (٢) وبعد ذلك فوج الإشارة رقم (٩)، بحسبانه المحطة الخارجية الرئيسية في الشرق الأوسط لمركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ. وكان لديه موقع ناء في ترودوس، على ارتفاع ١٨٠٠ قدم في جبل الأوليمباس في وسط الجزيرة وتم تجهيزه بأعضاء من كل الخدمات المسلحة الثلاث إلى جانب "فريق مدني كبير". وكان يراقب نطاقًا واسعًا من الاتصالات والرسائل الإلكترونية عبر منطقة الشرق الأوسط وجنوب الاتحاد السوفييتي وهذا الدور يبدو أنه تغير قليلا عن ذلك الذي كان مخصصًا لصرفند في الفترة الواقعة بين الحربين.

إن مدى نجاح مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ ضد أكواد حلف وارسو وشفراته خلال الستينيات غير واضح، على الرغم من وجوده. وخلال منتصف الستينيات، حصل جهاز الاستخبارات الخارجية على عدد من أكواد دول حلف وارسو وشفراتها من خلال آدم كازمازريك، موظف فك الشفرة البولندي. ولكنه سرعان ما تم كشفه والقبض عليه وإعدامه. ولكن كان هناك نجاح آخر. فخلال مفاوضات لندن التي كانت تهدف إلى إسدال

الستار على حرب فيتنام، كان مركز اتصالات الحكومة البريطانية قادرًا على اعتراض المحادثات التليفونية بين أليكس كوسيجن، رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي في لندن والزعيم السوفييتي ليونيد بريجينف في موسكو. ومع ذلك، خلال منتصف السبعينيات، مر مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ ووكالة الأمن القومي NSA خلال مدة واجهت فيها أكبر صعوبة ممكنة في فك شفرات حلف وارسو الأمر الذي انطوى على أنهما حتى ذلك الوقت كانا يعملان على فك بعض هذه الشفرات على الأقل.

كانت الفترة الواقعة بين منتصف السبعينيات ونهاية القرن إحدى فترات التغييرات الكبرى التي شهدها مركز اتصالات الحكومة البريطانية ومحطاته الخارجية الخاصة بالقوات المسلحة. أول هذه التغيرات جاء نتيجة لزيادة أهمية أقمار التجسس الصناعية والتوسع في استخدام الكمبيوتر. وفي منتصف الستينيات، أصبحت منطقة جونهيلي داونز القريبة من فالماوث في كورنوول، إحدى أولى محطات الأقمار الصناعية الأرضية، موقع تجميع هام لنظام اتصالات القمر الصناعي العالمي إنتلسات وكان كل من مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ ووكالة الأمن القومي NSA متلهفين على التأكد من أنهما يستطيعان التنصت على الأنظمة الجديدة. وقد سمحت الروابط الوثيقة مع الأمريكيين التي تكونت خلال الحرب العالمية الثانية وتبلورت عبر اتفاقية التعاون البريطانية الأمريكية UKUSA سمحت لمركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ بأن يضرب في كل قوته. ولكن إذا لم تستخدم بريطانيا نظام مراقبة القمر الصناعي منذ البداية، فإن إسهامها في التحالف كان يمكن أن ينخفض إلى حد بعيد، مما يدعو إلى إثارة التساؤلات على الجانب الآخر من الأطلنطي بشأن ما إذا كان يجب الاستمرار في قطف ثمار الجهد الأمريكي. وكان ليوناردو هوبر، مدير مركز اتصالات الحكومة

البريطانية والمحارب القديم في بليتشلي بارك، مصرًا على منع حدوث ذلك، واعترف بعد ذلك بأنه قد "استغل على نحو وقح" الحاجة إلى الحفاظ على العلاقة البريطانية- الأمريكية في معركة تمويل عملية مراقبة الأقمار الصناعية. وفي أوائل عام ١٩٦٧ أعلن مركز اتصالات الحكومة البريطانية عن خططه لإقامة محطة قمر صناعي في موروينستو قريبًا من باو، على بعد ستين ميلا شمال جونهيلي. ومن الناحية الرسمية، فإن طبقي القمر الصناعي كان الهدف منهما توفير وسيلة اتصالات آمنة بين سفارات بريطانيا في الخارج ولندن. وقام مسئولو مركز اتصالات الحكومة البريطانية **GCHQ** بزيارة موقع **GPO** في جونهيلي "لدراسة الوسائل المستخدمة هناك للتعامل مع الاتصالات التليفونية". والواقع أن الطبقين كانا مصممين لالتقاط الاتصالات التي تمر عبر نظام الإنتلسات كلها. وفي غضون ذلك بين إذما كان مركز اتصالات الحكومة البريطانية ينشئ موقع موروينستون، قامت وكالة الأمن القومي **NSA** بتولي مسئولية قاعدة السلاح الجوي الملكي في مينويز هيل، قريبًا من هاروجيت، شمال نوركشاير، حيث أقامت عددًا من أطباق الأقمار الصناعية. وقد عمل موقع مينويزهيل، الذي كان في ذلك الوقت أكبر موقع لمعلومات الإشارة في أوروبا، بوصفه محطة أرضية للمعلومات اللاسلكية الخاصة بالأقمار الصناعية التي تستهدف أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق. كان أول أقمار صناعية أمريكية خاصة بالاستخبارات اللاسلكية، وكان يطلق عليها اسم آلة الحرث الثقيلة أو الكلاب، تم إطلاقها في أوائل الستينيات. كان أول تلك الأقمار الصناعية "الريوليتس"، التي أطلقت في أوائل السبعينيات. وقد قامت بجمع ثورة من المعلومات الاستخباراتية غالبًا من خلال أنظمة تليفونات الميكروويف المستخدمة بواسطة الاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو من أجل محادثات الحكومة والحزب والاتصالات العسكرية رفيعة المستوى. كانت رسائل الميكروويف تسير في خطوط

مستقيمة، وترتد عبر شبكات محطات التتابع، وعلى ذلك فهي تسير على نحو مستقيم داخل الفضاء حيث يمكن تجميعها بواسطة الأقمار الصناعية الأمريكية. كان هناك عدد من الأقمار الصناعية الأمريكية المختلفة الخاصة بالمعلومات الاستخباراتية اللاسلكية منذ إطلاق الزيوليت، إلى جانب النماذج الأحدث التي أُطلق عليها اسم ميركوري وترامبيت. وعلى الرغم من بعدها عن الأرض- حيث تدور في مدار يبعد أكثر من عشرين ألف ميل عن سطح الأرض- إن الأقمار الصناعية الأمريكية كانت لديها القدرة على التقاط الاتصالات عبر النطاق الموجي. وخلال كارثة تشير نوبل النووية عام ١٩٨٨ كان القمر الصناعي الأمريكي "فورتكس" المتمركز فوق أفريقيا قادرًا على مراقبة كل اتصالات المنظمات السوفييتية المعنية، عبر الموجات اللاسلكية VHF قصيرة المدى الخاصة بالشرطة ووصلات الأوامر العسكرية المتصلة بموسكو والمحادثات التليفونية بين مسئولي الحزب.

ومع حلول الثمانينيات، وتقليص الأقمار الصناعية الحاجة إلى قواعد حول العالم مما جعل الاتفاق البريطاني- الأمريكي UKUSA جذابًا للأمريكيين، أصبح واضحًا أن العلاقة الخاصة بينهما كانت تتداعى. وأشار أحد مسئولي مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ إلى أن الأمريكيين كانوا يتخذون موقفًا أكثر تشددًا بشأن تبادل المعلومات في ظل اتفاقية التعاون البريطانية- الأمريكية UKUSA. يقول "هذا الموقف المتشدد أصبح واضحًا خلال منتصف السبعينيات مع تناقص فعالية القواعد الموجودة فيما وراء البحار وانحسار أهميتها. ففي الماضي كانت السياسة العملياتية للحلفاء تعتمد على الروابط الوثيقة والاحترام الكبير لمركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ والتعويل عليه. وأدى الزمن وحده إلى تمزيق الكثير من الروابط الشخصية الوثيقة مع اعتزال رفاق الحرب الساخنة والباردة، أو وفاتهم أو

أشياء أخرى من هذا القبيل". كانت هناك أيضًا توترات حدثت بسبب عاملين آخرين الأول هو في عام ١٩٨٢ اكتشاف أن جيوفري برايم، عالم اللغويات السابق في السلاح الجوي الملكي ومركز اتصالات الحكومة البريطانية كان جاسوسًا لجهاز الاستخبارات الروسي KGB وكان مسئولا على نحو موسع عن التغيرات التي حدثت في منتصف السبعينيات في أنظمة التشفير السوفييتية رفيعة المستوى وكان مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ ووكالة الأمن القومي NSA قادرين في السابق على قراءتها. أما العامل الثاني فهو الاستخدام المتزايد للأنشطة الصناعية من قبل العاملين في مركز اتصالات الحكومة البريطانية، مما أدى عام ١٩٨٤ إلى فرض حظر شامل على نقابات العمال.

وقد أظهر صراع جزر فوكلاند أن التحالف الاستخباراتي في مجال الرسائل اللاسلكية عبر الأطلنطي كان بالغ الأهمية لبريطانيا. وقد قام مركز اتصالات الحكومة البريطانية بإصدار أول تحذير جدي بخصوص الغزو الأرجنتيني لجزر فوكلاند. وفي السادس والعشرين من مارس عام ١٩٨٢، ومن خلال معلومات قدمتها وكالة الأمن القومي (NSA)، تبين أن الأدميرال جورج أنايا، قائد الأسطول الأرجنتيني أصدر أوامره إلى فرقاطتين من أجل الانسحاب من تدريب مشترك مع أسطول أوروجواي والاتجاه نحو الجنوب. وبعد خمسة أيام، أفادت الوكالة أن الغواصة الأرجنتينية "سانتافي" كانت في طريقها لإنزال فريق استطلاع في منطقة موليت كريك، على بعد ثلاثة أميال من بورت ستانلي. وفي ذلك الوقت، كانت قوة الغزو موجودة في البحر. وقد بدأت المحطة التابعة لمركز اتصالات الحكومة البريطانية في "إسينزيون"، والمواقع الأمريكية في بنما وشيلي، والموقع التابع للأسطول الملكي النيوزلندي في إريرانجي، في جبال "كيماناوا" في الجزيرة الشمالية، في التقاط عدد كبير من الاتصالات بين السفن بعضها وبعض وبينها وبين الشاطئ.

وعلى الرغم من أن الموقف الأمريكي الرسمي كان يتمثل في الوساطة والوقوف على الحياد، إن ذلك لم يؤثر على العلاقات الوثيقة بين مركز اتصالات الحكومة البريطانية ووكالة الأمن القومي، التي واصلت تمرير "المعلومات الخام" إلى شيلتنهام خلال الصراع. ومع ذلك، كانت حكومة تاتشر ترى أن بريطانيا أصبحت تعتمد إلى حد كبير على استخبارات الأقمار الصناعية الأمريكية. وقد صدقت على مشروع "سري للغاية" لوضع قمر صناعي بريطاني للمعلومات الاستخباراتية اللاسلكية فوق المحيط الهندي تحت غطاء نظام أقمار صناعية عسكري بريطاني "سكاينت" وقد أثار هذا المشروع البالغ تكلفته خمسمائة مليون جنيه إسترليني، وكان اسمه الحركي "زيركون"، شجارًا كبيرًا عام ١٩٨٧ حينما كشف عن وجوده في جريدة "نيوستيتسمان". ولكن تخلي عنه لاحقًا. بدلا من ذلك وافق البريطانيون على دفع ما يقرب من هذه التكلفة مقابل ثلاثة أقمار صناعية جديدة لوكالة الأمن القومي، أطلق عليها اسم ميركوري، مقابل القدرة على استخدامها.

أدت الصفقة التي أبرمت مع الأمريكيين بخصوص استخدام أقمارهم الصناعية وانتهاء الحرب الباردة إلى إحداث تغيرات أخرى في نشر مواقع الاعتراض التابعة للقوات المسلحة البريطانية. وفي أواخر عام ١٩٩٤، بعد انتهاء الحرب الباردة واتحاد ألمانيا، تم حل فوج الإشارة رقم (١٣) وتوزيع طاقمه على الوحدات الأخرى. وقد ذهب معظم أفراده إلى موقع المراقبة المشترك بين وكالة الأمن القومي ومركز اتصالات الحكومة البريطانية NSA/GCHQ في ظل سرية صارمة لسلاح الجو الملكي تحت اسم "ديجبي". وقد دمجت العناصر البريطانية، المكونة بشكل مبدئي من وحدة الإشارة رقم (٣٩٩) والجانب الأعظم من فوج الإشارة رقم (١٣) في وحدة إشارة الخدمة المشتركة (ديجبي) وقد تم التوسع في هذه الوحدة عام ١٩٩٦ من

خلال إضافة أفراد من استخبارات الإشارة التابعين للأسطول الملكي من ميركوري وفي عام ١٩٩٨ من خلال بعض أفراد طاقم فوج الإشارة رقم (٩) المتمركز في قبرص. كانت هذه الوحدة مزودة بنظام هوائي خاص بها (بوشر) بالإضافة إلى أجهزة استقبال تعمل بالتحكم عن بعد موجودة في أوروبا وقبرص والخليج الفارسي. وقد اتحدت الوحدات البريطانية في عام ١٩٩٤ من خلال مفرزة استخبارات الإشارة (USAF)، التي انتقلت إلى ديجبي بعد إغلاق القاعدة الأمريكية في شيكساندز. وقد لحقت بها في عام ١٩٩٥ مفرزة قيادة الأمن والاستخبارات التابعة للجيش الأمريكي من "منيوير"، عميل في يوركشاير. وفي عام ١٩٩٦ تبعتها مفرزة تابعة للأسطول الأمريكي مكونة من ٣٠ رجلا من قيادة مجموعة الأمن البحري. وقام أفراد الأسطول الأمريكي والأسطول الملكي بالعمل في نشاط دعم شاطئ التشفير المتحد (CCSSA) الذي يقدم المعلومات الاستخباراتية للسفن الأمريكية والبريطانية العاملة في الأطلنطي والبحر المتوسط والخليج الفارسي. وعلى الرغم من فقدان بعض العاملين فإن عملية استخبارات الإشارة في فوج الإشارة رقم (٩) في قبرص ظلت تجري في نشاط. فقد استمرت في مراقبة الرسائل في منطقة الشرق الأوسط وفي جنوب الاتحاد السوفييتي السابق وفي عام ١٩٩٩ اندمج على وحدة اعتراض الرسائل التابعة للسلاح الجوي الملكي، وحدة الإشارة رقم (٣٣)، لكي تصبح وحدة إشارة الخدمة المشتركة "آيوس نيكولاس". وهي تقدم قاعدة عمليات استخبارات إشارة متقدمة في الشرق الأوسط إضافة إلى تشغيل أجهزة استقبال تعمل بالتحكم عن بعد في ديجبي والإشراف عليها. وقد شهد الجزء الأخير من إعادة تنظيم عمليات استخبارات إشارة القوات المسلحة البريطانية خلال منتصف التسعينيات نقل فوج الإشارة رقم (١٤) إلى قاعدة مراقبة الغواصات الأمريكية في براودي في ساوث ويلز، ومن هناك أرسل مفرزات إلى البلقان وسيراليون وأفغانستان. كما استمر نشر

الخدمات المتحركة ٧ المصاحبة لنشر القوات المسلحة البريطانية في الخارج خلال الحرب الباردة وخلال "السلام الساخن" الذي تلاها. وتم نشر مشغلي استخبارات الإشارة في عُمان خلال أوائل السبعينيات ومنتصفها حيث قامت الخدمة الجوية الخاصة (SAS)، تحت غطاء فريق تدريب الجيش البريطاني (BATT) والقوات المجندة محليًا تخوض حرب عصابات ضد التمرد الشيوعي لرجال القبائل في عُمان بواسطة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وبعد ذلك أُرسل مشغلو استخبارات الإشارة إلى روديسيا بوصفها جزءًا من عملية "آجيلا"، التي تجسد قوة الكومنولث المتحركة التي تراقب وقف إطلاق النار بين قوات الحكومة الروديسية والجبهة الوطنية المتمردة أثناء الإعداد لانتخابات عام ١٩٨٠. وبالمثل، اتجهت مفرزة من مجموعة الأمن والاتصالات (التابعة للملكة المتحدة)- وهي وحدة استخبارات إشارة كانت متمركزة في "أولد بيمانور" في ليكستنشاير- إلى جزر فوكلاند مع فرقة العمل التي كانت عناصر من فوج الإشارة رقم (١٤). كما كان لدى سفن الأسطول الملكي التي انضمت لهذه القوات وسائل اعتراض الإشارات. وقد تعززت محاولات مركز اتصالات الحكومة البريطانية لفك الشفرات والأكواد الأرجنتينية من خلال المعلومات التي قدمها الأمريكيون والألمان. كانت النتائج مثيرة للإعجاب، كما يقول أحد المسئولين البريطانيين. "إننا قادرون على اعتراض الكثير من رسائل العدو إن لم تكن جميعها. وبدون ذلك لم نكن نستطيع تحقيق ما قمنا بتحقيقه". وقد تم إنشاء وحدة استخبارات إشارة، أطلق عليها وحدة إشارة الخدمة المشتركة (فوكلاند)، على الجزر وذلك بعد انتصار بريطانيا. وكانت هناك وحدة مشابهة توجد في هندوراس البريطانية/ بليتز في الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٩٤، للمساهمة في تأكيد الانتقال الآمن إلى الاستقلال الذي كان يتهدد بواسطة المزاعم الإقليمية لجواتيمالا. وقد لعب مشغلو الاستخبارات اللاسلكية دورًا جوهريًا في حرب

الخليج، حيث واصلت عناصر من فوج الإشارة رقم (٩) العمل فـــي الأردن والكويت طوال منتصف التسعينيات ومن المنطقي أن بعض أجهزة الاستقبال عن بعد في ديجبي على الأقل وغالبًا الأفراد الموجودين في تلك البلدان كانوا يراقبون الاتصالات العسكرية العراقية، بمـــا فـــي ذلـــك عمليـــات إطــلاق الصواريخ في بداية حرب الخليج عـــام ٢٠٠٣. وكـــان مركـــز اتـــصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) يقدم اللغويين العرب، غالبًا كان يعـــرف باســـم فوج الإشارة رقم (٩)، وذلك لمراقبة اتـــصالات منظمـــة الأمـــن الخـــاص والحرس الجمهوري الخاص اللذين كانا مسئولين عن أمن كل من برنـــامج الأسلحة، وصدام حسين وأسرته. وقد بدأت هذه العملية التي أطلق عليها في أول الأمر اسم (الكود الأحمر) ولاحقًا (هز الشجرة)، في فبراير مـــن عـــام ١٩٩٦. واشتملت على الاستعانة بفنيين من وكالـــة الأمـــن القـــومي (NSA) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) من أجل تشغيل نظام اعتراض ســـري للاتصالات داخل مقر لجنة التفتيش عن الأســـلحة التابعـــة للأمـــم المتحـــدة (UNSCOM) في بغداد، والتي وافق مفتشوها أيضًا على حمل أجهزة استقبال لاسلكية تبحـــث آليًا عن الموجات داخل حقائبهم أثنـــاء عمليـــات التفتـــيش. وتخلي مركز اتصالات الحكومـــة البـــريطانيـــة عن هذه العملية في إبريل من عام ١٩٩٨، ربما كان بـــسبب مراجعـــة الحكومـــة الـــشاملة لعمليـــات الاستخبارات البريطانية.

كان هناك أيضًا عناصر مـــن فـــوج الإشـــارة رقـــم (١٤) ووحـــدة استخبارات الإشارة التابعة للمارينز البريطانيين والقوة ٧، وفرقة الكوماندوز ٣، تعمل خلال عمليات البلقان في البوسنة وكوسوفو ومقدونيا وفي العراق. وهناك أيضًا ثلاثة أسراب عملياتية منفصلة في فوج الإشارة رقم (١٤) كان كل منها يبدو على هيئة سرب مستقل، إضـــافة إلى سرب مركـــز القيـــادة،

الذي يحتوي مركز تنسيق الحرب الإلكترونية (EWCC) ووحدة انتشار سريع جوية متنقلة مستقلة، الفوج ٦٤٠. والأسراب العملياتية كانت تـشتمل علـى سرب الإشارة ٢٢٦، الـذي كان يطلق عليه وحـدة "الحـرب الإلكترونيـة العميقة" المجهزة بنظام استخبارات إلكتروني متطور (إنك). وكانـت هـذه الوحدة لديها ثلاث محطات استقبال منفـصلة ذات أطبـاق دوارة ومحطـة سيطرة مجهزة للتركيب على سيارات دفع رباعي من طـراز "بينزجـوار". وهـي تستطيـع تحـديد مكان التشويش وعند الضرورة التعـرف علـى أجهزة المراقبة والمدفعية والإنذار المبكر ورادارات الدفاع الجوي في ميدان المعركة. وهناك نظام أسرع، يسمى "العراف" له القدرة على العمـل ضـد الاتصالات والمهام الإلكترونية مثل الرادار، كان من المفتـرض أن يـدخل الخدمة عام ٢٠٠٦، وهناك أيضا سربان لاستخبارات الاتصالات مجهـزان بنظام "أوديت" الذي يقـيم المعلومـات الاسـتخباراتية اللاسـلكية (SIGINT) وخدمات الحرب الإلكترونية لفرق القتال الخاصـة بـالجيش البريطـاني- السربين ٢٣٧ و٢٤٥- والأخير عبارة عن وحدة مدرعة للسماح لها بالعمل بوصفها جزءًا من مجموعة المعركة المدرعة. كما كـان للخدمـة الجويـة الخاصة وحدة استخبارات إشارة صغيرة خاصة بها وإضافة أخرى مبتكـرة تتمثل في مجموعة دعم تشفير متنقلة، ووحدة فك شفرة متحركة. وقـد تـم نشرها في أفغانستان مع قوة المساعدة والأمن الدولية لحفـظ الـسلام فـي العاصمة الأفغانية، كابول بعد تشكيل الحكومة المؤقتة.

وقد اتسعت قدرة استخبارات الرسائل اللاسلكية للبحرية الملكيـة فـي أوائل الثمانينيات، حينما تم تجهيز ستة فرقاطات من طراز Type-22 بجهاز اعتراض أمريكي بريطاني مشترك (Outboard) واشتمل ذلك علـى نظـام تحديد الاتجاه مع قدرة تتراوح بين الموجة منخفضة التردد والموجـة فائقـة

التردد وأنظمة التقـاط الإشـارات الآلية لتعقب الـشبكات اللاسـلكية ذات الموجة المتغيرة. وقد تم استخدامه على نحو موسـع فـي عمليـات ضـد الأسطول الشمالي للاتحاد السوفييتي. وخلال تدريبات الأسـطول الـشمالي الكبرى، تم نشر مفرزات إشارة RN SIGINT المدربـة خصيـصًا والتابعـة لوحدات الاتصالات الخاصة بالبحرية الملكية على الغواصة ميركوري فـي بحر بارينس للقيام بعمليات اعتراض موسـعة. ولكـن النظـام الأمريكـي البريطاني المشترك (Outboard) كان مـصممًا للاسـتخدام ضـد البحريـة السوفييتية وليس لعمليات الدعم البرمائي المخصصة لمساندة القوات الأرضية وهو الدور الرئيسي للأسطول الملكي، كما كان عاجزًا عـن التـواؤم مـع التكنولوجيا، وخاصة مع الاستخدام المتزايد لأنظمة التليفون المحمول. وعبر مشروع مساندة مشترك مع الأسطول الأمريكـي، قـام الأسـطول الملكـي بتركيب نظام أوتوبورد محسن قدرات متطورة إلى حد كبيـر فـي أربعـة فرقاطات من طراز Type-22. إضـافة إلى ذلك، كان من المقـرر أن يـتم تجهيز ثماني غواصات بريطانية بنظام جديد قادر على التعرف على أجهزة الإرسال اللاسلكية وتقبلها على الموجات العالية HF والعالية جدًا VHF وفائقة العلو UHF وتحديد أماكنها. كما تقرر أن يتم تركيب الجهـاز فـي خمـس غواصات من طراز "ترافالجار" والغواصات الثلاث الجديـدة مـن طـراز "أسيتوت"، بحيث تستطيع اقتفاء أثر المحادثات التليفونية الخلوية. وقد شاركت الطائرة نيمرود R1s التابعة للسرب ٥١ في معظم العمليـات التـي نفـذتها القوات المسلحة البريطانية من جزر فوكلاند حتى أفغانستان. واشتمل ذلـك على التحليق على ارتفاعات شاهقة فوق العراق ضمن أنشطة مراقبة مناطق حظر الطيران التي فرضت في أعقاب انتصار التحالف في حرب الخلـيج. ومع حلول منتصف التسعينيات، تم تجهيزها بنظام "ستار ويندوز" الذي يعمل بالكمبيوتر. وكان هذا النظام مجهزًا بمنظومتين لاسـلكيتين للبحـث عـالي

السرعة من أجل العثور على الموجات النشطة، وجهازان وعشرون جهاز استقبال للاعتراض يمكن نقل هذه الموجات إليها، مما يسمح على القيام على المزيد من عمليات البحث، ونظام تحديد اتجاه رقمي واسع النطاق لتحديد مكان أجهزة الإرسال كما يمكن لمحطة التحليل الأرضية الوصول إلى البيانات من خلال الأقمار الصناعية مباشرة. وهذا النظام يبدو أنه تم تحديثه عام ١٩٨٨ من خلال إضافة جهاز اعتراض التليفونات الخلوية **E4M** المقدم من خلال شركة أمريكية تستخدم تكنولوجيا الإشارة التطبيقية. ولا تزال قدرات هذا الجهاز سرية ولكن التكنولوجيا التطبيقية القياسية الخاصة بالإشارة **(AST)** ليست كذلك. إن نظام الاستقبال الرقمي المتعدد القنوات من طراز ١٢٣٥ يعمل بشكل كامل من خلال الكمبيوتر ويتصل به ٦٠ جهاز استقبال رقمي مستقل، كل منها يمكن أن يتحول بين أنماط التليفونات الخلوية المتنوعة حسب الحاجة. ويقال أيضًا بأنها "ماهرة" في تعقب اتصالات التليفونات الخلوية المستهدفة ومحطتها المركزية عند تغير تردداتها. ومن المتوقع أن تظل الطائرة نيمرود **(R1)** في الخدمة حتى عام ٢٠٠٨. والطائرة نفسها عبارة عن منصة قوية للغاية مثالية لعمليات الاستخبارات اللاسلكية ويمكن تجهيزها في بساطة بمعدات جديدة. وعلى نحو بديل، يمكن أن تستبدل بها طائرة مدنية نفاثة أو طائرة بدون طيار شاهقة الارتفاع **(UAV)** مثل الطراز جلوبال هوك الأمريكية المجهزة بأجهزة استخبارات إشارة يتم التحكم فيها عن بعد.

والطائرة **R1** ليست الوحيدة التابعة للقوات المسلحة البريطانية التي تحمل منصة استخبارات لاسلكية، فالفيالق الجوية التابعة للجيش **No 1 Flight**، المتمركزة في ألدرجوف في أيرلندا الشمالية لديها خمس طائرات من طراز بريتن- نورمان أيسلاندر مجهزة بأنظمة تحديد الاتجاه **(DF)** ومراقبة التليفونات المحمولة لجمع المعلومات الاستخباراتية عن الجماعات الإرهابية

وقد تم استخدام هذه الطائرات أيضًا فوق لنـدن ومـدن بريطانيـة أخـرى بحسبانها جزءًا من الحرب على الإرهاب.

وتشترك الآن عمليات الإشارة الخاصة بالجيش والبحريـة والقـوات الجوية البريطانية في قاعدة تدريب مشتركة في تشيكانز. وتم إغلاق موقـع الاعتراض الأمريكي عام ١٩٩٤ وشغلته القوات المسلحة البريطانية بحسبانه مركز قيادة مشترك لتدريب الاستخبارات البرية والبحرية والجوية. ويشتمل مركز أمن الدفاع واستخباراته على مدرسة إشارة الدفاع الخاصة المكونة من مجموعة أمن وحدة تدريب استخبارات إشارة الجيش واتـصالاتها (المملكـة المتحدة) ونظيرتها في السلاح الجـوي الملكـي مدرسـة تـدريب تحليـل الاتصالات وعناصر تدريب من وحدة الاتصالات الخاصة التابعة للأسطول الملكي. وقد انتقل ١٠٠ عنصر قوي سريع الانتشار للاستخبارات اللاسلكية (SIGINT) التابعة لوحدة الاتصالات الخاصة المعروفة باسم مجموعـة دعـم الحرب الإلكترونية التابعة للأسطول من الغواصة ميركوري إلى الغواصـة كولينجوود في فيرهام، هامبشاير، في أوائل عام ٢٠٠٢.

ولا تزال منظمة الاعتراض المدنية التابعة لمركز اتصالات الحكومـة البريطانية GCHQ، والمسماة منظمة الإشارة المركبة تمارس نشاطها، علـى الرغم من أن التطورات التي حدثت في المراقبة بالأقمار الصناعية واستخدام الكمبيوتر قـد جعـلاها عرضة لتحمل وطأة الخفض الحاد لعـدد العـاملين بها. ولأسباب مشابهة اختفت الكثير من مواقع المراقبة بعد الحرب. ويحتفظ مركز اتصالات الحكومة البريطانية بموقع اتصال في لندن، يقع فـي ٩-١٠ بالمرستريت، على بعد ياردات قليلة من نيو سـكوتلانديارد، مقـر شـرطة العاصمة. وقد أغلق موقع شيدل بعد انتهاء الحرب البـاردة. ولكـن موقـع إيرتون مور، القريب من سكاربورو، لا يزال موجودًا بوصفه محطة لمراقبة

الأقمار الصناعية في موروينستو. وقد اختفت كل محطات المراقبة الأجنبية في كولومبو وسنغافورة من خريجة الإمبراطورية. وقد تلاشت محطة هونج كونج مع تسليم المستعمرة إلى الصين عام ١٩٩٧، مع الاحتفـاظ بقواعـد أسكنسوين أيلاند، وجبل طارق وقبرص، إلى جانب عـدد مـن المفـرزات الصغيرة في السفارات والمفوضيات السامية حول العالم.

ولا يزال مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ متمركـزًا فـي موقعه في شيلتنهام، على الرغم من أن التركيز الرئيسي قد انتقل من أوكلي إلى بينهول في عام ٢٠٠٣ مع بناء منشآت جديدة، عرفـت محليًـا باسـم "الدونات أو الكعكة المحلاة" بسبب شكلها المستدير. ويتمثل الـدور المعلـن لمركز اتصالات الحكومة البريطانية في مراقبة كل أشكال البـث اللاسـلكي والإلكتروني والصوتي من أجل الحصول على معلومات استخباراتية سياسية وعسكرية واقتصادية. كما أنه يقدم المشورة في أمـور أمـن الاتـصالات وأنظمة الكمبيوتر للإدارات الحكومية، والقوات المسلحة والشرطة، من خلال مجموعة أمن إلكترونيات الاتصالات وينص القانون علـى أن يعمـل "بمـا يتوافق مع الأمن القومي، مع الاهتمام بـشكل خـاص بـسياسات الـدفاع والخارجية لحكومة جلالتها في المملكة المتحدة، أو المـصالح الاقتـصادية للمملكة المتحدة فيما يتصل بأفعال الأشـخاص ونوايـاهم خـارج الجـزر البريطانية أو المساهمة في منع الجرائم الخطرة أو الكشف عنهـا. إن أهـم نقطة تثير الاهتمام في الجزء المتصل "بالمصالح أو الرفاهية الاقتصادية" هي أن النشاط المراقب يجب أن يحدث خارج البلاد.

ويقسم مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ إلـى عـدد مـن الإدارات، أهمها الإدارة العامة لعمليات استخبارات الإشـارة ومتطلباتهـا.

وكانت هذه أهم مجالات إعادة التنظيم منذ الحرب الباردة، حيث إن أقسامها الثمانية اشتملت على:

قسم المتطلبات والاتصال (Z) ويتضمن ذلك التغطية المنسقة لمتطلبات العملاء المحليين أو (مستهلكي المعلومات)، وأهمها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة التجارة والصناعة والخزانة وبنك إنجلترا، والمنظمات الشقيقة لمركز اتصالات الحكومة البريطانية: جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 وجهاز الاستخبارات الخارجية MI6، إضافة إلى الشرطة وخاصة خدمة الاستخبارات الجنائية القومية. كما أدت أيضًا الدور نفسه مع منظمات أجنبية مشابهة تتبادل معها الصفقات أو تتفاوض معها على ذلك، ليس من خلال بلدان مثل الولايات المتحدة عبر اتفاقية UKUSA فقط ولكن مع جهات مثل الاستخبارات الاتحادية الألمانية أيضًا التي بدأت في تبادل المعلومات الاستخباراتية اللاسلكية مع بريطانيا وأمريكا عام ١٩٧٣.

وهناك قسم خدمات الكمبيوتر (X) المسئول عن أجهزة الكمبيوتر العملاقة عالية التطور القادرة على فك شفرة بعض أعقد أنظمة التشفير، والتقاط الكلمات المفتاحية من كتلة من الرسائل المرسلة أو اكتشاف الصفقات المالية المشبوهة التي تمر عبر النظام المصرفي الدولي.

القسم H يسمى بقسم تحليل الشفرة، وخلال الحرب الباردة كان واحدًا من أهم أسلحة التفاوض فيما يتصل باتفاقية التعاون البريطانية- الأمريكية UKUSA. وقد وصف أحد مسئولي مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ عام ١٩٨٢، إسهام القسم H بحسبانه "أهم عنصر في المركز". وفي الوقت نفسه قدر أن القسم يشتمل على ما توازي قيمته ٧٥٪ من عمل مركز اتصالات الحكومة البريطانية بالنسبة للأمريكيين. وكثيرًا ما اتخذ المسئولون الأمريكيون قرارات السياسة الخارجية بناءً على تقارير مشتقة من

معلومات استخباراتية إشارية تم الحصول عليها بواسطة البريطانيون والأمريكيون. وكان البريطانيون فقط قادرين على فك شفرتها. "إن الفارق في التوقيت وحده يعني أن المعلومات تكون لديهم أولا في الصباح الباكر".

القسمان J و K يختصان بإنتاج المعلومات الاستخباراتية المتصلة بالرسائل اللاسلكية (SIGINT). وهذه تقريبًا المجالات الرئيسية لإعادة التنظيم. وكان القسم J متخصصًا في تحليل التقارير الخاصة باستخبارات الرسائل اللاسلكية الواردة من الكتلة السوفييتية وكتابتها. وكان القسم K يغطي بقية العالم والاستخبارات الاقتصادية. وكان من الواضح أن دور القسم قد تغير، مع تقليص الجهد الاستخباراتي ضد الاتحاد السوفييتي السابق إلى النصف منذ نهاية الحرب الباردة. ولكن ظل الاتحاد السوفييتي السابق منظمة مستهدفة مهمة، وكذلك منطقة الشرق الأوسط، التي كانت تتبع على نحو تقليدي القسم K. وكما هو الحال مع وكالات الاستخبارات الأخرى، فإن ما أطلق عليها الأهداف "الجديدة" مثل انتشار الأسلحة النووية والإرهاب والجريمة المنظمة والمعلومات الاقتصادية كانت جميعا لها أقسام خاصة بها. وقد تم تعديل المسئوليات القديمة للأقسام للسماح بإنشاء فرق متخصصة أكثر مرونة مع خليط من المهارات اللغوية والبحثية وتلك الخاصة بتحليل الشفرات مع ظهور أهداف مختلفة.

إن قدرات مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ ووكالة الأمن القومي (NSA) إما أن يبالغ في تقديرها أو يُحط من شأنها. إن أنظمة الاعتراض الخاصة بها، والتي تسمى على نحو خاطئ إيكلون(*) (Echelon)،

(*) إيكلون: عبارة عن برنامج كمبيوتر يسمح للطرفين الرئيسيين في اتفاقية التعاون البريطانية- الأمريكية، بريطانيا وأمريكا، والأطراف الثانية، أستراليا وكندا ونيوزلندا، بتجميع مواردهم في مكان واحد باستخدام شبكة من أجهزة الكمبيوتر المتصلة معًا وتعرف باسم (المنصة) المترجم.

لا يمكن أن تتعامل مع أي رسالة أُرسلت وتعالجها. وهناك ما يطلق عليها أجهزة الكمبيوتر الموسوعية التي بإمكانها التقاط الكلمات المفتاحية في النص المطبوع، وهذا يجب ألا يثير دهشة أي شخص قام من قبل باستخدام أدوات بحث الإنترنت. وهناك أنظمة أحدث أكثر قدرة على التمييز يمكن برمجتها من أجل البحث عن مادة الموضوع بدلا من مجرد البحث عن الكلمات المفتاحية وبصمات الصوت والكلمات المنطوقة. وقد أدى ظهور التشفير المبرمج حاسوبيًا على نحو موسع إلى التسبب في حدوث مشاكل. ولكن الواقع القائل بأن أحد أهم التقدمات في مجال التشفير الحاسوبي، هو تشفير المفتاح العام، قد تم اختراعه وتطويره بواسطة أشخاص من مركز اتصالات الحكومة البريطانية: جيمس إليس، وكليفورد كوكس ومالكولم ويليامسون، خلال أوائل السبعينيات قبل سنوات من اختراعه اللاحق والمستقل بواسطة أكاديميين أمريكيين، يقترح أن مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ، كما يقال في الغالب، لم يفشل تمامًا في التواؤم مع تكنولوجيا الكمبيوتر. وإذ شرع كوكس عام ١٩٩٩ في بناء تشفير قائم على أداة تعريف، وهو شكل أكثر تعويلا وفعالية من تشفير المفتاح العام، فيبدو أيضًا من المرجح أن "المخترعات" الحالية الخاصة بمركز اتصالات الحكومة البريطانية أفضل حالا من التقدمات الرياضية المطلوبة لإيجاد طرق للتعامل مع تلك الأنظمة. أما المشكلة الجوهرية الأخرى الخاصة بمركز اتصالات الحكومة البريطانية ووكالة الأمن القومي فتتمثل في الزيادة الرهيبة في كابلات الألياف البصرية، وهي عبارة عن كابلات زجاجية رفيعة محاطة بالبلاستيك ترسل من خلالها البيانات على هيئة نبضات ضوئية وليست نبضات كهربية. وعلى النقيض من الاعتقاد السائد، فإنه يمكن التنصت عليها في سهولة نسبية. ولكن لا يمكن تحقيق ذلك بدون وجود عميل على الأرض. ومع ذلك يبدو أن وكالة الأمن القومي أو مركز اتصالات الحكومة

البريطانية قد وجدت حلا لهذه المشكلة. وأفاد تيــري طومـــسون، المــدير المساعد للخدمات في وكالة الأمن القومي، في سبتمبر عام ١٩٩٩ أن الوكالة وبالتبعية مركز اتصالات الحكومة البريطانية "أصبحت أكثر تقدمًا من حيث قدرتها على الوصول إلى الألياف البصرية وإرسال المعلومات إلى صـــانعي السياسة البريطانيين والأمريكيين، وقد لعـــب مركـــز اتـــصالات الحكومـــة البريطانية GCHQ دورًا جوهريًا في عمليات المراقبة ضد أسامة ابـــن لادن وشبكة القاعدة الإرهابية. ويرجع هذا جزئيًا إلى الطريقة التي انقسم بها العالم بين وكالة الأمن القومي NSA ومركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ، وإلى حقيقة أن مورينستو هي المحطة الأرضية الرئيسية لاتفاقيـــة التعـــاون البريطانية– الأمريكية UKUSA التي تراقب اتصالات الأقمار الصناعية مـــن الشرق الأوسط وتحميل الرسائل المعترضة "المأخوذة" من القمر الـــصناعي ميركوري في مداره فوق المحيط الهندي. نتيجة لذلك، أصبح لـــدى مركـــز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ خبرة أكبر في مجال اللغات الجوهرية المستخدمة بواسطة القاعدة العربية والباشتو والأوردو. وحينما انتقل ابـــن لادن إلى أفغانستان قادمًا من السودان عام ١٩٩٦، ارتكب أحد أقاربه المعـــروفين المقيمين في لندن خطأ من خلال شراء تليفون خلوي يعمل عن طريق القمر الصناعي "أونمارسات" بواسطة بطاقة ائتمان. ولمدة عـــامين كـــان مركـــز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ يراقب التليفـــون، حيـــث ســـجل آلاف المحادثات ورسم صورة تفصيلية لابن لادن وأقاربه المقربين، وكيفية عمـــل تنظيم القاعدة. كانت هذه التسجيلات أول "دليل دافع" على أن ابن لادن يمول "الحرب المقدسة" ضد أمريكا. وفي عام ١٩٩٨ صمت الخط تمامًا بعد نـــشر القصة في وسائل الإعلام الأمريكية. ولكـــن مركـــز اتـــصالات الحكومـــة البريطانية لا يزال قادرًا على مراقبة كـــل محادثـــات القاعـــدة الجوهريـــة،

وحسبما يقول فرانسيز ريتشاردز، مدير المركز، بحلول عام ٢٠٠٠ أصبح ابن لادن "مصدر اهتمام كبير".

كان مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ، وليس وكالة الأمن القومي كما تقول التقارير، هو الذي قام بمراقبة محادثتين تليفونيتين جوهريتين حدثتا في عشية هجمات الحادي عشر من سبتمبر. كانت الرسالة تشير إلى الحادي عشر من سبتمبر بوصفه بداية لانطلاق عملية القاعدة. قال أحد المشاركين في العملية "سوف تبدأ المباراة غدًا". وقال آخر "غدًا ساعة الصفر". وقام مركز اتصالات الحكومة البريطانية ووكالة الأمن القومي بمراقبة عددًا كبيرًا من أرقام التليفونات وعناوين البريد الإلكتروني المرتبطة بالقاعدة. واستغرق الأمر يومين فقط من أجل العثور على هاتين المحادثتين وتسجيلهما من خلال تتبع عدد كبير جدًا من المحادثات والرسائل المرسلة بواسطة التليفون وعناوين البريد الإلكتروني على قائمة مراقبة أنشطة التعاون بين بريطانيا وأمريكا، وهذا في الواقع إشارة إلى أن التليفونات المستخدمة كانت ممنوحة أولوية مرتفعة، على الرغم من أنها ليست أولوية قصوى. ويبدو أن هذا تقييم صحيح، حيث إنه على الرغم من أن هذه التليفونات كان يعتقد أنها متصلة بالقاعدة، فليس من الواضح من كان يستخدمها. وقد توصل تحقيق اللجنة البريطانية للاستخبارات والأمن (JSC) في موضوع استجابة أجهزة الاستخبارات للهجمات إلى أنه لم يكن هناك تحذير مسبق من الهجوم. ويقول السير ستيفن لاندر، الذي كان يشغل في ذلك الوقت مدير جهاز الاستخبارات الداخلية MI6، أن إعادة اختبار المعلومات المتوافرة في وقت لاحق عبر مجتمع الاستخبارات، التي اشتملت على رسالتين قام مركز اتصالات الحكومة البريطانية برصدهما "لم تجد ما يشير إلى وجود ما يؤدي إلى التحذير من هذه الهجمات".

وفي أعقاب الهجمات مباشرةً، تركز ما تراوح بين ثلاثين وأربعين بالمائة من جهود مركز اتصالات الحكومة البريطانية على القاعدة وأفغانستان. وخلال العمليات ضد أفغانستان، كان يتم استخدام منصات استخبارات الإشارة الخاصة بالطائرة نيمرود R1 التابعة لسلاح الجو الملكي على نحو مستمر. كما أن القمر الصناعي التابع لوكالة الأمن القومي الموجود فوق المحيط الهندي والأجهزة اللاسلكية التي تعمل بالتحكم عن بعد والمتصلة بوحدات إشارة الخدمة المشتركة في آيوس نيكولاس وديجبي من المرجح أنها قدمت تغطية جيدة. وقد يعزز ذلك من خلال عملية الاعتراض الألمانية ذات الموقع الممتاز في جبال بامير، المشرفة على أفغانستان من الصين. وكان هذا الموقع التابع للاستخبارات الاتحادية، والمسمى "لانس" موجودًا منذ منتصف الثمانينيات واشتهر بتقديم معلومات استخباراتية جيدة عن تنظيم القاعدة وعلى وجه الخصوص بدعمه للإرهابيين المنتمين للشيشان قبل وقت طويل من شن هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وبمجرد وجود قوات التحالف على الأرض، لحق بها على الفور مشغلو استخبارات الإشارة التابعون لفوج الإشارة رقم (١٤) وبعد ذلك القوة ٧، التابعة لفرقة الكوماندوز رقم (٣). كما قام مركز اتصالات الحكومة البريطانية بمضاعفة جهوده الخاصة بمكافحة الإرهاب وبدأ في "تحسين قدراته على نحو ملحوظ" من أجل مراقبة الاتصالات بين الإرهابيين، وهو ما يشير إلى أن تغطية تنظيم القاعدة أصبحت أفضل من ذي قبل. وليس من الواضح أين تم عمل هذه التحسينات ولكن تم التوصل إلى معلومات تؤكد أن ابن لادن قام بضخ مبالغ مالية طائلة من أجل الحصول على أحدث تكنولوجيا للاتصالات. واشتمل ذلك على معدات تسمح بتسجيل الرسائل مقدمًا ثم ترسل بعد ذلك في وقت قصير جدًا وكذلك أنظمة تشفير متقدمة تعمل بالكمبيوتر.

سبق عمليات استخبارات الإشارة خلال حرب عام ٢٠٠٣ في العراق تسرب مذكرة تبين أن مركز اتصالات الحكومة البريطانية كان متورطًا في عمليات تهدف إلى اعتراض اتصالات أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل الكشف عن مواقفهم بشأن إصدار قرار يدعم الحرب. وبينما كان ذلك أمرًا معتادًا، فإن القرار الأمريكي البذيء باعتراض الاتصالات العراقية رفيعة المستوى من أجل محاولة تأمين صدور هذا القرار، لم يكن كذلك. وقد تلاعب كولين باول، وزير الخارجية الأمريكي، في التسجيلات الخاصة لمجلس الأمن والمتعلقة بمناقشة المسئولين العراقيين لبرنامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لكي تبدو كأنها اتصالات تليفونية بالميكروويف. وقد فشلت هذه الخطوة في إقناع الأمم المتحدة بدعم الحرب وأكدت أن هناك مصدرًا نفيسًا للمعلومات الاستخباراتية قد جفت منابعه في وقت الحاجة الماسة إليه. ومع ذلك، لعبت استخبارات الإشارة (أو المعلومات المشتقة من الاتصالات اللاسلكية) دورًا مهمًا في الحرب حيث تم استغلال الإمكانيات المتاحة كلها. وقام مركز اتصالات الحكومة البريطانية على دور جوهري من خلال المعلومات "المأخوذة" من القمر الصناعي في مورينستو ووحدات إشارة الخدمة المشتركة في ديجبي في المملكة المتحدة وآيوس نيكولاس في قبرص، فقد جمعت معلومات لاسلكية من خلال قمرين صناعيين أمريكيين من العراق– كان القمر الصناعي "ميركوري" في مدار جيوسنيكروني" فوق المحيط الهادي حيث كان لبريطانيا دور المشاركة فيه، وتم استخدام القمر "ترومبيت" في مدار بيضاوي مرتفع من أجل مراقبة الاتصالات التليفونية الخلوية. وقد تعززت هذه العمليات من خلال ما يزيد عن اثنتي عشرة طائرة استطلاع لاسلكي كانت تشتمل على طائرة واحدة على الأقل من طراز نيمرود R1 التابعة لسلاح الجو الملكي من السرب ٥١. وتم تجهيز وحدات الاستخبارات اللاسلكية التابعة لفوج الإشارة رقم ١٤ والقوة ٧، وفرقة

الكوماندوز ٣، بنظام حرب إلكترونية محمول من طراز "سكاروس"، وكذلك فعل الفريق الصغير المتصل بالخدمة الجوية الخاصة (SAS) ومجموعة دعم الحرب الإلكترونية للأسطول، التابعة للبحرية الملكية. ومن المعروف أن الاستخبارات اللاسلكية لعبت دورًا بالغ الأهمية في عمليات تدمير تشكيلات الحرس الجمهوري التي كانت تدافع عن بغداد. ففي الأسبوع الأول من الحرب كشف عن أنها كانت تستخدم العواصف الرملية العنيفة من أجل إعادة الانتشار في مواقع جديدة، مما سمح للقوات الجوية للتحالف بتدمير أعداد كبيرة من الدبابات العراقية من طراز T72. كما كانت حاسمة في تحديد توقيت الهجوم الأمريكي على العاصمة العراقية. وكان من المخطط أن يتم ذلك في الثلاثين من مارس ولكن حينما اعترض التحالف اتصالات لاسلكية تأمر كتائب الحرس الجمهوري المتمركزة في جنوب العاصمة بالانسحاب، قرر الانتظار. وأثناء انسحاب القوات العراقية من مكانها إلى العراء، تعرضت للقصف العنيف من جانب عدد وفير من طائرات التحالف التي استطاعت إخراج الجانب الأعظم من قوات الحرس الجمهوري المدافعة عن بغداد من المعركة. كما أخبرت الاستخبارات اللاسلكية قادة التحالف بالحالة المزرية للقيادة والسيطرة العراقية. ومع حلول أوائل إبريل، كشفت اعتراضات الاتصالات رفيعة المستوى عن أن قُصي، الابن الأصغر لصدام، كان لا يزال حيًا ويسيطر على المقاومة العراقية. ولكن كان الضباط العراقيون الممتلئون رعبًا مما يمكن أن يفعله بهم كانوا دائمي الحديث عن هزيمتهم للقوات الأمريكية في ميدان القتال ويزعمون بأنهم كبّدوا قوات التحالف خسائر فادحة في الأرواح والمعدات.

ويُعتقد أيضًا أن اعتراض الاتصالات كان حاسمًا في المحاولة الثانية للتحالف لاغتيال أعضاء القيادة العراقية. فقد أكدت محادثة تم اعتراضها على

معلومات واردة من عملاء موجودين على الأرض بـــأن أعــضاء القيـــادة العراقية، مشتملة على قُصي وصدام حسين، إذا نجوا من الــضربة الأولـــى للحرب، فسوف يلتقون في حي المنصور شمال- غرب بغداد بعد ظهر يـــوم السابع من إبريل. ونتيجة لذلك تحول مكان الاجتماع إلى ركام مـــن خـــلال غارة جوية لقوات التحالف، على الرغم من أن المعلومـــات الاســـتخباراتية اللاحقة قد أفادت بأن صدامًا لم يكن في المنزل عند قصفه.

الاستخبارات العسكرية

تمهيد

بدت مجموعة المركبات العسكرية الخضراء المموهة التي توقفت في منطقة خالية تحيط بها أشجار العرعر وأشجار البلوط النامية على منحدر من منحدرات مونت لوبوتين يصل ارتفاعه إلى ثمانية آلاف قدم على الحدود بين مقدونيا وكوسوفو لا تشكل أي ضرر أو خطورة. كانت الساعة تشير إلى ما بعد الرابعة بقليل من صباح السبت ١٢ يونيو عام ١٩٩٩، وبدأت الشمس في الظهور مع بشائر يوم دافئ جميل من أيام شهر يونيو في منطقة البلقان. كانت قوات الناتو (NATO) (منظمة حلف شمال الأطلنطي) على وشك الدخول إلى كوسوفو لكي تحل محل جنود الجيش الوطني اليوغوسلافي (JNA) تنفيذاً لقرار الرئيس سلوبودان ميلوسفيتش بوقف القتال. ولم يكن لمركبات الهجلاند BV206 واللاندروفرز غير المسلحة أي دور مهم على ما يبدو في عملية تقدم قوات الناتو.

وضمن مركبات الهجلاند، انهمكت قوة من البحرية الملكية المتخصصة في الحرب الإلكترونية في عملية مسح للموجات اللاسلكية لتتبع شبكات اتصال الجيش الوطني اليوغوسلافي وتعقبها. وتم على عجل تدريب مشغلين لعمليات الاعتراض اللاسلكي تابعين للقوة ٧ من لواء الكوماندوز الثالث على نظام أوديت (Odette) الجديد الخاص باتصالات الحرب الإلكترونية الذي تم إدخاله في سرعة في الخدمة من أجل دعم قوات الحلف ومساندتها في حملتها في كوسوفو. وكان من المقرر أن تدخل معدات الاعتراض الخاصة بنظام أوديتي، القادر على تتبع محطات إرسال الموجات اللاسلكية المعقدة عبر

موجات الـ HF والـ VHF والـ UHF وتحديد مواقع المحطات الفردية من خلال أجهزة تحديد الاتجاهات، إلى الخدمة بعد عام من ذلك التاريخ. ولكن النظام نجح في اجتياز كل التجارب والاختبارات الواقعية للغاية. وساهمت قدرات نظام أوديت الهائلة إلى جانب الرؤية المباشرة والمثالية من الأعلى من مونت لوبوتين نحو الأسفل إلى وادي ليبيناك ووادي سيتنيكا في اتجاه برشتينا عاصمة كوسوفو في تقديم ثروة من المعلومات الاستخبارانية لمجموعة الاعتراض اللاسلكي. وتمكن هؤلاء من تتبع كل شبكات اللاسلكي الرئيسية للجيش الوطني اليوغوسلافي ليس هذا فقط، بل استطاع أيضًا الخبراء في اللغتين الصربية والكرواتية الاستماع إلى مكالمات التليفون المحمول بين القادة العسكريين الصرب الموجودين في ميدان القتال ومقر القيادة في بلجراد أثناء المفاوضات مع الناتو من أجل تحقيق انسحاب سريع لقوات الجيش الوطني اليوغوسلافي.

وأصبحت قوة اعتراض الاتصالات اللاسلكية على وشك تنفيذ مهمة حيوية أخرى لدعم تقدم قوات الناتو في كوسوفو. وإلى الأسفل نحو الشرق وفي الجانب المقدوني من الحدود عند كاكانيك جورج، تأهبت دبابات تشالينجر ٢ البريطانية لقيادة ٥٠ ألفًا من قوات الناتو إلى داخل كوسوفو، في انتظار الأمر بالتحرك من الليفتنانت جنرال السير مايك جاكسون قائد قوات الناتو في كوسوفو (K-For). وعند صدور الأمر، تحرك المظليون البريطانيون ومظليو جورخا من الفوج الأول لكتيبة المظلات على وجه السرعة إلى داخل كوسوفو عبر أسطول من طائرات الهليوكوبتر من طراز شينوك لتأمين المنطقة المرتفعة التي تطل على الممر الضيق. وعلى الطريق في الأسفل، بدأت الدبابات وحاملات الجنود المدرعة التابعة للواء البريطاني الرابع المدرع في التحرك ببطء إلى داخل كوسوفو، وأعاق تقدمها ازدحام

مروري كثيف لمركبات عسكرية ولاجئين عائدين إلى ديارهم وعدد كبير من الصحفيين ورجال الإعلام. وفي الأعلى عند منطقة ميلي علـــى منحـــدرات مونت لوبوتين الوعرة، قامت قوات مغاوير الحرب الإلكترونية بتشغيل نظام أوديت للتشويش فأصبحت كل شبكات راديو الجيش الوطني اليوغوســـلافي خارج الخدمة على الفور وأصاب اليأس جنود الإشارة في القوات الــصربية المتبقية والمنتشرة عبر شمال الإقليم. وضمن ذلك عدم إعطاء ميلوســـيفيتش أي فرصة للرجوع عن اتفاقية السلام.

الفصل التاسع عشر

تناقض في المصطلحات

الاستخبارات العسكرية هي مجرد تناقض في المصطلحات.

مقولة عسكرية قديمة

أثر ديفيد هندرسون رئيس الاستخبارات البريطانية أثناء حرب البوير تأثيرًا دائمًا ومستمرًا على الاستخبارات العسكرية البريطانية من خلال ضغطه المستمر على وزارة الحربية من أجل إنشاء فيلق استخباراتي لتمكين القيادة العامة من التعامل مع المجموعة الكبيرة والمتنوعة من الأفراد والأجهزة التابعة للوفاء باحتياجات العمل الاستخباراتي الميداني ومتطلباته. ونزولا على إلحاح هندرسون المستمر، بدأ الكولونيل جورج إم. دبليو ماكدونو الذي خلف جيمس إدموندز في رئاسة إدارة المهام الخاصة MO5 (وهي التسمية القديمة لجهاز الاستخبارات الداخلية MI5) في جمع قائمة بأسماء الأفراد المحتملين. وحدد هندرسون المتطلبات عبر قوله "إن ضابط الاستخبارات الناجح لا بد أن يتصف بالهدوء والشجاعة والذكاء والصبر والتماسك والحكمة والموثوقية، ولا بد أن يمتلك العزم والتصميم على الاستمرار دون توقف في البحث عن المعلومات حتى في أصعب الظروف وكذلك في حالة تكرار الفشل. وأن يتمتع بالقدرة على تحمل النقد في هدوء،

ذلك النقد الذي يصدر جانب كبير منه بدافع الجهل أو الغيرة، كما يستطيع التعامل مع الأفراد، وأن يتقرب من مصدر معلوماته في لباقة ومهارة، سواء كان هذا المصدر شخصًا ذا حس وطني، أو خائنًا منبوذًا". وانتقى ماكدونو الأفراد المرشحين على أساس تمتعهم بمزيج من الذكاء والقدرة اللغوية والتوجه غير التقليدي. وعند اندلاع الحرب، فوجئت مجموعة متنافرة تضم أكاديميين ورجال أعمال وفنانين ومدرسين وموسيقيين ومغامرين، بتلقي برقيات تدعوهم إلى الانضمام لفيلق الاستخبارات الجديد. وكان عليهم الحضور إلى ساوث هامبتون، حيث منحوا رتبة ملازم (مترجمين)، أو عميل (درجة أولى).

وتولى قيادة الفيلق الجديد الرائد تي. جي. جيه توري من الجيش الهندي- وتم تعيينه بعد عودته من إحدى المهام الرسمية التي تزامنت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. وألح توري على ماكدونو لكي يرسله إلى فرنسا لمعاينة الحرب على الطبيعة. وبعد أسابيع من وصوله إلى فرنسا، انتقل توري مجددًا، فالتحق بإحدى كتائب المشاة، حيث ضمن التواجد في الخطوط الأمامية. وخلفه في منصبه في قيادة فيلق الاستخبارات الجديد الرائد إيه. بي. ويفيل- الذي حصل فيما بعد على رتبة المارشال- والذي كان يعمل مترجما للغة الروسية في دائرة العمليات العسكرية. ولكن ويفيل لم يكن لديه ميل للعمل الاستخباراتي مثله مثل سابقه توري. ولم يتولد لديه انطباع جيد عن مرءوسيه من أفراد الفيلق. وبعد ثلاثة أسابيع ونصف- أي أقل من الفترة التي قضاها توري- وجد ويفيل لنفسه وظيفة أخرى.

ولقد تولد لدى معظم الضباط النظاميين انطباع سلبي إلى حد ما عن زملائهم الجدد. ونظروا إليهم في كثير من الشك في البداية. وقال عنهم أحد الضباط بأنهم متحفظون وفضوليون جدًا، وهي مجموعة الصفات التي يكرهها البريطاني العادي، وأدى هذا بالجنود إلى تخيلهم أن جهود أفراد فيلق

الاستخبارات غير موجهة نحو جمع المعلومات عن العدو بقدر ما هي موجهة نحو جمع معلومات عن حالة الوحدة العسكرية التي يزورونها. وكانت بداية الفيلق غير جيدة. وكاد أن ينهار تمامًا لولا وجود اثنين من كبار المخططين فيه من دائرة العمليات العسكرية، وهما الرائد وولتر كيرك، والعقيد ماكدونو الذي تولى رئاسة الاستخبارات من المقر العام لقوة الحملة البريطانية. وحدد كيرك أثناء عمله في إدارة المهام الخاصة MO5 مع ماكدونو دور فيلق الاستخبارات في توفير أفراد يجيدون لغات أجنبية، وتنفيذ أعمال الخدمة السرية، وتكوين نواة شبكة لمكافحة الجاسوسية.

وأكد هندرسون أن لمكافحة الجاسوسة أهمية جمع المعلومات الاستخباراتية نفسها. وانعكست توصياته تلك على اللوائح والقواعد، على نحو شامل. وأعلن في كتابه الذي جاء بعنوان "العمل الاستخباراتي الميداني، قواعده وممارساته" بأن منع العدو من الحصول على المعلومات في الحرب الدائرة في أوروبا له الأهمية الكبرى نفسها التي يحظى بها العمل المتعلق بجمع المعلومات عن الآخرين، وفي ظل وجود مدنيين أجانب مقيمين وملحقين عسكريين أجانب ومراسلين للصحف، فسوف يكون من المستحيل الحفاظ على السرية الكاملة، ولكن لا بد من اتخاذ إجراءات لضمان تقليص رؤيتهم أو سماعهم للمعلومات إلى أدنى قدر ممكن. ولكن العمل الاستخباراتي السري- الذي لعب فيما بعد دورًا محدودًا في الاستخبارات العسكرية- هو الذي أسر عقول أولئك الذين تطوعوا للعمل في الفيلق. ويتذكر سيجموند باين- بست، الذي اشتهر فيما بعد بسبب دوره في جهاز الاستخبارات السرية في قضية فينلو، الطريقة التي تم تجنيده بها هو وعدد من الأفراد الآخرين في فيلق الاستخبارات (I). فقد تم إبلاغ بست الذي لم يكن على قائمة ماكدونو الأصلية بأن يذهب إلى وزارة الحربية. يقول "أخذ

الرجال يتوافدون واحدًا تلو الآخر إلى غرفة المقابلة. وكان بعضهم يخرج من الغرفة سريعًا، بينما مكث آخرون بعض الوقت. وسرت في صورة تدريجية شائعة تقول بأن الأفراد الذين سيتم اختيارهم سوف ينضمون إلى الاستخبارات، وسوف يلتحقون بالعمل الاستخباراتي في فرنسا. ودار آنذاك حديث كثير عن جهاز الاستخبارات والجاسوسية، وأن الموت هو مصير كل من يضبط متلبساً بالتجسس في فرنسا. وبعد انتهاء المقابلة، قيل لنا أن نسير وراء جندي برتبة رقيب إلى بيرلنجتون هاوس. كان الجندي يسير في المقدمة ولاحظ أن الطابور السائر وراء الرقيب يتناقص. لقد اقشعرت أبدانهم بعد أن علموا بأننا سوف نعمل في التجسس تلك المهنة الخطرة.

كان بست أحد ضباط الفيلق القليلين الذين وجدوا أنفسهم منغمسين في الخدمة السرية. وقد أنشئ قسمان منفصلان أحدهما في لندن والآخر في فولكستون وذلك لغرض جمع معلومات من اللاجئين القادمين إلى بريطانيا من بلدان المناطق المنخفضة. وحقق بست الذي عمل تحت رئاسة الميجور إرنست وولينجر من مقر في شارع باسيل بكينجستون نجاحًا كبيرًا، ليس في الحصول على معلومات من اللاجئين فقط، ولكن في تكوين شبكات من العملاء ومراقبي السكك الحديدية أيضًا، وضمت هذه الشبكات ربات بيوت يعشن في منازل تطل على خطوط السكك الحديدية. وكن يرسلن بتقارير مشفرة عن طريق الحياكة عن تحركات القوات الألمانية: فالغرزة البسيطة تشير إلى عربة القطار المليئة بالجنود، والغرزة المقلوبة لعربة الخيول. وأشرف وولينجر على عملاء في بلجيكا وسويسرا وألمانيا، ونافس بذلك عمليات جهاز الاستخبارات الخارجية MI6، مما أثار ضيق كامينج رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية MI6. وقد أسقط أيضًا ضباطًا من الفيلق بالطائرات ليلا وراء خطوط العدو. وارتدى هؤلاء ملابس فلاحين فرنسيين وأحيانا

ملابس عسكريين ألمان، وقاموا بجمع معلومات استخباراتية مطلوبة على عجل لأسباب عملياتية، أو بالاتصال بعملاء بريطانيا هناك.

ولعب التجسس دورًا هامشيًا فقط في عمل الفيلق الجديد. فكان يتم إرسال المعلومات الاستخباراتية من خلال الوسائل التكنولوجية الجديدة باستخدام اللاسلكي والطائرات. واستخدم الفيلق الجديد الاستطلاع الجوي واعتراض الإشارات اللاسلكية وسيلتين لجمع المعلومات. وكانت الوسيلة الثالثة هي استجواب أسرى الأعداء والهاربين من صفوفه. وكان هندرسون يتبع طريقة "الرجل اللطيف، والرجل الفظ" الكلاسيكية في الاستجواب. كتب هندرسون عن ذلك يقول "إن المهارة في استخلاص المعلومات تنمو سريعاً، واستخدام أسلوب التعاطف مع المقيمين وخلق صداقة مع الأسرى والتخفيف من شكوك الهاربين يثمر في الغالب في تحقيق النجاح. والأسلوب اللطيف يؤدي أحيانًا إلى إذابة التحفظ، بينما قد تؤدي الخشونة إلى تحطيمه. وتشكل زجاجة من البراندي سلاحًا فعالا تجاه الرجال المنهكين جسدياً. وهناك وسيلة أخرى أثبتت فعاليتها مرات عديدة، وتتمثل هذه الوسيلة في إحضار الشاهد غير المتعاون أمام أحد الضباط الذي يستجوبه في خشونة وغلظة ثم يسلمه بعد ذلك إلى شخص آخر متعاطف معه".

وقد ظهر الاستطلاع الجوي لأول مرة في التاريخ من خلال المنطاد الذي أطلقته القوات الفرنسية فوق المواقع النمساوية في معركة فلوراس في يوليو عام ١٧٤٩. وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، استخدمت قوات الشمال منطادًا لالتقاط صور فوتوغرافية لمواقع الجنوبيين في معركة ريتشموند. واستخدمت وسائل مشابهة في الحرب الفرنسية– البروسية، وأسس الجيش البريطاني وحدة للاستطلاع بالمناطيد. وتعرضت وزارة الحربية في مطلع القرن العشرين لضغوط من أجل إجراء تجارب خاصة

أولية فيما يتعلق بمنطاد قابل للتوجيه وطائرة شراعية تحمل فردًا ومعدات للتصوير الفوتوغرافي. ونتج عن ذلك التفكير لأول مرة في استخدام الميزة العسكرية الرئيسية للطائرة ذات الأجنحة الثابتة وسيلة للاستطلاع الجوي. وكان أول استخدام مسجل لطائرة في مثل تلك الأغراض بواسطة الكابتن بيازا من الجيش الإيطالي في أكتوبر عام ١٩١١ خلال الحرب الإيطالية التركية. وكان بيازا أيضًا أول من التقط صورًا جوية عندما صوّر مواقع تركية في يومي ٢٤ و٢٥ فبراير من عام ١٩١٢. وأنشأ ديفيد هندرسون الذي تولى رئاسة الفيلق الجوي الملكي المشكل حديثًا وحدة للتصوير الجوي، وهو السرب الثالث. وأدى نقص التمويل إلى شراء الضباط لكاميراتهم الخاصة بأنفسهم، ولم تكن تلك الكاميرات فعالة جدًا. ومع ذلك، تم استخدامها في أول نجاح عمل للسرب الثالث، لتصوير كتل حجرية من القرميد قريبًا من قناة باسيه، مما كشف عن وجود خندق ألماني جديد وساعد من ثَم على هجوم الحلفاء عليه. وأسس هندرسون قسمًا فوتوغرافيًا تجريبيًا، وابتكر هذا القسم كاميرا جديدة مصممة خصيصًا للاستخدام من الطائرات ويمكن تثبيتها على جسم الطائرة. واستطاع الفيلق الجوي الملكي RFC في معركة السوم وحدها عام ١٩١٦ التقاط أكثر من تسع عشرة ألف صورة جوية. وتم إلحاق وحدات استخبارات بكل سرب معني بالاستطلاع الجوي، وإنشاء مدرسة للتصوير الفوتوغرافي ورسم الخرائط والاستطلاع الجوي في فارنبورو بهامبشاير في سبتمبر عام ١٩١٦، وبعد بضعة أشهر نشر أول كتاب إرشادي عن تفسير الصور الفوتوغرافية المأخوذة من الجو. واستطاع الاستطلاع الجوي الكشف عن المواقع والمنشآت المموهة التي لا يلاحظها المراقبون من البشر، وتجاوز حجم المعلومات المقدمة توقعات كثير من الضباط. ومع نهاية الحرب، كان عدد الصور الفوتوغرافية التي تم إنتاجها يزيد على ستة ملايين صورة جوية.

وتم القيام على عمليات تنصت على أسلاك التليفون الأرضية التي تربط الخنادق الألمانية باستخدام قضبان نحاسية رفيعة متصلة بمكبرات للصوت لالتقاط الإشارات الضعيفة أو الخافتة التي تصل إلى الأرض عبر الأسلاك. وكان البريطنيون بطيئون جدًا في اكتشاف الإمكانيات العسكرية للاسلكي، ولكن قوات الاستطلاع البريطانية كان لديها بالفعل محطة لاسلكية منصوبة على عربة ومخصصة لاستخدامات سلاح الفرسان. وتم استخدامها حصرا تقريبًا لاعتراض اتصالات الألمان عبر الراديو في نهاية عام ١٩١٤. وحققت هذه لمهمة نجاحًا كبيرًا. وكان تحليل الاتصالات- وليس فك الشفرات- هو الوسيلة الرئيسية لاستخلاص المعلومات من الرسائل الألمانية. وانعكست كل عمليات فيلق الاستخبارات في أماكن أخرى، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث نفذ أحد ضباط الفيلق وهو العقيد ريتشارد ماينرتزهاجن واحدة من أشهر عمليات الخداع في كل العصور. فقبل معركة غزة الثانية بقليل امتطى ماينرتزهاجن جواده أمام القوات التركية وتظاهر بأن طلعاتهم أصابته وألقى بحقيبة قد غمست قبل ذلك في الدم وفيها خطط مزيفة من أجل زرع معلومات مضللة حول الخطط البريطانية.

وبعد نهاية الحرب، استمر فيلق الاستخبارات في العمل داخل ألمانيا المحتلة، لمراقبة التزام الألمان بشروط الهدنة، ومكافحة الجاسوسية. ولكن كان هناك بعض ممن لم ير أي حاجة للاستخبارات العسكرية في زمن السلم، ولذلك حل الفيلق في ديسمبر عام ١٩٢٩. وأسفر هذا الإجراء عن صعوبات ومشاكل غير متوقعة في عام ١٩٣٩، عندما تم تجميع الفيلق على عجل تحت مسمى فيلق الشرطة العسكرية. ولكن مرة أخرى، استهدف الجيش المثقفين الذين لم يكونوا على الأرجح ليخططوا في احترام الجندي المتمرس بالرغم من ملاءمتهم للعمل في صورة لا شك فيها. وتذكر مالكولم

ماجريدج لحظة وصوله إلى مركز التدريب في ميتشيت في سواري قائلا "إن الجنود الموجودين هناك أظهروا نفورًا واشمئزازًا من رجال الأمن الميداني الذي تألف معظمهم من المدرسين والصحفيين وباعة الموسوعات العلمية ورجال الدين الذين تم حرمانهم من تولي وظائف كهنوتية وآخرين من المثقفين". وكما حدث في عام ١٩١٤، بدت هناك صعوبات مماثلة في العثور على قادة ميدانيين يأخذون عملهم وربما- وهو الشيء الأهم- إنتاجهم على محمل الجد. وبعد ضغط وإلحاح شديد من الميجور دبليو. إف. جيفريز، الضابط المسئول عن أفراد الاستخبارات العسكرية، وافقت وزارة الحربية في النهاية على تأسيس فيلق استخبارات مستقل بموافقة الملك جورج السادس في ١٥ يوليو عام ١٩٤٠. وقد عين جيفريز أول قائد لذلك الفيلق.

ويقول جيفريز إن الاستخبارات- مع كل تفرعاتها ومهامها- أصبحت متشعبة ونمت في سرعة كبيرة للغاية حتى إنه شعر باستحالة السيطرة عليها بشكل كامل، أو اكتساب روح الجماعة التي تتسم بالأهمية الشديدة. وأضاف جيفرنر بأنه تحدث مع البريجادير مارتن (نائب مدير الاستخبارات العسكرية DDMI) واللواء بيمونت- نيسبيت (مدير الاستخبارات العسكرية DMI) وناشدهم من أجل تشكيل فيلق. واتفقا كلاهما على ضرورة ذلك، ولكن ظهرت مجموعة من الصعوبات، وخصوصًا فيما يتعلق بالعثور على مبنى ملائم وفسيح بشكل كافى ومكان للتدريب. واقترح جيفريز كلية هولوواي في فيرجينيا ووتر بحسبانها موقعاً مثالياً لذلك، ولكن قيل له بأنه لا يمكن التداخل مع تعليم النساء.

ومع ذلك، نجح جيفريز عبر اتصالاته الخاصة في الحصول على اثنتين من كليات أكسفورد- وهما كلية أوربيل، وكلية بيمبروك- مقرًا للفيلق ومركزًا لتدريب الضباط، في حين تدربت الرتب الأخرى في كلية كينج ألفريد

في ونشيستر حيث كانت تجاربهم مماثلة لتجارب ماجريدج. يقول ديفيد إنجل هارت وهو أحد الذين انضموا إلى الفيلق الجديد بأنه كانت هناك مسحة من الرومانسية في الاستجابة لإعلان في عمود شخصي في صحيفة "الديلي تليجراف" عام ١٩٤٠ يحتوي دعوة لإرسال المتقدم لبياناته على أحد صناديق البريد إذا كان يتحدث إحدى اللغات الأجنبية ويرغب في خدمة بلده. وبلغت الإثارة مداها مع اكتشاف أن عنوان المقابلة التالية هو المحل الشهير للغاية الكائن عند التقاء ترافاجلار سكوير مع نورث هامبرلاند أفينيو. وفي الطابق الأعلى من المحل فتح جندي برتبة عريف باب حجرة يرأسها ضابط برتبة كابتن. طلب منه ذلك الضابط اجتياز امتحان في اللغة الفرنسية. وطلب من الجميع الإفصاح عما إذا كانت لديهم أي أنشطة سياسية سابقة. وفي النهاية، قيل له بأن يتجه إلى ونشيستر، حيث وجد خليطًا معقدًا من الناس: مثقفين، وجوالة حول العالم، وفنانين، وصحفيين، ومخرجي أفلام، وراكبي خيول في سباقات الخيل، ...إلخ.

اتسعت دائرة الاستخبارات العسكرية مع اندلاع الحرب، وتم إنشاء عدد من الأقسام الجديدة، من ضمنها القسم **MI8** المختص باتصالات الإشارة، والقسم **MI9** الخاص باستخبارات أسرى الحرب، والقسم **MI14** الخاص برسم صورة كاملة للتشكيلات العسكرية الألمانية من خلال المصادر المتوافرة كلها. وكانت المهمة الرئيسية لفيلق الاستخبارات الجديد تتمثل في جمع معلومات إستراتيجية من خلال الاستطلاع الجوي والمعلومات المأخوذة من الإشارات؛ واستيعاب المعلومات التكتيكية من مصادر عديدة مختلفة- تضم المصدرين المذكورين آنفًا إضافة إلى الاستطلاع المتقدم والوثائق التي يتم الاستيلاء عليها والاستجواب واستخلاص المعلومات من الأسرى والعملاء واللاجئين، ومكافحة الجاسوسية والأمن- وأي شيء آخر بدءًا من الوثائق إلى القواعد

العسكرية والمطارات والموانى وحتى بيوت الدعارة. على سبيل المثال، أثناء استجواب أحد الجنود الذي أفاد بأن المعلومات كان يتم تداولها في حرية في أحد بيوت الدعارة في الشرق الأوسط، قال له موريس أولدفيلد، الذي كان في ذلك الوقت مجرد ضابط صغير في فيلق الاستخبارات، قبل أن يصبح بعد ذلك رئيساً لجهاز الاستخبارات الخارجية MI6، "أما كان يمكنك البقاء مع الفتاة قليلاً، حتى موعد الإفطار؟ إنني متأكد أنك كنت ستحصل منها على المزيد".

كان استجواب الأسرى يقع في الأصل ضمن مسئوليات القسم MI9، جزءًا من تنظيم استخبارات أسرى الحرب يغطي كلا من الجنود البريطانيين الذي يقعون في أسر العدو أو الأسرى من جنود العدو. ولكن في بداية عام ١٩٤٢، تم فصل الاستخبارات الخاصة باستجواب أسرى العدو ووضعها تحت سيطرة إشراف القسم MI19. وكان يتم جمع المعلومات الاستخباراتية سواء في بريطانيا أو في مسارح العمليات عن طريق أجهزة مجمعة من مراكز استجواب مفردة. واستقر مركز الاستجواب الرئيسي لأسرى العدو في البداية في ثكنات كوك فوسترز في ترينت بارك شمال شرق لندن، وذلك قبل أن تنتقل إلى مراكز استجواب جديدة مصممة لهذا الغرض في لاتيمر وويلتون بارك في بيكونزفيلد. وتعاون عدد من الأسرى الألمان مع البريطانيين. وكان في كل معسكر من المعسكرين ثلاثون حجرة مخصصة لذلك الغرض، وتحتوي كل غرفة من الغرف على اثنين من الأسرى المتوقع أن يدلوا بمعلومات مهمة، ولم يكن لدى الاثنين ما يفعلانه سوى النوم وحديث أحدهما إلى الآخر مع وجود طاقم في نوبة تحتوي على ستة أفراد من المتحدثين بالألمانية في غرفة مجاورة للإصغاء إلى حديث الأسيرين وضمان عدم إغفال أي شيء.

أدت الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء استخبارات للإشارة والتصوير الفوتوغرافي من الجو أهم وسيلتين لجمع المعلومات عن النشاط العسكري للعدو. وأنشأ القسم الجوي في جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 وحدة خاصة للاستطلاع الجوي بسبب امتناع القوات الجوية الملكية RAF عن القيام على مهمات استخباراتية جوية فوق أوروبا قبل الحرب. ونفذ الطيار الأسترالي سيدني كوتون عددًا من المهمات بعضها بالاشتراك مع الفرنسيين لتصوير مناطق حدودية فوق الأراضي التي تحتلها ألمانيا وإيطاليا في حوض البحر الأبيض المتوسط وشرق إفريقيا. وجاءت أول طلعة جوية فوق ألمانيا في مارس عام ١٩٣٩ عندما صور كوتون مدينة مانهايم الألمانية باستخدام كاميرا من نوع لايكا. وتوغل كوتون بطائرته اللوكهن 12A داخل الأراضي الألمانية في يوليو وأغسطس عام ١٩٣٩ وذلك بحجة أنه رجل أعمال وطيار هاو، وقد صوّر عددًا من المواقع المهمة للاستخبارات البريطانية، ومن بينها مدينة برلين وقاعدة الأسطول الألماني في فيلهلمز هافن. ووصف جون ويفر– أحد أعضاء وحدة كوتون– كيف طار كوتون إلى مطار تيمبل هوف في برلين قبيل اندلاع الحرب، وكان جورنج هناك في رفقة عدد من قادة القوات الجوية الألمانية، وسأل عن طائرة كوتون ولمن تنتمي. وعندما علم جورنج ومرافقوه أنها لرجل أعمال وطيار هاو، طلبوا من كوتون أن يأخذهم معه في جولة بتلك الطائرة. وقال لهم كوتون إن له عمة عجوزًا تعيش في تلك المنطقة وطلب منهم أن يطير فوقها إذا لم يكن لديهم أي اعتراض. ولم يعلموا أن كوتون طوال فترة طيرانه كان يضغط على زر الكاميرا.

وعرض كوتون خدماته على القوات الجوية الملكية في أغسطس من عام ١٩٣٩، ولكن عرضه قوبل بالرفض بسبب عدم تحمس قيادة القوات الجوية الملكية للعمليات غير النظامية بشكل عام، ولكوتون بشكل خاص.

ولكن تلك القيادة أدركت بعد عدة أسابيع أن كوتون يقـدم معلومـات ثمينـة للاستخبارات الخارجية MI6، وأصرت على أن يقوم بالعمل. وتم تعيينه قائد جناح مسئولاً عن وحدة التصوير الفوتوغرافي في هيوستون في غرب لندن، وحاول السلاح الجوي الملكي في البداية استخدام طائرتي بلينهايم وليسـاندر في تلك المهمة، ولكن هاتين الطائرتين كانتا لا تمتلكان القدرة على التحليـق على ارتفاعات شاهقة أو الطيران في سرعة كافية لتجنب المقاتلات الألمانية، وفي النهاية استخدمت طائرة سبيت فاير. واستمر كوتون في إحراج قيـادة سلاح الجو الملكي. وقال أحد الضباط إن كوتون كان يحصل على ما يريـد كلما أمكنه ذلك، ولم يتحل بالصبر تجاه "القنوات المعتادة" واستخدم وسـائل عملية في التعامل مع مسئولي الحكومة، ولم يتردد في إخبار كبـار ضبـاط سلاح الجو الملكي الذين عارضوه برأيه فيهم. ولذلك حظي بكراهيتهم. ولكن الأجهزة الأخرى كان لها رأي مختلف تمامًا فيـه. فقـد قـال عنـه مـدير استخبارات البحرية الأدميرال جون جودفري بأنه يشكل القوة الدافعـة فـي تطور الاستخبارات الجوية من خلال التـصوير الفوتـوغرافي. وبحلـول منتصف عام ١٩٤٠، زادت الحاجة إلى التصوير الفوتوغرافي الجوي حتى إن خدمات مجموعة كوتون لم تعد كافية. واستغل سلاح الجو الملكـي هـذه الحجة للاستغناء عن خدماته. وأعيد تـسمية الوحـدة بوحـدة الاسـتطلاع الفوتوغرافي الأولى، وتم تأسيس وحدة لتفسير الصور الفوتوغرافيـة فـي ضاحية ويمبلي الواقعة شمال لندن.

وفي غضون عام، أدى نجاح الاستطلاع الجوي- الذي كان يتنـاقض في وضوح مع الصعوبات الأولى في الحصول على المعلومات الاستخباراتية عن طريق البشر ونشر استخبارات الإشارات- إلى دفع الأجهـزة الثلاثـة جميعاً إلى طلب المزيد، وزاد عدد طائرات الاستطلاع الجوي إلى أكثر من

الضعف، من ٣٣ إلى ٧٨ طائرة. وأدى استخدام طائرات الموسكيتو في نهاية عام ١٩٤١ إلى السماح بتصوير مناطق واسعة من شرق ألمانيا وموانى البلطيق، كما أدى ابتكار كاميرات أكثر تطورًا إلى الحصول على تفاصيل عن بناء الغواصات الألمانية ودراسة هذه التفاصيل لأول مرة. ومع حلول عام ١٩٤٤، لم يعد هناك مكان يسيطر عليه العدو في أوروبا خارج مدى سلاح الجو الملكي، مما جعل الاستخبارات الفوتوغرافية إحدى أوسع المصادر استخداما وأكثر أهمية لجمع المعلومات. وثبت أن الحصول على المعلومات الاستخباراتية من المصادر الأخرى هو أمر غاية في الصعوبة نظرًا للاحتياطات الأمنية الصارمة وأسباب أخرى، كما جاء في تقرير لجنة الاستخبارات المشتركة JIC. وأضاف التقرير بأن هناك دليلاً عمليًا على قيمة الصور الفوتوغرافية الجوية إذ أمكن توقع حدوث الهجوم الألماني في العاشر من مايو عام ١٩٤٠ وذلك قبل شهر من وقوعه. وبعد ذلك بقليل، تم نقل وحدة التفسير (PIU) في ويمبلي إلى دانيسفيلد هاوس على ضفاف نهر التايمز في ميدمينهام بباكنجهام شاير، حيث تمت إعادة تسمية وحدة التفسير المركزية لكي يعكس هذا حقيقة انضمام فيلق الاستخبارات ووحدة التفسير الفوتوغرافي في الأسطول الملكي إلى وحدة سلاح الجو الملكي الأصلية. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، اشتركت ميدمينهام في التخطيط للعمليات الحربية كلها.

اعتمدت الاستخبارات البحرية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على إنجازات الغرفة ٤٠ وأمجادها، الأمر الذي أدى إلى نتائج كارثية. وتجاهلت الاستخبارات البحرية استخبارات الإشارة معظم الفترة الفاصلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التي كان يوفرها القسم البحري في المدرسة الحكومية للرموز والشفرة GC&CS واعتمدت بشكل كبير على البروتوكولات البحرية التي سادت فترة ما قبل الحرب من أجل كل شيء عن

سفن العدو وتحركاتها. ونتيجة لذلك، تولدت لدى قسم الاستخبارات البحرية رؤية متفائلة أكثر من اللازم عن النوايا الألمانية، وظل الحال كذلك حتى تولى جودفري رئاسة الاستخبارات البحرية في يناير ١٩٣٩، حيث بدأت الاستعداد في جدية للحرب.

وانصب التركيز الأساسي للاستخبارات البحرية أثناء الحرب العالمية الثانية على مركز الاستخبارات العملياتي (NID8) الذي كان يتتبع مسار سفن العدو وخصوصًا غواصاته. وكانت مصادره محدودة في البداية. ولم تثمر محاولات وضع ضباط استخبارات على متن سفن تجارية لجمع الأدلة من الموانئ والسفن العابرة. ويتذكر جودفري كيف انتهى الأمر بأحد الضباط الذين تم إرسالهم إلى البحر الأسود لمراقبة تحركات الأسطول الروسي في ناد ليلي في مدينة بريلا الرومانية وهو يتحدى رجل بوليس سري رومانيًا بمسدس في يد كل منهما. وتم تهريبه إلى خارج رومانيا فقط بعد تدخل شخصي من الوزير البريطاني. وفي إحدى المراحل، وضعت الإدارة NID خطة للتنبؤ بالخطوة التالية لهتلر وذلك عن طريق الاستحواذ على خرائط فلكية رسمت له، نظرًا لأنه عرف في فترة ما أن هتلر يولي أهمية كبيرة للنصائح الخاصة بعلم التنجيم. ولكن بحلول منتصف عام ١٩٤١، أدى فك شفرة إنيجما الخاصة بالأسطول الألماني واستخدام أجهزة لتحديد الاتجاه وتمييز الإشارات اللاسلكية بتنسيق من محطة الأدميرالية "Y" الموجودة في سكاربورو إلى تقديم وسائل يعول عليها لرسم خريطة لتحركات سفن العدو. وتم استكمال استخبارات الإشارة باستخبارات بشرية من خلال عملاء الاستخبارات الخارجية MI6 وخفر السواحل في إسكندينافيا وفرنسا. ولكن في المراحل الأخيرة للحرب، كانت حوالي ٩٠٪ من المعلومات الاستخباراتية

التي تصل للإدارة NID8 تتصل بالإشارات اللاسلكية، مع استخدام استخبارات بشرية في الأساس من أجل تأكيد تلك المعلومات.

وتراجع دور فيلق الاستخبارات في نهاية الحرب ولكن لم يـتم حلـه، ولعب دورًا أمنيًا مهمًا في المناطق المحتلة من ألمانيا والنمسا وفي المنـاطق المحتلة التي تحررت من السيطرة اليابانية. وكان من بين أدواره الرئيسية في ألمانيا تعقب مجرمي الحرب والأعضاء البارزين في الحزب النازي. وألقت الأقسام الأمنية الميدانية لفيلق الاستخبارات القبض على هينريش هيملر قائد الجستابو ورئيس جهاز الخدمة السرية SS، ويواخيم فون روبنتروب وزيـر الخارجية النازي، وكل أعضاء حكومة خليفة هتلـر الأدميـرال دوينـتس. ويتذكر نورفال روجرز- عضو قسم الأمن الميداني رقم ٩٣ الـذي كـان يؤدي عمله الرسمي في مدينة لوينبورج الصغيرة في إبريل عـام ١٩٤٥- عملية استجواب أربعة من ضباط الشرطة الألمانية، كانوا يرتـدون الـزي الرسمي وبدوا للوهلة الأولى صادقين في روايتهم المكـررة بـأنهم كـانوا متوجهين نحو الجنوب بناءً على أوامر دائرة البوليس في هـامبورج لـدعم قوات الشرطة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمريكيين وذلك لسد النقص الموجود في صفوف الشرطة هناك. ولكن كشفت الاسـتجوابات التاليـة أن الأربعة كانوا من المساعدين الشخصيين لهيتلر. والأمر المثيـر للدهـشة أن هؤلاء الضباط كانوا لا يزالون يحملون إحساسًا قويًا بالولاء له. وعندما أشار نورفال روجرز إلى مسئولية هيتلر عن ارتكاب أعمال غير إنسانية تجاه عدد كبير من الأبرياء، أجاب الأربعة في بساطة بأنه لم يكن مسرورًا من ذلـك، ولكنه اضطر إليه عند الضرورة فقط. وظهر تدريجيًا السبب الحقيقي لتحرك هؤلاء الألمان، ألا وهو الذهاب إلى بافاريا أملا في احتمال وجـود إمكانيـة لتنظيم حركة للمقاومة تتركز حول منتجع هتلر الجبلي فـي بيرشتيـسجادن

المعروف باسم "عش النسر". وقام روجر بتسليم الأربعة لأحد معسكرات الاعتقال من أجل مزيد من الاستجواب.

زادت الحاجة إلى المعلومات الاستخباراتية الخاصة بكل من الاتصالات اللاسلكية والتصوير الفوتوغرافي نتيجة للقلق المتزايد تجاه النوايا الروسية. وشكل مركز الاستخبارات الفوتوغرافية في ميدينهام منظومة بريطانية أمريكية مشتركة عملت بفعالية معظم فترة الحرب وعرفت باسم وحدة التفسير المركزية المتحدة، وجرت محاولات مع واشنطن في أغسطس عام ١٩٤٤ من أجل استمرار هذه الروابط الوثيقة في وقت السلم. وأبدى الأمريكيون اهتمامًا شديدًا بذلك خاصة أن بريطانيا كانت توفر موقعًا مثاليًا لطلعات التصوير الفوتوغرافي عبر أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي وكذلك عدداً من المطارات الإستراتيجية في أماكن أخرى، مثل الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الهندية وجنوب شرق آسيا.

وبدأ الحلفاء خطوة جيدة عبر جهودهم من أجل الحصول على صور فوتوغرافية جوية للاتحاد السوفييتي وذلك بفضل الألمان الذي قاموا من قبل أثناء حملتهم على الاتحاد السوفييتي بجمع عدد كبير من الصور التي التقطتها طائرات هاينكل. وفي عملية حملت الاسم الكودي "ديك تريس"، تم إنقاذ عدد كبير من الصور الفوتوغرافية الجوية بواسطة وحدات جوية للحلفاء تم إرسالها إلى ألمانيا خصيصًا من أجل جمعها. وتم الحصول على مجموعة هامة جدًا من تلك الصور في بيرشتيسجادن وذلك قبل ساعات قليلة من وصول فريق روسي علم بوجود الحلفاء وحاول منع وقوع تلك الصور في أيديهم. ونجحت عمليات أخرى في جمع مواد مماثلة من أوسلو وفيينا وبرلين، وتمت إعادة ما يقرب من مليون صورة فوتوغرافية إلى ميدمينهام. واستمر لعدة سنوات الكشف عن صور فوتوغرافية جوية التقطها الألمان

للاتحاد السوفييتي أثناء الحرب. وفي عام ١٩٥٤ تم شراء صور فوتوغرافية لمناطق لم تغطها أرشيفات الحلفاء من رجلين في فيينا مقابل مبلغ لم يتم الكشف عنه.

وقد سدت صور الألمان الفوتوغرافية ثغرة كبيرة في أرشيف الاستخبارات الفوتوغرافية لدى الحلفاء. وبدأ سلاح الجو الملكي عملية استطلاع جوي على نطاق واسع في نهاية عام ١٩٤٥. وتمكنت هذه العملية من جمع كمية كبيرة من الصور الفوتوغرافية أولا عن أوروبا الغربية كلها، ثم الشرق الأوسط، ولاحقًا عن شمال إفريقيا. وفي تلك الأثناء، غطى سلاح الجو الأمريكي منطقتي جنوب شرق آسيا والأمريكتين. ولم يكن الطرفان على استعداد للطيران فوق أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي وذلك لتجنب إثارة غضب الروس. ولكن في أغسطس من عام ١٩٤٦ وقبل أربعة أعوام من بدء الولايات المتحدة لعمليات استطلاع جوي فوق الاتحاد السوفييتي، نفذ سلاح الجو الملكي عددًا محدودًا من الطلعات الجوية فوق مناطق أوروبية واقعة تحت الاحتلال الروسي وذلك من أجل علاج النقص الموجود في المعلومات الاستخباراتية الواقعة إلى حد ما. وأخطرت لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) أن خطر اكتشاف الطائرات البريطانية محدود جدًا، وأن الروس يمتلكون بضعة محطات للرادار فقط استولوا عليها من الألمان، وأن الطائرات البريطانية المموهة بلون أزرق باهت غير مرئية من الأرض، وحتى إذا تم اكتشافها فليس لدى أي طائرة سوفييتية القدرة على اعتراضها. وأنشأ سلاح الجو الملكي وحدتين للاستطلاع الفوتوغرافي، وهما الوحدة ٥٤٠ والوحدة ٥٤١، وتم تزويد الأولى بطائرات طراز موسكيتو، والثانية بطائرات سبيتفاير. وانطلقت الطلعات فوق جنوب الاتحاد السوفييتي من قواعد في كريت وقبرص والعراق. وانتقلت عمليات التفسير الفوتوغرافي

البريطانية من ميدمينهام إلى نونيهام بارك خارج هانتينجدون من كامبريدج شاير في منتصف عام ١٩٤٧، وأصبحت تعرف باسم مركز استخبارات الاستطلاع الجوي المشترك (JARIC).

شهدت نهاية الحرب تجدد الجهود من أجل الارتقاء بالتنسيق الاستخباراتي بين الأسطول الملكي والجيش وسلاح الجو الملكي. وبذلت محاولات عديدة من أجل ذلك في فترة ما قبل الحرب عن طريق لجنة الاستخبارات الوسيطة وخليفتها لجنة الاستخبارات المشتركة التي كانت في البداية هيئة محدودة نسبيًا، ولكن لم يكتب لها الكثير من النجاح. وظهر اتجاه واضح لدى كل إدارة من إدارات الاستخبارات للمضي قدمًا دون استشارة الآخرين، وهو ما يبرر رفض الأسطول الملكي قبول فكرة حتمية الحرب مع هتلر حتى وقت قصير من اندلاعها. ومع اقتراب يوم الحسم في أوروبا، حاولت لجنة الاستخبارات المشتركة استنباط طرق جديدة لتحسين الموقف. وجاء في تقرير حول تنظيم الاستخبارات في فترة ما بعد الحرب "أن الاستخبارات كانت تعاني قبل الحرب من نقص شديد في المصادر وخصوصًا الأفراد المدربين، ولم يتم آنذاك إدراك أنه كلما قل المال اللازم للإنفاق على الاستعداد للحرب، كلما زادت أهمية امتلاك نظام استخبارات على أعلى مستوى في زمن السلم. وكان هناك نقص مهم مماثل يكمن في الافتقار إلى وسائل موثوق بها بشكل كافي لتقديم آراء جديرة بالاعتبار تقوم على نتائج الاستخبارات، وأدى هذا الفشل في الاحتفاظ بنظام استخبارات كاف في زمن السلم إلى ضرورة إجراء توسع سريع ومرتجل إلى حد كبير في ظل خطر الحرب المحدقة، والحاجة إلى تطوير نظام معقد وغير اقتصادي. إن الفرصة سانحة الآن لترتيب البيت من الداخل".

وجاء الحل من خلال إنشاء مكتب الاستخبارات المشتركة (JEB)، وهو تنظيم معني بثلاثة مهام وهي: جمع المادة الاستخباراتية ذات الأهمية للإدارات المختلفة، وتقييمها، وكذلك- حيثما يكون ذلك ممكنًا- تقديرها. وبالرغم من تولي الجنرال البارز السير كينيث سترونج - الذي كان في السابق كبيرًا لضباط الاستخبارات لدى أيزنهاور- رئاسة مكتب الاستخبارات المشتركة (JIB)، لم يسهم في تحقيق هذه الطموحات السامقة. وكتب سترونج فيما بعد يقول "إن المكتب وجد نفسه أمام معركة كبيرة من أجل الوجود، وإن القوات المسلحة لم تظهر له في الواقع أي نوع من الود واعتبره كثير من رجالها البارزين تهديدًا للأشكال التقليدية لاستخبارات الجيش". وشكل المكتب قوامًا كبيرًا نسبيًا، وعمل فيه ٢٢٠ فردًا، وكان فيه أربعة أقسام منفصلة: الأول عبارة عن قسم عام يعمل حلقة وصل مع أجهزة استخبارات الجيش وجهاز الاستخبارات الخارجية MI6 - وثلاثة أقسام جغرافية هي: القسم الغربي يغطي أوروبا الغربية؛ والقسم الأوسط يغطي الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والبلقان والشرق الأوسط؛ والقسم الشرقي الذي يغطي آسيا والباسيفيك والأمريكتين. ولم يعمل أبدًا هيئة تنسيقية كتلك التي تصورتها لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC)، ولكنه اهتم في الأساس بجمع المعلومات الاستخباراتية الطبوغرافية واللوجستية والعلمية والفنية والاقتصادية. وقد عُدت هذه المهمة الأخيرة التي تم توليها نيابة عن وزارة الحرب الاقتصادية مؤشرًا مهمًا على مصادر محتملة للمشكلات. وذكرت لجنة الاستخبارات المشتركة "أن المساهمة الاقتصادية في تقييم قوة الأعداء المحتملين تعد أكثر أهمية في زمن السلم عنها في زمن الحرب، لأن قدرة البلد في زمن السلم على صنع الحرب تكمن في قدرتها الحربية التي تعد عاملا اقتصاديا في الأساس".

واستمر ضباط الاستخبارات العسكرية في أداء دور مهم ورئيسي على الأرض في ألمانيا والنمسا على وجه الخصوص طوال أواخر الأربعينيات والخمسينيات. كما عملوا أيضًا جنبًا إلى جنب مع زملائهم من جهاز الاستخبارات الداخلية الـ MI5 وجهاز الاستخبارات الخارجية MI6، حيث ارتدى الكثير منهم زي الفيلق ستارًا من أجل منع انتشار التأثير الشيوعي في المناطق الواقعة تحت السيطرة البريطانية وضمان العودة إلى نظام سياسي ديمقراطي. وكانت هذه هي المرحلة الأولى للحرب البادرة والتي تم فيها إرسال عملاء شيوعيين نائمين إلى الغرب ضمن أفواج المرحلين الذين يحاولون العودة إلى أوطانهم. وكان بوب ستيرز– وهو عضو آخر في فيلق الاستخبارات– واحدًا من القوة الأمنية الميدانية في مدينة فيينا في عام ١٩٥٣، واستجوب عابري الحدود غير الشرعيين (IFCs). وكان من بين هؤلاء امرأة في أواخر الخمسينيات. وقد انتابته الشكوك بشأن وصفها لطريقة هروبها عبر الحدود النمساوية المجرية. ولكن كان ستيرز متأكدًا من شيء واحد وهو أنها ليست عميلة متسللة. ولكنه تساءل عن السبب في عدم قولها الحقيقة بخصوص الطريق الذي سلكته في هروبها. وظل يستجوبها في لطف ولكن بإصرار على مدى ساعتين أو ثلاث. وأخيرا ذكرت الحقيقة. كان هناك قطار يسافر عدة مرات في الأسبوع من بودابست إلى نوي شتارت في فيينا وعلى متنه ضباط في الجيش السوفييتي متجهين من بودابست إلى مقرهم في النمسا. ولم يكن هناك تفتيش عن وثائق السفر عبر الحدود. وكان لتلك المرأة ابن أخت لها يعمل سائقًا لأحد هذه القطارات. وكل ما كان عليها أن تفعله هو الذهاب إلى محطة القطارات في بودابست والسير على الرصيف حيث لا يوجد تفتيش أمني والدخول إلى مكان السائق والوقوف في المكان المخصص لتعليق معطفه والذي كانت تغطيه ستارة. وما كان عليها بعد الوصول إلى نوي شتارت في فيينا وحيث لا توجد مجددًا نقطة للتفتيش سوى أن تستقل

القطار التالي إلى فيينا التي تقع على مسافة ٢٥ ميلا. ورأت الاستخبارات أن هذا هو تمامًا الشيء الذي تبحث عنه. فقد كان رجالها ينتقلون مـــن المجـــر وإليها، وما عليهم للعودة إلى فيينا إلا الاتصال بابن أخت الـــسيدة العجـــوز وإقناعه بإخفائهم مكان معاطفه.

الفصل العشرون

ترتيب البيت من الداخل

"لن يذوق مرارة الهزيمة من يعرف عدوه كما يعرف نفسه."

من أقوال سون تسو، الخبير التكتيكي الصيني في كتابه "فن الحرب"، القرن السادس قبل الميلاد.

واصل سلاح الجو الملكي استطلاعاته الجوية على طول الحدود بين الاتحاد السوفييتي والمناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية في ألمانيا في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. وتم تزويد السرب رقم ٥٤١ بطائرات جلوستر ميتيور **PR10** في أوائل عام ١٩٥١ ونقل إلى باكيبورج في ألمانيا. وقد تولى سلاح الجو الملكي المسئولية بعد قرار الرئيس ترومان منع عمليات للاستطلاع الجوي فوق المجال الجوي لدول حلف وارسو في مايو من عام ١٩٥٠ في أعقاب إسقاط طائرة تابعة للبحرية الأمريكية وإلقاء القبض على أحد أفراد طاقمها داخل المجال الجوي للاتيفيا. وقامت الطائرة الأمريكية من طراز **RB-45** والتي أعيد طلائها بشعار سلاح الجو الملكي بعدة طلعات فوق أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي.

وأعلن قائد الجناح ريكس ساندرز الذي عمل ملاحًا في إحدى هذه الطلعات بأنه كان هناك ثلاثة طرق، إحداها يمر عبر ألمانيا إلى دول

البلطيق، ويقع الثاني إلى الجنوب من الطريق الأول ويمر عبر ألمانيا تجاه موسكو، والثالث يقع إلى الجنوب من الثاني ويسير عبر منتصف روسيا قبل أن ينحني نحو الجنوب مستديرًا نحو طريق العودة. وساد نوع من القلق من إمكانية التفكير بأن هذا شيء أكثر جدية من مجرد كونه استطلاعًا جويًا، واعتقاد الروس بأنه هجوم عليهم.

ونفذت إحدى طائرات سلاح الجو الملكي من طراز كانبيرا- والتي كانت تستطيع التحليق أعلى من المقاتلات السوفييتية- مهمة استطلاع جوي لصالح الأمريكيين فوق موقع اختبار جديد للصورايخ السوفييتية في أواخر عام ١٩٥٣، وعبرت الطائرة فوق موقع فولجوفجراد ثم هبطت في إيران. وقامت طائرات الكانبيرا بعدد من تلك الطلعات فوق الاتحاد السوفييتي، وكانت فعالة جدا حتى إن أحدث طراز منها كان لا يزال يعد طائرة الاستطلاع الجوي الرئيسية لدى سلاح الجو الملكي في عام ٢٠٠٣. وتم في ذلك الوقت تغيير اسم وحدة التفسير الفوتوغرافي في نونيهام بارك إلى مركز استخبارات الاستطلاع الجوي المشترك (JARIC)، وانتقل في يوليو من عام ١٩٥٧ إلى برامبتون التي تقع على مسافة قريبة من هانتنجدون.

وحققت العلاقات الوثيقة مع الأمريكيين التي تعززت خلال السنوات الأولى للحرب الباردة مكاسب كبرى للطرفين حتى في أحرج لحظات أوقات الخلاف بينهما. ففي أثناء أزمة السويس ومع معارضة أمريكا الشديدة للغزو البريطاني الفرنسي الإسرائيلي لمصر، حلقت طائرة استطلاع أمريكية من طراز U-2 في رحلة استطلاع روتينية عبر البحر المتوسط فوق أحد المطارات العسكرية المصرية كان سلاح الجو الملكي على وشك قصفه. وكانت الإجراءات العادية تقضي بالتحليق عاليًا ثم الاستدارة ثم التحليق عاليًا للمرة الثانية قبل مواصلة المهمة. ووقع الهجوم البريطاني على المطار

المصري بين المرور الأول والثاني. وأرسلت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) من خلال الاتصالات الاستخباراتية عبر الأطلنطي التي لم تتأثر بالخلاف بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية صورًا فوتوغرافية للمطار المصري قبل القصف وبعده للبريطانيين الذين أعربوا عن شكرهم العميق وقالوا بأن هذا كان أسرع تقييم لنتائج أي قصف قاموا عليه.

ونظم البريطانيون والروس أثناء الحرب الباردة بعثات رسمية متبادلة للمناطق التي يحتلها الطرفان وذلك حلقة اتصال وبناء الثقة على الرغم من أن هؤلاء المبعوثين لم يكونوا في الواقع سوى ضباط استخبارات. وتشكلت البعثة البريطانية– التي حملت اسم بريكسميس– في منتصف عام ١٩٤٦ وبلغ قوامها حوالي ثلاثين فردًا من بينهم مترجمون وسائقون ومختصون في الاتصالات اللاسلكية وأربعة ضباط استخبارات ذوي رتب رفيعة يمثلون الخدمات الاستخباراتية الثلاث إضافة إلى خبير فني لجمع المعلومات الاستخباراتية الفنية والعلمية والاقتصادية. وقد منحت البعثات حرية مشروطة للسفر. وكان هناك عدد من المناطق المحظورة بشكل دائم، ومناطق محظورة بشكل مؤقت وفي أوقات معينة، إما للتغطية على تدريب عسكري أو انتشار سري للقوات. وقضت بعثة بريكسميس كثيرًا من وقتها في إرسال حملات استكشافية سرية إلى المناطق المحظورة لجمع معلومات استخباراتية عن منشآت ومعدات عسكرية، أو مراقبة تدريبات عسكرية. ونتيجة لذلك، تعرض أفرادها لهجمات متكررة من جانب الروس أو الألمان الشرقيين. وتم إخراج مركباتهم عن الطريق وضربهم وحتى إطلاق النار عليهم في بعض الحالات. ولكنهم أنتجوا صورًا لا حصر لها لقطع جديدة من المعدات السوفييتية لم تتم رؤيتها أبدًا من قبل قط. وقدمت بعثة بريكسميس بعضًا من أفضل معلوماتها الاستخباراتية عن طريق التنصت على أطراف المناطق السوفييتية لاعتراض

اتصالات عالية المستوى. وعادت أيضًا من بعض مهماتها بوثائق سوفييتية أو ألمانية شرقية في غاية الأهمية. وفي عام ١٩٨٦، قاد تيم سبيسي الذي كان آنذاك أحد قواد الجيش فريقًا من بريكسميس في سيارة متوقفة إلى جانب حاجز للسكك الحديدية في مدينة ماجدبورج الألمانية الشرقية عندما توقف قطار عسكري قريبًا من سياراتهم، وكان مليئًا بدبابات من طراز T80 ومعدات جديدة أخرى. ويقول سبيسي إنه لم يصدق عينيه، وقام بإيقاظ الآخرين في السيارة، وخرج اثنان منهما، وعرفوا أن الحراس الروس موجودون عند مقدمة القطار. وتولى أحد مرافقيه وهو ضابط في سلاح الجو الملكي المراقبة بينما نفذ سبيسي من شبكة التمويه التي تغطي أقرب دبابة، ثم صعد إلى برج تلك الدبابة وقام بفتح المزلاج الذي لم يكن مغلقًا، ودخل إلى الدبابة مع كاميرا وفلاش والتقط فيلمًا كاملاً. وكانت دبابة قائد كبير وقد ترك حافظته في داخلها. واحتوت الحافظة على كثير من الأشياء المفيدة عن تدريبات لوحدته انتهت منها للتو. وعاد سبيسي بكل هذه الأشياء إلى برلين. وأبدى البريطانيون اهتمامًا خاصًا بتفاصيل متعلقة بصاروخ موجه سلكيًا يطلق من مدفع الدبابة من عيار ١٢٥ مليمتر.

إحدى جوانب مهمة بريكسمس التي لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام كانت تتمثل في استخدام سلاح الجو الملكي لطائرة صغيرة خفيفة من طراز تشيبمانك لالتقاط صور فوتوغرافية لمعدات عسكرية روسية وألمانية شرقية في المجال الجوي فوق برلين. وكان الجزء الواقع تحت سيطرة الغرب في برلين يشبه كثيرًا الممرات الجوية، حيث إنه كان مفتوحًا أمام طائرات الناتو العسكرية وذلك إذا كانت تعمل من ألمانيا الغربية فقط بغرض تعزيز الحامية العسكرية في ذلك الجزء. واستُخدمت طائرتا التشيبمانك الموجودتان في قاعدة سلاح الجو الملكي في جاتو في القطاع البريطاني من برلين في التدريب

المستمر لطياري سلاح الجو الملكي. ولكن تم استخدامهما خمسة أيام كل أسبوعين من جانب بعثة بركسميس لالتقاط صور فوتوغرافية لقواعد ومعدات سوفييتية وألمانية شرقية موجودة داخل القطاع السوفييتي، وأحيانًا في مهمات أكثر خطورة داخل المجال الجوي الألماني. وكان المصور يحتل المقعد الأمامي في الطائرة ذات المقعدين، ويستخدم كاميرا قياسية ذات عدسة ٥٥ مليمتر أو ٨٠ مليمتر بالنسبة للقطات العادية، وعدسة ٥٠٠ مليمتر بالنسبة للصور المقربة. ويتذكر روي مارسدين وهو أحد الطيارين الذين اشتركوا في العمليات ما حدث ذات مرة- وكانت داخل القطاع السوفييتي- عندما اتجهت طائرتا هليوكوبتر هجوميتان سوفييتيتان من طراز هيند مباشرةً نحو إحدى طائرتي التشيبمانك في محاولة لإجبارها على الهبوط. وتمكنت طائرة التشيبمانك من الفرار بعد طيرانها بزاوية ٩٠° فقط بين طائرتي الهليوكوبتر. ودائمًا ما كان ضباط الاتصال السوفييتي يرفضون السماح للطائرات غير القادمة من ألمانيا الغربية نقطة انطلاق بدخول المجال الجوي لبرلين. ثم جاءت المهمة الخطيرة الخاصة بقيادة طائرة ذات محرك واحد داخل ١٢٠٠ ميل مربع من القطاع السوفييتي فوق كثير من المنشآت السوفييتية والألمانية الشرقية، وفي الوقت نفسه تصوير معدات ذات قيمة استخباراتية رفيعة حتى إن السوفييت والألمان الشرقيين فضلوا إبقاءها سرًا. وضمت المنشآت الواقعة في القطاع السوفييتي عدة مقرات تحوي أقسامًا مختلفة، وعددًا من الأماكن المجهزة للتدريب على الرماية وقاعدة سوفييتية للاستطلاع مزودة بطائرات ميج ٢٥ فوكس بات، وقاعدتين للطائرات الهليوكوبتر، وكثيرًا من الأهداف الأخرى المهمة ولكن بدرجة أقل.

وأدت الإصلاحات التي أدخلت على القوات المسلحة البريطانية عام ١٩٦٤ والتي أسفرت عن حل قيادة الأسطول ومكتب الحرب أو الوزارة وقيادة الطيران لتكوين وزارة الدفاع جهة مفردة إلى دمج أنظمة استخبارات الفروع الثلاثة مع مكتب الاستخبارات المشتركة (JIB) من أجل تكوين هيئة أركان الاستخبارات الدفاعية (DIS). ويكمن دور هيئة أركان الاستخبارات الدفاعية في تقديم تقييمات استخباراتية موضوعية جامعة لكل المصادر فيما يتعلق بالأمور الدفاعية في زمن السلم والأزمات والحروب. وجاءت معلوماتها الاستخباراتية عبر عدد من المصادر، من مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) وعمليات استخبارات إشارة فروع الجيش؛ ومركز استخبارات الاستطلاع الجوي المشترك (JARIC)، وجهاز الاستخبارات الداخلية MI5؛ وجهاز الاستخبارات الخارجية MI6؛ والبريكسميس؛ وملحقين عسكريين في سفارات بريطانيا في الخارج. وقد بدأ الإجراء المرتبط بتعيين ملحقين عسكريين في السفارات بالخارج لجمع المعلومات الاستخباراتية بواسطة الفرنسيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولكن لم تأخذ بريطانيا بهذا الإجراء إلا في عام ١٨٥٤ بتعيين مفوضين للمملكة لدى حلفاء بريطانيا في باريس وتورينو والقسطنطينية وإلى مقر فرنسا في كريميا. وتقلص في أغلب الأحيان الدور الاستخباراتي للملحقين ولكن ظلت له أهمية، من ناحية اختبار النوايا وجمع معلومات استخباراتية علنية وسرية.

وفي ظل تراجع الإمبراطورية في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، وجد الجيش البريطاني نفسه متورطًا في سلسلة من الصراعات التي لعبت فيها الاستخبارات دورًا كبيرًا. كان أكثر هذه الصراعات تأثيرًا صراع الملايو في الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٠، والذي شهد أول استخدام لسياسة "القلوب والعقول" التي أثمرت الكثير من النجاحات البريطانية في

مواجهة حركات التمرد في فترة ما بعد الحرب. وارتبط ذلك بحملة استخباراتية مكثفة دمجت بشكل وثيق بين الاستخبارات العسكرية (فيلق الاستخبارات والخدمة الجوية الخاصة) وفرع أمن الملايو من جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 (وهو نظير محلي تابع لجهاز الاستخبارات الداخلية) والفرع الخاص لشرطة الملايو وابتكر الجنرال السير هارولد بريجز سياسة "القلوب والعقول" التي عرفت في البداية بالتهدئة السياسة. ونفذ خطة الاستخبارات الجنرال تيمبلر الذي عمل بعد الحرب مديرًا للاستخبارات العسكرية. وتم إرساله إلى تلك المستعمرة في أوائل عام ١٩٥٢ في أعقاب اغتيال متمردي شين بنج الشيوعيون للسير هنري جارني المندوب السامي البريطاني. وأحضر تيمبلر معه ضابطًا من جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 من أجل إنعاش جهاز أمن الملايو الذي افتقر إلى الكفاءة. وقد سارعت الحكومة البريطانية بعد تلقيها تحذيرًا بإرسال جيرالد تيمبلر من أجل استنباط وسائل جديدة لمكافحة الإرهاب. وكانت الاستخبارات هي العنصر الجوهري في منهج تيمبلر. واتسعت مشاركة فيلق الاستخبارات إلى أنشطة استخباراتية عسكرية أكثر تقليدية وإلى مؤازرة الفرع الخاص للشرطة. وارتبط دور التهدئة السياسية الذي لعبته الخدمة الجوية الخاصة (SAS) وأدارته وحدة استخبارات الشرطة/ والجيش بشكل كبير بسحب المبادرة من المتمردين ووضعها في ثبات في أيدي حكومة ما بعد الاستقلال.

وكانت الخدمة الجوية الخاصة (SAS) التي تشكلت في عام ١٩٤١ للقتال في شمال أفريقيا في نهاية الحرب العالمية الثانية قد حُلت. وحاول كبار الضباط الإبقاء عليها. وفي عام ١٩٤٧ تم تكوين كتيبة إقليمية. ومن ثم أُرسلت إحدى سراياها إلى الملايو ودمجت مع الكشافة الملاويين– وهي قوات خاصة أسسها مايك كالفيرت، وهو ضابط قديم في الخدمة الجوية

الخاصة **SAS**. ونتج عن ذلك وحدة نظامية للجيش البريطاني وهي الوحدة **22 SAS** التي عرفت لدى المطلعين على بواطن الأمور باسم "الكتيبة".

وأعد تيمبلر تلك الخطة لكسب "قلوب السكان وعقولهم" منذ البداية. وأعلن بعد وقت قصير من وصوله إلى المستعمرة بأنه لا بد وإلى الأبد من وأد أي فكرة تقول بأن عمل الحكومة المدنية العادية والعمل المتعلق بحالات الحروب والأزمات هما كيانان منفصلان، وأن جانب الحرب يشكل فقط ٢٥٪ من العمل والـ ٧٥٪ الأخرى هي لجعل سكان البلد يقفون خلف البريطانيين. وشرعت الخدمة الجوية الخاصة **SAS** في تكذيب وجود مساندة محلية لرجال حرب العصابات الشيوعيين وإنكارها، وتحديد أسباب السخط على البريطانيين والقضاء عليها لكسب "قلوب السكان المحليين وعقولهم". وفي عملية منظمة في عناية، نقل أكثر من ٤٠٠ قرية إلى قرى جديدة تم إنشائها خصيصًا لهذا الغرض وبعيدًا عن المتمردين، وتطهرت منطقة تلو الأخرى من النفوذ الشيوعي، ورفعت قيود الطوارئ، ومن ثم قُدم حافز آخر لمناطق أخرى لكي تتعاون وتتطهر. وتمثل إسهام الاستخبارات في سياق عانت فيه القوات البريطانية ببساطة من مشكلات تتعلق بتعيين العدو وتحديده في رسم صورة شاملة للنشاط والدعم الذي يحصل عليهما الشيوعيون في كل المناطق- وهي مهمة كان لا بد أن تبدأ من الصفر.

وقال أحد الضباط "إن البريطانيين افتقروا إلى المعلومات حول التنظيم الإرهابي وترتيبهما للمعركة وإمداداته، وإن مهمتهم الأساسية هي تعقب هؤلاء المتمردين بكل وسائل الاستخبارات- مثل المخبرين داخل البلدات والقرى حيث يحصل المتمردون على الإمدادات، والوثائق التي يتم الاستيلاء عليها من خلال الغارات التي تشنها الدوريات على معسكرات المتمردين، والسجناء أو الأسرى، والصور الجوية. وفي بداية العام، عرف البريطانيون

بالمكان الذي سيتواجد فيه زعيم المتمردين شين بنج قبل ذلك بنحـــو أربعـــة أشهر، وكانوا قريبين منه جدًا في وقت من الأوقات حتى إنه اضـــطر إلـــى الفرار عبر الحدود إلى تايلاند.

ولعبت الاستخبارات واسعة النطاق والمتكاملة بدرجة عالية إلى جانب سياسة "القلوب والعقول" التي تم فيها استخدام أقل قدر من القوة دورًا كبيـــرًا طوال فترة تراجع الإمبراطورية، في بورنيو وعدن وكينيا وقبرص وعمـــان حيث طبقت الخدمة الجوية الخاصة SAS تلك السياسة بشكل مثالي ما بـــين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٦. وخاضوا تحت ستار فريـــق تـــدريب عـــسكري بريطاني (BATT) في صلالة عاصمة ظفار حرب عصابات ضد رجال قبائل شيوعيين متمردين ينتمون إلى ما يعرف باسم الجبهة الشعبية لتحرير عمان (PFLO) أرسلتهم الحكومة الماركسية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المجاورة. وفي هذه الأثناء، جاء السلطان قابوس الذي حل محل والده الفاقد للشعبية في انقلاب أبيض في بداية الحملة بعدد كبيـــر مـــن الإصـــلاحات. واستطاع بمساعدة الخدمة الجوية الخاصة SAS تـــوفير المـــاء والكهربـــاء والمنشآت الطبية والاتصالات، وكذلك الإرسال التلفزيوني لتحسين معيـــشة السكان المحليين في جبال ظفار وتقويض أي دعـــم أو تأييـــد للمتمـــردين. وتمكنت الخدمة الجوية الخاصة SAS من تحويل قوة القتال الرئيسية، التـــي تتكون من متمردين سابقين إلى القتال ضد زملائهم السابقين تحت قيادتهـــا. وحصلت الخدمة الجوية الخاصة SAS على دعم مـــن عـــدد مـــن القـــوات البريطانية الأخرى، من ضمنها سرية استطلاع مدرعة، وســـرية مهندســـين ميدانيين، ووحدات الاستخبارات العسكرية، وطيارين من سلاح الجو الملكي قادوا طائرات تابعة لسلاح الجو العماني من طراز جاجوار الخاصة بمهاجمة الأهداف الأرضية، إضافة إلى قوات عمانية وإيرانية.

وشكل الصراع على جزر فوكلاند عام ١٩٨٢ حربًا أكثر تقليدية ولكن كانت الأجهزة الاستخباراتية تغط في نوم عميق. وقد تم إنزال فرق من الخدمة الجوية الخاصة SAS وخدمة القوارب الخاصة SBS بطائرات الهليوكوبتر والغواصات في أوائل شهر مايو وبعد شهر من الغزو الأرجنتيني وذلك في مناطق تمكنها من جمع المعلومات عن مواقع العدو ودفاعاته وروحه المعنوية. واشتكى الجنرال جوليان تومبسون- الذي كان آنذاك قائدًا للواء الكوماندوز الثالث- بأنه لم يكن هناك في بداية الحملة أي معلومات مصورة على الإطلاق، مما جعل المعلومات التي جمعتها القوات الخاصة البريطانية لا تقدر بثمن. ولم يتم الحصول على صور جوية تبين مواقع العدو ودفاعاته ومرابض مدفعيته وغيرها إلا في الأيام الأخيرة للحملة. بل وصلت هذه الصور متأخرة وكانت فقيرة جدًا حتى عدم وجود أي أثر فيها يدل على التخطيط. واضطر الطيارون البريطانيون إلى استخدام أعينهم المجردة من أجل الحصول على معلومات تفصيلية. وتميزت المعلومات الاستخباراتية التي استطاعت القوات الخاصة توفيرها من أجل شن غارات مباشرة تمهيدًا ليوم الإنزال بالأهمية الشديدة.

وقد جمع كم كبير من المعلومات بحلول الوقت الذي نزلت فيه القوات البريطانية إلى الجزر. وجاء الكثير من تلك المعلومات عن طريق استخبارات الإشارة التي يعتقد بأنها كشفت تمامًا عن نظام المعركة لدى القوات الأرجنتينية. وتوافر لدى البريطانيين عدد من وسائل جمع استخبارات الإشارة أو الاتصالات الأخرى. وإلى جانب المحطة التابعة لمركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ الموجودة على جزيرة أسنشن، كانت هناك محطات أمريكية في شيلي وبنما ونيوزلندا. وتواجد خبراء في الحرب الإلكترونية إلى جانب مفارز لاستخبارات الإشارة من مجموعة الاتصالات

والأمن (UK) وأربعة عشر فوجًا للإشارة أبحـــروا مـــع مجموعـــة العمـــل إضـــافـــة إلى عدد من سفن الأسطول الملكي من بينها السفينة إنـــدورانس. ومع اكتمال مجموعة العمل، لاحظ أحد ضباط مركز اتـــصالات الحكومـــة البريطانية GCHQ أنه قد تم حديثًا تزويد عدد سفن الأسطول الملكي بمعدات خارجية لاستخبارات الإشارة من شأنها الإسهام بشكل كبير فـــي التخطـــيط التكتيكي للناتو. وحلقت فوق المنطقة طائرات تابعة لـــسلاح الجـــو الملكـــي خاصة باستخبارات الإشارة من طراز Nimrod R1s وذلك انطلاقًا من جزيرة أسنشن لكي تراقب الاتصالات الأرجنتينية. وأفاد أحد الضباط البريطانيين أنه بدا من الواضح أنهم يستطيعون اعتراض الكثير من اتصالات العدو إن لـــم تكن كلها، وأن المعلومات التي توافرت من خـــلال الاتـــصالات العـــسكرية اللاسلكية حتى الاتصالات الدولية كانت مؤثرة جدا في الواقع، وبـــدونها لـــم يكن في استطاعتهم تحقيق ما حققوه. ويرجح بأنه تم استخدام طائرة أمريكية من طراز بلاك بيرد SR-71 في التحليق فوق جزر الفوكلاند بناءً على طلب البريطانيين من أجل جمع الصور والمعلومات الاستخباراتية. ولكـــن، كمـــا حدث في عملية أولترا خلال الحرب العالمية الثانية، مالت المعركة إلى البدء قبل عملية اعتراض الاتصالات وفك شفرتها وتحليلها وكتابة تقارير عنهـــا. ولذلك صدر أمر من هيئة أركان استخبارات الدفاع بأن يتم إرسال المعلومات الخام إلى القادة مباشرةً في بعض الحالات.

وقد سُد النقص في المعلومات الاستخباراتية المصورة أيضًا عن طريق استخدام القمر الصناعي الأمريكي (كبهول) فوق جنوب المحيط الأطلنطـــي. وجمعت معلومات أخرى عـــن طريـــق إحـــدى الوحـــدات التابعـــة لفيلـــق الاستخبارات، وتم استخلاص تلك المعلومات من مفرزة للبحرية الملكية تمت إعادتها إلى الوطن من بورت ستانلي، ومن خلال استجواب جنود أرجنتينيين

تم أسرهم في جورجيا الجنوبية. وبمجرد بدء المعركة البرية، حصلت فرق مشتركة متقدمة خاصة بالاستجواب على قدر كبير من المعلومات من خلال أعداد كبيرة من الأسري الأرجنتينيين. وتم فحص المعلومات الاستخباراتية العملياتية ومقارنتها كلها بواسطة خلايا استخباراتية من لواء المشاة الخامس ولواء الكوماندوز الثالث وقسم استخبارات مركز تنظيم القوات البرية التابع للواء جيرمي مور. وكان هناك أيضًا فريق للبلاغات يتكون من تسعة أفراد مع قوة دعم تحليلي من مقر الأفرع المشتركة في نورث وود شمال غرب لندن. ورغم شكوى تومبسون من النقص الذي كان موجودًا في البداية في الاستخبارات المصورة الممكنة الاستخدام، إلا أنه أفاد لاحقًا بأنه أعجب بنوعية التقييمات الاستخباراتية التي تم إنتاجها بعد البداية بقليل وخلال الحملة وذلك بواسطة فرق الاستخبارات وأطقمها في المقر التابع له. وثبت مدى الدقة الشديدة في تحديد مواقع الكتائب الأرجنتينية قبل الإنزال.

وأدت نهاية الحرب الباردة إلى تراجع التحليلات الاستخباراتية العسكرية البريطانية، إلى حد ما، مع تعقب مواقع الوحدات السوفييتية القديمة، وخصوصًا تلك المزودة بأسلحة نووية، ورسم صورة جديدة لتلك المحتمل وجودها حول العالم. واشتكى الروس من أنه لا تزال هناك آلاف الخروقات لمجالهم الجوي كل عام معظمها من جانب طائرات تابعة لحلف الناتو على الرغم من حدوث بعض التناقص في عدد اختراقات طائرات الاستطلاع. وتم تزويد الوريث الجديد لوحدة الاستطلاع الفوتوغرافي كروكس ٣٩ التي ترأسها كوتون بثلاثة طائرات من طراز كانبيرا PR9، وهي طائرات عتيقة كان من المقرر أن تبدل بها عام ٢٠٠٥، طائرات تستمر لفترات طويلة وتحلق على ارتفاعات شاهقة، مثل الطائرة الأمريكية جلوبال هوك. كان هناك أيضًا سربان للاستطلاع مزودين بطائرات من طراز

تورنيدو كانت موجودة أيضًا في مارهام، وسرب من طائرات الجاجوار في قاعدة سلاح الجو الملكي في كولتيشال. وتم استخدام هذه الطائرات مرارًا وتكرارًا في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة في جمع المعلومات فوق العراق، جزءًا من الدوريات الخاصة بمناطق حظر الطيران فوق الأراضي العراقية، والبلقان، وسيراليون، وأنجولا، ورواندا، وأفغانستان، والسودان. وانطلقت طائرات SR-71 من قواعد بريطانية في المملكة المتحدة وقبرص قبل إحالتها إلى الاستيداع. وواصلت طائرات U-2R التابعة للقوات الجوية الأمريكية هذا التقليد. وتم تعويض النقص الحادث من خلال الاطلاع على الصور الفوتوغرافية وصور الأشعة تحت الحمراء وصور الرادار من القمرين الصناعيين الأمريكيين "كيهول" و "لاكروس"، اللذان كانا يستطيعان التصوير في الظلام، وفي الأحول الجوية السيئة، برغم وجود تمويهات. وتقرر استبدال قمر التجسس كيهول في عام ٢٠٠٨ بسلسلة جديدة تكلفت ١٥ مليار جنيه إسترليني مكونة من ٢٤ قمرًا صناعيًا أصغر وأكثر قدرة على الحركة ومحاطة بدرجة عالية من السرية حتى إنها كان يشار إليها فقط باسم نسق التصوير المستقبلي. وكانت هذه الأقمار تتخذ أربعة مواضع يقوم من خلالها النظام بالتقاط صورًا أو أفلام فيديو لمناطق أوسع من العالم. وأدى التقدم في الاتصالات وتكنولوجيا الكمبيوتر إلى تغيير شكل الاستطلاع الجوي. ويمكن الآن استشعار الصور عن بعد ونقلها مباشرة إلى أجهزة كمبيوتر مركز استخبارات الاستطلاع الجوي المشترك JARIC التي تستطيع إنتاج صور معززة ثلاثية الأبعاد للمنطقة المستهدفة والتعرف على نوعية المعدات القياسية. وكان يقود هيئة استخبارات الدفاع (DIS) رئيس الاستخبارات الدفاعية– وهو إما جنرال بثلاثة نجوم، أو أدميرال، أو مارشال– الذي يعمل أيضًا عضوًا في لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC)، ومسئولاً عن فريق تحليل الاستخبارات الدفاعية (DIAS) والقسم التحليلي للـ

DIS وتقييماته. ويشرف ضابط بنجمتين على جمع المعلومات الاســتخباراتية يسأل عن الملحقين العسكريين ووكالة الاستخبارات الجغرافية والتـصويرية الدفاعية التي تشمل الـ JARIC. والـ DIAS هو الوريث المباشـر لمكتـب الاستخبارات المشتركة (JIB) الذي كان يترأسـه سـترونج، ويـضم أكبـر مجموعة من محللي المصادر في أي مكان من المملكة المتحـدة. ويبحـث محللوها- وهم خليط من أفراد من الأفـرع الثلاثـة للجـيش والمـدنيين- موضوعات الاستخبارات العسكرية التقليدية مثل التكتيكات وأنظمة المعركة والأسلحة والقدرات والسمات الشخصية والولاء والروح المعنويـة للقـوات المسلحة في حوالي مائة بلد حول العالم. ولكن كان ذلك يمثل جانباً من الشكل العام للاستخبارات الدفاعية. وهناك مجالات أخرى مهمة تـضم معلومـات اقتصادية وسياسية وعلمية متصلة بالقدرات والنوايا الدفاعية، والـصناعات الدفاعية، ونقل التكنولوجيا، ومبيعات الأسلحة. وكانـت الخدمـة أو هيئـة استخبارات الدفاع (DIS) مسئولة عن جمع المعلومات المطلوبة للتحقق مـن الحد من التسلح، والعمل مع فرق المفتـشين الـذين يفحـصون مخزونـات الأسلحة، وكانت تتركز أكبر اهتماماتها- ومعها في ذلك جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 ومركز اتصالات الحكومة البريطانيـة GCHQ- فـي مجـال انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية.

يقول أحد كبار ضباط الاستخبارات الدفاعية إنه من البـديهي أن يـتم التركيز بشكل كبير على حلف وارسو عندما كان ذلك الحلف موجودًا. ومع تطور العالم تغير نظام البريطانيين لكي يعكس الحقيقة المتمثلة في اسـتبعاد قيام روسيا في المستقبل القريب بغزو المملكة المتحدة. وكان القسم التحليلـي يحتوي على ثلاث فروع رئيسية. الأول ينظر إلـى العـالم مـن الناحيـة الجغرافية، والثاني فرع يغطي النواحـي العملية- مثـل انتـشار الأسـلحة

النووية- والثالث بالغ الأهمية حيث يختص بالعلم والتكنولوجيا. وكان هناك تمييز بين التكنولوجيا عمومًا والتكنولوجيات التي تتضمن أنظمة أسلحة. وهكذا كان هناك من يتطلعون إلى الدبابات بينما يوجد أناس آخرون ينظرون إلى التكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها الحسم في السنوات القادمة في ميدان القتال.

كان يتم توزيع تقييمات استخبارات هيئة استخبارات الدفاع من خلال مجموعة متنوعة من الأشكال مثل الإسهام في تقارير لجنة الاستخبارات المشتركة JIC ووزارة الدفاع MoD، وعبر تقارير منفصلة ومحاضر اجتماعات خدمة استخبارات الدفاع DIS، وعبر بيانات موجزة مختلفة تضم ملخصات أسبوعية عن طريق دوائر تليفزيونية مغلقة لمستهلكي معلومات وزارة الدفاع البريطانية (MOD) التي يمكن أن تمتد بحيث تشمل إدارات حكومية أخرى في أوقات الأزمات. وكان مركز الاستخبارات وأمن الدفاع- وهو نظام استخباراتي ثلاثي الخدمات يوجد في تشيك ساندز في بيدفورد شاير- يضم مدرسة الاستخبارات والأمن الدفاعي- التي توفر أيضًا التدريب في العمليات السيكولوجية، ونظام استخبارات الخدمات المشتركة. وكان يقوم بتدريب المستجوبين العسكريين وأولئك الذين ربما يحتاجون إلى مقاومة إجراءات الاستجواب، بمن فيهم أعضاء جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 والخدمة الجوية الخاصة SAS ونظيراهما في البحرية. كما يدعم أيضًا فريق الاستخبارات الذي يجمع المعلومات عن طريق لقاء العائدين من مناطق القتال، وكانوا عادة من المرتزقة مثل أولئك الذين حاربوا في البوسنة في أوائل التسعينيات. وكانت تضم قاعدة تشيك ساندز أيضًا مركز تدريب لفيلق الاستخبارات، كان مقره السابق في آشفورد كنت، ومدرسة إشارة الدفاعية الخاصة، والمدرسة المشتركة لتفسير الاستخبارات الفوتوغرافية.

وسمح طول فترة التحضير لحرب الخليج للحلفاء بجمع قدر كبير من المعلومات الاستخباراتية من مصادر إستراتيجية. وتوافرت معرفة كبيرة بنظام المعركة لدى العراقيين وبأسلحتهم وتكتيكاتهم، وزادت هذه المعرفة أثناء الحرب الإيرانية العراقية، بدرجة كبيرة من خلال استخبارات الإشارة والاستخبارات المصورة، وكانت وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية قد قامت من قبل بتزويد صدام حسين بفريق يتألف من أكثر من ٦٠ ضابطًا لتقديم تقييمات استخباراتية سرية منفصلة عن القوات والقدرات الإيرانية. وعند بدء الحرب الجوية وفرت التقارير الاستخباراتية التي توافرت لدى قادة الفرق تفاصيل دقيقة عن وضع القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق، على الرغم من أن عددًا من تشكيلات العدو ظلت غير محدودة أو كانت في حالة تنقل. وأمكن أيضًا التحقق من قدر كبير من هذه المعلومات من خلال استخبارات الإشارة والاستخبارات المصورة التي تم جمعها عن طريق الأقمار الصناعية ومحطات مراقبة ثابتة في المنطقة- من بينها كتيبة الإشارة التاسعة الموجودة في قبرص- ومنصات جوية مثل الطائرات الأمريكية ريفيت جونيت **RC-135**، وطائرة الاستطلاع **U2R** التي تحلق على ارتفاعات عالية، والجونيت ستارز **E-8A**. وتم إخضاع النشاط الجوي للمراقبة والسيطرة عن طريق طائرة الإيه واكس سينتري **E3** التي تستطيع تحديد مكان طائرات العدو وإرسال المقاتلات لتدميرها. كما كان رادار المراقبة الميداني بعيد المدى من نوع جونيت ستارز **E8A**، الذي كان لا يزال في مرحلة التطوير، يقوم بإرسال معلومات فورية لا تقدر بثمن طوال فترة الحرب بشكل مباشر إلى مقر التحالف في الرياض. وعملت هذه الرادارات في دوريات على طول الجانب السعودي من الحدود وبالاتصال مع القمر الصناعي نافاستار، واستطاعت إنتاج صور تفصيلية للموقف في عمق الأراضي العراقية، وتحديد أي هدف حتى لو في حجم سيارة جيب صغيرة

حتى معرفة ما إذا كان يسير على قضبان أم على إطـــارات. وكـــان مـــن المـــقرر أن تـــدخـــل نسخة بريطانية منه تحمل اسم آستور إلى الخدمة في عام ٢٠٠٤.

وشكلت القوات الخاصة التابعة للخدمة الجوية الخاصة SAS وخدمـــة القوارب الخاصة SBS وقوات الحـــرس الأمريكـــي وأصـــحاب الباريهـــات الخضراء وقوة دلتا ومشاة البحرية الأمريكية وقوة ســيل- وهـــي النظيـــر الأمريكي لخدمة القوارب الخاصة SBS- العناصر الأكثر تقـدمًا فـــي آلـــة الاستخبارات التي كانت تعمل خلف الخطوط العراقية. وبـــرغم أن مواقـــع صواريخ سكود Scud العراقية كانت لها الأولوية العليا، قـــد نفـــذت أيـــضًا عددًا من المهام الأخرى، من بينها عملية قادها البريطانيون ضمت عـــشرين فردًا من الخدمة الجوية الخاصة SAS وخدمة القوارب الخاصـــة SBS إلـــى جانب أربعة أفراد من القوات الخاصة الأمريكية تم إنزالهم بالهليكوبتر إلـــى الجنوب الغربي من بغداد في يوم ٢٣ يناير ١٩٩١ لتدمير كابل مدفون مـــن الألياف الضوئية يعتقد بأنه كان يستخدم في قيادة صواريخ ســـكود والـــتحكم فيها. وقامت القوة بالحفر في الأرض وقطع عدد من الكابلات، وبسبب عدم استطاعتها تحديد كابلات الألياف الضوئية فقد وضعت القوة ٨٠٠ رطلا من المتفجرات في هذه الحفر وتدميرها جميعًا قبل أن يتم انتشالها بأمان بواسطة طائرة هليوكوبتر. ونقلت الخدمة الجوية الخاصة SAS أيضًا معلومات عـــن مواقع القوات العراقية في وسط العراق وجنـــوبه، إضـــافة إلـــى مجموعـــة متنوعة من المعلومات الحيوية لقادة الفرق. ولم تشمل هذه المعلومات مواقع دفاعات العدو وقوتها فقط، فقد طلب قائد الفرقة البريطانية المدرعة الأولـــى اللواء روبرت سميث معلومات تفصيلية عن أي مدفعية توجد في موضع يتيح لها فتح النار على فرقته، وعن كافة تـــشكيلات العـــدو المدرعـــة والمـــشاة

الميكانيكية الموجودة على مسافة ٢٤ ساعة من مواقعه. كما طلب معرفة نوعية تضاريس المنطقة والموانع التي ستواجهها قواته- سواء كانت طبيعية أو صناعية، وتفاصيل خاصة بأي طرق تستطيع تحمل خزانات وقود ثقيلة على عجلات وعن مواقع لمصادر بديلة للوقود؛ والأحوال الجوية المتوقعة، ووقت شروق الشمس وغروبها، والمدى المحتمل لأي مقاومة من جانب المدنيين.

وبمجرد بدء الحرب البرية، أخذت المعلومات في التدفق على خلية الاستخبارات التصنيفية من خلال مجموعة متنوعة من مصادر الاستخبارات التكتيكية. وفي الخطوط الأمامية لميدان القتال، قامت مواقع الجيش المتقدمة (APs) ومراكز المراقبة (OPs) بمسح المنطقة بحثًا عن أي نشاط للعدو، وأرسلت بالتقارير إلى وحداتها في الخلف. واختبرت دوريات المشاة والاستطلاع المدرع دفاعات العدو للحصول على معلومات عن أعداد القوات وأنواع المعدات. وعملت وحدات تعيين مواقع المدفعية والهاون بحسبانها استخبارات ذاتية للمدفعية، وكانت تطلق النار على أي مدفعية أو مدافع هاون للعدو يتم اكتشافها، كما كانت تغذي أيضًا مقر القيادة بالمعلومات.

وقامت فرق استجواب متقدمة باستخلاص المعلومات من الأسرى والفارين واللاجئين للتعرف على خطط العدو ومستوى روحه المعنوية ومدى تأثر خطوط إمداداته نتيجة القصف الجوي. وحددت وحدات إشارة متنقلة مواقع العدو على الجبهة، وجمعت ثروة من المعلومات من خلال الاتصالات المشفرة بين الضباط ذوي الرتب العسكرية المنخفضة للعدو. وكان أمن الاتصالات العراقي أول من أصيب بالضرر نتيجة الضغط الذي تعرضت له الوحدات العراقية من جانب قوات التحالف المتقدمة، وشكل صيدًا سهلا بسبب ارتباكه وإرساله لرسائل "واضحة" عن طريق اللاسلكي كان ينبغي

تشفيرها. وتوافرت استخبارات مصورة تكتيكية من خلال طـائرات بـدون طيار يتم التحكم فيها عن بُعد- أو مركبات جوية خالية من البـشر **(UAV)**- مزودة بوسائل أو أجهزة استشعار إلكترونية - بصرية، وكانت هذه الطائرات تحلق فوق المواقع العراقية وتزود المحللين بمجموعة من الصور الفورية عن طريق وصلة فيديو طرفية.

أثمر التعاون الرائع بين مصادر الاستخبارات الإستراتيجية والتكتيكية التي توافرت لدى قوات التحالف في حرب الخليج عن رسم صورة شـاملة لميدان القتال. وتم جمع كم هائل من المعلومات حتى إنه جعل توزيـع تلـك المعلومات بمثابة مشكلة كبيرة للجنرال نورمان شوارتزكوف قائـد قـوات التحالف، الذي اشتكى لاحقًا من عدم تلقيه معلومات كافية، بينما قال العميـد كريستوفر هامربيك قائد اللواء المدرع الرابع البريطاني بأنه عبر إلى العراق بدون وجود أي معلومات استخباراتية. ونادرًا ما وصلت معلومات الأقمـار الصناعية بأي شكل من أشكال الفورية إلى ميدان القتال. ويـشير التـاريخ الرسمي للبنتاجون بإصبع الاتهام إلى وكالة الاسـتخبارات الأمريكيـة **CIA** ووكالة الأمن القومي **NSA**، وبشكل ضمني إلى جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** ومركز اتصالات الحكومة البريطانية **GCHQ**، إذ لم يستطيعوا في بساطة مسايرة الخطى التي يمضي بها التحالف قدمًا. وكانت استخبارات الإشـارة خلال الحرب العالمية الثانية تصل من بليتشلي بارك إلى شمال أفريقيا فـي أفضل الأحوال خلال ثلاث ساعات ولكن في المتوسط خلال ست سـاعات تقريبًا.

وتم استخدام وحدات الاستخبارات الدفاعية في سلسلة متنوعـة مـن المواقف خلال التسعينيات، اشتملت على الكويت والأردن، حيث كـان مـن الواضح أنها كانت تستهدف العراق وأنجولا وسيراليون وروانـدا. وكانـت

مهمة مفرزة فيلق الاستخبارات المؤلفة من أربعة أفراد التي تم إرسالها إلى رواندا تتمثل في جمع معلومات حول أي شيء يمكن أن يؤثر على عملية الإغاثة التي تقودها الأمم المتحدة، بما فيها نقل اللاجئين، وأنظمة المعركة لدى الفرقاء المتقاتلين، وتفاصيل أي أعمال وحشية يمكن أن تكون قد وقعت، وتقييم النوايا السياسية أو العسكرية وقدرات الحكومات الجديدة أو السابقة. ولكن كانت البلقان هي المنطقة التي جذبت اهتمام وحدات استخبارات الدفاع البريطانية في التسعينيات. وظهر عدد من المشاكل والصعوبات الأولية في البوسنة، حيث افتقرت- وفقًا لما قاله أحد الضباط- قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة UNPROFOR إلى أي معلومات تتصل بميدان القتال حتى الإظلام التام. وكانت الأمم المتحدة دائمًا ذات سمعة سيئة في مجال الاستخبارات، وكانت تفضل استخدام مصطلح "معلومات عسكرية"، الذي كان ينظر إليه على أنه يعني تحاشي الخداع والسرية المتأصلين في عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية. وأنشئت هيئة استخبارات الدفاع (DIS) خلية خاصة في يوغوسلافيا في مرحلة مبكرة جدًا. وتم إشراك الخدمة الجوية الخاصة SAS وخدمة القوارب الخاصة SBS للعمل مراقبين للجنة المشتركة (JCOs)، وحلقة وصل بين قادة القوات المحلية المختلفين من أجل ضمان إدراكهم لأوامر قادة الأقسام الإقليمية ونواياهم. وكانوا في الوقت نفسه يقومون على عمليات استطلاع واستخبارات، وتزويد عملاء المملكة المتحدة بمعلومات استخباراتية جزءًا من العمليات البريطانية الخاصة بجمع المعلومات فقط. وعملت القوات الخاصة البريطانية جزءًا من قوة العمل المجمعة المرتبطة بالعمليات الخاصة المشتركة، التي ترأسها في البداية ضابط بريطاني. ونفذت الخدمة الجوية الخاصة (SAS) خلال عملية "القوة المتأنية" في الفترة ما بين إبريل ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٥ عمليات تحديد بالليزر لأهداف لصرب البوسنة، واستدعت المدفعية لقصف مواقعهم. وتم تجميع أفراد فيلق الاستخبارات العاملين مع

الأمم المتحدة في البوسنة في وحدة واحدة للمعلومات العسكرية، ولم تكن هذه الوحدة تراقب الوضع العسكري فقط، ولكنها كانت أيضًا تجمع المعلومات حول قضايا سياسية واقتصادية وإنسانية. ولكن أدى إنشاء قوة تنفيذية IFOR في أعقاب اتفاقية دايتون للسلام عام ١٩٩٥ إلى وجود المزيد من التنظيمات العسكرية التي تضم كتيبة استخبارات عسكرية موحدة تألفت بشكل أساسي من أفراد فيلق الاستخبارات البريطاني وضمت فريق استخبارات الدفاع. وأجرى سلاح الجوي الملكي عمليات استطلاع جوي بطائرات النيمرود Nimrod R1، والجاجوار، والأيواكس سنتري E3. وتم تزويد استخبارات الإشارة الموجودة على الأرض بوحدة تكتيكية صغيرة أنشئت في أواخر عام ١٩٩٢ وبأفراد من كتيبة الإشارة الرابعة عشرة وكتيبة الإشارة التاسعة وأخيرًا بأفراد من وحدة JSSU في ديجبي. ولم تكن وحدات استخبارات الإشارة العسكرية البريطانية تراقب الاتصالات العسكرية التكتيكية فقط، ولكنها كانت تراقب أيضًا شبكة تليفون الميكروويف الداخلية الخاصة بالحكومة اليوغوسلافية. وسمح لها ذلك باعتراض المحادثات التليفونية التي كانت تدور بين العديد من الشخصيات الرئيسية، ومن ضمنها قائد الصرب سلوبودان ميلوسفيتش، والجنرال راتكو ميلاديتش، والقائد العسكري الصربي البوسني وزعيم صرب البوسنة رادوفان كرادازيتش. ويقال بأن بعض هذه الأحاديث يثبت تورط ميلوسفيتش في أعمال وحشية، ولكن البريطانيين اعترضوا على استخدامها دليلاً ضده وذلك لأسباب أمنية.

وكان التركيز على البلقان وخصوصًا وجود خلية خاصة بالأزمة اليوغوسلافية يعني أنه تم التنبؤ بأزمة كوسوفو وتوافر معلومات جيدة قبل الحملة. ولكن كما حدث في حرب الخليج، ظهرت المشكلة نفسها في محاولة الحصول على المعلومات التي يتم جمعها بوسائل إستراتيجية وبشكل فوري

للقادة في الميدان. وبرغم الإسهامات المهمة من جانب مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ، وكتيبة الإشارة الرابعة عشرة، والمجموعة ٢، وكتيبة الكوماندوز الثالثة، وجهاز الاستخبارات الخارجية MI6 التي كان لها عدد كبير من العملاء في يوغوسلافيا السابقة، كانت المعلومات المطلوبة لا تزال غير متوافرة بشكل فوري لقادة الحرب الجوية والبرية. وكشف تقرير لوزارة الدفاع البريطانية يتصل بالدروس المستفادة من حرب الاستخبارات في كوسوفو أن المشكلة تفاقمت بسبب مشاكل الاتصال لدى القوات المسلحة. وأثر ذلك على اتصالات الأقمار الصناعية بين الناتو وقادة القوات، وبين القوات على الأرض. وأجبرت عدم كفاءة أجهزة الاتصال البريطانية القادة، في بعض الأحيان، أثناء احتلال التحالف لكوسوفو، على اللجوء إلى استخدام شبكة التليفون المحمول اليوغوسلافية من أجل الاتصال، مما أدى إلى صعوبة تمرير المعلومات الاستخباراتية، إن لم يكن استحالتها. وتمت أيضًا عرقلة إنتاج استخبارات مصورة جيدة من خلال الأوامر التي قضت بالتحول من مراقبة القوات اليوغوسلافية المتقدمة داخل كوسوفو إلى التركيز على تتبع اللاجئين والأدلة التي تشير إلى حدوث عمليات تطهير عرقي واكتشاف قبور جماعية، وذلك من أجل تقديم معلومات للمحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. وعندما عاد مفسرو الصور إلى التركيز على المعدات العسكرية اليوغوسلافية في كوسوفو تمهيدًا لحملة القصف، اكتشفوا أنهم فقدوا كل أثر لها.

ولكن ظلت المشكلة الأساسية تتمثل في الفشل في تزويد القادة بالمعلومات الاستخباراتية بشكل فوري. وقال الأدميرال السير آلان وست الذي كان آنذاك رئيسًا للاستخبارات الدفاعية بأن هذا هو الدرس الكبير الذي تم تعلمه- أو تم تعلمه مرة أخرى حسب اعتراف وست- من كوسوفو، لأن

المشكلة وجدت منذ أن بدأ جمع استخبارات الاتصالات والإشارات على نطاق واسع أثناء الحرب العالمية الثانية. وأضاف وست بأنهم يجب أن يكونوا أفضل فيما يطلق عليه الأمريكيون "الاستشعار قبل إطلاق النار"، ولا بد أن يكونوا قادرين على استخدام أدوات الاستشعار الموجودة لديهم والتي تتراوح بين أدوات استشعار إستراتيجية وأدوات استشعار تكتيكية عملياتية، وأن جمع كل تلك البيانات معًا إنما يعني في الواقع القدرة على تحديد الأهداف بسرعة خاطفة ثم ربط ذلك بالشيء المراد إطلاق النار عليه. وهكذا يتسم "الاستشعار قبل إطلاق النار" بالأهمية القصوى. ويرى وست أنهم لا بد أن يتفهموا ذلك.

وربما كانت الحرب في أفغانستان تمثل نقطة تحول بارزة بالنسبة لنظام استخبارات الدفاع البريطانية. حيث أدى كبت النزعة الطبيعية لدى الجيش الأمريكي لاستخدام قوته الغاشمة إلى إفساح الطريق أمام مخطط استخدام التحالف الشمالي قوة بديلة تعمل بالوكالة. وقد تم الضغط عليه من قبل المخططين العسكريين البريطانيين الذين رأوا أنه من الممكن في أفغانستان تكرار النموذج المتمثل في الاستعانة بقوة محلية تقاتل بالوكالة تقودها قوات خاصة تطبق سياسة "القلوب والعقول" التي حققت نجاحًا كبيرًا في عمان. ومثل الجيش الأمريكي، شعرت وزارة الخارجية الأمريكية في البداية بالقلق تجاه تلك الخطط، لأسباب متعددة منها أن التحالف الشمالي وحلفاءه من أمراء الحرب لم يكونوا ممثلين لكل السكان ولم يتمتعوا باحترام الجميع. وضم التحالف أعدادًا قليلة للغاية من قبيلة الباشتو الكبيرة التي كانت تهيمن على جنوب البلاد، وقادت مذبحة ضد الشيوعيين في أعقاب انسحاب السوفييت من أفغانستان، وكانت تحصل على التمويل بشكل أساسي من تجارة الهيروين. وعلى الجانب الإيجابي، كانت لا تزال هناك اتصالات بين

التحالف وجهاز الاستخبارات الخارجية **MI6**، اللذين عملا على نحـــو وثيـــق أحدهما مع الآخر أثناء فترة الاحتلال السوفييتي. وأثمرت سياســـة اســـتخدام التحالف لقوة تحارب بالوكالة إلى جانب وجود حلقة اتـــصال مـــع الخدمـــة الجوية الخاصة **(SAS)** وقوات أمريكية خاصة، عن نتائج إيجابية على نحـــو فوري في الشمال. ويعود الجانب الأكبـــر فـــي ذلـــك إلـــى تمكـــن جهـــاز الاستخبارات الخارجية **MI6** من استخدام عملائه المزروعين، وآخرين تمت إعادة تنشيطهم منذ فترة الاحتلال السوفييتي لممارسة نفوذهم والتـــأثير مـــن وراء الكواليس بغرض حمل طالبان والقاعدة على الاستـــسلام. كمـــا أبلـــت الاستخبارات بلاء حسناً أثناء الحملة العسكرية نفسها. وقد حدثت انتكاسة لهذا النجاح فيما بعد بسبب أخطاء فادحة للاستخبارات البشرية في الجنوب نتيجة اعتماد القوات الأمريكية على مصادر أفغانية محلية لم تخـــضع للاختبـــار. وكشف تقرير للجيش الأمريكي يتصل بالدروس المستفادة من المعركة أنـــه كان لا بد من التأكد من العمليات التي اعتمدت على معلومـــات مـــن تلـــك المصادر عن طريق فرق من القوات الخاصة. وكانـــت الفعاليـــة المدهـــشة لاستخدام عدد قليل للغاية من المركبات الجوية الخالية من البشر أو الطائرات بدون طيار **(UAVs)** هي السمة الغالبة لحملة الاستخبارات. وأدى استخدام تلك المركبات إلى تغيير وجه الاستخبارات العـــسكرية. كمـــا أصـــبح بمقـــدور الجنرالات في البنتاجون مشاهدة تلك الطائرات المزودة بصواريخ هيل فاير المضادة للدبابات وهي تهاجم قافلة لقوات طالبان. وأنشأت القـــوات الجويـــة الأمريكية وصلة فيديو بينها، وسمحت هذه الوصلة لأجهزة التحكم عن بعـــد ومشغل أجهزة الاستشعار فيها بالاتصال من مركز العمليات الجوية المجمعة في قاعدة الأمير سلطان في المملكة العربية السعودية والطائرات الأمريكيـــة الخاصة بمهاجمة الأهداف الأرضية. وتـــم تزويـــد طـــائرات الهليوكـــوبتر الأمريكية من طراز **AC-130** بأفلام فيديو فورية عن هذه الطـــائرات وهـــي

تحلق فوق أهدافها. وأصبح ما بدا آنذاك حلمًا مرتبطًا بشبكة محورية- أي ربط مستويات مختلفة من القيادة من رئيس الوزراء وحتى قائد أصغر وحدة في الجيش- في شبكة من الاستخبارات الفورية.

كانت الحرب في العراق عام ٢٠٠٣ علامة مميزة فيما يتعلق بتحسين توقيت "الاستشعار قبل الضرب" الذي ثبت ضعفه الشديد أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١. وبدأت كل التغييرات التي طرأت أولا في البلقان ثم في سيراليون وأفغانستان تؤتي ثمارها. وكان التنسيق الأكثر وثاقة هو مفتاح حل مشكلة الاستخبارات. وتم غرس أحد ضباط جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 المسئولين عن العملاء داخل البصرة في مقر الفرقة المدرعة الأولى البريطانية لضمان تمكن الجنرال روبين بريمز القائد العسكري البريطاني من الوصول إلى أفضل الاستخبارات الممكنة على الفور ووجود شخص يقيم مدى مصداقيتها.

لم يحقق هذا الأسلوب في أي مكان آخر الفائدة نفسها التي حققها أثناء الهجوم البريطاني على البصرة الذي كان بمثابة عملية كلاسيكية مرتبطة بسياسة "القلوب والعقول" عكست بطرق عديدة ما حدث في الملايو، عندما قسم تيمبلر الملايو إلى قطاعات ثم شرع في تطهيرها من رجال حرب العصابات الشيوعيين. وهو نفسه ما قامت القوات البريطانية عليه عندما استولت بالتدريج على البصرة. ومرة أخرى، كانت الاستخبارات والاستخدام الحكيم للقوات الخاصة هما مفتاح النصر. وثبت في النهاية مدى النجاح الكبير الذي حققته الخطة البريطانية برغم انتقاد بعض المعلقين لبطء تقدم البريطانيين وفشلهم في الاستيلاء على أهداف مهمة للنظام العراقي مثل مقر حزب البعث في المدينة عند بدء المعركة. وجاءت اللحظة الحاسمة- التي بررت قرار عدم قصف مقر الحزب في السابق- في يوم ٢٨ من مارس

عندما أفاد أحد عملاء جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 داخل المدينة بأن هناك حوالي مائتين من الموالين لحزب البعث بينهم عدد من فدائيي صدام ومقاتلين من منظمة أمنية خاصة كانوا مجتمعين هناك. وتم نقل هذه المعلومات سريعًا إلى مستشار الجنرال بريمز، وهو ضابط في جهاز الاستخبارات الخارجية MI6. وأمر القائد البريطاني على الفور بشن هجوم جوي باستخدام طائرتين من سلاح الجو الأمريكي من طراز F15E سترايك إيجل، مع قوات خاصة بريطانية في المدينة تستخدم محددات الليزر لإرشاد القنابل نحو أهدافها. وفشلت محاولة مماثلة في القضاء على حاكم جنوب العراق علي حسن المجيد المعروف باسم علي الكيماوي لدوره في الهجوم بالأسلحة الكيماوية عام ١٩٨٨ على قرية حلبجة الكردية.

كما لعبت الخدمة الجوية الخاصة SAS وخدمة القوارب الخاصةSBS دورًا مهما في الحرب. وشارك في العملية سريتان كاملتان من سرايا الفرسان يبلغ مجموعهما ١٢٠ فردًا، إضافة إلى أكثر من مائة فرد من خدمة القوارب الخاصة وقوات مساندة. وتشكلت قوات خاصة للتحالف في مجموعتين منفصلتين للعمليات الخاصة المشتركة (JSOTFs)، إحداهما في شمال العراق الذي يسيطر عليه الأكراد، والثانية في باقي العراق. وتعاونت القوات الخاصة العاملة في الشمال مع رجال حرب العصابات الأكراد المعروفين باسم البشمرجة، وقامت قوة العمليات الخاصة المشتركة بتدريبهم وتنسيق عملياتهم، وكان دورًا مميزًا بالنظر إلى عدم وجود جبهة شمالية حقيقية بحيث يشكلون قوة قتال رئيسية للاستيلاء على مدينتي كركوك والموصل الشماليتين. وعملت القوات الخاصة للتحالف في جنوب العراق وغربه انطلاقًا من قواعد متقدمة في الأردن والمملكة العربية السعودية والكويت. وشملت الأدوار التي لعبتها قبل الحرب استكشاف القيادة العراقية

ونظم السيطرة ومواقع عسكرية عراقية للتحقق من أن الأهــداف التــي تــم تحديدها باستخدام استخبارات الأقمار الصناعية ليست أهدافًا وهمية كتلك التي تم استخدامها على نطاق واسع في حرب عام ١٩٩١.

وقبل ثمان ساعات من بداية الحرب، طارت قوات خاصة للتحالف إلى جنوب العراق وغربه لتدمير مراكز القيادة العراقية، وخصوصًا تلــك التــي كان من الممكن استخدامها في إطلاق أسلحة كيماوية وبيولوجية. كما قامــت بنسف وصلات رئيسية خاصة بالاتصالات عن طريق الألياف الضوئية من أجل تمزيق القيادة ونظام السيطرة العراقي، وإجبار العراقيين على الاتصال عبر الموجات اللاسلكية حيث يمكن مراقبة التحالف لاتــصالاتهم. وعملــت خدمة القوارب الخاصة التي تخصصت في حماية حقول بترول بحر الشمال من أي هجوم إرهابي على تأمين آبار البترول العراقية لمنع العراقيين مــن إشعال النار فيها. ونفذت أيضًا عمليات استطلاع لشن هجوم برمائي علــى شبه جزيرة الفاو. وبحثت الخدمة الجوية الخاصة **SAS** عن أســلحة الــدمار الشامل وكررت عملياتها الرئيسية التي نفذتها أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، لضمان منع صدام حسين من الهجوم بصواريخ سكود على إسرائيل من أجل جرها إلى الحرب، مما كان سيؤدي إلى تعقيد إستراتيجية التحالف والتــسبب في مشاكل للدول العربية التي سمحت لقوات التحالف ومراكز قيادته بالتواجد على أراضيها.

ولم تكن صورة الاستخبارات العسكرية مشرقة تمامًا. فالجدير بالذكر أن خدمة استخبارات الدفاع (**DIS**) لم تكن تولي أهمية كبيرة لميليشيات فدائيي صدام الذين شكلوا الجزء الأكبر من المقاومة ضد غزو التحالف. فقد احتوى تقرير سري للغاية لخدمة استخبارات الدفاع على تقييم يقلل من شأن خطورة فدائيي صدام على أساس أنها مستمدة إلى حد بعيد مــن الدعايــة العراقيــة.

وأضاف التقييم بأنه "على الرغم من إمكانية قيامهم بضربة حظ، فإنهم يفتقرون إلى القدرة الحقيقية على شن هجمات ذات أهمية". ولكن كانت هناك نجاحات كبيرة للاستخبارات المصورة. ومرة أخرى استخدمت مقدرات التحالف وموارده كلها بما فيها صور الاستطلاع الجوي عبر طائرات **U2**، والجونيت ستارز **E-8C**، وطائرات سلاح الجو الملكي من طراز كانبيرا **PR9**، والطائرات طراز جلوبال هوك والطائرات بدون طيار **UAV**. ولعبت طائرات الجلوبال هوك دورًا مهمًا للغاية في تحديد الأهداف لطائرات التحالف، وخاصة في تدمير قوات الحرس الجمهوري حول بغداد، بينما تم استخدام الطائرات بدون طيار **UAV** في إطلاق صواريخ هيل فاير في عدة مناسبات على الأقل. وربما كانت أكثر ضربات الاستخبارات المصورة توفيقًا هي فحص صور صدام حسين التي ظهرت على شاشة التليفزيون العراقي. حيث بدا الزعيم العراقي وهو يحي مؤيديه أثناء جولة له في حي المنصور في شمال غرب بغداد. وتمت إذاعة الفيلم في الرابع من إبريل بعد دخول قوات التحالف العاصمة. وبالنظر إلى وجود دليل على مقتل صدام في هجوم بغرض اغتياله قبل اندلاع الحرب، فقد حرصت استخبارات التحالف على التحقق من توقيت تلك الجولة. وباستخدام مجموعة صور بالأقمار الصناعية للعاصمة العراقية قبل الحرب وأثناءها، فحص المحللون الفيلم الذي التقطته أقمار التجسس، وصنعوا صورًا ثلاثية الأبعاد بالكمبيوتر للمنطقة التي شهدت جولة صدام حسين. وقارنوا حالة المباني، والضوء، والطقس، والجمهور، والمركبات والسيارات التي ظهرت في نشرة التليفزيون بمجموعة من صور الحياة اليومية قبل ذلك بشهر. وعندما عادوا إلى أوائل شهر مارس اكتشفوا تماثل كل شيء في مجموعة الصور مع الفيلم الذي بثه التليفزيون العراقي مما يثبت أن الفيلم تم تسجيله قبل أسبوعين من اندلاع الحرب.

ولكن يكمن أهم إنجازات الحرب في تلك الثورة المتمثلة فـــي توقيـــت "الاستشعار قبل الضرب" بالنسبة للمعلومات الاستخباراتية التي تـــم جمعهـــا عبر وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي NSA وجهاز الاستخبارات الخارجية MI6 ومركز اتصالات الحكومة البريطانيـــة GCHQ، والتي كانت فورية تقريبًا. وقد ظهر ذلك في كل وضوح من خلال الهجـــوم الذي شنه التحالف في السابع من إبريل على المجمع الـــذي شـــهد اجتمـــاع أعضاء القيادة العراقية وربما كان صدام من بينهم. كانت الفتـــرة الزمنيـــة الفاصلة بين تلقي المعلومات الاستخباراتية التي أشارت إلى تواجـــدهم فـــي المبنى وإسقاط أول قنبلة عليه– أي ما يعرف "بالاستشعار قبل الضرب"– ٤٥ دقيقة فقط. وسواءً كان صدام موجودًا هناك أم لا، فإن الفترة الفاصلة التـــي تقلصت من ست ساعات خلال الحرب العالمية الثانية إلى دقائق فقـــط فـــي الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ شكلت لحظة حاسمة في استخدام المعلومات الاستخباراتية على أرض المعركة.

الدبلوماسية الموازية

تمهيد

هبطت الطائرة بيبر شيفتين ذات المحركين التي تحمل السفير البريطاني إلى موزمبيق ريتشارد أديس للممر الصغير الموجود بين الأحراش بعد ما يقرب من ساعة من إقلاعها من موبوتو. ومع توقف الطائرة في المكان المخصص لها، اندفعت دراجة نارية من طراز هوندا ٢٠٠ وهي تزأر نحو مكان وقوفها. كان سائق الدراجة يضع نظارة شمسية أنيقة وزي جنرال رباعي النجوم. كان ذلك الشخص هو ألفونسو ديلاكاما، زعيم المقاومة الوطنية الموزمبيقية، رينامو. كان ذلك في أكتوبر من عام ١٩٩٤. وقبل عامين من ذلك التاريخ، قام ديلاكاما بتوقيع اتفاقية سلام مع الرئيس جواكيم شيسانو، كانت على وشك أن تؤدي إلى إجراء أول انتخابات حرة في البلاد. ولكن الآن أصبح زعيم المقاومة لديه أفكار أخرى، وكانت هناك مخاوف عميقة من العودة إلى حرب العصابات التي ألحقت الدمار بموزمبيق منذ السبعينيات، وخلفت وراءها آلاف الضحايا.

كان هناك أشخاص ضمن مجتمع موبوتو الدبلوماسي عبروا عن دهشتهم بسبب استعداد السفير البريطاني لاختراق الأحراش بمفرده. قضى ديلاكاما سنواته المبكرة في الدراسة لكي يصبح قسيسًا، ولكنه كان شخصًا خطرًا ومتقلبًا تتنازعه الأهواء، خاض ستة عشر عامًا من الحرب الأهلية التي اتسمت بوحشية مفرطة. ومع ذلك فإن إديس قام على عدد من الرحلات الخطرة إلى مقر قيادة حركة المقاومة (رينامو) في مارينجو، وذلك في إطار جهوده لجر ديلاكاما إلى اتفاقية سلام. وقد نمت درجة من الثقة بين الرجلين.

وعلى أي حال، لم يكن السفير البريطاني وحده. فقد كان قائد طائرته وكبير مستشاريه في المفاوضات يركب خلف سائق دراجة نارية أخرى، وقام على المزيد من الرحلات الأخرى في الأحراش للقاء ديلاكاما. كان لديه قدر كبير من الخبرة في التعامل مع أشخاص مثل ديلاكاما. كان ضابط استخبارات خارجية لديه خبرة خاصة في الدبلوماسية الموازية، التفاوض مع الإرهابيين وأشخاص آخرين، على نحو قد ترغب الحكومة في الحفاظ عليه طي الكتمان، وتنكره عند الضرورة.

كان إديس داهية ومفاوضًا ماهرًا، أمضى أوائل الثمانينيات معارًا في أيرلندا الشمالية- حيث كان يعمل في جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 يتحدث إلى "جماعات الشوارع"- حيث كان يجادل الإرهابيين من الجانبين بالحسنى. وبعد أن أرسل إلى مابوتو مع بداية عملية السلام، أدرك على الفور أن الأمر يحتاج إلى دعم محسوب في دقة لكي ينجح. كان الموقف مهيئًا لذلك النوع من المباحثات السرية التي تقوم بها خدمة الاستخبارات السرية البريطانية. وقد أقنع وزارة الخارجية بشراء الطائرة بيير شيفتين وإرسال ضابط استخبارات خارجية لديه رخصة قيادة طائرة لقيادتها عبر ما أصبح يطلق عليها رحلات منتظمة عبر الأحراش من أجل الاحتفاظ بالعلاقة مع ديلاكاما.

وكان الهدف من هذه الرحلات المتكررة إلى مارينجو الحفاظ على تواصل عملية السلام، الأمر الذي حدث حتى قبل إجراء الانتخابات بست ساعات، حينما قام زعيم رينامو بالاعتراض عليها بزعم تزويرها. وقد استغرق الأمر الكثير من العمل من قبل إديس ورفيقه في جهاز الاستخبارات الخارجية من أجل إعادته إلى مائدة المفاوضات. ولكن خلال ٢٤ ساعة، مع توقع شيسانو بأن يفوز بأغلبية ضئيلة، وإصابة ديلاكاما بالإحباط بسبب

الهزيمة في الانتخابات، كان هناك، مرة أخرى، خطر حقيقي يهدد بانهيار عملية السلام. ومن خلال الاختلاء بديلاكاما في مبنى السفارة الذي يعود إلى القرن التاسع عشر في مابوتو، قام إديس ورفيقه في جهاز الاستخبارات بالعمل على صياغة اتفاقية بالإنجليزية والبرتغالية يمكن أن تعيده مرة أخرى إلى الساحة. وقد أخبروه كيف أنه بيّن للعالم أن رينامو ليست مجرد "عصبة من اللصوص" كما يزعم شيسانو. وأشار إلى أنه مع إجراء الانتخابات الجديدة في خلال عامين، وتضاؤل أغلبية الحكومة، يمكنه الانتصار عبر صناديق الاقتراع بدلا من العودة إلى حمل السلاح. كانت مهمة شاقة، ولكنهما نجحا في إعادة ديلاكاما إلى الساحة، مما دفع ألبرو آجيلو، مندوب الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات، إلى وصف إديس بأنه "قد صنع معجزة حقيقية".

الفصل الحادي والعشرون

التحدث إلى الإرهابيين

لا يجب ترك حجر في موضعه من أجل تقدم قضية السلام.

السير جيميس كريج، الزعيم النقابي بأولستر، مبررًا اجتماعاته السرية مع قادة الجيش الجمهوري الأيرلندي عام ١٩٢١.

تتمثل إحدى القضايا التي لا يتم التطرق إليها كثيرًا فيما يتصل باستخدامات خدمات الاستخبارات أو أجهزتها في قضية "الدبلوماسية الموازية"، بمعنى إقامة قنوات اتصال مع العدو الأمر الذي قد يكون بالغ الخطورة، من الناحيتين المدنية والسياسية، على الوزراء أو المسئولين المدنيين على وجه العموم. وهذه العلاقات تتميز بأنه يمكن التنصل منها تمامًا وفي أوائل التسعينيات كانت تستخدم لإسدال الستار على الصراعات التي تستمر لأمد بعيد. وكان لدى كل من وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز الموساد الإسرائيلي قنوات خلفية سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت تستخدم للإعداد لمباحثات أوسلو للسلام، حينما يهيأ المناخ لعودة السود إلى الحكم في جنوب إفريقيا من خلال جهاز الاستخبارات الوطني (NIS).

وقد بدأ جهاز الاستخبارات الوطني (NIS) محادثة مع نيلسون مانديلا في سجن "بولسمور" عام ١٩٨٨. يقول نيل بيرنارد، الرئيس السابق للجهاز "بدأنا إدراك أننا يجب علينا أن نولي وجهنا شطر السيد مانديلا والأعضاء

الآخرين لجماعة ريفونيا. وكان السؤال المطروح هو ما إذا كنـــا نـــستطيع التوصل إلى حل سياسي بينما لا يزال هؤلاء الأشـــخاص يرزحـــون فـــي الأغلال. وعلى ذلك عاقبتنا الحكومة لمحاولتنا معرفة ما إذا كـــان مانـــديلا قادرًا على لعب دور ما لإيجاد حل سياسي للنزاع، وقد تبعت المحادثات مع مانديلا اجتماعات سرية مع قادة المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، وعقد أول اجتماع منها في "لوسرن" في سبتمبر عام ١٩٨٩. يقول برنارد "لم يكن من السهل على جهاز الاستخبارات الوطني الالتقاء بأعضاء المـــؤتمر الـــوطني (ANC) في أوروبا. فهؤلاء ليسوا رجالا يمكن الالتقاء بهم علنًـــا فـــي أحـــد الفنادق. إننا نعلم بأننا حينما نسافر إلى الخارج، فإننا نخضع للمراقبة عيانًـــا بيانًا، والأمر نفسه ينطبق على أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان علينا استخدام وسائل مثيرة من أجل الهروب من مراقبـــة أجهـــزة الاســـتخبارات الأخرى". ويصف مايك لو، أحد ضباط جهاز الاستخبارات الوطني، انتظاره في بهو الفندق أول اجتماع مكثف مع وفد المؤتمر الوطني الأفريقي برئاسة ثابو مبكي قائلا "حينئذ قاموا بالالتفاف حول الزاوية ولمحونا واقفين هنـــاك". تقدم إلينا ثابو وقال "ها نحن كما ترون إرهابيون متعطشون للدماء ولعلكـــم تعلمون أيضًا نحن شيوعيون قذرون". أدى ذلك إلى إذابة الجليد بيننا وضـــحكنا جميعًا. ويجب عليّ القول بأنه منذ تلك اللحظة لم يعد هناك أي توتر".

قام جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية (MI6) بمنح الدبلوماســـية الموازية أهمية خاصة، وقد ساهم بنصيب كبير في عمليـــة ســـلام أيرلنـــدا الشمالية. ولكنه قام أيضًا بالمشاركة في المفاوضات السرية التـــي أدت إلـــى إسدال الستار على عدد من الصراعات الخارجية طويلة الأمد في عدد مـــن البلدان ومـــن بينهـــا مـــوزمبيق وأنجولا ويوغوسلافيا السابقة. ومع بدايـــة

عام ٢٠٠٣، انخرط ضباط الاستخبارات الخارجية (MI6) في مباحثات سرية تهدف إلى حل النزاعات المشتعلة في نصف دستة من الأماكن حول العالم.

إن إحدى الميزات الواضحة لاستخدام أجهزة الاستخبارات (أو الخدمة السرية) في عقد مباحثات سرية تتمثل في أنها تتمتع بخبرة أكبر في التعامل مع المواقف الصعبة التي تحدث في إطارها هذه المباحثات، كما أنها تعلم على نحو أفضل كيف ننجو بنفسنا حينما تسوء الأمور. ولكن أهم ميزة لهذه المحادثات على الإطلاق هي القدرة على إنكارها، كما يقول أحد الضباط السابقين.

"إذا كان لديك قناة سرية غير معلنة، فإنها تحمل معها ذلك النوع من الثقة الذي لا يتوافر عادة في القناة المعلنة التي يجاهد فيها الساسة للتقدم خطوة إلى الأمام على طريق التفاوض. ولأن كل طرف يعلم أن الطرف الآخر لديه أجندته الخاصة، فمن السهل تطوير ذلك إلى النقطة التي يمكنك عندها تحقيق بعض قواعد الثقة فيما يخبرك به الآخر، وذلك لأنه لا يوجد التزام تام به. فعندما يقول "انظر، هذا أقصى ما نستطيع الوصول إليه من جانبنا. إنني أخبرك ذلك بيني وبينك. فلن تكون هناك عودة إذا انتهى الأمر الآن". وعلى ذلك، يصبح من السهل الوصول إلى مفهوم مشترك بين الجانبين أفضل مما يحدث في المفاوضات المعلنة.

وعلى الرغم من أن ضابط الاستخبارات يعطي الشكل الخارجي للتفاوض، فإنه في بساطة يضع أفكارًا، إذا أدت إلى حدوث تقدم ما فإنه يمكن الأخذ بها أو التفاوض عليها من قبل أصحاب القرار حسبما يتراءى لهم. والنتيجة النهائية هي دفع المحادثات إلى الأمام على نحو لا يمكن تحقيقه أمام عدسات وسائل الإعلام بينما يحاول الساسة الدفاع عن مواقفهم أمام المعارضة ومناوئيهم في الحزب.

الميزة الأخرى تتمثل في أن هذه المفاوضات يمكن أن تقدم معلومات مفيدة، كما يقول الضابط السابق في الاستخبارات الخارجية "يمكنك التحقق مما يقال لأنك حصلت على المعلومة. وعلى ذلك حينما تكون في موقف شبه تفاوضي مع الجانب الآخر فإنك في الواقع تعالج مصادر المعلومات وتخدمها، وحينما يقولون "هذا هو الموقف" فإنك أيضا تكون لديك بعض الوسائل للتحقق مما يقال سواء كان كذبا أم صدقًا. وهذا يؤدي إلى بناء قاعدة أكثر صلابة للمساعدة على حل الصراع".

على الرغم من رفض الحكومات البريطانية المتعاقبة إجراء محادثات علنية مع الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، فقد استخدمت الدبلوماسية الموازية من أجل القيام بذلك على نحو يعود إلى عصر لويد جورج وحتى الوقت الراهن. وخلال بدايات القرن العشرين، كانت العمليات الاستخباراتية في أيرلندا يسودها افتراض أن الفرنسيين وبعد ذلك الألمان يحاولون إشعال الثورة هناك بوصفها وسيلة للهجوم على بريطانيا. كما كان هناك عدد من المنظمات التي تجمع المعلومات عن القائمين بالدفاع عن الاستقلال باستخدام السلاح، على الرغم من أن هذه المنظمات كانت تفتقر إلى الفعالية، كما أنها أصبحت لا حول لها ولا قوة مع تزايد الدعم للحركة الجمهورية بعد الحرب العالمية الأولى. يقول الفيلد مارشال السير جون فرنش، الحاكم العسكري الأيرلندي عام ١٩٢٠، "إن جهاز استخباراتنا لا وجود له. إن هذا الجهاز ليس لديه من حيلة سوى الوهم والخداع".

كانت استخبارات الشرطة موزعة بين القسم G التابع للإدارة السرية لشرطة العاصمة في دبلن والفرع الأيرلندي الملكي الخاص، حيث كان يتم جمع معظم المعلومات من خلال إرسال الضباط إلى الاجتماعات العامة، أو قراءة الصحف أو من خلال إجراء "تحقيق سري". كانت تعاني على نحو

سيء من نقص التمويل، وكانت المعلومات التي تنتجها "هزيلة ومليئة بالعيوب". ويقول أحد التقارير الصادرة عام ١٩١٦ بشأن عمليات الاستخبارات في أيرلندا، أعده بازيل طومسون، رئيس الفرع الخاص لأسكوتلنديار، إن الميزانية المخصصة لمصادر المعلومات كانت هزيلة للغاية حتى إنه "لا يمكن القول بأنه تم إنشاء أي جهاز للمعلومات السرية".

كان لدى الجيش البريطاني فرع للاستخبارات يضع ضابطاً للاستخبارات في كل منطقة عسكرية من أجل إرسال التقارير عما يحدث. كان يتم تمرير هذه التقارير، والمعلومات "الهزيلة" المستقاة من الشرطة، إلى جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) الذي كان يقوم بدوره بتقديم المعلومات المشتقة من اعتراض الرسائل البريدية والتقارير الواردة من الشرطة الرئيسية وقسم استخبارات البحرية.

ويرى طومسون أنه كان هناك "الكثير من التداخل" والقليل من التنسيق. وهو يشير إلى أنه "على الرغم من أن كل تقارير المعلومات يمكن أن تصل إلى المسئول عن أيرلندا، فهناك بالتأكيد خطر ناجم عن الافتقار إلى التنسيق، حيث إن الحكومة الأيرلندية ربما تكون آخر من يتلقى معلومات ذات تأثير حاسم على السلام في أيرلندا".

لقد أدى نقص التمويل إلى ترهل استخبارات الشرطة وجعل ضباطها مفلسين. كما كانت الإدارة المدنية والشرطة في حالة مزرية بسبب المتعاطفين مع الجمهوريين. وقدر مصدر بريطاني مهم يحمل الاسم الحركي "تشوك" أن "أعضاء الشين فين يحصلون على قدر هائل من المعلومات الرسمية وهذه المعلومات يمكن تأكيد أنها تأتي من مكتب الوزير الأول" وقد رفض عدد من العملاء السريين البريطانيين خوفاً من الوشاية بهم لدى الجيش الجمهوري الأيرلندي، "العمل تحت إمرة الشرطة" وعرضوا

خدماتهم على الجيش. على سبيل المثال، ظل تحقيق عاجل يتصل بالعمليات الاستخباراتية للشرطة مكتوبا بخط اليد لأن اللجنة كانت تخشى من أن من سوف يقوم بكتابته على الآلة الكاتبة ربما يكون واشيًا للجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA). والأمر الذي ساهم في مزيد من الإحباط أن الشين فين أدرك على الفور أنه يستطيع أن يمزق جهاز الاستخبارات البريطاني من خلال اغتيال المزيد من الضباط المؤثرين. ويشير أحد المؤرخين العسكريين إلى ذلك بالقول "كان إعداد تقارير كاملة ومحدثة صعبًا للغاية بسبب وجود عجز في أعداد العاملين ومع مرور الوقت واتساع حركة الشين فين، أصبح ذلك في حكم المستحيل. فقد اضطر الضباط والرجال المتخصصون في مكافحة الجريمة إلى الاعتماد على نحو متزايد على ذاكرتهم والاعتماد بدرجة أقل على السجلات (أو التقارير). ولم يستغرق الأمر وقتًا طويلا لكي يدرك الشين فين أن هؤلاء الرجال والأعضاء الأكثر فعالية في الشرطة الملكية الأيرلندية (RIC) الذين لديهم معلومات محلية دقيقة هم أكثر خطورة من مناوئيهم. وبدءًا من عام ١٩١٩ قاموا على حملة اغتيالات منظمة، أدت إلى فقد الكثير من أفضل رجال الشرطة الملكية الأيرلندية (RIC). ومن ثَم فإن المصدر الشرطي للمعلومات، والذي كان في ذلك الوقت المصدر الوحيد الذي يمكن أن تعتمد عليه السلطات، قد جفت منابعه وأصيب جهاز الاستخبارات بالشلل".

قام الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، الذي كان في السابق من السهل اختراقه من قبل الاستخبارات البريطانية بابتكار وسيلة فعالة للغاية لردع الوشاة. يقول أحد ضباط الاستخبارات "أصبحت مضطرًا إلى أن تكون كل اتصالاتي مع من يطلق عليهم عملائي شخصية وهذا كان أمرًا بالغ الخطورة بالنسبة لمقدم المعلومة. بضع طلقات تنطلق في سكون الليل وفي

الصباح يتم العثور على جثة معلق عليها لافتة تقول "خائن، قُتل بناءً على أوامر الجيش الجمهوري الأيرلندي". ويشير المؤرخ العسكري إلى أن جهاز الاستخبارات برمته كان نموذجًا حيًا للفشل في أيرلندا. فلأسباب عديدة كان من المستحيل عمليًا زرع رجل في أي دائرة داخلية. فقد كان الحصول على وشاة دائمين ولا يثيرون الشكوك، مثل أولئك الذين تم استخدامهم في حالات أخرى، يدخل في عداد المستحيل". وقد تطابق التحقيق الذي تم إجراؤه داخل استخبارات الشرطة مع هذه الرؤية. "بسبب إرهاب الشين فين والمنظمات المتصلة به، كان الأشخاص المحترمون والمخلصون يخشون التحدث إلى رجال الشرطة". كان عجز الفرع الخاص التابع للشرطة الملكية الأيرلندية (RIC) مؤلمًا كما جاء في التحقيق وكان الجيش يتبنى الرأي نفسه. وحينما قررت السلطات ترحيل المئات من الأعضاء البارزين في الشين فين على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحطيم عظام الحركة أصيب الجيش بالإحباط عندما اكتشف أن "أعضاء (RIC) المحليين لا يستطيعون إلا تقديم القليل من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عن هؤلاء الأشخاص أكثر من مجرد القول "فتى شرير" أو "عنصر فاسد".

أدى عجز إدارة دبلن عن التعامل على نحو فعال مع "المتاعب" وتوصيات التقرير فائق الأهمية من قبل السير ورايد فيشر، رئيس الخدمة المدنية، في مايو ١٩٢٠، إلى عملية إعادة تنظيم عنيفة. وفي غضون أسابيع، كانت هناك إدارة جديدة برئاسة السير هامار جرينوود، الوزير الأول والسير جون أندرسون نائبًا له. ومنذ البداية كانت مهمة الحكومة الجديدة الدعوة إلى الضرب بيد من حديد على الشين فين. وقد تعزز ذلك من خلال أنشطة الوحدات المدعمة للشرطة– التي أطلق عليها– التي قامت على سلسلة من عمليات الانتقام التي أدت فقط إلى زيادة دعم قضية الجمهوريين. ولكن

السياسة الخفية للحكومة– نتيجة لدعوة فيشر إلى "سبر غــور المــشاكل أو تسويتها" اعتمادًا على حقيقة أن الغالبية العظمى من الأيرلنديين يؤيدون الآن الشين فين– كانت مختلفة تمامًا.

منح ألفريد "آندي" كوب، عضو فريق تحقيق فيشر، دورًا جوهريًا في النظام الجديد "ظاهريًا بوصفه مساعدًا لنائب الــوزير الأول ولكــن فعليًــا بصفتــه المبعوث الشخصي والسري لرئيس الوزراء بهدف إقامة قناة اتصال مع قادة الشين فين للتفاوض حول التوصل إلى اتفاقية سلام". أمدتني كــوب، ضابط الجمارك السابق البالغ من العمر ثلاثة وأربعين عامًا، عشرة أعــوام يستجوب المهربين الذين يقومون على نحو مشروع بصناعة مشروب لنــدن دوكلاند، مما أكسبه خبرة عميقة في العمل السري وتقنيات التعامل بود مــع المسلحين ومنتهكي القانون". وقد تم تكليفه "بمهمة خاصة في أيرلندا الشمالية" وطلب منه لويد جورج أن يعثر على شخص ما من الشين فين يستطيع تسليم البضائع".

إن أحد الشروط الحيوية لكل من المهام العامة والخاصة كان يتمثل في تحسين الاستخبارات. كتب أندرسون يقول في وقت لاحــق "كانــت قــوات الشرطة في مأزق حرج. فقد تم تجاهل مــواد الاستخبارات والخدمة السرية كلها تمامًا". وقد جرت محاولة قصيرة الأمد من أجل انتزاع الاســتخبارات المدنية من براثن شرطة العاصمة دبلن (DMP) والشرطة الملكية الأيرلنديــة (RIC)، وإخضاعها لسيطرة طومسون، ولكن لم تحظ إلا بالقليل من النجــاح، وعلى ذلك قامت السلطات بتعيين منسق للاستخبارات مقره في دبلن كاســل، مقر قيادة الإدارة البريطانية "من أجل جمع المعلومات وإنشاء خدمة ســرية (جهاز استخبارات) أو فرع خاص لقوة الشرطة في أيرلندا، حيث لــم يكــن موجودًا" وقد تم وصف الرجل المختار لأداء هذه المهمــة، البريجــــادير–

جنرال أورموند وينتر، الذي كان يرتدي نظـارة عدسـة واحـدة، أو (O)، بواسطة أحد أعضاء إدارته بحسبانه "شخصًا مذهلاً". كان يبدو مثـل الحيـة البيضاء الشريرة، بالغ المهارة، وغالبًا ليس لديه أي وازع أخلاقي، وفارسًـا من الطراز الأول، وعبقريًا في لعب الورق، ويجيد العديد من اللغات".

بسبب عدم الثقة في الشرطة، قام الجيش بإنشاء "الفرع الخاص" التابع له في دبلن، وبمساعدة جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)، قام أيضًا بإقامـة "مدرسة جاسوسية". كان أحد الذين جُندوا في "عصابة القـاهـرة"، التـي أطلق عليها هذا الاسـم لأن معـظم أعـضائها خـدم فـي الاسـتخبارات العسكرية في مصر خلال الحرب العالمية الأولى، هو الكابتن آر. دي. جين، يقول "بعد أن حصلنا على فترة قصيرة من التدريب في هونتسلو، تم إرسالنا إلى دبلن مع مطلع صيف عام ١٩٢٠. تم تكليف أفراد الدفعة الأولـى بـأن يتظاهروا بأنهم ضباط تابعون للهندسة الملكية، ولكن سرعان ما تم التخلـي عن هذه الخطوة العقيمة وانخرطوا في معرفة كل تفاصيل المدينـة وتعقـب رجال الشين فين والقيام على غزوات صغيرة". جـاءت معظـم معلومـات عصابة القاهرة من خلال الوشاة، والتحقيق مع المشتبه بهم والوثائق التي تم الاستيلاء عليها. كانت النساء أفضل مصادر المعلومات "ولكن اشتمل التعامل معهن أحيانًا على علاقات تجاوزت حدود الصداقة. وكان ذلك أحيانًـا غيـر ملائم". وإذا كانت السلطات يحدوها الأمل في أن يؤدي تعيين وينتـر إلـى تحسين تدفق المعلومات، فقد خاب مسعاها. يقول أحد المؤرخين العـسكريين "واصل النظام المزدوج للشرطة والاستخبارات العسكرية افتقاره إلى الكفاءة، وازدواج العمل والتعقيدات في كل المجالات تقريبًا". فإذا كان يتم التحكم في المعلومات كلها من خلال مكتب واحد "فربما أمكن تحقيق نتائج أفـضل وتجنـب الكثير من الشقاق والشجار". وحينما أبدى السير جون أندرسون تذمره بسبب

ضآلة المعلومات، ألقى الجنرال نيفيل ماكريدي، قائد الجيش، باللائمة على وينتر. كتب ماكريدي يقول "كل شيء يبدو أنه يؤيد الرأي القائل بأنه لا يتصرف على النحو الملائم، ونحن ينتابنا الكثير من الشك في أنه لن يفعل. إنني أرى أنه "شرطي بالسليقة"، ولكنني أشك في قدرته على التنظيم وهذا حسبما أعتقد هو ما يعطل المراكب السائرة".

ولكن رأي الجيش في الشرطة لم يكن على الدرجة نفسها من السوء بالنسبة لرأيه في أولئك الموجودين في الإدارة وبدا أنهم لديهم استعداد "للتآمر" مع العدو. قام كوب بالاتصال بإيمون دوجان، وهو محامي من دبلن، كان رئيسًا لاستخبارات الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، "ومن خلال مجازفة شخصية" بدأ سلسلة من المحادثات الاستكشافية مع الجيش الجمهوري الأيرلندي. يقول أحد المعاصرين للأحداث "ومن خلال المجازفة بتاريخه المهني، تخلى عن الوسائل التقليدية الخاصة بمباحثات سلام كاسيل وانخرط في اتصالات شخصية مباشرة مع قادة الشعب الأيرلندي. كان عليه أولا إقناع مراكز اتخاذ القرار في الشين فين بأنه يرغب في التباحث معهم في كل صراحة ووضوح، وكذلك أولئك الموجودين في دبلن كاسيل وفي أماكن أخرى بأن "عصابة القتلة" ترغب في تسوية مشرفة". وفي خطاب إلى فيشر، بعد بضعة أسابيع من وصوله إلى دبلن، كتب كوب يقول "التقيت عددًا من أعضاء الشين فين البارزين- منهم اثنان حكم عليهما بالإعدام بتهمة التمرد وتم إرجاء تنفيذ الحكم- وعلى ذلك فقد أصبحت على دراية بالموقف الراهن". كانت أنشطة كوب سرية للغاية حتى إن عددًا قليلاً جدًا من الأشخاص كان على علم بها، وسرعان ما أصبح موضعًا للشكوك بحسبانه من الوشاة التابعين للجيش الجمهوري الأيرلندي. كتب جين يقول "في سبتمبر من عام ١٩٢٠، تقرر أن تتم مداهمة عدة منازل في درامكوندرا، وتم إيلاء

أهمية لمنزل رجل يدعى أوكونور، كان معروفًا لدينا بأنه أحد نشطاء الشين فين". وأثناء تفتيش المنزل، عثر الجنود على خطاب مرسل من كوب، حسبما يقول جين "وكان مكتوبًا على ورق رسمي لدبلن كاسيل يحتوي على الـنص الآتي:

عزيزي السيد أوكونور...

"لقد حصلت على الأوراق التي طلبت مني إرسالها إليك"

المخلص

إيه. دبليو. كوب

كان ذلك أمرًا مثيرا للغاية. كان ذلك خطاب مساعد الوزير إلى أحد أعضاء الشين فين سيىء السمعة الذي كان على صلة به على نحو جلي. بعد ذلك، حاولت اكتشاف المزيد من أعمال هذا الشخص ووجدت أنه قام على بعض التصرفات الغريبة مثل السماح لبعض المتخصصين في الكهرباء المعروفين باعتناق أفكار الشين فين بالقدوم إلى القلعة في أوقات مريبة. كما أنه كان أحد المسئولين القليلين جدًا في القلعة الذين يستطيعون السير في أمان في شوارع دبلن. ولكن تقرر ألا يتم اتخاذ أي إجراء عنيف ضده، حيث تبين أنه أحد أعضاء حاشية لويد جورج، الذي التقطه وأرسله إلى أيرلندا من أجل أن يكون له موضع قدم في معسكر الشين فين"

كانت السنوات التي قضاها كوب في المنطقة الواقعة على أطراف شرق لندن تقول بأنه اعتاد القيام على "مفاوضات غير منتظمة، وأنشطة غير معلنة ومناهج غير تقليدية" كما يقول أحد رفاقه. كان أيضًا شخصية غير تقليدية، تتمتع بالجلد والمثابرة والشجاعة وسرعة البديهة" وكان يرغب في فعل أي شيء من أجل تحقيق السلام. "وقد وجد معارضة عنيفة من قبل

الجيش واعتبرته القيادة العامة "عميلا خالصًا" للشين فين واعتبروا أنه لــيس أكثر ولا أقل مما يعتقدونه في مايكل كولينز، وعلى ذلك فإن أي شيء يقوله فهو وطبيعة الحال يجب الوقوف ضده". كانت هناك عدة بدايات كاذبة، ولكن في النهاية نجح كوب في بناء علاقة تتسم بالثقة مع المتمردين. كانــت لمطــاردة الجيش ثمارها حيث أدت إلى "انقسامات في قيادة الجمهوريين". فعلى الرغم من أن الكثيرين كانوا مهيئين لقتال البريطانيين حتى النهاية من أجل استقلال أيرلندا، كانت هناك أقلية متنامية تفكر في الانخراط في المفاوضات. وفــي يوم السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٢٠، التقى آرثر جريفيش والسير جون أندرسون في مكتب أحد المحامين في شارع سان أندرو، دبلن، من أجل عقد مباحثات تمهيدية. ولا يتضح تمامًا كيف سارت الأمور، وفي وقت لاحق انقسم أعضاء بارزون في إدارة أندرسون بشأن ما إذا كان الرجلان قد جلسا في الغرفة نفسها معا. ولكن مع حلول شهر نوفمبر كان التفاؤل فــي دبلــن ولندن بشأن إمكانية تحقيق السلام قد وصل إلى إعــلان لويد جــورج "لقــد ذُبحنا من الوريد إلى الوريد". وبعد ما يقرب من أسبوعين، في يــوم الأحــد الموافق الحادي والعشرين من نوفمبر عام ١٩٢٠- المعروف باســم "يــوم الأحد الدامي"- قام الجيش الجمهوري الأيرلندي بقتل ثلاثة عــشر شخــصًا رميا بالرصاص وأصاب آخرين، وتم سحب بعضهم من الفــراش بملابــس النوم وقتلهم بلا رحمة أمام زوجاتهم وعائلاتهم. كتب جين يقول "إن الهدف من العمل من جانب الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) هو استئصال شــأفة ضباط الاستخبارات وضباط محاكم الأحوال الشخصية لأن المسلحين شعروا أن الخناق يضيق عليهم. تم إحضار الرجال إلى دبلن من أماكن أخرى فــي البلاد، وخاصة ترييراري، من أجل إلقاء القبض على أكبر عدد منا من الذين يغطون في نوم عميق صباح الأحد حيث يخلد معظم الناس إلى النــوم فــي وقت متأخر من الليل". نقلت صفوة ضباط الاستخبارات التابعين للجيش فــي

هذه الهجمات. يقول مارك سترجيس زميل كوب في يومياته "كان يومًا للقتل الأسود. فماذ كان هدفهم من ذلك، هذا ما لا يعلمه إلا الله".

وبعد حدوث جرائم القتل هذه وما خلفته من امتعاض في صفوف الجيش بشأن تعامل كوب مع العدو، أصدرت اللجنة الأيرلندية لمجلس الوزراء قرارًا نص على أنه "لا يسمح لأي شخص يعمل في الحكومة الأيرلندية تحت أي ظرف من الظروف بإجراء اتصالات مع الشين فين". ولكن واصل كوب اتصالاته مع قيادة الجيش الجمهوري الأيرلندي، من أجل استكشاف إمكانية تحقيق السلام. كتب أحد المعاصرين للأحداث يقول "مرات ومرات كانت، جهود كوب المضنية ظاهرة للجميع ولكنه كان هو شخصيًا يعاني من الدمار التام. ولكن إلى جانب تفاؤله الذي لا ينضب وإيمانه بنفسه، كانت لديه قدرات غير عادية على العمل وخلال حوادث الإرهاب، كثيرًا ما كان يقوم على رحلات في طول البلاد وعرضها تستغرق يومين كاملين". بعد مضي أسابيع قليلة على يوم الأحد الدامي، وصل إلى دبلن الدكتور بارتريك جوزيف كلون، مطران الروم الكاثوليك في بيرث بأستراليا، وذلك في أوائل شهر ديسمبر بحسبانه وسيطًا يحمل معه مقترحات من لويد جورج للتوصل إلى هدنة وإقامة مؤتمر للسلام. وفي الوقت نفسه، قام رئيس الوزراء البريطاني بتصعيد الضغط العسكري، وفرض الأحكام العرفية على كورد وكيري وتيراري وليمريك وألمح إلى أنها يمكن أن تمتد لتشمل أيرلندا كاملة.

ومن خلال مساعدة كوب، اجتمع كلون مع جريفيث، الذي اعتقل في أعقاب أحداث يوم الأحد الدامي، ومايكل كولينز، قائد الجيش الجمهوري الأيرلندي، على الرغم من أنه كان لا يزال مشتبكًا مع القوات البريطانية. وقد وافقوا على وقف إطلاق النار، ولكن الجيش اعترض على ذلك. يقول كوب "لقد أقنعوا أنفسهم بأن الأولاد على التلال يُضربون وأنهم لا يرغبون

في أي محادثات للهدنة تؤدي إلى إرباكهم". وأصر مجلس الوزراء، المكون من ائتلاف من الليبراليين وأعضاء حزب المحافظين المتعصبين للاتحاد، على وجوب قيام الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA بتسليم أسلحته شرطًا مسبقًا لأي هدنة. وحذر أندرسون وكوب وستريجيس جميعًا من أن ذلك سوف يؤدي إلى تخريب المحادثات، ولكن لا حياة لمن تنادي. وقد أخبر إيمون دي فاليرا، رئيس الشين فين، المتطوعين بأنه "ليس هناك دليل على إخلاص الجانب الآخر. فرئيس الوزراء البريطاني لا يبغى سوى المناورة من أجل الحصول على فرصة لتجميل صورة ممثلي أمته على نحو كاذب".

في غضون ذلك كان كوب يعيش على أعصابه- "فريسة يتقاذفها التفاؤل المفرط واليأس القاتل"- حيث أدى فشل محادثات كلون إلى إصابته بالإحباط. ولكن مطلع ربيع عام ١٩٢١، كانت هناك ضغوط مكثفة على الجانبين من أجل الوصول إلى شكل من أشكال الاتفاق. وفقدت حكومة كويد جورج الائتلافية ثقة الجماهير، بسبب الفشل في حل النزاع الأيرلندي، وكان هذا أحد الانتقادات الشائعة، بينما أوشكت الحملة العسكرية على إلحاق الهزيمة بالجيش الجمهوري الأيرلندي. وفي تدريج، بدأت جهود كوب تؤتي أُكلها. وقام اللورد ديبري، السفير البريطاني السابق في فرنسا، بالتوجه إلى أيرلندا في شهر إبريل لإجراء مباحثات سرية مع الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) مرتديًا نظارات شمسية داكنة لإخفاء شخصيته وأقام في أحد فنادق دبلن تحت اسم مستعار. وفي يوم الحادي والعشرين من إبريل عام ١٩٢١، أعلن لويد جورج عن اقتراح لعقد مباحثات سلام، حيث أخبر مجلس العموم أنه على استعداد للقاء ممثلي الشعب الأيرلندي "بهدف مناقشة أي مقترحات تسعى إلى تحقيق التسوية وحل النزاع".

ونجح كوب في إقناع السير جيمس كريج، قائد اتحادي أوليستر بالاجتماع بدى فاليرا في مكان سري خارج دبلن. ولأن كوب أحضر الشخصين من خلال إخبار كل منهما بأن الآخر يرغب في لقائه فقد انفض الاجتماع بدون تحقيق أي نتائج ملموسة، ولكن مجرد لقائهما كان كافيًا لضخ دماء جديدة في شرايين عملية السلام.

يقول أحد رفاق كوب "كانت لديه القدرة على إخضاع الناس لمشيئته. لم يكن يهتم بكيف أو أين ولكنه كان يسعى إلى المعلومات أيًا كانت شريطة أن تدفعه خطوة إلى الأمام لتحقيق هدفه". كما كانت لديه اتصالات على أعلى المستويات داخل صفوف الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، وهناك متطوعون يقصون القصص عن كيفية قيام كولينز على "وضعه في الفراش" بعد ليلة صاخبة. وحينما طلب كوب من إحدى وسيطات الشين فين أن تدبر له لقاء مع دي فاليرا، سألته قائلة "هل ترغب في لقاء مايكل كولينز؟" أجاب قائلا "لا، إنني ألتقي مايكل كل ليلة".

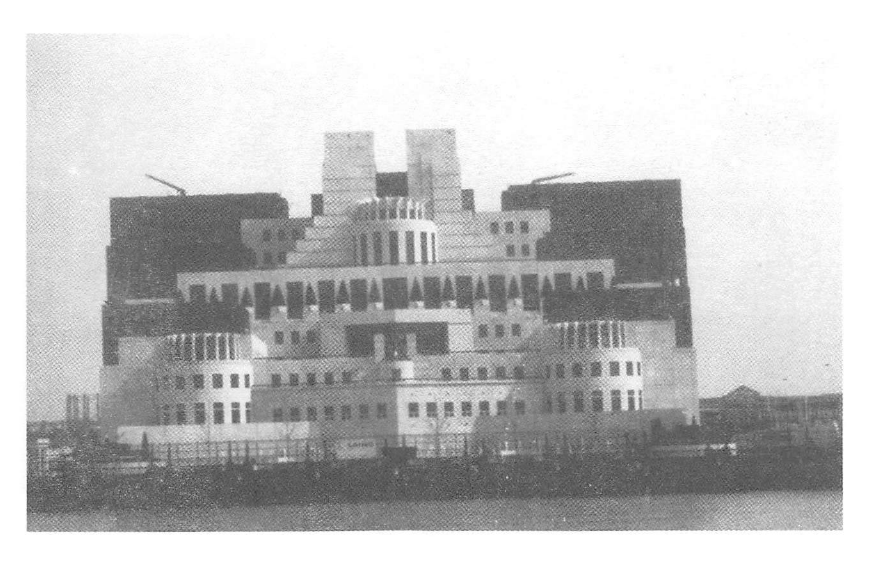
بعد أن أخضع الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، رأى أنه ليست هناك حاجة كبيرة لإجراء مباحثات سلام واعتبر كوب أقرب ما يكون إلى الخيانة. كتب الكابتن جين يقول بأنه "مع مطلع الصيف، كان الجيش الجمهوري الأيرلندي يتم دفعه نحو الركن الجنوبي- الغربي لأيرلندا وكان على وشك التلاشي. ولكن كانت هناك تأثيرات معينة نجحت في إنقاذه كما علمت في وقت لاحق في لندن من جريفيث، الذي كان متواجدًا في دبلن وأقام، من لندن جهاز استخبارات ملائمًا في أيرلندا". وفي يوم الثاني والعشرين من يونيو قام الجيش بالقبض على عضو مشتبه به في الشين فين في أحد منازل مونت ميريون، خارج دبلن. وقبل ذلك ببضعة أيام،

تم القبض على أحد ضباط الجيش من خلال كمين نصبه الجيش الجمهوري الأيرلندي، حيث أخذوه من سيارته وقتلوه رميًا بالرصاص أمام ثلاث سيدات كن في صحبته. وعلى ذلك فقد انتابهم شعور طاغ بالسعادة حينما علموا أن عضو الشين فين الذي قبضوا عليه ما هو إلا دي فاليرا. تحول ابتهاجهم إلى صدمة وذهول عندما أمر كوب بإطلاق سراحه. كتب جين يقول "أرسل المقر العام لقيادة الجيش في كيمينهام إلى لندن ببرقية يقول فيها "قبض على فاليرا. ويقترح كوب إطلاق سراحه". وقام جيفريس بأخذ البرقية إلى لويد جورج الذي فرك يديه قائلا "حسنا، فعل الجيش. لا يجب إطلاق سراحه بأي ثمن". وبعد أن أدى مهمته، قام جيفريس بالانصراف. ولكن بمجرد انصرافه أصدر لويد جورج أوامره بإطلاق سراح دي فاليرا، وهو ما حدث".

تبدو تلك الحادثة نموذجًا مبسطًا للافتقار إلى التنسيق بين الجيش والسلطات المدنية. ولكن أدت هذه الغزوة إلى الحصول على معلومات ثمينة للغاية عن الموقف التفاوضي للمتمردين وربما كان هذا هو هدفها منذ البداية. فبعد يومين من الحملة العسكرية قدم البريطانيون عرضًا رسميًا للهدنة. كانت المتاعب قد ولت. ولكن المرارة التي كان يشعر بها الكثير من رجال الجيش وحزب المحافظين بشأن ما كانوا يعتبرونه خيانة يقودها كوب استمرت بعد قيام دولة أيرلندا الحرة. وتشكو جريدة "مورنينج بوست" الموالية للمحافظين من أن "المفاوضات مع المنظمة الإرهابية بدأت قبل وقت طويل من معرفة الجيش أو الشرطة بأن هناك هدنة يتم الإعداد لها. ففي الوقت الذي كانوا يقاتلون فيه متوهمين بأن الحكومة تقف وراءهم، كان السيد كوب يقيم علاقات الصداقة مع قاتليهم".



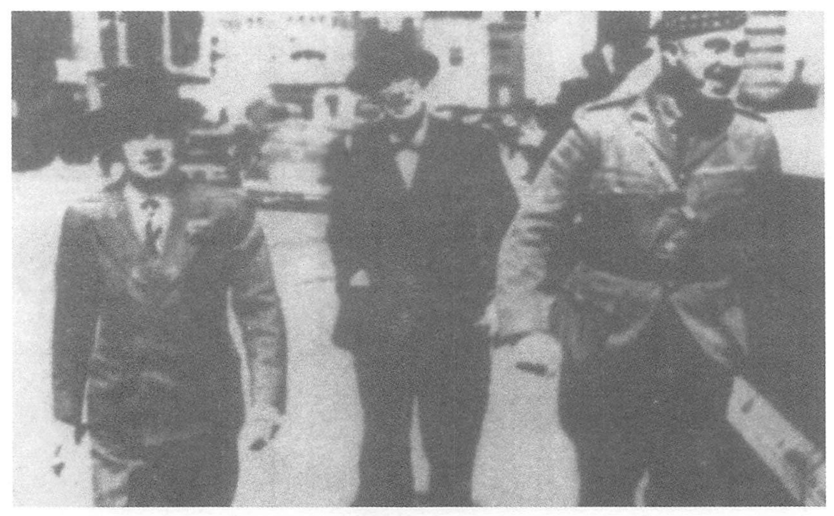
أوليج جورديفكسي، أفضل عميل في موقعه لحساب جهاز الاستخبارات الخارجية **(MI6)** داخل جهاز الاستخبارات السوفييتية **(KGB)**.



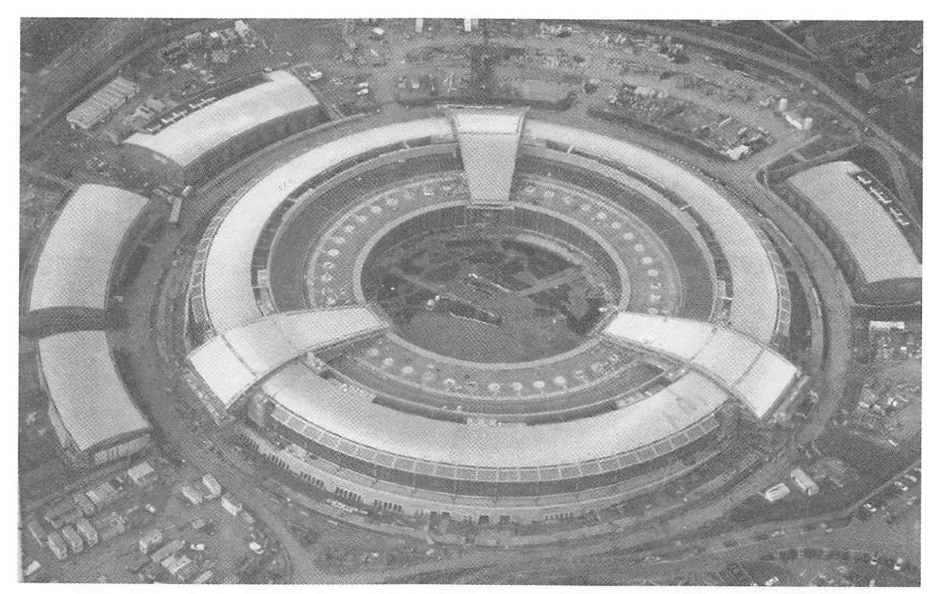
مقر جهاز الاستخبارات الخارجية **(MI6)** في فوكسهول كروس، لندن.



وصول أول فوج من القائمين على فك الشفرة (أو محللي الشفرة) من المدرسة الحكومية للرموز والشفرة إلى المقر الخاص بفترة الحرب في بليتشلي بارك وذلك تحت غطاء حفلة صيد أقامها الكابتن ريدلي.



جون تيلتمان، أفضل محللي الشفرة في بريطانيا (على اليمين بالزي الرسمي)، إلى جانب أليستير دينستون (على اليسار)، أول رئيس للمدرسة الحكومية للرموز والشفرة، والبروفيسور إي. آر. بي. فينسنت، الذي تخصص في الرموز والشفرات الإيطالية ثم اليابانية. (باربرا إيكوس).



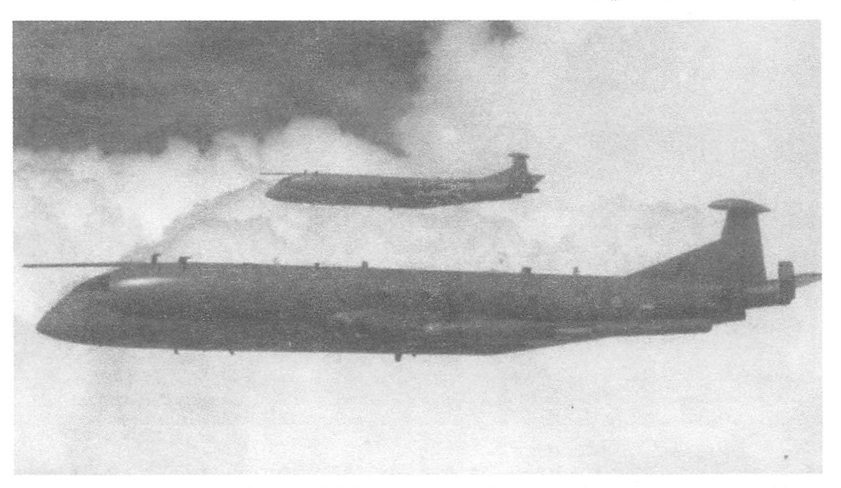
مبنى مركز اتصالات الحكومة البريطانية الجديد **(GCHQ)** في شلتنهام، المعروف باسم "الدونات" أو "الكعكة المحلاة".



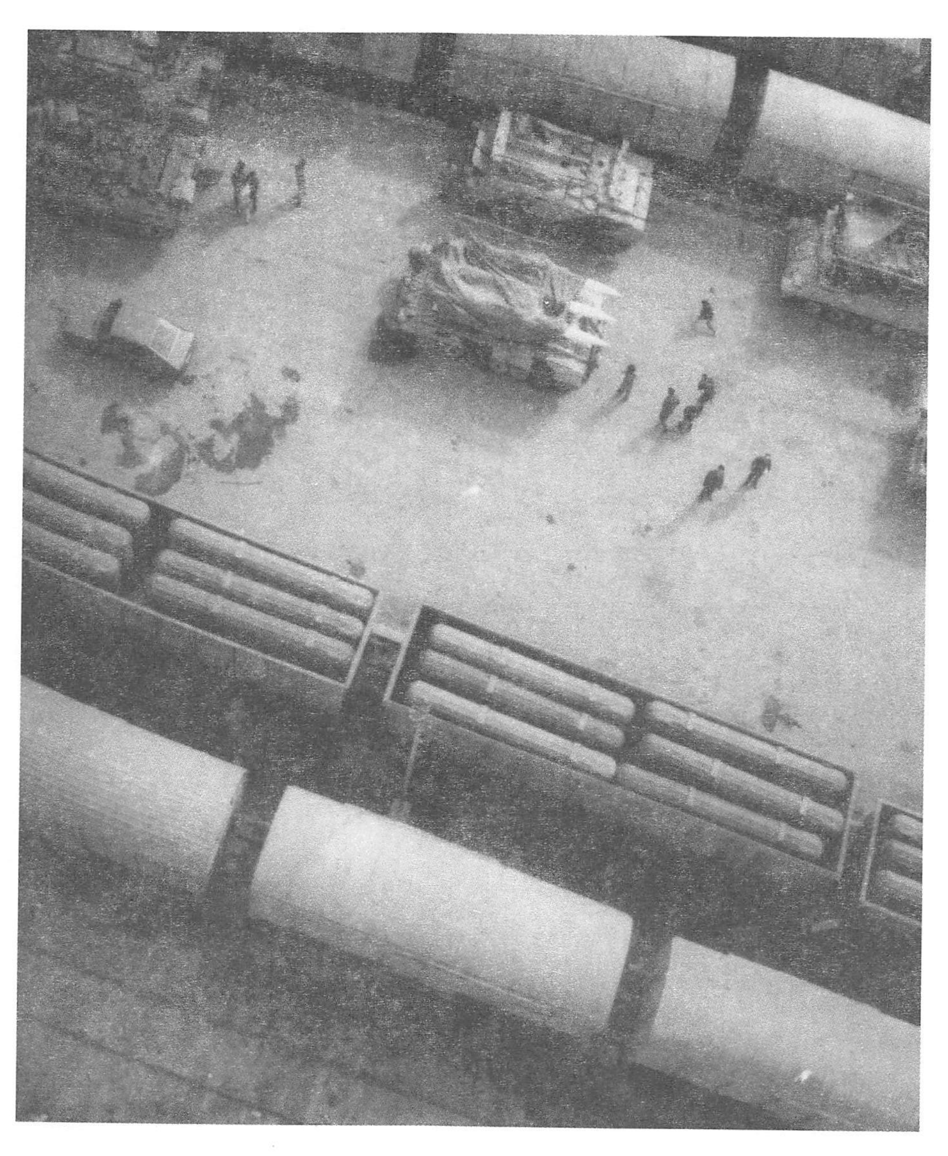
موقع تجميع معلومات القمر الصناعي الرئيسي التابع لمركز اتصالات الحكومة البريطانية في كرونوول.



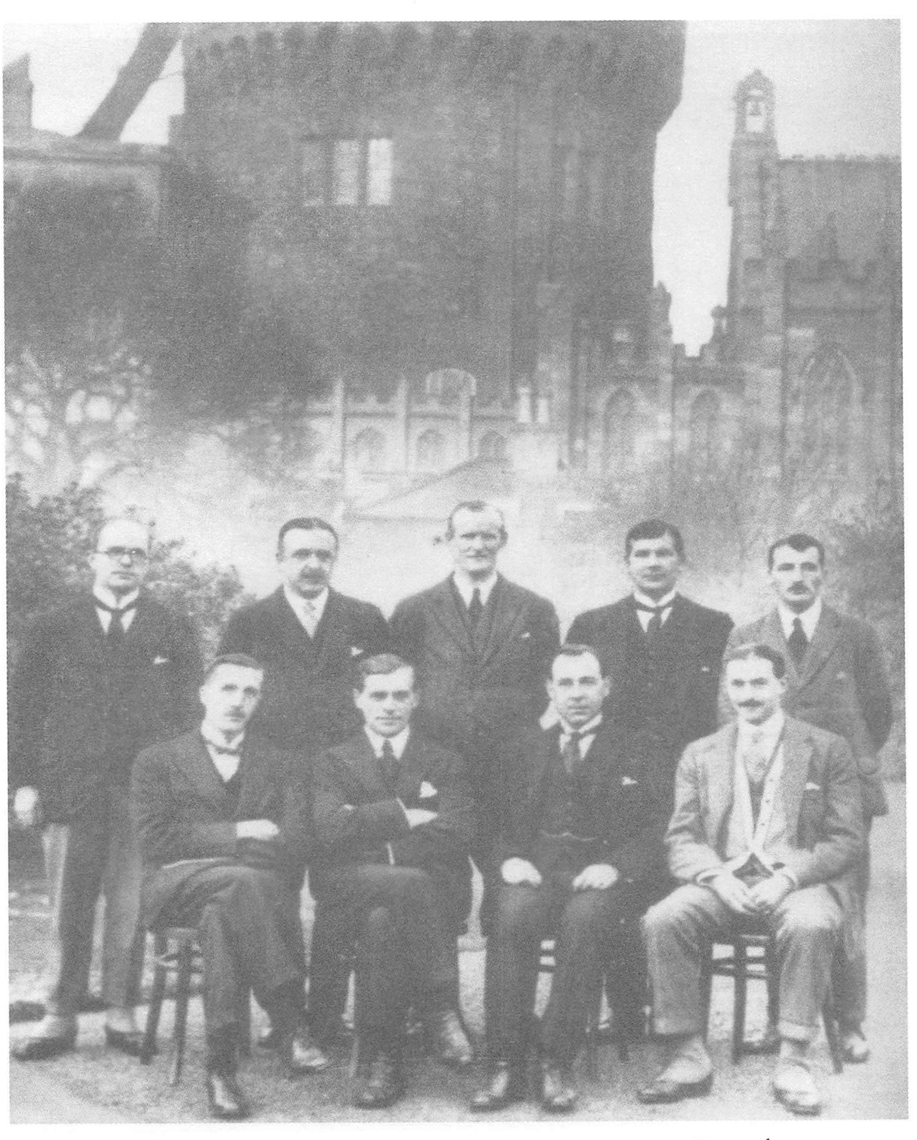
أحد محللي الشفرة التابعين لفيلق الاستخبارات وأحد مشغلي الاعتراض التابعين للإشارة الملكية يستخدمان نظام الاستخبارات اللاسلكية العسكري "أوديت" التابع للجيش البريطاني.



طائرة استخبارات إشارة من طراز نيمرود **R1** تابعة للسلاح الجوي الملكي.



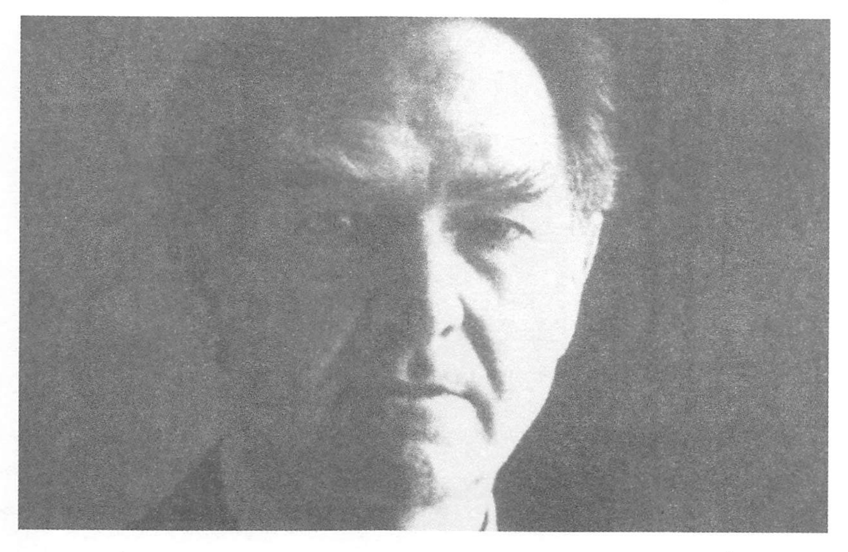
العراق المظهر الخارجى لـــSA6 قذيفة الصواريخ الجوية فى طريق المحـــصل – تم التصوير عام ٢٠٠٢ بواسطة راف النمر المرقط ويشاهد فى الصورة بعض العراقيين للتغطية والبعض الآخر للحماية ومواجهة أصوات الضجيج المنبعثة من أمنطاد الفـــضاء، والبعض الآخر ينظر للمنطاد.



السير ألفريد آندى (الثانى من اليسار فى الجلوس) الموظف العام البريطانى، هـو المطلع على أحاديث ١٩٢٠ بين الحكومة البريطانية والعراق الصورة مع بقية الأعـضاء من الإدارة البريطانية فى صدارة قلعة دبلن. الجالس على يساره هـو جـون أندرسـون ومارك لاستورجن.



فرانك ستيل، ضابط الاستخبارات الخارجية الذي قـام علـى أول اتـصالات بريطانية مع الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت (IRA) بوصفه متسلق جبال وكـان المؤيد الرئيسي لإقامة "قناة خلفية أو سرية"



مايكل أوتلى العميل رقم ١٦ فى (IRA)، متسلق جبال هو النصير الأساسى لإقامـة قناة سرية.



القوة **Y**، كوماندوز البحرية الملكية، أثناء استخدامها لنظام "أوديت" لاستخبارات الإشارة على الحدود بين كوسوفو ومقدونيا خلال صراع كوسوفو.

الفصل الثاني والعشرون

القناة الخلفية

كانت هناك قناة اتصال بين الشين فين ولندن على مدى عشرين عامًا.

جيري آدامز، أيرلندا الحرة: نحو تحقيق سلام دائم، ١٩٩٥.

حينما طفا الصراع في أيرلندا الشمالية مرة أخرى على السطح في الستينيات، أصاب الجيش الرعب بسبب ضآلة معلومات الشرطة. يقول أحد كبار ضباط الشرطة "أدت المعيقات المالية وعدم وجود رؤية مستقبلية، في أولستر، إلى عدم الاهتمام الكافي بأنشطة الفرع الخاص والوكالات الأخرى لجمع المعلومات". كانت شرطة أولستر الملكية (RUC) يسودها البروتستانت ولم تحتو ملفات المشتبه بهم في الفرع الخاص إلا على الكاثوليك. ومن خلال مساعدة ضباط الفرع الخاص لشرطة العاصمة، بدأ الجيش وشرطة أولستر الملكية (RUC) في تكوين صورة عامة للاستخبارات. كانت هناك عمليات مراقبة محلية تجرى من أجل إعداد قوائم للسكان المحليين تبعًا للشارع الذي يقطنون فيه. وكانت دوريات الجيش ترسل ما لديها من معلومات، وكانت تفاصيل المشتبه بهم توضع في فهرس للبطاقات يسجل أسماء عائلاتهم وأصدقائهم واتصالاتهم وأنماط حياتهم. وعلى الرغم من أن القاعدة الخاصة بأولوية الشرطة ظلت سائدة، إن ندرة معلومات شرطة

أولستر أدت إلى ممارسة الضغوط من أعلى للحصول على المعلومات من خلال وسائل أخرى، وقام البريجيدير فرانك كيتسون، لمكافحة التمرد بالجيش، بإنشاء عملية استخبارات سرية اعتمادًا على خبرته الخاصة "بالعصابات المضادة" في كينيا، حيث قام باستخدام جماعات من إرهابيي الماو ماو ضد زملائهم السابقين. وقد تم جمع مجموعة صغيرة من إرهابيي الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) وتم تخييرهم بين خيارين: إما مواجهة احتمال السجن لمدد طويلة أو العمل لحساب الجيش. واختاروا جميعًا الخيار الثاني، وتحت قيادة أحد ضباط الجيش البريطاني أصبحوا يعرفون بشكل غير رسمي باسم "الفريدز" أو رسميًا باسم المفرزة الخاصة لقوة الاستطلاع المتحركة.

سعى الجيش إلى الحصول على معلومات سرية عبر أي وسيلة يستطيع التوصل إليها، ولكنه ظل فاقدًا للثقة في شرطة أولستر الملكية (RUC) وكان هناك القليل من التنسيق المعلوماتي بينهما. كان الساسة يتحدثون في لهجة حادة من أجل مساندة دور الجيش وذلك على الملأ، ولكن خلف الستار كانوا يبحثون عن حل سياسي. وقد استحدث منصب المندوب البريطاني في أيرلندا الشمالية في أغسطس من عام ١٩٦٩ وذلك بهدف إقامة علاقات مع كل طوائف المجتمع وتشجيع النشاط السياسي الكاثوليكي المعتدل. وأدى إنشاء حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي (SDLP) بعد عام، إلى توفير ممثلين ذوي توجه قومي يمكن للحكومة التباحث معهم دون إعطاء أي انطباع بأنها تذعن لضغوط الإرهابيين.

تجسدت مشاكل المعلومات الاستخباراتية في الإقليم على نحو جلي من خلا قرار الحكومة - على خلاف نصيحة بعض، على الرغم من أنهم ليسا الخبراء كلهم - القائل بأن اعتقال المشتبه بهم في الجيش الجمهوري

الأيرلندي كافة سوف يضع نهاية لأعمال العنف وكانت المعلومات الوحيدة التي يمكن من خلالها القيام على عمليات الاعتقال هي تلك الخاصة بشرطة الملكية (RUC)، التي كانت تتراوح في الإقليم بين ضعيفة وغير موجودة وكانت لا تزال لا تحتوي على تفاصيل عن المتطرفين البروتستانت. وقام الجيش بإنشاء وحدة اعتقال مشتركة مع شرطة أولستر الملكية (RUC) وجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وذلك في محاولة منه لتحسين الصورة، ولكن بلا جدوى. كانت العملية التي أطلق عليها "ديميترياس" والتي تم القيام عليها في الساعات الأولى من يوم العاشر من أغسطس عام ١٩٧١، تدعو إلى الخجل. فبناءً على قائمة شرطة أولستر غير الكافية إلى حد بعيد (حيث إن بعض من اعتبرتهم خطرًا على الأمن والنظام قد توفوا منذ أمد بعيد)، قام الجيش بالقبض على ٣٤٢ شخصًا في جميع أنحاء الإقليم. ومع بداية التحقيقات، أصبح واضحًا أن عدد الإرهابيين النشطين لم يتعد ضعف هذا العدد. وخلال ٤٨ ساعة، اضطرت قوات الأمن إلى إطلاق سراح ١١٥ شخصًا. وكان من بينهم نشطون للحقوق المدنية ينتمون إلى الطبقة الوسطى وأعضاء في نقابات العمال ورجل سكير تم القبض عليه أثناء انتظاره ركوب الباص.

أجبرت مفرزة الاعتقالات الجنرالات والساسة على إدراك أن الأشياء يجب أن تتغير. كتب الجنرال السير مايكل كارفر، رئيس الأركان العامة، يقول "أدى الإحباط الذي أصاب الجيش إلى توليد ضغوط تدريجية ومتزايدة دفعته إلى إدراك أنه يجب عليه الاعتماد بدرجة أقل على الفرع الخاص والقيام المزيد من الجهد لكي يكون لديه جهاز استخباراته الخاص. وكنت ضمن المعارضين لهذه الرغبة، كما كانت التجارب السالفة كلها في المستعمرات لا تؤيد هذا الرأي، وكانت لصالح الدمج الكامل لاستخبارات الشرطة والجيش. ومع ذلك، فإن عدم فعالية شرطة أوليستر الملكية (RUC)،

ورفضها اللعب بالنار مرة أخرى، والشكوك التي تم إثباتها أكثر من مرة بأن بعض أعضائها لديهم علاقات وثيقة بمتطرفين بروتستانتيين، دفعني في النهاية إلى إدراك أنه ليس هناك بديل".

كان يجب أن تتغير صورة الاستخبارات. وفي مطلع عام ١٩٧١، قرر إدوارد هيث، رئيس الوزراء البريطاني، إرسال جهاز الاستخبارات الخارجية **(MI6)**. وفي غضون أسابيع، قام المندوب البريطاني في أيرلندا الشمالية باستقدام نائب جديد. كان فرانك ستيل رجلا متفاخرًا، نادرًا ما رآه أحد بدون غليونه، وحسبما جاء في موسوعة "من هذا" تقلد عددًا من المناصب الدبلوماسية أغلبها في الشرق الأوسط. كان أيضًا أحد كبار ضباط الاستخبارات الخارجية **(MI6)**. وقد بدأ جهاز الاستخبارات الخارجية **(MI6)** عملياته السرية في الإقليم حين كان ستيل يستخدم مكتب المندوب البريطاني في لاند سايد، وهو منزل على شواطئ بلفاست لوف، وذلك قاعدة للتواصل مع "جماعات الشارع"– وهو تعبير سمح بالاتصال بين أحد كبار مسئولي الحكومة والمتطرفين على جانبي الخط السياسي. كانت الأخطار المشتملة في العمل في المناطق المحظورة في بلفاست ولندنبيري واضحة للعيان. وعند مرحلة معينة كان يجب على ستيل تحذير من هم على صلة به "إذا قتلني الجيش الجمهوري الأيرلندي الآن فسوف يكون هناك طابور طويل".

تمامًا كما كان الجيش معارضًا لمفاوضات كوب عام ١٩٢٠ مع مايكل كولينز، فقد كان الآن معترضًا على أي تدخل لجهاز الاستخبارات الخارجية **(MI6)**. لقد نظر إلى أيرلندا الشمالية باعتبارها نموذجًا حيًا للموقف الكلاسيكي في مكافحة التمرد. كان جمع المعلومات هو الدور المنوط به، وحسب كلمات كيتسون "لقد ضربنا الإرهابيين قبل أن نتفاوض معهم". ولكن ويليام هوايتلو، وزير الدولة لشئون أيرلندا الشمالية، ضرب بعرض الحائط هذه

الاعتراضات. وفي الوقت نفسه، كانت SDLP تقوم باتصالاتها الخاصة مع PIRA/ الشين فين من خلال أوستن كوري وبادي ديلفين وجون هيوم، الذين كانت لهم علاقات مع ديفيد أوكونور، أحد أبرز قادة الجيش الجمهوري الأيرلندي، على نحو يعود إلى انخراطه في حركة اتحاد الائتمان الأيرلندي.

وفي يوم الأحد ٣٠ يناير ١٩٧٢، قام أعضاء من فوج المظلات بقتل ١٣ مدنيًا عزلا بعد اندلاع أحداث شغب خلال مسيرة في لندنبيري- فيما عرف باسم يوم الأحد الدامي. وخلال أيام، قام ستيل بالاتصال بفرانك موريس، نائب قائد الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت في المنطقة التي تشمل ديري ودونجال وبترون وفيرماناج. وكان الهدف من ذلك هو التأكد من الحصول على الدعم الضمني للجيش الجمهوري الأيرلندي لعقد مؤتمر دائرة مستديرة يضم الأطراف كافة في أيرلندا الشمالية. وأرسل ستيل بتقرير يقول بأن موريس طلب العودة إلى الحكم المباشر وضمان حدوث الاعتقال على مراحل. "ولم يكن يتوقع أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي، أو يصرون على، أن يكون موضوع إعادة الاتحاد موجودًا على جدول الأعمال ولكنهم مع ذلك أرادوا أن يكون موضوع الطليعة ودخولها المبكر موجودًا في أي مفاوضات" حسبما أضاف ستيل.

وقد أشار تقريره إلى نوعية الاستخبارات التي يمكن الحصول عليها في هذه المباحثات. "واعتراف مندوب الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت أن ما بين ثلاثة أرباع قياداتهم وسبعة أثمانهم منذ بداية أحداث الاعتقال في بلفاست قد تم إيداعهم في السجون وتم تدمير أدريون، ولكنهم زعموا أن الوضع في المقاطعات الكاثوليكية الأخرى، وخاصة أندرسون تاون، لم يتأثر إلى حد بعيد. وأضاف أن التدهور في بلفاست قد تم تداركه من خلال التحسن السريع والجوهري في دونجال، حيث كان تواجد الجيش الجمهوري

الأيرلندي هناك ضئيلا، ومن خلال هذه القاعدة أصبحت ديري تحت سيطرتهم. واختتم حديثه بقول بأن أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت سوف يواصلون صراعهم طويل الأمد وعلى الرغم من إيمانهم بأنهم لا يستطيعون إلحاق الهزيمة بالجيش البريطاني إنهم واثقون من أن الجيش البريطاني لا يستطيع هزيمتهم".

اقترح ستيل بأن الاتصالات يجب أن تستمر على أساس أن يقوموا بتقديم معلومات مفيدة. ولكن أدى الغضب الذي يجتاح هوايتهول بشأن فكرة إجراء أي مباحثات معتمدة رسميًا مع الإرهابيين إلى إجهاض الاقتراح. يقول أحد المسئولين بأن الاتصالات كانت "أقرب إلى المفاوضات منها إلى جمع المعلومات". ولكن على الرغم من التوتر في لندن فإن الدافع إلى حدوث مباحثات سلام كان قويًا. وقد بدا أن أيرلندا الشمالية على شفا حرب أهلية. ومع ارتفاع حصيلة الضحايا واتجاه أنظار العالم نحو الإقليم، كانت الحكومة متلهفة إلى العثور على طريقة ما لنزع فتيل الموقف المتفجر. وقد أشارت الاستخبارات السرية لجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) إلى احتمال حدوث انشقاقات داخل الجيش الجمهوري الأيرلندي، حيث أدرك بعض المتطوعين افتقاره إلى النجاح.

في يونيو من عام ١٩٧٢ اقترح مارتين ماكجينيس، قائد فرقة ديري، رئيس أركان الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA، أن يعرضوا على هوايتلو وقف إطلاق النار إذا وافق على الالتقاء بهم. واعتبر ماكستفين أن هذا العرض جيد لأنه يضع البريطانيين في موقف الدفاع. وأفاد بأنه "إذا رفض هوايتلو، فسوف تهبط أسهم بريطانيا. إن وزرَ رفضِ اقتراح معقول سوف يقع على عاتق لندن ولن ينحي أحد علينا باللائمة". وقام هوايتلو بالفعل برفض عرض الجيش الجمهوري الأيرلندي على رءوس الأشهاد. ولكن فيما

وراء الستار أقنعه مستشاروه بأن الوقت قد حان لإجراء مباحثات سرية مع الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA. يقول ماكسيتوفين "في غضون ساعات من رفض التعامل مع الإرهابيين، كان البريطانيون يوافقون سرًا على مناقشة الهدنة معنا". ومن خلال العمل عبر هيوم وديفلين، وافق الجانبان على إجراء مباحثات مع الجيش الجمهوري الأيرلندي بناءً على وضع شروط مسبقة معينة: أن يتم منح أسرى الجيش الجمهوري الأيرلندي وضعًا سياسيًا ويجب ألا يتم اعتقال أي من أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي خلال وقف إطلاق النار، كما يجب إطلاق سراح جيري آدامز، أحد الأعضاء البارزين في فرقة بلفاشت التابعة للجيش الجمهوري الأيرلندي، الموجود في سجن لونج كيش للمشاركة في المباحثات. عقد الاجتماع التمهيدي الأول- بين ستيل وفيليب وودفيلد، نائب الوزير في مكتب أيرلندا الشمالية، وأكونور وآدامز- في بالبارنت، وهو منزل ريفي كان يوجد على حدود ديري في كاونتي دونجال. وقد وافق وودفيلد وستيل مسبقًا على الإبقاء على المحادثات في شكل غير رسمي بقدر المستطاع "بهدف ضرب ممثلي الجيش الجمهوري الأيرلندي ومساعدة بعضهم بعضًا إذا وصلت المناقشات إلى طريق مسدود". وخلال الاجتماع الذي استمر لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة، كان الجانبان يعانيان من الضغوط المتمثلة في أنهما ليسا لديهما أي سلطة للتفاوض على أي صفقات، وأنهما يقدمان الاقتراحات فقط وينتظران الرد. ومع ذلك، بدأت المفاوضات على نحو فعال. وفي تقرير وودفيلد الرسمي عن الاجتماع، يشير لاحقًا إلى أن جو الاجتماع كان مريحًا ووديًا.

"ليس هناك شك في أن هذين الشخصين على الأقل يرغبان في وقف إطلاق النار ونهاية دائمة للعنف. وأيًا كانت الضغوط في أيرلندا الشمالية التي دفعتهم إلى هذا الإطار من الفكر، فهناك القليل من الشكوك في أن إمكانية

تحقيق السلام كانت قوية حتى إنهم كان لديهم دافع شخصي لبذل الجهد لتحقيقه. وقد سربوا عدة إيماءات تبين أن حياة رجل الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت ليست ممتعة. وكان مظهرهم وسلوكهم محترمًا وجديرًا بالاحترام وكان ردهم على كل اقتراح يقدم لهم معقولا ومعتدلا. وقد بدا أن سلوكهم وموقفهم ليس له أي علاقة بأعمال التفجير والقتل العشوائية التي كانوا يقودونها".

بعد ذلك، عقدت سلسلة من الاجتماعات معظمها في أحد منازل الجيش الجمهوري الأيرلندي غير الآمنة في ديري. وعلى الرغم من الخصومة الموجودة بين الجانبين فقد نمت علاقات بينهما. وقد دهش ستيل حينما اكتشف أنه، بدلا من السلوك العدواني الذي كان يتوقعه من شخص شاب، كان آدامز شخصًا ذكيًا وودودًا لطيفًا متفاهمًا ومقنعًا".

في السادس والعشرين من يونيو قام الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت (PIRA) بالإعلان عن تعليق "عملياته الهجومية". وقد أبلغت لندن نتيجة المباحثات في السابع من يوليو عام ١٩٧٢. وقد التقى مندوبو الجيش الجمهوري الأيرلندي مع ستيل في مكان محدد مسبقًا في ريف ديري وقد نقلتهم طائرة هليوكوبتر إلى مطار ألدرجروف في بلفاست، وكانت رحلة مثيرة للتوتر حيث كان القلق ينتاب ماكجينز من أنهم ربما يعدون هدفًا مغريًا لزملائهم على الأرض. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا كانوا يطيرون انطلاقًا من قاعدة أندومز التابعة للسلاح الجوي الملكي إلى قاعدة بنسون في أوكسفورشاير، وكانت تتولى سيارتان يقودهما ضباط من الفرع الخاص نقلهما إلى لندن، في منزل شلسيا الخاص بالوزير الشاب بول شانون لدى هوايتلو اشتمل وفد الجيش الجمهوري الأيرلندي على أوكونور وماكسيتوفين وآدامز وإيفور بيل، قائد فرقة بلفاست وسيموس تومي، المتشدد والمناوئ

العتيد لعقد أي صفقة مع البريطانيين. وكان متواجدًا هناك من أجل مراقبة أوكونور، الواقعي الذي كان أكثر التزاما بالمباحثات. أما الجانب البريطاني فكان يضم هوايتلو وشانون وودفيلد وستيل. وكانت الاجتماعات حسب وصف هوايتلو "مخالفة للتوقعات". وقد حاول إشاعة جو من الألفة. كانوا فاقدين للثقة ومتلهفين على التأكد من أن البريطانيين يتعاملون معهم في جدية. وطلب ماكستوفين أن ينسحب البريطانيون من أيرلندا الشمالية بحلول الأول من يناير عام ١٩٧٥، وإصدار عفو عام عن السجناء السياسيين، ووضع نهاية للاعتقالات ويبدو أن اهتمام لندن بالمحادثات قد أدى إلى إيهام الجيش الجمهوري الأيرلندي بأنه قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافه. فلماذا أراد البريطانيون التفاوض طالما لم تلحق بهم الهزيمة؟ ولكنهم أساءوا تقدير الموقف إساءة بعيدة. وتبين رؤية هوايتلو للمحادثات مدى التباعد بين وجهتي نظر الجانبين. يقول "قدم قادة الجيش الجمهوري الأيرلندي طلبات مستحيلة، حيث أخبرتهم أن الحكومة البريطانية من المحال أن تسلم بها. كانوا لا يزالون يعيشون جو التحدي والإصرار على الاستمرار حتى تتم الاستجابة لمطالبهم المستحيلة المنافية للعقل".

على الرغم من فشل المحادثات، وافق الجانبان على الحفاظ على القناة الرسمية للاتصال من خلال ستيل، وعند العودة إلى بلفاست، حاول رجل الاستخبارات الخارجية (MI6) فرض وقائع الموقف السياسي على القادة المؤقتين. وبينما كان يتحدث، همس ماكسيتوفين في أذن تومي قائلا له "أنصت جيدًا إلى هذا الشخص. إن ما نحصل عليه الآن له الأهمية نفسها لما نحصل عليه داخل الاجتماع". كانوا ينصتون ولكنهم لا يستمعون. وقال ستيل "آمل ألا تشرع في البدء في حملتك الدموية الغبية العنيفة مرة أخرى". وأضاف إنه إذا أراد الجيش الجمهوري الأيرلندي الحصول على أيرلندا

موحدة، فإنه يضيع وقته بإطلاق الرصاص على الجنود الإنجليز وتحويل أيرلندا الشمالية إلى أطلال صناعية واجتماعية. وسوف يكون من الأفضل إقناع البروتستانت بأنهم يمكن أن تكون لهم حياة كريمة من خلال شكل من أشكال الاتحاد مع الجنوب. ولكنهم لم يلتفتوا إلى مقترحاته، فهناك طريقة واحدة فقط للحصول على أيرلندا الموحدة- من خلال إجبار البريطانيين على الخروج- والوسيلة الوحيدة لفعل ذلك هي استخدام "القوة الدامية" التي تشتمل على استهداف "المصالح الاقتصادية".

بالنسبة للجيش الجمهوري الأيرلندي، بدا أن البريطانيين منخرطون في عملية "خداع بالألفاظ". أمسك المتشددون بزمام الموقف. وبعد مرور أسبوعين، في يوم الجمعة الموافق الحادي والعشرين من يوليو، تم استئناف الحملة. فقد انفجر أكثر من عشرين قنبلة في أنحاء بلفاست في أسوأ أحداث عنف شهدتها المدينة. ولقي تسعة مدنيين حتفهم وأصيب أكثر من مائة آخرين. وعلى الرغم من أن يوم الجمعة الدامي كان يهدف إلى تلقين البريطانيين درسًا لا ينسونه، قد كانت له نتائج عكسية. فقد أدت المبادرات السياسية لهوايتلو إلى التسبب في حدوث مشاكل لأنشطة الاستخبارات العسكرية، من خلال قطع الطريق على الدوريات والتحقيقات. أما الآن فقد أصبح الجيش حرًا طليقًا في الدخول إلى "المناطق المحظورة" في ديري الحرة. وبعد مرور عشرة أيام على يوم الجمعة الدامي، اقتحمت العربات المدرعة والجرافات منطقتي كريمان وبوجسايد. وأدت العملية "موتورمان" إلى الحصول على ثروة من المعلومات من خلال الكاثوليك العاديين الذين شعروا بالاستياء من تجدد أعمال القتل، كما أدى فشل تكتيكات القيادة العتيقة، خلال المحادثات وخلال ردود الفعل الدموية، إلى إنشاء قيادة أكثر شبابًا وحنكة سياسية قادرة على تطوير سياسة "الكفاح العسكري وصندوق

الانتخابات" التي تعزز دور الشين فين وتؤكد على انتهاج منهج أكثر تطورًا في أي تعامل مستقبلي مع البريطانيين.

أدى عجز الوكالات المختلفة عن التعاون بعضها مع بعض، وفضيحة ليتلجون (حدث أشيع أن بنك دبلن تم السطو عليه لصالح جهاز الاستخبارات الخارجية MI6) وامتداد عنف الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) إلى بريطانيا، أدى عام ١٩٧٣ إلى زيادة في أنشطة جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 على حساب جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6). كان ينظر إلى الخدمة الأمنية بحسبانها أكثر قدرة على التواصل مع كل من الجيش وشرطة أولستر الملكية (RUC) من جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6)، وقد منح كبير ضباط جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) لقب مدير الاستخبارات ومنسقها. ولكن الدور السياسي لجهاز الاستخبارات الخارجية استمر متواصلا. وقد أرست مباحثات هوايتلو قاعدة ضرورة وجود قناة سرية للتواصل مع الجيش الأيرلندي الجمهوري. وحينما أصبح ميرلين ريس وزيرًا لأيرلندا الشمالية في مارس من عام ١٩٧٤، فإنه قام بالتصريح لخلفاء وودوفيلد وستيل، جيمس آلان، الموظف في وزارة الخارجية، ومايكل أوتالي، ضابط جهاز الاستخبارات الخارجية، بمواصلة ما أطلق عليه "محادثات تفسيرية".

تم الحفاظ على القناة الخلفية مفتوحة من خلال وساطة دينيس برادلي، القس السابق الذي شهد أحداث قبل يوم الأحد الدامي وكان مصرًا على وضع نهاية للعنف. وفي بعض الأحيان كان أوتلي يتلاقى وحده وأحيانًا بصحبة آلان ممثلي الجيش الجمهوري الأيرلندي، وأحيانًا كانت الرسائل عبر برادلي. وبعد تفجيرات حانة برمنجهام، التي راح ضحيتها تسعة عشر شخصًا في نوفمبر ١٩٧٤، تم إجراء محاولات واسعة من أجل وضع نهاية لحوادث العنف. وفي غضون أسابيع، التقت جماعة من رجال الدين البروتستانت،

أوكونيل وتومي في الجمهورية مع دعم كامل من الحكومة البريطانية. وأعلن جهاز استخبارات الجيش الجمهوري الأيرلندي عن وقف مؤقت لإطلاق النار وطالب "بإعلان موقف الحكومة البريطانية" تجاه مطالبته بالانسحاب والعفو عن جميع المساجين السياسيين. ويقول ريس إنه من خلال رغبة الجيش الجمهوري الأيرلندي الواضحة في إجراء مباحثات، جرت محاولات أخرى من أجل الارتقاء بمنزلة المحادثات التي تجري خلف الستار. ويضيف قائلا "وضعت أسس عقد اجتماعات بين طاقم العمل والشين فين المؤقت حيث قررت أن تكون أكثر رسمية من الاجتماعات التفسيرية التي اعتمدتها من قبل". في غضون ذلك، تم استدعاء برادلي إلى اجتماع مع المجلس العسكري المؤقت الذي يشرف على الجيش الجمهوري الأيرلندي وأخبرهم أن أوتلي يرغب في لقاء بيلي ماكس، الضابط الذي يتولى قيادة فرقة بلفاست في الجيش الجمهوري الأيرلندي. عقد الاجتماع، وشهده أحد كبار أعضاء فرقة ديري. وتبعًا لماكس، قال أوتلي إن الانسحاب البريطاني مطروح على مائدة البحث.

كان هذا شيئًا لم يشر ريس إليه. ولكنه لم يكن على علم بالتفاصيل الدقيقة لما تم قوله. كان أوتلي يدرك أنه بدون اقتراح وضع الانسحاب البريطاني على مائدة المباحثات، وهذا هو كل ما ألزم نفسه به، فإن الجيش الجمهوري الأيرلندي لم يكن ليفكر في التحدث إليه. ولكن إحدى المزايا الجوهرية لتلك المباحثات السرية تتمثل في أن هناك أشياء يمكن قولها لا يمكن للساسة النطق بها. يقول أحد ضباط جهاز الاستخبارات الخارجية "يمكنك التوصل إلى تفسير أكثر مرونة لما يمكن لحكومتك أن تكون سعيدة بقبوله". ولكن في منتصف يناير من عام ١٩٧٥ انهارت المحادثات وانتهى وقف إطلاق النار. وعلق ريس على ذلك قائلا "كان

واضحًا أنه على الرغم من جهودنا كافة فإن الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت لم يفهم ما كنا نقول. لقد كنا على قناعة بأن مشكلتنا الأساسية تكمن في ممثلي الشين فين المؤقتين في بلفاست، الذين كانت تنقصهم الخبرة ولم يكونوا على قدر المسئولية في المهمة المنوطة بهم. لقد طالبت في الاتصالات المستقبلية مع الشين فين المؤقت أن تكون على مستوى أعلى وبعيدًا عن بلفاست وثرثرتها ونميمتها القميئة" التقى آلان وأوتلي مع ماكين وروري أوبراريج، رئيس الشين فين. كان اللقاء الأول تكتنفه الصعاب ولكنه أدى إلى المزيد من المحادثات وفي النهاية تم التوصل إلى وقف إطلاق النار مقابل التوقف عن الاعتقال دون محاكمة. وتم عقد لقاءات عديدة مع الجيش الجمهوري الأيرلندي في "مراكز طوارئ" أقيمت عبر الإقليم، في لاندسايد، وخلال "قناة خلفية" كان يديرها أوتلي الذي كان يعرف لدى قيادة الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت باسم متسلق الجبال.

أدت التحركات السياسية إلى قلق كبير من صفوف الاستخبارات العسكرية وجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5). وقام الجنرال السير فرانك كينج، القائد العسكري في أيرلندا الشمالية بالهجوم علنًا على "تدخل" مكتب أيرلندا الشمالية، زاعمًا أنه لا يفعل سوى منح الجيش الجمهوري الأيرلندي المزيد من الوقت لإعادة حشد صفوفه. وهو يقول إن "الجيش كان يحقق تقدمًا طيبًا حتى إنه في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر سوف نجعل الجيش الجمهوري الأيرلندي يصل إلى قناعة بأنه حان الوقت للتوقف عن القتال". كان الوقف التدريجي لعمليات الاعتقال دون محاكمة يعيد للجيش الجمهوري الأيرلندي أفضل رجاله. "فقد تم الإفراج عن ٢٠٠ شخصًا وسوف يتم الإفراج الباقين البالغ عددهم ٣٠٠ أو ٤٠٠، في الغالب بحلول شهر أكتوبر. وعلى ذلك فسوف يكونون في وضع يسمح لهم بالبدء من جديد". وبدأ الجيش

الانخراط في "حيل قذرة" في محاولة منه لتشويه سمعة ريس. "في إحدى المناسبات، أمضيت ثلاثة أسابيع في مناقشة بعض كبار الجنود بشأن كيفية تنفيذ عملية لا تؤدي إلى أي تهديد للأرواح" حسبما قال ريس. "في اليوم التالي، كان هناك تقرير منشور في الصحف صادر عن الإدارة العسكرية يقول بأنني عرضت حياة الجنود للخطر– وهي سياسة متعمدة للتضليل". شعر الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) أنه لم يحصل على شيء من وقف إطلاق النار، ومع نهاية عام ١٩٧٥ أدى ذلك إلى اندلاع تناحر داخلي على نحو موسع. وفي الوقت نفسه أسدل الستار على المناقشات الجادة التي كانت تتناول موضوع "القناة الخلفية" بعد أن تم إبعاد أوتلي إلى محطة هونج كونج التابعة لجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6). وقد استبدل به ضابط استخبارات خارجية آخر وفقد كل من الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) وبرادلي الثقة في القناة الخلفية.

استمرت المعارك الطاحنة بين الوكالات المتنوعة، ولم يفلح القرار الذي صدر في يناير من عام ١٩٧٧، بتكليف شرطة أولستر الملكية بتولي مسئولية جمع المعلومات الاستخباراتية في المساهمة في تحسين الموقف. كان الجيش لا يزال يوجه الكثير من مستنداته نحو "المملكة المتحدة فقط وليس نحو شركة أولستر الملكية" وخاصة حينما يتعلق الأمر بعمليات مستقبلية وفي أكتوبر من عام ١٩٧٩، بعد مقتل اللورد مونتباتن ومذبحة وارينبوروينت التي قتل فيها ثمانية عشر فردًا من أعضاء فرقة المظلات، تم إرسال السير موريس أولدفيلد الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الداخلية إلى بلفاست منسقًا للأمن بهدف وضع حد للصراعات الدائرة. تم النظر إلى أنشطة الاستخبارات السرية المبكرة للجيش بحسبانها عملا من أعمال الهواة وذلك من منظور جهازي الاستخبارات الداخلية والخارجية. واشتملت العمليات التي

كانت تديرها قوة الاستطلاع المتحركة (MRF) على مغسلة "فولر سكوير" التي كانت تجمع الملابس القذرة وتفحصها بحثًا عن أي أثر للمتفجرات أو الدم قبل غسيلها، ومركز مساج لتوفير فرصة سانحة للابتزاز، وفتيات تابعات للجيش لبيع مستحضرات تجميل من خلال طرق أبواب المنازل. ولكن في أكتوبر من عام ١٩٧٢ فشلت هذه المهام حينما نجح الجيش الجمهوري الأيرلندي في تجنيد أحد ضعاف النفوس. ونُصب كمين لإحدى شاحنات مغسلة "فور سكوير" في غرب بلفاست، وقتل سائقها. وبعد مرور بضعة أسابيع تم حل قوة الاستطلاع المتحركة (MRF). وفي غضون عام، كان الجيش يدير عمليات سرية جديدة. هذه المرة تطورت بمساعدة الخدمة الجوية الخاصة (SAS) وكانت أكثر احترافا بدرجة كبيرة ومثل عصابة القاهرة التي سبقتهم، كان الجنود المنخرطون في هذه العمليات قادمين من وحدات متنوعة وكانوا يعملون تحت غطاء الهندسة الملكية. وتبع ذلك مجموعة متنوعة من الأسماء الحركية– أشهرها إنت ١٤– ولكن داخل الدائرة المحدودة للجنود المدركين لأنشطة الوحدة كانت تعرف باسم "الإدارة" حيث كان عدد من الفروع أو المفرزات عبر الإقليم، كما جندت هذه الوحدة عددًا من النساء والرجال بحسبان أن النساء أكثر قدرة على التسلل إلى أماكن من الصعب على الرجال دخولها، كما أن تشكيل أزواج من الرجال والنساء عادةً ما يثير شكوكًا أقل من وجود شخص بمفرده.

كان دور "الإدارة" يتمثل في الاستطلاع المستهدف اللصيق (CTR) وهو عمل سري يجري بين المدنيين ويراقب الإرهابيين في الأحياء القريبة ويقوم بعمليات تفتيش سرية للمكاتب والمنازل بحثًا عن المعلومات والأسلحة. وكانت هذه تترك في مكانها عند العثور عليها ولكن تم "تلغيمها" بواسطة أجهزة إرسال متناهية الصغر تصدر تحذيرا عند القيام بنقلها من مكانها. كان

للوحدة مقر رئيس في هولفنجتون في المملكة المتحدة، ويلتشاير وثلاث وحدات فرعية في أيرلندا الشمالية– واحدة في ديري والثانية في بلفاست والثالثة في نيوري. وحسبما يقول أحد الأعضاء السابقين، كانت عملياتها "دقيقة". كان الهدف الأساسي للوحدة ١٤٥ هو المراقبة وعدم الانخراط في أي إطلاق نار. ولكن في بعض الأحيان كان ذلك محتمًا. ففي يوم الثامن والعشرين من مايو عام ١٩٨١، قام الضابط المسئول عن الوحدة "الوحدة الشمالية" على مهمة قبل الوقت المتوقع، وعلى ذلك قرر تنفيذ مهمة أخرى. كان ذلك تصرفًا يتسم بالحمق لأنه كان بلا دعم ومخالفًا للإجراءات القياسية المتبعة. كان يقود سيارة أوبل أسكونا بلا لوحات معدنية. وتم رصده بواسطة أربعة أعضاء لإحدى وحدات الخدمة النشطة التابعة للجيش الجمهوري الأيرلندي ووضعوا سيارتهم أمام سيارته لاعتراض طريقه. اقترب اثنان من الإرهابيين يحمل كل منهما بندقية من طراز أرماليت من السيارة، أحدهما عند مقدمة السيارة والآخر في خلفها. أصبح ضابط الوحدة ١٤ في مأزق خطير. ولكن الرجل الموجود عند مقدمة السيارة ارتكب خطأ تمثل في الالتفات إلى الرجلين الموجودين داخل السيارة. انتهز الضابط البريطاني الفرصة وأطلق وابلا من الرصاص على ظهر رجل الجيش الجمهوري الأيرلندي ثم على الرجل الموجود في الخلف. فر الإرهابيان الآخران وهم يطلقون النار على السيارة ولكنهما أخطآ الضابط البريطاني، الذي عاد إلى المقر الشمالي للوحدة حيث تم تلقينه درسًا قاسيًا من قبل ضابط مندوب العمليات – وهو عريف متواضع– بسبب دخوله منطقة يسيطر عليها الجيش الجمهوري بدون دعم، وبحلول عام ٢٠٠٢، تغير اسم الوحدة إلى **C14** بعد أن توافرت معلومات بأنها قامت بتنفيذ عمليات في البوسنة، حيث قامت بمراقبة لصيقة لمجرمي الحرب تمهيدًا لعمليات الخطف التي تقوم بها الخدمة الجوية الخاصة **(SAS)**.

نشرت الخدمة الجوية الخاصة بشكل رسمي في أيرلندا الشمالية عام ١٩٧٦. وعلى الرغم من أنها كانت مرتبطة بشكل وثيق "بالإدارة" في مراحلها المبكرة وتم إرسال فرق صغيرة إلى الإقليم من أجل القيام بمهام خاصة في عدد من المناسبات، لم تنتشر على نحو مكثف وعلني إلا عام ١٩٧٦. كانت مكلفة بأداء دورين رئيسيين: الاستطلاع السري، حيث يتم قضاء أسابيع طويلة في الخفاء في ساوث أرماج "أرض العصابات" من أجل مراقبة نشاط الجيش الجمهوري الأيرلندي، ونصب الأكمنة للإرهابيين. وهذا الدور الأخير كان مثار جدل ومشاحنات، حيث كانت هناك مزاعم تقول بأن الخدمة الجوية الخاصة (SAS) تقوم بتنفيذ "الاغتيالات"؛ إذ يقوم فريق الخدمة الجوية الخاصة بنصب كمين ناجح، فسوف يكون الإرهابي الذي يستطيع الإفلات منه يتمتع بقدر كبير من الحظ. ولكن لأن الكثير من هذه الادعاءات تم إسقاطها باعتبارها ناجمة عن دعاية الجيش الجمهوري الأيرلندي أو نظرية المؤامرة فليس هناك شك في حدوث عدد من حوادث القتل– واحدة منها على الأقل في الجمهورية الأيرلندية. إضافة إلى ذلك، خطف عدد من رجال الجيش الجمهوري الأيرلندي المطلوبين عبر الحدود وأحضروا إلى أيرلندا الشمالية حيث قبضت عليهم قوات الأمن.

وقد تم تقسيم الفرع الخاص لشركة أولستر الملكية، الذي كان يقوم بتنسيق كل عمليات الاستخبارات والعمليات السرية من خلال مجموعات التنسيق وتحديد المهام، إلى عدد من الأقسام التي كان أهمها E3 للاستخبارات وE4 للعمليات. وكان القسم الأخير لديه وحدة مراقبة خاصة به، شبيهة "بالإدارة" عرفت باسم E4A. وكان لوحدة الدعم الخاص التابعة لشرطة أولستر الملكية ووحدات الدعم المتحركة التابعة لمركز القيادة دور مدعم شبيه بذلك الخاص بالخدمة الجوية الخاصة (SAS) وكان أعضاء هذه

الوحدات متواصلون في أحداث قتل لورجان التي أدت إلى إجراء التحقيق المسمى "إطلاق النار بهدف القتل". وقد تولى جهاز شرطة أيرلندا الشمالية (PSNI) مسئولية الإشراف على هذه الوحدات ولكن تم حلها في سبتمبر من عام ٢٠٠٢، وذلك بعد ستة أشهر من الإغارة على مقر قيادتها في كاسيلريج، التي قام بها، حسبما تقول التقارير، أعضاء من الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت، وأوقعت العديد من الضحايا ليس في صفوف الشرطة فقط ولكن في صفوف الجيش البريطاني أيضًا وجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وعمليات استخبارات جاردا. واشتملت الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر التي تم الاستيلاء عليها من كاسيلرنج على أسماء وعناوين لما يزيد عن ٢٥٠ عضوًا سابقًا وحاليًا في الفرع الخاص، والأسماء الحركية للوشاة والمعلومات التي قاموا بتقديمها، وفي بعض الحالات كانت الأسماء الحقيقية ملحقة بالأسماء المستعارة، ولم يؤد ذلك إلى إعلام المجلس العسكري للجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) بما تعرفه أجهزة الاستخبارات عن تنظيمهم فقط ، ولكنه أدى أيضًا إلى معرفة الطريقة التي تعمل بها هذه الأجهزة، مما مكنهم من تغيير أساليب عملهم من أجل إجهاض أي عمليات استخباراتية مستقبلية. وعلى القدر نفسه من الأهمية، أدى ذلك إلى إخبار الجيش الجمهوري الأيرلندي بما لا تعرفه أجهزة الأمن والاستخبارات وكان يمثل عقبة أمام تجنيد عملاء جدد. ربما لم تؤد الغارة إلى العرقلة التامة لعمليات أجهزة الأمن والاستخبارات ولكنها أصابتها بالضرر وخاصة جهاز شرطة أيرلندا الشمالية (PSNI).

كانت أضرار هذه الغارة على الفرع الخاص لجهاز شرطة أيرلندا الشمالية (PSNI) فادحة حتى إنها أحدثت تغييرات أدت إلى الحط من شأن الدور المهيمن السابق للفرع، حيث تولى جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)

مسئولية الدور الرائد الخاص بعمليات الاستخبارات ضد إرهـــابيي أيرلنـــدا الشمالية فـــي الإقليم. كما كان لجهاز الاستخبارات الداخلية أيضًا دور رائـــد في مكافحة الأنشطة الإرهابية خارج بريطانيا، وخاصة منع الجماعات على الجانبين من الحصول على الأسلحة والإمدادات. وقد انتزع دوره الرائد داخل المملكة المتحدة في الفرع الخاص لشرطة العاصمة في أكتـــوبر مـــن عـــام ١٩٩٢ من خلال عملية عرفت باسم "أسكريب". ويتحكم في عمليات جهـــاز الاستخبارات الداخلية (MI5) في أيرلندا الشمالية مدير الاستخبارات ومنسقها. والقسم المسئول عن مكافحة الإرهاب الأيرلندي فـــي جهـــاز الاســـتخبارات الداخلية (MI5) يعرف الآن باسم الفرع T.

تضررت سمعة الاستخبارات العسكرية إلى حد كبير بسبب النتائج التي توصلت إليها تحقيقات ستيفنس بخصوص التواطؤ في عدد من جرائم القتـــل التي قام بها الإرهابيون. وقد أصبحت الآن تحت سيطرة فرقة الاستخبارات العسكرية رقم ١٢ "وحدة استخبارات القـــوة" والتـــي تـــشتمل علـــى قـــسم الاستخبارات المضادة ووحدة الاستخبارات العسكرية الخاصة التـــي تتـــولى الاتصال بالشرطة. وهناك أيضًا مجموعة إدارة قاعدة بيانات الاســـتخبارات، التي تدير أنظمة كمبيوتر الاستخبارات، والتي تشتمل على نظام "فنجفـــول"، المرتبط بمكتب ترخيص السيارات في أيرلندا الشمالية وأجهزة تصوير قادرة على قراءة أرقام اللوحات المعدنية للسيارات ونظام "كايستر" الذي يحتـــوي على معلومات شخصية تتصل بكل إرهابي أو شخص محل شـــك. ويقـــوم مركز الاستطلاع والاستخبارات الجغرافية بتفسير الصور الجوية والبحـــث عن القنابل ومخابئ الأسلحة ودلائل نشاط الجيش الجمهـــوري الأيرلنـــدي. وتقوم فرقة تحقيق الحوادث بالحضور إلى موقع أي تفجير أو إطلاق نار أو

أسلحة من أجل معرفة أساليب عمل الإرهابيين والتعرف على مواصفات الأسلحة وتحديد الإرهابيين المعنيين.

لعبت استخبارات الإشارة دورًا جوهريًا في الرد البريطاني على حملات إرهاب الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA). فقد كانت هناك وحدات استخبارات اتصالات تابعة للجيش موجودة على الأرض أثناء الاضطرابات وفي وقت لاحق تمت مراقبة التليفونات الخلوية، ليس لاعتراض المحادثات فقط ولكن لتحديد أماكن النشطاء أيضًا، وكان لها دور محوري إلى جانب طائرة الإشارة "أيلاندر" التي شاركت فيها. كان هناك أيضًا دور هام وأقل وضوحًا لمشغلي الاستخبارات الإلكترونية في الجيش التابعين لفوج الإشارة رقم (١٤)، وسابقتها سرب الإشارة رقم (٢٢٦) من أجل منع أعمال التفجير. كانت قنابل الجيش الجمهوري الأيرلندي في البداية بدائية للغاية، مما أدى إلى عدد من التفجيرات الطائشة. ومع قيام الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت بتطوير قدراته الفنية، بدأ في استخدام أنظمة تفجير أكثر تطورًا، من خلال الاعتماد بشكل مبدئي على نظام إرشاد لاسلكي لطائرة نموذجية. وفي عملية أطلق عليها اسم "ماك كونتر"، بدأ مشغلو الاعتراض الإلكتروني التابعون للجيش مراقبة الترددات وتفجير القنابل قبل أن يتمكن المفجرون من زرعها. وعبر ما أطلق عليه أحد المصادر لوصف "تفجيرات مفيدة" قتل عدد من مفجري القنابل وبدأ الجيش الجمهوري الأيرلندي في تحسين تكنولوجيته. ومع حلول منتصف السبعينيات، كان يستخدم محولات إلكترونية معقدة كأجهزة تفجير من أجل منع التفجير المبكر للقنابل بواسطة مشغلي الإشارة في الجيش الذين يعترضون موجات الأثير. وخلال أوائل الثمانينيات، كانت إحدى خلايا الجيش الجمهوري الأيرلندي المتمركزة في بوسطن، ماساشوتس، تقوم بتصميم وتطوير وتشغيل أنظمة إرشاد صواريخ متطورة

وأجهزة تفجير تعمل بالموجات اللاسلكية. وضمن الأنظمة التي قاموا بتطويرها كان هناك جهاز يستخدم مسدس رادار شرطة جهاز تفجير عن بعد وجهاز لاكتشاف مسدس الرادار، مصمم لمساعدة قائدي السيارات على الهروب من أجهزة رصد تجاوز السرعة المقررة، وذلك أداة تفجير. وأنتجت مؤسسة الدفاع للبحوث والتجريب. في فارنبورو، هامبشاير، جهاز تتبع إلكتروني يسمح لمشغلي الجيش بتتبع الموجات المنبعثة حينما يقوم مفجرو القنابل باختبار معداتهم ومضاعفتها من أجل تفجير القنابل قبل أوانها.

طفت القناة الخلفية لجهاز الاستخبارات الخارجية MI6 مع الجيش الجمهوري الأيرلندي على السطح خلال إضرابات الجوع عامي ٨٠-١٩٨١، حينما قامت قيادة الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت بالاتصال ببرادلي. وقام بدوره بالاتصال بأوتلي، الذي عاد إلى لندن، وتم إجراء محاولة للتفاوض على إنهاء الاحتجاجات. وظلت القناة الخلفية معلقة خلال بقية المدة التي مكثت فيها مسز تاتشر في سدة الحكم. ولكن واصل برادلي اتصاله غير المنتظم بأوتلي ومارتين ماكجنيز، الذي حضر زواجه بوصفه قسيسًا. وفي أكتوبر عام ١٩٩٠، وبعد فترة طويلة من الصمت، اتصل أوتلي بماكجنيز من خلال برادلي لكي يخبره أنه على وشك التقاعد ويرغب في رؤيته. وقد أشارت المعلومات الواردة من داخل قيادة الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت نفسه (PIRA)/ الشنين فين أن بعض الأعضاء كانوا يبحثون عن وسيلة لوضع حد للعنف.

يقول ماكجينز "كان الاجتماع في منطقة سكنية هادئة بعض الشيء في شمال أيرلندا. وقد وصلت بالسيارة، وهو أيضًا. لم يكن هناك أي إجراء أمنى وكنا كل شخص على سجيته تمامًا. وقد هددوني بأنه بعد اعتزاله سوف يتم تعيين مندوب جديد للحكومة البريطانية وسوف تتطلب إعادة تنشيط خط

الاتصال جهدًا جهيدًا". وقد أكد بيتر بروك، وزير أيرلندا الشمالية، أنه قد صرح بإعادة تنشيط القناة الخلفية في عام ١٩٩٠. يقول بروك "كان هناك شخص ما في موضعه معني بالصمت بعض الوقت وكان يتمتع بميزة الحصول على ثقة الطرفين. لم يكن الأمر متعلقا بالتفاوض. لم أصرح بسلسلة كاملة من الأشياء. كانت الفرصة سانحة لإقامة حوار".

كان هناك انقطاع للحوار حتى إبريل من عام ١٩٩١، حينما قام أوتلي بالمبادرة بالاتصال ليخبر ماكجينز بأن الميليشيات الوطنية على وشك المناداة بوقف إطلاق النار، وبعد مرور شهرين، قام المندوب الجديد للحكومة البريطانية (BGR)، الضابط في جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)، بتقديم نفسه من خلال خطاب تزكية من بروك. ووفقًا لجيري آدامز، أدى اجتماع أوتلي مع ماكجينز وبيان بروك اللاحق بعد أسابيع قليلة القائل بأن الحكومة البريطانية "ليست لديها مصالح إستراتيجية أو اقتصادية أنانية في أيرلندا الشمالية"، أدى إلى "حوار مطول" بين الجانبين. "وعلى مدى ثلاث سنوات، تم تبادل ومناقشة وجهات النظر بين الشين والحكومة البريطانية". وهناك فرق بين الجانبين بشأن التكنولوجيا الدقيقة ونطاق المحادثات، حيث إن الحكومة البريطانية- المتلهفة على الإبقاء على أنصار الوحدة على مائدة المفاوضات- كانت تنكر العقود الفردية أو تعدها "غير معتمدة". وبينما لم يكن يصرح بكل اجتماع على نحو مسبق، فإن السياسة العامة كانت تتمثل في أن أحد مميزات الدبلوماسية الموازية هي إمكانية إنكار وجودها. وقد تم إعطاء البرلمان تأكيدًا بأن إعادة أوتلي تفصيل القناة الخلفية قد تم التصريح به، وذلك من خلال دوجلاس هيرد، وزير الخارجية السابق، حينما سأله ديفيد تريمبل الزعيم الاتحادي لأولستر، بشأن الادعاءات القائلة بأن مباحثات جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) (جهاز الخدمة السرية) لم يتم

التصريح بها. ويقول بأن "خدمة الاستخبارات السرية (SIS) ومقر اتـصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) لا يعملان وفقًا لأجندتهما الخاصة، أو يخترعان احتياجاتهما الخاصة من المعلومات أو يعمـلان بـشكل مـستقل دون علـم الوزراء وتصريحهم، إنهما لا يخترعان المغامرات من تلقاء أنفسهما، إنهمـا ينفذان المهام من أجل دعم سياسات معينة".

وقد زعمت الحكومة البريطانية لاحقًا أن الاتصالات الرسمية الأولـى قد جرت بعد تلقي رسالة شفهية بدون سابق إنذار من أعضاء فـي الجـيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت في فبراير من عام ١٩٩٣ تقول "لقـد انتهـى الصراع ولكننا نرغب في نصيحتكم بشأن كيفية إسدال الستار عليـه. إننـا نرغب في التوصل إلى وقف إطلاق نار غير معلن من أجل عقد حوار يؤدي إلى تحقيق السلام". وفي وقت لاحق أنكر الجـيش الجمهـوري الأيرلنـدي إرسال مثل هذه الرسالة على الإطلاق، كما أفاد بأن مـاكجينز، المعـروف بتشدده لا يستخدم مثل هذه الكلمات. ولكن بسبب رغبتهم في الحفـاظ علـى المتشددين على مائدة المفاوضات، قام الباحثون عن السلام في قيادة الجـيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت والشين فين بإنكار وجود مثل هـذه الرسـائل المتخاذلة حسبما أفادت الحكومة البريطانية بحسبانه الاتصال الأول. وبالطبع لم يكن كذلك. فقد قام مندوب الحكومة البريطانية الجديدة، الذي كان يطلـق عليه اسم فريد، بتبادل سلسلة من الرسائل مع الجيش الجمهوري الأيرلنـدي المؤقت والشين فين عبر برادلي، إن عبارة "الصراع قد انتهى" قد صـاغها برادلي بحسبانها تعبر عما قاله الجيش الجمهوري الأيرلندي والـشين فـين. وأكد أحد كبار ضباط الاستخبارات أن القناة الخلفية كانت في بعض الأحيان "مفعمة بالضجيج" وأنه لم يكن يتم تسجيل كل نتائج تبادل الآراء في دقة تامة. ويصف برادلي كيف قام هو واثنان آخران من الوسطاء بوضع هذه العبـارة

التي أجملها بعد ذلك مندوب الحكومة البريطانية. "لقد تحدثنا جميعًا عن ذلك ووضعنا الجمل وما إلى ذلك. إننا لم نستخدم تلك الكلمات "لقد انتهت الحرب" ولكننا وصفناها في شكل غامض في عبارة تقول بأن الصراع على وشك الانتهاء. وأرسلناها إلى فريد". وقد تمت إضافة الاقتراح بأن الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت والشين فين يرغبان في نصيحة الحكومة البريطانية. "إنني أعتقد بأن فريد كان يعلم بأنه من خلال هذه الكلمات، يمكنه أن يجعل من تبقى في الغرفة يتحاورون بعضهم مع بعض- وكان فريد يفعل ما نرغب في فعله ويضيف إليه من أجل التأكد من حدوثه".

وأيًا كانت الحقائق بشأن ما قيل، فقد حقق قفزة جوهرية حيث أدى إلى تقديم تنازلات من قبل الحكومة البريطانية، التي أشارت إلى أنه مقابل وقف إطلاق النار، فإنها مستعدة للانخراط في "حوار" لا يستبعد أيرلندا الموحدة واستمرار التقسيم. وكان رد الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت والشين فين إيجابيًا، على الرغم من أنه كان هذه المرة غير مستعد لاستغلال أي شخص "بتجسيد" الرسالة. يقول برادلي "وصل مارتين ماكجينز إلى الاجتماع وبدأ في قراءة بيانه وإملائه. كنت مكلفًا بكتابته على قطعة من الورق لكي تتم طباعته وإعطاؤه إلى البريطانيين مع تحذير شديد اللهجة بوجوب عدم تغيير أي كلمة فيه". ووفقًا لماكجينز، مندوب الحكومة البريطانية "في النهاية سوف تكون جزيرة أيرلندا واحدة. سوف يحدث ذلك بأي حال من الأحوال، والاتحاديون يجب أن يتغيروا".

استمرت المحادثات عبر القناة الخلفية خلال عام ١٩٩٣، على الرغم من هجمات وراينجتون وبيشبوسجيت وشانكهيل بالقنابل بواسطة الجيش الجمهوري الأيرلندي ومذبحة جرايستيل ومقتل خمسة وعشرين ضابط

استخبارات بريطاني في أيرلندا الشمالية، من بينهم جون ديفريل، في حادث تحطم طائرة مروحية في منطقة "مول أوف كينتر" عام ١٩٩٤. كانت "المباحثات" مع الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت- الشين فين جزءًا من عملية ثنائية المسار كانت في طليعتها محادثات هيوم- آدامز والاتفاقية الأنجلو- أيرلندية. وأكد السير باتريك مايهيو، خليفة بروك، أهمية هذه العملية حينما اعترف في النهاية بوجود القناة السرية مع الجيش الجمهوري الأيرلندي. يقول "كانت هناك قناة اتصالات مفتوحة لمدة تقرب من عشرين عامًا- وهي قناة سرية كانت تمر من خلالها الرسائل. إنني أعتقد أنك إذا أقمت قناة اتصال أثبتت مدى قيمتها فإن الحفاظ على سريتها لا يعتبر أمرًا غاية في الحساسية فقط ولكنه يصبح أمرًا واجبًا. فإذا تم تدمير تلك القناة للاتصال، فأنا أعتقد أن هناك الكثير من التساؤلات التي يجب الإجابة عنها". وبدون تلك "القناة الخلفية" وذلك "الغموض المبدع" الذي صاحبها، فإن عملية سلام أيرلندا الشمالية لم تكن لتر النور.

التهديدات الجديدة

تمهيد

كان يومًا قارس البرد في مطلع ربيع عام ١٩٩٥. وكـــان أنطونيـــو، الأمريكي من أصول إيطالية فارع الطول ذا الشعر الرمادي المـــصفف فـــي عناية يجلس مرتديًا حلته الفاخرة من طراز "أرماني" في الركن الخلفي لمطعم ماركو بيير هوايت في كينجز بريدج يتذوق في تلذذ طبقه الفـــاخر المطهـــو جيدًا "أوكستيل إن كريبنت" ويصغى في هدوء. وكان لـــي شـــانج، الرجـــل الصيني ضئيل القامة طلي اللسان خفيف الشعر، يميل على مفـــرش المائـــدة الأبيض شارحًا له أبعاد الصفقة.

كان ذلك الطاهي المتقلب معروفًا عنه اندفاعه العاصف من المطـــبخ وإليه من أجل توبيخ الـــزبائن بسبب طلباتهم "السخيفة". لم يكن هنـــاك مـــا يزعج أنطونيو أو ضيفه، فقد كان الأمر أكبر من مجرد طاه ناري المـــزاج يمكن أن يثير غضبهما. قُـــدم أنطونيو بوصفه زعـــيم عائلـــة المافيـــا فـــي نيويورك، وكان لي شانج عضوًا بارزًا في منظمـــة "تريـــادز" الإجراميـــة الصينية. كان ديفيد يجلس على يسار أنطونيو، وهو رجل قوي البنيـــة فـــي بداية الثلاثينيات من عمره، حليق الرأس ويجلس مشدود القامة علـــى نحـــو يوحي بانتمائه إلى المؤسسة العسكرية البريطانية. لم ينبس ببنت شـــفة منـــذ وصول لي. ولكن كان واضحًا من الطريقة التي جلس بها وهو يمسح بعينه الأبواب الدوارة المغطاة بالصقيع للمطعم والضيوف الآخرين أنه الحـــارس الخاص لأنطونيو.

كان الرجل الرابع على المائدة المستديرة هو فرانك، الذي تم تقديمه أنه أحد أقارب أنطونيو القاطنين في لندن. كان في الأربعينيات من عمره، ذا قصة شعر باهظة الثمن وشارب أسود رفيع وتبدو عليه إمارات الثراء. كان فرانك هو الوحيد الذي يطرح الأسئلة وينقب في رواية لي بحثًا عن أي تناقض فيها.

كانت منظمة "هونج كونج ترايادز" تسعى إلى إبرام صفقة مع المافيا، محاولة نقل عملية بطاقات الائتمان متعددة الملايين إلى السوق الأمريكي. كان لي يشرح كيفية عملها. فقد قام أحد الزبائن بالذهاب إلى أحد المتاجر تسيطر عليه المنظمة ودفع بواسطة بطاقة الائتمان، ثم أخذ بطاقة الائتمان إلى الخلف "لاختبار الحد الائتماني" ووضع في آلة سجلت كلفة المعلومات الموجودة على الشريط الإلكتروني. وتم إنتاج بطاقات فارغة في الصين وتهريبها إلى هونج كونج، التي كانت لا تزال مستعمرة بريطانية، حيث تم ملؤها ببيانات العميل وبرمجتها إلكترونيًا.

أوضح لي له الأمر قائلا إن ميزة عملية الاحتيال هذه أن العميل لا يزال يحتفظ ببطاقته. ولذلك لن يلاحظ هو أو شركة الائتمان أي شيء إلا عندما تبدأ الفواتير في التوافد. وعلى ذلك يستطيع لي إعطاءهم عشر بطاقات مزورة مقابل ٣٠٠ جنيه إسترليني لتغطية تكلفة البطاقات الخمس والحصول على بطاقات أخرى بالآجل "تعبيرًا عن حسن النية".

ولكن معروفه كان في غير أهله. فقد وقع في حبائل الشرك الذي نصب له وحكم عليه بالسجن لمدة عامين بواسطة إحدى المحاكم البريطانية. فلم يكن فرانك قادمًا من مافيا نيويورك ولكنه كان عميلا لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI). وكان ديفيد وفرانك أعضاءً في الفرقة SO11 وهي الإدارة العامة لاستخبارات سكوتلانديارد، التي تعمل على مكافحة الجريمة المنظمة

في لندن. وكان هذا الاجتماع في مطعم ماركو بيير هوايت جزءًا من عملية استخبارات أنجلو- أمريكية مشتركة. وقد تم تسجيل شرحه التفصيلي لعملية الاحتيال وشكل هذا التسجيل دليل الإدانة.

الفصل الثالث والعشرون

اللعبة القذرة

لقد انتهت الحرب الباردة: والتهديد الأكثر خطورة على أمن الأمة يأتي الآن من الجريمة المنظمة. وتمثل أوروبا الآن ساحة إجرامية مترامية الأطراف، تمتد من الأطلنطي إلى جبال الأورال. وعلى ذلك يجب استخدام الاستخبارات من أجل ضرب الجريمة في مهدها.

رايموند كندال، المدير البريطاني العام للإنتربول، مايو ١٩٩٦

أدى إنشاء مكتب الخدمة السرية (SSB) في أكتوبر من عام ١٩٠٩ إلى إحداث تغييرات في دور الفرع الخاص. كان عدد ضباطه في السابق لا يزيد عن ثمانية وثلاثين ضابطاً، وكانت أهدافه الأساسية تتمثل في مفجري القنابل الأيرلنديين والمخبرين. الآن تم التوسع في هذا الفرع حتى يقوم بمعاونة قسم مكافحة التجسس التابع للمكتب، تحت رئاسة فيرنون كيل، لاصطياد الجواسيس الألمان، في تحول خطير للدور الذي يقوم به ضد الخطر الآخر العظيم الذي يهدد الإمبراطورية، ألا وهو دعاة العنف.

حدث الازدياد الأعظم في النشاط في ظل باسيل طومسون، الذي تم تعيينه مفتشاً مساعداً لشرطة العاصمة ومسئولا عن الفرع الخاص في يونيو من عام ١٩١٣. كان طومسون ابن رئيس أساقفة يورك وتولى مرات عديدة

منصب مأمور سجن ورموود سكرابس ورئيسًا لوزراء تونجا، كان مـشيدًا عظيمًا للإمبراطورية ومنحته الحرب العالمية الأولى فرصة سـانحة. وفـي صيف عام ١٩١٤، كان لدى الفرع سبعون ضابطًا. ومع حلول الهدنة وصل عددهم إلى سبعمائة، وكان الجواسيس الألمان في ذيل قائمة اهتماماتهم. فقـد قام طومسون بإطلاقهم على كل من تسول له نفسه عرقلة المجهود الحربي، من السلبيين حتى أعضاء نقابات العمال. وكان أكثر مهارة وحنكة سياسـية من كيل، الذي جابهه مرات عديدة على رءوس الأشهاد. لم يكن يهتم كثيـرًا ما إذا كان جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)، وهو الاسم الذي أطلق علـى قسم كيل عام ١٩١٦، يقوم بالكشف عن الجواسيس والمخبرين، فحيث يتولى الفرع القبض عليهم ويقوم هو شخصيًا بالتحقيق معهم، حيث كان طومـسون قادرًا على استغلال سرية دور كيل من أجل الحصول علـى شـرف نـسبة النجاح إلى نفسه. ولكن على الرغم من خبرته في الاقتتال السياسي الـداخلي إن أسلوب طومسون في التحقيق كان يحمل كل سمات المفتش كلوزو. وقـد بدأ استجوابه لروجر كيسمنت، القومي الأيرلندي، من خـلال سـؤاله "مـا اسمك؟" وحينما أجابه كيسمنت مشدوهًا "ولكنك تعرفه"، قال طومسون "يجب أن أحتاط ضد منتحلي الشخصيات".

كان طومسون، وليس كيل، الذي اختارته الحكومة في مارس من عام ١٩١٩ ليرأس إدارتها العامة للاستخبارات المدنية، بهدف "توقع المهيجـين السياسيين ومنعهـم من ارتكاب الجرائم لإرهاب المجتمع وإجبـارهم علـى منحهم ما يريدون". وكان طومسون يسعى إلى جعل جهـاز الاسـتخبارات الداخلية (MI5) تحت سيطرته، ولكن الفيلد مارشال السير دوجلاس هيج كـان معترضًا على السماح لأحد فروع الاستخبارات العسكرية بـدس أنفـه فـي الأمور المدنية، وكانت مسئولية كيل مقتصرة على الحفـاظ علـى الأمـن

العسكري الداخلي. يقول هيج "إنني أسمح لرجالي بأن يُستخدموا جواسيس. فيجب على الضباط أن يتصرفوا في استقامة ونزاهة بحسبانهم إنجليز. إن "الجاسوسية" هي أمر مقيت بين صفوف الجيش".

كان طومسون يعد تقريرًا أسبوعيًا بشأن المنظمات الثورية في المملكة المتحدة، حيث كان يتم تداوله بين الوزارات وكبار المسئولين. وبحلول عام ١٩٢١، كان كل من الساسة ومفتش شرطة العاصمة الجديد، السير ويليام هورود، قد فاض بهم الكيل بسبب ممانعته السماح لهم بمعرفة ما يجري. وقد أدى هوس طومسون بمصيبة البلاشفة إلى قيامه بتنفيذ عمليات استخباراتية ضد حزب العمال وإصدار تقارير "مضللة وغير دقيقة" كما زعم هورود. وكانت الإدارة العامة للاستخبارات "تستخدم النظام القاري للتجسس المحلي" وكانت تتصرف في عدوانية تجاه قطاع عريض من الطبقة العاملة.

وفي عملية مبردة تمامًا، أجبر طومسون في النهاية على الاستقالة بعد أن تم القبض عليه في هايد بارك في وضع مخل بالآداب مع عاهرة شهيرة تدعى ثلما دي لافا. بعد ذلك، تم تقليص عدد ضباط الفرع الخاص إلى ١٢٠ ضابطًا، تم استيعابهم مرة أخرى في أسكوتلانديارد تحت إشراف السير ويندهام تشيلدز، الذي أدى اشتهاره بالخنوع إلى أن طلق عليه اسم فيدو. وبخلاف طومسون، كان ما يأمر به تشيلدز، على الرغم من أن أول ما قام به كان رفض اطلاع رئيس الوزراء المنتمي لحزب العمال، رامزي ماكدونالد، على ملفه السري. واحتفظ الفرع الخاص بالسيطرة على المعركة ضد البلاشفة والتجسس، وتولى مسئولية الإعارة على البعثة التجارية السوفييتية (ARCOS)، ولكن في عام ١٩٣١ عاد هذا الدور مرة أخرى إلى جهاز الاستخبارات الداخلية. وتم تقليص مسئوليات الفرع الخاص ودمج العاملون فيه في خدمة الأمن. ومنذ ذلك الحين فصاعدًا، أصبح الدور الذي

يلعبه الفرع الخاص من أمن بريطانيا، ناهيك عن تهديد النزعة الجمهورية الأيرلندية وحماية الشخصيات الهامة، خاضعًا إلى حد بعيد لجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)، من خلال جمع المعلومات عن تخريب البلاشفة والتجسس الأجنبي والقيام على عمليات القبض حسب توجيهات كيل. وأصبح الفرع الخاص هو همزة الوصل بين جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) والعملية القضائية. فضباط خدمة الأمن لا يستطيعون القيام بعمليات القبض، كما أنهم ليست لديهم الخبرة اللازمة لجمع الأدلة التي تقبلها المحاكم. وهذا العمل كان يتم من خلال ضباط الفرع الخاص. ومنذ منتصف الثلاثينيات ظل حجم الفرع الخاص ثابتًا في حدود ٢٠٠ ضابط، ناهيك عن الزيادة التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية لمواجهة تهديد الجواسيس الألمان. ولكن في أوائل الستينيات حدث توسع آخر، حيث قفز عدد الضباط في الفرع الخاص لشرطة العاصمة إلى ٣٠٠ ضابط، وأنشئت سلسلة من الفروع الصغيرة في الوحدات الإقليمية والآن يوجد حوالي ٥٠٠ ضابط في الفرع الخاص لشرطة العاصمة وعدة مئات في الفروع الإقليمية.

إن الدور الرئيسي للفروع الحديثة اليوم هو جمع المعلومات المتصلة وتحليلها على نحو أساسي الإرهاب، وتهتم أيضًا للأمن العام والتجسس وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتخريب، والأنشطة الثلاثة الأخيرة تتم بدعم من جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5). وهي تتبع المفتش العام للشرطة، ولا يتمتع ضباطها بأي سلطات إضافية تزيد عن تلك التي يتمتع بها أي ضابط شرطة آخر. وضباط الفرع الخاص متواجدون في كل ميناء رئيسي ومطار في بريطانيا، حيث يتمثل دورهم الرئيسي في مراقبة دخول "الأشخاص محل الاهتمام" سواء كانوا عملاء أجانب أو إرهابيين. ويقوم الضباط المتواجدون في نقاط الدخول إلى بريطانيا بالمساعدة في بعض قضايا الهجرة واختطاف

الأطفال والقبض على المجرمين الذين يحاولون الفرار من البلاد أو العـودة خلسة. وتقوم هذه الفروع أيضًا بجمع المعلومـات عـن متطرفـي حقـوق الحيوان، ويقوم الفرع الخاص بشرطة العاصمة بمراقبة الفهـرس القـومي لحقوق الحيوان، وهي قاعدة بيانات تتصل أنشطة حقـوق الحيـوان كافـة تستطيع وحدات الشرطة كافة الوصول إليها.

إن العلاقة بين الفرع الخاص التابع لـسكوتلانديارد (SO12) وفرعـه الخاص بمكافحة الإرهاب (SO13)، غالبًا ما يساء فهمها. وعلى نحو أساسي، يقوم الفرع الخاص على عمليات جمع المعلومات، غالبًا بشكل سري، بينمـا يقوم الفرع الخاص بمكافحة الإرهاب باختبار الملابسات المحيطة بالتفجيرات وإطلاق النار. وعلى الرغم من أن النشاطين مرتبطان أحدهما بالآخر علـى نحو وثيق، ففي ظل مدير الاستخبارات كانت عمليات القبض وجمع الأدلـة تنفذ عادةً من خلال ضباط مكافحة الإرهاب، مما يـسمح للفـرع الخـاص بالحفاظ على دوره الخاص بمنأى عن عيون الجماهير.

ويقوم عدد من الضباط العاملين في الفرقة A التابعة للفـرع الخـاص بشرطة العاصمة بتوفير الحماية الشخـصية الخاصـة للـوزراء الحـاليين والسابقين، والأشخاص المعرضين للخطر وخاصة مـن قبـل الإرهـابيين، ويتمثل أحد أمثلة ذلك في سلمان رشدي. كما منحت الشخـصيات الرفيعـة حراسًا شخصيين (بودي جارد) من قبل الفرع الخاص، كما يتم توفير فريق من ضباط الفرقة A لرؤساء البعثات الأجنبية الذين يعتقد أنهـم معرضـون لخطر معين من قبل الهجمات الإرهابية، كما هو الحـال بالنـسبة للـسفراء الأمريكيين والإسرائيليين. أما الفرقة B فإنها تتحمل مسئولية جمع المعلومات عن الإرهاب الأيرلندي في لندن. ويتم تنفيذ عمليات جمع المعلومات السرية من خـلال وحدة مصدر المعلومات التابعة للفرقة B، التـي تقـوم بتجنيـد

العملاء وتتعامل معهم. ويتم تحليل هذه المعلومات بواسطة وحدة البحوث، التي تعمل مركز ترشيح لكل تقارير المعلومات الواردة. ويتم إلحاق عدد من ضباط الفرع الخاص بشكل روتيني بجهاز الاستخبارات الداخلية، الذي لديه خلية اتصال خاصة داخل الفرقة B. ويدخل الإرهاب الدولي في نطاق من مسئولية فرقة مكافحة التطرف، المسئولة أيضًا عن مكافحة التخريب وأنشطة الجماعات المتطرفة اليسارية واليمينية. ولا تزال الفروع الخاصة تحتفظ بمسئوليتها عن جمع المعلومات المتصلة بما يهدد الأمن العام، وتقديم النصيحة لكبار مسئولي الشرطة بخصوص المسيرات والتظاهرات التي تتضمن خطرا التخريب أو العنف بدوافع سياسية. وفي ظل لوائح عام ١٩٨٤ الخاصة بالفروع الخاصة، عُدّ ذلك ذا أهمية قصوى، مما يعبر عن المخاوف التقليدية لدى الحكومات المتعاقبة منذ العشرينيات بشأن سعي الجناح اليساري إلى استعمال التظاهرات والاضطرابات الصناعية من أجل تقويض الديمقراطية البرلمانية والإطاحة بها. ولكن مع نهاية الحرب الباردة وعلى الرغم من عملية سلام أيرلندا الشمالية، أصبح دور مكافحة الإرهاب أكثر المهام أهمية.

إن الكثير من الفروع الخاصة خارج مناطق العاصمة صغيرة جدًا، وتمثل التعاون الوثيق داخل المناطق، سواء بشكل ودي أو من خلال المؤتمر الإقليمي للفروع الخاصة، مما يسمح بتبادل المعلومات والخبرات واقتسام الموارد الفنية الخاصة. إن مندوبي الفروع الخاصة المتنوعة يكونون الوحدة القومية المشتركة في سكوتلانديارد الجديدة، التي تساهم في منع الجرائم الخطيرة مثل هروب إرهابيين مبرزين تابعين للجيش الجمهوري الأيرلندي من سجن بريكستون عام ١٩٩١. وقام فرع ستافورد شاير الخاص "على عملية طويلة الأمد" داخل سجن بريكستون، مستخدمًا أحد الوشاة من

أجل التقرب من نيسان كونيلفان وبيرس ماكالوي. وقد قام الثلاثة بمناقشة خطة الهروب حيث يقوم تبعًا لها كونيلفان وماكالوي بتهريب مسدس ويشقان طريقهما إلى خارج السجن في ظل ضجيج يوم الأحد. وقد هربا بعد ذلك مستخدمين تلك الخطة بحذافيرها.

إن كل ضباط الفرع الخاص يتم تدريبهم بواسطة الفرع الخاص لشرطة العاصمة وخدمة الأمن. ويقدم فرع العاصمة أيضًا جانبًا كبيرًا من المساعدة الفنية والعملياتية إلى الوحدات الإقليمية ويعمل همزة وصل مع جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) بخصوص الإرهاب الأيرلندي. تقول لوائح الفرع الخاص لعام ١٩٩٤ "يعمل الفرع الخاص لشرطة العاصمة وخدمة الأمن معًا على نحو وثيق من أجل التأكد من أن المعلومات يتم استغلالها إلى أقصى حد ممكن من أجل مكافحة الأنشطة الإرهابية. ويؤدي ذلك أيضًا إلى تمكين الفرع الخاص لشرطة العاصمة من تقديم وجهة نظر الشرطة وتوفير النصيحة للوحدات الإقليمية بخصوص المعلومات التي يتم تقييمها حينما يكون تحرك الشرطة ضروريًا. إن مسئوليات الفرع الخاص المتصلة بالإرهاب والتخريب والتجسس لم تعد هي المجالات الوحيدة للشرطة التي تتطلب عمليات استخباراتية متقدمة. فضباط الشرطة عادة يقومون باستخدام مصطلح "الاستخبارات" بحيث يعني أي معلومات يتم جمعها من مصدر سري مثل "عميل فروع" أو واش، ويقدم المعونة في تحقيق خاص- فيما يطلق عليه استخبارات تكتيكية.

إن سكوتلانديارد لديه فرع استخبارات جنائية خاص (SO11)، يضطلع على نحو تقليدي بدور استخباراتي جنائي قومي واقعي، على الرغم من أن جمع معلومات طويلة الأمد كان محدودًا إلى حد كبير. ولكن ابتداءً من السبعينيات فصاعدًا، أدى نشاط الاتجار في المخدرات المنخفض

الخطورة، والذي يدر الكثير من الأرباح السهلة، إلى جلب نمط جديد من المجرمين إلى شوارع بريطانيا. وعلى الرغم من أن عصابات مثل "كرايز" و"ريتشارسونز" لديها هيكل منظم منذ أمد بعيد، هي تميل إلى العمل داخل مناطقها فقط وكان من السهل مراقبة نشاطها. وكان هؤلاء المجرمون المنخرطون في جرائم تتصل بالمخدرات يتصرفون على نحو يشبه المؤسسات الدولية، إلى حد بعيد، فهم يعملون عبر الحدود الوطنية ويقيمون علاقات مع العديد من الجماعات الإجرامية المحلية من أجل تسويق المخدرات، كما أن لديهم أهدافًا إستراتيجية طويلة الأمد. وقد أدت الحاجة إلى تتبع أنماط نشاط هذه الجماعات، حيث من الممكن توقع خطوتها التالية، إلى الاحتياج إلى معلومات إستراتيجية فضلا عن المعلومات التكتيكية. ولكن وحدات الشرطة العملياتية نادرًا ما كان لديها الوقت أو الإمكانيات (الموارد) للقيام على عمليات استخبارات طويلة الأمد.

أدت في السبعينيات وأوائل الثمانينيات سلسلة من التقارير المتصلة بافتقار بريطانيا إلى أي قدرات استخباراتية جنائية إستراتيجية إلى إنشاء "وحدة الاستخبارات المركزية للمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين" كما تم إنشاء عدد من وحدات الاستخبارات الأخرى خلال تلك الفترة، من بينها وحدة استخبارات كرة القدم القومية، من أجل تعقب المتعصبين الذين يتسببون في عنف ملاعب الكرة، ولكن أدى الاتساع الرهيب في أنشطة الجريمة المنظمة– وعلى وجه الخصوص الجرائم المتصلة بالمخدرات– في الثمانينيات، والمتفاقمة لتراخي قبضة الأجهزة المختصة القابضة على أوروبا الشرقية بعد سقوط الشيوعية، إلى الكشف عن مدى عجز هذا النظام، وفي عام ١٩٩٢، تم إنشاء جهاز استخبارات جنائي قومي جديد (**NCIS**). وقد كلف هذا الجهاز الوحدات المتنوعة لاستخبارات الشرطة والجمارك على

المستوى القومي بمهمة "الحصول على المعلومات والاستخبارات المتصلة بالجريمة المنظمة وكبار المجرمين وتقييمها وإرسال هذه المعلومات إلى الشرطة ووكالات تنفيذ القانون الأخرى والإدارات الحكومية".

في الوقت نفسه، قامت سكوتلانديارد بإعادة اختبار استخدامها للمعلومات حيث توصلت إلى وجوب إدارة فرع الاستخبارات الجنائية (SO11) بحسبانه "إدارة عامة للاستخبارات" على نحو يشبه إدارة الاستخبارات العسكرية. وتقوم وحدة استخبارات مركزية في سكوتلانديارد بالإشراف على شبكة من ضباط الاستخبارات في محطات متنوعة في أنحاء لندن حيث يتمثل دورها الرئيسي في الاستهداف طويل الأمد لجماعات الجريمة المنظمة. لقد عُد التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عظيمًا حتى إنها تعرض الأمن القومي للخطر. وقام جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) بالتعرف على هذا الخطر منذ عام ١٩٩١، وحينما طارت ستيلا ريمنجتون إلى موسكو من أجل إجراء مباحثات مع المسئولين الروس بخصوص "التعاون في المعركة ضد الإرهاب الدولي والاتجار في المخدرات". وقامت لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) بإصدار أوامر إلى أجهزة الاستخبارات الأجنبية، ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) وجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)، لاختبار المشكلة وتم إدراج الدور الخاص بمكافحة "الجريمة الخطيرة" في قانون خدمات (أو أجهزة) الاستخبارات. وكان كبار ضباط خدمة الاستخبارات السرية (SIS) متشككين إلى حد بعيد في أن لديهم دورًا يلعبونه في هذا المجال، ولكن نجاح الخدمة في عدد من العمليات الكبرى ضد مهربي المخدرات أقنعهم بما يخالف ذلك. وقد أدت أهمية الأخطار الجديدة مثل الجريمة والإرهاب وانتشار الأسلحة إلى

إنشاء إدارة القضايا العالمية عامة، حيث يتعامل قسم مكافحة المخدرات مع كل جوانب الجريمة الخطيرة.

كانت وزارة الخزانة لاعبًا أساسيًا في المطالبة بأجهزة استخبارات من أجل التحقيق في الجريمة المنظمة. ومن خلال جريمة غسيل الأموال التي تزيد حصيلتها عن خمسمائة مليون دولار سنويًا على مستوى العالم، فإن ذلك يمكن أن يؤدي في سهولة إلى إضرار خطِر بأقوى الاقتصاديات المحلية. وكان هناك اهتمام خاص بأن نقل الأموال غير المشروعة من آسيا وجنوب أفريقيا وشرق أوروبا عبر أنظمة بنكية "تعمل في الخفاء" وتعمل من خلال جماعات الجريمة المنظمة يمكن أن تستخدم من أجل التلاعب بأسواق العملة كما يمكنها أن تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد البريطاني. وقد أدت الفوضى التي حدثت في الكتلة السوفييتية القديمة بسبب انهيار النظام السوفييتي إلى مخاوف واسعة بشأن التهديد القادم من الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وحتى قبل انهيار النظام الشيوعي، كان مستوى الجريمة في الاتحاد السوفييتي يتصاعد في سرعة الصاروخ، بمساعدة إصلاحات السوق التي قام بها ميخائيل جورباتشوف. وبحلول منتصف عام ١٩٩٥ قدرت إدارة مقاومة المافيا في وزارة الداخلية الروسية أن هناك ما يزيد عن ثمانية آلاف عصابة إجرامية في البلاد تضم ما يزيد عن ٣٥ ألف عضو. وأن حوالي ٨٠٪ من المؤسسات التجارية الروسية تدفع إتاوات إلى هذه العصابات التي تسيطر على ما يقرب من نصف قيمة البضائع والخدمات في البلاد. والكثير من المسئولين الحكوميين الفاسدين "الذين تم شرائهم" والشركات التي تدار عبر "واجهة" مشروعة كان دورهم الوحيد هو غسيل الأموال. وقد تصاعد عدد العصابات التي تعمل فيما وراء البحار.

إن فروع استخبارات سكوتلانديارد المستقلة كافة، والعمليات السرية (SO10)، والاستخبارات الجنائية (SO11)، والفرع الخاص (SO12)، هي الآن تخضع لسيطرة مدير استخبارات سكوتلانديارد بوصفها جزءًا من الجهود المتواصلة لاستخدام تقنيات الاستخبارات في الحرب على الجريمة المنظمة. يقول جون جريف، المدير السابق لاستخبارات سكوتلانديارد، "كانت هناك زيادة فلكية في الجريمة المنظمة في شرق أوروبا مع محاولتها الاتجاه نحو الديمقراطية- وعلى وجه الخصوص عدم مركزية الأنظمة البنكية". فالجريمة المنظمة في شرق أوروبا لها علاقة بالعنف المتصل بالمخدرات. وأقام كل من سكوتلانديارد وNCIS علاقات مع نظرائها في الكتلة السوفييتية السابقة من أجل تعقب زعماء الجريمة المنظمة في البلقان والبلطيق وروسيا وأوكرانيا، حسبما قال "إننا لدينا علاقة عمل جيدة مع كل هذه الأماكن- بعضها أفضل من الأخرى. ولدينا بعض العلاقات الوثيقة جدا مع بعضهم. إنهم إناس رائعون لأن نعمل معهم".

إن العصابات الروسية منخرطة في تجارة المخدرات، وعمليات ابتزاز واسعة، مما دفع الكثير من الشركات الغربية التي استثمرت بالفعل في شركات روسية إلى الانسحاب، وفي الهجرة غير الشرعية والدعارة المنظمة، وسرقة السيارات الموسعة: حيث يتم تهريب السيارات الفارهة من أوروبا الغربية ليعاد بيعها داخل أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق. وكان الاتحاد السوفييتي السابق دائمًا منتجًا رئيسيًا للمخدرات. وعلى ذلك فإن اقتصاديات جمهوريات وسط آسيا في قيزغستان وطاجيكستان وأوزبكستان تعتمد على حد كبير على المخدرات ولهذا فهي تحظى بأولوية كبيرة لدى الاستخبارات البريطانية. وحتى قبل ثورة ١٩١٧، كانت قيرغيزستان تنتج خمس إنتاج العالم من الأفيون. ويمكن للمزارع في أوزبكستان أن يكسب ما

بين خمسة عشر ألف روبل وعشرين ألفًا في العام من خلال زراعة هكتار فاكهة. والمساحة نفسها إذا زرعت بالخشخاش فإنها تنتج خمسة كيلوجرامات من الأفيون الخام بما قيمته مليونان ونصف مليون روبل. إن طرق المخدرات تبدأ في مدينة كروج في طاجيكستان، ثم عبر مدينة أوشر في قيرغيزستان على الحدود مع أوزبكستان أو غربًا عبر دوشانب، العاصمة الطاجيكية. وتتم رشوة مسئولي الشرطة والجمارك، الذين لا يحصلون على رواتب كافية، من أجل غض الطرف عن تجارة المخدرات، ويتم نقل المخدرات عبر الحدود إلى أوروبا، بشكل رئيس من خلال السكك الحديدية. إن مهربي المخدرات الروس على درجة عالية من المهارة في استخدام هذه الطرق حتى إن أباطرة المخدرات في كولومبيا يقومون بتهريب الكوكايين إلى أوروبا الغربية عبر موسكو، حيث يتم تصديره في حاويات تحمل اسم منتجات غذائية ويعاد تغليفه صادرات روسية إلى الغرب.

كما أصبحت الكتلة السوفييتية السابقة مصدرًا رئيسيًا للمخدرات الصناعية المنتجة في معامل الدولة القديمة في بولندا وجمهورية التشيك ولاتفيا وليتوانيا وأستونيا. إن بولندا هي أكبر منتج لمادة أمفتامين سلفات ومصدر مهم للهيروين، المصنوع من الخشخاش الذي يزرع في المثلث البولندي الواقع بين المدن الجنوبية كراكوف وميتشوف وبروزوفيتش. وتقوم العصابات بنقل المخدرات إلى الغرب ونقل المنتجات السهل التخلص منها مثل السيارات الفارهة نحو الشرق، بينما تقلب السلطات يديها في حسرة وندم. لقد أدى تصاعد الجريمة المنظمة في روسيا وأوروبا الشرقية في عام ١٩٩٤ إلى إصدار دراسة للاستخبارات البريطانية المشتركة تتعلق بهذا التهديد الذي يخيم على الأجواء، تحت إشراف NCIS (الجهاز القومي لاستخبارات الجريمة)، ولكنها ضمت أيضًا جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)

وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) والإدارة العامة للاستخبارات بأسكوتلانديارد. وأدى ذلك إلى زيادة العمليات ضد المجرمين الروس، كما يقول ألبرت بيس، المدير السابق للجهاز القومي لاستخبارات الجريمة (NCIS) يقول "هناك تهديد خطير تمثله العصابات المنظمة في هذه المنطقة الجغرافية أو المتمركزة حولها "إن تقديرنا هو أن أكبر خطر يهدد المملكة المتحدة على المدى الطويل يأتي من غسيل الأموال".

إن هناك اعتقادًا خاطئًا بأن بريطانيا بمنأى عن ذلك التصاعد في الجريمة المنظمة العالمية. يقول جريف "يجب أن ندرك أن الجريمة المنظمة لا تعمل طبقًا للنظام الهرمي الصارم الخاص بالمافيا وعصابات الترايادز في لندن. إنه أمر جذاب للغاية أن نفرض نظامًا هرميًا على هذه الأشياء، والمافيا والترايادز لديها نظام هرمي وهي موجودة بالفعل. ولكن معظم ما يجري تحت عنوان الجريمة المنظمة يفتقر إلى التنظيم. نعم إنه مشروع إجرامي. وهو يمنحهم أرباحًا طائلة. ولكنه ليس تنظيمًا هرميًا كما يرغب الناس. إنه أشبه ما يكون بكتلة من الأشياء غير المتناغمة. إنه شبكة من العلاقات القديمة والعداوات والتحالفات وعلاقات الدم".

وهناك عدد من جماعات الجريمة المنظمة النشطة تم التعرف عليها في بريطانيا. وهناك زيادة ملحوظة في الأنشطة الإجرامية الإيطالية في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٩٠، وخاصة في لندن، حيث قامت المافيا الصقلية والكامورا النابلوتانية والدرانجتيا الكالابرية بإنشاء شركات صورية واجهة لها وانخرطت بشكل أساسي في أنشطة غسيل الأموال، والاتجار في المخدرات والنصب والاحتيال. والأمر المثير للسخرية أن شهرة بريطانيا بلدًا

خاليًا من العنف قد دفعت بعض أعضاء العصابات الإيطالية إلى استغلالها بحسبانها جنة آمنة من الاتهامات التي تلاحقهم في بلدهم.

ويتم استيراد المخدرات بواسطة عدد من الجماعات. إن العصابات الكولومبية، التي توسعت في نشاطها ليشمل زراعة الخشخاش لإنتاج الهيروين بسبب وفرة الكوكايين في السوق الأمريكية، نشطت في المملكة المتحدة وأقامت علاقات مع اليارديز والبوسيز الجامايكية، التي تهيمن على سوق المخدرات الإنجليزي، إن عصابات جامايكا منخرطة بشكل أساسي في إنتاج القنب والكوكايين. إن السمة التي تشترك فيها العصابتان معًا هي استخدامهما المفرط للأسلحة من أجل فرض السطوة وحماية مناطق نفوذها. وهذا مسئول إلى حد كبير عن زيادة الضغوط داخل وحدة بوليس العاصمة من أجل تسليح الضباط. لقد فرضت العصابتان احترامهما على أعضاء العصابات الأخرى من خلال قوة نيران أسلحتهما ورغبتهما في اللجوء إلى أقصى درجات العنف. وهذه العصابات تقصر نشاطها على المناطق الداخلية لمدة لندن ومانشستر وبريستول وبرمنجهام وليسكتر، وهي تميل إلى الاعتماد على علاقات فضفاضة، عائلية غالبًا، بين بريطانيا والكاريبي وساحل الولايات المتحدة وكندا. ولكن الجامايكيين ليسوا الجماعات الوحيدة النشطة في سوق المخدرات. فالعصابات الهندية والباكستانية متخصصة في الهيروين، الذي يكون من السهل استيراده بسبب العلاقات الوثيقة بين بريطانيا وشبه القارة الهندية، كما أن لديها فرصة سانحة لغسيل الأموال في مجتمع رجال الأعمال الأسيوي البريطاني. كما أن المهاجرين الأتراك والأكراد نشطون على وجه الخصوص في شمال لندن في الاتجار في المخدرات والابتزاز، كما أن الأهمية المتزايدة لنيجريا نقطة وسيطة لإعادة شحن المخدرات الواردة من الكاريبي وأمريكا اللاتينية قد دفعت عصابات غرب

أفريقيا المتمركزة في لندن إلى الانتقال من نشاط الهجـرة غيـر الـشرعية والاحتيال إلى الاتجار في المخدرات. كما أصبحت عصابة هيلز أنجلز، التي لديها اثنا عشر فرعًا في المملكة المتحدة، منخرطة على نحو متزايـد فـي أنشطة الجريمة المنظمة وخاصة تهريب مخدر الحشيش وعقـار إل إس دي والأمفيتامينات. كما أن جماعات الترايادز، القادمة بشكل رئيسي من هـونج كونج وتعمل بشكل حصري تقريبًا داخل المجتمعات الصينية، منخرطة على نحو موسع في أنشطة الجريمة المنظمة، والتي تضم الاتجار في المخـدرات والبغاء والهجرة غير المشروعة من الصين وهونج كونج، والمقامرة غيـر المشروعة، والابتزاز والاحتيال. إن القتل كثيرًا ما يستخدم من أجل فـرض الإذعان والطاعة، حيث يتم استخدام الفيتناميين، الـذين تجعلهـم نـزعتهم الجارفة للجوء إلى أقصى درجات العنف تهديدًا عظيمًا.

وهناك جماعة أخرى ذائعة الصيت وهي عصابة ياكوزا اليابانية التي لديها نفوذ داخل اليابان أقوى من نفوذ المافيا فـي أمريكـا. وإنمـا قامـت الشركات اليابانية بالتوسع في عملياتها وإقامة مـصانع بالخـارج، تبعتهـا الياكوزا. وهي تتبع عقيدة "الجيري"، بمعنى الالتزام برد المعروف، والنينجو، بمعنى الرأفة بالضعيف. وقد اقتصرت أنـشطتها الرئيـسية علـى أولئـك المتخصصين في الجريمة المالية "سوكايا"، المنخرطين في الاحتيال الخاص بالعقود الآجلة للبضائع وغسيل الأموال.

وتقوم مجموعة إستراتيجية الجريمة المنظمة التابعة لوزارة الداخليـة، والتي تضم كل وكالات الاستخبارات البريطانية إضافة إلى فرقة الجريمـة الوطنية والجمارك والضرائب، بوضع الاستراتيجية والأولويات العامة بنـاء على تقييم NCIS للجريمة الخطيرة. وهذه تتمثل في المخدرات والهجرة غير الشرعية والاحتيال وغسيل الأموال. إن الوحدة الرئيـسية التابعـة لجهـاز

استخبارات الجريمة الوطنية (NCIS) التي تتعقب العصابات المعروفة باسم جماعات الجريمة المنظمة (OCGs)، هي فرع الاستخبارات المتخصص. وهي تتفرع إلى سلسلة من الوحدات: فرق المخدرات، ووحدة الجريمة الاقتصادية، التي تغطي الاحتيال ومكافحة التزييف وغسيل الأموال، ولديها علاقات مباشرة مع البنوك الكبرى، وقسم جريمة الهجرة المنظمة، ووحدة جريمة التكنولوجيا العالمية الوطنية، التي تقوم بالتحقيق في إساءة استخدام الإنترنت على نحو إجرامي بواسطة قراصنة الكمبيوتر الذين تستخدمهم الجريمة المنظمة من أجل الاحتيال والتجسس الاقتصادي، ووحدة الجريمة المتخصصة التي تضم فرقًا تعمل على الجريمة المنظمة الخاصة بالسيارات، والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، والخطف والابتزاز وعنف ملاعب كرة القدم والجرائم الجنسية الخطرة. وعقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تم إنشاء وحدة تمويل الإرهاب لتعقب تمويل الإرهابيين.

لقد حدث هذا التنسيق الموسع لأنه يؤدي إلى جمع نطاق كبير من المعلومات ليس فقط ولكن نتيجة للقيود المفروضة على جهاز استخبارات الجريمة الوطنية أيضًا (NCIS). وبسبب المخاوف المثارة بشأن نقص المحاسبة، كانت هناك قيود صارمة مفروضة على كل من نطاق جمعه للمعلومات وما يفعله بهذه المعلومات بمجرد جمعها. ولم يكن لديه أداة تنفيذية، كما لم يكن يسمح له بالقيام على عمليات مراقبة التليفونات المحمولة. وكان كل ما يمكنه عمله هو إنتاج حزم معلوماتية، يحاول "بيعها" إلى الوحدات الإقليمية المعنية، مع عدم تمتعه بأي سلطة بشأن كيفية التصرف حيالها أو مداه.

وقد كشف تقرير سري لوزارة الداخلية عام ١٩٩٤ عن أن جهاز استخبارات الجريمة القومي (NCIS) كان "ضعيف التمويل، وضعيف الاستخدام وغير فعال". وعلى الرغم من وجود مكاتب إقليمية له في مانشستر

وبرمنجهام وويكفيلد وبريستول وسكوتلندا، فإن عدم وجود الضباط على أرض الواقع وتقييد مهامه كان يعوق عملياته. ومن أجل إصلاح الموقف قامت الحكومة في أكتوبر من عام ١٩٩٥، بالإعلان عن إقامة فرقة جريمة وطنية تابعة لهذا الجهاز وتعاونها وكالات أخرى- وخاصة فرق الجريمة الإقليمية، ولكنها اشتملت أيضًا على عناصر من جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ). وأكد مايكل هيوارد، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية، أنه لم يكن الهدف منه أن يكون مكتب تحقيقات فيدراليًا (FBI) بريطانيًا: "إننا نسعى إلى تطوير دور الجهاز الوطني لاستخبارات الجريمة، مما يسمح للعاملين فيه بمراقبة التليفونات المحمولة للعناصر المستهدفة. كما أننا نسعى للاعتماد على فرق الجريمة الإقليمية للتأكد من مواجهة المشاكل الوطنية بحلول وطنية. وخدمة الأمن لديها دور تقوم به لدعم وكالات تنفيذ القانون. وسوف تقوم الحكومة بسن التشريعات اللازمة لتمكين الخدمة من العمل في هذا المجال".

كان جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) تقوم بالفعل بالمشاركة في العمليات المنفذة ضد الجريمة المنظمة والتي يقودها الجهاز الوطني لاستخبارات الجريمة (NCIS) وتنسقها لجنة الاستخبارات المشتركة، وجهاز الخدمة السرية (SIS) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ). وقد أدى الوجود العسكري في أفغانستان، التي تعد مصدرًا لمعظم الهيروين الذي يصل إلى بريطانيا والبلقان، نقطة محورية وسيطة لتهريبه، أدى إلى مساهمات بارزة من جانب الاستخبارات العسكرية، وعلى وجه الخصوص استخدام الاستطلاع الجوي وصور الأقمار الصناعية التي يفسرها مركز استخبارات الاستطلاع الجوي المشترك، وذلك من أجل مكافحة الجريمة

المنظمة. وفي أعقاب انتصار التحالف في أفغانستان، قام جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) على دور رائد في التنسيق من أجل الحد من تجارة المخدرات المستفحلة، بالتعاون بين الخدمة الجوية الخاصة (SAS) والاستخبارات العسكرية. ويحدث التنسيق بين الوكالات المختلفة بشأن المخدرات والجريمة من خلال وحدة الاتصال الخاصة التابعة للجهاز الوطني لاستخبارات الجريمة (NCIS) يقول أحد كبار ضباط الجهاز (NCIS) إنه وزملاءه كانوا يعملون على نحو وثيق مع جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) بعض الوقت: "إنني أتعامل معهم وأعمل معهم يوميًا، لأن الأمر يتعلق بمصادر المعلومات. لقد حصلوا على بعض المصادر الرائعة للمعلومات، ومع نهاية اليوم أدركت أنني سوف أكون ساذجًا إذا لم أعمل معهم، ولكن في كل تعاملاتنا مع خدمة الأمن وخدمة الاستخبارات السرية كان واضحًا تمامًا لكل شخص أن ذلك يهدف إلى تعزيز تنفيذ القانون وأننا في الواقع نستعين بهم في عملنا".

يقول جون جريف إن المصدر الأكثر شيوعًا في أنشطة الاستخبارات الجنائية هو الواشي (أو المُبلغ). "إن الدفع لمقدمي المعلومات هو أمر فعال للغاية من حيث التكلفة، شريطة أن تكون على استعداد لتحمل كافة الأخطار– المخاطر المعنوية والمخاطر المادية والمخاطر القانونية. ومن الناحية الاقتصادية فإنها طريقة فعالة للغاية من حيث التكلفة إذا قارنت ذلك بتكلفة أحد فرق مراقبة التليفونات المحمولة، لمدة ثماني ساعات في اليوم، مقابل ما تدفعه لمقدم المعلومة. ففي حالة المبلغ (أو مقدم المعلومة) يكون لدينا شخص ما داخل الخيمة ينظر إلى الخارج. أما من خلال فريق مراقبة الاتصالات، يكون لديك شخص خارج الخيمة ينظر إلى الداخل. إن هناك القليل من الأعمال التي بها أشخاص على شاكلة من أتعامل معهم تؤدي فيها

المراقبة لمدة يومين أو ثلاثة إلى الحصول على نتيجة ما. ويحدث في كثير من الأحيان ألا نتحرك من نقطة البداية إلا بشق الأنفس". ولكن التعامل مع الوشاة (أو مقدمي المعلومات) يمثل توازنا صعبًا بين التأكد من أنهم يبذلون قصارى جهدهم داخل جماعتهم من أجل أن يحظوا بالقبول بدون تجاوز الخط الفاصل بين العمل بحسبانهم وشاة والعمل على استفزاز العملاء. وقد تم انتقاد الإدارة العامة للاستخبارات على نحو موسع عام ١٩٩٥ بسبب تجنيدها لأحد أعضاء عصابة بوس الجامايكية وذلك عميل زرعه بشأن عملية دولية كبرى لتهريب المخدرات. وبينما كان إيتون جرين لا يزال يعمل واشيًا لصالح سكوتلانديارد، قام بالمشاركة في عملية سطو مسلح في نوتنجهام، حيث أطلق النار على أحد الأشخاص وأصابه في ساقه. وعلى ذلك سجن لمدة ستة أعوام. وقد استبد الغضب بشرطة نوتنجهام شاير حينما اكتشفت أنه لا يعمل واشيًا فحسب بل أيضًا أن من يشغلونه كانوا متلهفين على إطلاق سراحه من أجل استكمال مهمته. يقول جريف "كنا منخرطين في عملية استخبارات دولية. ورأينا أنه من الأفضل معرفة أين يوجد بعض هؤلاء الأشخاص أو لم تكن لديك أي أسس لمنعهم من دخول بلدك في ذلك الوقت". لقد اعترف بأن ضباطه كانوا يعملون في "ظروف صعبة من الناحية المعنوية" ولكنهم لم يكونوا نادمين بشأن حقيقة أن جرين واصل بيع الكوكايين وحمل السلاح وارتكاب جرائم السطو المسلح خلال فترة عمله مبلغًا للمعلومات أو واشيًا. "إن المجرمين المنخرطين في بعض مجالات العنف المرتبط بالمخدرات مصابون بالبارانويا وتجري في عروقهم الخيانة والعنف وغير مستقرين نفسيًا. إنها بيئة غير منظمة وفوضوية. إنهم يعملون في ثقافة مختلفة عن الثقافات الأخرى ومن الصعب اختراقها. ومن المستحيل التصدي للجريمة الخطيرة التي لها هذه الطبيعة بدون استخدام الوشاة الذين يتحولون- ويا لها من مفاجأة- إلى مجرمين مستمرين في ارتكاب الجرائم.

وإن لم تكن لديهم هذه الخلفية، فلن يتم قبولهم. وكان جرير ناجحًا في ذلك إلى أبعد حد. كان يساوي الثمن الذي دُفع فيه ونحن نشعر بالحسرة لأنه لم يعد معنا".

يتم تنسيق التعاون الدولي من خلال قسم الخدمات التكتيكية الدولي التابع لجهاز استخبارات الجريمة الوطني (NCIS)، الذي يتحكم في العلاقات مع الإنتربول ومع ضباط الاتصال عبر البحار، وضباط الشرطة أو الجمارك الذين يتم إرسالهم إلى السفارات البريطانية في الخارج ويتسع دورهم ليشمل كل جوانب الجريمة المنظمة. وكان الإنتربول- الذي تأسس عام ١٩٥٦- حتى وقت قريب لا يزيد كثيرًا عن قناة دولية لاتصالات الشرطة. ولكن بعد توجيه انتقادات واسعة له، تمت إعادة تنظيمه من خلال إنشاء مكتب اتصالات أوروبي لمساعدة الوحدات الوطنية في القيام بعمليات مشتركة، وكذلك وحدة استخبارات جنائية تحليلية من أجل استغلال المعلومات المخزنة على قاعدة بيانات كمبيوتر الوكالة.

ويقوم كل من الجهاز الوطني لاستخبارات الجريمة (NCIS) وسكوتلانديارد أيضًا بالتواصل مع اليوروبول، وهي منظمة الشرطة الأوروبية ومقرها لاهاي. وكانت ألمانيا أول من اقترح إنشاء هذه المنظمة مكافئًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي وذلك عام ١٩٩١، وقد أنشأت بشكل رسمي جزءًا من معاهدة ماستريخت ولكن دورها كان مقتصرًا على العمل كهيئة تنسيق لتبادل المعلومات الجنائية وتحليلها ولم تكن تتمتع بأي سلطات تنفيذية. وزادت مسئولياتها تدريجيًا، حيث بدأت بمكافحة الاتجار في المخدرات وتدريجيًا تمت إضافة نشاط غسيل الأموال والتجارة الدولية للسيارات المسروقة والمهاجرين غير الشرعيين والمواد النووية، ونشاط الدعارة القسرية وأخيرًا الإرهاب، وقد قفزت الهجرة غير الشرعية إلى قمة

الأولويات إلى جانب المخدرات حتى قبل اكتشاف وفاة ٥٨ مهاجرًا صينيًا داخل شاحنة أثناء دخولها دوفر في يونيو من عام ٢٠٠٠. إن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم ضبطهم في موانئ المملكة المتحدة في التسعينيات قفز من ٦١ شخصًا فقط عام ١٩٩١ إلى ستة عشر ألفًا في عام ١٩٩٩. وهناك عشرات الآلاف لم يتم ضبطهم. يقول جون آبوت، خليفة بيس مديرًا لجهاز استخبارات الجريمة الوطني (NCIS)، إن المكاسب الهائلة والمخاطر المنخفضة نسبيًا كانت تمثل عامل ضرب للعصابات لكي تغير نشاطها إلى الاتجار في المهاجرين غير الشرعيين بدلا من الاتجار في المخدرات. ويقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم تهريبهم على مستوى العالم بنحو مليون شخص سنويًا، حيث تحصل العصابات التي تقف وراء هذا النشاط على ما يزيد عن عشرة مليارات جنيه إسترليني من هذه التجارة. وهناك العشرات من العصابات الصينية والسريلانكية والتركية والألبانية التي تتخصص في تهريب المهاجرين إلى بريطانيا فقط وتقوم بدور الوسيط بين العصابات الموجودة في بريطانيا ونظيراتها في روسيا والصين وكولومبيا والبرازيل ونيجيريا. يقول آبوت "يُطلب من المهاجرين أن يقوموا بدفع آلاف الجنيهات الإسترلينية لكي يتم إحضارهم إلى هذا البلد في ظروف غاية في الخطورة. وعند وصولهم يتم احتجازهم حتى يقوموا بدفع المزيد من المال أو يُجبروا على العمل بالسخرة لتسديد ديونهم، أو يرغموا على العمل في ظروف غير آدمية في مصانع مستغلة أو مطاعم أو يُجبروا على العمل في البغاء وهذا أمر شائع. وإذا لم يتم تسديد الديون، يقوم أفراد العصابات باللجوء إلى العنف. وتشير المؤشرات إلى أنه على الرغم من الإجراءات التي يتم اتخاذها، فإن السوق في ازدياد والمكاسب لا تزال مرتفعة". ويقوم كل من جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) بالإسهام في عمليات

الجهاز الوطني لاستخبارات الجريمة NCIS التي يشرف عليها قسم جريمة الهجرة المنظمة. لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وأدت إحدى العمليات المشتركة بين جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) ومكتب الأمن الفيدرالي الروسي (FSB)، الذراع المحلي لجهاز الاستخبارات الروسي (KGB)، أدت إلى القضاء على إحدى عصابات تهريب المهاجرين من الصين عبر روسيا إلى بريطانيا. يقول أحد ضباط مكتب الأمن الفيدرالي الروسي "قمنا باعتراض الاتصالات الخاصة بهذه العصابة بين موسكو ولندن. ومن خلال مندوبنا في بريطانيا، قمنا بالاتصال بجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وبدأ التعاون بيننا. وأمدنا الجانب البريطاني بتقرير مليء بالتفاصيل المفيدة عن هذه العصابة. وكانوا يراقبون نشاطها منذ وقت طويل. وهذا هو أول مثال على التعاون المشترك المثمر بين الأجهزة السرية الروسية والبريطانية في مجال منع الهجرة غير الشرعية".

هناك بعض المخاوف المحتملة المصاحبة لقيام أي منظمة استخبارات بالمشاركة في محصلة عمليات سرية مع منظمات أجنبية أخرى لا يكون لها عليها من سلطان وخاصة قوات الشرطة التي قد لا تقوم بتطبيق قواعد الأمن بالصرامة نفسها. وقد أشارت ستيلا ريمنجتون إلى مدى الحاجة إلي أجهزة الأمن ووكالات تطبيق القانون الأوروبية للتأكد من الإبقاء على أي معلومات يتم تبادلها طي الكتمان: "إنهم يجب أن يثق بعضهم في قدرة بعض على الحفاظ على سرية المعلومات بالغة الحساسية. لأنه ليس هناك شك في أن هؤلاء الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم من أجل إعطائنا المعلومات كلهم في هذه المنظمات التي تهدد أمننا لن يفعلوا ذلك ما لم يكونوا واثقين من أننا لن نفرط في أمنهم". ويقال بأن ذلك قد تسبب في مشاكل كبرى داخل منظمة اليوروبول. ولكن يقول جون جريف إن ذلك لم يعرقل علاقات سكوتلانديارد

مع اليوروبول. ويضيف قائلا "إننا لدينا علاقة وثيقة للغايــة بـــاليوروبول. ومعظم العمل الذي نقوم معهم يتصل بالجريمة المنظمة والأنظمة البنكية في أوروبا الشرقية. إنني سوف تصيبني الدهشة إذا كان هناك بلــد واحــد فـــي أوروبا لم تقم بتنفيذ عملية فيه. وبالطبع هناك استخبارات خاصــة بالمملكــة المتحدة فقط. ولكنك لا ترغب في أن يكون لديك طابور خامس ضخم يعمل داخل أراضي أحد حلفائك، الأمور العملياتية تقوم باقتسام كل شيء. إننا ليس لدينا مشكلة في ذلك".

يمثل اقتفاء أثر أموال المخدرات عبر الأنظمة البنكية جانبًا متزايدًا من عمل فرع الاستخبارات الجنائية التابع لـــسكوتلانديارد. يقــول جريــف "إن النشاط الفعلي في هذا المجال يتمثل في اقتناص المعلومات. فقد تصل إليــك عن طريق الصدفة البحتة. والأمور التي تحدث على هذا النحو تتصل بتجارة المخدرات. فالأشياء تحدث فجأة وتؤدي إلى الحصول على معلومات جيــدة بالفعل من خلال مصادر قيمة للمعلومات. والمشكلة هي أنك يجب عليــك أن تدلف إلى النظام البنكي الدولي، والعديد من الدول لديها قواعد تختلف بعضها عن بعض. إنك تحتاج إلى هيكل بنكي منظم له تنظيمه الذاتي إضــافة إلـــى اللوائح الخارجية قبل أن تستطيع القيام بهذا العمل. وهناك بلدان في العالم لا تمارس اللعبة نفسها وبمجرد وصول الأموال إليها، يصبح مــن الــصعوبة بمكان اقتفاء أثرها.

إن غسيل الأمــوال- وهي العملية التي يتم من خلالها منح الأمــوال غير المشروعة مظهر الدخل الذي تم الحصول عليه بطريقــة مــشروعة- يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة. فالمال، الذي يبدأ على هيئة أوراق نقدية، يمــر عبر سلسلة من المراحل لإخفاء منشئه وتحويله إلى شيء من الصعب تعقبه. ففي أول الأمر يتم شراء بضاعة عالية القيمة مثل ســيارة أو قطعــة مـــن

المجوهرات وبعد ذلك يعاد بيعها ولكن في حالات أكثر تعقيدًا يكــون ذلــك مجرد المرحلة الأولى التــي يطلق عليها "توظيف" الأموال. المرحلة التاليــة هي مرحلة "التصفيف أو التفتيت" حيث تجزأ الأموال وتمر عبر عملية معقدة من الصفقات المالية. وأصبح ذلك سهلا بالنسبة للمجرمين الدوليين مع ظهور أنظمة الدفع الإلكتروني التي تسمح بتحويل الأموال في كل سهولة عبر العالم إلى حسابات بنكية متنوعة. وفي النهاية تأتي عملية "الدمج" حيــث تــصبح الأموال عندها قد أخذت شكل الأموال المشروعة وتصبح آمنة للاســتخدام. وغالبًا ما يتم استخدام شركات "وهمية" على هيئة واجهة من خلالها تغــسل الأموال. وهناك شركات بريئة تمامًا تسقط في حبائل هذه الشبكة. وقد اكتشف المحققون في الولايات المتحدة أن عــصابة مخــدرات كــالي الكولومبيــة استخدمت المئات من الشركات الأمريكية- مثل جنرال إلكتريــك وجنــرال موتورز وآبل كمبيوتر وميكروسوفت- من أجل غسيل أموال تــم التحــصل عليها من بيع المخــدرات. كمــا اكتــشفت إحــدى العمليــات المــشتركة لأسكوتلانديارد مع مكتب النائب العام لمقاطعة نيويورك أن عــصابة كــالي للمخدرات كانت تغسل متحصلات عمليات المخدرات من خلال شراء لوحات معارض الفن وبيعها في مايفير ومانهاتن.

وفي بريطانيا، نجد أن المنظمات المالية ملزمة تبعًا لقــانون جــرائم الاتجار في المخدرات لسنة ١٩٨٨ وقانون العدل الجنائي لعام ١٩٩٣ بــأن تبلغ عن أي صفقات تشك في جزء من عملية غسيل أموال إلــى الــشرطة، التي تتمتع بسلطات واسعة لتعقب ما يطلق عليه "الذيل المالي" عبر النظــام البنكي وتجميد الأمــوال التــي تــم الحــصول عليهــا بوســائل إجراميــة ومصــادرتها. يقول ألبرت بيس "يقال غالبًا إن طريقة التصدي للجريمة المنظمــة تتمثل في تعقب الأموال. فإذا كان الإشهار هــو شــريان الحيــاة بالنــسبة

للإرهابي، فإن المال هو شريان حياة الجريمة المنظمة. وإذا كنا نستطيع انتزاع الأصول التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة من المجرم فإننا بذلك نقضي على الدافع الكامن من وراء الجريمة". وتقوم البنوك بتقديم حوالي عشرين ألفًا مما يطلق عليه "تقارير الصفقات المشبوهة" سنويًا. "وبينما لا نستطيع الادعاء بأن هذه المعلومات تؤدي في حد ذاتها إلى إدانة رجال العصابات، فيمكن القول بأنها قدمت في كثير من الحالات الجزء المفقود من اللغز الذي يؤدي إلى رسم صورة كاملة للجريمة".

إن إحدى أكبر المشكلات التي تواجه أجهزة الاستخبارات في معركتها ضد الجريمة المنظمة تتمثل في إفشاء المعلومات. وتبعًا للنظام القانوني البريطاني، فإن الدفاع يحق له الوصول إلى أي أدلة يتم جمعها ضد موكله ويمكن أن تساعده في القضية. ويؤدي رفض الشرطة للكشف عن الأدلة التي ربما تؤدي إلى الكشف عن مصادر المعلومات إلى إجهاض القضية أمام المحكمة في غضون أسبوع واحد. فالكشف عن هوية الواشي يجب ألا يحدث مهما كان الثمن، والعديد من القضايا كان يجب أن يتم إجهاضها بسبب تأييد القاضي لطلبات الدفاع بالكشف عن هوية المصدر. ويقول أحد ضباط الجهاز الوطني لاستخبارات الجريمة (NCIS) إن إجهاض القضية هو في حد ذاته أمر محفوف بالمخاطر. "فهو يلفت انتباه المتهمين إلى أن لديهم واشيًا بين صفوفهم فيحاولون العثور عليه من خلال عملية استبعاد أو إقصاء. ومع الاستخدام المفرط للعنف قد يكلفه ذلك حياته.

أحد الأمثلة الأكثر وضوحًا لقضية جنائية تشتمل على معلومات تم إجهاضها لحماية مصادر المعلومات بدأت في الساعات الأولى من يوم الثالث من فبراير عام ١٩٩٣ حينما اشتبه اثنان من ضباط حرس الحدود في منطقة "تيمس فالي" في شاحنة من طراز مسترو. وحينما أوقفاها وقاما بتفتيشها

اكتشفا وجود باحث لاسلكي وخوذات وسلالم حبال وزجاجات مولوتوف صناعة منزلية. وكان الرجال الثلاثة الموجودون داخل الشاحنة أعضاء في جبهة تحرير الحيوانات وكانوا يخططون لإطلاق سراح حيوانات تم وضعها في المجزر وإشعال النار في وسيلة النقل. وقد استخدموا حقهم في الصمت خلال استجواب الشرطة لهم وبناءً على ذلك تم اتهامهم بالتآمر للقيام بعمل إجرامي. وخلال المحاكمة في محكمة "ريدنج كراون" طلب الدفاع عن المتهمين الكشف عن ملفات الرجال الثلاثة في الفهرس القومي لحقوق الحيوان، وأسقط في يد الضباط العاملين في القضية حينما وافق القاضي. يقول أحد ضباط الشرطة إن "المعلومات التي طلبها الدفاع يمكن أن تؤدي إلى الكشف عن قاعدة بيانات معلوماتنا وتكشف أساليبنا في العمل وتعرض حياة مصادر المعلومات للخطر. إننا لو قمنا بالكشف عن ذلك النوع من التفاصيل حتى لو كانت ذات علاقة ضئيلة أو ليست لها علاقة بالقضية على الإطلاق، فالأفضل لنا أن نلملم أوراقنا ونجلس في منازلنا". وعلى ذلك اضطر الادعاء إلى سحب قضيته وتم إطلاق سراح الرجال الثلاثة، الذين وقفوا على سلالم المحكمة وأدلوا باعتراف كامل لإحدى المحطات التليفزيونية، ولكن الأمر لا يتصل فقط بحماية مصادر المعلومات. فطرق الكشف عن المعلومات تتعرض أيضًا للخطر. يقول جون جريف "إن التأرجح المستمر هو الاستخبارات المضادة من جانبهم. فهم يحاولون بشكل متواصل اكتشاف كيف فعلنا ذلك". فحتى لو استمرت القضية وتمت إدانة المتهم، فإن أعضاء العصابة الآخرين يعرفون الكثير عن وسائل الشرطة من خلال الكشف عن الأدلة التي تمكنهم من اتخاذ إجراءات مضادة مما يؤدي إلى عدم جدوى المصادر.

قامت الجماعة الإرهابية الألمانية المسماة عصابة الجيش الأحمر بالتحول إلى منظمة عالية الاحتراف، تحرص دائمًا على عدم ترك أي بصمات وراءها في المنازل الآمنة. ولكن الشرطة الفيدرالية الألمانية (BKA) اكتشفت أن الإرهابيين كانوا يغفلون عن فحص المنطقة الواقعة تحت مقاعد الحمامات. وحينما كانت بصمات الأصابع تقدم بحسبانها دليلا إلى المحكمة، كان دفاع المتهمين يصر على معرفة أين تم العثور على بصمات الأصابع. وعلى الرغم من أن الادعاء كان ناجحًا، فإن الشرطة الفيدرالية الألمانية لم تعثر على بصمات أصابع تحت قواعد الحمامات مرة أخرى. ولأسباب أمنية، كانت منظمة الجيش الأحمر تسدد فواتير الكهرباء والإيجار الخاصة بمنازلها الآمنة نقدًا. ولكن لأن ألمانيا أصبحت تقريبًا لا تتعامل بالنقود، كان محققو الشرطة الفيدرالية الألمانية (BKA) قادرين على البحث في أجهزة كمبيوتر شركات الكهرباء لتحديد العملاء الذين انتقلوا من أماكن قريبة من الهجمات التي حدثت تقريبًا في الوقت نفسه والذين قاموا بالدفع نقدًا. وبعد أن أصر محامو منظمة الجيش الأحمر على الكشف عن هذه الأساليب في المحاكمة العلنية توقف الإرهابيون عن الدفع نقدًا. يقول جريف إن دفاع المتهمين كان دائما يقوم على "حملات اصطياد" من أجل اكتشاف كل ما يستطيع اكتشافه من أساليب الاستخبارات. كان أهم شيء بالنسبة لنا هو فعل هذه الأشياء بدون الكشف عن أسرار اللعبة. فالاستخبارات لعنة بالنسبة للمحامين. إنهم يريدون دس أنوفهم في كل شيء ولا يكتفون بالمنتج. إنهم يريدون الوصول للعملية أيضًا، بما في ذلك الحيل التي نستخدمها من أجل الحصول على مصادر حية للمعلومات. "أين كان الميكروفون؟ ماذا كانت الموجة؟ أين وضع في الغرفة؟" وكل هذه الموضوعات؟ "أين كانت فرق المراقبة؟ ما الأجهزة الفنية التي تم استخدامها؟ ما لون السيارة التي كنت تستقلها؟ أخبرنا كل شيء عن كل شيء وإلا اسحب قضيتك". فإذا كان لدينا قاض

ضعيف، فإنه يصدر إلينا الأوامر بالكشف عن كل أنواع الأشياء، ولا يوجد محام في هذا العصر والأوان سوف يقول "لن أخبر موكلي". وعلى ذلك يتم الكشف عن كم هائل من المعلومات. إنه موضوع خطير للغاية بالنسبة لنا".

مر جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) بهذه المشاكل في المحاكمات العلنية. تقول ستيلا ريمنجتون "في بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى عرقلة تحقيقاتنا. وهناك تشويش بشأن الحكم بشكل مسبق على كيفية رؤية المحاكم للعمليات والوسائل الفردية التي نعدها حساسة. إن الكثير من هذه التقنيات الحساسة يجب أن تتم حمايتها بأي ثمن لأنها ليس لها بديل. وهذا يعني في بعض الأحيان أننا لا نكون قادرين على استخدام طرق التحقيق الأكثر فعالية في القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى الإدانة. وفي بعض القضايا، قد يؤدي حكم القاضي إلى عدم الاستمرار في القضية لأن المعلومات المادية تكون حساسة لدرجة عدم إمكانية الكشف عنها بأي شكل من الأشكال".

وبينما عبر الكثير من ضباط الشرطة عن عدم رضاهم لاستخدام جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) لمواجهة الجريمة المنظمة، فإن أولئك المنخرطين في الاستخبارات الجنائية أقل اعتراضًا. يقول جون جريف بأنه أثناء رئاسته لاستخبارات سكوتلانديارد، كانت الشرطة لديها علاقات جيدة مع جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5). "لقد كانوا مفيدين للغاية. إننا لم نكن في ظروف تسمح لنا برفض معونة أي شخص أيًا كان. لقد كنا نغرق في بحر من المخدرات والعنف وكل شيء، في لندن. فإذا كانوا يرغبون في المساعدة، فإنهم يرغبون في المشاركة بالفعل، حسنًا تعالوا وساعدونا. ولكن كونوا على استعداد للانخراط في اللعبة والتلطخ بوحلها لأنها لعبة قذرة للغاية مع أولئك الذين نتعامل معهم"

الفصل الرابع والعشرون

اللبن والعسل

"الاستخبارات التجارية من الممكن أن تكون مكملة بدرجة كبيرة للاستخبارات السياسية، إذا تم استخدامها على نحو ملائم فقط".

من تقرير لوزارة الحربية في ديسمبر من عام ١٨٩٣

بدأت أجهزة الاستخبارات مع نهاية الحرب الباردة في البحث عن أدوار جديدة، وكان التجسس الاقتصادي أحد المقترحات المطروحة على مائدة البحث. وتم التطرق له كثيرًا، كما لو كان شيئًا جديدًا لم يفكر فيه الجواسيس من قبل. وقد شهد هذا النوع المهم من التجسس في السابق إما مبالغة في هذه الأهمية أو انتقاصًا منها. اعتمادًا على من يوجه له السؤال، كان التجسس هو الهدف الأكثر أهمية لأجهزة الاستخبارات في العالم الجديد، أو إنه مجرد شيء ابتكره الجواسيس من أجل مواصلة العمل وعدم المساس بميزانيتهم، صندوق مليء بالوظائف السهلة للأولاد. والواقع أن الجاسوسية الاقتصادية وجدت منذ أيام النبي موسى الذي وضع أول قائمة لأولويات الاستخبارات.- حيث قام بناءً على أوامر الرب بإرسال جواسيسه إلى كنعان- وكانت مهمة كالب ورجاله أن يكتشفوا "ما إذا كان البلد غنيًا أم

فقيرًا"- وجاء الرد من خلال تقريرهم الذي تحدث عن "أرض تفيض بـــاللبن والعسل".

ولكن مع انهيار النظام العالمي القديم بنهاية القرن العشرين، أصبح من الواضح ضرورة أن يكون للاستخبارات الاقتصادية أولويـــة عليـــا، ســـواء بحسبانها دورًا جديدًا أو غير ذلك. وسوف يعتمد نظام القوة العظمى الجديد، على المدى القصير على الأقل، على القوة الاقتــصادية. وســـوف تتركـــز التكتلات القوية "الجيو- اقتصادية" الجديدة في الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة والاتحاد الأوروبي وحافة الباسفيكي التي تهيمن عليها اليابان، ولكنها تشتمل أيضًا على بلدان صناعية جديدة (NICs) قوية من الناحية التجارية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة. وتميزت الاستخبارات الاقتصادية منذ وقت طويل بأنها أداة مفيدة في تقييم التهديدات الإستراتيجية، وظلت كذلك مع انهيار الشيوعية. واعتمد استقرار دول الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية في شدة على نجاح الإصلاحات الاقتصادية، وتابعت الاستخبارات البريطانية تقدمها فـــي دقة، بحثًا عن علامات الاضطراب الصناعي والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بالمعدلات العالية للبطالة.

وللأسباب نفسها، ظلت هناك رقابة لصيقة لاقتصاد جنوب إفريقيا فـــي عصر ما بعد التفرقة العنصرية واقتصاديات الدول المـــشاركة فـــي عمليـــة السلام في الشرق الأوسط وذلك بحثًا عن أي مشاكل ربما تشعل التوتر مـــن جديد، بينما تتم مراقبة تلك الدول المكروهة من الغـــرب- مثـــل الـــصين، وكوريا الشمالية، وليبيا وإيران- بحثًا عن أي دليل على خرق العقوبـــات أو القيود المفروضة على وارداتها التكنولوجية، وأي مشاكل اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار أو إلى إضعاف سياسات مناوئة للغرب أو تعزيزهـــا. وتحظى حالة التجارة والروابط الاقتصادية بين دول الكتلة السوفييتية السابقة

أيضًا بأولويات عالية، كذلك الحال بالنسبة للأنشطة المالية لحكومات أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية المختلفة والتي تجري مراقبتها عن كثب لتحديد قدرتها على سداد الديون الدولية عليها. كما تحظى الاستخبارات حول عمليات الصيد والتنقيب عن البترول من جانب الأرجنتين حول جزر فوكلاند أيضًا بأولوية طبيعية بالنسبة للوكالات البريطانية.

وقد تبنت بريطانيا- التي شجعها أنها أمة تجارية رائدة في العالم- ما وصفه أحد المسئولين "اتجاهًا بعدم التدخل في شئون الآخرين" وذلك فيما يتعلق بجمع الاستخبارات التجارية حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما أدت "عودة القومية الاقتصادية" والاعتقاد واسع النطاق بحتمية الحرب في أوروبا إلى الاهتمام المتزايد بمثل تلك الأمور. ولم تكن المعلومات التجارية لتساعد المصدرين في بريطانيا فقط على تدارك المنافسة المتزايدة في التجارة- وخاصة من جانب ألمانيا- ولكن أي جيش يحارب في الخارج يحتاج إلى معرفة من أين يمكن الحصول على الإمدادات أيضًا.

وبحلول عام ١٩٨٣، أشار الجنرال أي. إف. تشابمان، رئيس الاستخبارات العسكرية البريطانية، إلى أن قدرة عدو ما محتمل على إشعال الحرب سوف تعتمد على قوته الاقتصادية، وأن من الممكن اكتشاف استعداداته للحرب عن طريق دراسة عقود الحكومة. وكتب تشابمان يقول بأن "الاستخبارات التجارية من الممكن أن تكمل بدرجة كبيرة الاستخبارات السياسية، وذلك إذا تم استخدامها على نحو ملائم. وعندما تكون هناك عمليات شبه عسكرية على وشك أن تبدأ، فمن الواضح أن مسألة العقود وخطوات أخرى مؤثرة على عالم التجارة لا بد أن يسبقا البداية الفعلية لأي حملة عسكرية. وأن الموضوع يحتاج إلى دراسة، ولكن الميزة الكبرى التي نتمتع بها بخلاف الدول الأخرى تتمثل في علاقات تجارية وثيقة للغاية مع

كل ميناء وكل مدينة كبيرة في أوروبا، وأن ذلك لا بد أن يفيدنا في الحصول على المعلومات، وهو ما أعتقد أنه أحد الأسباب الرئيسية للنجاح في أي عمل عسكري".

واقترح تشابمان أن يطلب من الملحقين التجاريين البريطانيين في الخارج مراقبة أي عقود جديدة تتعلق بالحصول على معدات عسكرية أو أغذية أو خيول أو مواد طبية، وإرسال تلك المعلومات إلى بريطانيا "على وجه السرعة وبما يتسق مع السرية". وتبنت وزارة الخارجية البريطانية أفكار تشابمان، حيث دعا أحد المسئولين إلى إنشاء "جهاز استخبارات منفصل" داخل وزارة التجارة من أجل الحصول على معلومات مبكرة عن كل العقود التي تبرمها حكومات أجنبية من أجل "الحصول على تلك المواد التي ربما تكون مطلوبة في العمليات النشطة الخاصة بالحرب، وعن جميع تلك المواد في تلك الأماكن، أو في تلك الظروف التي ربما تشير إلى نية استخدامها في عمليات نشطة مخطط لها سلفًا".

وفي عام ١٩٠٠، شكل مجلس التجارة فرعًا للاستخبارات التجارية يفحص المعلومات الاستخباراتية الاقتصادية المرسلة إلى بريطانيا عن طريق دبلوماسيين بريطانيين حول العالم. ولكن لم تحبذ وزارة الخارجية فكرة وجود إدارة حكومية أخرى تملك السلطة على ما يحدث في سفاراتها، وتشاجر الطرفان كالأطفال بشأن من يجب أن تكون له السيطرة على الفرع الجديد. وبحلول عام ١٩١٧، وتصاعد الحاجة الماسة إلى الاستخبارات التجارية بسبب الحرب العالمية الأولى، قامت الاستخبارات العسكرية بجمع معلومات اقتصادية حول عدد من الدول الأجنبية، وعلى وجه الخصوص "قضايا السياسة العسكرية المرتبطة بالموارد الاقتصادية والمالية للعدو". وفي غضون ذلك، لم تخف حدة معركة النفوذ بين مجلس التجارة ووزارة

الخارجية حول فرع الاستخبارات التجارية. وتم الاتفاق في النهاية على حل المسألة عن طريق إنشاء "إدارة واحدة منفردة مسئولة عن تصنيف المعلومات الاستخباراتية وتوزيعها أيًا كان مصدرها.

أطلق على الإدارة الجديدة اسم إدارة التجارة فيما وراء البحار، وبحلول منتصف الثلاثينيات، كانت ترسل بتقارير روتينية عن شركاء بريطانيا التجاريين للمصدرين ولإدارات حكومية أخرى. وتم أيضًا إنشاء "سجل خاص"، مقابل رسوم ضئيلة، للشركات التي حصلت على بعض المعلومات... وخاصة تلك التي لها طبيعة سرية". وأنشأت لجنة الدفاع الإمبراطوري في تلك الأثناء لجنة فرعية مخصصة للنظر في إمكانيات الاستخبارات الاقتصادية. ولم تكن المسألة قاصرة فقط على قضية الكشف عن الاستعدادات الخاصة بالحرب. فتدمير وسائل الإنتاج لدى العدو من شأنه أن يحد بشكل كبير من قدرته على شن الحرب، وقد تكون الاستخبارات الاقتصادية حيوية لتحديد أي الأهداف التي يمكن أن تتسبب في أشد الأضرار. وأسست اللجنة الفرعية فريق بحث خاصًا بها يعرف باسم مركز الاستخبارات الصناعية، وترأس هذا المركز الميجور ديزموند مورتون، أحد ضباط خدمة الاستخبارات السرية SIS.

وأصبح المركز، الذي كانت تشرف عليه في البداية وزارة الحربية ويوجد في مقر خدمة الاستخبارات السرية SIS، جزءًا من إدارة التجارة فيما وراء البحار في عام ١٩٣٥. وتمثل دوره في "الجمع والدراسة والتفسير للمعلومات الصناعية والمدنية الأخرى المرتبطة بإمكانيات الحرب وقدراتها الموجودة لدى دول أجنبية". وكان المركز يتكون من ستة أقسام، قسم مختص بألمانيا، وقسم مختص بالاتحاد السوفييتي، وقسم خاص بالأمريكتين، وقسم خاص بالشرق الأقصى، وقسم خاص بفرنسا، وقسم خاص بمنطقة البحر

المتوسط والشرق الأوسط. وكان يرسل تقاريره إلى وزارة الحربية والخزانة ووزارة الخارجية ومجلس التجارة.

ونجح مركز الاستخبارات الصناعية (IIC) نجاحًا كبيرًا، حيث حذر من استعدادات هتلر للحرب، وسبق في ذلك بفترة طويلة وزارة الحربية ووزارة الطيران. ولكن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، دخل المركز ضمن إدارة استخبارات وزارة الحرب الاقتصادية. وتمثل دوره في "الجمع والتصنيف والتقييم للمعلومات وتزويد الجهاز وإدارات أخرى بكل المعلومات حول قوة العدو الاقتصادية وميوله ونواياه، التي قد تكون مفيدة في الهجوم عليه". وفي الوقت نفسه، تم تأسيس قسم تجاري لتداول المعلومات (القسم السادس) داخل خدمة الاستخبارات السرية SIS– أصبح يعرف باسمه الشائع وهو جهاز الاستخبارات الخارجية MI6– من أجل تمرير أي معلومات اقتصادية يتم جمعها سواء بواسطة عملائه أو عن طريق المدرسة الحكومية للرموز والشفرة.

ومع نهاية الحرب، وإعادة تنظيم جهاز الاستخبارات الخارجية MI6 تحولت أقسام التداول إلى ما يعرف باسم الإدارة العامة للمتطلبات، وتم الاحتفاظ بالقسم التجاري تحت اسم R6، وذلك بهدف نشر الاستخبارات الاقتصادية، التي نظر إليها آنذاك بحسبانها أحد الأدوار الرئيسية في حقبة ما بعد الحرب. وجاء في تقرير سري لوزارة الخارجية أن "الإسهام الاقتصادي في تقييم قوة الأعداء المحتملين يتسم بكونه أكثر أهمية بدرجة ما في وقت الحرب. وأن قدرة بلد ما في وقت السلم على صنع الحرب لا بد أنها تكمن وبصورة رئيسية في قدرته العسكرية، التي هي في الغالب عامل اقتصادي". وظهر اهتمام خاص بالحصول على "الأسرار التجارية" الألمانية وتمريرها إلى الشركات البريطانية. وأصدرت لجنة الاستخبارات

المشتركة (JIC) مرسومًا يقضي "بتبادل الحكومتين الأمريكيــة والبريطانيــة للمعلومات الاقتصادية التي يتم جمعها في ألمانيا المحتلة وذلك على أســاس تمتعهما بحرية استخدام تلك المعلومات بالطريقة التي يرونها ملائمة، بما في ذلك توفيرها للصناعة المدنية في كلا البلدين".

وأبلغ إيان فليمنج- الذي كان آنذاك ضابطًا في استخبارات البحريــة- لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC)، بأن "شركة طيران أوفرسيز البريطانيــة من بين عدد من الشركات التي تحصل على معلومــات اســتخباراتية مــن السلطات البريطانية". وأفاد ممثل آخر للأدميرالية بأنه "لم يكن هناك داع لعدم رغبة شركات بريطانية أخرى في العمل مع الاستخبارات البريطانية علــى أساس متبادل. وأن الشركات البريطانية كانت حريصة على التعــاون قبــل الحرب، وأنه لا يرى سببًا في عدم وجود مثل هذا التعاون في ذلك الوقــت بين لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) وشركات تجارية أخرى".

ومنذ ذلك الحين، أصبح جمع البيانات الاقتصادية يمثل دورًا رئيــسيًا بالنسبة لأجهزة الاستخبارات البريطانية- وهي حقيقة تم الإقرار بها بصورة ضمنية عندما أجاز قانون خدمــة الأمــن عــام ١٩٨٩ وقــانون خــدمات الاستخبارات عام ١٩٩٤ القيام على عمليات تخــدم "الرخــاء الاقتــصادي" لبريطانيا. وتقوم فرق التقييم الخاصة بلجنة الاســتخبارات المــشتركة (JIC) بتمرير المعلومات الاقتصادية مباشرة إلى الإدارات الحكومية، وكذلك تحليل هذه المعلومات. وكان يتم فحص استنتاجات هذه الفرق بواســطة مجموعــة الاستخبارات الاقتصادية المتداولة (ECIG)، وهي لجنة متفرعة مــن لجنــة الاستخبارات المشتركة (JIC) كانت تصدر تقارير استخباراتية إلى عدد مــن مستهلكي المعلومات، من بينهم إدارة التجــارة والــصناعة، وإدارة ضــمان اعتمادات التصدير، ووزارة الخزانة وبنك إنجلترا. وبرغم أن المقصود مــن

تلك المعلومات أن يتم استخدامها من قبل الإدارات الحكومية، إن بـــارونيس بارك الضابط السابق في جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** أكد على نطـــاق العلاقات غير الرسمية مع الشركات البريطانية بقوله بأنه كان من الممكـــن إعطاؤها معلومات مفيدة في مقابل سماحها باستخدام موظفيها ممثليها لجمـــع المعلومات. وعند سؤاله عما يمكن لرجال الأعمال ونسائها أن يتوقعوه مـــن جهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** مقابل مخاطرتهم بحياتهم بالنيابـــة عنـــه، أجاب بارونيس بقوله بأنه يعتقد بأن ذلك شيء شخصي خالص. فقد يكـــون ذلك الشيء هو المال بالنسبة لبعض الناس، وربما يكون قـــدرًا قلـــيلا مـــن المساعدة أو قدرًا من النفوذ أو المعرفة لدى البعض الآخـــر. علـــى ســـبيل المثال، إذا عرف أحدهم أن شركة بريطانية ما تسعى للفـــوز بطلبيـــة لبيـــع طائراتها الهليوكوبتر إلى بلد معين، وعلم من مصادر أخرى أن الإيطـــاليين والفرنسيين يقدم كل جانب منهما عطاءً للفوز بالصفقة، فإنه بالتأكيد ســـوف يخبر الشركة البريطانية التي يريد مساعدتها لكي تعد عدتها وتعرف أن لديها منافسين.

ووصفت مسئولة سابقة في مركز اتـــصالات الحكومـــة البريطانيـــة **GCHQ**، عملت في الوكالة في أوائل السبعينيات، عملية المراقبـــة بحـــسبانها "مقتطفات عشوائية" من تلكسات تجارية. ولكن دور مركز اتصالات الحكومة البريطانية **GCHQ** في جمع الاستخبارات الاقتصادية سبق ذلك بفترة طويلة. حيث أنشأ الجهاز الذي وجد قبله– وهو المدرسة الحكومية للرموز والـــشفرة **GC&CS**– قسمًا متخصصًا لمراقبة حركة التجارة الأجنبية، لـــصالح مركـــز الاستخبارات الصناعية (**IIC**) في عام ١٩٣٨. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تنخرط فيها في تلك الأمور. فقد ذكر إيه. جي. دينستون– الـــذي كـــان آنذاك مديرًا للمدرسة الحكومية للرموز والـــشفرة **GC&CS**– بـــأنهم ربمـــا

وضعوا أشخاصًا تحت المراقبة مرة أو مرتين طوال تاريخ المدرسة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأنهم فحصوا برقيات خاصة بـشركات بترول معينة. ويبدو أن اهتمام مركز اتصالات الحكومة البريطانيـة GCHQ تزايد في هذا المجال. ويتضح هذا من إعلانات حديثة عن وظائف شـاغرة لمتخصصين في اللغة اليابانية والبرتغالية والهولندية والإيطالية والألمانية - وهي لغات يتكلمها على الأرجح منافسون تجاريون لبريطانيا أكثر من كونهم أعداء عسكريين أو سياسيين. وقدم دينيس ميتشيل- محلل الشفرة السابق بمركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ- الدليل للجنة تحقيـق سـكوت على كيفية مراقبة اتصالات الشركات الأجنبية. وتدخل السير روبين بـاتلر سكرتير مجلس الوزراء لضمان الحفاظ على سرية دليل ميتشيل. ولكن زعم روبين روبيسون، المسئول الإداري السابق في لجنة الاستخبارات المشتركة في الثمانينيات، أن اتصالات شركات بريطانية وأجنبية بارزة كانت تخـضع بصفة منتظمة للمراقبة. وضمت تلك الـشركات، شـركة GEC مـاركوني، ورولزرويس، ولونرو، إلى جانب عدد كبير من الشركات الأجنبيـة، مثـل جنرال موتورز، وأضاف روبيسون بأنه جمع كمًا هـائلاً مـن المعلومـات التجارية. وأخبر اللورد ماكاي، الذي كان آنذاك رئيسًا لمجلـس اللـوردات، البرلمان في عام ١٩٩٤ بأن الحفاظ على دور بريطانيا أكبر خـامس دولـة تجارية في العالم يعد أمرًا ضروريًا بالنسبة لرخائها الاقتصادي، وأن وكالات الاستخبارات تراقب بشكل مستمر ضمان حصول بريطـانيا علـى سـلع رئيسية مثل البترول أو المعادن. وأشار مبـررا ذلـك إلـى أن "المـصالح التجارية الدولية الكثيرة لبريطانيا والوظـائف التـي يـشغلها الكثيـر مـن البريطانيين تعتمد على القدرة على التخطيط والاستثمار والتجـارة بـصورة فعالة بدون قلق أو خطر".

وقيل في جلسات استماع في الكونجرس الأمريكي، تبحث في ماهية أهداف الاستخبارات في فترة ما بعد الحرب الباردة، بأن البريطانيين كانوا بين عدد من "البلدان الصديقة" التي تقوم على عمليات تجسس ضد شركات أمريكية. وقال جيرارد بيرك المسئول السابق في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الذي يترأس الآن واحدة من شركات الأمن التجاري البارزة في الولايات المتحدة الأمريكية، إنه "لم يتم أبدًا تقريبًا ضبط عمليات التجسس البريطانية، وإن البريطانيين يستغلون إلى أقصى درجة المزايا التي يتيحها لهم تاريخ طويل من التحالفات الاستعمارية". وهم بالتأكيد ليسوا الوحيدين الذين يفعلون ذلك بين حلفاء أمريكا. وأبلغ جيمس وولس، المدير السابق بالسي أي إيه CIA، مجلس الشيوخ الأمريكي بأن عددًا ممن يسمون بالدول الصديقة– من بينها فرنسا واليابان وكوريا الجنوبية وإسرائيل والسويد وسويسرا– كانوا يتجسسون على الشركات الأمريكية. وقال وولس بأنه ليس كل من في العالم يدير اللعبة بالطريقة التي يديرونها بها، وإن بعض أصدقائهم وحلفائهم متورطون في عمليات تجسس اقتصادية ضد شركاتهم.

وربما كان الفرنسيون أكثر أصدقاء أمريكا عدوانية في البحث عن الأسرار التجارية. وقد كشف الكونت ألكسندر دو مارينشيه، الرئيس السابق لخدمة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية SDECE– وهي النظير الفرنسي لجهاز الاستخبارات الخارجية البريطاني MI6 في ذلك الوقت– في مذكراته بأنه كانت لديهم خدمة استخبارات اقتصادية لم تجمع معلومات مالية واقتصادية فحسب، بل معلومات سرية صناعية أيضًا. وزعم مارينشيه بأن خدمة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية SDECE علمت مسبقًا في عام ١٩٧١ بوجود خطط أمريكية لخفض قيمة الدولار، مما سمح للخزانة الفرنسية بتحقيق أرباح هائلة في أسواق النقد، وتمويل المنظمة الاستخباراتية

على مدار سنوات. وبعد تولي فرانسوا ميتيران للرئاسة في عام ١٩٨١، تمت إعادة تسمية خدمة التوثيق الخارجي ومكافحة الجاسوسية SDECE ليصبح اسمها "الإدارة العامة للأمن الخارجي" (DGSE). وقام ميتيران بتعيين بيير ماريون- الرئيس السابق للخطوط الجوية الفرنسية (الإيرفرانس)- لرئاسة الوكالة، وأمره بتحسين قدرتها على جمع المعلومات الاقتصادية والمالية والصناعية والعلمية. وأنشأ ماريون قسمًا للاستخبارات الاقتصادية العالمية، ووضع عشرين عميلا لجمع تلك المعلومات من أمريكا وحدها. وزعم فيما بعد بأن رجاله وضعوا أجهزة تنصت في مقاعد طائرات شركة إيرفرانس لالتقاط محادثات رجال الأعمال الأجانب وأن المعلومات التي حصل عليها القسم ضمنت صفقة بمليار دولار لبيع طائرات الميراج المقاتلة إلى الهند وذلك بعد منافسة عنيفة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقال ماريون بأنه "لم يكن من الطبيعي ألا نتجسس على هذه الدول. إنهم حلفاء في الأمور السياسية أو العسكرية، ولكنهم منافسون بالمعنى الفني للمنافسة فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية".

وبرغم وجود اتفاق في عام ١٩٨٨ بين الإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE ووكالة الاستخبارات المركزية CIA بعدم سرقة أي منهما للأسرار التجارية للطرف الآخر، إن الفرنسيين حاولوا مرارًا وتكرارًا تجنيد موظفين في شركة IBM وتكساس إنوسترومنت من أجل الحصول على معلومات تكنولوجية تسويقية تساعدهم في دعم شركة كمبيوتر Bull المتعثرة التي كانت الحكومة الفرنسية تملك أسهمًا فيها. ووصلت هذه العمليات إلى ذروتها في محاولة فاشلة مرتبطة بتقنية إدارة المخلفات الصلبة، وهو أسلوب فني في الجاسوسية الحديثة يتم فيه فحص محتويات صناديق القمامة في محاولة للعثور على معلومات ربما تساعد في تجميع أجزاء دليل الاتصالات

ومعلومات الشركات. وقد وقع الحادث المشار إليه في الساعات الأولى من يوم الثامن عشر من فبراير عام ١٩٩١. كانت أمريكا وفرنسا حليفتين قويتين في الظاهر، يستعدان معًا لشن الهجوم البري على العراق في الخليج. ولكن في ضاحية أرستقراطية من ضواحي مدينة هيوستون في ولاية تكساس، كانت هناك علاقة مختلفة تمامًا بين البلدين. فقد توقفت إحدى الشاحنات الصغيرة خارج مسكن أحد كبار المسئولين في شركة تكساس إنوسترومنت، وهبط منها رجلان أخذا ينقبان في صناديق النفايات وألقيا ببعض الأكياس في صندوق السيارة. وعند رحيل السيارة لاحظ رجل الشرطة أرقام لوحتها المعدنية. وتم التوصل إلى تبعيتها للقنصلية الفرنسية في هيوستون، وإبلاغ مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI). وزعم الدبلوماسيون الفرنسيون بأنهم كانوا يجمعون الأعشاب المقصوصة بغرض حمام سباحة تحت الإنشاء في حديقة القنصلية. وسخر القنصل العام الفرنسي بيرنارد جوليه من الموضوع عندما سأله عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI عن ذلك قائلاً إنه سخف.

وفي شهر أبريل من عام ١٩٩٣، حصلت وكالة الاستخبارات المركزية CIA على ملف سري فرنسي يضم ٢١ صفحة تحتوي على أنواع الوسائل التكنولوجية المهمة بالنسبة للإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE، إلى جانب ٧٣ مؤسسة تجارية ومالية تستهدفها عمليات التجسس الاقتصادي من جانب فرنسا. كان معظم تلك المؤسسات أمريكية، مثل شركة بوينج لصناعة الطائرات، وشركتي IBM وتكساس إنوسترومنت العملاقتين لصناعة الكمبيوتر. إضافة إلى شركات بريطانية، مثل فيرانتي، وفيكرز، ووست لاند، وبريتش إيروسبيس المستهدفة من الإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE بغرض اكتشاف كل مواصفات أداء الطائرة المقاتلة الأوروبية وتفاصيلها، إذ تعد المنافس المباشر للطائرة المقاتلة الفرنسية "رافال". وعلى ذلك انسحب

عدد من شركات الصناعات الجوية الأمريكية من معرض باريس الجوي بعد تحذير تلقته بأن الإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE خططت لاستغلال المعرض في تنفيذ عمليات سرية ضدها. وسحبت باريس اثنين من عملائها كانا يعملان في مصنع إنتاج طائرات بيل الهليوكوبتر في فورت وورث في ولاية تكساس وذلك بعد اكتشاف أمرهما. ووسط جو من الحرج الشديد، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى فصل كلود زيلبرزان رئيس الإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE الجديد من الخدمة بعد اعترافه بأن المنظمة ركزت على الاستخبارات الاقتصادية وأنها مررت كثيرًا من المعلومات التي حصلت عليها إلى الشركات الفرنسية مباشرة.

وتحول الجدل الصاخب بين البلدين حول عمليات التجسس الاقتصادي الفرنسية إلى أزمة دبلوماسية كبرى في فبراير من عام ١٩٩٥ عندما أمرت السلطات الفرنسية خمسة من عملاء وكالة الاستخبارات المركزية CIA- أربعة منهم من الدبلوماسيين- بمغادرة الأراضي الفرنسية بحجة تورطهم في "أنشطة لا تتناسب مع وضعهم". وكشف المسئولون الفرنسيون، على نحو خاص، للصحفيين عن قيام هؤلاء الخمسة بجمع معلومات استخباراتية اقتصادية. وأقر الأمريكيون بذلك، ولكنهم قالوا بأنه لا يقارن بما يفعله الفرنسيون بهم. وقال روبرت جيتس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA، إن فرنسا بين عدد من الدول التي زرعت عملاء لها داخل الشركات الأمريكية، وأنهم سرقوا حقائب رجال أعمال أمريكيين، وينفذون عمليات تجسس كلاسيكية للحصول على معلومات صناعية واقتصادية. ولكن هذا الشجار الدبلوماسي لم يكن له أي تأثير على عمليات التجسس الاقتصادي الفرنسية. فبعد بضعة أسابيع، أنشأت الحكومة الفرنسية جهازًا جديدًا تحت مسمى "لجنة المنافسة الاقتصادية والأمن" للبحث عن المعلومات وتحليلها

ومعالجتها ونشرها وذلك بهدف مساعدة رجال الصناعة الفرنسيين، والقيــام على أبحاث تنبؤية وإستراتيجية لصالح الحكومة الفرنسية".

وتعــد اليابان البلد الوحيد الذي ينافس فرنسا في استعدادها للتجــسس على الأسرار التجارية لحلفائهــا. حيــث قــدرت دراســة ســرية لوكالــة الاستخبارات المركزية CIA في عام ١٩٨٧ أن ٨٠٪ من عمليات التجــسس اليابانية كانت موجهة ضد أمريكا وأوروبا الغربية. وتقــوم وزارة التجــارة والصناعة الدولية (MITI) اليابانية وأيضًا مكتب تحليل المعلومــات والبحــث والتخطيط التابع لوزارة الخارجية اليابانية باقتناص أي وثائق تجارية متاحة بصورة علنية، وترجمتها وتحليلها قبل إرســال البيانــات المتحــصلة إلــى الشركات اليابانية. ويسافر رجال الأعمال والأكاديميون اليابانيون بــصورة منتظمة إلى الخارج، ويجمعون الوثائق، ويلتقطون صــورًا فوتوغرافيــة أو تسجيلات فيديو للمعدات والأجهزة. وتدير الشركات اليابانية الكبرى – مثــل هيتاشي وميتسوبيشي وميتســوي– أقسامًا للاستخبارات خاصة بهــا، وتــم تدرب الكثير من موظفي هذه الأقسام في معهد الحماية الــصناعية، وهــي مدرسة للجواسيس التجاريين تأسست عام ١٩٦٢ بدعم من وزارة التجــارة والصناعة الدولية MITI.

ولكن اليابان نفسها لا تقارن بالصين في محاولتها النهمة للكشف عــن التكنولوجيا الغربية. ففي ظل سجل بكين المتعلق بحقوق الإنسان والذي يحد في شدة من قدرتها على الاطلاع على التكنولوجيا الغربية، يأتي تقريبًا نصف إجمالي حالات النقل غير الشرعي للتكنولوجيا، التي قام مكتــب التحقيقــات الفيدرالي FBI بالتحقيق فيها، نتيجة عمليات استخباراتية اقتصادية سرية مــن جانب أجهزة الاستخبارات الصينية. ووصف أحد كبار المسئولين في مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI الصين بأنها أنشط قوة أجنبية في الحــصول غيــر

الشـــرعي على التكنولوجيا الأمريكية. وغالبًا ما يتلقـــى الطلبـــة ورجـــال الأعمال الصينيون المسافرون إلى الخارج تعليمات بالحصول علـــى أنـــواع معينة مستهدفة من التكنولوجيا. واكتشف محققون عسكريون فرنسيون مؤخرًا عددًا من أعضاء وفد علمي صيني في معرض تجاري في باريس وهم يغمـــسون أربطة عنقهم في سائل جديد لمعالجة الصور الفوتوغرافية ابتكرته شركة أجفا الألمانية. ووجدت إحدى الجامعات البريطانية التي ابتكرت بطاقات للـــدخول على آلات تصوير المستندات لديها، وذلك من أجل متابعة استخدام الأجهـــزة والتسهيلات الموجودة فيها، أن أكبر استخدام لهذه الأجهزة كـــان بواســـطة أكاديمي صيني زائر نتيجة قيامه بتصوير كل ورقة لها طابع علمي وإرسالها إلى الصين. كما يتم شراء بعض التكنولوجيات المحظورة مباشرة عن طريق شركات صورية في هونج كونج، وعندما يكون هذا غيـــر ممكـــن يحـــاول الصينيون شراء شركات أجنبية تمتلك حـــق الوصـــول إلـــى التكنولوجيـــا المطلوبة.

واتجهت أجهزة الاستخبارات السوفييتية إلى سرقة أسرار تجارية وفنية غربية منذ تبني سياستها الاقتصادية الجديدة في أوائل العشرينيات. وأصـــبح لجهاز الـــتشيكا **Tcheka**– وهو جهاز الاستخبارات الـــسابق علـــى جهـــاز الاستخبارات السوفييتية **KGB**– دور استخباراتي اقتصادي في عـــام ١٩٢٠. وقدرت تكاليف العملية **"Line X"**– التي كانـــت تـــستهدف الحـــصول علـــى التكنولوجيا الغربية– بحوالي خمسين مليون دولار سنويًا بحلـــول منتـــصف السبعينيات، مما دفع ليونيد زايتسيف، رئيس الـــدائرة **"T"**– وهـــي إحـــدى إدارات جهاز الاســـتخبارات الـــسوفييتية **KGB** المـــسئولة عـــن التجـــسس الاقتصادي– إلى الادعاء بأن هذا المبلغ يمثل تمويل كل العمليات الخارجيـــة للجهاز. وكشف عميل فرنسي تم زرعه داخل جهاز الاستخبارات السوفييتية

KGB، ويحمل الاسم الكودي "فيرويل"، كل الجهـود السوفييتية الخاصة بالتجسس الاقتصادي على الغـرب فـي أوائـل الثمانينيـات. وأصـدرت الاستخبارات الغربية تقارير تفيد بأن "تسهيل الحصول على التكنولوجيا" يمثل الدور الخارجي لرئيس الكي جي بي. واستخدم عدة آلاف مـن الجواسـيس الاقتصاديين المجهزين بقوائم معينة لشراء مجموعة منوعة مـن الوسـائل المختلفة للهروب من قواعد اللجنة التنسيقية ولوائحها متعددة الأطراف لضبط الصادرات COCOM التي كانت تحظـر تـصدير منتجـات معينـة للـدول الشيوعية، خصوصًا من أمريكا واليابان وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. وأيـضًا من أجل السرقة المباشرة للأسرار الاقتصادية، أسس جهـاز الاسـتخبارات السوفييتية KGB شركات وهمية لشراء التكنولوجيا الغربية. ووردت تقـارير عن تزايد هذا النشاط أثناء فترة رئاسة ميخائيل جورباتشوف، مع اتجاه قوي للحصول على أحدث الابتكارات الغربية في مجال الإلكترونيات المتقدمـة. ويتذكر أوليج جورديفسكي، النائب السابق للـكي جي بي KGB والمقيم فـي لندن، أن جورباتشوف أثنى بشكل خاص على جهـود الـ "Line X" فـي خطاب ألقاه أمام العاملين في السفارة السوفييتية في لندن أثناء زيارتـه لبريطانيـا عام ١٩٨٤. وكان من الواضح بالفعل أنه عد الحصول سرًا على التكنولوجيا الغربية يمثل جانبًا مهمًا مـن البيريـسترويكا الاقتـصادية. ويعتقـد بـأن الاستخبارات السوفييتية KGB أعدمت العميل الفرنسي "فيرويـل" فـي عـام ١٩٨٣، ولكن الفرنسيين طردوا أكثر من خمسين فردًا مـن الدبلوماسـيين والصحفيين السوفييت نتيجة مباشرة للمعلومات التي كشفوا عنها. وجاء فـي تقرير للبنتاجون صدر عام ١٩٨٥، اعتمادًا على تحليل المواد التـي قـدمها فيرويل، أن خطورة مجهودات السوفييتية لجمع المعلومات وقـدرتهم علـى استيعاب المعدات ومحاكاة التكنولوجيا أكبر بكثير مما كان يعتقد في السابق. وقد استطاعت الاستخبارات السوفييتية الحصول على ما يتراوح بـين سـتة

آلاف قطعة معدات وعشرة آلاف إضافة إلى مائة ألف من الوثائق كل عام. ولعبت أجهزة الاستخبارات في أوروبا الشرقية- مثل جهاز AVH في المجر، و جهاز STB في تشيكوسلوفاكيا، وبصورة خاصة جهاز Stasi في ألمانيا الشرقية- دورًا كبيرًا في حصول السوفييت على التكنولوجيا الغربية قبل انهيار الشيوعية. وبعد ذلك اضطرت أجهزة الاستخبارات الخارجية الروسية- مثل جهاز الاستخبارات الخارجية SVR والاستخبارات الحربية GRU- إلى زيادة نشاطها التجسسي، مع منح الاستخبارات الاقتصادية أولوية أعلى من السابق. وقال يفجيني بريماكوف بعد فترة قصيرة من تعيينه مديرًا لجهاز الاستخبارات الخارجية SVR بأنه "من الطبيعي أن يتحول اهتمامهم إلى المجال التجاري. وأضاف بريماكوف الذي أصبح فيما بعد رئيسًا للوزراء بأنه لا يوجد خيار لدى روسيا في ظل القيود الكثيرة على صادرات الأجهزة والمعدات ذات التكنولوجيا العالية إليها- وأن هناك أسرارًا كثيرة لا تزال محجوبة عنهم، ولو كانت هذه المعلومات متاحة لهم دون قيد أو شرط لما اضطروا إلى الانخراط في عمليات التجسس تلك.

وهيمن على الجدل الذي دار في أعقاب الحرب الباردة في أمريكا دعوات- خصوصًا في الكونجرس- من أجل استخدام وكالات الاستخبارات لبعض الموارد التي كانت موجهة في السابق نحو الكتلة السوفييتية من أجل جمع معلومات اقتصادية تساعد أمريكا في المنافسة مع القوى العظمى الجيو- اقتصادية الأخرى. وأنشأ وليم وبستر، الذي كان يشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA عند انهيار أوروبا الشرقية وتميز بالحرص على إبقاء موارد الوكالة بحسبانها لا تزال ملائمة للعالم الجديد- قسمًا للموارد والتجارة والتكنولوجيا من أجل "جمع معلومات اقتصادية تسمح لأمريكا بتتبع ما يفعله منافسوها، وتمكينها من مواجهتهم أو التشويش

عليهم". ووضع مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI قائمة جديدة بالتهديدات التي يواجهها الأمن القومي، مضيفًا خطوطًا إرشادية مبتكرة إلى القائمة التقليدية الموجودة لديه في الدول التي تدير عمليات تجسس في أمريكا. وكان المقصود من الإرشادات التي يتم تبنيها السماح لعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI بالعمل ضد بلدان– مثل بريطانيا وحلفاء آخرين– ليست موجودة بالضرورة في القائمة السابقة ولكنها ربما لا تزال منخرطة في سرقة معلومات اقتصادية وتكنولوجيات صناعية، وأن فقدان أي منها سوف يقوض الموقف الإستراتيجي للولايات المتحدة. وقال وليم سيسيونز مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في ذلك الحين بأنه تمت إضافة موضوعات جديدة إلى القائمة بهدف الحفاظ على قدرة هذا البلد على البقاء وعلى قدرته على المنافسة في السوق العالمية. وأدت قائمة التهديدات الجديدة إلى زيادة هائلة في اكتشاف عمليات تجسس اقتصادية ضد شركات أمريكية، مع ارتفاع عدد الحالات من عشرة إلى خمسمائة خلال تسعة أشهر. وذكر روبرت جيتس أمام الكونجرس أن حوالي عشرين بلدًا يتجسسون بصورة منتظمة على الشركات أمريكية. برغم صعوبة تحديد خسائر الصناعة الأمريكية، فإن من المقرر أن تصل إلى مائة مليار دولار سنويًا.

وسوف يشعر بعضهم بالانزعاج عند الإشارة إلى أن أمريكا– مثلها مثل كل أولئك الذين تطلق عليهم حلفاء– لديها تاريخ طويل من عمليات التجسس. وقد نفذت وكالة الاستخبارات المركزية CIA خلال الخمسينيات عمليات تجسس اقتصادية فقط ضد الكتلة السوفييتية والصين الشيوعية – وأوكلت المسئولية عن بقية العالم إلى قسم الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية. وتم إصدار تقارير اقتصادية بالتنسيق مع لجنة الاستخبارات الاقتصادية، وهي لجنة متفرعة من لجنة الاستخبارات

الاستشارية المرادفة للجنة الاستخبارات المشتركة JIC في بريطانيا. ولكن في منتصف الستينيات، وسّعت وكالة الاستخبارات المركزية CIA من جهودها الاستخباراتية الاقتصادية حول العالم، وأنشأت قسمًا للأبحاث الاقتصادية في إدارة الاستخبارات. ونفذت وكالة الأمن القومي NSA- التي تعادل مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ في بريطانيا- أيضًا عمليات تجسس تجارية. ووصف خبير سابق في الإشارة في سلاح الجو الأمريكي، عمل في قاعدة أمريكية لاستخبارات الإشارة في بريطانيا في فترة الستينيات، كيف أنه كان مسئولا عن مراقبة طابعات تلكسات تجارية والتقاط تلك التي تشير إلى شركات أو سلع معينة، وأنه تم تزويده بقائمة تضم مائة كلمة كان عليه أن يبحث عنها، وأنه استمر في مراقبة الاتصالات التجارية وتفاصيل السلع التي تبيعها الشركات الكبرى، مثل الحديد والصلب والغاز. وفي غضون بضعة أسابيع، ضمت قائمة الكلمات الواجب البحث عنها العشرات من أسماء الشركات الكبرى.

ووسّعت وكالة الأمن القومي NSA ووكالة الاستخبارات المركزية CIA في السبعينيات والثمانينيات من عملياتها ضد حكومات وشركات أجنبية. وتم تكليف أحد مسئولي الاستخبارات الوطنية الأحد عشر في وكالة الاستخبارات المركزية CIA بمسئولية جمع الاستخبارات الاقتصادية. وبدأت الوكالة في الاستفادة بشكل أكبر من قواعد البيانات الاقتصادية. واضطلعت أجهزة كمبيوتر وكالة الأمن القومي بدور البحث في التلكسات الدولية عن شركات رئيسية وعن سلع وتعاملات مهمة. وتم في عهد الأدميرال ستانسفيلد تيرنر، مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وضع برنامج سري لإعطاء معلومات لبعض الشركات المختارة حول عمليات تجسس صناعية واقتصادية من جانب دول تتعامل معها. وفي

مقابل ذلك تسمح تلك الشركات للسي أي إيه باستخلاص المعلومات من ممثليها ومندوبيها عند عودتهم من الرحلات الخارجية. وفي ظل برنامج منفصل ينفذ من خلال وزارة التجارة، حصلت شركات أمريكية على معلومات اقتصادية في غاية السرية.

وقال هوارد تايشر مدير قسم الشرق الأوسط التابع لمجلس الأمن القومي في منتصف الثمانينيات إن "وكالة الأمن القومي استخدمت قاعدتها في مينويز هيل في يوركشاير من إنجلترا لمراقبة صفقة اليمامة التي وافقت المملكة العربية السعودية بموجبها على دفع ٢٠ مليار جنيه إسترليني للحصول على معدات عسكرية بريطانية من بينها مقاتلات التورنيدو". وأضاف تايشر أن التورنيدو وبانافيا– وهو اسم الشركة التي قامت بتسويق الطائرة– كانتا من الأسماء التي تم بها تغذية كمبيوترات وكالة الأمن القومي التي تراقب الاتصالات بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية. وقال تايشر إن المعلومات المرتبطة بهذه الطائرة عينها شكلت هدفًا ذا أولوية عالية. وأضاف بأنهم كانوا على وعي تام بأن منع حكومة أجنبية من بيع شيء يأملون في أن تقوم جهة أمريكية ما ببيعه سوف يصب بالتأكيد في مصلحتهم التجارية.

واستمر جيتس في التوسع الذي قاده سابقه في جمع المعلومات الاقتصادية، من خلال إصدار توجيه جديد للأمن القومي (**NSD –69**) الذي جعل الاقتصاد العالمي هدفًا رئيسيًا، وبدأ حملة لتجنيد مزيد من الأفراد إضافة إلى العدد الكبير بالفعل من خبراء الاقتصاد المتواجدين في وكالة الاستخبارات المركزية **CIA**. وقال ديفيد أوفرتون الخبير الاقتصادي الكبير في وكالة الاستخبارات المركزية **CIA** إنهم يمتلكون دائمًا أكبر فريق من المحللين الاقتصاديين في الحكومة الأمريكية، وإن دور وزارة الخزانة في

هذا المجال أصغر بكثير من دورهم، وأنهم يضيفون مزيدًا من الخبراء إلى الفريق الكبير الموجود لديهم بالفعل.

وفي عام ١٩٩٣، قال جيمس وولس الذي خلف جيتس في وكالة الاستخبارات المركزية CIA إن "الاستخبارات الاقتصادية كانت الموضوع الأكثر سخونة في سياسة الاستخبارات، وإن وكالة الاستخبارات المركزية CIA وفرت بالفعل ما قيمته عدة مليارات من الدولارات من العقود الأمريكية". ولكن تعالت الأصوات الغاضبة من داخل الاتحاد الأوروبي (EU)، مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، تتهم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام نظام إيشلون التابع لوكالة الأمن القومي NSA لمنح ميزة للشركات الأمريكية على حساب منافسيها الأوروبيين. ونفى المسئولون في الاستخبارات الأمريكية تلك الادعاءات. وأبلغ الجنرال مايكل هايدن، مدير وكالة الأمن القومي، مجلس الشيوخ الأمريكي عام ٢٠٠٢ بأن وكالة الأمن القومي تجمع بالفعل معلومات اقتصادية ولكنها لا تساعد الشركات الأمريكية، حيث إنهم يجمعون المعلومات لأغراض استخباراتية اقتصادية، مثل الأمور المتعلقة بالسياسة الاقتصادية لقوى أجنبية، ومسائل مرتبطة بأحداث اقتصادية مهمة، مثل المجاعات أو الفيضانات أو الاضطرابات المدنية، وتطورات اقتصادية مثل توريد مواد كيماوية أولية لدول لا تلتزم بالقواعد والقوانين الدولية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومبيعات الأسلحة، وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال، وخرق العقوبات. وقال جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA، متناولا المخاوف الأوروبية، بأن "الفكرة السائدة القائلة بأننا نجمع المعلومات من أجل دعم المصالح التجارية الأمريكية هي فكرة خاطئة تمامًا. إننا لا نستهدف الشركات الأجنبية لدعم المصالح التجارية الأمريكية". ولكنه ذهب إلى القول بأن استخبارات الإشارة

قدمت في "مناسبات عديدة" معلومات عن نوايا الشركات الأجنبية، التي يدار بعضها بواسطة الحكومات- لخرق قوانين وعقوبات أمريكية أو إنكار حق الشركات الأمريكية في الوجود على الساحة. وهناك أمثلة علمنا من خلالها أن شركات أجنبية معينة أو حكوماتها تقوم بالرشوة والكذب والغش والسرقة من أجل حرمان الشركات الأمريكية من الحصول على توكيلات معينة". وهذه المعلومات تم تمريرها "لوكالات أخرى ملائمة" في إشارة إلى وزارة التجارة الأمريكية. "إنهم يستخدمون تلك المعلومات من خلال وسائلهم وقنواتهم لكي يروا إذا ما كانوا يستطيعون مساعدة شركة أمريكية معينة. ولكننا نقوم بالدفاع فقط، ولا نقوم بالهجوم".

ورغم ذلك، توجد مجالات- مثل عقد اليمامة- تلاشت فيها الحدود بين الدفاع والهجوم، فعقود بقيمة ٢٠ مليار جنيه إسترليني سوف تعني ضمناً عددًا كبيرًا من الوظائف ودعمًا لصناعات حيوية بالنسبة للاقتصاد، ولكنها يمكن بخلاف ذلك أن تؤدي إلى وضع يائس. وهذا ينتج منطقة رمادية انحرفت فيها وكالة الاستخبارات المركزية CIA بالتأكيد عن المسار في عدد من المناسبات. وكان القرار الفرنسي في أوائل عام ١٩٩٥، بطرد خمسة من عملاء وكالة الاستخبارات المركزية CIA، نتيجة لإحباط دام على مدى فترة طويلة نجحت فيها الاستخبارات الاقتصادية الأمريكية في إجهاض عقدين فرنسيين كبيرين على الأقل، أحدهما مماثل بدرجة ما لعقد اليمامة. وقبل عام من ذلك التاريخ، طار رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد بالادير إلى جدة لتوقيع عقد بقيمة ستة مليارات جنيه إسترليني، تشتري المملكة العربية السعودية بمقتضاه طائرات حربية وصواريخ وتستبدل كذلك بأسطولها من الطائرات التجارية المدنية الأمريكية الصنع طائرات الإيرباص التي تساهم فيها فرنسا بنسبة كبيرة. ولكن العقد لم يتم توقيعه أبدًا. حيث اكتشفت وكالة الأمن القومي

NSA ووكالة الاستخبارات المركزية CIA تفاصيل العقد، وأدت الضغوط التي مارستها الحكومة الأمريكية، والتي تضمنت مكالمة هاتفية من الرئيس كلينتون إلى الملك فهد، إلى إقناع السعوديين بشراء طائرات ركاب مدنية من إنتاج شركة بوينج وماكدونالد دوجلاس الأمريكيتين، مع تعليق باقي العقد. وبررت الاستخبارات الأمريكية تدخلها بالإشارة إلى "المحفزات" التي لا يمكن تجنبها في مثل تلك العقود، وقالت بأن ذلك كان مجرد ارتقاء بمستوى المنافسة فقط". ولكن الفرنسيين لم يتأثروا بتلك المبررات. وأصبحوا أقل سعادة حتى عندما اكتشفت وكالة الاستخبارات المركزية CIA بعد ذلك ببضعة أشهر أنه قد دفعت رشاوى لمسئولين برازيليين للموافقة على توقيع عقد بقيمة ١,٤ مليار جنيه إسترليني مقابل شراء نظام مراقبة بالأقمار الصناعية لقياس حالة الغابات الممطرة في الأمازون واكتشاف تجارة المخدرات. ومارست واشنطن ضغوطاً على الحكومة البرازيلية. وفازت شركة ريثيون الأمريكية بالصفقة التي كانت ستذهب إلى شركة إلكترونيات تومسون CSF الفرنسية. ولكن الفرنسيين أشاروا إلى أنه لكي تكون هناك عقود بديلة مقبولة وجاهزة أمام السعوديين والبرازيليين، فلا بد أن يكون الأمريكيون قد أعطوا بوينج وماكدونالد دوجلاس وريثيون البنود المالية السرية للعقود الفرنسية. ووضح للعيان أن وكالة الاستخبارات المركزية CIA منغمسة في عمليات تجسس اقتصادية مباشرة.

وثأرت الإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE من ذلك عن طريق الكشف عن أن أمريكا لديها استعداد تام للانغماس في مثل تلك الأنشطة الملتوية كأي دولة أخرى. وذكرت الصحافة الفرنسية أنه قد قبض على جاسوس لوكالة الاستخبارات المركزية CIA متلبس بتقديم رشوة لمسئول يعلم الموقف التفاوضي السري لفرنسا في محادثات اتفاقية الجات. وكان من بين

عملاء وكالة الاستخبارات المركزية CIA الخمسة الذين طردتهم فرنسا، امرأة تعمل تحت غطاء غير دبلوماسي، والتقت تلك المرأة بمستشار لبالادير في حفل كوكتيل، ثم أصبحت عشيقته، ومن ثم عرضت عليه أموالا مقابل تفاصيل عن موقف فرنسا التفاوضي. واعترف مسئولون أمريكيون بصحة المزاعم الفرنسية. وقال أحد المحللين في وكالة الاستخبارات المركزية CIA بأنهم تدخلوا في اتفاقية الجات وفي كل المفاوضات التجارية، وأن المفاوضين الأمريكيين طلبوا منهم اكتشاف المواقف التفاوضية للأطراف الأخرى في الاتفاقية.

ولكن المشاكل الأخلاقية والعملية تظل بدون حل. وهناك حاجة واضحة لضم العوامل الاقتصادية في التقارير الإستراتيجية للاستخبارات. والواقع أنه من ضمن الانتقادات الحادة التي تعرضت لها وكالة الاستخبارات المركزية CIA خلال الجدل الذي دار في أعقاب الحرب الباردة، فشلها في معرفة الوضع الخطير للاقتصاد السوفييتي الذي أدى بالرئيس ميخائيل جورباتشوف، الذي استند في البداية إلى تأييد جهاز الاستخبارات السوفييتية KGB، إلى تبني سياسة البيريسترويكا (الإصلاح الاقتصادي والحكومي) التي أدت في النهاية إلى انهيار النظام السوفييتي. فليست هناك حجج أو ذرائع ضد جمع هذا النوع من المعلومات الاقتصادية. والقلق الأخلاقي والسلوكي الحقيقي يتركز حول التجسس التجاري. وفي أمريكا حيث اشتد الجدل حول تلك المسائل، كان هناك تأييد واسع لدور مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI الجديد في مكافحة التجسس التجاري من جانب أجهزة الاستخبارات الأجنبية ضد الشركات الأمريكية. وقد حظيت تحركات الكونجرس والبيت الأبيض لإجبار وكالات الاستخبارات على القيام على أعمال مضادة بالقليل من المساندة والتأييد. وقال جاي يانج المحلل المحنك السابق في وكالة الاستخبارات

المركزية CIA إن الحماس الذي ظهر مؤخرًا لدى الوكالة لتحليل مسائل اقتصادية معينة هو أمر يبعث على القلق، وإن الفكرة المتسلطة على وكالة الاستخبارات المركزية CIA لتحليل "القدرة التنافسية الاقتصادية" وتأسيس قسم الموارد والتجارة والتكنولوجيا تمثل محاولة يائسة من جانب الوكالة لإثبات وجودها في عصر ما بعد الحرب. وليس هناك وضوح أيضًا في الكيفية التي يمكن بها استخدام تلك المعلومات بشكل قانوني وأخلاقي بمجرد الحصول عليها. ونادرًا ما تستطيع إعطاءها لإحدى الشركات الأمريكية بدون التعرض لاتهامات بالمحاباة من جانب الشركات المنافسة. وهناك شركات كثيرة كبرى متعددة الجنسيات تقدم وظائف في عدد من الدول. فهل تعطي وكالة الاستخبارات المركزية CIA على سبيل المثال أسرارًا تجارية لشركات متعددة الجنسيات تقدم وظائف للأمريكيين؟ لقد اقترح ستانسفيلد تيرنز نشر المعلومات بشكل عام لتفادي القلق حول الجهة التي يجب على الاستخبارات أن تقدم لها تلك المعلومات. وهذا سوف يؤدي بالتأكيد إلى الارتقاء بمستوى المنافسة الذي تدعي وكالات الاستخبارات الأمريكية أنها كل ما تريد. ولكن يمكن للمعلومات التي تجمعها وكالات الاستخبارات أن تضر بسمعة المصادر أو الوسائل الفردية المستخدمة في جمعها أو تعرضها للخطر، وهذا لو تم على مثل ذلك النطاق الواسع فإنه بالتأكيد يتسبب في أضرار جسيمة. فماذا عن العلاقة الخاصة التي يجري التفاخر بها كثيرًا، ونعني الاتفاقية الأمريكية البريطانية لتبادل المعلومات الاستخباراتية (UKUSA)؟ وكيف تصمد تلك الاتفاقية أمام موقف تمنع فيه وكالة الاستخبارات المركزية CIA ووكالة الأمن القومي NSA بريطانيا كما حدث مع الصفقات الفرنسية من إتمام صفقة مثل صفقة اليمامة؟ ربما تكون الحرب الباردة قد انتهت، ولكن تقسيم اتفاقية التعاون الاستخباراتي الأمريكي البريطاني للعالم إلى إقطاعيات استخباراتية يعتمد كل منها على الآخر، برغم اعتماد البريطانيين على

الأمريكيين بدرجة أكبر. وكانت العلاقة بين الاستخبارات الأمريكية والفرنسية دائمًا أقل وثاقة من تلك الخاصة ببريطانيا وأمريكا، ولكنها كانت مفيدة لكلا الجانبين. وهدد الشجار العلني الصاخب بسبب محاولات وكالة الاستخبارات المركزية CIA، التي تفتقر إلى اللياقة للكشف عن الموقف الفرنسي التفاوضي بخصوص اتفاقية الجات (GATT)، بالإضرار بتلك العلاقة بصورة لا يمكن إصلاحها. وإذا وقع مثل ذلك الشجار بين أمريكا وبريطانيا، فكيف يمكن أن تصمد اتفاقية التعاون بينهما UKUSA؟

إن التجسس التجاري من المرجح أن يؤدي أيضًا إلى مشاكل أخرى. فتدخل وكالات الاستخبارات في السوق ينزع إلى فرض نوع من الحماية التي أنفقت الدولتان الكثير من وقتهما الثمين في انتقادها. فالشركات العاجزة عن المنافسة يمكن أن تفوز، بينما تعاني تلك التي تتميز بالكفاءة والمقدرة. وسوف يتمثل التأثير النهائي للارتقاء بمستوى المنافسة الدولية في خلق عدم تكافؤ في الداخل. سوف تتواصل الحاجة إلى الاستخبارات الاقتصادية كما استمرت طوال القرن الماضي، وذلك من أجل تقييم التهديدات الإستراتيجية، وتشكيل السياسات الاقتصادية للحكومات. ولكن التجسس الاقتصادي- بمعنى التجسس على الشركات الأجنبية من أجل مساعدة الشركات المحلية أو الوطنية على التقدم في المنافسة- يمثل إهدارًا للموارد التي يمكن إنفاقها على أدوار جديدة مثل مكافحة الجريمة الدولية المنظمة، أو الحرب على الإرهاب، أو منع التهديدات الجديدة الأكثر خطورة المتمثلة في حصول الدول المارقة أو الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، على أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية.

الفصل الخامس والعشرون

الأفاعي السامة

لقد قضينا على تنين هائل، ولكننا نعيش الآن في غابة ممتلئة بكل أنواع الأفاعي السامة، وفي كل الأحوال كان التنين أسهل في التعامل معه.

جيمس وولس، المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية، عقب نهاية الحرب الباردة.

إن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل هو الآن دور جوهري لأجهزة الاستخبارات والأمن البريطانية. وخلال الحرب الباردة، كانت أمريكا والاتحاد السوفييتي السابق يفرضان رقابة صارمة على أنظمة أسلحتهما. وكانا كلاهما قد باع كميات هائلة من الأسلحة التقليدية إلى الدول، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط، ولكنها كانت أكثر حرصًا بشأن مبيعات أسلحة الدمار الشامل، الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) مما سهل من عملية تتبعها. وأدى انهيار الشيوعية إلى تغيير هذا النوع تمامًا. وحينما بدأ الاتحاد السوفييتي في الانهيار فقد أدى إلى مشاكل هائلة بالنسبة لأولئك الساعين إلى تعقب ما يزيد عن ثلاثين ألف رأس نووي متناثرة في أراضيه. جعلت الصواريخ الإستراتيجية الموجودة في بيلاروسيا وأوكرانيا وكازاخستان هذه الدول المستقلة حديثًا قوى نووية مستقلة فقط. ومع اتساع

المشاكل المالية في جميع أنحاء الاتحـاد السوفييتي السابق، تصاعدت المخاوف من أن يكون العلماء أو المتعاملون مع هذه الأسلحة على استعداد لبيعها وفقًا لأعلى سعر، سواء إلى المافيا أو إلى الإرهابيين، أو إلى دول مارقة مثل العراق أو إيران أو كوريا الشمالية.

وقد حدثت ثلاثة أشياء للحد من هذا الخطر. أولا، في عملية سرية كبرى، نقلت القوات المسلحة الروسية الأسلحة التكتيكية كلها إلى روسيا. وبعد ذلك قام الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩١ بإصدار قانون "الحد من الخطر" الذي أطلق عليه اسم برنامج نون- لوجار، والذي ضخ بلايين الدولارات إلى الاتحاد السوفييتي السابق للمساهمة في تفكيك الأسلحة النووية والتأكد من أمنها وسلامتها. وأخيرًا تم إقناع بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مقابل تعويضات مالية كبيرة، وإعادة الصواريخ الإستراتيجية الموجودة على أراضيها إلى روسيا. ولكن ظلت مشاكل الأمن هائلة. وقد أفاد توماس كوكران، أحد كبار العلماء في مجلس الدفاع عن الموارد القومية، أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن "مسئولي الحكومة الأمريكية والمقاولين الذين زاروا بعض هذه المنشآت النووية يمكن أن يصفوا مشاهد تشيب من هولها الولدان بخصوص الافتقار إلى الوسائل المادية الكافية للأمن". ففي بعض المواقع الروسية، كان أول شيء فعله المفتشون الأمريكيون هو تركيب الأقفال. أما الصورايخ الباليستية العالمية فقد كانت في مواقع ساكنة ومحمية جيدًا بحقول الألغام والحواجز الكهربية وحراس مسلحين مدربين على مستوى عال. أما الأسلحة التكتيكية، بوصفها متحركة، فقد كانت أقل تأمينًا. وكان بعضها يحميه مدنيون ودفاعات سلبية فقط. وكانت هذه المشاكل المالية للبلاد تعني أن القيمة الحقيقية للأجور تتراجع. وكان العاملون في الحكومة

لا يتقاضون أجورهم في ذلك الوقت. وكانت المؤن لا تصل بشكل منتظم. ووصلت جرائم السرقة من القواعد العسكرية إلى مستويات غير مسبوقة حيث كان العاملون فيها يبيعون كل ما تصل إليه أيديهم- بما في ذلك الأسلحة- من أجل الحصول على المال. وقام العلماء في إحدى المؤسسات العسكرية النووية الرائدة بالشكوى على نحو مباشر إلى الرئيس بوريس يلتسين بشأن إخفاق الحكومة المستمر في دفع أجورهم. وقد أدى انخفاض المعنويات ونقص التمويل أيضًا إلى تدني مستويات الصيانة، وفي بعض الأحيان قطع التيار الكهربي عن بعض المفاعلات النووية بسبب أن السلطات لم تقم بدفع الفواتير. وقد بلغ ذلك ذروته من خلال سلسلة من الحوادث اشتملت على قرار هيئة الكهرباء الإقليمية في موسكو بقطع التيار الكهربي عن مركز قيادة الصواريخ النووية الإستراتيجية في البلاد. كما أوشكت المفاعلات النووية الموجودة على متن أربعة غواصات على الانهيار حينما تم قطع التيار الكهربي عن قاعدة مورمانساك البحرية بسبب عدم تسديد الفواتير. وفي مثال آخر، منع وقوع كارثة محققة من خلال الجنود المسلحين إجبار شركات الكهرباء على إعادة التيار تحت تهديد السلاح.

وخلال أوائل التسعينيات، كانت هناك اقتراحات بأن سهولة توافر المواد النووية عبر الاتحاد السوفييتي السابق يمكن أن تجعل هذه الأسلحة جذابة للإرهابيين. ويقول العديد من الخبراء بأن إنتاج سلاح نووي يتطلب مستوى من التكنولوجيا والقدرة على إخفاء منشآت عملية هائلة وهو أمر غير متاح للإرهابيين. وهذا الحديث لا ينطبق على الإرهابيين الذين لديهم الاستعداد للتضحية بأنفسهم في أي هجوم. فإذا كانوا قادرين على الحصول على كميات كافية من اليورانيوم عالي التخصيب، ولحسن الحظ هو أمر ليس سهلا ولكنه غير مستحيل، فإنهم قد يستطيعون إحداث انفجار ذري على نحو

سهل نسبيًا والاستعانة بمعدات قليلة. إن المشترين المرجحين لهذا النوع من المواد يعتقد بأنهم الدول المارقة مثل إيران أو العراق أو كوريا الشمالية. وقد أفاد أحد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أمام مجلس الشيوخ بأن "بعض الدول التي تتعارض مصالحها مع الولايات المتحدة تحاول الحصول على أسلحة نووية، وأهم هذه الدول هي إيران والعراق. فالمعلومات الخاصة بتصميم الأسلحة منتشرة على نحو موسع والسرية السابقة لم تعد تقدم الحماية الكافية. واليوم، هناك عقبة وحيدة فقط أمام أي أمة ملتزمة ألا وهي حيازة مواد انشطارية". وقد تم الكشف عن إحدى المحاولات للحصول على مواد من أجل برنامج سري لصنع أسلحة نووية وذلك بواسطة الاستخبارات البريطانية عام ١٩٩٨. وقد أدى اعتراض مركز اتصالات الحكومة البريطانية لرسائل دبلوماسية إيرانية إلى القيام بعملية مشتركة بواسطة جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6)، والجمارك والضرائب من أجل إحباط محاولة تهريب التكنولوجيا البريطانية لاستخدامها في تصنيع صواريخ باليستية. يقول روبين كوك، وزير الخارجية في ذلك الوقت، إن الاستخبارات الخارجية (MI6) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية "قاما بتتبع برنامج الأسلحة النووية الإيراني مما أدى إلى تمكيننا من إجهاض المحاولات الإيرانية للحصول على التكنولوجيا البريطانية. كما لعبا دورًا جوهريًا في الكشف عن برنامج الأسلحة البيولوجية والكيميائية لصدام حسين، وطموحاته المستمرة لتكديس أسلحة الدمار الشامل هذه". ويقول يتموش ماكارثي، مفتش الأسلحة السابق بالأمم المتحدة، بأن العراقيين حاولوا الحصول على الخامات والمعلومات الفنية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل من الاتحاد السوفييتي السابق. يقول "سعى صدام حسين عبر العديد من الطرق إلى حيازة أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية. وقد سعى العراقيون إلى استغلال الضعف

الموجود في النظام الدولي للحد من التسليح. وقد وجدوا في الاتحاد السوفييتي السابق بيئة صالحة للحصول على كل من الخامات والتكنولوجيا".

وفي أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، قامت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة خاصة (UNSCOM) من أجل معرفة المدى الذي وصلت إليه برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية العراقية. وأدى ذلك إلى الحصول على كم كبير من المعلومات ولكن حجب جانب كبير منها، وعلى الأخص فيما يتصل بحملة الأسلحة البيولوجية لصدام حسين. كما أنه نجح في إخفاء هذه الأسلحة عن المفتشين حتى عام ١٩٩٥ عندما قام زوج ابنته حسين كامل بالانشقاق عليه وتوجه نحو الغرب. وكان كامل مديرًا سابقًا للجنة التصنيع العسكري، التي كانت تدير برنامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وبعد انشقاقه، قام العراقيون بالإفراج عما يزيد عن مليوني وثيقة تتصل بالبرامج المختلفة. كما اعترفوا بأنهم أنتجوا ١٨٣ سلاحًا بيولوجيًا مختلفًا في عدد من المواقع في أنحاء العراق وأنهم قاموا بالفعل بنشر الأسلحة البيولوجية. كما قام منشقان عراقيان آخران تحت سيطرة جهاز الاستخبارات البريطانية (MI6)- وهما جابر سالم، رئيس عمليات الاستخبارات في أوروبا الشرقية، وسامي صالح، الذي كان مسئولا عن عمليات خرق العقوبات المفروضة على العراق- بتقديم معلومات تفصيلية عن المعدات والمواد التي كان يسعى إليها صدام من أجل برنامج أسلحة الدمار الشامل ومكان إخفاء الصواريخ عبر مفتش الأمم المتحدة.

وقد جاءت المعلومات الخاصة ببرامج الأسلحة العراقية المجمعة بعد ديسمبر ١٩٩٨، حينما قامت لجنة الأمم المتحدة UNSCOM بسحب طاقمها بسبب العراقيل العراقية، وهي في معظمها من مصادر بريطانية. ويتفوق مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) على وكالة الأمن القومي الأمريكية

(NSA) في تغطية منطقة الشرق الأوسط وكان لـــدى جهـــاز الاســـتخبارات الخارجية دائمًا مصادر أفضل في العراق مما لـــدى وكالـــة الاســـتخبارات الأمريكية (CIA)، وتشتمل على عدد من العملاء المزروعين لفترة طويلة في النظام. ولكن الجمع الأمريكي للاستخبارات الفوتوغرافيـــة– ناهيـــك عـــن تفسيرها– أكثر تفوقًا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلـــى الأقمـــار الـــصناعية المتقدمة وطائرات التجسس من طراز U-2.

وقد بين أحد الملفات الذي أصدرته الحكومة البريطانية في سبتمبر من عام ٢٠٠٢ بناءً على المعلومات التي وصـــلت إلـــى لجنـــة الاســـتخبارات المشتركة من خلال جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وجهاز الاســـتخبارات الخارجية (MI6) ومركز اتصالات الحكومـــة البريطانيـــة (GCHQ) ومركـــز الاستطلاع الجوي المشترك، أن العقوبات المفروضة بواسطة الأمم المتحـــدة لم تكن تمنع صدام حسين من المضي قدمًا في برامجه الخاصـــة بالأســـلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. وكانت حصيلة تهريب البترول عبر روسيا وتركيا وإيران، حوالي ثلاثة مليارات دولار في عام ٢٠٠١ فقط. كما بينت المعلومات التي حصـــل عليهـــا جهـــاز الاستخبـــارات الخـــارجية (MI6)، في جانب منها من خلال عباس الجنـــاني، المساعد الرئيس لعُـــدى الابـــن الأكبر لصدام حسين الذي انشق إلى بريطانيا عام ١٩٩٨، أن صدام حـــسين كان يعد أسلحة الدمار الشامل أمرًا حيويًا من أجل منزلة العـــراق بوصـــفها إحدى قوى الشرق الأوسط وقدرته على اكتساب المزيد من القوة. ولم يتردد في استخدامها ضد الأكراد والشيعة في الجنوب. وأخبر أحد كبار المسئولين العراقيين، وهو عميل بريطاني قديم مزروع في قلب المؤســـسة العـــسكرية العراقية، جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) في أغسطس من عـــام ٢٠٠٢ أن وحدات صواريخ الحسين التابعة لصدام سوف تنتشر في خلال ٤٥ دقيقة

وأن إجراءات القيادة والسيطرة تم اتخاذها لإطلاق الصواريخ وهي مجهزة برءوس كيميائية أو بيولوجية. وبينت الاستخبارات أيضًا أنه لا يزال يمتلك حوالي ٢٠ صاروخاً، وهي نسخ معدلة من صواريخ سكود السوفييتية أرض-أرض، التي يزيد مداها عن ٤٠٠ ميل. وبينت الأدلة التي حصل عليها مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ وجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) أن صدامًا نجح في الحصول على عدد من المواد التي يمكن أن تستخدم في إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية. وعلى الرغم من أن مصنع الأسلحة الكيميائية الرئيسي في المثنى تم تدميره تمامًا بواسطة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (UNSCOM) ولم يتم إعادة بنائه، إن المصانع الأخرى التابعة لبرنامج الحرب الكيميائية التي تضم الموقع الجوهري في الفالوجة-٢ قريبًا من الحبانية، كانت لا تزال تعمل. وتم بناء مصانع أسلحة كيميائية جديدة بمساعدة غير مشروعة من بلد مجهول. كما كانت مصانع إنتاج الأسلحة البيولوجية في الفالوجة (حيث يعتقد أنه تم إنتاج الريسين) والدوارة والحكم وأبو غريب تعمل في طاقتها الكاملة. كان صدام يحاول أيضًا الحصول على المواد الأساسية والتكنولوجيا والقدرة من أجل برنامجه الخاص بالأسلحة النووية، بما في ذلك القدرة على تحويل خام اليورانيوم عالي التخصيب. وإذا كان قد نجح في ذلك لأصبح في مقدور العراق إنتاج سلاح نووي في غضون أقل من عامين.

وعلى الرغم من سقوط صدام، فإن الشرق الأوسط، حيث لا تزال تحاول إيران الحصول على أسلحة نووية ومواجهة إسرائيل، التي هو بالفعل قوة نووية، يعد إحدى النقاط الساخنة الثلاث التي تعد مهيأة، أما المنطقتان الساخنتان الأخريان فهما شبه الجزيرة الكورية حيث أدت المخاوف بشأن قدرات بيونج يانج النووية إلى خلافات بعيدة الأمد مع واشنطن، وشبه القارة

الهندية، حيث حدثت سلسلة من المواجهات بين الهند وباكستان بشأن منطقة كشمير الحدودية. وخلال أوائل التسعينيات، قامت باكستان بجهود مكثفة من أجل تحسين خبرتها النووية. وفي يوليو من عام ١٩٩٦، تم ترحيل أحد مسئولي المفوضية الباكستانية العليا بعد إجراء تحقيق مشترك بواسطة وحدات مكافحة انتشار الأسلحة النووية التابعة لجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية. ولمدة خمسة أعوام، كان محمد سليم يدير شبكة من طلاب الدراسات العليا البريطانيين الذين نشأت عائلاتهم في باكستان. كانوا جميعًا يدرسون التكنولوجيا النووية في الجامعات البريطانية لاكتساب الخبرة اللازمة لبرنامج إسلام أباد النووي.

ومع حلول منتصف التسعينيات، كانت هناك مخاوف عميقة من أن هناك عددًا من الجماعات الإرهابية سوف تكون في قمة السعادة إذا قامت باستخدام أسلحة الدمار الشامل، أيًا كانت، كيميائية أو بيولوجية أو نووية. وشهدت أوائل التسعينيات ثورة شاملة في الطريقة التي يتصرف بها الإرهابيون. وحتى قبل أن تقوم طائفة الحقيقة المطلقة اليابانية (أوم شينروكيو) باستخدام غاز الأعصاب المسمى السارين للهجوم على ركاب محطة مترو أنفاق طوكيو في مارس من عام ١٩٩٥ واكتشاف خطط مشابهة من قبل جماعات مسيحية عنصرية بيضاء في الولايات المتحدة، قام جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) بإجراء عملية إعادة تقييم جذرية للتهديد القادم من الجماعات الإرهابية. وفي ربيع عام ١٩٩٤ قامت لجنة الطوارئ المدنية التابعة لمجلس الوزراء البريطاني بإجراء تجربة شاملة للخطوات الواجب اتخاذها في حالة حدوث هجوم نووي إرهابي، وشمل هذا التدريب الشرطة، والخدمات الجوية الخاصة (SAS) وخدمات الطوارئ المدنية. وفي خطاب ألقته ستيلا ريمنجتون، المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5)، في

لندن في أكتوبر من عام ١٩٩٥، حذرت من أن الأنماط الجديدة من الإرهابيين يشكلون تهديدات مختلفة تمامًا، كما أنها أكثر مدعاة للقلق من سابقيهم. إن الوضوح الذي كانت تنطوي عليه الحرب الباردة قد ذهب إلى غير رجعة. وكما هو جلي للعيان، فقد أدى انهيار السيطرة المركزية في أجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق إضافة إلى البلقان إلى إحداث عدم استقرار إقليمي. وانطلاقًا من ذلك يمكن أن تأتي مصادر جديدة للإرهاب وأخطار رهيبة بسبب انتشار الأسلحة الكيميائية والنووية والبيولوجية. إنهم يعملون عبر جماعات ليس لها هيكل تنظيمي ويضربون بلا سابق إنذار ويبدو أن هدفهم الأساسي هو إحداث أقصى ذعر وفوضى ممكنة.

إن التهديد القادم عبر هذه الأنماط الجديدة من الإرهابيين يعد أكثر صعوبة في رصده من السلوك الواضح نسبيًا للجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت (IRA)، على سبيل المثال، أو خاطفي الطائرات الفلسطينيين في السبعينيات. وبينما يتفق القليل من الغربيين مع الوسائل العنيفة التي يستخدمونها، فإن استخدام هجمات إرهابية "استعراضية" لجذب انتباه التليفزيون والصحف من أجل لفت أنظار العالم إلى قضيتهم، كان من السهل استيعابه والتعامل معه. وهؤلاء الإرهابيون كانوا ساخطين على جوانب معينة في المجتمع الذي يعيشون فيه وكانوا يستخدمون العنف من أجل إحداث التغيير الذي يتطلعون إليه. لم يكن هدفهم القتل لمجرد القتل، ولكن كان هدفهم إحداث أكبر جلبة ممكنة، من أجل شهرة قضيتهم والقضاء على الموانع التي تحول دون الوصول لمطالبهم. أما العنف المفرط فإنه يعد عدو نفسه. فحينما حدث- غالبًا بسبب الهيكل الخلوي "الفضفاض" الذي تتبناه مثل هذه الجماعات ما أدى إلى فقدان السيطرة على أولئك الأفراد المارقين- فقد أدى إلى عزل مؤيدهم والكثير منهم ربما داخل هذه الجماعات نفسها. ولكن

الإرهابيين الجدد لا يعملــون فــي ظل الطائفة نفسها من الافتراضات. إنهم لا يعدون أنفسهم جزءًا من المجتمع، ولا يلقون بالا لكائن من كــان ســوى أفراد جماعتهم. إن كل من يكفر بهم هو خارج عــن الجماعــة، وممارســة العنف الجماعي بلا تمييز هو بالنسبة لهم ليس فقط مقبولاً أخلاقيًا ولكنه فــي الواقع واجب وفرض- واجب مقدس على عــاتق المــؤمن الحــق. ومنــذ الثمانينيات المبكرة، في أول ظهور لهم علــى مــسرح الأحــداث، قامــت الجماعات الأصولية الإسلامية بارتكاب ثماني بالمئة فقــط مــن الأعمــال الإرهابية، على الرغم من أنها أدت إلى قتل ٣٠٪ من ضــحايا الإرهــاب. هناك مشكلة أخرى بالنسبة لأجهزة الأمن والاستخبارات تتمثل في عدم وجود وسيلة تعريف داخل المجتمع الغربي من أجل التعرف على إرهاب الأصولية الإسلامية وتوقعه.

إن اختطاف الأصوليين الجزائريين عام ١٩٩٤ لطائرة الخطوط الجوية الفرنسية من طراز إيرباص ٣٠٠ يقدم مثالا جيدًا لهاتين الظاهرتين. وكــان الافتراض المبدئي هو أنها محاولة لبعض الإرهابيين لجذب الاهتمــام نحــو الحرب الأهلية الدائرة في بلادهم- على شاكلة المختطفين الفلسطينيين فــي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. واعتمادًا على هذا المنطلق، فإن القيمــة الرئيسية لهذا الهجوم تأتي من الدعاية العالمية التــي تتحقــق مــن خــلال المفاوضات المطولة لإطلاق سراح الرهائن والواقع أن الإرهابيين خططــوا لتوجيه الطائرة نحو برج إيفل والاصطدام به لقتل أكبر عــدد ممكــن مــن الأشخاص. ولو لم تقم السلطات الفرنسية باكتشاف الخطة والقيام بشن هجوم ناجح على الطائرة أثناء وقوفها على أرض مطار مرسيليا، لكان الإرهابيون قاموا فعلتهــم. وبعد ذلك في عام ١٩٩٥، قامت الشرطة الفلبينية بالقــضاء على شبكة من الإرهابيين الذين كانوا يخططون لزرع القنابل في اثنتى عشرة

طائرة أمريكية وتفجيرها جميعًا في نفس الوقت فوق المحيط الهادي. وكان عبد الحكيم مراد، أحد المتآمرين الذي تم إلقاء القبض عليهم، باكستاني الجنسية وكانت له علاقة بالمحاولة الفاشلة التي جرت عام ١٩٩٣ لتفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك. وقد قص على من قاموا بالقبض عليه كيف أنه تلقى دروسًا في مدارس تعليم الطيران في نيويورك وتكساس وكاليفورنيا ونورث كالورينا، وحصل على رخصة طيار تجاري "استعدادًا للمهمة الانتحارية". وكان ينتوي اختطاف طائرة صغيرة وملأها بالمتفجرات والاصطدام بمقر وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) في لانجلي من أجل قتل عدة آلاف من البشر. وقال التقرير الذي أرسلته سلطات التحقيق الفلبينية إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) "إنها مهمة انتحارية لديه رغبة عارمة في القيام عليها".

وأدت المعلومات التي تم جمعها عن الهجمات إلى إدانة رمزي أحمد يوسف– العقل المدير للهجوم على مركز التجارة العالمي. وتبين أن يوسف أمضى بعض الوقت في منزل ضيافة باكستاني ينتمي لأحد الأشخاص السعوديين. وكان أسامة بن لادن أحد أبناء مقاول يمني أصبح رئيسًا لشركة مقاولات كبرى وكانت تربطه علاقة وثيقة بالعائلة المالكة السعودية. وقد تلقى تعليمه في جامعة جدة حيث تأثر بفكر أحد الفلسطينيين البارزين، وهو الدكتور عبد الله عزام، الذي يعد الأب الروحي للجماعة الأصولية الفلسطينية الإرهابية حماس. وأثناء الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، استخدم ابن لادن ثروة عائلته لمساعدة عزام في إنشاء منظمة لتمويل عمليات المجاهدين وتنظيمها ضد القوات السوفييتية. وكان المكتب الأفغاني في علاقات بالحكومتين السعودية والمصرية، وجهاز الاستخبارات الباكستانية (ISI). ولكن في عام ١٩٨٨، اختلف ابن لادن مع عزام بشأن دعم الأخير لأحمد شاه

مسعود- زعيم المجاهدين المدعوم من الغرب. عندئذ قام بإنشاء تنظيم آخــر لتمويل عمليات المجاهدين وأطلق عليه اسم القاعدة.

وخــلال التسعينيات، تحولت القاعدة إلى تنظيم يساعد أي مسلم يجاهد ضد أي نظام يرى أنه لا يتبع الشريعة الإسلامية "الأصولية". وهذا ينطبــق على المملكة العربية السعودية، التي أخفقت في الوفاء بوعدها بطرد القوات الأجنبية بمجرد خروج العراق من الكويت، وكذلك مصر والجزائر. كما قام بإرسال المجاهدين السابقين لمساعدة القوات الإسلامية في القتال في البلقــان وكشمير وداغستان والشيشــان والفلبين وإندونيســيا. ولكــن فــي الوقــت نفسه قام بالتخطيط للجهاد أو شن حرب مقدسة ضد أمريكا ومصالح الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم. ومع حلول ديسمبر من عام ١٩٩٢، أرســل ابن لادن إرهابيي القاعدة للعمــل مستشــارين لــزعيم التحــالف القــومي الصومالي فرح عيديد، الذي كان يحاول مقاومة العمليــة العــسكرية للأمــم المتحدة التي كانت تهدف إلى استعادة الأمن والنظام فــي الــصومال. وقــد أعلنت مسئوليته بعد ذلك عن مقتل ثمانية عشر جنديًا أمريكيًا في أكتوبر من عام ١٩٩٣ أثناء عملية عسكرية تهدف إلى إلقاء القبض على اثنين من قادة عيديد. وفي ذلك الوقت أدى الهجوم الباكستاني على التنظيمات الإرهابية إلى إجبار ابن لادن على نقل قواعده إلى السودان، حيث قام باســتثمار حــوالي ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني في مشروعات تجارية بهــدف تمويــل تنظــيم القاعدة. كما استخدم أمواله من أجل إقامة ثلاثة معسكرات تدريب واستئجار عالم عربي لمساعدته في إنتاج أسلحة نووية وكيميائية. وبعد ذلك، في عــام ١٩٦٦ قام أحد الأشخاص الذي زعم أنه أحد الأعضاء البارزين في تنظــيم القاعدة، ويدعى جمال أحمد الفاضل، بالتوجه إلى إحدى السفارات الأمريكية في إفريقيا متطوعًا بتقديم معلومات عن تنظيم القاعدة. قال الفاضل "إنني لدي

معلومات عن أشخاص يرغبون في القيام بأمر ما ضد حكومتكم. ربما يحاولون القيام بهذا الشيء داخل الولايات المتحدة وربما يحاولون قتال الجيش الأمريكي في الخارج، وربما يحاولون تفجير إحدى السفارات".

وقامت وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) بإنشاء عملية، عرفت باسم مركز ابن لادن وأطلقت عليها اسما حركيًا وهو أكلس، وذلك داخل مركزها الخاص بمكافحة الإرهاب من أجل تعقب أنشطة ابن لادن وتنظيم القاعدة، وفي مايو من عام ١٩٩٦، استجابة للضغوط الأمريكية، قام السودان بطرد ابن لادن وصادر بعض ثروته الشخصية. وقام بنقل القاعدة ومعسكرات التدريب إلى أفغانستان حيث كانت جماعة طالبان الأصولية قد بدأت لتوها السيطرة على البلد. وبعد مرور شهر، انفجرت شاحنة محملة بالمتفجرات أمام ثكنة عسكرية في المملكة العربية السعودية مما أسفر عن مصرع تسعة عشر جنديًا أمريكيًا. وهذا نموذج للنوع الثاني من الهجمات الذي تحدث عنه الفاضل. وبعد أن استظل بعباءة الحماية الأمريكية، قدم الفاضل معلومات تفصيلية عن كيفية عمل تنظيم القاعدة، وكان يتم اختبارها على الفور من خلال مقارنتها بالمعلومات التي يتم الحصول عليها من مصدر استثنائي جديد عالم ببواطن الأمور.

وفي نوفمبر من عام ١٩٩٦، قام الدكتور سعد الفقيه، وهو جراح سعودي مقيم في لندن بشراء تليفون يعمل بالأقمار الصناعية ومجهز لإجراء ثلاثة آلاف ساعة من المكالمات المدفوعة مقدمًا وذلك من إحدى الشركات العاملة في نيويورك وأرسله إلى ابن لادن في أفغانستان. وعلى مدى العامين التاليين، قام شخص يدعى محمد عاطف باستخدامه للتواصل مع إرهابيي القاعدة والمتعاطفين معهم حول العالم. وتم إجراء عدد كبير من المكالمات مع بريطانيا، والكثير منها من منزل خالد الفواز، مندوب تنظيم القاعدة في

المملكة المتحدة القاطن في دوليس هيل، إحدى ضواحي لندن، وأيضًا مع ٢٠ رقم تليفوني آخر. أما الدول الرئيسية الأخرى التي تم الاتصال بها باستخدام تليفون الأقمار الصناعية وهي اليمن والسودان وإيران وأذربيجان وباكستان والمملكة العربية السعودية. وقد أجريت الاتصالات كافة من خلال أحد الأقمار الصناعية الموجودة فوق المحيط الهندي حيث تمت مراقبتها من مركز اتصالات الحكومة البريطانية GCHQ عبر محطة اعتراض الأقمار الصناعية في "موروينستو".

تمت مقارنة المعلومات الواردة من تلك المكالمات التليفونية ومكالمات أخرى، بمعلومات الفاضل، مما سمح للاستخبارات البريطانية والأمريكية بتكوين صورة تفصيلية شاملة عالية الدقة لتنظيم القاعدة. كان ابن لادن عاقدًا العزم على شن حرب مقدسة ضد أمريكا والغرب. كان يهيمن تمامًا على القاعدة وكان يستعين بمجلس استشاري- مجلس الشورى. وكانت هذه المجموعة تشرف على أربع لجان منفصلة، أهمها اللجنة العسكرية، التي تدير معسكرات التدريب وتخطط وتعد العدة للعمليات. كان يرأسها محمد عاطف. كانت العمليات تستخدم الهيكل الخلوي الكلاسيكي المعتمد على مبدأ "المعرفة على قدر الحاجة" (ولم تكن هناك أي نساء في التنظيم).

بدأت القاعدة في نشر نفوذها بين الجماعات الإسلامية الأصولية الأخرى، وتمويل عملياتها، ولكن بعد موافقة ابن لادن ومحمد عاطف فقط على أدق تفاصيل الخطة، حيث كان التنظيم يعمل منظمة تغطي نطاقًا واسعًا من التنظيمات الإرهابية المتطرفة، بوصفها جبهة إرهابية مناهضة لأمريكا. وفي مقابل التمويل والتدريب، كانت هذه الجماعات تنفذ هجماتها الإرهابية باسم تنظيم القاعدة إلى جانب اسمها فيما عرفت باسم إنشاء سلسلة من توكيلات القاعدة. وأدت عملية التدريب، التي كانت تجرى

في معسكرات القاعدة، إلى السماح لها بالسيطرة على الأعضاء النشطين في كل جماعة والتغلغل فيها وتوسيع نفوذها. واشتمل ذلك على جماعتين أصوليتين مصريتين رئيسيتين، وهما الجماعة الإسلامية في مصر، وجماعة الجهاد الإسلامية المصرية، التين أخذ منهما الكثير من أعضاء القاعدة. ولكن امتد ذلك إلى جماعات أخرى حول العالم اشتملت على جبهة تحرير مورو الإسلامية (MILF) وجماعة أبو سياف (ASG) في الفلبين والجماعة الإسلامية في إندونيسيا التي يعتقد أنها كانت وراء تفجير بالي في أكتوبر عام ٢٠٠٢، والجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة (GIA)، وعدد من الجماعات الكشميرية. كما اشتملت أيضًا على حركة الجهاد وحركة المجاهدين والحزب الإسلامي، كما أن للقاعدة علاقات وثيقة مع حماس وحزب الله. كما نشرت القاعدة نفوذها عبر تجمعات المسلحين في أوروبا وحتى في أمريكا نفسها.

كان واضحًا أن تنظيم القاعدة قد أصبح سريعًا أكبر تهديد إرهابي لأمريكا والغرب بشكل عام. ومع حلول يونيو من عام ١٩٩٨، أشارت الاستخبارات الواردة من عدد من المصادر إلى أن ابن لادن يفكر في الهجوم على الأراضي الأمريكية، في نيويورك وواشنطن. وفي تلك المرحلة، ظل التهديد الإرهابي الأكبر بالنسبة لبريطانيا منحصرًا في الجماعات الأيرلندية الجمهورية المنشقة. ولكن عندما يتعلق الأمر بالجماعات الإرهابية الأجنبية، كان تنظيم القاعدة هو الهدف الأكثر أهمية حيث هيمن على الأجندات (أو برامج العمل) لمكافحة الإرهاب الخاصة بكل من جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ). وفي السابع من أغسطس عام ١٩٩٨ عاد تنظيم القاعدة ليضرب من جديد، حيث وجه هذه المرة شاحنات مفخخة بالقنابل نحو السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا مما أسفر عن مصرع ٢٢٤ شخصًا بينهم اثنا عشر مواطنًا أمريكيًا

فقط. وبذلك تحقق التحذير الثالث لفاضل. وأمر الرئيس كلينتون بالقيام بهجوم بصورايخ كروز على مصنع أدوية في السودان يعتقد أنه كان ينتمي إلى القاعدة وأحد معسكرات التدريب الأفغانية حيث يعقد ابن لادن ومساعدوه اجتماعاتهم. كانت كارثة استخباراتية، لم يقم فقط مالك المصنع برفع دعوى قضائية يثبت فيها أنه ليس له علاقة بابن لادن، ولكن اتضح أن الزعيم الإرهابي قد غادر معسكر التدريب الأفغاني قبل ست ساعات من القصف. وإذ لم يكن مندهشاً بالفعل من تلك المصادفة الغريبة في الهجوم على معسكره في اليوم نفسه الذي يجتمع فيه مع مستشاريه المقربين، فإنه سرعان ما أدرك أنها لم تكن مجرد مصادفة. فقد سرب أحد المسئولين الأمريكيين معلومات عن القدرة على التنصت على تليفون ابن لادن المتصل بالأقمار الصناعية إلى وسائل الإعلام الأمريكية. وبعد أسابيع قليلة من الهجوم، توقف ابن لادن عن استخدام ذلك الهاتف فيما أطلق عليه مايكل هايدين، مدير وكالة الأمن القومي (NSA) "انتكاسة لها عواقب وخيمة على الحرب على الإرهاب".

ولكن إذا كان هذا التليفون لم يعد يستعمل، فإن مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) قام بتكوين قائمة بأرقام تليفونية أخرى. وبعض هذه الأرقام لم يعد يستخدمها الإرهابيون بحسبانها غير آمنة، ولكن ما تبقى منها كان كافيا لرسم صورة جديدة لشبكة اتصالاتهم. كما قام مركز اتصالات الحكومة البريطانية بمراقبة الفاكسات المرسلة إلى المنزل الموجود في دوليس هيل، متضمناً ذلك الذي أرسل في أعقاب هجوم نيروبي والذي أدى- بمساعدة جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6)- إلى الوصول إلى أحد القائمين على التفجير. فقد تم تسليم محمد رشيد داوود، السعودي الجنسية، إضافة إلى ثلاثة شركاء آخرين، إلى أمريكا حيث حكم عليهم بالسجن المؤبد بسبب دورهم في الجريمة.

ومع أواخر عام ١٩٩٨، أصبح واضحًا جليًا أن ابن لادن يبحث إمكانية استخدام كل أنواع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية، إذا كان ذلك ممكنًا ليس هذا فقط، ولكنه أيضًا كان مصرًا على نقل المعركة إلى الأراضي الأمريكية. وفي سبتمبر من العام نفسه، كان هناك تقرير يقول بأن إرهابيي القاعدة يخططون لاصطدام طائرة مملوءة بالمتفجرات بأحد المطارات الأمريكية. وعلى مدى الشهور القليلة التالية، أوضحت المعلومات الاستخباراتية أن القاعدة تحاول إنشاء خلية عمليات داخل الولايات المتحدة بهدف الهجوم على أهداف في نيويورك وواشنطن وأن ابن لادن كان يرصد مكافأة سخية لمن يقوم باغتيال أربعة من كبار مسئولي الاستخبارات. يقول أحد تقديرات الاستخبارات بأن ابن لادن كان "يخطط بالفعل لضرب أهداف أمريكية" وبين عدد من التقارير أنه كان "يتحرق شوقًا لضرب الولايات المتحدة في عقر دارها". وقد أخبر تينيت مساعديه بأنه على الرغم من إنجازاتهم ضد تنظيم القاعدة "فإننا نعترف بأن الانتقام هو أمر لا فكاك منه وأن نطاقه قد يكون أوسع كثيرًا مما شاهدناه من قبل. إننا في حالة حرب. وأرى أنه يجب ألا ندخر جهدًا أو مالا في هذه الحرب سواء داخل وكالة الاستخبارات أو في المجتمع كله". وكانت هناك تقارير مستمرة خلال عام ١٩٩٩ من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات في عدد من البلدان تقول بأن تنظيم القاعدة يخطط للهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع حلول أواخر التسعينيات، كانت هناك شبكة واسعة من أجهزة الأمن والاستخبارات حول العالم يتعاون بعضها مع بعض في قضايا. ومن خلال الاعتماد على شبكة أوروبية تم إنشاؤها قبل اندلاع حرب الخليج، تم توسيع هذه الشبكة لتضم عددًا من الأقطار العربية الصديقة وروسيا ودولاً أخرى للاتحاد السوفييتي السابق، ودولا في الشرق الأقصى، تشتمل على

الفلبين وماليزيا وسنغافورة. وأكد ذلك إحباط عدد من المحاولات الإرهابية في الألفية الجديدة والقبض على عدد من المشتبه بهم. إحدى هذه المحاولات التي أحبطت كانت تتمثل في خطة لنقل المعركة إلى أراضي الولايات المتحدة من خلال تفجير مطار لوس أنجلوس الدولي. وقد تم إجهاض هذا المخطط من خلال القبض على المشتبه به الرئيسي أثناء محاولته دخول أمريكا عبر كندا. كانت هناك محاولة أخرى لاستهداف السياح الأمريكيين والإسرائيليين أثناء زيارتهم للأماكن المسيحية المقدسة في الأردن للاحتفال بالألفية الجديدة. وكان المقاتلون الفلسطينيون ينتوون استخدام ستة عشر طناً من مادة تي إن تي شديدة الانفجار من أجل تفجير فندق "راديسون هوتيل" الذي يحتوي على ٤٠٠ غرفة والواقع في عمان بحيث يسوونه بالأرض، وكان في هذا الوقت كامل العدد من قبل الأمريكيين والإسرائيليين والأوروبيين الذين كانوا يرغبون في زيارة الأردن للاحتفال ببزوغ فجر الألفية الجديدة. واشتملت الأماكن المستهدفة الأخرى في الأردن على بقعتين من البقاع المسيحية المقدسة ومعبرين من المعابر المتجهة إلى إسرائيل. كانت تلك الخطة ترجع إلى ثلاث سنوات مضت ولكنها اكتسبت قوة دفعة إضافية من خلال دعم القاعدة.

كانوا يحتاجون إلى التمويل من أجل تنفيذ الهجمات ومن خلال وسيط قاموا بالاتصال بأبي زبيدة، العضو البارز في قيادة القاعدة والمسئول عن إقامة العلاقات مع الجماعات الإسلامية المسلحة حول العالم. وقد قام بانتقاء أعضاء من الجماعة في منزل الضيافة في بيشاور، في باكستان، قبل أن يرسلهم إلى أحد معسكرات التدريب الخاصة بالقاعدة في أفغانستان. وقد وضع أبو زبيدة قواعد صارمة جدًا من أجل الحد من إمكانية اعتراض الرسائل المتبادلة بينه وبين الجماعة إلى الحد الأدنى. وكان يجب تخصيص أحد

أعضاء الجماعة للحفاظ على قناة اتصال مع القاعدة. ولم يكن مسموحًا لأي من أعضاء الجماعة الآخرين بالاتصال به. وكان على المندوب المخصص أن يكفل كل شخص معني ويجب أن يكون من المتطوعين المتحمسين. ولا يجب أن يتم إرغام أي شخص على المشاركة في العملية. ويجب موافقة تنظيم القاعدة على أهداف الجماعة كلها وتوقيت تنفيذ الهجمات. وقد أخبر رائد حجازي، أحد قادة الجماعة، محققيه كيف أنه بعد اكتمال تدريبه على استخدام المتفجرات اجتمع به أبو زبيدة اجتماعًا منفردًا. وقد أُعطي قطعة من الورق مكتوبًا عليها "بسم الله الرحمن الرحيم. أقسم بالله أن أهب نفسي لأسامة بن لادن للجهاد في سبيل الله". وبعد قراءة الورقة بصوت مرتفع، أُخبر بأنه يحق له الآن التعرف بأسامة بن لادن "في أي موقع من مواقع الجهاد". ولكن على الرغم من إجراءات الأمن، كانت الشرطة الأردنية تتعقب الخطة. كانوا يتنصتون، في نهاية نوفمبر من عام ١٩٩٩، حينما قام أبو زبيدة بإعطائهم الضوء الأخضر لتنفيذ الهجمات في "يوم الألفية". وفي الساعات الأولى من يوم الخامس من ديسمبر عام ١٩٩٩، قامت الشرطة الأردنية باقتحام أحد المنازل في عمان حيث كان الإرهابيون يخططون لشن هجماتهم وقبض على اثني عشر رجلا. وبعد مرور تسعة أشهر، قامت إحدى المحاكم العسكرية بإدانة ٢٢ إرهابيًا بتهمة التورط في التخطيط للهجمات. حكم على ستة منهم بالإعدام ومن بينهم رائد حجازي وأبو زبيدة، غيابيًا.

بعد مرور شهر، اجتمعت جماعة إرهابيي القاعدة في ماليزيا، وكان من بين الحاضرين خالد المدهار، أحد نشطاء القاعدة المعروفين، ورجل آخر غير معروف وهو نواف الحمزي. وقد أبلغت السلطات الماليزية وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بوجودهما في الاجتماع. وعلى النقيض من

المزاعم اللاحقة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بأنهم لم يُبلغوا بهذا الاجتماع وبذلك لم يعرفوا بخطر المدهار، قامت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بإخطار مكتب التحقيقات (FBI) بهذا الاجتماع، كما أرسلت إليه بنسخة من جواز سفر المدهار وكان يحتوي على تأشيرة دخول الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل القيام على المزيد من التحقيق. ولكن لم تضع وكالة الاستخبارات المركزية أيًا من الرجلين على قائمة ترقب الوصول لوزارة الخارجية، التي تمنع دخولهما إلى البلاد. ومن خلال عملية دولية كبرى تتم ضد القاعدة، حيث تواصل القبض على أعضائها خلال عام ٢٠٠٠، تم إجهاض محاولة للهجوم على سياح يزورون سوق "فرانكفورت كريسماس"، وحتى عام ٢٠٠١. وعبر استغلال مباشر لنجاح عمليات القبض الأردنية، قام جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) على عملية "أودين" وهي عملية مراقبة استمرت لثلاثة أشهر في لندن للجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة (GIA) المشتبه في انضمامها لتنظيم القاعدة. وفي الثالث عشر من فبراير عام ٢٠٠١، قبض على ستة من العرب من خلال إحدى عمليات الفرع الخاص التي تم القيام عليها في الفجر. وأدى التفتيش اللاحق لستة منازل ولإحدى المكتبات الإسلامية إلى الكشف عن المزيد من ديسكات الكمبيوتر، مما أدى إلى المزيد من العمليات في مانشيستر وبرمنجهام. وكان ضمن من تم إلقاء القبض عليهم أبو قتادة، المعروف أيضًا باسم عمر أبو عمر، وهو رجل دين فلسطيني كان يعد الأب الروحي لشبكة القاعدة في أوروبا، وعوقب بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا غيابيًا بواسطة المحاكم الأردنية بسبب اشتراكه في هجمات الألفية المجهضة. وعلى الرغم من أن أبا قتادة كان يحصل على إعانة بطالة، فقد عثرت الشرطة معه على مبلغ ١٨٠ ألف جنيه إسترليني، إضافة إلى مبالغ أخرى بالدولار الأمريكي والبيزيتا الأسباني والمارك الألماني. وذلك في منزله في غرب لندن. وقد تبع عمليات

القبض البريطانية والألمانية سلسلة من عمليات القبض الأخرى في إيطاليا وألمانيا وأسبانيا والهند، حيث كانت القاعدة تخطط للهجوم على السفارة الأمريكية في نيودلهي.

كانت الشبكة التي تدعمها القاعدة في بريطانيا وعدد من الدول الأخرى تعمل على عدة مستويات مختلفة، كان هناك إطار أول من الأشخاص الذين يؤيدون القضية والمعجبون بالمنهج الديني الذي يتبعه رجال الدين المجاهدون مثل أبي قتادة في عدد من المساجد في المدن التي بها تجمعات كبيرة من المسلمين. كانوا يمثلون الأغلبية العظمى الذين يعيشون حياة عادية ولا يخالفون القانون ولا يفعلون سوى التردد على المساجد والخروج في التظاهرات وتقديم بيانات الاحتجاج. الإطار الثاني الأصغر كان يتكون من أشخاص تدربوا في معسكرات التدريب في أفغانستان. والعديد من هؤلاء كان يمكنهم القتال إلى جانب طالبان ولكنهم لا يحبذون المشاركة في الأنشطة الإرهابية. أما الإطار الثالث، فكان يتكون من عدد قليل للغاية تم اختيارهم من خلال أولئك الذين تدربوا في معسكرات التدريب وعُدوا مناسبين للأنشطة الإرهابية التي تعد القاعدة نفسها لها. وهؤلاء أصبحوا تحت سيطرة محمد عاطف، رئيس اللجنة العسكرية والمسئول عن التخطيط لكل العمليات حتى لقي مصرعه خلال هجمات التحالف على أفغانستان.

ومع تولي إدارة بوش مقاليد الحكم في أوائل عام ٢٠٠١، حاول المسئولون الأمريكيون تأكيد أهمية التعامل مع القاعدة، تلك القناعة التي تم تعضيدها من خلال قتل سبعة عشر بحارًا أمريكيًا في الهجوم على المدمرة الأمريكية "كول" على الساحل اليمني في أكتوبر من عام ٢٠٠٠. وقد قدم ريتشارد كلارك، رئيس مجموعة مكافحة الإرهاب التابعة للبيت الأبيض، سلسلة من المقترحات التي تهدف إلى القضاء على تنظيم القاعدة. وفي

محاضرة بعنوان "الرد على القاعدة: استئصال شأفتها" قام كلارك بالدفاع عن تجميد أموال القاعدة في جميع أنحاء العالم، وقطع التمويل عن الجمعيات الخيرية الوهمية وتقديم المساعدة والدعم للدول التي تقوم القاعدة فيها بتمويل الحركات الإرهابية المسلحة، مثل الفلبين وأوزباكستان واليمن. ولكن جوهر الخطة كان يتمثل في الاستخدام واسع النطاق لعمليات القوات الخاصة داخل أفغانستان من أجل شن هجمات جوية مستمرة على معسكرات القاعدة وزيادة تمويل التحالف الشمالي من أجل القضاء على طالبان. وفي خضم هذا الطوفان من الجدل والمناقشات بشأن الأولويات الدفاعية للإدارة الأمريكية، التي كانت متمحورة بشكل أساسي حول خطط نظام دفاعي صاروخي قومي، لم يفعل أي شيء من ذلك حتى ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

إن الفشل في التنبؤ بهجمات القاعدة وصف بحسبانه فشلاً استخباراتيًا ذريعًا يفوق عجز الولايات المتحدة عن التنبؤ بالهجوم الياباني عن بيرل هاربر، مع بعض المبررات. بالتأكيد، بدا مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) عاجزًا كما كان دائمًا. وتم انتقاد وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بسبب إخفاقها في وضع اسمي المدهار والحمزي على قوائم ترقب الانتظار بوزارة الخارجية قبل وقت وجيز من حدوث الهجمات وعجزها عن اختراق تنظيم القاعدة. وفي أعقاب الهجمات، زعم أحد المسئولين السابقين أن زملاءه السابقين لم يحركوا ساكنًا وكأنما أقعدوا عن الحركة. ومع ذلك، فإن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) كانت لديها مشاكل كبرى في التعامل مع القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى. وكان ذلك يرجع في جانب منه إلى الحظر المفروض على تجنيد أي شخص لديه خلفية "بغيضة"، تلك العقبة التي حالت دون التغلغل في التنظيم الإرهابي. ولكن أكبر المشاكل جميعًا تمثلت في علاقة الوكالة بجهاز الاستخبارات

الباكستاني (ISI). ولأسباب تظل مستعصية على الفهم، حتى في سياق نشأتها خلال الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، كانـت هنـاك اتفاقيـة بـين وكالـة الاستخبارات المركزية (CIA) وجهاز الاستخبارات الباكستانية (ISI) بألا تقوم على أي عمليات منفردة داخل أفغانستان. ولأن جهاز الاستخبارات الباكـستاني (ISI) كان أحد الرعاة الرئيسيين لحركة طالبان، فلا يثيـر الدهـشة أن هـذا الاتفاق قد أعاق عمليات الوكالة ضد تنظيم القاعدة. ولحسن الحـظ، كانـت علاقة الاستخبارات ببريطانيا قوية حتى إن هذا الأمر كأن لم يكـن. وكمـا حدث من قبل حينما كانت الأجهزة الأمريكية تحرم من فعل شيء ما، كـان البريطانيون يهبون للمساعدة. وبخلاف وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، كان جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) ذا تواجد قوي في أفغانستان وكـان لديه عدد من العملاء هناك، يضمون بعض أعضاء القاعدة وطالبان. وعبـر جيم بافيت، مساعد مدير العمليات في وكالة الاستخبارات المركزيـة (CIA)، عـن غضبه بشأن المقترحات القائلة بتجاهل الوكالة لأفغانستان خلال التسعينيات. يقول بافيت "إذا سمعت شخصًا ما يقول بأن وكالة الاسـتخبارات المركزيـة (CIA) تجاهلت أفغانستان بعد أن غادرها السوفييت وأننا لم نعر أي اهتمـام لهذا المكان حتى الحادي عشر من سبتمبر، فإنني أتوسل إليك أن تسأل هؤلاء الأشخاص كيف عرفنا من الذي نتواصل معه، وأي العمليات نقوم بها، ومَن من أمراء الحرب نساند، وأي المعلومات نجمع. والإجابة في بساطة هي أننا كنا هناك قبل الحادي عشر من سبتمبر".

إن المشكلة الكبرى كانت تتمثل في ذلك البناء الخلوي الصارم لتنظـيم القاعدة، وهذا يعني أن وجود عملاء مـزروعـين على نحو جيـد داخـل التنظيم، لا يؤدي بالضرورة إلى معرفة الشكل الذي سوف تأخـذه العمليـة القتالية. فبعض أعضاء فرق الهجوم التابعة للقاعدة التـي نفـذت هجمـات

الحادي عشر من سبتمبر لم يكونوا على علم بأنه سوف يتم اختطاف طائرات أخرى، كما أنهم ربما لم يكونوا على علم بما سوف يحدث للطائرات الموجودين على متنها، كما يقول بافيت "فالخلايا الإرهابية التي كنا نواجهها كانت خلايا صغيرة وكل الإرهابيين المشاركين في هذه الخلايا، الذين ينفذون العمليات الإرهابية، كانوا يتم انتقاؤهم في عناية شديدة. إن عدد الأشخاص الذين يعرفون المعلومات الحيوية والأهداف والتوقيت والوسائل المستخدمة يجب أن يكون صغيرًا للغاية. وأمام هذه الدرجة من السيطرة، وهذا النمط من توزيع المهام، وذلك العمق في النظام والتعصب، فأنا أشك شخصيًا، اعتمادًا على ثلاثين عامًا من الخبرة في هذا المجال، أن أي شخص باستثناء الموجودين في الدائرة الداخلية العالمة ببواطن الأمور أو أحد الخاطفين كان يمكنه إعطاءنا معلومات كافية لتجنب المذبحة المروعة التي حدثت في الحادي عشر من سبتمبر".

إن التحقيق البريطاني، الذي تم إجراءه بواسطة لجنة الاستخبارات والأمن البرلمانية، قد أبرأ ساحة جهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) ومقر اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) من أي لوم. ولكنه أفاد في النهاية بأن النتيجة النهائية التي توصل إليها هي أن "نطاق التهديد والقدرة على إلحاق الأذى بالدول الغربية من قبل إرهابيين في هذه الدرجة من التطور وعدم المبالاة بأرواحهم على نحو لا يمكن استيعابه" قد أثار دهشة الكثير من أجهزة الأمن والاستخبارات. وعلى ذلك نرى اللجنة أن ذلك من الصعب تصديقه. ولعدة سنوات، فإن أي شخص يعلم أي شخص عن الإرهاب كان مدركًا أن: (أ) كان هناك عدد من الجماعات الحديثة، التي تضم الجماعات الأصولية الإسلامية ولكنها غير قاصرة عليها، التي لا تبالي برأي الناس فيها وأنها تكون سعيدة للغاية بقتل أكبر عدد من الأشخاص،

و(ب) أن تنظيم القاعدة يمثل التهديد الأكبر بين هذه الجماعات كلها. والأمر الأكثر أهمية هو أنه من المستحيل التوفيق بين استنتاج اللجنة النهائي والفقرة الأولى من نفس الصفحة الخاصة بتقريرها والتي تستشهد فيها بمقولة جون سكارليت، رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC)، بأنه كان هناك "إدراك تام في الفترة السابقة على الحادي عشر من سبتمبر بأن أسامة بن لادن ومعاونيه يمثلون تهديدًا خطيرًا وأنهم يخططون لعمل إرهابي "مشهود" داخل أمريكا في هذا الصيف بهدف إيقاع "عدد هائل من الضحايا".

بدأ جمع المعلومات الاستخباراتية عن الهجوم في مارس من عام ٢٠٠١ حينما زعم أحد المصادر بأن إحدى جماعات إرهابيي القاعدة، الذين يقطن أحدهم في أمريكا، كان يخطط للهجوم على أمريكا الشهر القادم. وأن هذا الهجوم يشبه تلك العمليات التي تم الإبلاغ عنها أواخر التسعينيات ولم تنفذ ولكن في شهر إبريل تعززت هذه المعلومات من خلال أدلة واردة من مصادر أخرى. وعلى الرغم من عدم حدوث هجوم، فإن "المكوك" الاستخباراتي بشأن الهجوم الوشيك واصل العمل وفيما بين مايو ويوليو ٢٠٠١، قام مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) ووكالة الأمن القومي (NSA) باعتراض ما يزيد عن ثلاثين مكالمة تليفونية وإلكترونية تشير إلى هجوم إرهابي وشيك الحدوث. ولكن لم تبين أي منها مكان حدوث الهجوم وتوقيته. ولكن مع حلول شهر يونيو، كان مشتبه بهم متصلون بالقاعدة يتم اقتفاء أثرهم أثناء توجههم إلى بريطانيا وكندا وأمريكا، وكانت هناك معلومات تشير إلى أن عددًا من إرهابيي القاعدة يستعدون "للشهادة".

أخبر سكارليت لجنة الاستخبارات والأمن بأنه في أحد الاجتماعات رفيعة المستوى وعقد في يونيو "كانت هناك مخاوف عميقة بشأن نقص المعلومات الاستخباراتية المحددة. كانت الهجمات، غالبًا ضد المصالح

الأمريكية، وشيكة ولكن طبيعتها وهدفها كانا مجهولين". وأبلغ أحد العمـــلاء الذي كان حديثًا في أفغانستان بأن "الجميع يتحدثون عن هجوم وشيك". وقـــد تنبأ بيان استخباراتي موجز موجه لكبار مسئولي الإدارة الأمريكية في يوليو، بأن ابن لادن "سوف يشن هجومًا إرهابيًا ضد الولايات المتحدة أو المـــصالح الإسرائيلية في الأسابيع القادمة، وأن هذا الهجوم سوف يكون مشهودًا وأنـــه مصمم لإحداث أضرار رهيبة في المنشآت أو المصالح الأمريكية والإيقـــاع بعدد هائل من الضحايا. وأن الاستعدادات الخاصة بالهجوم قد تمت بالفعـــل. وأنه سوف يحدث بلا سابق إنذار.

ولو كان مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) يقوم على عمله على الوجه الأكمل، فربما لم تكن هذه الهجمات بقادرة على إدراك النجاح. وعلى الرغم من كل هذه التحذيرات السابقة والمصطلحات الداخلية المتوافرة لديـــه بـــأن هناك إرهابيين مشتبهًا بهم يتلقون دروسًا في الطيران وأنهم لم يظهـــروا أي اهتمام بتعلم كيفية الهبوط بالطائرة، فقد أخبر سلطة الطيران المدني الفيدرالي بأنه ليس هناك تهديد يستوجب تحسين الأمن الخاص بـــالرحلات الداخليـــة. وبعد حدوث الهجمات، ارتكب المزيد من الأخطاء من خلال المشاركة فـــي سلسلة من التسريبات من أجل التنصل مـــن مـــسئولية الفـــشل فـــي التنبـــؤ بالهجمات. وقد خلق ذلك مناخًا أصبح فيه تسريب المعلومات الاســـتخباراتية فائقة السرية أمرًا غير ذي بال.

إن قدرة وكالة الأمن القـــومي (NSA) ومركـــز اتـــصالات الحكومـــة البريطانية (GCHQ) على اعتراض اتصالات القاعدة قد تعطلت علـــى نحـــو خطير، على الرغم من أنها لحسن الحظ لم تتوقف تمامًا، من خلال التسريب الذي حدث عام ١٩٩٨ لتفاصيل رقم تليفون ابـــن لادن المتـــصل بالأقمـــار الصناعية. والآن كان هناك تسريب آخر لمواد مشتقة من مصدر استخبارات

لاسلكية من قبل لجنة الكونجرس التي كانت تحقق في الهجمات. وزعمت وكالة الأمن القومي (NSA) بأنها اعترضت مكالمتين تليفونيتين تشيران إلى الهجمات ولكنها فشلت في الإبلاغ عنهما إلا بعد مرور يوم على الهجمات. ويبدو أن الدافع وراء هذا التسريب هو معارضة وكالة الأمن القومي (NSA) الإعلان عنهما. وكان الهدف من ذلك هو إجبارها على الكشف عنهما من خلال وضعهما في دائرة الوعي العام. ولكن تسريب نص المحادثتين لم يؤكد أن التليفونات المستخدمة لن تستخدم مرة أخرى فقط ولكن أن هناك تليفونات أخرى كانت تستخدم للاتصال بهذين التليفونين أيضًا سوف تستبعد أيضًا ولن تستخدم مرة أخرى. إن كل ما فعله هذا التسريب هو أنه أدى فقط إلى عرقلة الجهود الرامية إلى اقتفاء أثر القاعدة. الأمر الذي زاد الطين بلّة هو أن الرسائل تم اعتراضها ونسخها بواسطة مركز اتصالات الحكومة البريطانية (GHCQ) وليس بواسطة وكالة الأمن القومي (NSA)، وعلى ذلك فإن هذا التسريب عرض للخطر التعاون الاستخباراتي عبر الأطلنطي الذي يعد، بسبب خبرة بريطانيا الأكبر في التعامل مع المكالمات المعترضة باللغة العربية، أمرًا حيويًا للجهود الأمريكية الهادفة إلى تعقب إرهابيي القاعدة. وعبر مايكل هايدين عن بعض الغضب الذي تفجر بسبب هذه الواقعة داخل وكالة الأمن القومي (NSA) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) حينما أخبر لجنة الكونجرس بأن هذا التسريب يعني أن "الجهود التي تساوي ملايين الدولارات والآلاف من ساعات العمل قد تحولت إلى قبض الريح". ولا شك أن من قام بتسريب هذه المعلومات قد ظن أن الشعب الأمريكي يحتاج إلى معرفة أن الرسالتين قد أُعترضتا. ولكن هذا البوح لم يكشف عن أي خطأ. فبالنظر إلى ملايين المكالمات التليفونية ورسائل البريد الإلكتروني التي يتم اعتراضها يوميًا بواسطة وكالة الأمن القومي (NSA) ومركز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ)، فإن السرعة

التي بها نسخت الرسالتان كانت جيدة، مما يشير إلى منحهما أولوية عالية وإن لم تكن الأولوية القصوى. وكان السبب في ذلك أن المكالمات التليفونية كانت مصنفة في السابق على أنها "من المحتمل أنها مرتبطة بالقاعدة" ولكن ارتباطها لم يكن واضحًا. ما هو واضح أن التسريب الأحمق وغير المسئول من جانب لجنة التحقيق الأمريكية لم يجعل الشعب الأمريكي أو أي شخص آخر، أكثر أمانًا من إرهابيي القاعدة.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات، فإن التهديد الإرهابي المتزايد عاد بالخير على أجهزة الاستخبارات، حيث أدى إلى زيادة ميزانيتها وقبولها لدى الساسة من حيث تصديق ما يقوله الجواسيس. إن اعتقاد لجنة الأمن والاستخبارات بأن أجهزة الاستخبارات لم تكن على دراية بأن القاعدة تخطط من أجل قتل أعداد هائلة من الأمريكيين وهي قادرة على ذلك، يبدو أنه كان نتيجة لشهادة الوزراء المعنيين، وليس وكالة الاستخبارات. وقد سبق استنتاج اللجنة اقتباس من خطاب لديفيد بلانكت، وزير الخارجية، أمام مجلس العموم البريطاني. فقد أعلن أمام أعضاء البرلمان أن طبيعة التهديد ومستواه كانا "مختلفين عما تم تخيله في السابق" وأن تقييم الاستخبارات "أساء تقدير ما يمكن أن يحدث ومستوى التهديد، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة". ومثل الاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة، فإن ذلك يتناقض على نحو غير صحيح مع الموقف الفعلي الذي وصفه جون سكارليت. ومن المثير ملاحظة أن العديد من الوزراء قد اعترفوا أمام اللجنة بأنه، منذ حدوث الهجمات وهم "يولون اهتمامًا أكبر للاستخبارات... والأمور المتعلقة بها... عما كان يحدث في السابق". ومن الواضح أنهم لم يكونوا يهتمون على نحو كاف بذلك قبل حدوث الهجمات، ولكن يبدو أن أخطاء مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية هي التي أصابت الإدارة الأمريكية في سويداء القلب.

وفي أعقاب نشر التقرير، تم تعيين ديفيد أوماند، المـــدير الـــسابق لمركـــز اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ)، منسقًا للأمن والاســـتخبارات داخـــل مجلس الوزراء، تلك الخطوة التي نُظر إليها على أنها تهدف إلى زيادة نفوذ أجهزة الأمن والاستخبارات ومصداقيتها لدى القلب النابض للحكومة.

الفصل السادس والعشرون

أسرار وأكاذيب

أدى نشر الحكومة البريطانية، في سبتمبر من عـــام ٢٠٠٢، لملـــف(*) الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية الخاص بصدام حسين، بهدف تبرير الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، إلى الإضرار على نحو جسيم بمـــصداقية أجهزة استخباراتها. وكانت هذه الأجهزة تعترض على نحو مبدئي هذا النشر على أساس أنه يعرض مصادر معلوماتها للخطر، مما يحول دون استخدامها مستقبلا، وفي حالة كونها مصادر بشرية، فإنها تثني الآخرين عــن تقـديم المعلومات. وفي النهاية، وافقت على مضض على المشاركة، فقــط لتبريـــر مخاوفها بشأن النشر، ناهيك عن الأسباب الحقيقية لذلك. وأصبحت عدد مـــن القضايا التي أثيرت في الملف مثار جدل، إلى حد كبير بـــسبب عجـــز دول التحالف عن العثور على أي من أسلحة الدمار الشامل المزعومة.

وتركز الجدل الخاص بالاستخبارات والحرب على أربعة موضوعات. الأول يتصل بالزعم سيئ السمعة القائل بأن العراق يمكنه نشر أسلحته فـــي غضون ٤٥ دقيقة، وقد ألقت عليه هيئة الإذاعة البريطانيـــة (BBC) الـــضوء بحسبانه يستخدم من أجل "تسخين" الملف، والثاني يتصل بوجود الأسلحـــة أو

(*) يجب ألا يتم الخلط بينه وبين ما يطلق عليه الملف "المراوغ" الذي يحتوي على المزيد.

عدم وجودها، والثالث يتصل بالزعم القائل بأن العراق حاول الحصول على خام اليورانيوم من النيجر، وأخيرًا الصلة المزعومة بين العراق والقاعدة.

الموضوع الأكثر إثارة للجدل بين هذه القضايا في بريطانيا يتصل بالزعم الخاص بالخمسة والأربعين دقيقة. وهذا الزعم، الذي تكرر كثيرًا في ملف الحكومة البريطانية وكان محورًا لتبرير محاولاتها لغزو العراق، جاء من خلال مصدر رفيع المستوى تابع لجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) في بغداد. كان جنرالا عراقيًا– "عميلا مزعومًا"– ووفقًا للسير ريتشارد ديرلوف، رئيس الاستخبارات الخارجية "مصدرًا جديرًا بالثقة وعالمًا ببواطن الأمور". ومن الجدير بالذكر أنه وفقًا للجنة الأمن والاستخبارات "كان العراق هدفًا مستعصيًا، ولكن قام جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) بتشغيل عدد من العملاء ضد العراق ونظام صدام. وقدم هؤلاء العملاء معلومات استخباراتية بشأن عدد كبير من الموضوعات، على الرغم من اعتراف جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) بأن تغطية بعض الموضوعات كانت أقوى من الأخرى".

وصلت المعلومات الاستخباراتية المتصلة بالزعم الخاص بالخمسة والأربعين دقيقة إلى جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) في التاسع والعشرين من أغسطس عام ٢٠٠٢، بينما كانت الحكومة تستعد لإطلاق ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية، بناءً على تقييمات "نزيهة" للجنة الاستخبارات المشتركة (JIC). ومع الاهتمام بأسلحة الدمار الشامل (WMD) بدرجة عالية في الأوقات كلها، تم إرسال تقرير جهاز الاستخبارات الخارجية (CX) في اليوم التالي إلى عدد من الجهات المعنية المستهلكة للمعلومات (أو الزبائن) بما فيهم لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC)، ووزارة الدفاع (MOD) ورئيس الوزراء. وقد احتوى التقرير على جوانب مختلفة من المعلومات

الاستخباراتية، تضم الزعم بأن العراق يمكنه أن يستغرق ٢٠ دقيقة لنشر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (CBW). والحد الأقصى لذلك هو ٤٥ دقيقة.

والأمر المثير للاهتمام أن المصدر لم يحدد في دقة ما سياق التوقيتات ولا يبدو أن أحدًا داخل جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) أو مجموعات الاستخبارات الخاصة بالعراق والتابعة للجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) يعرف ذلك. ولكن أدت هذه الأرقام إلى قرع بعض الأجراس المدوية لدى العاملين في قسم استخبارات الدفاع الذين يتعاملون مع أنظمة الصواريخ والمدفعية. فقد بدا أنها منقولة بالحرف من كتيب إرشادات قوات المدفعية والصواريخ السوفييتية القديم. إن الأنظمة التي يرجح أن يستخدمها العراقيون من أجل إطلاق الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية هي أنظمة صواريخ ومدفعية وهاون سوفييتية الصنع. وهذه كانت تشتمل على مدافع الهاون الثقيلة عيار ١٢٠ ملم ومدافع الهاويتزر الثقيلة عيار ١٥٥ ملم ومنصات إطلاق صواريخ الكاتيوشا المتعددة سوفييتية الصنع من طراز BM21، وصواريخ الحسين أرض- أرض، وهذه كانت عبارة عن نسخة عراقية من صاروخ سكود وهو نظام صاروخي سوفييتي أرض- أرض. وعلى نحو شائع لدى كل العمال السوفييت الآخرين، فإن قوات الجيش الأحمر كانت لديها معايير تتصل بالوقت الذي تستغرقه لأداء مهام معينة. و"المعيار" الخاص بالوقت الذي تستغرقه لإعادة شحن بطارية الصواريخ ذاتية الدفع بالذخيرة من خلال مواقع التخزين في الخط الأمامي للجبهة، ولكي تكون تلك البطارية جاهزة لإطلاق النار يقول بأنه يجب أن يقل عن ٢٠ دقيقة. وهذا "المعيار" نفسه بالنسبة لمنصة إطلاق صواريخ سكود يساوي ٤٥ دقيقة.

وعند تلك النقطة، من الجدير بالذكر القول بأن الجدل بخصوص معيار الخمسة والأربعين دقيقة كان يشير إلى أسلحة ساحة القتال. وقد أكد جون

سكارليت، رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) هــذا الموضــوع فــي شهادته أمام لجنة تحقيق هاتون، كما فعلت لجنة الأمن والاســتخبارات فــي تقريرها المتصل بالاستخبارات الخاصة "بأسلحة الدمار الــشامل" العراقيــة. ولكن في سياق القدرات العراقية الحقيقية فــإن مــصطلح "أســلحة ســاحة المعركة" كان مجرد تلاعب بالألفاظ إن العراقيين كانت لديهم بالفعل طائرات بدون طيار من طراز إل ٢٩، وكان يمكن استخدامها من أجل رش المــواد الكيميائية أو البيولوجية على شكل رذاذ. كما يمكن أيضًا إســقاط الأســلحة الكيميائية والبيولوجية من خلال الطائرة المقاتلة من طراز ميج ٢١. ولكــن مع تعزيزات القوات الجوية الأمريكية والسلاح الجوى الملكي لمنطقة حظر الطيران فوق العراق، لم يكن من المرجح أن تستطيع أي طــائرة عراقيــة، سواء كانت بطيار أو بدون طيار، أن تبقى في الجــو لأكثــر مــن دقــائق معدودات. وكان التهديد الرئيسي طويل الأمد يأتي من صــواريخ الحــسين، التي يصل مداها لأكثر من ٤٠٠ ميل، وهذه الصواريخ تم الاستشهاد بها في ملف العــراق بحسبانها قــادرة على ضــرب أي هدف داخل إســرائيل أو القاعدتين البريطانيتين الموجودتين في قبرص.

وقد استخدم صدام الصواريخ لكي تؤدي دورًا إستراتيجيًا خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، حيث أطلق على إسرائيل خمسين صاروخًا في محاولــة فاشلة من أجل جرها إلى الحرب من أجل شق صف التحالف. وكانت هــذه الصواريخ في معظمها من طراز سكود، التي تم تصميمها من أجل مهاجمة القوات الخلفية للعدو. وقد تم استخدام ٤٠ صاروخًا منها بهذه الطريقة خلال حرب عام ١٩٩١، وخلال الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، حيث استخدمت القوات العراقية عددًا صغيرًا من صواريخ الحسين التي يعتقد بأنها أطلقــت لمهاجمة القوات الأمريكية والبريطانية في القواعد الخلفية في الكويت. لم تكن

صواريخ الحسين تمثل أسلحة ساحة القتال فقط، ولكن الزعم الخاص بالخمسة والأربعين دقيقة كان يشير بشكل خاص إلى الوقت الذي يجب أن يستغرق لإعادة ملء المنصات بالرءوس الحربية وتصبح الصواريخ جاهزة للإطلاق.

كان هناك بعض الجدال بين لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) وخدمة استخبارات الدفاع (DIS) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) ما إذا كانت مسودة التقرير يجب أن توضح ماذا تعني بالضبط فترة الخمسة والأربعين دقيقة. وفي أول الأمر كان الاقتراح المزمع من لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) هو أنه تجب الإشارة إلى أن هذه الأسلحة موجودة بالفعل على الخط الأمامي للجبهة وكان نص الكلمات المستخدمة هو "تشير المعلومات الاستخباراتية إلى أن الذخيرة الكيميائية والبيولوجية، الواردة من مواقع التخزين الأمامية، يمكن أن تصل إلى الوحدات العسكرية وتصبح جاهزة للإطلاق في غضون خمسة وأربعين دقيقة".

ولكن كان هناك توتر شديد داخل مجتمع الاستخبارات بشأن كيفية استخدام المعلومات التي يقدمها، وفي النهاية توصل داخل خدمة الاستخبارات العسكرية (DIS) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) إلى أنه حيث إن المصدر لم يحدد في تقريره ذلك فلا يجب ألا تظهر أي افتراضات في الملف العراقي تتعلق بهذا الأمر ونتيجة لذلك تمت صياغة هذا الزعم في عبارات حذرة، ولكن الملاحظة المهمة القائلة بأن الأسلحة يجب أن تكون جاهزة في "مواقع التخزين الأمامية" لم تتم الإشارة إليها. كان ذلك أول خطأ يرتكب ضمن سلسلة طويلة من الأخطاء التي أدت في النهاية، على الرغم من أن ذلك حدث على نحو غير مباشر، إلى وفاة عالم الأسلحة الحكومية الدكتور ديفيد كيلي وفشل ثلاثة تحقيقات منفصلة، وفقدان الشعب الثقة في حكومة بلير وكفاءة أجهزة الاستخبارات.

كان في الواقع أمرًا مهمًا للغاية أن يتم توضيح أن الأسلحة قد تم تجهيزها بالفعل وتنتظر على جبهة القتال. إن وجود مفتش الأسلحة التابع للجنة الخاصة للأمم المتحدة (UNSCOM) قد أجبر العراق على تبني سياسة "في الوقت المناسب" فيما يتصل بأسلحته الكيميائية والبيولوجية. لقد حافظ على البرامج، والقدرة على إنتاج الأسلحة، ولكنه لم يعد لديه مخزون كبير منها، لأن ذلك كان يعني وجود مواقع تخزين ثابتة وهذا ما كان يبحث عنه مفتشو الأمم المتحدة إضافة إلى الفنيين والحراس من أجل استجوابهم. لم تكن هناك حاجة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأسلحة البيولوجية، لأنها يمكن أن تنتج في غضون أيام. أما الأسلحة الكيميائية فيمكن أن تستغرق وقتًا أطول، كما يحدث في حالة إنتاج غاز السارين وغاز VX، وكانت هناك بعض الشكوك في أن العراق ربما يحتفظ بكميات صغيرة من غاز VX، الذي أعلن عنه ولكن لم يتم حساب كميته في دقة.

ليس من الواضح تمامًا ما إذا كان رئيس الوزراء قد اطلع على الزعم الخاص بالخمسة والأربعين دقيقة حينما وضع تقرير CX الأصلي على مكتبه من قبل جهاز الاستخبارات الخارجية. ولكنه بالتأكيد قد لفت نظره في الأيام التالية بعد الإشارة إليه لأول مرة في مسودة الملف التي تم تداولها في التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠٢. في تلك المرحلة تم ذكر هذا الزعم مرتين، ولأنه لم يكن موثقًا، تم استخدام كلمات حذرة للغاية في صياغته. وقالت هذه المسودة بأن المعلومات الاستخباراتية "تقترح" أن العراق يمكنه نشر الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية في غضون خمسة وأربعين دقيقة.

ولكن في خضم تلك التقارير الاستخباراتية المشوشة وغير المؤكدة عن العراق، كانت هناك معلومة مؤكدة تقول بأن السيد بلير ومستشاريه، على الأقل ألاستير كامبل، مدير اتصالاته، يدركون أن الجمهور سوف يفهم. لم

يكن هناك شك في أنهم بسبب اهتمامهم بالموضوع قد كانوا على قناعة بأن الصوت المرتفع سوف يُسوق لهم الحرب لدى بعض الأشخاص الكُثر الذين لم يكونوا مقتنعين بها، على الأقل عدد كبير من أعضاء البرلمان المنتمين لحزب العمال في الصفوف الخلفية. إن الأمر يستغرق من صدام ٤٥ دقيقة لإطلاق أسلحته الكيميائية أو البيولوجية. وإذا وضعنا الأمر في صورة أبسط، كما يفعل كتاب عناوين صحف الفضائح حسبما يعلم كامبل، فإن العنوان يقول القواعد البريطانية في قبرص على بعد "٤٥ دقيقة من كارثة محققة".

كانت هذه الإمكانية في طليعة أولويات السيد بلير وتم شرحها لمستشاريه من خلال رسالة بريد إلكتروني من قبل جوناثان باول، رئيس الأركان، الذي سأل كامبل "ماذا سيكون عنوان جريدة الاستاندارد يوم صدور الملف؟" إن الحاجة إلى التأكد من وجود عنوان ملائم "مانشيت" لصحيفة "إيفينينج ستاندارد" اللندنية كانت تنبع من حقيقة أنه على الرغم من أنها صحيفة محلية تخدم العاصمة والمناطق المحيطة بها، فإن طبعاتها المتنوعة كانت تصل إلى محرري وسائل الإعلام القومية الموجودة في لندن على مدار اليوم أثناء اتخاذ قراراتهم بشأن العناوين التي يضعونها. وعلى ذلك فقد كان لها تأثير هائل على الجمهور على الرغم من توزيعها المحدود.

إننا نعلم أن التأثير المرجح للزعم الخاص بالخمس والأربعين دقيقة لم يكن في ذهن كامبل وباول فقط ولكن يستحوذ أيضًا على عقل بلير، لأن كامبل أخبر لجنة تحقيق هاتسون بأن كون رئيس الوزراء هو من أصر على زعم الخمس والأربعين دقيقة يجب أن يحتل مكانًا بارزًا في الملف. وقام جيمس دينجمانز، المستشار القانوني للجنة التحقيق، بالتوضيح لكامبل بأنه "اختار موضوع الخمس والأربعين دقيقة بحسبانه رسالة تشتمل على ما جاء على لسان رئيس الوزراء" وأجاب كامبل قائلا "حسنًا، لمزيد من تأكيد تلك

النقطة فقد تناقشت مع رئيس الوزراء، وعلى ما أظن مع ديفيد مانينج (مستشار السياسة الخارجية)، ومع جوناثان باول، وبالتأكيد مع جور سكارليت، حيث بدأت العمل على ما أراد رئيس الوزراء قوله، وكانت تلك إحدى النقاط التي كان يرى أنها يجب أن تغطى على نحو جيد".

وعلى ذلك بدأ كامبل في كتابة خطبة بلير الافتتاحية، وبناءً على أوامره، وضع زعم الخمس والأربعين دقيقة غير الموثق في مقدمة الأدلة المسوقة ضد صدام. وأعلن رئيس الوزراء في خطابه الافتتاحي بأن تقييم لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) قد كشف النقاب عن أن التخطيط العسكري لصدام يسمح بأن تكون بعض أسلحة الدمار الشامل جاهزة في غضون خمس وأربعين دقيقة لاستخدامها". هذا صحيح، إذا كانت الأسلحة جاهزة بالفعل على الجبهة، ولكن الخطاب أخفق في توضيح ذلك. كما كان يحمل درجة أعلى من التأكيد مما أرادته لجنة الاستخبارات المشتركة. أما المسودة التالية، التي تعود إلى يوم السادس عشر من سبتمبر، فقد كررت هذا الزعم أربع مرات. وظل الجانب الأعظم من المسودة حذرًا كما كان، حيث أشار إلى أن الجيش العراقي "ربما يكون قادرًا على نشر هذه الأسلحة في غضون ٤٥ دقيقة". ولكن الملخص الإجمالي وخطاب بلير كانا لا يحملان أي شك، والتوجه الجازم الذي كان يتخذه رئيس الوزراء كانت على وشك أن يُفرض على بقية الملف.

في السابع عشر من سبتمبر، أرسل كامبل برسالة إلكترونية إلى سكارليت تحتوي على ١٦ نقطة خلاف مع مسودة لجنة الاستخبارات المشتركة، وفي النقطة العاشرة أشار إلى الفرق بين نص التقرير وملخص رئيس الوزراء وخطابه. "في الصفحة رقم ١٧، السطر الثاني من أسفل ذكر كلمة "ربما" أضعف من تلك الواردة في الملخص" حسبما ذكر كامبل. في

اليوم التالي، قام سكارليت بالرد على نقاط كامبل كلها، وفيما يتعلق بموضوع الخمس والأربعين دقيقة قال "إن الصياغة القديمة التي انتقدتها في الصفحة السابعة عشرة تم تنقيحها". وأخبر سكارليت اللورد هاتون بأن الملخص وليس نص التقرير هو الذي يمثل رأي الاستخبارات المشتركة (JIC)، وعلى ذلك فإن هذا يبرر القرار الخاص بجعل الصياغة أقوى في نص مسودة الملف فضلا عن لهجة الخطاب. في بساطة تحولت كلمة "قد يستطيع" إلى "يستطيع". الحقيقة أن تقديم زعم الخمس والأربعين دقيقة في صورته النهائية، كما وافق عليه سكارليت، كان أسوأ شيء في هذا العالم. كانت هناك وجهتا نظر بديلتان. إما أن فترة الخمس والأربعين دقيقة تشير إلى الأسلحة التي تم تجهيزها والموجودة بالفعل على الجبهة، وفي هذه الحالة فإن الأمر يحتاج إلى أن يكون واضحًا والصياغة يمكن أن تكون قاطعة، أو لا يكون المعنى واضحًا وفي هذه الحالة يجب على الصياغة أن تكون متحفظة. ولكن قبول سكارليت لاقتراح كامبل جعل الصياغة قاطعة دون أي مبرر على الإطلاق.

كان هذا بالطبع ما أراده كل من رئيس الوزراء وتحديدًا كامبل. وكان اللورد هاتون على حق عندما استنتج أنه لم يكن أحد على دراية بما إذا كان ذلك يشير إلى "أسلحة لساحة المعركة"، أو على نحو أدق أسلحة جاهزة بالفعل وموجودة على الجبهة. ولكن الحقيقة كانت أكثر مرارة، إنهما لم يباليا بالأمر. فلم يفكر بلير ولا كامبل في السؤال عن ذلك، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنهما لو فعلا ذلك لكانا قد استبعدا تلك "اللازمة" التي يأملون في أن تُسوق لبضاعتهما المغشوشة- أي الحاجة إلى الحرب- لدى كثير من المتشككين. ونتيجة لذلك، ظهر موضوع الخمس والأربعين دقيقة في الملف العراقي بصورة جعلت معناه الفعلي غير واضح ليس لرجل الشارع فقط

ولكن لخبراء مثل الدكتور كيلي ومحللي المعلومات العسكرية الآخرين أيضًا الذين يتعاملون مع برامج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية العراقية.

استمعت لجنة التحقيق إلى أدلة تقول بأن الدكتور كيلي وعددًا من مسئولي خدمة استخبارات الدفاع (DIS) كانوا غير سعداء بالزعم الخاص بالخمس والأربعين دقيقة. وأفاد بريان جونز، رئيس استخبارات الدفاع (DIS) التي كانت تتعامل مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بأنه هو والعاملون معه عُدوا "غير جديرين بالثقة". وفي اليوم التالي لجعل سكارليت الصياغة "أكثر حزمًا أو توكيدًا" لزعم الخمس والأربعين دقيقة، تمت مناقشة الأمر في اجتماع عقد في مكتب الحرب القديم بواسطة الدكتور جونز وحضره الدكتور كيلي وعدد من الخبراء الحكوميين في موضوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية العراقية. وقد أفاد أحد الحاضرين بحسباته شاهدًا وأشير إليه فقط بالحرف A، وكان يعمل مستشارًا في وزارة الخارجية، بأن الاجتماع أشار إلى ٢٥ نقطة منفصلة، شعر ضباط خدمة استخبارات الدفاع بأنه يجب تغييرها، ولعب ديفيد كيلي دورًا نشطًا في هذه المناقشات.

كان هناك جدل عظيم بشأن زعم الخمس والأربعين دقيقة. كان جميع الخبراء المتواجدون متخصصين في الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية فقط، وليسوا على دراية بأنظمة الصواريخ أو المدفعية، وعلى ذلك لم يفهم أحد منهم ما المقصود من ذلك. لم يوضح الملف أن الأمر يستغرق أسابيع وليس دقائق معدودات لكي يقوم العراق بإنتاج أسلحة كيميائية أو بيولوجية. ولكن مع ذلك، ظلوا متشككين في أن زعم الخمس والأربعين دقيقة هو زعم مضلل وحصل على اهتمام لا يستحقه. أعلن السيد A أمام لجنة التحقيق قائلا "إنني أعتقد أننا جميعًا قد لمسنا الموضوع بشكل أو بآخر. إنها عبارة يبدو أنها تطرح المزيد من الأسئلة بدلا من أن تجيب عليها... وإذا كان تقديرك

للموقف لا يؤدي بك إلا إلى طرح المزيد من الأسئلة، فقد أحسسنا بأن هذه العبارة كان يجب ألا يتم تضمينها. تم أخذ التغييرات التي أوصوا بها في الاعتبار، ولكنهم لم يقدموا أي توصية تتصل بزعم الخمس والأربعين دقيقة. لم يكن هذا مجال تخصصهم. ومع ذلك واصل كل من الدكتور كيلي والدكتور جونز التعبير عن قلقهم لرؤسائهم بشأن هذا الزعم. وعلى نحو غريب، لم يفكر أحد داخل إدارة خدمة استخبارات الدفاع (DIS) في توضيح أن هذا الزعم لا يقع ضمن نطاق تخصصهم وأنه يتصل بزمن تشغيل أنظمة الصواريخ والمدفعية المتنوعة. وإذا تم شرح ذلك، لكان الرجلان قد أشارا إلى أن الأمر ليس في سياقه الصحيح بهدف التضليل المتعمد.

إن عدم تبصير الدكتور كيلي والدكتور جونز بالأمر كان للأسف مجرد مثال يعبر عن الإدارة السيئة للأفراد داخل وزارة الدفاع، وقد كشفت عنه الفضيحة. إن منزلة الدكتور كيلي بين خبراء الأسلحة البيولوجية، وخاصة الأسلحة البيولوجية العراقية ليست محل شك. لقد كان مستشارًا بارزًا لأجهزة الاستخبارات في هذا الموضوع ولعب دورًا حاسمًا ليس في تحديد قدرات صدام حسين في هذا المجال فقط، ولكن في استجواب جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) لفلاديمير بازشفيك بعد انشقاقه إلى بريطانيا أيضًا. كما تحقق من مدى التقدم الذي أحرزه برنامج الأسلحة البيولوجية الروسي، الذي مضى إلى أبعد مما اعترف به الرئيس الروسي بوريس يلتسن. ومع ذلك بالنسبة لزعم الخمس والأربعين دقيقة لم يستمع إليه أحد. وفي النهاية قرر التوجه إلى وسائل الإعلام وأعرب عن مخاوفه لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC). كانت إساءة معاملة الدكتور كيلي من قبل وزرة الدفاع- بعد أن أجبر على الاعتراف بأنه مصدر تقرير البي بي سي بأن بعضًا داخل أجهزة الاستخبارات غير سعيد باستخدام زعم الخمس والأربعين

دقيقة- ليست لها حدود. وكان تشويه زعم الخمس والأربعين دقيقة ليس هو المجال الوحيد للتغيير الذي قام رئيس الوزراء أو مستشاروه على إلقاء الضوء عليه من ملف العراق. في الوقت نفسه، بينما كان الدكتور كيلي والدكتور جونز ومحللو خدمة استخبارات الدفاع (DIS) في اجتماع لمناقشة الملف، عبر هوايتهول، كان باول يرسل برسالة بريد إلكتروني إلى كامبل وسكارليت. كانت هذه الرسالة نفسها التي سأل فيها عن العنوان المرتقب لصحيفة "إيفينينج ستاندرد". كانت تشير إلى الصفحة رقم ١٩ من مسودة السادس عشر من سبتمبر والتي تقول بأن "صدام حسين على استعداد لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إذا شعر أن نظامه في خطر. يقول باول إن "ذلك كان جزءًا من المشكلة. فهو يعزز الرأي القائل بأنه ليس هناك تهديد يتصل بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإننا سوف نخلق هذا التهديد إذا قمنا بمهاجمته. إنني أعتقد بأنه عليك أن تعيد صياغة الفقرة". وافق سكارليت على حذفها دون الرجوع إلى لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC). وحينما سُئل عن السبب أخبر اللورد هاتون بأنه لديه السلطة لفعل ذلك وأن هناك معلومات استخباراتية تؤيد هذا التغيير. ولم يتضح فحوى هذه المعلومات.

التغيير الرئيسي الأخير في الملف حدث في عنوانه، الذي كان في المسودة النهائية التي صدرت في السادس عشر من سبتمبر يقول "برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل". وبالنظر إلى الشكوك التي كانت تحيط بموضوع ما إذا كان هناك أي مخزون عراقي من الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، إن استخدام لفظ برنامج كان حاسمًا. ولكن عنوان الملف الذي نشر في الرابع والعشرين من سبتمبر كان يقول "أسلحة العراق للدمار الشامل". وليس من الواضح من قام على هذا، على الرغم من أنه يبدو أن اللاعبين الأساسيين وراء ذلك هنا كامبل وسكارليت.

ومن الجدير بالذكر القول بأن زعم الخمس والأربعين دقيقة، فيما بعد هاتون، لم يعد له أهمية. ولكن الواقع يقول إنه كذلك. إن إساءة استخدامه تصبغ إدراكنا المتصل بما إذا كان يمكننا الثقة في أجهزة استخباراتنا لمدة طويلة قادمة، على الرغم من عجز أمريكا وبريطانيا عن العثور على هذا المخزون الخاص بالأسلحة البيولوجية والكيميائية التي واصل توني بلير وجورج بوش الحديث عنه. وعلى ذلك لماذا كانت المعلومات التي شكلت قاعدة الملف، وكذلك بيانات الساسة، خاطئة على هذا النحو المروع؟

الإجابة، على الرغم من كل هذا الجدل الذي تثيره، هي أنه لم تكن هناك معلومات. فأجهزة الاستخبارات البريطانية- على النقيض من رئيس الوزراء، الذي كان يتحدث مرارًا وتكرارًا عن "أسلحة الدمار الشامل لصدام حسين"- لم تكن قادرة على تأكيد وجود أي مخزون. كان عنوان المسودة النهائية للملف الصادر عن لجنة الاستخبارات المشتركة هو، كما رأينا، "البرنامج العراقي لأسلحة الدمار الشامل". وتحدث الجزء الخاص "بالموقف الحالي" في المسودة النهائية للجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) في معظمه عن القدرات والبرامج. وأشار بشكل غامض إلى أدلة تشير إلى "إنتاج حديث للعوامل الكيميائية والبيولوجية" ولكن فيما يتصل بالمخزون الفعلي للأسلحة أشار إلى احتمال أنه "ربما" يكون لدى صدام كميات من غاز VX فقط، حوالي ١,٥ طن، جاهزة بالفعل.

كانت السياسة العراقية المسماة "كل شيء في وقته" تعني أنه ليست هناك حاجة إلى الاحتفاظ بمخزون أسلحة بيولوجية، يمكن إنتاجها على وجه السرعة. كانت المسودة النهائية للجنة الاستخبارات المشتركة أكثر تحفظًا. فلم تشر إلى أي مخزون حالي من الأسلحة البيولوجية. أما الأسلحة الكيميائية فإنها قد تستغرق وقتًا أطول لإنتاجها وهناك احتمال بوجود هذا المخزون،

كما قال التقرير. وأضافت المسودة النهائية أن "العراق يمكنه إنتاج كميات من غاز الخردل في غضون أسابيع، وغازي السارين والفي إكس VX خلال شهور. وبالنسبة لغاز VX، فربما يكون قد أنتجه بالفعل". وإذا تجاهلنا الاقتراح المضلل الكامن في زعم الخمس والأربعين دقيقة، فإن هذا هو كل ما تم تقديمه دليلاً على الوجود الفعلي لمخزون من الأسلحة الكيمائية والبيولوجية. وهذا في الواقع يتطابق مع تقدير ديفيد كيلي بأن هناك فرصة قدرها ٣٠٪ لوجود مخزون من الأسلحة الكيميائية. إن المضمون الواضح الذي ينطوي عليه تقرير لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) هو أنه ليس هناك دليل مؤكد على وجود أي مخزون آخر من الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية.

ويمكننا أن نخمن أن ذلك ربما كان أحد الأشياء التي التقطها كامبل ضمن الست عشرة نقطة التي أرسلها إلى سكارليت عبر البريد الإلكتروني في السابع عشر من سبتمبر. وقد تركز الانتباه على النقطة العاشرة في هذه الرسالة، وتنطوي على طلبه بأن زعم الخمس والأربعين دقيقة يجب أن تكون صياغته أكثر تحفظًا. ولكن النقطة السابقة تشير إلى الشكوك المحيطة بمخزون غاز VX. واشتكى كامبل من أن "كلمة ربما تبدو ضعيفة للغاية". وعلى النقيض تمامًا من رغبة كامبل في وضع صياغة أكثر تحفظًا لزعم الخمس والأربعين دقيقة، كان سكارليت جازمًا وقاطعًا فيما يتصل بوجود مخزون غاز الفي إكس، حيث إن أجهزة الاستخبارات "لا تستطيع تعديل استخدام كلمة ربما".

كان هذا بالفعل رد الفعل الملائم. ولكن أدى طلب كامبل إلى إثارة المزيد من المناقشات بين محللي المعلومات الاستخباراتية الذين يقومون بإعداد تقديرات لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) وتقرر أن عدم وجود أدلة

لا ترقى إلى مرتبة الشك بخصوص ما إذا كان لدى العراق أي مخزون من غاز في إكس يعني أن هذا الزعم الهش يجب حذفه من الملف. كان ذلك هو الإجراء الواجب اتخاذه ولكنه كان سوف يؤدي إلى عكس الأثر المطلــوب. فهو يقضي على مضمون ما يمكن أن تقوله أجهــزة الاســتخبارات بــشأن مخزون العراق من الأسلحة، وبالنظر إلى اللغة الفضفاضة المستخدمة فــي التقرير، فقد أعطى انطباعًا خاطئًا بأن أجهزة الاستخبارات البريطانية تعتقــد بأن العراق لديه بالفعل مخزون من الأســلحة الكيميائيــة والبيولوجيــة". إن الحقيقة المجردة تقول بأن أجهزة الاستخبارات البريطانية لم يكن لــديها أي دليل قاطع أن صدامًا يمتلك أي مخزون من الأسلحة الكيميائية والبيولوجيــة ولم يزعم الملف الخاص بالعراق ذلك.

كان هناك جانب ثالث للجدل الناشئ عن الملف. ويتصل ذلك بــالزعم القائل "إن هناك معلومات استخباراتية تقول بأن العراق سعى إلى الحــصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا". إن اعتبار هذه الملاحظة مثار جدل هو أمر مذهل. فسرعان ما يبين أن البلد المعني هو النيجر، الذي لديــه سجل لبيع اليورانيوم إلى العراق. وبالنظر إلى أن العراق اشــترى بالفعــل اليورانيوم من النيجر. التي تأتي في المرتبة الثالثة في إنتاج اليورانيوم بعــد كندا وأستراليا، فمن المرجح أنه لم تقم أي من الدولتين ببيع اليورانيوم إلــى صدام، فإن الاقتراح القائل بأنه حاول فقط شراء اليورانيوم من النيجر لــيس له ما يبرره. ولكن أدت سلسلة من الأحدث إلى جعل هذا الزعم مثار جــدل عظيم.

أول هذه الأحداث هو إعلان جورج بوش، في خطابه إلــى الــشعب الأمريكي بمناسبة "حالة الاتحاد" في الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠٠٣، بأن الاستخبارات البريطانية "لديها معلومات بأن صدام حسين قــد اشــترى

مؤخرًا كميات من اليورانيوم من أفريقيا". كان هذا صحيحًا بالفعل. ولكن اتضح بعد ذلك أن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) قدمت للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التابعة للأمم المتحدة، مستندات تثبت تلك الصلة مع النيجر ولكن تبين بعد ذلك أنها مزيفة تزييفًا رديئًا. وألقى عدد من تقارير الصحافة الأمريكية اللوم على جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) في ذلك. ولكن أفاد مسئولو الاستخبارات البريطانية بأنهم لم تقع أعينهم على تلك المستندات حتى لحظة وصولها إلى الأمم المتحدة، وفي الحال أدركوا أنها مزورة. كما أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أيضًا أحد السفراء الأمريكيين السابقين، وهو زوج إحدى العاملات في الوكالة، إلى النيجر لمعرفة ما إذا كان العراق قد حاول شراء اليورانيوم، وبصرف النظر عن مدى سذاجة هذا التصرف- حيث سأل بلا مواربة عددًا من مسئولي النيجر وأكد جميعهم على أن ذلك ليس صحيحًا- فإن مصدر جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) كان مختلفًا تمامًا عن مصدر الوثائق المزورة.

كانت مشكلة جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) هي أنه لم يستطع تزويد وكالة الاستخبارات المركزية بدليله "المختلف والموثوق فيه"، الذي حصل عليه من جهازين آخرين للاستخبارات، كان أحدهما على الأقل هو جهاز الاستخبارات الفرنسية، لأن الأجهزة الأصيلة المعنية لم تكن لتسمح له بذلك. وعلى ذلك كان الأمر يمثل انتهاكًا للبروتوكول الخاص بتبادل المعلومات والذي يقضي بأن يقوم جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) بتمرير هذا الدليل إلى وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). وربما يكون احتمال قيام الإدارة الأمريكية باستخدام هذه المعلومات من أجل تبرئة ساحة الرئيس بوش، من خلال تسريبها إلى وسائل الإعلام الأمريكية، مما يعرض مصدرها للخطر، عاملا جوهريًا في ممانعة أجهزة الاستخبارات السماح لجهاز

الاستخبارات الخارجية (MI6) بتقديم هذا الدليل إلى الأمريكيين، وقد كان بعضه موثقًا بالمستندات (وليس مزورًا). ولكن بالنسبة للفرنسيين، فربما كان الأمر بالنسبة لهم يتمثل في شعورهم بالسعادة بسبب ورطة الأمريكيين. تعززت هذه المعلومات أيضًا من خلال المواد التي تم اعتراضها بواسطة مركز اتصالات الحكومة البريطانية (HCHQ) والتي تبين قيام أحد المسئولين العراقيين بزيارة النيجر خلال الفترة المعنية ورأت لجنة الأمن والاستخبارات بعد مشاهدة الدليل، أن إصرار جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) على عده صحيحًا هو أمر "منطقي".

الزعم الرابع المثير للجدل يتصل بالمعلومات الاستخباراتية الخاصة بالعراق– القائلة بأن صدام حسين كان متحالفًا مع أسامة بن لادن وإرهابيي القاعدة– كان مجرد هراء. فقد حاولت المخابرات العراقية في أوائل عام ١٩٩٨ إقامة علاقة مع ابن لادن، بحسبانه شخصية سعودية معارضة، ولكن يعتقد أن هذه العلاقة قد تعثرت بسبب التنافر الكامن بين المنظمة الشيعية الأصولية وحكومة مسلمة سنية. وبشأن استمرار هذه العلاقة بعد عام ١٩٩٨ من عدمه، يصر محللو المعلومات الاستخباراتية على جانبي الأطلنطي على عدم وجود أدلة كافية تبرر مزاعم كولين باول، وزير الخارجية الأمريكي، أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة بأن هناك شبكة من عملاء القاعدة تعمل متواطئة مع صدام حسين داخل بغداد. لم تذكر الصلة المزعومة في الملف البريطاني لأن جهاز الاستخبارات البريطانية لم يصدق حرفًا واحدًا مما جاء في هذا الادعاء. والواقع أنه، حينما اقترح توني بلير– لتعزيز الزعم الأمريكي– وجود هذه العلاقة، ولكنها غير واضحة، فإنه قد رُد على عقبيه بواسطة مستشاريه للاستخبارات الذين أخبروه بأن عبارته الغامضة تمامًا لا يمكن تبريرها قط.

وفيما يتعلق "بتسخين" الملف البريطاني، كان القرار النهـائي للـورد هاتون- الذي عده الكثيرون براءة ذمة- قاسيًا على نحو غير عـادي أثنـاء إذاعته عبر هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) حيث كان يعلن في بساطة ما أخبره به مصدر مطلع، مما أدى إلى إفلات بلير وكامبل من المقصلة. فـإذا كـان ديفيد كيلي يعتقد أن ذلك صحيح وأن زعم الخمس والأربعـين دقيقـة كـان يستخدم من أجل جعل الملف "أكثر جاذبية" وكان كامبل يقف وراء ذلك، فإن من حق البي بي سي أن تذيعه. والواقع أنها لم تستخدم اسم كامبل، ولكن تم ذلك بواسطة أندرو جيليجان، المراسل الحربي لبرنامج إذاعة البي بي سـي الرابعة "اليوم" المسئول عن القصة، التي جاءت في عمود في جريدة "ميـل أون صنداي". ولكن طالما كان يعلن ما أخبره به مصدره- وينقل عن حديث ديفيد كيلي مع مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية سوزان واتس، الذي يقترح في قوة أن الدكتور كيلي يؤمن بذلك- فإنه عُدّ سلوكًا حميدًا. ولم يكن من حـق جليجيان أن يعلن أن الحكومة كانت "تعرف على الأرجح" أن عزم الخمـس والأربعين دقيقة كان خاطئًا. لم يخبره الدكتور كيلي بذلك. إن رقم الخمـس والأربعين دقيقة لم يكن خاطئًا. ولكنه كان يساء استخدامه فقط، كما أن كـلا من بلير وكامبل لم يعلما بذلك. ولكن كما رأينا بالفعل، نجد أن الحقيقة كانت أسوأ من عدة جوانب. فلم يكن يهتم أحد بتفاصيل ما يعنيـه زعـم الخمـس والأربعين دقيقة. وبالنسبة لهما كان هذا مفهوم تمامًا بحسبان أنه يمكـن أن يستخدم لتسويق الحاجة إلى الحرب.

اعترف جليجيان على الأقل بخطئه أمـام لجنـة تحقيـق هاتـسون. واعترفت الحكومة ليس بخطأ واحد فقط. كانت هناك سلسلة من الأخطاء في التعامل مع الدكتور كيلي بمجرد اعترافه بالاجتماع مع جيلجيان، وقد أشـير إلى بعضها من خلال اللورد هاتون. ولكن ماذا عـن اسـتغلال الحكومـة

للمعلومات الموجودة في الملف؟ ماذا عن ادعاء الدكتور كيلي بأن زعم الخمس والأربعين دقيقة كان يستخدم من أجل جعل الملف أكثر جاذبية؟ إننا نعلم أنه تم تقديمه خارج السياق تمامًا. وقد اعترف السير ريتشارد ديرلوف إلى اللورد هاتون بأن الموضوع قد مُنح "أهمية لا يستحقها". واستنتجت لجنة الأمن والاستخبارات أن استخدام هذا الزعم "لم يكن مفيدًا في فهم القضايا". ولكن ربما كان أفضل الآراء هو رأي ديفيد كيلي في لقائه المسجل مع سوزان واتس حينما سألته عن زعم الخمس والأربعين دقيقة.

"إنني أدرك مدى القلق الذي سببه هذا البيان. لقد كان مجرد بيان تم تقديمه يتجاوز كل حدود الملاءمة. لقد كانوا متعطشين للمعلومات. وكانوا يضغطون من أجل المعلومات التي يمكن إعلانها. وكانت هذه المعلومات التي تم الضغط عليها وتبنيها وهذا ما حدث للأسف".

إن أجهزة الاستخبارات، وليست الحكومة، هي التي يقع عليها اللوم بخصوص الطريقة التي بها وضع زعم الخمس والأربعين دقيقة في مسودة الملف دون أية محاولة لوضعه في السياق المناسب. ولكن في تلك المرحلة كان مصوغًا في عبارات متحفظة للغاية ولم يؤكد. إن الاستنتاجات التي توصل إليها كل من اللورد هاتون ولجنة الأمن والاستخبارات بأن بلير وكامبل لم يستخدما زعم الخمس والأربعين دقيقة من أجل "تسخين" الملف كانت ساذجة للغاية ومنحرفة عن طريق الصواب. إن مجرد تأكيد أنه قد وضع خطاب رئيس الوزراء الافتتاحي، حيث يبحث الصحفيون عن لازمة تصلح عنوانًا للصحف، هو أمر يرقى إلى مرتبة استخدامه "لتسخين" الملف. ووفقًا لشهادة كامبل، كان بلير هو المسئول عن ذلك، ومن أجل أن يقوم الصحفيون باستخدامه بطريقة لا لبس فيها، تم التعبير عن هذا الزعم لكميات قاطعة تمامًا في الخطاب وفي نص الملف. ويؤكد كامبل على حدوث

ذلك وأنه لم يفعل ذلك عن غير قصد. كان على قمة السلطة، كما كان صحفيًا سابقًا في إحدى صحف الفضائح ويتمتع بفهم غريزي لما يمكن أن يصنع الأنباء. كان يقوم ببساطة بأداء عمله -أي التأكد من أن الرسالة التي ترغب الحكومة في إيصالها إلى الجمهور قد وصلت- وقد فعل ذلك على أكمل وجه. نعود مرة أخرى إلى رسالة جوناثان باول التي سأل فيها ماذا سيكون العنوان الرئيسي لصحيفة "إيفينينج ستاندرد". وكان هذا المانشيت هو "٤٥ دقيقة للهجوم" ويمكن رؤية تأثير ذلك في سهولة في أوسع الصحف البريطانية انتشارًا "ذا صان" وهو العنوان الذي رغب القابع في ١٠ داونينج ستريت رؤيته "٤٥ دقيقة من الكارثة".

في ثورة غضبه من نجاح عملية الدعاية هذه، شرع كامبل، في فبراير من عام ٢٠٠٣، في نشر ملف آخر، من خلال مركز معلومات التحالف- إشارة إلى عمليات الدعاية السوداء التي كانت في أوائل الحرب الباردة- حيث قام باستخدام مواد استخباراتية دون استشارة أجهزة الاستخبارات. استشاطت هذه الاستخبارات غضبًا بسبب هذا العمل، الذي يمكنه في سهولة أن يعرض مصادر المعلومات للخطر، وتضاعف هذا الغضب حينما اكتشف قيام المركز (CIC) بانتحال أبحاث أكاديمية من الإنترنت. قام كامبل بعد ذلك بالاعتذار شخصيًا إلى السير ريتشارد ديرلوف بشأن الملف الثاني، ولكن نشره لم يؤد سوى إلى تأكيد الطريقة التي يقوم بها بعضهم داخل الحكومة بإساءة استغلال المعلومات الاستخباراتية من أجل إقناع المتشككين بتأييد الحرب.

ربما تكون لجنة الأمن والاستخبارات، مثل اللورد هاتون، قد أخفقت في النفاذ إلى قلب إساءة استخدام الحكومة للمعلومات الاستخباراتية، ولكن الرؤية التي قدمتها منذ تأسيسها في عام ١٩٩٤ كانت تمثل أداة مفيدة لنظام

الاستخبارات البريطاني، إن تبرئتها للحكومة من تهمة "التسخين" للملف العراقي والنتائج التي توصلت إليها بشأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد أكسبها سمعة جيدة في اكتشاف المشاكل المحتملة. وهذه تشتمل على أن التركيز المبالغ فيه على تنظيم القاعدة سوف يخلق فجوات في المجالات الأخرى لجمع المعلومات، أو أن الخلل في التمويل من أجل مجاراة التقدم التكنولوجي الأمريكي في مجال أقمار التجسس سوف يضر بعلاقة تبادل المعلومات بين البلدين. ولكن لا يزال هناك الكثير من المعلومات التي لا تزال طي الكتمان. وكما يبين البحث الخاص بهذا الكتاب، فإن جانبًا كبيرًا من المعلومات التي يحاول مجتمع الاستخبارات الحفاظ على سريتها هو بالفعل في متناول الجماهير. إن اللجنة يجب أن تكون قادرة على عقد جلسات استماع مفتوحة. مثل نظيرتها في أمريكا، وتحتاج أجهزة الاستخبارات إلى النضوج بعض الشيء في مراقبتها لتقارير اللجنة. على سبيل المثال، ليس هناك أي سبب أمني يحول دون اطلاع البرلمان وكذلك دافع الضرائب على الأرقام الدقيقة لميزانية كل جهاز. ولكن هذه الأرقام تم استبدالها في التقارير السنوية للجنة برمز النجمة (★★★). ويبدو مقر اتصالات الحكومة البريطانية (GCHQ) على وجه الخصوص عاجزًا عن السماح حتى لأبسط النتائج بأن تنشر بدلا من وضع هذه النجوم، وأبرز أمثلة ذلك تقرير اللجنة الخاص بهجمات الحادي عشر من سبتمبر حيث ذكر أن إرهابيي القاعدة "كانوا يتحدثون العربية، ★★★، ★★★. ولا يحتاج الأمر إلى خبير في اللغويات لكي يكتشف أن اللغتين المفقودتين هما الأوردو والباشتو. ولكن حتى إن، لم تكن كذلك، فإن القاعدة تعلم بالطبع اللغات التي يتحدث بها إرهابيوها.

كان على جواسيس بريطانيا أن يتعلموا أن يكونوا أكثر انفتاحًا بشأن ما يفعلونه منذ انتهاء الحرب الباردة. ويرجع هذا في جانب منه إلى أن مقدارًا متزايدًا من عملهم يتعرض للفحص الدقيق في المحاكم- فضابط الاستخبارات الداخلية (MI5) الذي يراقب إرهابيًا أو مجرمًا خطيرًا من المرجح الآن أن يستعين بمحامين في فريق المراقبة، لسبب بسيط أنه يحتاج إلى التأكد من أن الأدلة التي يقدمها سوف تصمد أمام المحكمة. ولكن الحاجة إلى حماية الميزانيات سوف تكون أيضًا عاملا جوهريًا في دفع جواسيسنا لأن يكونوا أكثر انفتاحًا من أجل أن يثبتوا أنهم يستحقون ملايين الجنيهات التي يحصلون عليها. إن الحرب على الإرهاب ربما وضعت نهاية للتخفيضات الحادة في الميزانية التي كانت سمة التسعينيات، ولكن الأمر المثير للدهشة أن الجواسيس البريطانيين الأكثر فعالية في مكافحة التهديد الإرهابي، كانوا الأكثر عرضة لتخفيض ميزانياتهم.

المشكلة الأخرى التي يواجهونها هي الضغط القادم من الاتحاد الأوروبي من أجل التحرك بعيدًا عن العلاقة الوثيقة مع وكالات الاستخبارات الأمريكية، وقد تجسد في تحقيق البرلمان الأوروبي فيما أطلق عليه نظام إيكلون ومحاولات إنشاء منظمة استخبارات متكاملة جزءًا من المبادرة الأوروبية للأمن والدفاع. ولحسن الحظ، بمجرد وصول الساسة إلى سدة الحكم ورؤية مدى التعاون الاستخباراتي عبر الأطلنطي فإنهم يدركون عادة مدى الحمق الذي سوف تكون عليه بريطانيا إذا ما ولت وجهها شطر الوكالات الأوروبية. إن الوكالات البريطانية لديها علاقات ممتازة مع الكثير من نظيراتها الأوروبية وخاصة جهاز الأمن الداخلي الفرنسي (إدارة مراقبة الإرهاب (DST)) الذي يوصف بالكفاءة العالية من قبل كل من جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 والخارجية MI6. ولكنهم أوضحوا أن عضوية

الاتحاد الأوروبي لن تؤثر على التبادل المعلوماتي مع نظرائهم الأمريكيين. يقول أحد كبار ضباط الاستخبارات "في العصر الحديث، كانت العلاقات مع أجهزة الاستخبارات الفرنسية والألمانية جيدة دائمًا، وأنا لا أعتقد أنها تتحسن من خلال عضويتنا في الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لنا فإن الأمريكيين لا يزالون هم الشريك الأكثر أهمية، هذا لأن قدرتهم أكبر كثيرًا من قدرة الألمان على سبيل المثال. فإذا قلت على سبيل المثال دعنا نستبدل علاقتنا بألمانيا بعلاقتنا بالأمريكان، فسوف نفقد الكثير. فالأمريكيون هم الأفضل في هذا المجال".

وهذه النتيجة قد تأكدت من خلال الخلافات مع فرنسا وألمانيا بشأن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣. وهناك بالطبع صعوبات تتصل بالتحالف مع أمريكا، مثل ذلك الذي تجلى في الاستخدام الخادع من قبل إدارة بوش للمعلومات الاستخباراتية من أجل "إثبات" العلاقة بين تنظيم القاعدة وصدام حسين. إن رغبة الساسة في تشويه المعلومات من أجل "البرهنة" على صحة تحيزاتهم، وهي المشكلة التي ألقى زعم الخمس والأربعين دقيقة الضوء عليها، ليست مقتصرة على أمريكا، كما أنها مؤرقة ولكنها لا توازي تلك القيمة التي يتم الحصول عليها من خلال التحالف عبر الأطلسي.

ولكن إذا أرادوا الانتصار في الحرب على الإرهاب، فيجب على ضباط الاستخبارات البريطانيين والأمريكيين تبادل المعلومات مع دول لم تكن مدرجة على قائمتهم في الماضي. كما أنهم يجب أن يتقاسموا المعلومات مع الساسة والجمهور من أجل إقناعهم بدعم العمل العسكري الخطير في أغلب الأحوال. وإذ يجب أن تظل حماية المصادر لها الأولوية القصوى، فيجب على الجواسيس البريطانيين أن يكونوا أكثر انفتاحًا بخصوص ما يفعلونه، وبشأن المعلومات التي يجمعونها، بقدر الإمكان. إنهم ضمن الأفضل في هذا

المجال، إن لم يكونوا الأفضل على الإطلاق، في هذا العالم. ومع ذلك فـــإن المعلومات مهما كانت قيمتها، ليست جيدة في حد ذاتها. فإذا لم يتم إرســـالها إلى القائمين على اتخاذ القرار فلن يكون لها فائدة على الإطلاق.

الملحق الأول
شبكة جرين

هذا المقتطف مأخوذ من تقرير مشترك لجهاز الاستخبارات الداخلية (MI5) وجهاز الاستخبارات الخارجية (MI6) إلى جهاز الاستخبارات السوفييتية (KGB) بواسطة جون كيرنكروس، المسمى بالرجل الخامس، يسرد تفاصيل شبكة من العملاء السوفييت لم يُكشف عنها في بريطانيا خلال الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات.

قضية جرين

القضية التالية يُستشهد بها من أجل توضيح الوسائل المستخدمة من قبل الاستخبارات العسكرية السوفييتية للحصول على البيانات ويجب أن تدرس في عناية على ضوء التعليقات الخاصة بعمل إدارة الاستخبارات المضادة.

ولد أوليفر تشارلز جرين في برمنجهام عام ١٩٠٤. هجر الدراسة وهو في الرابعة عشرة من عمره وتوجه للعمل في دار نشر، وبقي فيها حتى عام ١٩٣٧. وتبين أنه في عام ١٩٣٣ كان بالفعل عضوًا في الحزب الشيوعي البريطاني. وفي عام ١٩٣٧، انضم جرين إلى الفيلق الدولي في أسبانيا، وواصل الخدمة هناك حتى أصيب، حيث تم تكليفه بعمل خاص يتمثل في جمع المراجع الخاصة بقوات الكتيبة الإنجليزية، مع تركيز خاص على قدرات أفرادها السياسية وإمكانية ترقيتهم إلى مناصب قيادية. كما عمل أيضًا مؤرخًا للفيلق الدولي.

بحلول عام ١٩٣٨، عاد جرين إلى برمنجهام وفي وقت لاحق انتقل إلى ٢٩٣أ إدجوير رود NW9 حيث عاد مرة أخرى إلى مجال الطباعة. وفي مايو من عام ١٩٤١، بدأ العمل لدى هندون إيه أر بي سائق سيارة إسعاف. وحينما عاد جرين من إسبانيا، كان هناك اعتقاد بأنه ربما يكون متورطًا في عمل سري، تحت قيادة شخص ما في لندن. ولأنه لم يكن على اتصال بأي من أعضاء الحزب الشيوعي المبرزين، فلم يتم الشك في تورطه مع الاستخبارات السوفييتية.

وفي عام ١٩٤١، قبض على جرين بسبب تزويره كوبونات الوقود وكشف تفتيش منزله وجود غرفة سرية. وعثرت الشرطة على فيلمين عندما تم تحميضهما وتكبيرهما أظهر صورًا فوتوغرافية لملخصات أسبوعية من الاستخبارات العسكرية والوثائق السرية ليطلع عليها عدد كبير من الأشخاص وتم العثور على عنوان لجندي إنجليزي يدعى إليوت، يقطن في سميدلز هيدرو، ماتوك، في مفكرة خاصة بجرين. كان إليوت شيوعيًا مبرزًا لسنوات عديدة وخدم أيضًا في الفيلق الدولي في أسبانيا وكان في وسعه الوصول إلى ملخصات أسبوعية للاستخبارات العسكرية التي استخلص منها جرين معلوماته.

تم إرسال جرين إلى السجن واعترف بأنه كان يعمل لحساب الاستخبارات السوفييتية. وفي وقت لاحق قدم وصفًا تفصيليًا كاملا للوسائل التي كان يستخدمها. قال مبدئيًا إن هناك ضابطًا في الفيلق تقرب إليه واقترح عليه أن يصبح جاسوسًا في فرنسا. وافق على العرض، ومع ذلك تم تكليفه بتنفيذ عمله الاستخباراتي في إنجلترا لحساب الاتحاد السوفييتي.

وافق على ذلك أيضًا ومنح مبلغًا ٤٠ جنيهًا وطُلب منه العودة إلى إنجلترا والانتظار حتى يتسلم خطابًا بتوقيع "جوني" وبمجرد استلامه الخطاب

سوف يحضر اجتماعًا. وتم إعطاؤه التعليمات الكاملة بشأن كيفية حضور الاجتماع وكيفية الاتصال مع الشخص الذي سوف يلتقيه والتحقق من هويته، من خلال إشارات متفق عليها في حالة الخطر وتحركاته الدقيقة لمدة ساعتين قبل الاجتماع وبعده. وفي فترة الاستعداد، قام بتجهيز شقته الكائنة في إدجوير رود، حيث اشترى الأدوات اللازمة لآلة تصويره من طراز "ليكا" بما في ذلك عدسات خاصة لتصوير المستندات، وعلى الرغم من أنه لم يكن مصورًا محترفًا، فقد أعد العدة ليصبح كذلك في غضون تسعة أيام فقط.

المنظمة

كان جرين يعرف زعيمين من زعماء المنظمة بالنظر فقط ولكنه لا يعرف اسميهما (وقد تبين أنهما روسيان وعضوان في الوفد التجاري الروسي). كان الأشخاص الذين يتصلون بالمنظمة دائمًا رعايا بريطانيين. قام جرين بتسليم مستنداته إلى الشخص الذي اتصل في أول الأمر. كانت هذه المستندات عبارة عن مقتطفات من تقاريره الخاصة بالمجندين والفيلم الذي لم يكن قد تم تحميضه. كانت الاجتماعات تعقد دائمًا في الخارج، وزار جرين مرة واحدة فقط، تحت ظروف استثنائية، شقة أحد شركائه. كان جرين يعرف رئيس المنظمة باسم "الرئيس". كان "الرئيس" أو المندوب المقيم، يتلقى تقارير جرين كلها وينقحها ويضيف إليها المعلومات التي يحصل عليها من مصادر أخرى. كما كان يصدر التعليمات الخاصة بالسياسة وطبيعة المعلومات التي يجب جمعها ويقدم المال إلى جرين إضافة إلى الملاحظات المدونة على ورقة من فئة الجنيه. وإضافة إلى المصروف اليومي، كان جرين يحصل على خمسمائة جنيه عند العمل تحت ظروف الضرورة القصوى (على سبيل المثال احتلال بريطانيا العظمى أو إغلاق السفارة

السوفييتية). كان يتم استخدام جهاز اللاسلكي للاتصال أكثر مما تستخدم الحقيبة الدبلوماسية.

العملاء

إن العملاء الذين تم تجنيدهم بواسطة جرين كلهم كانوا رعايا بريطانيين، جنودًا في الجيش البريطاني، وعاملاً في مصنع طائرات، وبحارًا تجاريًا، ومصدرًا يستطيع الدخول إلى مصنع طائرات على الرغم من أنه لا يعمل هناك، وموظفا في إدارة حكومية وطيارًا. وإذا كان هناك أي اقتراح بأن شخصًا ما تشتبه فيه مكافحة الجاسوسية، فإنه لا يتم تجنيده (وكل أعضاء الحزب الشيوعي كانوا ضمن هذه الفئة). وإذا تم اقتراح تجنيد أحد أعضاء الحزب الشيوعي، فيتم إبعاده تدريجيًا من العمل الحزبي وعن الحزب. وهذا ما كان يفعله جرين. كان عملاؤه يتم زرعهم في أنحاء مختلفة من البلاد ودفعه ذلك إلى السفر في جميع أنحاء القطر. كان محظورًا عليه استخدام سيارته الخاصة ولكنه تجاهل ذلك وكان يزور كوبونات الوقود الأمر الذي أدى في النهاية إلى اكتشاف أمره.

الاجتماعات

كانت الاجتماعات تعقد دائمًا في الهواء الطلق، حيث كانت المراقبة تتم دائمًا على نحو متزامن وكانت هناك خطط تفصيلية بالتحركات خلال ساعتين قبل الاجتماع وبعده. كانت المرونة هدفًا رئيسيًا للمنظمة وكانت تتخذ

خطوات صارمة للتأكد من عدم المراقبة. وكان يتم استخدام إشارات بسيطة ولكنها فعالة ليتعرف بعضهم على بعض وإشارات خاصة للخطر. وأفاد جرين أيضًا بأن عدد العملاء الذين كان يلتقيهم شهريًا لا يجب أن يزيد عن ١٥ شخصًا، في الظروف القصوى، وكان يلتقي العميل مرة واحدة كل أسبوعين. وكان العملاء والوشاة الذين يتم تجنيدهم بواسطة عميل معين لا يتم تشغيلهم بالضرورة تحت إشراف العميل نفسه.

الجداول الزمنية للتقارير

كان جرين مسئولاً شخصيًا عن وضع الجداول الزمنية الخاصة بالتقارير حيث يقوم على تجميعها وإرسالها. وكان هناك اهتمام عظيم بتدريب العملاء وقام "الرئيس" بإعطاء جرين مواد سرية لمساعدته. كان التدريب يتم على أساس أيديولوجي.

معدات اللاسلكي ومشغلوها

وضع العديد من أجهزة الإرسال اللاسلكي في مناطق متعددة وكانت تستخدم على نحو تبادلي. ولم يكن عند القائمين على تشغيلها أي صعوبة في الحصول على التعليمات. وفي هذا الوقت لم يكن يتم استخدام أجهزة الإرسال التي تعمل بالكهرباء بعد. وكان يتم إرسال الرسائل مرة كل أسبوعين في وقت متأخر من الليل أو في الصباح الباكر حيث يوجد عدد قليل من الأشخاص ينصتون. كان يتم تغيير طول الموجة وكان الإرسال يتم

أوتوماتيكيًا– حيث إن الطريقة الأسهل هي النقر باليد. وزعم جرين أنه كان يتم استخدام سرعة أوتوماتيكية عالية من أجل توفير الوقت وعدم تداخل الموجات مع تلك الخاصة بهواة اللاسلكي. ولم يتأكد ذلك تمامًا. وكان هناك العديد من أجهزة الإرسال الاحتياطية.

استخدام الأفلام غير المحمضة

كان يتم استخدام الأفلام غير المحمضة وسيلة للتأكد من سلامة المعلومات والموضوعات التنظيمية الأخرى. كانت التقارير المرسلة إلى "الرئيس" توضع دائمًا على فيلم خام (أو غير محمض) لا يزيد طوله عن ثمانية بوصات. وكان جرين يحمل معه دائمًا مصباحًا كهربيًا من أجل إتلاف الفيلم عند حدوث أي طوارئ. وكان يتم التقاط صورتان لكل تقرير، ويتم حفظ النسخة الثانية حتى يتم التأكد من وصول الأولى. وبمجرد تصويرها، كان يتم التخلص من تقارير العملاء.

منظمة جرين وأهدافها

كان الهدف الأساسي للمنظمة هو جمع المعلومات السياسية. وبعد سقوط فرنسا. كان لدى إنجلترا أحد خيارين: (١) إما حكومة فاشية في إنجلترا تعلن الحرب على روسيا أو (٢) يقوم الألمان باحتلال إنجلترا، وهو ما يمكن أن يؤدي، عل الأقل، إلى إعادة السفارة الروسية إلى إنجلترا والحاجة الملحة إلى عمليات تجسس متنوعة ضد العدو الجديد. وإذا كانت السفارة الروسية

ومندوب إدارة مكافحة الجاسوسية قد غادرا البلاد فإن جرين كان مسئولا عن هذه العمليات. كان التجسس يتم بالطريقة المعتادة وكان الحزب الشيوعي يقوم على أعمال التخريب بناءً على تعليمات جرين. وقبل خمسة أشهر أو ستة من غزو الألمان لروسيا، طلب من جرين جمع معلومات عن مصادر الاستخبارات البريطانية المتصلة بالتسليح الألماني ونظام المعركة. كان جرين يقوم أيضًا بإرسال أي معلومات تتصل بتسليح الجيش البريطاني ولكن كان يتم تأكيد أولوية المعلومات المتصلة بالألمان.

لم يكن جرين يعتقد أن الحزب الشيوعي (في بريطانيا العظمى) منخرط في عمل سري مماثل لما يقوم عليه. كان مخطئًا في اعتقاده ولكن من الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه يقدم شهادة أخرى على أن الاستخبارات الروسية كانت تعمل بشكل مستقل عن الحزب الشيوعي (البريطاني) على الرغم من وجود احتمال كبير بتورط الأعضاء البارزين للحزب.

الملحق الثاني

إدارات استخبارات القوات المسلحة
فى أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية

الإدارة العامة للعمليات العسكرية عام ١٩٠٧

MO1 الدفاع الإمبريالي: الإستراتيجية والعمليات

MO2 الاستخبارات الخارجية: أوروبا والشرق الأدنى

MO3 الاستخبارات الخارجية: آسيا والأمريكتين

MO4 طبوغرافيا ساحة العمليات الخارجية المحتملة

MO5 المهام الخاصة (عمليات الاستخبارات السرية ومكافحة الجاسوسية)

MO6 المعلومات الطبية الخاصة بساحات العمليات الخارجية

كانت إدارة المهام الخاصة (MO5)، التي تضم ثلاثة أقسام للاستخبارات، تقود عمليات الاستخبارات. أما دور الإدارتين MO2 وMO3 فكان يميل إلى التحليل وكان يتلخص في "الجمع والإعداد والتوزيع للمعلومات المتصلة بالجغرافية العسكرية والموارد والقوات المسلحة المتصلة بالدول الأجنبية. وتقدم المعلومات المتصلة بالهند والمناطق المجاورة. وكانت مسئولة عن القضايا الخاصة بالدفاع عن الهند أيضًا، بخلاف الدفاعات الساحلية. وهي مسئولة عن الاتصال بالملاحق العسكريين. والاطلاع على الصحف الأجنبية والمواد المكتوبة بعامة".

الإدارة العامة للاستخبارات العسكرية عام ١٩١٨

MIR القسم الروسي (كان مسئولا عن المعلومات الاستخباراتية المتصلة بروسيا وسيبيريا ووسط آسيا وإيران وأفغانستان والصين واليابان وسيام، والمعلومات القادمة من الهند والاتصال بالأركان العامة (الهند).

MI1 السكرتارية (المسئولة عن التنظيم والتوزيع للسياسة العسكرية المتصلة بالكابلات البحرية والبرقيات اللاسلكية، والإعداد والتوزيع والأمن لشفرات مكتب الحرب أو وزارة الحربية) والتحقيق مع أسرى الحرب في المملكة المتحدة).

MI2 المعلومات العسكرية المتصلة بالأمريكيتين (فيما عدا كندا) وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا وليبريا وطنجة ودول البلقان والإمبراطورية العثمانية والسعودية وسيناء والحبشة ومصر والسودان وغرب إيران.

٥

MI3 المعلومات العسكرية المتصلة بفرنسا وبلجيكا والمغرب والنمسا والمجر وسويسرا وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد والدنمرك.

MI4 القسم الجغرافي

MI5 مكافحة الجاسوسية

MI6 القسم القانوني والاقتصادي

MI7 مراقبة الصحف

MI8 مراقبة الاتصالات السلكية (الكابل)

MI9 الرقابة على البريد

MI10 الملحقون العسكريون

الإدارة العامة للاستخبارات العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية

MI1 الإدارة والأفراد

MI2 الاستخبارات الخاصة بشمال أوروبا وشرقها والاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط وآسيا

MI3 الاستخبارات الخاصة بغرب أوروبا والأمريكتين

MI4 الخرائط (المرسلة إلى الإدارة العامة للعمليات العسكرية عام ١٩٤٠)

MI5 جهاز الأمن أو خدمة الأمن، (منظمة مدنية)

MI6	جهاز الاستخبارات السرية (منظمة مدنية)
MI7	الصحف (المرسلة إلى وزارة المعلومات عام ١٩٤٠)
MI8	استخبارات الإشارة
MI9	استخبارات أسرى الحرب
MI10	الاستخبارات الفنية (أصبحت جزءًا من MI6 مع نهاية الحرب) استخبارات الطرق (منذ نهاية الحرب)
MI11	الأمن الميداني
MI12	الرقابة على البريد والتلغراف (تُخلي عنها، على مضض، مع نهاية الحرب)
MI14	الاستخبارات الخاصة بألمانيا
MI15	الاستخبارات الفوتوغرافية (المرسلة إلى وزارة الطيران عام ١٩٤٣)، استخبارات الدفاع الجوي (ابتداءً من عام ١٩٤٣).
MI16	الاستخبارات العلمية والفنية (تشكلت مع نهاية الحرب)
MI17	التنسيق/ لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC)

قسم الاستخبارات البحرية أثناء الحرب العالمية الثانية

NID1	ألمانيا وشمال أوروبا
NID1	الأمريكيتين
NID3	البحر المتوسط والشرق الأوسط وشمال شرق أفريقيا وشرقها

NID4	الشرق الأقصى
NID5	الكتيبات الجغرافية
NID6	الأمور الطبوغرافية
NID7	الهندسة البنائية والأمور الفنية
NID8	مركز الاستخبارات العملياتي
NID9	خدمة Y
NID10	الرموز والشفرات
NID11	استخبارات أسرى الحرب
NID12	القسم الخاص للبحرية، بليتشلي بارك
NID14	السكرتارية
NID15	الاتصال مع الإدارات البحرية الأخرى
NID16	الاتحاد السوفييتي
NID17	الاتصال مع لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) وجهاز الاستخبارات السرية (SIS)
NID18	قسم الاستخبارات البحرية، واشنطن دي سي
NID19	المعلومات والصحف والاتصال بالإدارات الحكومية وهيئة الإذاعة البريطانية (BBC)
NID20	حكومة فيشي في فرنسا، أيبريا، شمال غرب أفريقيا وغرب جنوبها
NID21	العقود

AI	التواصل بين لجنة الاستخبارات المشتركة (JIC) ومجلس الأمن بين الأجهزة
AI1	استقبال المعلومات وتوزيعها، والمحلقون الجويون
AIIa	الإدارة والأفراد
AIIb	النشرة الأسبوعية لوزارة الطيران
AIIC	الاتصال مع MI6
AIID	الاتصال مع MI5
AI1f	الاتصال مع الفرنسيين الأحرار وأجهزة الاستخبارات التشيكية والنرويجية والبولندية
AI1g	الاستخبارات الفنية
AI1k	التحقيق مع أسرى الحرب
AI1P	تجنيد الأفراد وانتقاؤهم
AI1S	الأمن الداخلي
AI3a	الاستخبارات السياسية والإستراتيجية
AI3b	ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وسويسرا وبلغاريا ورومانيا والمجر ويوغوسلافيا
AI3c	الاتصال مع وزارة الشئون الاقتصادية بشأن الاستخبارات المستهدفة ومصادر قوة العدو

AI3d	روسيا وفنلندا والسويد واليابان والصين وتايلاند وشرق الإنديز الهولندية وتركيا والعراق وإيران وأفغانستان ومصر
AI3 (USA)	الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية
AI3e	سلاح الجو الألماني
AI4a	المطارات والاتصالات مع الدول كلها
AI4b	الشرق الأوسط
AI5	الاستطلاع الفوتوغرافي
AI6	الاستطلاع الفوتوغرافي
AI9	الاتصال مع MI9
AI10	الاتصال مع مدرسة الحكومة للرموز والشفرة GC&CS

الملحق الثالث

كيف تتعقب جاسوسًا

مقتطفات من كتيب جهاز الاستخبارات الداخلية MI5 الخاص بمراقبة مشتبه به وتتبعه، تم إرساله لجهاز الاستخبارات السوفييتية (KGB) بواسطة أنطوني بلانت خلال الحرب العالمية الثانية.

المراقبة

المراقبة هي مهنة تتطلب مشقة بالغة ومهارة كبيرة. إنها تبدو في روايات سكرين سليوثيس المثيرة عن الخدمة السرية أو الروايات البوليسية أمرًا شائقًا إلى أبعد الحدود، ولكنها في الواقع لا تنطوي إلا على القليل من الجاذبية والكثير من الملل. والمراقب الناجح هو شيء نادر، "فعلى الرغم من اختبار الكثيرين، يتم اختيار القليلين"، ومع ذلك هناك نسبة ضئيلة للغاية من هؤلاء المنخرطين في هذا العمل يمكن تصنيفها ضمن الفئة الأولى.

وبعد سنوات عديدة من العمل في المراقبة والتتبع، يتحتم على كاتب هذه السطور القول بأن المراقب المثالي يولد ولا يُصنع، وما لم تكن لديه موهبة فطرية تؤهله لهذا العمل فإنه لن يتجاوز أبدًا ذلك المستوى المتدني. وفي مناسبات عديدة عقدت لقاءات شخصية مع مئات الأشخاص لترشيحهم للتدريب ولكن تم قبول عدد قليل للغاية منهم، وذلك لأنهم حينما تم اختيارهم وجد أنهم يفتقرون إلى أحد المؤهلات الأساسية وهو الصبر، وعلى ذلك فإن

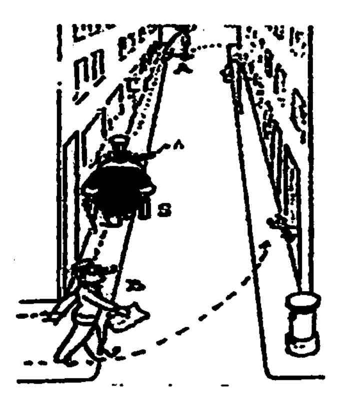
الاستعانة بهم تصبح أمرًا غير منصف للرجال المحنكين المستعدين للتضحية بلا حدود في كل مرة يتم استدعائهم فيها للعمل في موقف حرج.

إن المراقب المثالي يجب ألا يزيد طوله عن ٥ أقدام و٧ بوصات أو ٥ أقدام و٨ بوصات، ويبدو مختلفًا عن رجال الشرطة بقدر الإمكان. ومن الخطأ استخدام رجل قصير القامة للغاية حيث إنه يمكن أن يثير الشك من الرجل الطويل تمامًا. ويجب أن يكون المراقب ذا مظهر غير مميز وحاد البصر ومرهف السمع حتى يمكنه أن يستمع إلى حوار المشتبه به. ويجب أن يكون نشطًا ومتيقظًا، حيث إنه كثيرًا ما يحدث أن يمشي المشتبه به أو يركب أو يهبط من حافلة سريعة على نحو مفاجئ. وقبل كل شيء يجب على المراقب أن يتواءم مع المكان الذي سوف يؤدي فيه عمله، على سبيل المثال، يجب أن يرتدي ملابس قديمة وقلنسوة وكوفية، إلخ، في الأحياء الفقيرة، وأن يرتدي ملابس أنيقة في الناحية الغربية، حيث من المرجح أن يرتاد الفنادق أو البنايات السكنية أو البنايات التجارية. في إيجاز، يجب عليه أن يقوم بعمله على نحو لا يجذب إليه أنظار قاطني المكان.

إن استخدام التنكر هو أمر غير مستحب. إنه يعد أمرًا أساسيًا في أفلام الجاسوسية ولكنه في الواقع يمكن اكتشافه في سهولة. فمن السهل التعرف على اللحية أو الشارب المستعار، وخاصة في ظل الأضواء الباهرة في المطاعم أو البارات أو القطارات.

وفي كثير من الحالات، تكون المراقبة اللصيقة هي الوسيلة الوحيدة للكشف عن اتصالات المشتبه به والحصول على أدلة دافعة للادعاء. ولكن يجب القيام على المراقبة في حرص كبير في أي حالة من الحالات. فالمراقبة على نحو مهمل لا تكون عديمة الجدوى فقط ولكنها أيضًا يمكن أن تلحق ضررًا خطيرًا بقضية هامة. والمراقبة غير الماهرة ذات نفع كبير للمشتبه به، حيث إنه إذا أدرك أنه تحت المراقبة وكان ماهرًا، فإنه سوف يخفي أثره من خلال

التظاهر بأن يتصرف مثل شخص بريء، ومن ثم ستضيع فرصة الحصول على دليل الإدانة. من ناحية أخرى، فإن الوصف الدقيق لتحركات المشتبه به ربما يفسر لصالحه في التحقيق النهائي، حينما يتم إدراك أن هذه التفاصيل مطلوبة للتأكد من صحة أقوال المتهم.



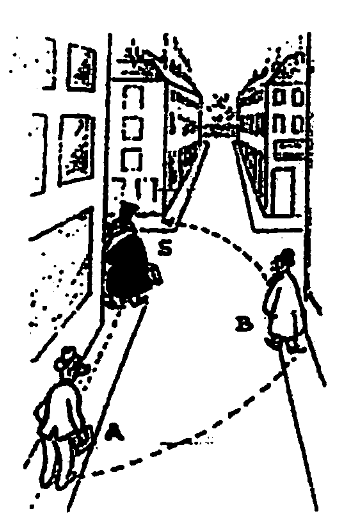
(العميل A يراه قادمًا- يمضي مسرعًا، بينما العميل B يعبر الطريق لتولي المطاردة)

إرشادات المراقبة وتعليماتها

التقاط المشتبه به

بدءًا من منزله: إذا كانت لدينا أوصاف كاملة إضافة إلى صورة فوتوغرافية حديثة فإن المهمة سوف تكون أكثر بساطة. إذ إنه إن لم تتوافر أوصاف المشتبه به فيجب على المرء القيام على عملية استبعاد للعثور على الشخص المستهدف من بين المقيمين في المنطقة وهي عملية تستغرق وقتًا طويلا في الغالب.

قم باتخاذ موضع يبعد قليلا عن المنزل، في الجانب نفسه إن أمكن، أو على الجانب الآخر. كن بعيدًا عن مجال رؤية المشتبه به من داخل غرفته.



(المشتبه فيه ينعطف عند الزاوية، يقوم العميل B بتـولي المراقبـة، والعميل A يراقب B حتى تصبح الأمور ملائمة لمواصلة المراقبة).

المراقبة في الشارع

احتفظ بمسافة قدرها من ٢٥ إلى ٣٠ ياردة خلف الطريدة وإذا كنـت تسير على قدميك يفضل أن تسير على الجانب الآخـر، باسـتثناء الـشوارع المزدحمة للغاية.

وكلما أمكن ذلك استخدم شخصين للمراقبة، أحدهما على الجانب نفسه والآخر في الجانب المقابل.

قم بتقليص المسافة بينك وبين المشتبه به قبل الوصول إن أمكن، مـن أجل تجنب رؤية المشتبه به لك إذا توقف فجأة أو استدار.

كن مستعدا لأن يقوم المشتبه به بالقفز في باص يتحـرك أو تـرام أو قطارـ أو يستدعي سيارة أجرة مسرعة أو أي وسيلة أخرى من أجل قطـع "المطاردة" ويجب على المراقب أن يكون مستعدًا للتفكير والتـصرف بـالقفز أمام المشتبه به، وإذا قام الأخير باستقلال باص وصعد إلى الـدور العلـوي،

فيجب على أحد المراقبين الجلوس أو الوقوف على رصيف المحطة. إذا قام المشتبه به بالدخول إلى الباص فيجب أن يقوم أحد المراقبين على الفور بالجلوس خلفه إذا كان ممكنًا، حتى لو خاطر بأن يراه، أما المراقب الثاني فيجب أن يكون مستعدًا لتغطية المراقب الأول والاستمرار بشكل منفرد إذا اضطر الأول إلى الانسحاب.

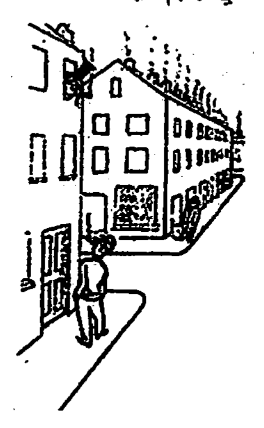
داخل مترو الأنفاق

حينما تنتقل بواسطة مترو الأنفاق وتذهب إلى مكان بعيد، إذا كان مكان نزول المشتبه به لم تتم معرفته عن طريق السمع، احصل على تذكرة من آلة التذاكر وكن مستعدًا بكم وافر من العملية لدفع المزيد عند الضرورة. ادفع للمحصل المزيد من النقود بدلا من أن تجادله وتفقد المشتبه به. عند السلالم المتحركة، وخاصة تلك التي تعود مباشرة إلى الأرصفة أو مخارج الشوارع، اقترب من المشتبه به تدريجيًا. إذا كان يشك في خضوعه للمراقبة، فإنه غالبا سوف يستقل القطار قبل غلق الأبواب مباشرة ويصبح آخر من يستقل القطار، أو قد يترجل في اللحظة الأخيرة، وعلى ذلك لا تعطه هذه الفرصة.

دخول المناطق السكنية أو المباني المكتبية

عند دخول البنايات أو المجمعات السكنية استخدم إحساسك الشخصي أو تقديرك للموقف. إذا كان ذلك ممكنًا، اسبق المشتبه به، ادخل إلى المصعد واتخذ مكانًا في الخلف، لا تستقل مصعدًا صغيرًا مع المشتبه به، إذا كان يعمل بشكل أوتوماتيكي، حدد الطابق الذي يصعد إليه من خلال مراقبة حركة

المصعد واستخدم السلالم سريعًا للوصول إليه. ومن خلال المراقبة اللاحقة يمكن الوصول إلى المكان الذي يقيم فيه.



(سواء كان يقطن في الطابق العلوي أو السفلي، احترس ألا يراك على رصيف الشارع)

في المطعم

إذا كان المشتبه به يتردد على مطعم أو مقهى فمن المهم معرفة من يتصل بهم. إذا كان يتناول الطعام بمفرده فإن الدخول والخروج يجب أن يتبع كلاهما الآخر على وجه السرعة. وإذا قام بالاتصال بأحد فيجب تذكر الوصف الكامل لهذا الشخص، وذلك لكي تتم مراقبته من خلال هذا الوصف. إذا كان من الضروري البقاء في فندق أو مطعم أو مقهى، تأكد أنك في موضع يسمح لك بالخروج السريع- قريبًا من مكان الخروج وأن الفاتورة جاهزة للدفع مع وجود وفرة من العملات الصغيرة- ولا تتأخر عند مكان الحساب.

أماكن سكن المشتبه بهم

عند تحديد الأماكن التي يتردد عليها المشتبه بهم، تعرف على رقم المنزل واسم الطريق أو الشارع واسم الحي- وهذا ليس سهلا هذه الأيام

بسبب الإظلام. تأكد قدر الإمكان إذا كان الهدف يدخل بواسطة المفتاح أو الطرق على الباب أو قرع الجرس أو عبر مدخل عمومي، حيث إن ذلك سوف يعطيك انطباعًا بما إذا كان يقيم في هذا المكان أو يزور شخصًا ما. كن مستعدًا للمراقبة مبكرًا في اليوم التالي لتأكيد شكوكك. إذا كان المكان يقع في شارع هادئ، فتجنب القيام بالمراقبة من مسافة آمنة، وكن في موضع يسمح لك بالرؤية من منظور معين أو مشاهدة كل من يغادر المدخل العمومي.

المراقبة بواسطة سيارة أجرة

إذا كنت تستخدم سيارة أجرة (تاكسي) لتعقب مشتبه به أو من يتصل به، فمن الأفضل تسجيل رقم السيارة التي تتعقبها. قدر الإمكان انتق سيارة حديثة للتعقب وحُث السائق على ألا يراك المشتبه به من خلال المرايا أو الزجاج الخلفي. اجعل السائق متنبهًا لإشارات المرور أو التكدس والتمس دائما مساعدته. افتعل قصة مناسبة تعجب السائق، مثل قضية طلاق مثلا، تتصل بفرار الزوج أو الزوجة وعده بدفع مكافأة سخية.

السفر بالقطار

من الصعب السفر بالقطار في وقت الحرب، ولكن قم باتباع نفس الخطوات المتبعة نفسها في الأوقات العادية. إذا كان ذلك ممكنًا، أنصت لمعرفة المكان الذي يتوجه إليه المشتبه به عند قيامه بشراء بطاقة السفر (التذكرة)، وكذلك المكان الذي سيجلس فيه في القطار وما سوف يقوم عليه

عند الوصول. إن المراقبة اللصيقة أو الحرّة تعتمد على ظروف السفر، ولكن وُجد أن المراقبة اللصيقة تحقق أفضل النتائج.

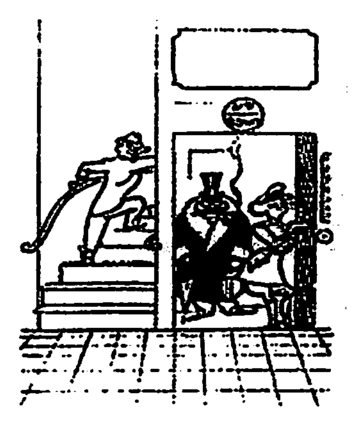
إذا قام المشتبه به بالابتعاد أو التقطه أحد عند مكان الوصول، قم بتسجيل وقت رحيل القطار وزمن الوصول، وكيفية سفر المشتبه به، بمعنى درجة السفر، ومدى القرب من مقدمة القطار أو مؤخره، ومكان حقائبه وما إذا كانت خفيفة أو ثقيلة وأي عوائق أخرى، إضافة إلى وصف كامل له، بما في ذلك عنوانه.

في مكتب البريد

هناك فرص ممتازة للبحث والتقصي يمكن أن يكون لها تأثير عظيم على القضية. فإذا قام المشتبه به بالتوجه إلى مائدة والكتابة فيمكن غالبًا إلقاء نظرة سريعة على العناوين سواء كان يرسل برقية أو خطابًا أو بطاقة بريد. وحينما يذهب إلى الشباك، فإن المراقب يمكنه أن يعرف الكثير إذا وقف خلفه.

إرسال خطاب

فور أن يقوم المشتبه به بوضع الخطاب في صندوق البريد، خذ جريدة مطوية على نحو فضفاض واحشرها عبر فتحة صندوق الخطابات بحيث ينفتح ويسقط الخطاب وبذلك يمكنك التعرف على مراسلات المشتبه به.



(هذا المصعد صغير للغاية، فالأفضل أن تحترس، المشتبه بـــه أعلـــن عن الطابق الذي يقطن فيه، والأفضل أن تستخدم السلالم).

تقارير المراقبة

يجب اتخاذ أقصى درجات الحذر عند كتابة التقارير. وليـــست هنـــاك حاجة إلى تأكيد أن نجاح قضية ما أوفشلها يعتمد إلى حد كبير على الأوقـــات الدقيقة لاجتماعات المشتبه به مع من قام بالاتصال بهم والوقت الذي أمـــضاه معهم.

ومن خلال التعليمات الصادرة إلى المراقبين يجب مراعاة النقاط التالية عنـــد كتابة التقارير اليومية:

(١) وقت بداية المراقبة وانقطاعها وانتهائها.

(٢) تسجيل كل الأحداث مهما كانت تافهة

(٣) عناوين الأشخاص الذين قد اتُصل بهم- وهذا أمر مهم للغاية.

(٤) سلوك المشتبه به خلال المراقبة.

(٥) الوصف الكامل للأشخاص الذين اتصل بهم.

(٦) البحث والتحري بعد معرفة مكان هؤلاء.

(٧) يجب كتابة التقارير اليومية في أقرب فرصة ممكنة بعد اكتمال المهمة. وحينما يتم استخدام مراقبان في القضية نفسها فيجب أن يكتبا تقاريرهما بشكل منفصل أحرهما عن الآخر.

تجنب الاكتشاف من قبل المشتبه بهم

لكي نختتم هذا الموضوع، فمن المستحسن أن نشير إلى أفضل الوسائل المستخدمة لإجهاض المراقبة. كثيرًا ما يحدث أن يتم اكتشاف المراقب ويقال هنا مرة أخرى عليه أن يستخدم فطنته. فقد يتجه إلى المنزل ويدور حول منطقة سكنية، ثم يعود إلى المنزل، ويغادر ثانية ثم يبدأ في اتجاه جديد بعيدًا عن طريقه المعتاد. إنه يعلم المنطقة المحيطة به تمامًا وعليه أن يستخدم هذه المعرفة من أجل تغيير وسائل انتقاله بواسطة الباص أو الترام أو القطار، ولكنه دائمًا يتجه نحو هدفه تدريجيًا ويتأكد في نفس الوقت إذا ما كان هناك من يتعقبه. وإذا وجد أن لديه من يراقبه فعليه أن يتصرف بشكل طبيعي ولكن يتجنب الذهاب إلى أي مكان له علاقة بعمله. والمراقب الجيد هو الذي يقوم بتغيير ملابسه بشكل يومي إذا كان ذلك ممكنًا، ويغير الطريق الذي يسير فيه من المنزل وإليه، ولا تكون له عادات ثابتة مثل تناول الشراب في مكان عام، أو التردد على مطعم أو مقهى بشكل مستمر، وأن يكون مقتضبًا في محادثاته التليفونية ولا يذكر أي أسماء أو عناوين إلا أذا أُخبر بذلك، وأن يدون ملاحظاته في دقة وأن تكون له ذاكرة جيدة.

وأخيرًا تذكر

إن المراقبة لا يمكن تعلمها من المراجع أو المحاضرات. والتــدريب العملي الشاق في الشارعِ هو الوسيلة الوحيدة لإعداد الشخص لهذا العمــل– وهي عملية تستغرق وقتا طويلا.

لا تستهين بشأن الشخص الذي تراقبه. فإذا كان يبدو بسيطًا، فإن المظــاهر غالبًا خادعة.

المراجـع

Adams, James, *The New Spies: Exploring the Frontiers of Espionage* (Hutchinson, London, 1994)

Aid, Matthew M. and Wiebes, Cees, *Secrets of Signals Intelligence during the Cold War and Beyond* (Frank Cass, London, 2001)

Aldrich, Richard J. (ed.), *British Intelligence, Strategy and the Cold War, 1945–51* (Routledge, London, 1992)

Aldrich, Richard J, *Espionage, Security and Intelligence in Britain 1945–1970* (MUP, Manchester, 1998)

Aldrich, Richard J., *The Hidden Hand: Britain, America and Cold War Secret Intelligence* (John Murray, London, 2001)

Aldrich, Richard J. and Hopkins, Michael F. (eds), *Intelligence, Defence and Diplomacy: British Policy in the Post-War World* (Frank Cass, London, 1994)

Aldrich, Richard J, Rawnsley, Gary D. and Rawnsley, Ming-Yeh T. (eds), *The Clandestine Cold War in Asia 1945-65* (Frank Cass, London, 2000)

Alvarez, David (ed), *Allied and Axis Signals Intelligence in World War II* (Frank Cass, London, 1999)

Alvarez, David, *Secret Messages: Codebreaking and American Diplomacy 1930–1945* (University Press of Kansas, Lawrence, 2000)

Andrew, Christopher, *Secret Service: The Making of the British Intelligence Community* (William Heinemann, London, 1985)

Andrew, Christopher and Dilks, David (eds), *The Missing Dimension: Governments and Intelligence Communities in the Twentieth Century* (Macmillan, London, 1984)

Andrew, Christopher and Mitrokhin, Vasili, *The Mitrokhin Archive: The KGB and the West* (Allen Lane, London, 1999)

Andrew, Christopher and Noakes, Jeremy, *Intelligence and International Relations 1909–1945* (University of Exeter, 1987)

Bamford, James, *The Puzzle Palace* (Sidgwick & Jackson, London, 1982)

Bamford, James, *Body of Secrets* (Century, London, 2001)

Blake, George, *No Other Choice: An Autobiography* (Jonathan Cape, London, 1990)

Borovik, Genrikh, *The Philby Files* (Little, Brown, London, 1994)

Bower, Tom, *The Perfect English Spy: Sir Dick White and the Secret War 1935-90* (William Heinemann, London, 1995)

Bower, Tom, *The Red Web: MI6 and the KGB Master Coup* (Aurum Press, London, 1989)

Boyle, Andrew, *The Climate of Treason* (Coronet, London, rev. edn, 1980)

Brook-Shepherd, Gordon, *Iron Maze: The Western Secret Services and the Bolsheviks* (Macmillan, London, 1998)

Brook-Shepherd, Gordon, *The Storm Birds: Soviet Post-War Defectors* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1988)

Brook-Shepherd, Gordon, *The Storm Petrels* (Collins, London, 1977)

Budiansky, Stephen, *Battle of Wits* (Viking, London, 2000)

Cairncross, John, *An Agent for the Duration: Memoirs of the Fifth Man* (St Ermin's Press, London, 1996)

Cavendish, Anthony, *Inside Intelligence* (Collins, London, 1990)

Cecil, Robert, *A Divided Life: A Biography of Donald Maclean* (Bodley Head, London, 1988)

Clayton, Anthony, *Forearmed: A History of the Intelligence Corps* (Brasseys, London, 1993)

Connor, Ken, *Ghost Force: The Secret History of the SAS* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1998

Davis, Philip, *British Intelligence: A Bibliography* (ABC Clio, Oxford, 1996)

Deacon, Richard, *A History of the British Secret Service* (Muller, London, 1969)

Dear, I C B (ed.), *The Oxford Companion to the Second World War* (OUP, Oxford, 1995)

Dorrill, Stephen, *MI6: Fifty Years of Special Operations* (Fourth Estate, London, 2000)

Fergusson, Thomas G. *British Military Intelligence 1870-1914: The Development of a Modern Intelligence Organization* (Arms and Armour Press, London, 1984)

Foot, M. R. D., and Langley, J. M., *MI9 Escape and Evasion 1939-1945* (Bodley Head, London, 1979)

Geraghty, Tony, *BRIXMIS: The Untold Exploits of Britain's Most Daring Cold War Spy Mission* (HarperCollins, London, 1996)

Geraghty, Tony, *The Irish War* (HarperCollins, London, 1998)

Gill, Peter, *Policing Politics: Security Intelligence and the Liberal Democratic State* (Frank Cass, London, 1994)

Haswell, Jock, *British Military Intelligence* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1973)

Herman, Michael, *Intelligence Power in Peace and War* (CUP, Cambridge, 1996)

Herman, Michael, *Intelligence Services in the Information World* (Frank Cass, London, 2001)

Hesketh, Roger, *Fortitude: The D-Day Deception Campaign* (St Ermin's Press, London, 1999)

Hinsley, F. H., et al, *British Intelligence in the Second World War* (HMSO, London, 1979-1990)

Hinsley, F. H., and Stripp, Alan (eds), *Codebreakers: The Inside Story of Bletchley Park* (OUP, Oxford, 1993)

Hoffman, Bruce, *Inside Terrorism* (Victor Gollancz, London, 1998)

Hollingsworth, Mark, and Fielding, Nick, *Defending the Realm: MI5 and the Shayler Affair* (Andre Deutsch, London, 1999)

Jackson, Robert, *High Cold War* (PSL, London, 1998)

Jones, R. V., *Most Secret War* (Hamish Hamilton, London, 1978)

Jones, R. V., *Reflections on Intelligence* (Mandarin, London, 1990)

Judd, Alan, *The Quest for C: Mansfield Cumming and the Founding of the Secret Service* (HarperCollins, London, 1999)

Kemp, Anthony, *The SAS at War* (John Murray, London, 1991)

Kemp, Anthony, *The SAS: Savage Wars of Peace 1947 to the Present* (John Murray, London, 1994)

Knightley, Phillip, *Kim Philby: KGB Masterspy* (Andre Deutsch, London, 1988)

Knightley, Phillip, *The Second Oldest Profession: The Spy as Bureaucrat, Patriot, Fantasist and Whore* (Andre Deutsch, London, 1986)

Lacquer, Walter, *A World of Secrets: The Uses and Limits of Intelligence* (Basic, New York, 1985)

Lanning, Hugh and Norton-Taylor, Richard, *A Conflict of Loyalties: GCHQ 1984–1991* (New Clarion Press, Cheltenham, 1991)

Lashmar, Paul, *Spy-Flights of the Cold War* (Sutton, London, 1996)

Lloyd, Mark, *The Guinness Book of Espionage* (Guinness, London, 1994)

Lustgarten, Laurence and Leigh, Ian, *In From the Cold: National Security and Parliamentary Democracy* (OUP, Oxford, 1994)

McKay, C. G., *From Information to Intrigue: Studies in Secret Service based on the Swedish Experience, 1939–45* (Frank Cass, London, 1993)

McNab, Andy, *Immediate Action* (Bantam, London, 1995)

Masterman, J. C., *The Double-Cross System of the War of 1939–45* (Yale University Press, London and New Haven, 1972)

Mitrokhin, Vasiliy, *KGB Lexicon: The Soviet Intelligence Officer's Handbook* (Frank Cass, London, 2002)

Modin, Yuri, *My Five Cambridge Friends* (Headline, London, 1994)

Parritt, Lt-Col B. A. H., *The Intelligencers: The Story of British Military Intelligence up to 1914* (Templer Press, Ashford, 1971)

Philby, Kim, *My Silent War* (MacGibbon & Kee, London, 1968)

Philby, Rufina, *The Private Life of Kim Philby* (St Ermin's Press, London, 1999)

Porter, Bernard, *The Origins of the Vigilant State: The London Metropolitan Police Special Branch before the First World War* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1987)

Porter, Bernard, *Plots and Paranoia: A History of Political Espionage in Britain 1790–1988* (Unwin Hyman, London, 1989)

Rennie, James, *The Operators: On the Streets with 14 Company* (Century, London, 1996)

Richelson, Jeffrey T., *A Century of Spies* (OUP, Oxford, 1995)

Richelson, Jeffrey T., *Foreign Intelligence Organizations* (Ballinger, Cambridge, MA, 1988)

Richelson, Jeffrey T., and Ball, Desmond, *The Ties That Bind* (Unwin Hyman, Boston, 2nd edn, 1990)

Ring, Jim, *We Come Unseen: the Untold Story of Britain's Cold War Submarines* (John Murray, London, 2001)

Robertson, K. G. (ed), *British and American Approaches to Intelligence* (Macmillan, London, 1987)

Robertson, K. G., *Secrecy and Open Government: Why Governments want you to know* (Macmillan, London, 1999)

Robertson, K.G. (ed.), *War, Resistance & Intelligence: Essays in Honour of MRD Foot* (Leo Cooper, London, 1999)

Smith, Michael, *The Emperor's Codes: Bletchley Park and the Breaking of Japan's Secret Ciphers* (Bantam, London, 2000)

Smith, Michael, *Foley: The Spy Who Saved 10,000 Jews* (Hodder & Stoughton, London, 1999)

Smith, Michael, *New Cloak, Old Dagger: How Britain's Spies Came In from the Cold* (Victor Gollancz, London, 1996)

Smith, Michael, *Station X: The Codebreakers of Bletchley Park* (Channel 4 Books, London, 1998)

Smith, Michael and Erskine, Ralph (eds), *Action This Day: Bletchley Park from the Breaking of the Enigma Code to the Birth of the Modern Computer* (Bantam, London, 2001)

Sparrow, Elizabeth, *Secret Service: British Agents in France 1792–1815* (Boydell, London, 1999)

Sontag, Sherry and Drew, Christopher, *Blind Man's Bluff: The Untold Story of American Submarine Espionage*, (HarperCollins, New York, 1998)

Stafford, David, *Spies Beneath Berlin* (John Murray, London, 2002)

Stafford, David, *Churchill and Secret Service* (John Murray, London, 1997)

Steers, Bob (ed.), *FSS: Field Security Section* (Robin Steers, London, 1996)

Stripp, Alan, *Codebreaker in the Far East* (Frank Cass, London, 1989)

Thurlow, Richard, *The Secret State: British Internal Security in the Twentieth Century* (Blackwell, Oxford, 1994)

Tomlinson, Richard, *The Big Breach* (Cutting Edge, Edinburgh, 2001)

Urban, Mark, *The Man Who Broke Napoleon's Codes* (Faber & Faber, London, 2001)

Urban, Mark, *UK Eyes Alpha* (Faber & Faber, London, 1996)

Verrier, Anthony, *Through the Looking Glass: British Foreign Policy in the Age of Illusions* (Jonathan Cape, London, 1983)

Welchman, Gordon, *The Hut Six Story* (Allen Lane, London, 1982)

West, Nigel, *The Friends: Britain's Post-War Secret Intelligence Operations* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1988)

West, Nigel, *GCHQ: The Secret Wireless War 1900–86* (Weidenfeld & Nicolson, 1986)

West, Nigel, *A Matter of Trust: MI5 1945–72* (Coronet, London, 1982)

West, Nigel, *MI5: British Security Service Operations 1909–45* (Bodley Head, London, 1981)

West, Nigel, *MI6: British Secret Intelligence Service Operations 1909–1945* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1983)

West, Nigel, and Tsarev, Oleg, *The Crown Jewels* (Harper Collins, London, 1998)

Whitwell, John, *British Agent* (Frank Cass, London, 1996)

Wiebes, Cees, *Intelligence and the War in Bosnia 1992–1995* (LIT, London, 2003)

Wright, Peter, *Spycatcher: The Candid Autobiography of a Senior Intelligence Officer* (Viking, New York, 1987)

Wright, Peter, *The Spycatcher's Encyclopedia of Espionage* (William Heinemann, Melbourne, 1991)

المؤلف فى سطور:

مايكل سميث

هو صحفي بريطاني في جريدة الصنداي تايمز متخصص في شئون الدفاع والاستخبارات.

حصل سميث عام ٢٠٠٦ على "جائزة الصحافة البريطانية" المتصلة بالمتخصص في ذلك العام.

سبق له العمل في هيئة الإذاعة البريطانية وصحيفة الديلي تليجراف.

أسهم في كتاب "القصة الخالصة ورجل الدولة"

ألّف العديد من الكتب من بينها الكتاب الحائز على أفضل المبيعات في بريطانيا بعنوان "المحطة إكس: القائمون على فك الشفرة في بليتشلي بارك" عام ١٩٩٨. وكتاب "الصفوة القاتلة: القصة الداخلية لفريق العمليات الخاصة البالغة السرية في أمريكا" عام ٢٠٠٦. وأدى كتابه "فولي: الجاسوس الذي أنقذ حياة عشرة آلاف يهودي" إلى حصول فرانك فولي، رئيس محطة الاستخبارات الخارجية في برلين خلال الثلاثينيات، على أرفع جائزة تمنحها الدولة اليهودية لأحد الأغيار، ألا وهي جائزة "الرجل الأفضل بين الأمم".

كما عمل سميث مراسلاً حربيًا لجريدة الديلي تليجراف.

وقبل ذلك عمل لصالح البي بي سي. وقبل أن يعمل في الصحافة كان يخدم في الجيش البريطاني واشترك في عمليات الاستخبارات.

ويعكف حاليًا على إعداد عمل تاريخي ضخم يتصل بجهاز الاستخبارات الخارجية **MI6** بعنوان "تاريخ خدمة الاستخبارات الخارجية البريطانية". وقد نشر الجزء الأول منه بعنوان "الاستخبارات الخارجية: الجزء الأول، القتل والفوضى، ١٩٠٩-١٩٣٩" في يوليو من عام ٢٠١٠. وسوف ينشر في الولايات المتحدة في يوليو من عام ٢٠١١ تحت عنوان "جهاز الاستخبارات الخارجية: جيمس بوند الحقيقي، ١٩٠٩-١٩٣٩".

المترجم في سطور:

ناصر محمد عفيفى

- ولد فى: ١٩٥٨/٩/٢٢- القاهرة.
- حصل على: بكالوريوس علوم- جامعة القاهرة ١٩٨٢.
- حصل على ماجستير البحوث والدراسات البيئية- جامعة عين شمس.
- عمل صحفيًا في جريدة الجزيرة السعودية في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣.
- يعمل حاليًا ضابط مراقبة جوية في مطار القاهرة.

من ترجماته:

- "الحائط الحديدي بين العرب وإسرائيل" (٢٠٠٠) – روزاليوسف.
- "الحرب والسلام في الشرق الأوسط" (٢٠٠٠)- روزاليوسف.
- "الأصولية اليهودية في إسرائيل" (٢٠٠١)- روزاليوسف.
- "حرب فلسطين: إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨" (٢٠٠٣)- روزاليوسف.
- "الدول المارقة: سيادة القوة في الشئون العالمية" (٢٠٠٣)- روزاليوسف.
- "المحامون والسياسة في العالم العربي" (٢٠٠٤) – روزاليوسف.
- "الأصولية اليهودية" (٢٠٠٥) – مكتبة الشروق الدولية.

- "الحادي عشر من سبتمبر وأبعاد المؤامرة" (٢٠٠٥)- روز اليوسف.
- "التحالف ضد بابل" (٢٠٠٦ - مكتبة الشروق الدولية.
- "كيف خسرت إسرائيل" (٢٠١١)- المركز القومي للترجمة.
- "إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم وتنقيح وتفنيد"- المركز القومي للترجمة".

• بريد إلكتروني: nasser4@hotmail.com

التصحيح اللغوى : صفـــاء الـــدين محـــمد

الإشـــراف الفنى : محسن مصطفى أبو العلا